

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 01

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا



انتقالية الزوجية بالجزائر

من الاستقلال إلى 2015

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (LMD) في الديموغرافيا

تخصص: السكان والتنمية

تحت إشراف:

د/ داودي نور الدين

من إعداد الطالب/

لونيس عبد الحكيم

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر -أ-	أحمد عبد الحكيم بن بعطوش
مشرفا ومقررا	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	نور الدين داودي
عضوا	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر -أ-	علي العكروف
عضوا	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر -أ-	صلاح الدين عمراوي
عضوا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر -أ-	عمر طعبة
عضوا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر -أ-	محمد يحي لعمارة

السنة الجامعية 2018-2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 01

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا



انتقالية الزوجية بالجزائر

من الاستقلال إلى 2015

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (LMD) في الديموغرافيا

تخصص: السكان والتنمية

تحت إشراف:

د/ داودي نور الدين

من إعداد الطالب/

لونيس عبد الحكيم

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر -أ-	أحمد عبد الحكيم بن بعطوش
مشرفا ومقررا	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	نور الدين داودي
عضوا	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر -أ-	علي العكروف
عضوا	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر -أ-	صلاح الدين عمراوي
عضوا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر -أ-	عمر طعبة
عضوا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر -أ-	محمد يحي لعمارة

السنة الجامعية 2018-2019

شكر وتقدير

الحمد لله الذي به تتم الصالحات، الحمد لله حمداً به يجلو عن القلب العمى ثم الصلاة والسلام على نبي دينه الإسلام. اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد بعد الرضى ولك الحمد إذا ربيقت.

ثم إن الاعتراف بالفضل هو امتثال للحق ومنهاجه فإننا نخط أسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور نور الدين داودي الذي خصني بعناية الإشراف فكان نعم المشرف الذي أشرف فشرّف ووجه فأخلص ونصح فصدق نسأل الله أن يجازيه عنا كل خير.

شكر موصول إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة وهم منارات علم لا يحجب لها نور بأن شرفوني بقبولهم النظر في هذا العمل بما منحهم الله من علم وهو ما زادنا ثقة وقوة. كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بوافر الشكر إلى أسرة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة باتنة 01 أساتذة وإداريين وعمال لما يبذلونه خدمة للعلم وطلابه.

أخيراً أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم بالكثير أو بالقليل من قريب أو من بعيد في إتمام هذا البحث ونسأل الله العليّ القدير أن يكتب ذلك في ميزان حسناتهم فالذال على الخير كفاعله.

العلم كلّهُ لله...اللّهم انفعنا بما علمتنا وعلمنا ما ينفعنا وزدنا علماً.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أمي الطاهرة، إلى أبي أطال الله في عمره،
إلى إخوتي كل باسمه، إلى أبنائي الأعزاء وأمههم. إلى كل من أعز وأحترم.

ملخص:

انطلاقاً من قاعدة البيانات للتعدادات العامة للسكان والسكن التي أجريت في الجزائر المستقلة، كان الهدف العام من هذه الدراسة هو معرفة، تحليل وتفسير أهم التحولات التي حدثت في الزواجية.

بالاستعانة بالطرق الإحصائية متعددة المتغيرات، أظهرت الدراسة وجود العديد من التجاذبات بين مختلف الأبعاد الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية وبين أبعاد الحالة الزواجية لمختلف الأقاليم الوطنية. تم من خلال ذلك استخلاص مجموعات من الولايات التي تتشابه في الخصائص الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية.

وكما هو منتظر، فإن التعليم وبالخصوص المساواة بين الجنسين والأمية، خصائص الأسرة، ووفرة الجنس الآخر، الأزمة الاقتصادية المرتبطة بالبطالة ووفرة السكن بالخصوص في المناطق الحضرية بالإضافة ظاهرة الهجرة هي المتغيرات التي تم تسليط الضوء عليها في هذه الدراسة باستخدام النسق المأخوذ: الجزائر بصفة عامة و/أو كل ولاية بشكل منفصل.

الكلمات مفتاحية: انتقالية؛ الزواجية؛ الزواج؛ الجزائر.

Résumé :

Sur la base des recensements effectués dans l'Algérie indépendante, cette recherche s'est donnée comme objectif principal de décrire, d'analyser et d'expliquer les principes changements en matière de la nuptialité.

En pratiquant des méthodes statistiques multi-variées, l'étude a révélé l'existence de nombreuses interactions entre les diverses dimensions démo-socio-économiques et la nuptialité régional, montrant ainsi le caractère multidimensionnel de comportement matrimonial. Des groupes homogènes du point de vue des variables démo-socio-économiques ont été dégagés.

Ainsi et comme attendu, la scolarisation et surtout l'égalité des sexes en matière de scolarisation et d'alphabétisation, les caractéristiques des familles, la disponibilité du partenaire potentiel, la crise économique liée en particulier au chômage et à l'exiguïté du logement notamment dans le milieu urbain tout comme le phénomène de migration sont les facteurs mis en évidence dans cette étude en fonction du contexte considéré: l'Algérie dans son ensemble et/ou chaque Wilaya pris séparément.

Mot-clé : transition ; nuptialité ; mariage ; Algérie.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

أ.....	فهرس المحتويات
ز.....	فهرس الجداول
ط.....	فهرس الأشكال
ل.....	فهرس الخرائط
ع.....	مقدمة عامة

الفصل الأول: الدراسات السابقة والاشكالية

1.....	مقدمة
2.....	1.1. الأسس النظرية للتحويلات السكانية
2.....	1.1.1. المقاربات النظرية للتحويلات السكانية
3.....	1.1.1.1. المقاربة البنائية الوظيفية
4.....	2.1.1.1. المقاربة الثقافية
5.....	3.1.1.1. المقاربة الماركسية
6.....	4.1.1.1. المقاربة الأنثوية
7.....	2.1. الأسس النظرية للتحويلات الأسرية
8.....	1.2.1. الأزمة والفقر كمتغير أو نسق للتحول الأسري
8.....	1.1.2.1. مالتوسية الفقر
9.....	2.1.2.1. انخفاض الخصوبة والأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية
10.....	3.1.2.1. التحول عن طريق السياسة أو نظرية الدول الأكثر فقرا
11.....	3.1. ما مدى تأثير الأزمة على الخصوبة؟
12.....	4.1. نظرية الانتقال الديموغرافي كنموذج مرجعي

فهرس المحتويات

12.....	1.4.1. نبذة تاريخية.
13	2.4.1. مراحل الانتقال الديموغرافي.
14.....	3.4.1. نقد النظرية.
15.....	5.1. نظرية مالتوس.
15.....	1.5.1. توماس روبرت مالتوس: (1766م-1834م)
16.....	2.5.1. نقد النظرية.
17.....	6.1. الخصائص الاجتماعية والثقافية للزواج بالجزائر.
18.....	1.6.1. الزواج والأسرة في الشريعة الإسلامية.
24.....	2.6.1. الزواج في قانون الأسرة الجزائري.
27.....	7.1. الدراسات السابقة.
31.....	1.7.1. ملخص الدراسات السابقة.
32.....	8.1. الإشكالية.
35.....	9.1. صعوبات الدراسة.
36.....	خاتمة.

الفصل الثاني: مصادر البيانات ومنهجية الدراسة

38.....	مقدمة.
38.....	1.2. خلفية الدراسة.
38.....	1.1.2. جغرافية الجزائر.
38.....	2.1.2. الولاية كوحدة للتحليل.
40.....	3.1.2. الوضعية الاقتصادية والاجتماعية.
43.....	1.3.1.2. البطالة.

فهرس المحتويات

45.....	2.3.1.2.التعليم
46.....	4.1.2. الوضعية الديموغرافية
47.....	1.4.1.2. الوفيات
49.....	2.4.1.2. المواليد
53.....	3.4.1.2. الخصوبة
54.....	2.2. مصادر البيانات
54.....	1.2.2. الحالة المدنية
55.....	2.2.2. التحقيقات
58.....	3.2.2. التعدادات
60.....	3.2. التحليل النقدي لمصادر البيانات
60.....	1.3.2. تقييم جودة البيانات في التعدادات العامة
71.....	2.3.2. تقييم جودة البيانات في التحقيقات
73.....	4.2. منهجية الدراسة
73.....	1.4.2. فرضيات الدراسة
75.....	2.4.2. الإطار المفاهيمي للدراسة
75.....	1.2.4.2. تحديد المفاهيم الإجرائية
78.....	2.2.4.2. العلاقة بين المتغيرات
	• المؤشرات التي تمكننا من إجراء تحليل الزوجية حسب كل ولاية
79.....	وفي مدة زمنية محددة
	• المؤشرات التي تمكننا من إجراء تحليل الزوجية حسب كل ولاية
83.....	وفي زمنين مختلفين (مؤشرات التقدم)

فهرس المحتويات

85.....	3.4.2. سير عملية التحليل والمنهجية الإحصائية.....
86.....	خاتمة.....
الفصل الثالث: التحليل الديموغرافي للزواجية بالجزائر	
88.....	مقدمة.....
88.....	1.3. على مستوى الوطن.....
89.....	1.1.3. المعدل الخام للزيجات.....
90.....	2.1.3. الحالة الزواجية.....
94.....	3.1.3. العزوبية.....
95.....	4.1.3. جدول الزواجية.....
95.....	1.4.1.3. جدول الزواجية في التعدادات العامة للسكان والسكن.....
103.....	2.4.1.3. جدول الزواجية حسب الجيل.....
107.....	2.3. على مستوى كل ولاية.....
107.....	1.2.3. المعدل الخام للزيجات.....
112.....	2.2.3. العزوبية.....
119.....	1.2.2.3. العزوبية النهائية.....
123.....	3.2.3. الزواج.....
130.....	1.3.2.3. متوسط العمر عند الزواج.....
139.....	2.3.2.3. الفارق في السن بين الزوجين عند أول زواج.....
144.....	4.2.3. انتهاء الزواج.....
145.....	1.4.2.3. الترميل.....
146.....	2.4.2.3. الطلاق.....

فهرس المحتويات

153.....	إعادة الزواج. 3.4.2.3
157.....	تعدد الزوجات. 4.4.2.3
160.....	الخاتمة.
الفصل الرابع: تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية	
162.....	مقدمة.
162.....	1.4 الزوجية والتحضر.
162.....	1.1.4 تعريف التحضر.
164.....	2.1.4 المعايير المعتمدة لتعيين المناطق الحضرية بالجزائر.
166.....	3.1.4 النمو الحضري بالجزائر.
167.....	4.1.4 العلاقة بين الزوجية ومحل الإقامة.
172.....	2.4 الزوجية والمستوى التعليمي.
181.....	3.4 الزوجية والنشاط الاقتصادي.
191.....	4.4 الزوجية والهجرة الداخلية.
195.....	5.4 الزوجية والمواليد.
199.....	1.5.4 المعدل الخام للمواليد والمعدل الخام للزيجات.
203.....	2.5.4 التتميط المضاعف.
205.....	الخاتمة.

الفصل الخامس

الدراسة الاستكشافية لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

207.....	مقدمة.
(ACP)	1.5 تحليل المكونات الأساسية: 207.

فهرس المحتويات

207.....	1.1.5. التنكير بأهم المتغيرات المستخدمة في التحليل
209.....	2.1.5. العلاقة بين المتغيرات: مصفوفة الارتباط
209.....	1.2.1.5. المؤشرات المستخدمة
210.....	2.2.1.5. تغير المؤشرات المستخدمة
211.....	3.1.5. الزوجية والأبعاد الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية
212.....	1.3.1.5. تحليل نتائج المكونات الأساسية للمتغيرات المستخدمة
225.....	2.3.1.5. تحليل نتائج المكونات الأساسية للتغير في المتغيرات المستخدمة
(CAH).....	2.5. التحليل الترتيبي الهرمي 236
237.....	1.2.5. التحليل الترتيبي الهرمي للمتغيرات المستخدمة
242.....	2.2.5. التحليل الترتيبي الهرمي للتغير في المتغيرات المستخدمة
247.....	الخاتمة
249.....	نتائج الدراسة
262.....	الخاتمة العامة
270.....	قائمة المراجع
276.....	الملاحق

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	تطور الوحدات الإدارية بالجزائر	40
2.2	تطور عدد السكان بالجزائر	47
3.2	تغير معدل النمو الطبيعي للمجتمع الجزائري حسب التعدادات العامة للسكان والسكن	47
4.2	تغير المعدل الخام للوفيات بالجزائر	48
7.2	تغير المعدل الخام للمواليد بالجزائر حسب التعدادات العامة للسكان والسكن	49
8.2	تغير المؤشر التركيبي للخصوبة	53
10.2	مؤشر العمر حسب العمر والجنس في التعداد العام للسكان والسكن 1966 بالجزائر	61
11.2	مؤشر العمر حسب العمر والجنس في التعداد العام للسكان والسكن 1977 بالجزائر	62
12.2	مؤشر العمر حسب العمر والجنس في التعداد العام للسكان والسكن 1987 بالجزائر	62
13.2	مؤشر العمر حسب العمر والجنس في التعداد العام للسكان والسكن 1998 بالجزائر	63
14.2	مؤشر العمر حسب العمر والجنس في التعداد العام للسكان والسكن 2008 بالجزائر	63
15.2	مؤشر الذكورة في التعداد العام للسكان والسكن 1966 بالجزائر	64
16.2	مؤشر الذكورة في التعداد العام للسكان والسكن 1977 بالجزائر.	65
17.2	مؤشر الذكورة في التعداد العام للسكان والسكن 1987 بالجزائر	66
18.2	مؤشر الذكورة في التعداد العام للسكان والسكن 1998 بالجزائر.	66
19.2	مؤشر الذكورة في التعداد العام للسكان والسكن 2008 بالجزائر	67
20.2	مؤشر الأمم المتحدة لجودة التركيبة السكانية في التعدادات العامة للسكان والسكن	67
21.2	مؤشر ويبيل، مايرز وباشي في التعدادات العامة للسكان والسكن بالجزائر	68
22.2	نسبة عدم الإجابة على الحالة الزوجية	69
23.2	ملخص لافتراض تطابق وسط التحقيق مع وسط التعداد	72
24.2	اختبار فرضية مساواة متوسط المعمر عند الزواج الأول لدى النساء في المجتمع	72
1.3	جدول الزوجية حسب الجنس في تعداد 1966 بالجزائر. (%)	95
2.3	جدول الزوجية حسب الجنس في تعداد 1977 بالجزائر. (%)	96
3.3	جدول الزوجية حسب الجنس في تعداد 1987 بالجزائر. (%)	98
4.3	جدول الزوجية حسب الجنس في تعداد 1998 بالجزائر. (%)	99
5.3	جدول الزوجية حسب الجنس في تعداد 2008 بالجزائر. (%)	101
6.3	نسبة إعادة الزواج لدى النساء 15-49 في التحقيقات الميدانية بالجزائر. (%)	153
7.3	نسبة النساء (15-49) المتزوجات وفي تعدد حسب التحقيقات الميدانية بالجزائر. (%)	157
1.4	العمر عند الزواج الأول في كل التعدادات حسب الجنس ومحل الإقامة	168

فهرس الجداول

172	متوسط العمر عند الزواج لدى النساء المصرح به في التحقيق	2.4
175	توزيع الولايات التي شكلت أكبر انحراف معياري (موجب أو سالب) عن خط الانحدار	3.4
181	نسبة الفئة العاملة والبطالة من إجمالي التركيبة السكانية +15 حسب الحالة الزوجية في كل تحقيق لكلا الجنسين	4.4
185	العلاقة بين نسبة العزوبية في الفئة العمرية 30-34 ونسبة الاشتغال لدى الذكور والإناث على مستوى كل ولاية في التعدادين 1987 و1998.	5.4
203	تقدير لأثر التركيبة، الزواج والخصوبة الشرعية على ارتفاع المواليد في التعدادات الأخيرة	6.4
203	نسبة مساهمة التركيبة السكانية، الزواج والخصوبة الشرعية في تغير المواليد بين التعدادات الأخيرة	7.4
208	المؤشرات المستخدمة مع اختصار لها	1.5
208	مؤشرات التغير مع اختصار لها	2.5
219	معاملات ارتباط المتغيرات بالمكونات الأساسية في التعدادات 1987، 1998 و2008. (%)	3.5
228	معاملات ارتباط المتغيرات بالمكونات الأساسية للفترة بين التعدادات 1987-1998 و1998-2008. (%)	4.5
237	الولايات المكونة للمجموعات المأخوذة في السنوات 1987، 1998 و2008	5.5
244	الولايات المكونة للمجموعات المأخوذة في السنوات 1987-1998 و1998-2008.	6.5

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	تغير في المعدل الخام للزيجات بالجزائر من 1963 إلى 2015.	34
1.2	تطور الناتج المحلي الخام والناتج الوطني الخام لكل فرد بالجزائر منذ الاستقلال	43
2.2	تغير معدل البطالة بالجزائر	44
3.2	تطور معدل التمدرس لدى الجنسين منذ الاستقلال	45
5.2	تغير المعدل الخام للوفيات منذ الاستقلال	48
6.2	تغير المعدل الخام لوفيات الرضع بالجزائر	49
7.2	تغير المعدل الخام للمواليد بالجزائر	50
8.2	نموذج الانتقال الديموغرافي بالجزائر	51
9.2	تغير الخصوبة العامة والخصوبة الشرعية بالجزائر	53
10.2	منحنيات تغير العزوبية لدى الذكور والإناث في التعدادات العمة للسكان والسكن بالجزائر	70
1.3	تغير المعدل الخام للزيجات بالجزائر	89
2.3	تغير المعدل الخام للمواليد والمعدل الخام للزيجات منذ الاستقلال بالجزائر	90
3.3	تغير الحالة الزوجية بالجزائر في التعدادات العامة للسكان والسكن لأكثر من 15 سنة	91
4.3	تغير الحالة الزوجية في التعدادات العامة بالجزائر حسب الجنس	92
5.3	تغير الحالة الزوجية في التعدادات العامة بالجزائر	92
6.3	تطور نسبة العزوبية بالجزائر في التعدادات العامة للسكان والسكن وتحقيق 2012-2013	94
7.3	احتمال الزواج لدى الذكور والاناث بالجزائر في تعداد 1966	96
8.3	تغير احتمال الزواج لدى الذكور والاناث بالجزائر بين التعدادين 1966-1977. (%)	97
9.3	احتمال الزواج لدى الذكور والاناث بالجزائر في تعداد 1977	95
10.3	تغير احتمال الزواج لدى الذكور والاناث بالجزائر بين التعدادين 1977-1987. (%)	98
11.3	احتمال الزواج لدى الذكور والاناث بالجزائر في تعداد 1987	99
12.3	تغير احتمال الزواج لدى الذكور والاناث بالجزائر بين التعدادين 1987-1998. (%)	100
13.3	احتمال الزواج لدى الذكور والاناث بالجزائر في تعداد 1998	100
14.3	تغير احتمال الزواج لدى الذكور والاناث بالجزائر بين التعدادين 1987-1998. (%)	101
15.3	احتمال الزواج لدى الذكور والاناث بالجزائر في تعداد 2008	102
16.3	احتمال الزواج لكل ألف امرأة حسب الجيل في تحقيق 1986 (Enaf)	103
17.3	احتمال الزواج لكل ألف امرأة حسب الجيل في تحقيق 1992	104
18.3	احتمال الزواج لكل ألف امرأة حسب الجيل في تحقيق 2002	105

فهرس الأشكال

106	احتمال الزواج لكل ألف امرأة حسب الجيل في تحقيق 2006	19.3
106	احتمال الزواج لكل ألف امرأة حسب الجيل في تحقيق 2012-2013.	20.3
115	تطور نسبة العزوبية بالجزائر لكلا الجنسين بين 1987-1998	21.3
116	تطور نسبة العزوبية بالجزائر لكلا الجنسين بين 1998-2008	22.3
117	العلاقة بين نسبة العزوبية سنة 1987 وتغيرها بين 1987-1998 لكلا الجنسين	23.3
118	العلاقة بين نسبة العزوبية 1998 وتغيرها بين 1998-2008 لكلا الجنسين	24.3
120	العزوبية النهائية في التعدادات العامة للسكان والسكن بالجزائر	25.3
128	العلاقة بين نسبة الزواج في تعداد 1987 وتغيرها بين التعدادين 1987-1998 لكلا الجنسين	26.3
129	العلاقة بين نسبة الزواج في تعداد 1998 وتغيرها بين التعدادين 1998-2008 لكلا الجنسين	27.3
131	تغير العمر عند أول زواج بالجزائر في التعدادات العامة للسكان	28.3
136	العلاقة بين تطور العمر عند الزواج الأول لدى الذكور ونظيره لدى الإناث في التعدادين 1987 و 1998	29.3
138	العلاقة بين العمر عند الزواج الأول في تعداد 1987 وتطوره بين التعدادين 1987-1998 لكلا الجنسين	30.3
138	تغير الفارق في السن عند الزواج الأول بين الزوجين بالجزائر	31.3
143	العلاقة بين الفارق في العمر بين الزوجين عند العمر الأول للزواج بين التعدادين 1987 و 1998	32.3
149	العلاقة بين التغير في نسبة المطلقين والتغير في نسبة المطلقات للفترة الممتدة بين 1987-1998	33.3
152	العلاقة بين التغير في نسبة المطلقين والتغير في نسبة المطلقات للفترة الممتدة بين 1998 و 2008	34.3
166	تطور نسبة التحضر بالجزائر	1.4
168	توزيع نسبة النساء المتزوجات حسب العمر عند الزواج الأول ومحل الإقامة. تحقيق 1986.	2.4
169	توزيع نسبة النساء المتزوجات حسب العمر عند الزواج الأول ومحل الإقامة. تحقيق 1992	3.4
171	العمر عند أول زواج لدى الذكور والإناث على مستوى كل ولاية حسب محل الإقامة في تعداد 1987	4.4
172	العمر عند أول زواج لدى الذكور والإناث على مستوى كل ولاية حسب محل الإقامة في تعداد 1998	5.4
174	العلاقة بين العمر عند الزواج الأول ونسبة الأمية لدى الذكور والإناث حسب كل ولاية في تعداد 1987	6.4
175	العلاقة بين العمر عند الزواج الأول ونسبة الأمية لدى الذكور والإناث حسب كل ولاية في تعداد 1987	7.4
177	توزيع الولايات حسب نسبة الأمية، معدل التحضر ونسبة العزوبية عند الفئة العمرية 30-34 لدى الذكور والإناث في تعداد 1987	8.4
179	توزيع الولايات حسب نسبة الأمية، معدل التحضر ونسبة العزوبية عند الفئة العمرية 30-34 لدى الذكور والإناث في تعداد 1998	9.4
186	العلاقة بين التشغيل ونسبة العزاب في الفئة العمرية 30-34 لدى الذكور والإناث. تعداد 1987	10.4
187	العلاقة بين التشغيل ونسبة العزاب في الفئة العمرية 30-34 لدى الذكور والإناث. تعداد 1998	11.4
188	توزيع الولايات حسب نسبة الشغل، معدل التحضر ونسبة العزوبية في الفئة العمرية 30-34 لدى الذكور والإناث. 1987.	12.4

فهرس الأشكال

189	توزيع الولايات حسب نسبة الشغل، معدل التحضر ونسبة العزوبية في الفئة العمرية 30-34 لدى الذكور والإناث. 1998	13.4
194	العلاقة بين صافي الهجرة وتوفر الجنس الآخر في التعدادين 1987 و1998	14.4
200	توزيع الولايات حسب المعدل الخام للمواليد والمعدل الخام للزيجات في تعداد 1987	15.4
201	توزيع الولايات حسب المعدل الخام للمواليد والمعدل الخام للزيجات في تعداد 1998	16.4
201	توزيع الولايات حسب المعدل الخام للمواليد والمعدل الخام للزيجات في تعداد 2008	17.4
216	إسقاط المتغيرات والولايات على المكونين الأول والثاني 1987	1.5
217	إسقاط المتغيرات والولايات على المكونين الأول والثالث 1987	2.5
218	إسقاط المتغيرات والولايات على المكونين الأول والرابع 1987	3.5
224	إسقاط المتغيرات والولايات على المكونين الأول والثاني تعداد 2008.	4.5
225	إسقاط المتغيرات والولايات على المكونين الأول والثالث تعداد 2008.	5.5
230	إسقاط المتغيرات والولايات على المكونين الأول والثاني بين 1987-1998	6.5
234	إسقاط المتغيرات والولايات على المكونين الأول والثاني بين 1998-2008	7.5
238	توزيع درجة التغير عن الوسط الحسابي للمتغيرات المأخوذة سنة 1987	8.5
240	توزيع درجة التغير عن الوسط الحسابي للمتغيرات المأخوذة سنة 1998	9.5
241	توزيع درجة التغير عن الوسط الحسابي للمتغيرات المأخوذة سنة 2008	10.5
244	توزيع درجة الاختلاف عن الوسط الحسابي للتغير في المتغيرات المأخوذة للفترة الممتدة بين 1987-1998	11.5
246	توزيع درجة الاختلاف عن الوسط الحسابي للتغير في المتغيرات المأخوذة للفترة الممتدة بين 1998-2008	12.5

فهرس الخرائط

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
1.3	المعدل الخام للزيجات حسب كل ولاية بالجزائر في تعداد 1987	108
2.3	التغير في المعدل الخام للزيجات بين 1987-1998	109
3.3	التغير في المعدل الخام للزيجات بين 1998-2008	111
4.3	توزيع نسبة العزوبية النهائية لدى الاناث بالجزائر حسب كل ولاية في تعداد 1987	121
5.3	نسبة العزوبية النهائية لدى الذكور بالجزائر حسب كل ولاية في تعداد 1987	122
6.3	توزيع مؤشر الذكورة للعزوبية النهائية بالجزائر تعداد 1987	122
7.3	توزيع التغير في نسبة الزواج لدى الذكور حسب كل ولاية للفترة الممتدة بين 1987-1998	124
8.3	توزيع التغير في نسبة الزواج لدى الإناث حسب كل ولاية للفترة الممتدة بين 1987-1998	125
9.3	توزيع نسبة التغير في نسبة الزواج لدى الذكور حسب كل ولاية للفترة الممتدة بين 1998-2008	126
10.3	توزيع نسبة التغير في نسبة الزواج لدى الإناث حسب كل ولاية للفترة الممتدة بين 1998-2008	127
11.3	توزيع متوسط العمر عند أول زواج لدى الذكور حسب كل ولاية في تعداد 1987	132
12.3	توزيع متوسط العمر عند أول زواج لدى الإناث حسب كل ولاية في تعداد 1987	133
13.3	توزيع متوسط العمر عند أول زواج لدى الذكور حسب كل ولاية في تعداد 1998	134
14.3	توزيع متوسط العمر عند أول زواج لدى الإناث حسب كل ولاية في تعداد 1998	134
15.3	توزيع التغير في العمر عند أول زواج لدى الذكور للفترة الممتدة بين التعدادين 1987-1998	137
16.3	توزيع التغير في العمر عند أول زواج لدى الإناث للفترة الممتدة بين التعدادين 1987-1998	138
17.3	توزيع الفارق في العمر بين الزوجين عند أول زواج تعداد 1987	141
18.3	توزيع الفارق في العمر بين الزوجين عند أول زواج تعداد 1998	142
19.3	توزيع تغير الفارق في العمر بين الزوجين عند أول زواج بين التعدادين 1987-1998	144
20.3	توزيع التغير في نسبة الطلاق لدى الذكور حسب كل ولاية للفترة الممتدة بين 1987 و 1998	147
21.3	توزيع التغير في نسبة الطلاق لدى الإناث حسب كل ولاية للفترة الممتدة بين 1987 و 1998	148
22.3	توزيع التغير في نسبة الطلاق لدى الذكور حسب كل ولاية للفترة الممتدة بين 1998 و 2008	151
23.3	توزيع التغير في نسبة الطلاق لدى الاناث حسب كل ولاية للفترة الممتدة بين 1998 و 2008	152
24.3	توزيع نسبة النساء 15-49 تزوجن أكثر من مرة في تحقيق 1992	154
25.3	توزيع نسبة النساء 15-49 تزوجن أكثر من مرة في تحقيق 2002	155
26.3	توزيع نسبة النساء 15-49 تزوجن أكثر من مرة في تحقيق 2006	156
27.3	توزيع نسب النساء اللاتي صرحن بتزوج أزواجهن بزوجة أخرى أو أكثر في تحقيق 1992	158
28.3	توزيع نسب النساء اللاتي صرحن بتزوج أزواجهن بزوجة أخرى أو أكثر في تحقيق 2002	158

فهرس الخرائط

159	توزيع نسب النساء اللاتي صرحن بتزوج أزواجهن بزوجة أخرى أو أكثر في تحقيق 2006	29.3
178	توزيع الولايات حسب المنحنى الثلاثي (الشكل 8.4) لدى الذكور سنة 1987	1.4
179	توزيع الولايات حسب المنحنى الثلاثي (الشكل 8.4) لدى الإناث سنة 1987	2.4
180	توزيع الولايات حسب المنحنى الثلاثي (الشكل 9.4) لدى الذكور 1998	3.4
180	توزيع الولايات حسب المنحنى الثلاثي (الشكل 9.4) لدى الإناث سنة 1998	4.4
183	التغير في نسبة البطالة لدى الذكور العزاب للفترة الممتدة بين 2002 و2006	5.4
184	التغير في نسبة البطالة لدى الذكور المتزوجون للفترة الممتدة بين 2002 و2006	6.4
188	توزيع الولايات حسب المنحنى الثلاثي (الشكل 12.4) لدى الذكور سنة 1987	7.4
189	توزيع الولايات حسب المنحنى الثلاثي (الشكل 12.4) لدى الإناث سنة 1987	8.4
190	توزيع الولايات حسب المنحنى الثلاثي (الشكل 13.4) لدى الذكور سنة 1998	9.4
191	توزيع الولايات حسب المنحنى الثلاثي (الشكل 13.4) لدى الإناث سنة 1998	10.4
192	صافي الهجرة على مستوى كل ولاية بين 1987-1998	11.4
193	صافي الهجرة على مستوى كل ولاية بين 1998-2008	12.4
196	المعدل الخام للمواليد بالألف حسب كل ولاية في تعداد 1987 بالجزائر	13.4
197	التغير في المعدل الخام للمواليد بين 1987 و1998	14.4
199	التغير في المعدل الخام للمواليد بين 1998 و2008	15.4
214	توزيع الولايات حسب احداثياتها على المكون الأساسي الأول للمتغيرات المستخدمة. 1987	1.5
214	توزيع الولايات حسب احداثياتها على المكون الأساسي الثاني للمتغيرات المستخدمة. 1987	2.5
221	توزيع الولايات حسب احداثياتها على المكون الأساسي الأول للمتغيرات المستخدمة. 2008.	3.5
222	توزيع الولايات حسب احداثياتها على المكون الأساسي الثاني للمتغيرات المستخدمة. 2008.	4.5
227	توزيع الولايات حسب احداثياتها على المكون الأساسي الأول للتغير في المتغيرات المستخدمة. 1998-1987	5.5
230	توزيع الولايات حسب احداثياتها على المكون الأساسي الثاني للتغير في المتغيرات المستخدمة. 1998-1987	6.5
231	توزيع الولايات حسب احداثياتها على المكون الأساسي الأول للتغير في المتغيرات المستخدمة. 2008-1998	7.5
232	توزيع الولايات حسب احداثياتها على المكون الأساسي الثاني للتغير في المتغيرات المستخدمة. 2008-1998.	8.5
239	التحليل الترتيبي الهرمي للولايات حسب المكونات الأساسية المأخوذة سنة 1987	9.5
239	التحليل الترتيبي الهرمي للولايات حسب المكونات الأساسية المأخوذة سنة 1998	10.5
242	التحليل الترتيبي الهرمي للولايات حسب المكونات الأساسية المأخوذة سنة 2008	11.5
245	التحليل الترتيبي الهرمي للولايات حسب التغير في المكونات الأساسية المأخوذة للفترة الممتدة بين 1998-1987	12.5

فهرس الخرائط

247	التحليل الترتيبي الهرمي للولايات حسب المكونات الأساسية المأخوذة للفترة الممتدة بين 1998- 2008	13.5
-----	--	------

مقدمة عامة

مقدمة عامة

مقدمة عامة

مقدمة عامة

عرفت الجزائر خلال الستينات خصوبة مرتفعة. تراوح المعدل الخام للمواليد (TBN) بين 50 و 47%. معدل نمو السكان فاق 3%. المؤشر التركيبي للخصوبة (ISF) كان حوالي ثمانية أطفال لكل امرأة. هذه الزيادة السريعة للسكان قد شكلت عبء كبير على الدولة وعلى السياسة التنموية لها. بسبب أن هذا الضغط السكاني لم يكن على إمكانيات توفير الغذاء (حسب مالتوس) ولكن العبء مس جميع الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية المتعلقة بالسكان على غرار بناء المدارس، السكن، توفير المرافق والخدمات الصحية، توفير مناصب العمل. التي تعتبر من الضروريات ناهيك عن الضروريات الأخرى المتعلقة بالرياضة والثقافة. هذه الاحتياجات مثلما أنها تعتبر ضرورية يكون من المستحيل تحقيقها في بلد يكون حديث الاستقلال وتكون الزيادة السكانية فيه سريعة. الجزائر المستقلة وفي مسارها التاريخي قد عرفت تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة أدى ذلك إلى حدوث تحول ديموغرافي كبير. من بين هذه التحولات نجد انتقال الخصوبة وبالخصوص في الفترة الممتدة بين 1987 و 2008. المعدل الخام للمواليد كان سنة 1966 يقدر بـ 50.12%، انخفض إلى 34.6% سنة 1987 ليصل إلى 22.07% سنة 2006. المؤشر التركيبي للخصوبة بعد أن كان في بداية السبعينات يقدر بـ 8.36 طفل لكل امرأة انخفض ليصل سنة 2006 إلى 2.27 طفل لكل امرأة.

إن التحول الديموغرافي الذي مس الجزائر لم تسلم منه ظاهرة الزواجية بل حدث فيها هي أيضا تغير كبير. أصبحت الإطالة في العزوبية وتأخير الزواج شيء فشيء أمر بديهي ووقع استقرار في تكوين الأسرة (FARGUES, 1987). رغم ذلك فإن العزوبية النهائية بقيت هينة. رغم وفرة المعطيات الديموغرافية بالجزائر على غرار التعدادات العامة للسكان والسكن والتحقيقات الميدانية، إلا أن البحوث وبالخصوص الديموغرافية لم تتناول ظاهرة الزواجية بما فيه الكفاية. رغم أن ظاهرة الزواجية تؤثر تأثيرا مباشرا في زيادة السكان إلا أن المتغيرات الأكثر دراسة في هذا المجال هي المواليد والوفيات. تكمن أهمية ظاهرة الزواجية عندما نكون بصدد دراسة المجتمعات الإسلامية، أين تكون عملية الإنجاب داخل إطار واحد ووحيد ألا وهو الزواج. لذلك يستوجب علينا القيام بدراسات معمقة حول الظاهرة من جميع جوانبها بصفة عامة ومن الجانب الديموغرافي بصفة خاصة. إن قلة البحوث التي تناولت ظاهرة الزواجية

مقدمة عامة

حسب الولاية بالجزائر أثارت اهتمامنا للقيام بهذه الدراسة بالإضافة إلى أن دراسة الخصوبة بالجزائر دون التعمق في متغيرات الزواجية يعتبر بحث ناقص. حسب الكاتب "تابوتين" فإن الزواجية تختلف كثيرا حسب الظروف، حسب المستوى التعليمي، حسب العرق والعقيدة. من أجل ذلك فإنها تتبع تطور العمر عند الزواج الأول، العزوبية، إعادة الزواج أو نوع الزواج. من خلال فحص التباين المجالي أو الاجتماعي لمن يسعى وراء فهم علامات التغيير التي قد تكون مقدمة لعملية انتقال الخصوبة" (TABUTIN, 1995, p. 31).

في نسق مثل المجتمع الجزائري أين تم وضع النهوض بالمناطق الريفية من بين أولويات المخططات التنموية الاقتصادية والاجتماعية. كان من الواضح أن الزواجية واحدة من بين السياسات السكانية التي أولتها الدولة اهتماما وذلك من خلال برنامج التحكم في الزيادة الديموغرافية سنة 1983.

ركزنا بالخصوص على التعدادات العامة للسكان والسكن الثلاثة الأخيرة التي أجريت بالجزائر المستقلة من أجل بلوغ الهدف من هذه الدراسة الذي هو معرفة أهم التحولات التي حدثت في ظاهرة الزواجية، جرننا هذا إلى نقاش النقاط التالية:

- الإطار الاجتماعي والاقتصادي على أساس قواعد وممارسات الزواج في مختلف ولايات الوطن حسب المناطق الريفية والحضرية
- تباين سلوكيات الزواجية عبر الزمن للمناطق المختلفة حسب الجنس ومحل الإقامة.
- الفروق بين الولايات (الأقاليم) للحالة الزواجية لدى الذكور والإناث مع ربطها بخصائص كل ولاية سعيا منا للإجابة على السؤال العام التالي: لماذا بعض الأقاليم تتميز بعمر عند الزواج الأول منخفض وأخرى مرتفع؟

قسمنا دراستنا إلى خمسة فصول. الفصل الأول وبعنوان الدراسات السابقة والاشكالية تناول المقاربات النظرية للتحولات السكانية والأسرية، نظرية الانتقال الديموغرافي ونظرية مالتوس، الخصائص الاجتماعية والثقافية للزواج بالجزائر. تناول الفصل كذلك الدراسات السابقة وفي الأخير إشكالية الدراسة.

مقدمة عامة

الفصل الثاني بعنوان مصادر البيانات ومنهجية الدراسة، في البداية احتوى هذا الفصل خلفية الدراسة بما في ذلك الناحية الجغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية والديموغرافية للجزائر. تتناول مصادر البيانات على غرار التعدادات العامة للسكان والسكن، التحقيقات الميدانية ثم التحليل النقدي لتلك المصادر. تناول هذا الفصل كذلك المنهجية المتبعة في الدراسة.

الفصل الثالث بعنوان التحليل الديموغرافي للزواجية بالجزائر كان ذلك على مستوى الوطن ثم على مستوى كل ولاية. أين تم التطرق إلى المعدل الخام للزيجات، الحالة الزواجية، العزوبية، جداول الزواجية. في الأخير تم التطرق إلى انتهاء الزواج بما في ذلك الترميل، الطلاق وإعادة الزواج ثم تعدد الزوجات.

الفصل الرابع بعنوان تحليل الزواجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية. تم ربط الزواجية بخمسة متغيرات تعلق الأمر بالتحضر، المستوى التعليمي، النشاط الاقتصادي، الهجرة والمواليد.

أخيرا، **الفصل الخامس** الذي كان الهدف منه هو القيام بدراسة استكشافية لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر. في هذا الفصل كان للتحليلات الإحصائية متعددة المتغيرات الدور الكبير في ذلك.

الفصل الأول

الدراسات السابقة والإشكالية

مقدمة

1.1. الأسس النظرية للتحويلات السكانية

2.1. الأسس النظرية للتحويلات الأسرية

3.1. ما مدى تأثير الأزمة على الخصوبة؟

4.1. نظرية الانتقال الديموغرافي كنموذج مرجعي

5.1. نظرية مالتوس

6.1. الخصائص الاجتماعية والثقافية للزواج بالجزائر

7.1. الدراسات السابقة

8.1. الإشكالية

9.1. صعوبات الدراسة

خاتمة

مقدمة

هذه الدراسة تتمحور حول انتقالية الزوجية، لذلك في البداية نحاول القيام بجولة حول المقاربات النظرية التي لها صلة بالتحولات السكانية والأسرية. كذلك معرفة أهمية الزوجية في ذلك التحول وسرد دراسات التي لها صلة بالموضوع بعد ذلك يتم صياغة الإشكالية على ضوء تلك الدراسات.

1.1. الأسس النظرية للتحولات السكانية

اختلف علماء الاجتماع في دراسة الظاهرة الاجتماعية فمنهم من يرى أنها تراكمية ومنهم من يقول إنها متعلقة بالنظام، والبعض الآخر يرى أن الأساليب التي تنظم الحياة الاجتماعية هي المحور الأساسي والمشارك بين موضوعات علم الاجتماع كلها. ومهما يكن من اختلاف الآراء في هذا المجال، فإن طبيعة الحياة الاجتماعية تستلزم وجود النظام. إذا كان النظام هو محور الحياة الاجتماعية وضرورة ملحة لخلق حالة من الأمن والاستقرار هذا لا يعني بقاءه ساكناً. فالنظام قد يضطرب ويهتز، أو قد يتصدع وينهار ثم بعد ذلك ينشأ على أنقاضه نظام آخر جديد وفي كل الأحوال لا يكون نفس النظام السابق، هذا ما يعرف بالتحول (اجتماعي، ديموغرافي، سياسي، اقتصادي....). ماهي العوامل المفتاحية التي تتسبب في التحول؟ وما هو الدور الذي تقوم به العوامل الديموغرافية في هذا التحول؟

1.1.1. المقاربات النظرية للتحولات السكانية

إن مصطلح التحول يحتل مكانة وسط في نظرية التحول الديموغرافي، إنه يعني الانتقال بنظام للخصوبة والوفيات إلى نظام آخر. هذا النوع من التحول يكون بالخصوص في نظرية التحول الديموغرافي التي تعني للعديد بانها نظرية عامة للسكان. ثلاثة إسهامات أساسية متعلقة بهذه النظرية. في مقاله سنة 1929 قام "تومسون" باستغلال كم هائل من الإحصائيات ليرتب دول العالم إلى ثلاث مجموعات حسب تحولهم الديموغرافي. المجموعة الأولى تتميز بمعدل

منخفض للوفيات، معدل مواليد ينخفض بسرعة، انخفاض في النمو الطبيعي، انخفاض في الزيادة السكانية والاقتراب بسرعة إلى مجتمع مستقر. المجموعة الثانية تتميز بسرعة انخفاض في معدل الوفيات أكثر من معدل المواليد وتأخر التحكم في المواليد، ارتفاع في معدل النمو الطبيعي. المجموعة الثالثة تتميز بمراقبة قليلة لمعدلات المواليد والوفيات، نمو سريع للسكان (THMSON, 1929).

في كتاب له سنة 1934 قام "لاندرى" بقسمة الدول الاوربية إلى ثلاث مجموعات. النظام البدائي، لا تتأثر الخصوبة بأي قيود اقتصادية وعدد السكان يتوجه إلى حد أقصى. النظام الوسط الذي يتأثر بالتغير في الاقتصاد، أين يؤدي إلى تقييد الزواجية سعياً إلى الحفاظ على بعض المستويات المعيشية؛ تصبح الزواجية المنظم الأساسي لحجم السكان. النظام المعاصر الذي يتسم بارتفاع الإنتاجية، وانخفاض في الوفيات وتحديد النسل. أين يعتبر التقدم التقني العامل المنظم للزيادة السكانية (LANDRY, 1934).

1.1.1.1 المقاربة البنائية الوظيفية

هذه المقاربة كانت وراء ظهور نظرية الانتقال الديموغرافي. تحت هذه المقاربة فإن الانخفاض في الخصوبة يؤدي إلى تحولات اقتصادية واجتماعية. خلال الخمسينات من القرن الماضي قام "بيردسال" بتطوير الفكرة وأكد بأن الزيادة السكانية السريعة تشكل عائق كبير وأساسي في إحداث التنمية في الدول النامية (BIRDSALL, 1977). على ضوء هذه المقاربة فإن التحول الديموغرافي يسجل في مجموعة من التحولات القاعدية المرتبطة بالتصنيع والتحضر. التصنيع الذي يغيّر الهيكل الاقتصادي والاجتماعي؛ يؤدي ذلك إلى التغير في التركيبة الأسرية أين يتسبب ذلك في انخفاض الخصوبة. من بين التحولات الهامة التي تحدث تحت هذه المقاربة نذكر ما يلي: تنخفض الوفيات ويتراجع النشاط الفلاحي ويظهر اقتصاد السوق. التنقل الجغرافي والتحضر. تحسن وضع المرأة وارتفاع المستوى التعليمي لديها (Victor, 1990, p. 181). من الناحية الأسرية تبدأ الأسرة الممتدة بالانقراض وتظهر الأسرة

النوعية تتراجع صلة القرابة، أين تتغير قيمة الطفل وتظهر لغة الحوار بين الزوجين. تتغير طريقة اختيار شريك الحياة ويظهر الاختيار الحر، يميل أزواج هذا النوع من الأسرة إلى عدد أطفال أقل وبالتالي يلجؤون إلى وسائل منع الحمل الحديثة للتخطيط العائلي.

إذا، التحول الديموغرافي هو انتقال من مجتمع فلاحي بخصوبة مرتفعة إلى مجتمع صناعي بخصوبة منخفضة. يتم عن طريق الانتقال الإجمالي (الاحتمالي) إلى التصنيع. حتى أنه وفي حالة أخذ متغير الخصوبة كمتغير تابع، فإن الوفيات والهجرة هي المتغيرات المستقلة التي تؤثر في الخصوبة. بالنسبة للتحضر يعتبر المتغير التفسيري الهام الذي يتساير مع التصنيع أين يكون التنقل سهل بسبب تحول الأسرة إلى نووية (Victor, 1990, p. 182).

2.1.1.1. المقاربة الثقافية

إن نظرية "كالدوال" تقم الغزو الثقافي الغربي كمحرك رئيسي للتحول الديموغرافي. تحت هذه المقاربة التحول الديموغرافي يعني التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري. في المجتمع البدائي كل القيم تتمحور حول الأسرة والأولاد أين يكون لكثرة الأولاد معنى اجتماعي كبير. وبسبب التصنيع الذي يدخل تقنيات الطب الحديثة إلى المجتمعات الفقيرة، تنخفض الوفيات بطريقة ملفتة للانتباه مع بقاء الخصوبة مرتفعة؛ هنا يمكن القول بأن التصنيع لا يؤدي إلى خفض الخصوبة، ولكن تغير الذهنيات (CALDWELL, 1978, p. 521). في هذه المقاربة يعتبر الغزو الثقافي الغربي هو السبب الرئيسي، أين يتغير السلوك الإيجابي بعد حدوث تنمية في حياة المجتمع الريفي.

هذه المقاربة تشبه إلى حد كبير المقاربة البنائية الوظيفية باختلاف أنه؛ ومع تطوير الريف والفلاحة تنخفض القيمة الإنتاجية للأطفال يؤدي ذلك إلى انخفاض في الخصوبة بسبب تغير سلوكيات الزواجية (ارتفاع العمر عند الزواج الأول) واستعمال وسائل منع الحمل. في هذا النموذج تكون الخصوبة متغير تابع (تفسيري). أما الهجرة لا تؤثر في الخصوبة عكس المقاربة

البنائية الوظيفية، لأن المناطق الحضرية لا يمكن لها أن تمتص ذلك التدفق الكبير لليد العاملة لذلك فإن التنمية الريفية تؤدي إلى انخفاض الخصوبة وتثبيت السكان فيه.

3.1.1.1. المقاربة الماركسية

يجب الانتظار نهاية السبعينات من أجل تطوير مقاربة ماركسية حول التحول الديموغرافي في العالم الثالث، ونعني بها التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام رأسمالي. من الناحية الديموغرافية يمكن إظهار سلسلتين من الأسباب المترابطة تأتي جراء التراكم الرأسمالي. الأولى يتم بها تفسير التحولات في الخصوبة والوفيات وتتمحور حول فكرة طلب العمل، أي تتغير الخصوبة وفق نوع العمل وكذلك الحالة المهنية. السلسلة الثانية يتم بها تفسير أثر تراكم راس المال على الهجرة (Victor, 1990, p. 185). انطبقت هاته المقاربة على العديد من الدول الإفريقية حيث شكل الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي نقطة تحول ديموغرافي وبالخصوص في المجتمعات الريفية أين تكون الأسرة هي المورد الأساسي للإنتاج والعيش والزيادة الديموغرافية. يظهر نمط ديموغرافي جديد يتميز بالهجرة من القطاع الفلاحي إلى القطاع الصناعي. هذا النوع من التحول لم يتم وضعه من طرف الديموغرافيين الكلاسيك بل كان مهم معرفة كيف يتم التحول في الخصوبة دون معرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك. حسب النظرية الماركسية فإن التحول يكون بسبب تدهور الإنتاج الفلاحي الذي يمس الريف، وبالمقابل يحدث تطور في سوق العمل الرأسمالي (بالخصوص الحضري). في مثل هذا الوضع تنشط الهجرة الداخلية بحثا عن العمل بأجر الذي يتطور مع نشاط الرأسمالية، ينجر عن ذلك انفصال بين الإنتاج الاقتصادي والانجاب. بسبب هذا يظهر نوع جديد من الأسرة أين يصبح الأولاد لا يشكلون مصدر للثروة حيث يصبح تعليم الأولاد الوسيلة الأولى بامتياز للتقدم الاجتماعي وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع التكاليف أين تلجأ الأسرة في هاته الحالة إلى تغيير سلوكها الإنجابي وذلك بخفض خصوبتها. كما بين "كالدوال" بأن الانتقال من اقتصاد

أسري إلى اقتصاد رأسمالي هو السبب في حدوث تحول ونفى دور الغزو الثقافي في ذلك (CALDWELL, 1978, p. 567).

انتقد الأنثروبولوجيين هذه النظرية بسبب إهمالها عدم المساواة بين الجنسين وأنها تعتقد أن هناك توزيع عادل في عوائد الإنتاج داخل الأسرة. في نظرهم هذه مغالطة وأن هناك عدم المساواة بين الذكور والإناث أين قاموا بطرح تساؤل جوهري وهو: من يقوم بإنجاب القوة العاملة (الأولاد)، ومن يقوم باستغلالها (Victor, 1990, p. 187)؟

4.1.1.1. المقاربة الأنثوية

إن مصطلح الأبوية يعني هيمنة الرجال على أبنائهم ونسائهم حتى ولو كان النساء هن من يقمن بجل الأعمال فالرجل يكون هو المراقب. هيمنة الرجال هاته تتمحور حول ملكية الموارد (الأرض، رأس المال...)، أين تعرّف الخصوبة المرتفعة بحسب ملكية الرجل لتلك الوسائل وفي حالة ما إذا كانت النساء هن مالكات وسائل الإنتاج ومستقلات اقتصاديا عن الرجل يكون تفضيل الذكور هي الاستراتيجية الوحيدة التي توفر الحماية (CAIN, 1988). حتى ولو كان إسهام الزوجين في إنتاج الأولاد بالتساوي لا يعني ذلك تقاسم الفائدة التي تجنى من ذلك.

إن هذه المقاربة لم تأتي بشيء جديد فيما يتعلق بالتحول الديموغرافي باستثناء مبادرة "فولبر"، حين أكد أن التحول إلى الرأسمالية يغير في عدم المساواة الأبوية. الحجج التي قدمها "فولبر" تتمحور حول تغير القيمة الاقتصادية للأطفال يؤدي ذلك إلى انخفاض إنتاجية المرأة داخل الأسرة، وفي هذا السياق تتخفف الخصوبة (FOLBER, 1983, p. 261). بمعنى أنه في ظل هذه المقاربة؛ انخفاض الخصوبة يتمحور حول التغير في تقسيم العمل بين الجنسين.

يمكن الحديث على أوجه الشبه بين المقاربات التي تم التطرق إليها فيما يلي:

التحولات الديموغرافية تتمحور حول التحولات في الهيكل الاجتماعي (McNicoll, 1980) أهمية إدراج النظام الديموغرافي وليس فقط الخصوبة في تفسير التحول الديموغرافي

- أهمية إدراج الخصوبة كاستراتيجية أسرية وفق الحالة المادية
- الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار وضع المرأة وتوزيع العمل بين الجنسين (GOLDSCHIEDER, 1981).

2.1. الأسس النظرية للتحولات الأسرية

ظهرت النظريات المتعلقة بالتحول الأسري مع بداية القرن العشرين حيث أكدت بأن التنمية الاقتصادية تؤول إلى تحول في نموذج الأسرة. رغم وجود سياسات سكانية تتعلق بخفض الخصوبة إلا أن التنمية الاقتصادية لعبت الدور الأساسي في التحول الديموغرافي والعائلي. من جهة أخرى أدى الحفاظ على الخصوبة العالية وأشكال الأسرة الممتدة مع تنوع مصادرها الاقتصادية في البلدان التي كانت تتمتع بنمو اقتصادي مرتفع إلى التشكيك في التأثير الميكانيكي للتنمية؛ أين يرجع بعض الباحثين ذلك إلى المحددات الثقافية¹. في إطار الحداثة أظهر "بارسونز" أن الانتقال من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية يتبع التغير الهيكلي بالخصوص التصنيع والتحضر. في نفس السياق الخاص بتحول الأسرة إلى نووية قام "قود" بإجراء مقارنة بين مجموعة من الدول حيث ركز على مدى مقاومة الأسرة ضد التحولات الاقتصادية والاجتماعية وخلص إلى أنه في كل الدول تحولت الأسرة الممتدة إلى أسرة نووية رغم أنه توجد هناك دول لا تشبه الدول الغربية من ناحية التصنيع بالإضافة إلى وجود اختلاف في نقطة البداية (بداية التحول). (GOOD, 1963).

¹- حتى داخل الإقليم الواحد (الدولة) نجد أنه هناك اختلاف بين الوحدات المكونة لها وبالخصوص عندما تكون بصدد مواجهة تعريف المدينة، كذلك التوزيع غير عادل لعوائد الإنتاج.

1.2.1. الأزمة والفقر كمتغير أو نسق للتحويل الأسري

حسب الكاتبة "بسروب" (1985) فإن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى الانخفاض في الخصوبة من جهة، ومن جهة أخرى فإن التحولات الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى ظهور أزمات اقتصادية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في الخصوبة تتأتى جراء انخفاض في الدخل النقدي. يؤدي ذلك إلى الزيادة في تكاليف تربية الأطفال، وبالخصوص تكاليف التعليم (الخصوبة، الدخل، التعليم). في المرحلة الثانية يؤدي التوقع بصعوبات اقتصادية محتملة إلى وضع فاصل زمني كبير بين الولادات مما يؤدي إلى استخدام وسائل منع الحمل وبالخصوص الحديثة منها. قامت الكاتبة بإجراء مقارنة بين "كينيا" و "غانا" فيما يتعلق استعمال وسائل منع الحمل حسب المستوى التعليمي؛ وحسب رأيها فإن الصعوبات الاقتصادية التي مرت بها "غانا" هي التي تفسر الاستعمال الكبير لوسائل منع الحمل من طرف الغانيات (BOSERUP, 1985).

يعتبر "لستارك" (1989) مصمم فرضية تحول الأزمة "الانتقال بقيادة الأزمات" حيث أكد بأن أثر الأزمة الاقتصادية على الخصوبة يعتمد على مدى التضامن القائم في المجتمع والأسرة من أجل التصدي للزيادة في تكاليف الأطفال². حسب هذا الكاتب فإن تراجع التضامن الأسري للتكفل بتكاليف الأطفال جراء الصعوبات الاقتصادية، من المرجح أن يؤدي إلى انخفاض الخصوبة (LESTHAEGHE, 1989).

1.1.2.1. مالتوسية الفقر

ذكر "زفاللا" (1997) أن هناك مالتوسية الفقر في أمريكا اللاتينية. أين سجل فارق زمني قدر بثلاثين سنة بين بداية انخفاض الوفيات وبداية انخفاض الخصوبة. الانخفاض في الخصوبة بدأ مع الحملة الثانية لوسائل منع الحمل، حيث مست تقريبا جميع الدول اللاتينية.

² - تعتبر الأسرة الممتدة سدا منيعا ضد الأزمات الاقتصادية لأنها تضمن لأفرادها الجانب المادي من خلال توفير مناصب عمل وهو ما يعرف بالاقتصاد الأسري. أما الأسرة النووية فهي أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية وذلك بسبب غياب التكافل فيها الذي يعتبر من سمات الأسرة الممتدة.

استنتج "زفالاً" أن هناك علاقة موجبة بين سرعة انخفاض الخصوبة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أكد أن هناك اختلاف بين الدول في التحول الديموغرافي وذلك حسب التنمية الاقتصادية حتى في الدولة الواحدة هناك اختلاف تبعاً للمناطق. هذا النموذج يوضح أن انخفاض الخصوبة تم في نسق فقير الذي يتميز بهياكل قاعدية محدودة، تعليم منخفض، سوء التغذية وسلوكيات إعادة الإنجاب تقليدية. بالمقابل نجد توفر المرافق الصحية التي توفر وسائل منع الحمل (COSIO-ZAVALA, 1997).

2.1.2.1. انخفاض الخصوبة والأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية

بين "كرباج" (1994) بأن انخفاض الخصوبة في سوريا يعود إلى الأزمة الاقتصادية. منذ سنة 1980 شهدت سوريا تطور اقتصادي واجتماعي مهم صاحب ذلك زيادة في الخصوبة. إن غياب أثر التنمية الاقتصادية على خفض الخصوبة جعل "كرباج" يشكك في مصداقية العلاقة الموجودة بين العصرية والديموغرافيا. على عكس ذلك قام "كرباج" بالربط بين انخفاض المعدل الخام للمواليد بسوريا للفترة 1985-1990 بـ 26% والأزمة الاقتصادية التي تميزت بانخفاض في الإنتاج، هذه الأزمة أدت إلى انخفاض في الدخل الأسري؛ الشيء الذي أدى إلى ارتفاع في تكاليف تعليم الأطفال. في نفس الوقت شوهد دخول أسر جديدة سوق العمل هذا الوضع جعل مشروع خصوبتها مرهون بالمهنة، أدى ذلك إلى ارتفاع العمر عند الزواج الأول بالإضافة إلى السياسة المتبعة من طرف الدولة فيما يخص التخطيط العائلي أدى إلى تطبيق المالتوسية (COURBAGE, 1994).

في دراسة له قام "كرباج" بالمقارنة بين المغرب العربي والمشرق العربي خلص إلى أنه رغم أن المغرب يتميز بتأخر في التطور الاجتماعي والاقتصادي (الإنتاجية، الترفيف، المستوى

المعيشي، التعليم، وفيات الرضع)، إلا أن مستوى الخصوبة في المغرب كان أقل من الذي سجل في مصر³. (COURBAGE, 1995)

3.1.2.1. التحول عن طريق السياسة أو نظرية الدول الأكثر فقرا

أظهر الكاتب "روي" أهمية السياسة التي تنتهجها الدولة تجاه خفض الخصوبة في الدول النامية. أكد الكاتب أنه رغم التخلف الاقتصادي والفقر فإن السياسة السكانية وليس الاقتصاد هي المتغير الأساسي في التحول الديموغرافي. وسواء كان التحول في الدول الفقيرة أو الدول الغنية فإننا نجد التقدم الاقتصادي هو المحفز على انخفاض الخصوبة؛ لكنه لا يمكن إهمال دور الدولة وذلك عن طريق السياسة المنتهجة في التخطيط العائلي وتحسين ظروف الحياة للطبقات الأكثر فقرا، التوزيع العادل للدخل، توفير الخدمات الصحية، الإدماج في نظام التعليم رفع مكانة المرأة واستقلاليتها من التبعية للرجل.

يرى "روي" أن السياسة السكانية نجحت في الدول التي تتبع النظام الماركسي؛ مثل الصين، سيريلانكا والهند. هذا لا يعني أن هذه المقاربة تعتمد على الجانب السياسي وتهمل الجانب الاقتصادي، لكنها تصور العلاقة بين المجتمع والدولة علاقة متبادلة (RAO L, 1973). لذلك لم تعد محددات انخفاض الخصوبة تقتصر على الظروف الاجتماعية والاقتصادية فحسب بل أيضا حسب اختيار مؤسسات الدولة، لاسيما في البلدان منخفضة الدخل. الكاتب لم يقترح علينا نظرية الانتقال من خلال الفقر بل اقترح نظرية انتقال ذات صلة بالبلدان الفقيرة التي حدد فيها التحول الديموغرافي من خلال عمل سياسي قوي يتمحور حول الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

³ - هي خاصة تميزت بها المجتمعات العربية الإسلامية، فجل الدول التي مستها الأزمة الاقتصادية قد لوحظ فيها الارتفاع الكبير في العمر عند أول زواج وبالتالي تراجع الخصوبة. وبعد الانتعاش الاقتصادي يحدث ما يعرف "بالتدراك"، هذه الظاهرة مست معظم الدول العربية الإسلامية بسبب قداسة الزواج لديهم.

3.1. ما مدى تأثير الأزمة على الخصوبة؟

يجب التنويه إلى أن الفكرة العامة هي تباين أثر الأزمة على التحول الديموغرافي في مختلف الدول وذلك حسب وضع السكان داخل ذلك التحول. إن الفكرة التي تركز على الاختلاف العوامل المتحركة في حركة الخصوبة جاءت مع "بيلاتو" و "لي" (1983). وحسب الكاتبين فإن انخفاض الخصوبة في المرحلة الأولى يكون مرتبطاً بالعوامل المتعلقة بتوفير الطفل (العمر عند الزواج الأول، والإخصاب)، في المرحلة الثانية تكون العوامل الخاصة بالتخطيط العائلي (تكلفة وتوفر وسائل منع الحمل)، وفي المرحلة الثالثة يتعلق التحول بعوامل الطلب على الطفل (تكلفة الفرصة البديلة، الموازنة بين الكم والكيف). حتى ولو أننا نستطيع القول بأن هذا التغيير جد مخطط له ويختلف وفقاً للقوانين والسياسات المتعلقة بالزواج، برامج تنظيم الأسرة، صحة الأم والطفل الخاصة بكل بلد (MASON, 1993). فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في عرض الطفل فإن أثر البطالة وانخفاض الدخل الفردي المتاح على ارتفاع العمر عند الزواج الأول يمثل العنصر الأكثر تحديداً وبالخصوص عندما نكون بصدد دراسة مجتمع تكون فيه العلاقات الجنسية والانجاب خارج إطار الزواج محرمة. فيما يتعلق بالعلاقة بين التنظيم الأسري والأزمة فإن هذه الأخيرة تجعل موانع الحمل أكثر تكلفة.

إن عدم اليقين بالمستقبل الاقتصادي وارتفاع تكاليف تعليم الأطفال يؤدي إلى انخفاض الطلب عليهم وبالمقابل فإن زيادة البطالة تؤدي إلى خفض الفرصة البديلة لتربية الأطفال بالنسبة للآباء وبالخصوص الأم، قد يؤدي إلى رفع الخصوبة لأن انخفاض الخصوبة غالباً ما تتبع بظاهرة التدارك. دراسة قام بها "سيلفر" 1965 حول تأثير البطالة على ارتفاع العمر عند أول زواج وانخفاض الخصوبة الشرعية في الولايات الأمريكية المتحدة وفي إسرائيل. أما إفريقيا الصحراوية فأظهرت أن الصعوبة الاقتصادية تؤثر على تراجع العمر عند أول زواج والولادة الأولى (SILVER, 1995). نفس الشيء بالنسبة لأمريكا اللاتينية أين شهدت انخفاض كبير في الخصوبة بين 1930 و 1935 بسبب ارتفاع العمر عند الزواج الأول. جاء ذلك بعد

المشاكل الاقتصادية سنة 1980. بالمقابل هناك دراسات أخرى أظهرت بأنه لا توجد هناك علاقة بين الأزمة الاقتصادية والتحول الديموغرافي.

الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي ضربت العديد من الدول أجبرت العلماء إلى وضع نظريات التحول حسب زاوية أثر تلك الأزمات على النظام الديموغرافي والأسري. إن الأزمة تقوم بدور الضاغط على الزر أين نجد التحول الداخلي من جهة التعليم، الصحة والعلاقات الاجتماعية التي تمكن من هذا التحول والأزمة هي المسرع للتطور الفكري للأسس القديمة.

من المهم جدا أن يتم في المستقبل بناء نماذج متجانبة تربط أثر النمو الاقتصادي، التحولات الثقافية، الحركة السياسية والأزمات الاجتماعية والاقتصادية مع التحول في النظم الديموغرافية والنظم الأسرية

4.1. نظرية الانتقال الديموغرافي كنموذج مرجعي

1.4.1. نبذة تاريخية:

تعتبر نظرية الانتقال الديموغرافي من النظريات الهامة في الدراسات السكانية، وهي نموذج مكاني وزماني. مفادها أن كل المجتمعات ستمر عبر ثلاث مراحل أساسية. المرحلة البدائية حيث يكون المجتمع مستقر ويتميز بمعدلات مرتفعة من المواليد والوفيات بعد ذلك يحدث انفجار سكاني ببداية انخفاض في معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة نسبيا وفي المرحلة الأخيرة التي تسمى بالمرحلة الحديثة اين يعود الاستقرار إلى المجتمع وتكون معدلات المواليد والوفيات منخفضة (BEDROUNI, 2007).

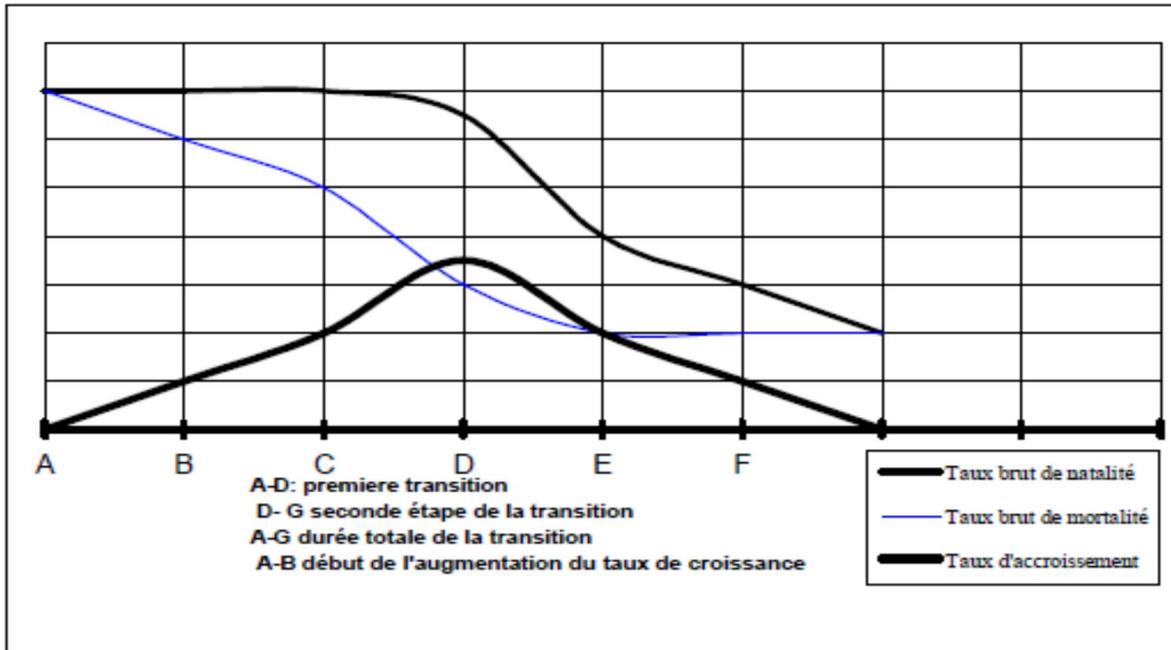
الفكرة المبدئية للنظرية جاءت مع "لاندرى" سنة 1934، ثم قام بتطويرها علماء الاجتماع الأمريكيان وبالخصوص "نوتستين" سنة 1945. المهم هو أن هذا الانتقال يتعلق بمجموعة من التحولات في السلوكيات الفردية والاسرية التي بدورها مرتبطة ارتباطا وثيقا بعمليات التصنيع والتحضر وانخفاض النشاط الزراعي، ومن الناحية الصحية يكون تحسن في شروط الحياة والتغذية. يجب أيضا الإشارة الى تضاؤل صلة القرابة وتغير التركيبة الأسرية بظهور الأسرة

النوعية، تغير في تقسيم الأدوار داخل الأسرة، تغير معنى القيمة الاقتصادية والاجتماعية للطفل والمساواة بين الزوجين (NOUNKE, 2011).

2.4.1 مراحل الانتقال الديموغرافي

1.2.4.1. مرحلة ما قبل التحول (النظام الديموغرافي التقليدي): في هاته المرحلة تكون المواليد مرتفعة والوفيات مرتفعة، الشيء الذي ينتج عنه معدل الزيادة في السكان منخفض، أين يستقر عدد السكان في مستويات منخفضة. يكون أمل الحياة منخفض، بين 25 و35 سنة. في هذه المرحلة تقوم الوفيات بدور المثبت لعدد السكان (مجتمع مستقر).

الشكل 1.1. نموذج لنظرية الانتقال الديموغرافي.



المصدر: برونو محمد، 2007.

2.2.4.1. مرحلة التحول الأولى: في هذه المرحلة يبدأ المعدل الخام للوفيات في الانخفاض. بسبب التصنيع الذي يرفع في إمكانات وموارد السكان، وبالخصوص الناحية الصحية والنظافة (المرحلة ب). ومع بقاء المعدل الخام للمواليد مرتفع أو يرتفع يؤدي ذلك إلى زيادة طبيعية مرتفعة التي تسبب تسارع كبير في عدد السكان.

3.2.4.1. مرحلة التحول الثانية: خلال هذه المرحلة تستمر الوفيات في الانخفاض لكن بوتيرة أقل مما كانت عليه في المرحلة الأولى من التحول مع بداية الانخفاض في المواليد (المرحلة س). وبعد مدة تزيد سرعة انخفاض المواليد مما يؤدي إلى تباطؤ في الزيادة السكانية.

4.2.4.1. مرحلة التحول الثالثة: تتميز هذه المرحلة بمعدل مواليد ووفيات منخفضين. أين يصل عدد السكان إلى نوع من الاستقرار، وعلى عكس المرحلة البدائية في هذه المرحلة تلعب المواليد دور المنظم لاستقرار عدد السكان. تتميز هذه المرحلة بنظام ديموغرافي عصري، أين يقع توازن بين المواليد والوفيات في مستوياتها الأدنى مع أمل حياة مرتفع (BEDROUNI, 2007, pp. 10-13).

3.4.1. نقد النظرية

حسب "جاك فالين" فإن نظرية التحول الديموغرافي تساعد على فهم الحركات غير العادية للسكان ومن ثم بناء افتراضات منطقية لتوقعات على المدى المتوسط من أجل الحد من وقوع كارثة مثل ما وقع خلال الستينات في أوروبا (VALLIN, 2000). من جهة أخرى يرى "كوال" أن نظرية التحول الديموغرافي يجب أن تتحقق في كل الدول التي شهدت التصنيع. لذلك يرى "كوال" بأن ضعف النظرية يكمن في عدم تناولها الشروط الأساسية لانخفاض الخصوبة (COALE, 1973).

يمكن القول بأن نظرية الديموغرافي عبارة عن نموذج مغلق أين أهملت فيه الهجرة وبالخصوص الهجرة الدولية التي كان لها الدور الأساسي خلال القرن التاسع عشر في تغطية العجز الديموغرافي الذي عانت منه الدول الأوروبية.

انتقاد آخر وجه للنظرية ويتعلق الأمر بتركيزها على الولادات والوفيات، في حين أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى بما في ذلك التركيبة العمرية، الزواجية التي أكدت "هيلين شوج" ناقاً (1993) بضرورة إقامتها ضمن النظرية (CHOJNACKA, 1993).

إن فكرة مرور كل الشعوب بنفس مراحل التحول الديموغرافي الذي جاءت به النظرية قد تم نفيه بسبب الاختلافات في مسار التحول الديموغرافي بين مختلف الدول وذلك حسب الوضع الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي. بسبب أن الفكرة الأساسية للنظرية ارتبطت بالإنجاب الذي يكون مختلف اختلاف كبير بين الدول، وبالأخص بين الدول الأوروبية والدول الإفريقية.

رغم النقائص التي تشوب نظرية التحول الديموغرافي إلا أنها تعتبر نموذج يوضح لنا المسار الديموغرافي لمجتمع معرف ومنه يمكن وضع استراتيجيات لتقادي الأزمات الديموغرافية التي تتحول في غالب الأحيان إلى أزمات اقتصادية، ثقافية، أمنية وسياسية.

5.1. نظرية مالتوس

1.5.1. توماس روبرت مالتوس: (1766م-1834م)

هو باحث انجليزي الأصل من عائلة ميسورة الحال ابوه كان من ملاك الاراضي آنذاك. تلقى مالتوس تعليمه الأول في البيت ثم انتقل إلى جامعة كامبريدج عام 1784 حيث تخصص في الرياضيات. المعروف أن مالتوس لم يكن أول من بحث في نمو السكان حيث يعتبر بن خلدون من الأوائل الذين تحدثوا عن مشكلة السكان وال عمران البشري في فهمه الذي يعتبر أشبه ما يكون بعلم السكان اليوم (المنعم، 2012، صفحة 24).

حاول مالتوس الربط بين الاقتصاد والسكان انطلاقاً من فكره الرامي إلى أن البؤس ينتشر في المجتمع جراء اختلال التوازن بين سرعة النمو السكاني والنمو الاقتصادي. في هذا الصدد يقول مالتوس " أن حياة الانسان تتطلب الغذاء، والوفرة في الغذاء تؤدي إلى الوفرة في عدد السكان، وأن المتحول الأساسي هو ازدياد الموارد الغذائية بينما المتحول التابع هو عامل السكان". ويقول أيضاً " إن الغريزة الجنسية حتمية إلزامية بين الجنسين".

يقول مالتوس: " أنني أعتقد أنه من الممكن التسليم بمبدأين الأول هو الغذاء ضروري لبقاء الانسان والثاني هو العاطفة بين الجنسين لازمة وسوف تبقى دائماً على هذا... " (المنعم ع، 1985، صفحة 58) ويقول أيضاً " أنه إذا سلمنا بذلك نجد قوة السكان على الانجاب

أكبر من قوة الأرض على إنتاج ما يكفي أولئك السكان، فالسكان يتزايدون وفق متتالية هندسية عندما تنعدم الموانع، في حين تتزايد الموارد وفق متتالية حسابية، هذا التفاوت الطبيعي بين قوى السكان والإنتاج... هو الذي شكل العقبة التي لا يمكن تجاوزها للتوصل إلى المجتمع المثالي". (المنعم ع.، 1985، صفحة 58)

لقد اعتمد مالتوس في دراسته السكانية على مقولة أساسية هي " أن الشقاء والبؤس هما نتيجة تكاثر السكان وتزاحمهم على الموارد الغذائية وما لم تحد تلك الزيادة بموانع فسوف يزداد بؤس الإنسانية وشقاؤها". هذه الموانع صنفها إلى صنفين:

• الموانع الأخلاقية؛

• الموانع الإيجابية.

أ- الموانع الأخلاقية: وهي موانع وقائية أساسها تعقل الإنسان مثل العفة والرهينة وتأخر سن الزواج، بهذا تنخفض نسبة المواليد، وقد قسم هذه الموانع إلى قسمين: الرذيلة والضبط الأخلاقي؛ وتشمل الرذيلة الاختلاط الجنسي، الفوضى والميول الجنسية غير الشرعية. أما الضبط الأخلاقي فهو الامتناع عن الزواج مع الاحتفاظ بسلوك عفيف طول مدة الامتناع (السعاتي ولطفي، 1981، صفحة 75).

ب- الموانع الإيجابية: وهي موانع من صنع الطبيعة، حيث أنها تشمل كل أنواع البؤس والشقاء التي تنقص عدد السكان، وذلك بزيادة الوفيات بسبب الأمراض المهنية، والفقر المدقع، والحروب التي في غالب الأحيان تؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض المعدية بالإضافة إلى القحط والمجاعات (دريد، 2007).

2.5.1. نقد النظرية

إن الطرح الذي جاء به مالتوس يعتبر منطقي إلى حد كبير، لكنه أهمل إمكانية الاستثمار في المورد البشري وجعله خلاقاً للثروة؛ عن طريق تطوير قدراته في الإنتاج (الصناعي،

الفلاحي...). أي أن مالتوس أهمل جانب التطور التكنولوجي وما قد ينجر عنه من تعظيم حجم الإنتاج الغذائي. بالمقابل فإن الانسان بطبعه يختلف عن باقي المخلوقات فيميل إلى تنظيم حياته. رغم أن وسائل منع الحمل الطبيعية كانت متوفرة في تلك الفترة تغاضى المفكر مالتوس عن الدور الذي يمكن أن تلعبه في فرملة الزيادة السكانية.

كما سبق وأن قلنا بأن الطرح الذي جاء به مالتوس يعتبر منطقي وبالخصوص عندما تبقى الأحداث طبيعية وتتماشى دون تدخل الانسان من أجل تصحيح ذلك. بسبب ذلك نجد أن معظم الباحثين في الوقت الراهن يؤكدون بأن عدد السكان (7 مليار نسمة) فاق القدرة الاستيعابية للأرض.

أعيب في نظرية مالتوس الحلول التي اقترحها فآها معظم الباحثين بأنها مجحفة، رغم ذلك نجد في زمننا هذا امتداد لتلك الحلول المقترحة وبالخصوص ارتفاع العمر عند أول زواج. في الجزائر خلال 40 سنة فقط ارتفع العمر عند أول زواج ليصل الى 31 سنة في تعداد 2008 بعد أن كان 18 سنة في تعداد 1966. هل يمكن القول أن ظاهرة ارتفاع العمر عند الزواج بالجزائر هي امتداد لفكر مالتوس؟ أم أنها نتيجة لظروف حتمية قاهرة وبالخصوص الاقتصادية منها؟ ام أنها سياسة منتهجة من أجل فرملة الزيادة السكانية السريعة التي شهدها الانتقال الديموغرافي بالجزائر؟

6.1. الخصائص الاجتماعية والثقافية للزواج بالجزائر

في كل المجتمعات، سواء المتطورة منها أو السائرة في طريق النمو فإن التحول الاجتماعي والاقتصادي مرتبط بالتصنيع والتحضر، أين ينجر عنهما تحولات عميقة في التركيبة (السكانية، الاجتماعية....)، وتتغير مهام الأسرة ويختلف تقسيم المهام فيها. لذلك فإن الحالة الزوجية تحتل مكانة مهمة في الدراسات الاجتماعية العائلية فهي محل اهتمام الاجتماعيين وكذا الديموغرافيين (AJBILOU, 1998, p. 11). في المجتمعات الإسلامية حضي موضوع بناء الأسرة بالاهتمام البالغ نظرا للمكانة التي تحتلها الأسرة فيه، فهي النواة الأولى لبناء المجتمع.

1.6.1. الزواج والأسرة في الشريعة الإسلامية

في الجزائر وككل دول المغرب العربي الإسلامي - قبل مجيء الإسلام- كان النظام القبلي هو السائد، " القبيلة تضمن العيش والحماية لكل أفرادها، وبالمقابل هم يكونون لها كل الوفاء والتضامن بدون قيد ولا شرط" (Kouaouci, 1983). بوصول الإسلام إلى المغرب العربي مع الفتوحات الإسلامية تم حذف بعض العادات التي تتعارض مع الشريعة، وإبقاء التي لا تخالف الدين الإسلامي الحنيف. الدستور هو القرآن (كلام الله) مفسرا بالسنة النبوية ثم الإجماع والقياس؛ تلك هي القاعدة التي تحكم الأسرة بصفة خاصة والأمة الإسلامية بصفة عامة. في هذا السياق نجد "ماك يفر" يعرف الأسرة على أنها "وحدة ثنائية تتكون من رجل وامرأة تربطهما علاقة روحية متماسكة مع الأطفال والأقارب ويكون وجودهما قائما على الدوافع الغريزية والمصالح المتبادلة والشعور المشترك مع أفرادها" (إحسان، 1983، صفحة 233). أما إحسان محمد الحسن فيقول: " الأسرة عبارة عن منظمة اجتماعية تتكون من أفراد يرتبطون ببعضهم بروابط اجتماعية وأخلاقية ودموية وروحية، وهذه الروابط هي التي جعلت العائلة البشرية تتميز عن العائلة الحيوانية" (إحسان، 1988، صفحة 188). إذا يمكن تعريف الأسرة على أنها: " وحدة اجتماعية واقتصادية تتكون من مجموعة من الأفراد الذين تربطهم علاقة من الزواج والدم والتبني، ويوجد في إطار من التفاعل عبر سلسلة من المراكز والأدوار، تقوم بتأدية عدد من الوظائف التربوية الاجتماعية والاقتصادية" (وطنه، 1993، صفحة 73). تتقلص وظائف الأسرة، نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في المجتمع. قد بين الدين الإسلامي المحرمات من النساء؛ منهن من حرمن تحريما مؤبدا، ومنهن من حرمن تحريما مؤقتا لسبب إذا زال جاز له نكاحها. المحرمات تحريما مؤبدا قد جمعتهن آية النساء رقم: 23. قال تعالى "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّن الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ

أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً " (النساء: 23). بين جلّ وعلا في هذه الآية المحرمات من النساء ودون ذلك فتعتبر حلال، فحرم سبعا بالنسب وهن: الأمهات؛ ويدخل فيهن الجدات وإن علون من قبل الأب أو الأم. وبنات الأخ وبنات الأخت، ويدخل فيهن بناتهن وإن سفلن. وجملة ذلك أنه يحرم على الرجل أصوله وفروعه، وفروع أول أصوله، وأول فرع من كل أصل بعده. والأصول هي: الأمهات والجدات، والفروع هي البنات، وبنات الأولاد، وفروع أول أصوله هي الأخوات، وبنات الإخوة، وبنات الأخوات، وأول فرع من كل أصل بعده، وهي: العمات والخالات وإن علون. وحرم كذلك سبعا بالسبب: اثنتين بالرضاع، وأربعاً بالمصاهرة، والسابعة المحصنات، وهن ذوات الأزواج. والمحرمات بالرضاع هي المذكورات في قوله تعالى: (وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتِكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ) [النساء: 23]. وجملة ذلك أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، وتثبت حرمة الرضاع بشرطين: الأول: أن يكون في الحولين.

الثاني: أن يوجد خمس رضعات معلومات.

وأما المحرمات بالمصاهرة، فقوله: (وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ) وجملة ذلك أن كل من عقد النكاح على امرأة تحرم على النكاح أمهاتها وجداتها، وإن علون، من الرضاعة والنسب بسبب العقد نفسه. وتحرم كذلك الربيبة إن كان قد دخل بأُمها، والربيبة هي بنت امرأة الرجل، وسميت ربيبة لتربيته إياها. قال تعالى: (وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ) أي: جامعتموهن (فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ) أي: إن لم تكونوا دخلتم بهن - وقد عقدتم عليهن من قبل - فيحل لكم نكاح بنات من عقدتم عليهن، ولم تدخلوا بهن.

ويدخل في الربائب بنات الزوجة، وبنات أولادها، وإن سفلن من الرضاع، والنسب بالشرط السابق، وهو أن يكون قد دخل بالأم. ومما يحرم كذلك زوجات الأبناء (وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ) فحليلة الابن، وهي زوجته حرام على أبيه. ومما يحرم بالمصاهرة كذلك زوجة الأب والجد، وإن علا، فتحرم على الولد، وولد الولد بنفس العقد، سواء أكان الأب من الرضاع، أو من النسب، لقوله تعالى: (وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) [النساء: 22]. ويحرم الجمع بين الأختين، كما نصت على ذلك الآية الكريمة. وألحقت السنة المتواترة بذلك تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها، ووقع الإجماع على ذلك، عن أبي

هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا. البخاري (5109) ومسلم (1408)

وحيثما حرم الجمع بين امرأتين فطلق من كانت في عصمته طلاقاً بتاً أو رجعيّاً، وانتهت عدتها جاز الزواج ممن حرمت عليه بسببها إذا لم يكن ثم مانع آخر، وكذا إذا ماتت. ويحرم الزواج كذلك بالمرأة الملاعنة، وهي التي رماها زوجها بالزنا، وشهد على ذلك أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، وشهد الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، وتشهد هي أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين.

في نظر الشارع الحكيم، تعتبر العلاقة الجنسية ايجابية إن كانت في الإطار الشرعي. اعتبر البقاء أعزب خطر على الفرد والمجتمع (AJBILOU, 1998, p. 12). يتم تشجيع الشباب على الزواج من خلال الأحاديث الصريحة. قال رسول الله صل الله عليه وسلم: ((يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء.)) (رواه الجماعة). ويمكن الذهاب الى أبعد الحدود والقول بأن الزواج في الاسلام يعتبر نصف الدين وفي كل البلاد الاسلامية يعتبر اختبار عقائدي؛ لمن استطاع اليه سبيلا. بما أن الزواج يعتبر جانب مهم من جوانب الحياة الاجتماعية، فإن الشريعة الإسلامية رسمت له أركان يجب على كل مسلم عاقل يرغب في بناء أسرة أن يتقيد بها وهي:

• قدرة كلا الزوجين على الزواج: من أجل معرفة قدرة الزوجين على النكاح يجب توفر العناصر التالية:

✓ العنصر المادي: يجب أن يكون لدى زوج المستقبل ما يضمن له تسديد

مصاريف الزواج بما في ذلك المهر وبالخصوص ضمان المعيشة لأسرته؛

✓ عنصر الصحة: أزواج المستقبل يجب أن يكونا خاليين من كل مرض خطير؛

✓ عنصر العقل: يجب أن يكون كلا الزوجين عاقلين.

• الإشهار بعقد الزواج: هذا العقد لا يكون صحيحا إلا إذا توفرت فيه العناصر التالية:

✓ موافقة الأب أو الولي الشرعي من جهة البنت (الزوجة) يعبر شرط أساسي؛

✓ موافقة البنت؛ في الشرع تكون موافقة البكر بسكوتها؛

✓ وجود الشهود.

• المهر: وهو مبلغ مالي يقدمه الزوج لزوجته المستقبلية. قال الله تعالى "...وآتوهن

أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان فإذا أحسن فإن أتين

بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ذلك لمن خشي العنت منكم

وأن تصبروا خير لكم والله غفور رحيم " (القرآن، سورة النساء، الآية 24). وفي آية

أخرى يقول الله تعالى "وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عنه شيء فكلوه

هنيئاً مريئاً " (القرآن، سورة النساء، الآية 4). رغم أن المهر يعتبر إجباري لصحة عقد

الزواج إلا أن الشرع لم يحدد مبلغه بل ترك المجال مفتوح، حتى أنه من الممكن أن

يكون شيء رمزي فقط.

بالنسبة للطلاق الذي يعتبر أبغض الحلال عند الله فقد اعطى الإسلام صلاحية التطلاق

للزوج وبالمقابل الخلع من جهة الزوجة. شرع الله الزواج ليكون دائماً مؤبداً إذ به تتحقق المنافع

والمصالح المرادة منه ، ولا بد لتحقيق أهداف النكاح العظيمة من وجود المودة والتفاهم بين

الزوجين فإذا حصل ما يقطع هذه المودة ويفسد هذا التفاهم مما هو واقع وكثير ، لأسباب

مشاهدة ، كأن تفسد أخلاق أحد الزوجين فيندفع في تيار الفسق والفجور ويعجز المصلحون

عن ردة إلى سواء الصراط ، أو يحدث بين الزوجين تنافر في الطباع وتخالف في العادات أو

يلقى في نفس أحدهما كراهية الآخر والسأم منه والتبرم من أفعاله وقد يكون الزوج عقيماً أو قد

يصيبه مرض معد خطير أو قد يغيب غيبة لا يعلم فيها حاله ، ولا حياته من موته، وقد

يصاب بضيق ذلك اليد فلا يستطيع الإنفاق على زوجته وليست بخليه فتكح غيره .

وهذه الأمثلة وليست من الخيال في شيء تقسد على البيت نظامه وتعكر عليه صفوه، فينحرف الزوجان في البحث على لذة بديلة أو سكن غير ما يجدانه في نكاحهما، وينحرف الأولاد حيث لا كافل لهم ولا راعي لشؤونهم ولا قائم بحقوقهم وينشأ الأطفال نشأة ملؤها التشاؤم، ويغلب عليها الحزن والانطواء في مجتمع أسري هش. لهذه الأمور وغيرها كثير؛ أباح الله الطلاق ليكون علاجاً لهذا الوضع الرديء. ولأن الإسلام دين رب العالمين الذي هو أعلم بمصالح العباد من أنفسهم، ولأنه الدين الصالح لكل زمان ومكان، فقد حرص على وقاية المجتمعات من كل داهية تفتك به وكل فجيعة تلم به، وكل نكبة تصيبه، فقد شرع الطلاق ليتخلص به الزوجان من حياة مقلقة، وصلة موجعة، وارتباط مؤلم، ومن ثم ينقب كل منهما عمّن هو خير من سابقه، وأجدر بالارتباط به، قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَتَقَرَّقَا يَغْنِ اللَّهُ كِلَا مِنْ سَعْتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ (القرآن، سورة النساء، الآية 130) (4). قال الله تعالى في محكم تنزيله "الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُعْطِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُعْطِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ". قبل أن يقوم الزوج بتطويق زوجته نهائياً، فإن الإسلام يمهل الزوجين ويمكنهما من الإقلاع عن فكرة الطلاق وذلك بما يعرف بالعدة بعد الطلاق يقول الله تعالى في كتابه الكريم "وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلاحاً وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" (القرآن، سورة البقرة، الآية 228) يحق للزوج أن يعيد زوجته أثناء فترة العدة التي حددها الإسلام بثلاثة قروء؛ أي ثلاثة دورات شهرية، وبدون أي عقد جديد، أما إذا أكملت العدة ورغبا في

⁴ - انظر: (حجة الله البالغة) (2/138)؛ تفسير آيات الأحكام للصابوني (1/343) وما بعدها؛ الأحوال الشخصية ص (327)؛ تنظيم الأسرة ص (76)؛ تنظيم الإسلام المجتمع ص 89، كلها لمحمد أبو زهرة. ومن محاسن الدين الإسلامي ص سعدي ص (23، 24)؛ الفقه الإسلامي وأدلته (358/7)؛ الزواج والطلاق وآثارهما للدكتور عبد الودود السريتي ص (5، 6).
وانظر: في تاريخ الطلاق وأحكامه عند المسلمين وغيرهم، دائرة المعارف، للمعلم بطرس البستاني (11/327، 328)؛ دائرة معارف القرن العشرين، لفريد وجدي (5/773) وما بعدها.

التراجع يكون ذلك بعقد جديد. هذا في حالة الطلقة الأولى والثانية، أما إذا وقعت الطلقة الثالثة فلا يمكن للزوج أن يعيد زوجته إلا بعد أن تتكح زوجا غيره يقول الله تعالى: "فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَتَّكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ" (القرآن، سورة البقرة، الآية 230). مما سبق ذكره يمكن استنتاج أن الدين الإسلام يسعى إلى الحد من الطلاق رغم أمه محل.

حالة أخرى تنتهي فيها العلاقة الزوجية وهي الترملة التي تكون في غالب الأحيان مرتبطة بمستوى الوفيات والفارق في العمر بين الزوجين (AJBILOU, 1998, p. 13). الزوج الباقي على قيد الحياة يمكن له أن يعيد الزواج، وعلى المرأة المتوفي عنها زوجها ان تتم عدتها الذي حددها الشارع الحكيم بأربعة أشهر وعشرة أيام. قال الله تعالى "وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" (القرآن، سورة البقرة، الآية 234).

فيما يتعلق بتعدد الزوجات في الدين الإسلامي هو مصطلح مقترن بالرجل. قال الله تعالى "وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَّى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا" (القرآن، سورة النساء، الآية 03). فهذا نص في إباحة التعدد فقد أفادت الآية الكريمة بإباحته، فللرجل في شريعة الإسلام أن يتزوج واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً، بأن يكون له في وقت واحد هذا العدد من الزوجات، ولا يجوز له الزيادة على الأربع، وبهذا قال المفسرون والفقهاء، وأجمع عليه المسلمون ولا خلاف فيه. رغم أن الإسلام أحل تعدد الزوجات لكن ليس دون قيد ولا شرط، بل وضع شروطاً من أجل ذلك وهي:

أولاً: العدل

لقوله تعالى: " فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً " (القرآن، سورة النساء، الآية 03)، أفادت هذه الآية الكريمة أن العدل شرط لإباحة التعدد، فإذا خاف الرجل من عدم العدل بين زوجاته إذا تزوج أكثر من واحدة، كان محظوراً عليه الزواج بأكثر من واحدة. والمقصود بالعدل المطلوب من

الرجل لإباحة التعدد له، هو التسوية بين زوجاته في النفقة والكسوة والمبيت ونحو ذلك من الأمور المادية مما يكون في مقدوره واستطاعته.

وأما العدل في المحبة فغير مكلف بها، ولا مطالب بها لأنه لا يستطيعها، وهذا هو معنى قوله تعالى: " وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ " (القرآن، سورة النساء، الآية 129) ثانياً: القدرة على الإنفاق على الزوجات:

والدليل على هذا الشرط قوله تعالى: " وَلَيْسَتَعْفِىَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ " (القرآن، سورة النور، الآية 33). فقد أمر الله في هذه الآية الكريمة من يقدر على النكاح ولا يجده بأي وجه تعذر أن سيتعفف، ومن وجوه تعذر النكاح: من لا يجد ما ينكح به من مهر، ولا قدرة له على الإنفاق على زوجته ".

مما سبق ذكره يمكن القول بأن الدين الإسلامي أحاط العلاقة الأسرية بقوانين وتعليمات ربانية تضمن حق كلا الزوجين وبالخصوص المرأة عكس ما هو متداول بأن الإسلام اضطهد المرأة وقلل من قيمتها.

2.6.1. الزواج في قانون الأسرة الجزائري:

قبل الاستقلال كانت الدول المغاربية تستمد قوانينها من القرآن والسنة بما في ذلك القوانين التي تحكم الأسرة (MOULAY RACHID, 1985). يجب إذا انتظار المغرب العربي المستقل من أجل أن يتم رسم وبناء القانون الخاص بالأسرة أو ما يعرف بقانون الأحوال الشخصية. تعتبر تونس هي السبقة في اصدار قانون الأسرة وذلك سنة 1956، وبعدها المغرب بما يعرف بالمدونة سنة 1957. أما الجزائر لم تعرف ما يسمى بقانون الأسرة إلا في سنة 1984 (AJBILOU, 1998, p. 15). انطلاقاً من قانون الأسرة الجزائري أقوم بالتركيز - فيما يتعلق بالزواجية- على أربعة عناصر أساسية. يتعلق الأمر بالعمر عند أول زواج؛ دور الولي في اختيار الزوج؛ الطلاق وتعدد الزوجات.

خلافاً على الدول المجاورة لها لم تقم الجزائر بوضع القانون الخاص بالأسرة إلا سنة 1984. بمقتضى القانون رقم 88-27 المؤرخ في 28 ذو القعدة عام 1408 الموافق لـ 12 يوليو سنة 1984 المتضمن قانون الأسرة، وبعد أن صادق عليه مجلس النواب الذي كان محتكر من طرف نواب الحزب الواحد. فيما يتعلق بالسن القانونية للزواج الأول فقد حددتها المادة رقم 7 من القانون السابق الذكر فيما يلي: " تكتمل أهلية الرجل بالزواج بتمام 21 سنة، والمرأة بتمام 18

سنة، وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة"، وبعد أكثر من عشرين سنة جاء الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 18 محرم عام 1426 الموافق لـ 27 فبراير سنة 2005، تم التعديل في المادة رقم 07 منه: " تكتمل أهلية الرجل والمرأة في الزواج بتمام 19 سنة وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة، متى تأكدت قدرت الطرفين على الزواج". المادة الجديدة عدلت في سن أهلية الزواج للطرفين وسوت بينهما وحددته بـ: 19 سنة لكل من المرأة والرجل، بعد أن كان 18 سنة للمرأة و 21 سنة للرجل. السؤال المطروح هو: على أي أساس تم هذا التعديل؟ هل على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، أم أن هناك معطيات اجتماعية؟ أم انها خلفية حاقة على الأسرة الجزائرية؟

من بين المواضيع التي أثارت الجدل في زمننا هذا في قانون الأسرة الجزائري هي مسألة ولاية الرجل على المرأة في الزواج، وأخص بالذكر المرأة المتعلمة والمثقفة. إذا كانت موافقة الزوجين المقبلين على الزواج أمر لا يمكن الاستغناء عنه فكذلك الوصي وبالخصوص من جهة المرأة، يضل دائما إلزامي (AJBILLOU, 1998, p. 17). تناول القانون رقم 88-27 لسنة 1984 هاته المسألة في المادة رقم 09 فيما يلي: " يتم عقد الزواج، برضا الزوجين، وبولي الزوجة، وشاهدين وصادق". هذا القانون منح للولي مجال واسع لأنه " يتولى زواج المرأة وليها وهو أبوها فأحد أقاربها الأولين، والقاضي ولي من لا ولي له" (المادة. 11). الولي هو الذي يتولى تزويج التي تحت إمارته، وهو وحده من يقوم بمناقشة بنود وشروط الزواج. حتى أنه بإمكانه رفض تزويج التي هو موكل عليها قصد حمايتها ممن يراه غير جدير بها ولا يشرف العائلة. باسم مواكبة التطور تم تعديل قضية الولي في الأمر رقم 02-05 لسنة 2005 وفق المادة رقم 09 فيما يلي: "ينعقد الزواج بتبادل رضى الزوجين". الملاحظ هنا أن هذه المادة أفردت عنصر الرضا لصحة عقد الزواج. أما المادة 09 مكرر فهي كما يلي: " يجب أن تتوفر في عقد الزواج الشروط التالية: -أهلية الزواج؛ -الصادق؛ -الولي؛ -شاهدان؛ -انعدام الموانع الشرعية للزواج. إضافة المادة باقي شروط صحة عقد الزواج، بما فيها شرط الولي الذي أحدث ضجة والتي لم تنتهي إلا بتدخل رئيس الجمهورية بإبقاء هذا الشرط، إضافة لشرطين جديدين هما:

- أهلية الزواج؛

- انعدام الموانع الشرعية للزواج.

أما بالنسبة للمادة 11 التي جاءت في الأمر رقم 05-02 سنة 2005 " تعقد المرأة الراشدة زوجها بحضور وليها وهو أبوها أو أحد أقاربها أو أي شخص آخر تختاره" هاته المادة الجديدة جعلت من المادة القديمة صالحة فقط لحالة زواج المرأة القاصر، أما المرأة الراشدة بحسب النص الجديد فإنه بإمكانها أن تختار أي شخص لحضور عقد زواجها بما فيهم أبوها أو غيره. لا يجوز للولي أيا كان أو غيره أن يجبر من في ولايته على الزواج، ولا يجوز له أن يزوجه بدون موافقتها" (المادة 13). التعديل الذي أدخله المشرع الجزائري على هاته المادة هو: أنها أصبحت خاصة بحالة إجبار الفتاة القاصرة على الزواج، بعد أن كانت قبل التعديل عامة تخص الفتاة القاصرة أو الراشدة.

بالنسبة لتعدد الزوجات في قانون الأسرة الجزائري فهو في حدود الشريعة الإسلامية، فهو حق منح للرجل بشرط ألا يتجاوز عدد الزوجات أربعة. ركز المشرع الجزائري على ضرورة ابلاغ كل من الزوجة القديمة والزوجة الجديدة. يجب التأكد من أنه لا يوجد هناك إكراه تم ممارسته على الزوجة الأولى في حالة موافقتها (التأكد من أنها لا تريد أن تشاركها أخرى في زوجها)، كذلك بالنسبة للزوجة الجديدة في حالة التدليس عليها. مهما يكن وضعهن فلهن الحق في رفع دعوى الطلاق ضد الزوج (DAKHLI, 1988).

عرف قانون الأسرة الجزائري تعدد الزوجات في المادة رقم 08 فيما يلي: " يسمح بالزواج بأكثر من واحدة في حدود الشريعة الإسلامية متى وجد المبرر الشرعي وتوفرت شروط ونية العدل ويتم ذلك بعد علم كل من الزوجة السابقة واللاحقة ولكل واحدة الحق في رفع دعوى قضائية ضد الزوج في حالة الغش والمطالبة بالتطليق في حالة عدم الرضا" "في حالة التدليس، يجوز لكل زوجة رفع دعوى قضائية ضد الزوج للمطالبة بالتطليق" قيدت هذه المادة الجديدة أكثر من حرية الزواج بأكثر من زوجة واحدة، بحيث أوكلت لرئيس المحكمة مهمة الترخيص بالزواج الجديد، وذلك بعد تأكده من موافقة الزوجة السابقة واللاحقة، مع إثبات الزوج المبرر الشرعي وقدرته على توفير العدل.

إن تقييد تعدد الزوجات بموافقة القاضي، والمساواة في الميراث بين الذكر والأنثى ليست في مقدمة أولويات وانشغالات المجتمع الجزائري الذي عانى من أزمات متعددة وأكثر إلحاحا ابتداء من العشرية الدموية التي أهلكت الأخضر واليابس، وتفاقم الوضع الاجتماعي من خلال صعوبة تأمين لقمة العيش والمأوى وأماكن الدراسة للأبناء وزحف الأمراض والأوبئة في الجانب

المادي إلى غاية مراجعة ثوابت المجتمع الكبرى ووعائه الثقافي المجمع عليه منذ قرون. لذلك فإن قفز هذا المشروع إلى الواجهة يكون في أغلب الضن ذي خلفيات خفية ودواع مستتبطة لدى أصحاب المشروع لا تسير بالضرورة مع تطلعات المجتمع وهمومه. كما يجب التنويه إلى أن ظاهرة الزواج العرفي "بالفاتحة" وبحضور شاهدين يقوم الامام بإبرام العقد تعتبر الحل الأنجع لمن يريد تعدد الزوجات في الدول الإسلامية بصفة عامة وفي المجتمع الجزائري بصفة خاصة.

7.1. الدراسات السابقة

إن نظرية الانتقال الديموغرافي مبنية على متغيرين أساسيين: المواليد والوفيات؛ أما فيما يخص الوفيات فتبدأ بالانخفاض مع بداية تراجع الأمراض والأوبئة نتيجة للتطور الصحي، وبالنسبة للمواليد (الخصوبة) فتبدأ في الانخفاض بارتفاع العمر عند تكوين الوحدة واستعمال موانع الحمل لذلك نجد "شيز ونواز" (1986) يقول "إن التحول الديموغرافي الذي نسميه كلاسيكي يتم عبر ثلاث مراحل:

1-انخفاض معدلات الوفيات؛

2-ارتفاع العمر عند أول زواج؛

3-انخفاض الخصوبة".

من الممكن التمييز بين الزيادة السريعة للسكان والزيادة البطيئة. فالتحول الديموغرافي البطيء كان في الدول المتقدمة، حيث يكون الانتقال من نقطة إلى نقطة في مدة زمنية طويلة ويمكن الدولة من اتخاذ التدابير اللازمة من أجل مسايرة التحول الديموغرافي وخاصة فيما يتعلق بالضغط على سوق العمل والاستفادة من العائد الديموغرافي. أما التحول الديموغرافي السريع يكون في الدول النامية، حيث يكون الانتقال من نقطة إلى نقطة بوتيرة سريعة ولا يعطي الفرصة للدولة في اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تخفيف الضغط عن سوق العمل ولا الاستفادة من العائد الديموغرافي، ما يؤدي في غالب الأحيان إلى حدوث أزمات اقتصادية وأمنية وسياسية.

إن الدراسة التي تتناول الخصوبة (في المجتمعات التي لا تسمح بالخصوبة خارج إطار الزواج) دون التطرق إلى ظاهرة الزواجية بالتفصيل تعتبر ناقصة، لأن دون زواج لا توجد خصوبة (بالمعنى الديموغرافي)، ولا تخطيط عائلي. كما أن هناك دراسات ديموغرافية لم تولي الاهتمام بالقدر الكافي لظاهرة الزواجية هناك دراسات أثبتت أهمية ظاهرة الزواجية في التحول الديموغرافي. دراسة قامت بها "هيلين شوج ناقا" سنة 1993 أظهرت أن خصائص ظاهرة الزواجية تلعب دور هام في الزيادة الديموغرافية للسكان على غرار ارتفاع العمر عند أول زواج والعزوبية. بينت الكاتبة أهمية تأخر سن الزواج في أوروبا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر الذي جاء مع بداية ظهور الأسرة النووية؛ أين تكون - حتى في الاقتصاد الزراعي - حتمية امتلاك الزوج لتجارة، ورشة، منزل أو على الأقل شقة. كذلك أظهرت الكاتبة مدى تأثير التقلبات الاقتصادية على ظاهرة الزواجية، فمثلا في إنجلترا حدث تباين في الخصوبة العامة بسبب تغيرات في الزواجية التي تولدت عن التقلبات الاقتصادية (CHOJNACKA, 1993)، لذلك نجد "ماك نيكول" يؤكد على ضرورة إيلاء الاهتمام للعلاقة التي بين الزيادة السكانية والاقتصاد ودراستها فيما يعرف باقتصاد السكان (MCNICOLL, 1984).

تزداد أهمية ظاهرة الزواجية في دراسة الانتقال الديموغرافي بصفة عامة وانتقال الخصوبة بصفة خاصة عندما نكون بصدد دراسة المجتمعات العربية الإسلامية. سنة 1986 قام الكاتب "فيليب فارق" بدراسة الانتقال الديموغرافي في شمال إفريقيا أين ركز على ظاهرة الزواجية، وأكد بأن السبب الرئيسي في انتقال الخصوبة بالمغرب العربي هو ارتفاع العمر عند أول زواج وخاصة لدى النساء، ويرجع الكاتب ذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي لديهن. خلص "فارق" إلى أن انخفاض الطلاق في بداية مرحلة التحول بالمغرب العربي من جهة يعتبر استقراراً أسرياً ومن جهة أخرى أدى إلى خلق فائض في عدد النساء داخل سوق الزواجية وحسب الكاتب فإن الشيء الذي يعيد الاستقرار إلى سوق الزواجية هو ارتفاع العمر عند أول زواج لدى النساء وتقلص الفارق في السن بين الزوجين الذي كان كبيراً (بين 8 و10 سنوات) في المرحلة البدائية. يقول "فارق" «شمال إفريقيا يقدم لنا نموذج تباين كبير بين المرحلة الأولى من الانتقال الديموغرافي وبداية المرحلة الثانية. المرحلة الثانية تحدث عندما يقع تغير في تركيب الأسرة الذي يؤدي إلى انخفاض السلوك الانجابي. حدث هذا أيضاً في المجتمعات

العربية، لأن أول تغير ملموس هو انخفاض الطلاق في عديد من المجتمعات العربية (FARGUES, 1986).

يتفق "كمال كاتب" في دراسته سنة 2010 حول الانتقال الديموغرافي بالجزائر وسوق العمل مع "فيليب فارق"، بأن ارتفاع العمر عند أول زواج له دور أساسي في خفض الخصوبة بالمغرب العربي؛ لأن ارتفاع العمر عند أول زواج يقلص من مدة الخصوبة لدى النساء (KATEB, 2010). يعتبر هذا منطقي إلى حد كبير عندما تكون الدراسة متعلقة بمجتمعات لا تقبل بالإنجاب إلا في إطار الزواج. هذا الكلام تؤكد الدراسة التي قام بها "ماريا زفالا" سنة 2013، حيث أجرى الكاتب دراسة مقارنة بين الدول اللاتينية والمغرب العربي وجد أنه في الدول اللاتينية حدث ارتفاع كبير في وحدات التعايش في سن مبكرة وولادة مبكرة داخل الوحدة يتبع مباشرة باستعمال موانع الحمل (التعقيم النهائي للنساء)، أما في الدول المغاربية فإن ارتفاع العمر عند أول زواج هو السبب الرئيسي في خفض الخصوبة (EUGENIA, 2010).

إن التحول الاقتصادي يؤثر بصفة مباشرة على تكوين الوحدة؛ سواء كانت وحدة حرة أم وحدة زواج. حسب "ماك نيكول" فإن التحول الاقتصادي هو السبب الأساسي لظهور الأسرة النووية لذلك يقول "يجب بناء الزيادة السريعة للسكان حسب التحليل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي" (MCNICOLL, 1984). سنة 2006 قام الكاتب "قواوسي" بدراسة العلاقة بين التحول الديموغرافي والأزمة الأمنية التي وقعت بالجزائر خلال التسعينات من القرن الماضي أظهر بأن الانفجار الديموغرافي الذي تزامن مع التحول الاقتصادي (من اشتراكية إلى رأسمالية) ورفع الدعم عن الأسعار، أدى إلى تقادم نسب البطالة ومنه خلقت وضعية أمنية مزرية، وقد تنبأ الكاتب بهذا الوضع في كتابه حول الأسرة سنة 1990 (KOUAOUCCI, 2004).

يتفق كمال كاتب مع كل من "وضاح" سنة (2005) و "بدروني" سنة (2007) مع "قواوسي" (2006) على أن البطالة هي السبب الرئيسي وراء ارتفاع العمر عند أول زواج بالجزائر. هذه النتيجة تخص الذكور أما لدى الإناث فالسبب الرئيسي حسب الكتاب هو ارتفاع المستوى التعليمي. أشار "كمال كاتب" سنة 2010 إلى ما أشار إليه "فرانسيس روسين" سنة 1995 في أثر الأزمة الأمنية على الخصوبة حيث تطرق إلى الأثر الذي خلفه التحول

الاقتصادي الذي حدث بالجزائر على الخصوبة. بين "كاتب" بأن انخفاض الخصوبة كان باختلاف في الفئات العمرية وهو نفس الشيء الذي أشار إليه "قواوسي" (1992). تطرق الكاتب إلى أن الموجات المتعاقبة من المواليد أحدثت ضغط على سوق العمل بالجزائر أدى إلى خلق ضغط وحالة لا أمن لذلك يتوافق الكاتب مع "قواوسي" في أن فئة الشباب هشة وانفجارية في نفس الوقت، وأن العلاقة بين الزيادة الديموغرافية وسوق العمل هي علاقة متبادلة. يتفق "كاتب" أيضا مع "قواوسي" و "زفالا" بأن تحول الخصوبة بالجزائر عرف بالتوسية الفقر، لأنه وبعد الأزمة البترولية التي أجبرت الدولة على تحويل اقتصادها، انخفضت الخصوبة لتصل الى 2.2 طفل/امرأة (KATEB, 2010).

يبرز دور التحليل الاقليمي من خلال النتيجة التي توصل اليها "ماك نيكول" بأن الزيادة السريعة للسكان تؤدي إلى عدم المساواة في توزيع الدخل. هذا الأخير يؤدي إلى التوزيع غير العادل للدخل الذي بدوره يخلق فوارق جهوية داخل الدولة وبالتالي تحدث فوارق اقتصادية ومنه يؤدي الى نشاط الهجرة الداخلية (MCNICOLL, 1984). لذلك نجد في كثير من الأحيان لا يمكن تحقيق التنمية بصفة عامة والاقتصادية بصفة خاصة إلا بالتوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع. سنة 2001 قام كل من "تابوتين" و"شوماخر" بدراسة حول الخصوبة في أفريقيا جنوب الصحراء؛ انطلاقا من عينة مكونة من 32 دولة متكونة من 172 اقليم، تم اعادة تقسيم المنطقة إلى خمس أقاليم كبرى وذلك حسب تراجع الخصوبة وتمييزها عن طريق المتغيرات الوسيطة على غرار العمر عند أول زواج، استعمال موانع الحمل، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. خلص الكاتبان إلى مدى أهمية التحليل المجالي للخصوبة وأن الفوارق الجهوية التي نتجت في افريقيا سببها يعود الى اختلاف المتغيرات التفسيرية التي لخصها الكاتبان في المستوى التعليمي للمرأة والتحضر (TBUTIN & SCHUOUMAKER, 2001). نفس النتيجة التي توصل اليها "عزيز جيلو" سنة 1999 في دراسة قام بها حول تحليل التباين المكاني والزمني للعمر عند أول زواج بالمغرب العربي. أبرز "فيليب فاركو" سنة 1990 مدى أهمية الدراسة الجغرافية في انتقال الخصوبة، وأكد بأن الزواج متغير أساسي في دراسة الخصوبة بالدول العربية، أظهر أن الفائص في عدد النساء الذي ينتج جراء التحول الاقتصادي والاجتماعي يؤدي الى تراجع الزواج وبالتالي انخفاض الخصوبة (FARGUES, 1990).

إن أهمية ظاهرة الزواجية تظهر في الخلاصة التي أنهت بها " هيلينا شوج ناقا" دراستها سنة 1993 وأكدت على ضرورة تكملة نظرية الانتقال الديموغرافي وادماج الزواجية ضمن النموذج من أجل فهم متى تبدأ الخصوبة في الانخفاض. وقالت الكاتبة " سياسة سكانية تتجه نحو رفع العمر عند أول زواج تكون أكثر فعالية من أجل خفض الزيادة الديموغرافية" (CHOJNACKA, 1993). يتوافق "قواوسي" (2006) مع "ماك نيكول" على أنه يجب التفريق بين انتقال ديموغرافي سريع وانتقال ديموغرافي بطيء وأنه لا يمكن أن يحدث تغير ديموغرافي بعيد عن التغير الاقتصادي، يضيف "قواوسي" نقطة هامة وهي مدى أهمية الزيادة الديموغرافية في السياسات التنموية، وأن السياسة الناجحة تأخذ بعين الاعتبار عواقب التحول الديموغرافي (KOUAOUCCI, 2004).

1.7.1. ملخص الدراسات السابقة

يتفق كل من "فارق" (1990) و "شوج ناقا" (1993) على أهمية ظاهرة الزواجية في دراسة الانتقال الديموغرافي. انها أحد العوامل التي أهملت بشكل كبير في صياغة نظرية التحول الديموغرافي. وبما أن انخفاض معدل المواليد هام جدا في هذه النظرية، لا يمكن الحديث عنه دون الحديث عن تغير في تكوين الأسرة. في حالة الدول المغاربية وبالخصوص في الجزائر، فإن الانخفاض في العمر عند الزواج الأول يعتبر متغير أساسي في التحول الديموغرافي. انها صعوبة إدماج الموجات المتعاقبة للفئة العمرية التي تعتبر هشة وفي نفس الوقت انفجارية (من 15 الى 24 سنة) التي تم تحديدها من قبل العديد من المؤلفين على غرار "بيوجو"، 1986؛ "قواوسي"، 2001؛ "بديدي"، 2005؛ "كاتب"، 2010.

سنة 1984 أظهر "ماك نيكول" أن الزيادة السريعة للسكان تجلب موجات متعاقبة من الشباب في سن 15-24 سنة تفوق قدرات الدولة في توفير العمل، المسكن والزواج والمشاركة في السياسة. يتبع ذلك بالتغير الثقافي الذي تقبل فيه العزوبية، مما يؤدي الى انخفاض في الزيادة السكانية وكذلك تحول سياسي واقتصادي. نفس الشيء الذي حدث بالجزائر التي عرفت نمو طبيعي فاق 3% قبل أقل من 20 سنة.

لعبت موانع الحمل الدور الأساسي في التحول الديموغرافي بأمريكا اللاتينية، بينما في المغرب العربي كان ارتفاع العمر عند أول زواج هو المتغير الأساسي بالإضافة إلى موانع الحمل (زفالا، 2013). بات من الضروري الاستعانة بالتنميط متعدد المتغيرات الذي يمكننا من معرفة أثر تراجع الزواج واستعمال موانع الحمل في انخفاض المواليد (أنظر قواوسي، 1992).
يذكرنا "فارق" (1986) بأهمية الطلاق في تحول الزوجية: في المجتمعات الإسلامية للمغرب العربي الطلاق في الماضي كان مرتفع بسبب البحث عن الخصوبة. إن أثر إنهاء الوحدة كما صاغته رزيقة (1981) يساعد على اظهار أن تأثير إنهاء الوحدة في هذا النسق الاجتماعي يمكن أن يزيد من خصوبة المرأة المطلقة، أن سمحت لها الفرصة في إعادة الزواج، بالإضافة إلى أن ارتفاع نسبة الطلاق يؤثر على السلوك الانجابي للمرأة حديثة الزواج.

8.1. الإشكالية

عرفت الجزائر خلال العشرين سنة بعد الاستقلال انفجار سكاني، بسببه تضاعف عدد السكان بعد عشرين سنة (من 12 مليون نسمة سنة 1966 إلى 24 مليون سنة 1987). أظهر التحقيق الديموغرافي الأول بأن غياب وسائل منع الحمل الطبية في تلك الفترة بسبب حياد الدولة وعدم انتهاجها أي سياسة سكانية، بالإضافة إلى الزواج المبكر لكلا الجنسين هذا ما جعل الخصوبة في تلك الفترة تكون طبيعية، حيث كانت في حدود 8 أطفال لكل امرأة وكان العمر عند أول زواج للمرأة 18 سنة، وبعد 32 سنة (2000م) انخفضت الخصوبة إلى 2.4 طفل لكل امرأة وارتفع العمر عند أول زواج ليصل حدود 29 سنة.

يتفق كل من لاندري، 1934؛ كوال، 1967؛ شيسني، 1986؛ تابوتين، 1995 على أن التحول الديموغرافي في البداية يتشكل بسبب التغير في الزوجية حيث يكون ذلك على مرحلتين: تنقلص مدة الخصوبة لدى المرأة وذلك بارتفاع العمر عند الزواج الأول أو العزوبية النهائية، ثم بعد ذلك يأتي دور الحد من المواليد في إطار الزواج. هاتين المرحلتين عرفتا باسم التحول المالتوسي والمالتوسيون الجدد (HERTRICH, 1997, p. 2)، أين أقترح مالتوس التأخير في الزواج أو العزوف عنه من أجل فرملة الزيادة السكانية.

حسب تقرير "شيسني" سنة 1986، فإن المرحلتين حدثتا في عديد من الدول الأوروبية فمثلا في إنجلترا وبسبب التصنيع والتحضر حدثت زيادة سابقة للانتقال في زواج الإناث في مجموعات سكانية مختلفة شهدت نمط زواج متأخر أو شبه متأخر (HERTRICH, 1997, p. 3).

كباقي الدول العربية، اعتبر تراجع زواجية النساء بالجزائر السبب الرئيسي في انخفاض الخصوبة. حسب "عزيز أجيلو" (1991) فإن: "التغير الذي يحدث في الزواج، بالخصوص العمر عند أول زواج، يعتبر المسبب الأساسي في خفض الخصوبة" (AJBILOU, 1998). وكما أن ظاهرة الزواجية تأثر في الخصوبة هي أيضا تتأثر بعوامل اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية.

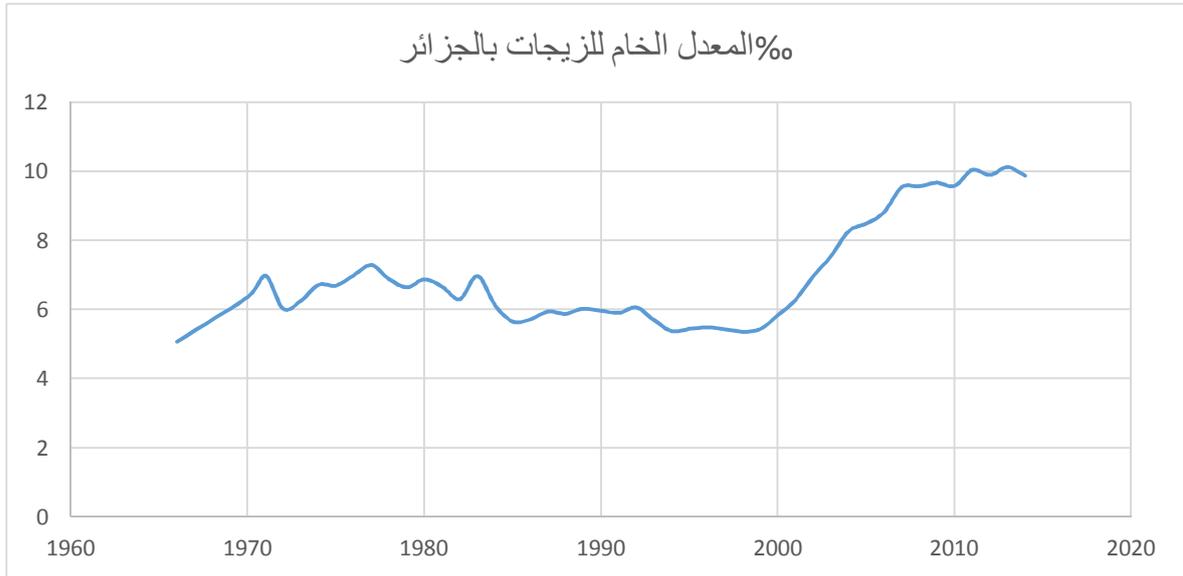
مع وصول موجة الانفجار السكاني التي شهدتها الجزائر (بداية السبعينات) لمرحلة البلوغ، تفاقمت الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدى فئة الشباب (الحاجة إلى مسكن، الزواج، العمل...) التي قال عنها الكاتب قواوسي بأنها هشة وانفجارية في نفس الوقت (Kouaouci, 1992). بدأت بوادر الأزمة تلوح إلى الأفق حيث اعتبرت الزيادة الديموغرافية السريعة قبلة موقوتة وعقبة أمام التنمية (MCNICOLL, 1984). تزامن ذلك مع أزمة البترول العالمية، أين انخفضت قيمة البترول لتصل حدود سبعة دولار للبرميل. وبما أن عائدات الخزينة العمومية الجزائرية كان مصدرها البترول بنسبة 98%، أدى ذلك الوضع إلى حدوث أزمة اقتصادية حادة أجبرت السلطات آنذاك إدخال الاقتصاد غرفة الإنعاش. تم تحويل النظام الاقتصادي السائد آنذاك إلى نظام رأسمالي. ابتداء من سنة 1987 اتخذت الدولة عدت إجراءات كان منها: إعادة النظر في سياسة التشغيل سيما ما تعلق بالبعدين الاقتصادي والاجتماعي حيث بدا ضرورة الأخذ بالبعد والحساب الاقتصادي، والتخلي عن البعد الاجتماعي، فأفضت هذه المراجعة لسياسة التشغيل إلى تسريح الآلاف من العمال وغلق باب التشغيل أمام القوى العاملة الجديدة ليتصاعد منحى البطالة حتى تعدى 28%، (قيره وغريب، 2000، صفحة 37) وهكذا تنوعت البطالة في ظل هذه الظروف إلى نوعين:

1- بطالة الإدماج وتخص الذين تشكلوا جراء الانفجار السكاني، لم يسبق لهم العمل من قبل وقدرت نسبتهم ب 76%.

2- بطالة إعادة الإدماج وتعني أولئك الذين فقدوا مناصب عملهم الأول وقدرت نسبتهم بـ 24%. (قيره وغريب، 2000، صفحة 44)

من الدراسات السابقة الذكر فإن الزوجية تتأثر بالبطالة ونوع العمل؛ أي بمستوى الدخل، لذلك نجد تراجع المعدل الخام للزيجات تزامن مع بداية الأزمة الاقتصادية، الشكل التالي يبين ذلك:

شكل 1.1: تغير في المعدل الخام للزيجات بالجزائر من 1963 إلى 2015.



المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

فبمجرد حدوث انتعاش اقتصادي وخروج الجزائر من الأزمة وذلك ابتداء من سنة 2000، ارتفع المعدل الخام للزيجات. هو انفجار لظاهرة الزوجية أو كما أطلق عليها الباحثون اسم ظاهرة التدارك، فالتأخر الذي حدث في الظاهرة (من نهاية السبعينات إلى غاية نهاية التسعينات) تم تداركه في الفترة الممتدة بين 2000 و 2010. لذلك نجد "قواوسي" في مقاله سنة 1990 تحدث عن التحول المالتوسي بالجزائر (KOUAOUCCI, 1998).

أدى تأزم الوضع الاقتصادي إلى خلق أزمة سياسية وأمنية عصفت بالبلاد لمدة عشر سنوات (العشرية السوداء). مس الاضطراب الأمني المناطق الريفية أكثر، أدى ذلك إلى تسارع وتيرة التحضر بسبب الهجرة الجماعية لسكان الريف.

في الفترة الممتدة بين 1970 و 1986 قام الكاتب "قواوسي" بدراسة أسباب انخفاض المواليد باستخدام منهجية الترميم المضاعف خلص إلى أن انخفاض الزواج لعب الدور

الأساسي في ذلك يتبع بانخفاض الخصوبة الشرعية؛ أين يكون الارتفاع في نسبة استعمال وسائل منع الحمل السبب الرئيسي في تراجعها (Kouaouci, 1992).

بينما بدأ الكتاب والباحثين يتحدثون عن استعداد الجزائر للخروج من مرحلة التحول الديموغرافي، عاودت الخصوبة للارتفاع لتصل سنة 2015 إلى 3.1 طفل لكل امرأة. تزامن هذا التغير في الخصوبة بالجزائر مع التحول الاقتصادي وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

من هذا المنطلق تتمحور إشكاليتنا حول السؤال التالي: ما هي أهم التحولات التي حدثت في ظاهرة الزوجية بالجزائر منذ الاستقلال وماهي محدداتها في ظل التحول الديموغرافي السريع والتحولات الاجتماعية والاقتصادية، وكيف كان تأثيرها على انتقالية الخصوبة؟

يندرج تحت هذا السؤال العام أسئلة خاصة وهي:

1-كيف كان اسهام الأزمة الاقتصادية على انتقالية الزوجية بالجزائر؟

2-هل أن التحولات التي حدثت في ظاهرة الزوجية بالجزائر كانت بنفس الحدة على كامل التراب الوطني؟ أم أن هناك فوارق جهوية؟ وما مدى مساهمة التحضر السريع الذي شهدته الجزائر في خلق تلك الفوارق؟

3-ماهي آثار التحولات التي وقعت في ظاهرة الزوجية بالجزائر على الخصوبة؟ وما مدى اسهام تحسن وضع المرأة في ذلك؟

9.1. صعوبات الدراسة

لا تخلو أي دراسة علمية ساء كانت نظرية أو تطبيقية من صعوبات تقف أمام الباحث، ومن الواضح جدا أن التطرق إلى مثل هذه الدراسة التي تتميز باتساع نطاقها فإنها لا تخلو من الصعوبات التي نوجزها فيما يلي:

- قلة المراجع باللغة العربية في المجال الديموغرافي؛

- تباين البيانات الإحصائية واختلافها من مصدر لآخر؛

- نقص المعطيات والبيانات الرقمية حول ظاهرة الزواجية باستثناء الحالة الزواجية التي تكون متوفرة في كل التعدادات والتحقيقات لكنها تبقى ناقصة ولا تفي بالغرض؛
- إن وجدت الاحصائيات فإنها لا تكون متجانسة الشيء الذي يحول دون إجراء مقارنة بين مختلف التعدادات أو التحقيقات؛
- الرّفص الذي نلقاه أحيانا من قبل المشرفين على الهيئات الخاصة بنظام المعلومات الجزائري.

خاتمة

مهما كان الاختلاف في المقاربات النظرية فإنها توجي إلى تحوّل في تركيب النسق الذي يعيد بناء نفسه تحت أنقاض نسق سابق له. إن الأزمة تقوم بخلط الأوراق ويظهر ما يعرف بالانتقال الديموغرافي السريع.

إن الأزمة الاقتصادية ترغم النسق الاجتماعي الذي تسود فيه العصرية إلى خفض خصوبته، بينما نجد النسق التقليدي الذي يكون أقلّ عصرية يضيع التحكم في خصوبته. الزواج وكمّغير محدد للخصوبة وبما أنه يتأثر بالأزمة الاقتصادية بسبب المصاريف اللازمة من أجل تكوين أسرة كذلك ارتباطه بأزمة السكن فقد حدثت تغييرات كبيرة في هذه الظاهرة حيث ارتفعت نسبة العزوبية لكلا الجنسين وارتفع العمر عند الزواج الأول وبالخصوص لدى الإناث، أدى ذلك إلى تقلص فترة الخصوبة لديهن ومنه انخفاض في عدد المواليد.

الفصل الثاني

مصادر البيانات ومنهجية الدراسة

مقدمة

1.2 خلفية الدراسة

2.2. مصادر البيانات

3.2. التحليل النقدي لمصادر البيانات

4.2. منهجية الدراسة

1.4.2. فرضيات الدراسة

2.4.2. الإطار المفاهيمي للدراسة

1.2.4.2. تحديد المفاهيم الإجرائية

2.2.4.2. العلاقة بين المتغيرات

3.4.2. سير عملية التحليل والمنهجية الإحصائية

خاتمة

مقدمة

في الفصل السابق تحدثنا عن المقاربات النظرية للتحويلات السكانية والاسرية. أين تم استنتاج أن الوضع الاقتصادي ونوع العمل يؤثر في خصائص الزواج، لكن لا يمكن إهمال الجوانب الأخرى بما فيها تغير مكانة المرأة والقيمة الاقتصادية للأطفال. هذا الفصل سيتناول مصادر البيانات الديموغرافية في الجزائر على غرار التعدادات العامة للسكان والسكن التي تعتبر القاعدة في دراسة تحول الزوجية. في البداية نقوم بتقييم جودة البيانات الإحصائية لكل التعدادات التي أجريت في الجزائر وكذلك التحقيقات الميدانية التي تخدم البحث، طبعاً يكون ذلك بعد التقديم الوجيز للوضع الاقتصادي، الاجتماعي والديموغرافي بالجزائر. في الأخير نقوم بعرض المنهجية التي ستستخدم في هذه الدراسة.

1.2. خلفية الدراسة

1.1.2. جغرافية الجزائر

تقع الجزائر في الشمال الغربي للقارة الإفريقية تتربع على مساحة مقدرة بـ 2381741 كم² منها 3% أراضي صالحة للزراعة و85% أراضي صحراوية. بعد تقسيم السودان تعتبر الجزائر أكبر البلدان الإفريقية مساحة والتاسعة عالمياً.

يقدر طول الشريط الساحلي للجزائر بـ 120 كم والذي يطل على البحر الأبيض المتوسط من الجهة الشمالية، أما الجهة الشرقية يحدها كل من تونس وليبيا، ومن الغرب المغرب الأقصى أما من الجنوب فيحدها كل من موريتانيا، مالي والنيجر.

2.1.2. الولاية كوحدة للتحليل

ورثت الجزائر من المستعمر الفرنسي تقسيم إداري تميز بالتباين الجهوي الكبير حيث حاولت السلطات الجزائرية تصحيح ذلك الخل بانتهاج العديد من السياسات على غرار تقريب الإدارة من المواطن، تحسين الظروف في المناطق الريفية كذلك إعادة النظر في التقسيم الإداري. خلال هذه الفترة كانت الزيادة السكانية سريعة وفيما يلي المراحل التي مر بها التقسيم الإداري بالجزائر:

• التقسيم الإداري لسنة 1963⁵:

بعد سنة من الاستقلال وبسبب الفراغ الإداري الذي سببه الرحيل الجماعي للأوروبيين، قامت السلطات الجزائرية بتخفيض عدد البلديات إلى 676 بلدية بعد أن كانت 1577. بالنسبة للدوائر والولايات بقيت على حالها في تلك الفترة (91 دائرة، 15 ولاية).

• التقسيم الإداري لسنة 1974⁶:

بعد إحدى عشر سنة من التقسيم الإداري الأول (1963) جاء التقسيم الإداري لسنة 1974 ارتفع عدد الولايات إلى 31 ولاية، وقد ركز على التماسك الجغرافي للولايات الجديدة حيث سطرت مجموعة من الأهداف التي كانت وراء هذا التقسيم الجديد من بينها:

✓ ضمان التجانس الاقتصادي الداخلي والتوزيع العادل لفرص التنمية على مستوى القطر الوطني؛

✓ إعادة هيكلة المنظمة الحضرية عن طريق إعطاء الدعم للمدن الصغيرة والمتوسطة في النمو من أجل تقليل الضغط على المدن الساحلية الكبرى، إعادة تحديد الروابط الحضرية التي يهيمن عليها تيار العلاقات بين الشمال والجنوب والوصول إلى تثبيت السكان عبر الوطن.

• التقسيم الإداري لسنة 1984⁷:

من بين الأسباب الرئيسية التي أدت بالسلطات إلى القيام بهذا التقسيم هي: ظهور العديد من المناطق الصناعية الجديدة والتحضر المتسارع والنمو السكاني السريع. الهدف الأساسي من هذا التقسيم الجديد هو خفض التباينات المتواجدة بين مختلف مناطق البلاد التي تسبب فيها الاستعمار وكذلك السياسة التنموية للعشرين سنة من الاستقلال التي تم التركيز فيها على التجمعات الوطنية الكبرى.

5 - المرسوم رقم 63-189 الصادر في 16.05.1963 والمراسيم رقم 63-421 المؤرخة 28 أكتوبر 1963 ورقم 63-466 المؤرخ 2 ديسمبر 1963 بشأن إعادة التنظيم الإقليمي للبلديات

6 - المرسوم رقم 74-69 المؤرخ 2 يوليو 1974 المتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولاية.

7 - قانون عدد 84 لسنة 2009 مؤرخ في 04.02.1984 يتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

في هذا التقسيم الإداري الجديد أصبح عدد الولايات 48 ولاية بعد أن كان 31، وعدد البلديات 1541 بلدية بعد أن كان 704. الجدول التالي يبين ذلك:

جدول 1.2: تطور الوحدات الإدارية بالجزائر.

السنة	عدد الولايات	عدد البلديات
1962	15	1577
1963	15	676
1974	31	704
1984	48	1541

المصدر: armature urbaine, RGPH. 2008. p.7

آخر تغيير وقع في التقسيم الإداري بالجزائر سنة 1998، يخص ولاية الجزائر أين ضمت إليها أربع وعشرون بلدية؛ أربعة عشر كانت تابعة لولاية تيبازة، البلدية وبومرداس أربعة وستة ولايات على التوالي. بهذا التقسيم الإداري الجديد أصبح عدد بلديات ولاية الجزائر 57 بلدية بعد أن كان 33 بلدية (ONS, 2011).

في هذا البحث يتم استخدام الولاية كوحدة للتحليل، وبسبب أن التقسيم الإداري في التعدادات العامة قد تغير لذلك يتم تحليل الزواجية في الفترة الممتدة بين 1962-1987 على مستوى الوطن بصفة عامة، أما في الفترة الممتدة بين 1987-2015 يكون حسب الولايات لأن التقسيم الإداري نفسه (48 ولاية) وبالتالي يمكن إجراء مقارنة تكون بنتائج صحيحة.

3.1.2. الوضعية الاقتصادية والاجتماعية

اختارت الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي لتحقيق النمو واعتمدت التخطيط المركزي للاقتصاد وأنشأت المؤسسات العامة، كلفتها بتوفير جميع الخدمات. كما أنشأت المزارع الضخمة الحكومية بعد تأميم الأراضي. كان التمويل الوحيد لتلك المخططات آنذاك متمثل في الربيع البترولي الذي شهد نموا كبيرا خلال السبعينات. هذه الإمكانيات الضخمة الموجهة نحو المجهود التنموي تجاوزت قيمته 120 مليار دولار للفترة الممتدة بين 1966-1999.

إن سياسة الاقتصاد الموجه أخضعت كل مقدرات البلاد إلى السلطة التي كانت تحدد الأسعار والأجور وترسم المخططات للمؤسسات العمومية. تم انشاء خمس مصارف حكومية مختصة في تمويل القطاعات (حسين، 1999، صفحة 56). وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة نجحت مرحليا حيث حقق الاقتصاد الوطني معدلات نمو حقيقية بمتوسط 6 %، وتحسنت الأوضاع الاجتماعية وارتفعت نسبة المتعلمين وانخفض معدل وفيات الأطفال (حسين، 1999، صفحة 56). غير أن النتائج السلبية لسياسة الاقتصاد الموجه بدأت تظهر منذ مطلع الثمانينات. أدى ذلك إلى تأزم الوضع الاقتصادي والأمني، دخل من خلالها الاقتصاد الجزائري غرفة الإنعاش (الانعاش الاقتصادي) مما ألزم المسؤولين آنذاك لاتخاذ تدابير التعديل الهيكلي. على غرار غيرها من البلدان، تميزت سنوات التعديل الهيكلي بالجزائر من الناحية الاجتماعية بإجراءات كان لها تأثير مباشر على الظروف المعيشية لإفراد المجتمع من حيث المداخيل والشغل والاستهلاك. وقد تجسدت هذه الإجراءات في تقليص ميزانية الدولة (خفض الدعم على السلع الأساسية، تجميد أجور المواطنين وخفض نفقات التسيير والاستثمار). أدى ذلك إلى ترحيح الفئة الهشة نحو رقعة الفقر متسببة في اتساعها (KOUAOUCCI, 2004, p. 45). من بين عيوب النظام الاشتراكي هيمنة الدولة على جميع النشاطات الاقتصادية، أين يتسبب هذا الوضع في عرقلة نشاط الأفراد وبالتالي يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي ضعيف. إضافة إلى ما يعرف بالبطالة المقنعة أين تجد النظام الاشتراكي يتبع سياسة التشغيل دون مراعاة الحد الأقصى (النفعي) لعدد العمال، ناهيك عن التسيير السيء والبيروقراطية التي تعتبر من سمات هذا النظام.

يمكن تقسيم تطور نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الخام إلى:

- من الاستقلال إلى سنة 1987 (فترة ما قبل التحول الاقتصادي): وهي مرحلة كان يسود فيها النظام الاشتراكي، يعتمد على التخطيط الموجه وسيطرة القطاع العام. في هذه الفترة اختارت الجزائر نموذجا تنمويا طموحا عرف بـ "الصناعات المصنعة" للمفكر الفرنسي "دي برنيس". تم انجاز جزء كبير من هذا المجهود التنموي، والمتمثل في إقامة مؤسسات وطنية عملاقة، سخرت لإنجازها إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دولار (عبد الله، 1997، صفحة 356). وبالرغم من النظام الاشتراكي والأعباء المتعددة

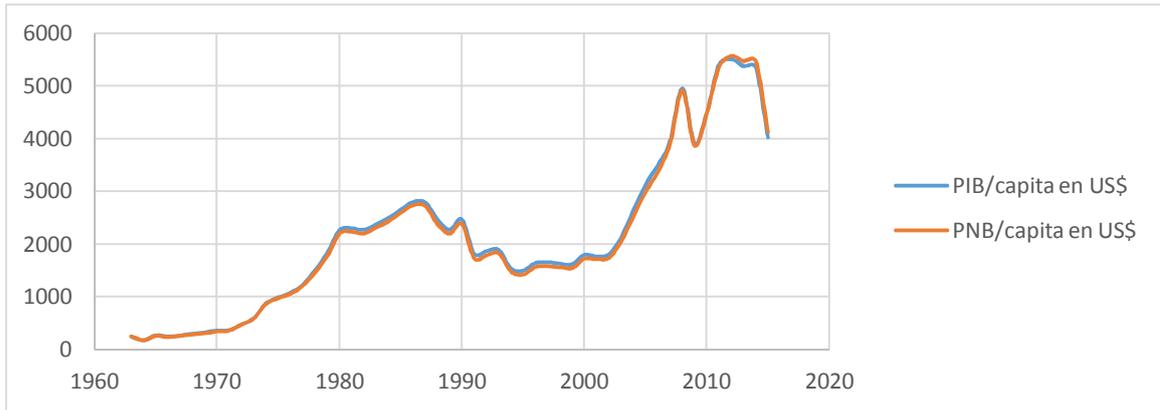
التي جاء بها نمط التنمية المتبع، إلا أن الموارد البترولية سمحت بالقيام بإنجازات مادية معتبرة وارتفاع مستمر لمستوى المعيشة رغم التزايد الديموغرافي الذي بلغ أكبر المعدلات في هذه الفترة (3.3%). اعتبرت هذه الفترة مرحلة ازدهار بمعنى الكلمة حيث انتقل الناتج المحلي المتاح لكل فرد (مقدر بالدولار الأمريكي)، من 177.8 سنة 1964 إلى 2728.7 سنة 1987، أي بزيادة سنوية مقدرة بـ 2551 دولار أمريكي.

• من سنة 1987 إلى 2000 (فترة التحول الاقتصادي): تعتبر هذه المرحلة نقطة تحول في التاريخ الاقتصادي الجزائري. وبسبب انخفاض الموارد البترولية أواخر الثمانينات ظهرت عيوب السياسة الاقتصادية المنتهجة وأسدل ستار وفرة الموارد المالية على التناقضات والنقائص التي كانت تشوب سياسة التنمية. لجأت الجزائر إلى أسواق المال الدولية لمواجهة أزمتهما. دفع هذا الوضع بالحكومة إلى اعتماد جملة من الإصلاحات الاقتصادية بما يعرف بالتعديل الهيكلي. خلال هذه المرحلة تراجع الناتج المحلي المتاح لكل فرد ليصل إلى 1720.1 دولار أمريكي سنة 2000 بعد أن كان سنة 1987 يقدر بـ 2728.7. أثر هذا الوضع الاقتصادي على الأوضاع الاجتماعية وتسبب في توترات أمنية حادة.

• من سنة 2000 إلى يونا هذا (مرحلة ما بعد التحول الاقتصادي): وبعد تطبيق الجزائر لبرنامج الاستقرار الاقتصادي (الإنعاش الاقتصادي)، ثم برنامج التعديل (التصحيح) الهيكلي. بغية الانتقال من نظام اقتصادي موجه إلى اقتصاد حر، أين يتم رفع الدعم عن أسعار السلع واسعة الاستهلاك وتخفيض الانفاق العام. تحسن الوضع الاقتصادي وانتعش بعد ذلك، أين ارتفع الناتج المحلي المتاح لكل فرد ليصل إلى 5476.3 سنة 2013 بعد أن كان سنة 2000 يقدر بـ 1720.1 دولار أمريكي أي بزيادة سنوية مقدرة بـ 289 دولار أمريكي لكل فرد.

إن النتائج الاقتصادية التي من جملتها كانت إيجابية لم تتحقق دون تكلفة اجتماعية على غرار اتساع رقعة الفقر وتدني القدرة الشرائية للفرد الجزائري، لكن ومن بين النتائج السلبية البارزة في التحول الاقتصادي الذي شهدته الجزائر هو الارتفاع الكبير في نسبة البطالة.

الشكل 1.2: تطور الناتج المحلي⁸ الخام والناتج الوطني الخام لكل فرد بالجزائر منذ الاستقلال.



المصدر: من إعداد الطالب، الاستعانة بإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، الحسابات الاقتصادية.

1.3.1.2. البطالة

تعتبر البطالة من بين أكبر المشكلات التي تواجه المجتمع، بل إنها إحدى أهم العقبات الأساسية التي تقف أمام الجهود المبذولة من أجل التنمية. فالبطالة تعني عدم الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية، ولها علاقة وطيدة باتساع رقعة الفقر والاستقرار السياسي للبلاد.

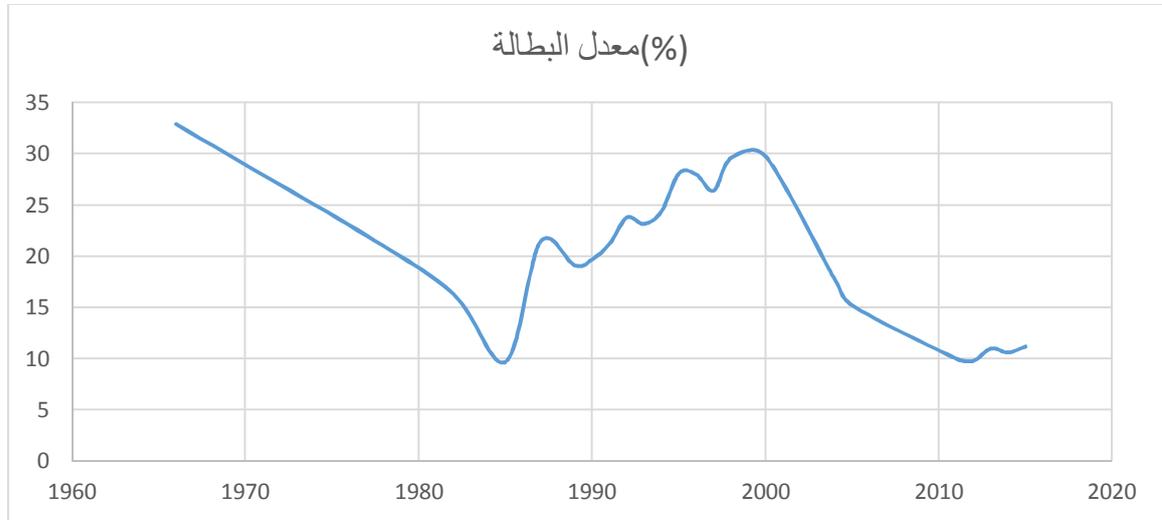
تعد البطالة هدر لطاقات وقدرات أبناء المجتمع الذين تضيع سنوات عمرهم دون الاستفادة منها في أي نوع من العمل. وتكون أشد خطورة لدى فئة المتعلمين، فهي ليست فقط هدرًا لطاقتهم ولكنها أيضا هدر لكل ما أنفق عليهم في عملية تعليمهم. وقد تكون بطالة هؤلاء المتعلمين سببا لانصراف غيرهم مستقبلا عن التعليم لعدم جدواه من الناحية الاقتصادية (عبد الجواد، 2005، صفحة 58).

إن زيادة عدد البطالين تمثل التربة الخصبة والبيئة المناسبة لدخول عالم الجريمة. كما أن البطالة تؤثر سلبا على مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية وبالخصوص فيما يتعلق بالزواج وتكوين أسرة. حتى وبعد تكوين أسرة فإن عدم الاستقرار المادي يحول دون تحقيق الاستقرار الأسري (عبد القادر، 2003، صفحة 84).

⁸ - تم حساب الناتج المحلي الخام (PIB) والناتج الوطني الخام (PNB) حسب قيمة الدينار التي تعادل قيمة الدولار الأمريكي، من أجل تفادي الارتفاع الزائف للدخل في حالة انخفاض قيمة العملة الجزائرية مقارنة بالدولار الأمريكي.

لقد واجهت الجزائر عراقيل كبيرة في مجال التشغيل، أسفرت عن تفاقم ظاهرة البطالة في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة هذا ما سنوضحه من خلال الشكل التالي:

الشكل 2.2: تغير معدل البطالة بالجزائر.



المصدر: من اعداد الطالب.

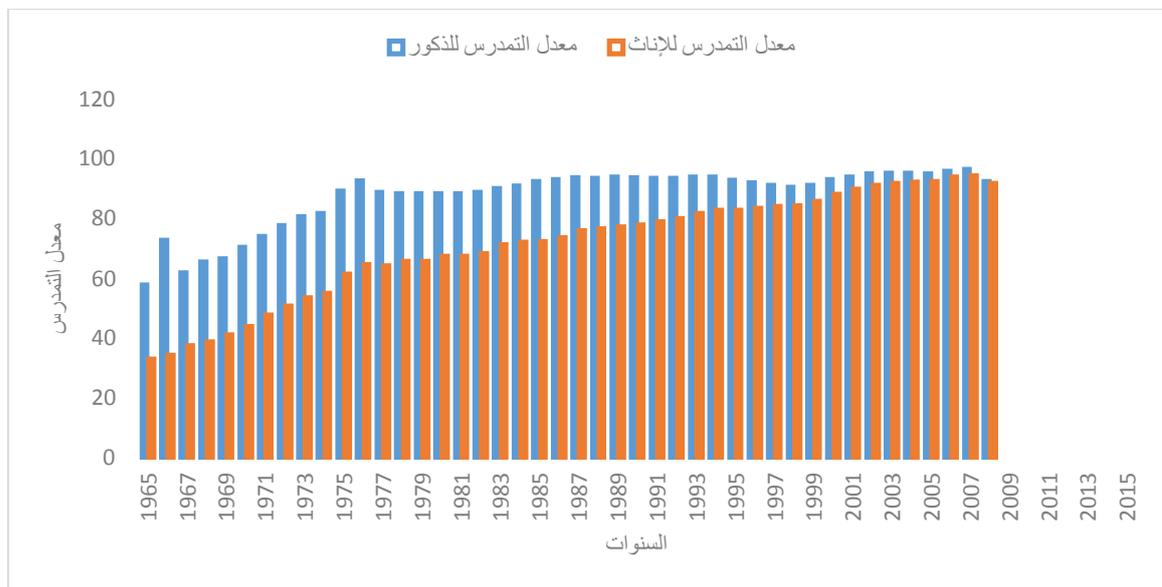
من الشكل أعلاه يتضح لنا أنه في الفترة الممتدة بين 1962-1985 كانت مساهمة الدولة الجزائرية في القضاء على البطالة كبيرة وذلك عن طريق تبنيها العديد من المخططات الوطنية على غرار المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) والمخطط الرباعي الأول (1974-1977). من بين أبرز محاور هذه المرحلة هو مشروع الصناعات المصنعة الذي جاء به "دي برنيس" كان مضمونه هو التوجه إلى الصناعات الثقيلة لتجر وراءها الصناعات المتوسطة والصغيرة، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي على المدى الطويل. في هذه الفترة انخفضت البطالة إلى 9.7% سنة 1985 بعد أن كانت سنة 1966 تقدر بـ 32.9%. وبسبب عدم اكتمال مشروع الصناعات المصنعة وتأزم الوضع الاقتصادي سجلت الفترة الممتدة بين 1985-2000 ارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت إلى 29.77%، لكن كانت بوتيرة أسرع في الفترة الممتدة بين 1985-1987. خلال مدة زمنية مقدرة بسنتين ارتفعت البطالة بنسبة 121%. هي فترة سبقت الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر، ومن الناحية الديموغرافية فإن الانفجار السكاني الذي بدأ مع نهاية الستينات قد تسبب في الضغط على الاقتصاد الوطني من خلال الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية (العمل، التعليم، الصحة، السكن). كما قال الكاتب "قواوسي" سنة 2004 بأن " فئة الشباب هشة وانفجارية في نفس الوقت"

(KOUAOUCCI, 2004). تزامن تآزم الوضع الاقتصادي مع الانفلات الأمني بما يعرف بالعيشية السوداء، أدى إلى تفاقم في ظاهرة البطالة. أما في الفترة الممتدة بين 2000-2012 فقد سجلت نسبة البطالة تراجع كبير، انتقلت من 29.77% إلى 9.8%. في الفترة الأخيرة لوحظ ارتفاع محسوس في نسبة البطالة حيث وصلت إلى 11.2% سنة 2015.

2.3.1.2. التعليم:

من بين المتغيرات الهامة التي تؤثر في انتقالية الزوجية نجد متغير التعليم الذي قالت عنه الكاتبة "وضاح" بأنه يؤثر في السلوك الزوجي للأفراد وبالخصوص الإناث. فالمرأة المتعلمة من جهة يتأخر زواجها ومن جهة أخرى يفتح لها مستواها التعليمي الفرص للحصول على عمل.

الشكل 3.2: تطور معدل التمدرس لدى الجنسين منذ الاستقلال.



المصدر: من إعداد الطالب.

من الشكل 3.2 نلاحظ أن معدل التمدرس بالجزائر شهد ارتفاع سريع وبالخصوص في الفترة الممتدة بين 1965-1975، أين وصل إلى 78.7% سنة 1975 بعد أن كان 45.3% سنة 1965، أي بزيادة مقدرة بـ 74%. فيما يخص الفارق بين الجنسين لنفس الفترة فقد كان مستقر

في حدود 25%. في الفترة الممتدة بين 1975 إلى يومنا هذا. الشيء الملاحظ في هذه الفترة هو تراجع الفارق بين الجنسين حتى أنه يكاد ينعدم.

4.1.2. الوضعية الديموغرافية

غداة الاستقلال بدأت بوادر التحول الديموغرافي في الجزائر تلوح في الأفق. وبسبب التطور الملحوظ آنذاك في الخدمات الصحية، بدأ المعدل الخام للوفيات بالانخفاض مع بداية السبعينات واتضح جليا الفارق بينه وبين المعدل الخام للمواليد. أنتج هذا الوضع آنذاك خصوبة مرتفعة، لكن لا يمكن تجاهل حملة التلقيح ضد الأوبئة والأمراض المعدية التي قامت بها سلطات الاحتلال الفرنسي.

ومع التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته الجزائر والتغير في الذهنيات، بدأت الخصوبة في الانخفاض ابتداء من سنة 1980. هذا الانخفاض يعود آنذاك إلى تحسن شروط الحياة للمجتمع الجزائري وبالخصوص فيما يتعلق بتحسين المستوى التعليمي للمرأة الذي أدى إلى انخفاض وفيات الأطفال (انخفض إلى 95.5% سنة 2006 بعد أن كان 122.1% في نهاية السبعينات). أمل الحياة عند الولادة وصل حدود 78 سنة بعد أن كان 52 سنة في نهاية السبعينات. من جهة أخرى كان لتدخل الدولة من أجل التحكم في النمو الديموغرافي دور كبير من خلال البرنامج الوطني لسنة 1983، أدى ذلك إلى تراجع المؤشر التركيبي للخصوبة من 8.36 طفل لكل امرأة في سن الانجاب إلى 2.27 طفل لكل امرأة. إضافة إلى ارتفاع العمر عند أول زواج وتوسع العزوبية لتمس كل الفئات العمرية.

قدر عدد السكان في أول تعداد (1966) للجزائر المستقلة بـ 12 مليون نسمة، وبعد عشرون سنة (1987) من الزمن تضاعف وأصبح حوالي 24 مليون نسمة. حسب العديد من الخبراء فإن هذه الزيادة السريعة في عدد السكان شكلت عائقا أمام التنمية في البلاد.

خلال الفترة الممتدة بين 1966-1977 قدر معدل النمو السكاني بـ 3% وهو الأكبر على الإطلاق. يفسر الخبراء ذلك بالتدراك في عدد المواليد لخسارة أبنائها جراء الحرب التحريرية، انخفاض الوفيات على حد قول قواوسي سنة 1992 " الانتقال الديموغرافي الذي شهدته الجزائر ليس بسبب تراجع المواليد بل الانخفاض السريع في معدل الوفيات " (Kouaouci, 1992).

بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي تحكم الزواج داخل المجتمع الجزائري، فالقيمة الاجتماعية للزواج لم تتغير بعد؛ امرأة متزوجة لها قيمة من امرأة عزباء (OUADDAH BIDIDI, 2003).

جدول 2.2: تطور عدد السكان بالجزائر.

السنة	1966	1977	1987	1998	2008
عدد السكان (بالمليون)	11.908	16.781	22.807	29.500	34.800
المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.					

حافظ معدل النمو السكاني على مستوياته بسبب بقاء معدل المواليد مرتفع ومعدل الوفيات منخفض إلى غاية سنة 1980. وبعد سنة 1985 بدأ في الانخفاض ليكون أقل من 3% في الفترة الممتدة بين 1987-1998. وقد قدر بـ 1.72% خلال الفترة الممتدة بين 1998-2008.

جدول 3.2: تغير معدل النمو الطبيعي للمجتمع الجزائري حسب التعدادات العامة للسكان والسكن.

الفترة	1977-1966	1987-1977	1998-1987	2008-1998
معدل النمو الطبيعي (%)	3.21	3.06	2.15	1.72
المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.				

1.4.1.2. الوفيات

تعتبر الوفيات واحدة من بين مكونات النمو الطبيعي ومؤشر من الدرجة الأولى لقياس الحالة الصحية في مجتمع معرّف. إن انخفاض معدل الوفيات لا يعني فقط تقدم في المنظومة الصحية للمجتمع فحسب لكنها تعني أيضا تحسن في شروط حياة الفرد داخل المجتمع بصفة عامة (CHENAFI, 2000). وبعد فترة من الاستقرار في مستويات مرتفعة لمعدل الوفيات بالجزائر المستقلة (1966-1977)، شهدت انخفاضا سريعا استمر لغاية 2008. الجدول التالي يبين ذلك:

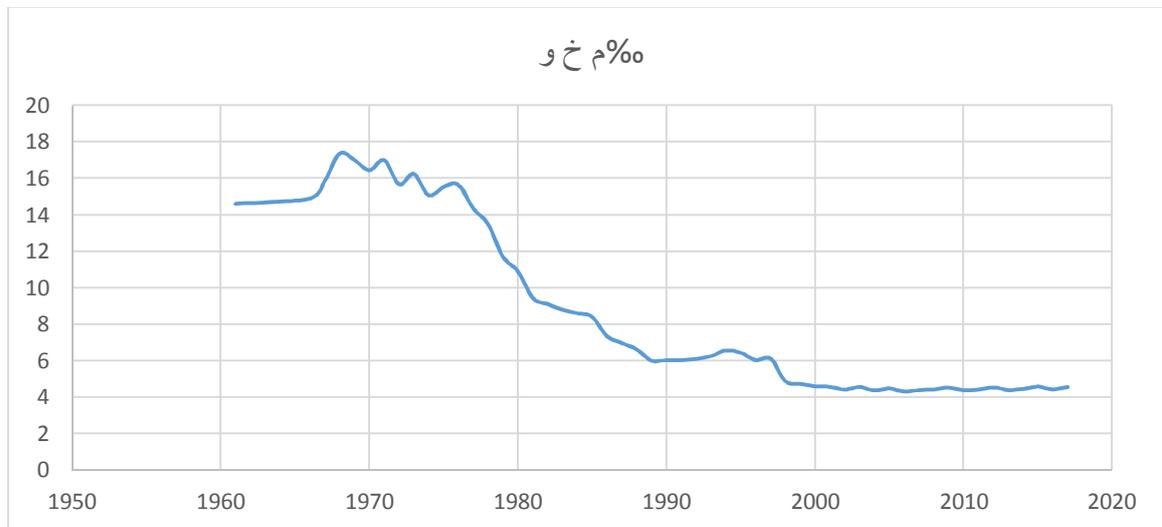
من الجدول 4.2 نلاحظ أن الفترة التي كان فيها انخفاض الوفيات كبير هي بين تعداد 1977 و 1987 وذلك بفارق قدر ب 7.39%، أما الفترة بين 1966 و 1977 فكان المعدل شبه مستقر في مستويات عليا كذلك بالنسبة للفترة بين 1998 و 2008. ولفهم مسار المعدل الخام للفيات نقوم بقراءة دقيقة للشكل التالي:

جدول 4.2: تغير المعدل الخام للوفيات بالجزائر.

السنة	1966	1977	1987	1998	2008
المعدل الخام للوفيات (%)	15.87	14.36	06.97	4.87	4.41

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل 5.2: تغير المعدل الخام للوفيات⁹ منذ الاستقلال



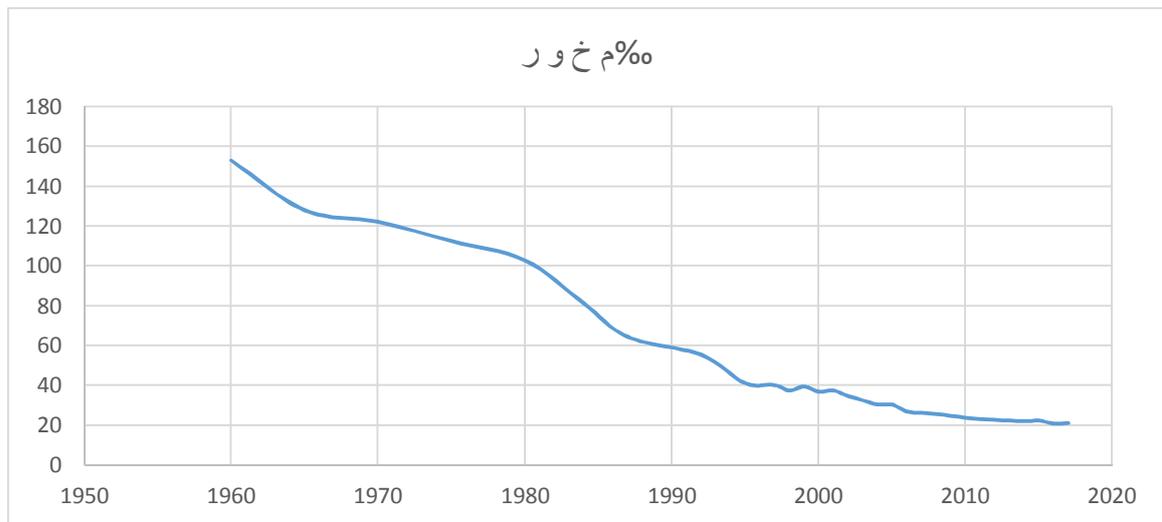
المصدر: من إعداد الطالب. احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

من الشكل 5.2 نلاحظ أنه وابتداء من سنة الاستقلال إلى غاية سنة أول تعداد للجزائر المستقلة كان المعدل الخام للوفيات مستقر في حدود 15%، بعد ذلك ارتفع ليصل سنة 1969 إلى 17%. منذ سنة 1970 بدأ المعدل بالانخفاض لغاية سنة 1990 أين قدر ب 6.03%. وبسبب الوضع الأمني المتدني خلال العشرية السوداء ارتفع المعدل ليصل إلى 6.56% سنة 1994، بعد ذلك دخل في الانخفاض لغاية سنة 2000 أين وصل إلى 4.59%. منذ سنة 2000 سجل المعدل الخام للوفيات استقرار ملحوظ إلى يومنا هذا في حدود 4.5%.

⁹ - المعدل الخام للوفيات: هو حاصل قسمة عدد الوفيات لمدة زمنية معروفة على متوسط عدد السكان لنفس المدة في ألف.

يتأثر المعدل الخام للوفيات بوفيات الرضع، وهذا الأخير يتأثر بالمستوى الصحي، والوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. في الفترة الممتدة بين 1966-1987 انخفض من 132% إلى 65%، أي أن المعدل انخفض بنصف في ظرف زمني قدر 20 سنة، استمر معدل وفيات الرضع في الانخفاض لكن بوتيرة بطيئة للغاية 2008 أين قدر بـ 25%. يعتبر مرتفعا نوعا مقارنة بالدول المتطورة طبيا حيث يكون فيها معدل وفيات الرضع أقل من 10%. بالنسبة لأمل الحياة عند الولادة عرف تحسن كبير، حيث قدر في تعداد 1987 بـ 65.5 سنة بعد أن كان 56 سنة في تعداد 1966، أي بزيادة 10 سنوات (LOUADI, 2000).

الشكل 6.2: تغير المعدل الخام لوفيات الرضع¹⁰ بالجزائر.



المصدر: من إعداد الطالب. احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

2.4.1.2. المواليد:

بالنسبة للمعدل الخام للمواليد بالجزائر فقد سجل أعلى معدل سنة 1970، أين وصل المؤشر التركيبي للخصوبة إلى 8 طفل لكل امرأة في سن الانجاب. جدول 7.2: تغير المعدل الخام للمواليد بالجزائر حسب التعدادات العامة للسكان والسكن.

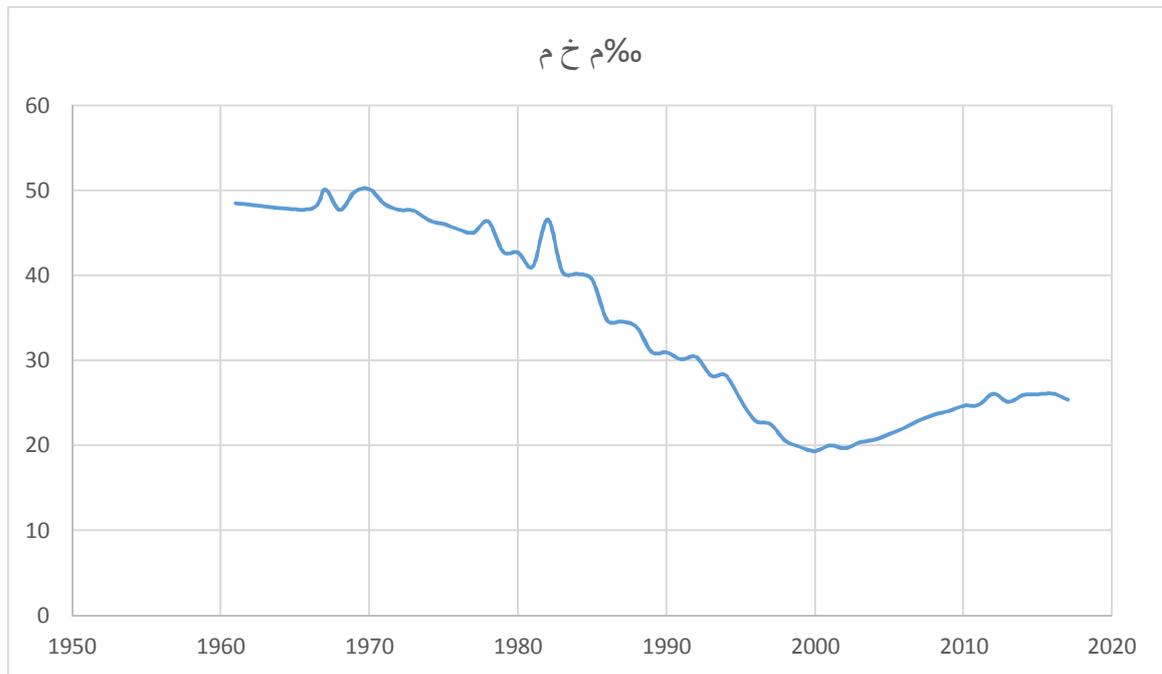
السنة	1966	1977	1987	1998	2008
المعدل الخام للمواليد (%)	50,12	45,02	34,60	20,51	23,62

¹⁰ المعدل الخام لوفيات الرضع هو حاصل قسمة المواليد أقل من سنة في مكان جغرافي معرف في مدة زمنية معروفة على متوسط عدد سكان لتلك المنطقة خلال نفس المدة الزمنية في ألف.

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من الجدول 7.2 أنه من الاستقلال وإلى غاية سنة 1970 استقر المعدل الخام للمواليد في مستويات مرتفعة (50%). بعد سنة 1970 بدأ بالانخفاض لكن بوتيرة بطيئة لغاية سنة 1984 أين قدر بـ 40.18% ابتداء من سنة 1985 حتى سنة 2000 تزايدت وتيرة الانخفاض في المعدل الخام للمواليد ليصل حدود 19.36%، بسبب سياسة الدولة المنتهجة للتحكم في الزيادة الديموغرافية من جهة ومن جهة أخرى الأثر الذي خلفته الأزمة الاقتصادية والأمنية التي مر بها المجتمع الجزائري في تلك الفترة. بعد سنة 2000 وبعد تحسن الوضع الاقتصادي والأمني بالبلاد عاد المعدل الخام للمواليد إلى الارتفاع ليصل سنة 2015 إلى 26.03%.

الشكل 7.2: تغير المعدل الخام للمواليد¹¹ بالجزائر.

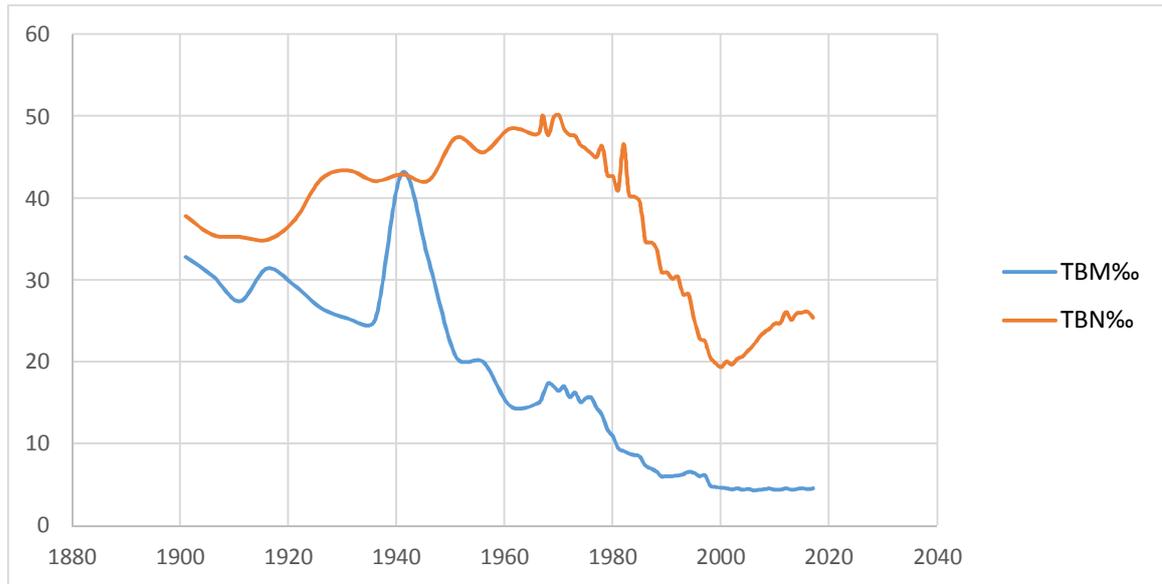


المصدر: من إعداد الطالب. احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

مما سبق ذكره من التغير في المعدل الخام للمواليد والمعدل الخام للوفيات كذلك أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقتها يمكن لنا رسم نموذج التحول الديموغرافي بالجزائر على النحو التالي:

11 - المعدل الخام للمواليد: هو حاصل قسمة عدد المواليد لمنطقة ما في مدة زمنية معرفة على متوسط عدد سكان تلك المنطقة في نفس المدة الزمنية بالألف.

الشكل 8.2: نموذج الانتقال الديموغرافي بالجزائر.



المصدر: من إعداد الطالب. احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

يمكن لنا تقسيم التحول الديموغرافي بالجزائر منذ بداية القرن التاسع عشر كما يلي:

- 1900-1945: وهي المرحلة البدائية، أين عرف المجتمع الجزائري في هذه المرحلة مواليد مرتفعة ووفيات مرتفعة 35%، 30% على التوالي. هذا الوضع نتج عنه معدل نمو طبيعي ضعيف قدر في البداية بـ 0.5%، ارتفع ليصل سنة 1925 إلى 0.8%، بعد ذلك قفز إلى 1.6% في الفترة الممتدة بين 1926-1930. قدر أمل الحياة في هذه المرحلة بـ 44 سنة (VALIN, TABUTIN, & NEGADI, 1974, p. 20).
- 1945-1970: وهي المرحلة الأولى من التحول الديموغرافي بالجزائر، حيث بدأت مع بداية انخفاض المعدل الخام للوفيات دون العودة إلى الارتفاع. بعد أن وصل المعدل الخام للوفيات الحد الأقصى خلال الحرب العالمية الثانية (42.9% سنة 1941)، بدأ في الانخفاض ليصل سنة 1970 إلى 16.45%. بالمقابل بقي المعدل الخام للمواليد في مستويات مرتفعة مع زيادة طفيفة (42.2% سنة 1946 إلى 50.16% سنة 1970). تفسر هاتين الحركتين بالتحسن في الوضع الصحي والغياب التام لوسائل منع الفعالة على المستوى العام (VALIN, TABUTIN, & NEGADI, 1974, p. 22).

هذا الوضع أدى إلى بلوغ معدل الزيادة الطبيعية حده الأقصى في التاريخ الديموغرافي للجزائر (3.3%).

▪ 1970-2000: المرحلة الثانية من التحول أين بدأ المعدل الخام للمواليد في الانخفاض لكن بوتيرة سريعة وبالخصوص بعد سنة 1984، يعود السبب إلى ذلك الانخفاض السريع إلى سببين رئيسيين هما: الأول هي السياسة السكانية التي انتهجتها الدولة من أجل فرملة الزيادة السكانية السريعة (1970-1990)، والثاني هو الضغط الذي مارسه الأزمات الاقتصادية والأمنية التي مر بها المجتمع الجزائري (العشرية السوداء) أدى إلى تسارع وتيرة الانخفاض في المواليد للفترة الممتدة بين 1990-2000. مع استمرار المعدل الخام للوفيات في الانخفاض لكن بوتيرة أقل مما سبق وأقل من وتيرة انخفاض المعدل الخام للمواليد. هذا الوضع أدى إلى سقوط حر للمؤشر التركيبي للخصوبة من 8.36 طفل لكل امرأة في سن الانجاب سنة 1970 إلى 2.6 سنة 2000.

▪ من سنة 2000 إلى يومنا هذا: مع وصول المؤشر التركيبي للخصوبة حده الأدنى 2.2 طفل لكل امرأة في سن الانجاب، توقع العديد من الخبراء استعداد الجزائر للخروج من مرحلة التحول الديموغرافي لكنه حدث العكس. في هذه المرحلة بدى المعدل الخام للوفيات مستقر وذلك في حدود 4.5%، أما بالنسبة للمعدل الخام للمواليد سنة 2000 كان 19.36%، ارتفع ليصل إلى 26.03% سنة 2015. السؤال الذي يمكن أن يطرح هو هل أن الجزائر أنهت مرحلة التحول الديموغرافي؟

هناك من الباحثين من يقول إن ما حدث في الجزائر من ارتفاع في المواليد هي عبارة عن عملية تدارك جاءت كردة فعل بعد الخروج من الأزمة الأمنية والاقتصادية التي مست الدولة للفترة الممتدة بين 1990-2000. كلام معقول إلى حد كبير لكن لا يجب إهمال عواقب التحول الديموغرافي السريع الذي قال عنه "ماك نيكول" (1987) بأنه يعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويكون السبب في حدوث أزمات أمنية وسياسية (MCNICOLL, 1984).

3.4.1.2. الخصوبة

حسب نظريات التحول الديموغرافي فإن بداية التحول في الخصوبة يبدأ مع التغير في خصائص الزواج (TABUTIN, 1995). يتم ذلك عبر مرحلتين: الأولى، يكون فيها تراجع في أمل الحياة الزوجية من خلال ارتفاع العمر عند الزواج والعزوبية النهائية. الثانية يكون فيها الحد من المواليد داخل الزواج (HERTRICH & PILON, 1997, p. 2).

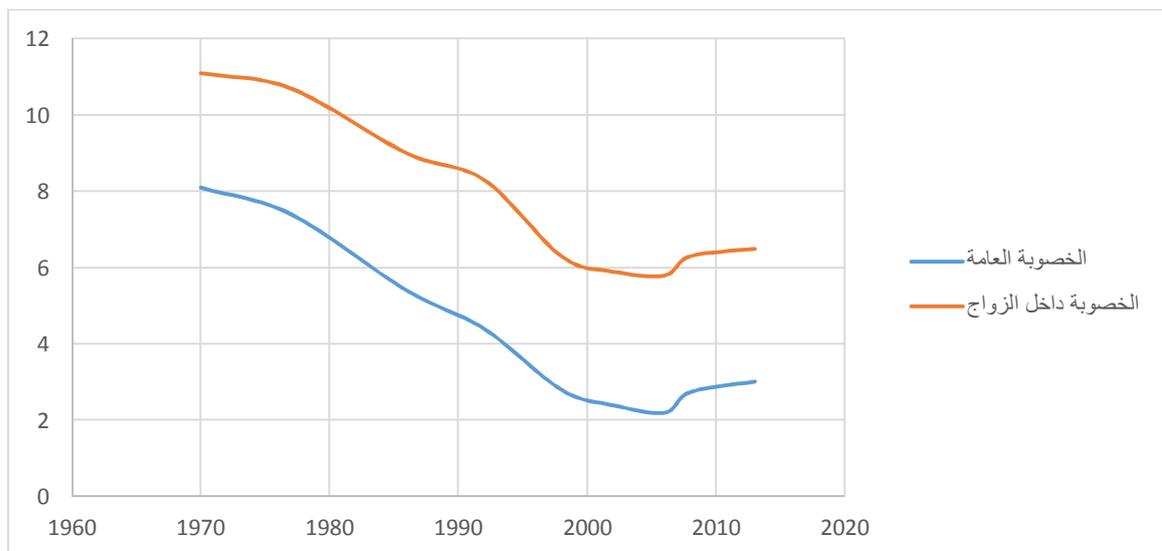
الجدول 8.2: تغير المؤشر التركيبي للخصوبة.

السنة	1970	1977	1987	1998	2006	2008	2012
المؤشر التركيبي للخصوبة	8.36	7.40	5.30	2.69	2.2	2.74	3.02

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

كان الانخفاض في الخصوبة العامة بالجزائر سريع حيث انتقل المؤشر من 8.1 طفل لكل امرأة سنة 1970 إلى 2.2 سنة 2002 لكن الخصوبة داخل الزواج ورغم الانخفاض المعتبر بقيت مرتفعة، انخفضت من 11.1 طفل لكل امرأة سنة 1970 إلى 5.9 مع بداية سنة 2000 (Ouadah-Bedidi, 2004, p. 710).

الشكل 9.2: تغير الخصوبة العامة والخصوبة الشرعية بالجزائر.



المصدر: من إعداد الطالب.

مع بداية الثمانينات بدأت الخصوبة في الانخفاض، هذا لا يعني بداية التحول الديموغرافي لكن هو تغير في الهيكل التركيبي للخصوبة (Ouadah-Bedidi, 2004).

2.2. مصادر البيانات

1.2.2. الحالة المدنية

تعتبر الحالة المدنية من بين مصادر البيانات الديموغرافية الهامة. رغم النقائص التي يتميز بها التسجيل في مصالح الحالة المدنية بالجزائر إلا أن قانون إجبارية التسجيل وبالخصوص فيما يتعلق بالمواليد والوفيات، جعل هذا المصدر مهم بالنسبة للدراسات الديموغرافية. إن بواد ميلاد الحالة المدنية بالجزائر بدأت مع دخول الاحتلال الفرنسي سنة 1830 (NEGADI, 1974). يعتبر قانون 1882 الرامي الى اجبارية التسجيل في الحالة المدنية خطوة أساسية في تاريخ الحالة المدنية بالجزائر. هذا القانون تم بموجبه ضبط عمل جهاز الحالة المدنية: "كل بلدية يجب عليها القيام بإحصاء سكانها، كل الوفيات، الزيجات والمواليد يجب أن تخضع للإدلاء الإجباري بها" (NEGADI, 1974, p. 15). أجريت العديد من التعديلات على جهاز الحالة المدنية بالجزائر لكن يبقى النقص سائد فيما يتعلق بالظواهر الديموغرافية. يجب الانتظار لغاية سنة 1970 ليصبح جهاز الحالة المدنية بالجزائر يقوم بعمل جيد وتكون له مصداقية وبالخصوص التسجيلات الخاصة بالمواليد. فيما يتعلق بظاهرة الزواجية يجب التنويه الى انه يتم نشر حالات الزواج كل سنة، لكن يعاب على هذا التسجيل عدم الفصل بين زواج العزاب وإعادة الزواج (AJBILOU, 1998, p. 41). استمرت مشكلة تغطية الأحداث الديموغرافية حتى في وقت لاحق، الأمر الذي دفع بالمسؤولين في الديوان الوطني للإحصاء إلى تحديد معدلات التغطية لتصحيح البيانات سنة 1981. ظلت هذه المعدلات دون تغير حتى نهاية التسعينات رغم تحسن تسجيل الأحداث. لغاية التعداد العام سنة 1998 وتحقيق 2002 تم تنقيح هذه المعدلات من قبل الديوان الوطني للإحصاء، ولكن دون نشرها بشكل منهجي (BEDROUNI, 2007, p. 56).

إن تسجيل حدث الزواج اعتبر صعب بسبب أن كثير من الزيجات تقع بعيدا عن الحالة المدنية (الجماعة). رغم أن هذه الممارسات تراجعت إلا أنه مازال هناك من المناطق -

وبالخصوص الريفية منها-تعقد القران بين الزوجين في وسط القبيلة على أن يتم تسجيلها لاحقا على مستوى مصالح الحلة المدنية. نفس الشيء يقال عن الطلاق (NEGADI, 1974, p. 58).

أخيرا يمكن القول إن استخدام بيانات الحالة المدنية لدراسة الزواجية حسب الولاية يكون صعب بسبب عدم توفر البيانات حسب الولاية. إذا لا يمكن الاعتماد على بيانات الحالة المدنية كمصدر أساسي لدراسة الزواجية، فماذا عن التحقيقات والتعدادات؟

2.2.2. التحقيقات الميدانية¹²

أما فيما يخص التحقيقات الوطنية فقد قامت الجزائر بعدة تحقيقات منذ الاستقلال. معظم التحقيقات تتوفر على بيانات لا يستهان بها فيما يتعلق بالزواجية. رغم أن التحقيقات اجرية على المستوى الوطني إلا أنها لا تمكننا من اجراء تحليل على مستوى الولاية. أهم التحقيقات الوطنية التي أجريت بالجزائر:

▪ التحقيق الاجتماعي والاقتصادي الجزائري سنة 1968:

هو تحقيق ضمن سلسلة التحقيقات الوطنية؛ المعرفة، المواقف والممارسات (CAP). التحقيق قامت به الجمعية الوطنية للبحوث الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية (AARDES) التي اعتمدت على وزارة التخطيط. تم استخدام تعداد 1966 كقاعدة لسبر الآراء.

تم اجراء التحقيق من شهر جوان 1967 إلى شهر أبريل 1968. ضم 13 ولاية كلها من الشمال الجزائري. عملية جمع البيانات مست 2140 زوج صرحوا بأن لديهم على الأقل طفل واحد في تحقيق 1966. الأهداف التي سطرت في هذا التحقيق هي:

- دراسة مستويات ومحددات الخصوبة؛
- دراسة تنظيم المواليد وحجم الأسرة المرغوب فيه؛
- دراسة استعمال وسائل منع الحمل.

12 - معظم التحقيقات التي أجريت في الجزائر تركز على الجنس إناث من ناحية خصائص الزواجية. أما بالنسبة للذكور نجد معلومة الحالة الزواجية فقط، هذا ما يحول دون القيام بالمقارنة بين الجنسين.

▪ التحقيق الوطني الجزائري حول الخصوبة 1986 (ENAF):

هذا التحقيق مس 4804 امرأة متزوجة في 5368 أسرة موزعة على 29 ولاية كلها من الشمال. مخطط سبر آرائها تم على أساس تعداد 1977. وكّلت مهمة القيام بالتحقيق إلى المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل التخطيط (CENEAP) من طرف وزارة الحماية الاجتماعية بداية بجمع البيانات والتحليل. مكن ذلك من تدارك النقائص التي كانت في البرنامج الوطني للتحكم في الزيادة الديموغرافية (PNMCD). تم تصميم هذا التحقيق وفق إطار التحقيق العالمي حول الخصوبة الشيء الذي مكن من القيام بدراسة مقارنة.

▪ التحقيق الجزائري حول صحة الأم والطفل (PAPCHILD 1992):

هو تحقيق تم في إطار المشروع العربي لحماية الطفولة. تم سحب العينة انطلاقا من تعداد 1987 وتحتوي 5881 امرأة متزوجة و 5288 طفل أقل من خمس سنوات من 6696 أسرة. من بين الأهداف الأساسية لهذا التحقيق:

✓ دراسة الظواهر الديموغرافية؛

✓ تقييم استخدام استعمال وسائل منع الحمل؛

✓ تعريف محددات صحة الأم والطفل.

▪ التحقيق الجزائري حول صحة الأسرة (PAPFEM 2002):

هو تحقيق يكمل التحقيق الذي تم في إطار المشروع العربي حول حماية الطفولة (PAPCHILD). مهمة جمع وتحليل البيانات ثم عرض النتائج أسندت إلى الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). كان سحب العينة عن طرق سبر الآراء الطبقي على مستويين. في المستوى الأول تم سحب المناطق، أما في المرحلة الثانية تم سحب الأسر.

من أجل ضمان تمثيل العينة تم توزيعها على الريف والحضر (60% حضر، 40% ريف). نظرا لعدم تجانس الولايات التي كانت تكون تلك المناطق تم جمع المعلومات وفق أربع متغيرات

هي: المؤشر التركيبي للخصوبة، معدل الأمية، سرعة الاتصال لنظام الصرف الصحي، نسبة المعيشة في المناطق النائية، بالإضافة إلى معيار التواصل

▪ التحقيق الوطني متعدد المؤشرات (MICS3 2006):

بالدعم المادي والتقني من طرف منظمة اليونيسف، منسق الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة لمحاربة السيدا، قام بالتحقيق الديوان الوطني للإحصائيات بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات. الهدف العام من هذا التحقيق هو توفير معطيات من أجل: تقييم وضعية الطفل والأم في الجزائر وكذلك لتتبع حالة انجاز أهداف الألفية من أجل التنمية. انطلاقا من قاعدة سبر الآراء الطبقي التي هي تعداد 1998 تم سحب عينة عنقودية مكونة من 518 عنقود، كل عنقود مكون من 51 أسرة موزعة على 17 اقليم داخل التراب الوطني. 29476 أسرة على مستوى الوطن فيها 47612 امرأة في العمر 15-49 سنة و 15000 طفل أقل من 5 سنوات هي العينة المقصودة بهذا التحقيق (ONS & MSPRH, 2006).

▪ التحقيق الوطني متعدد المؤشرات 2012-2013 (MICS4)

تولى مهمة القيام بهذا التحقيق وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، حيث قامت هاته الأخيرة بتكوين ثلاث لجان: اللجنة التوجيهية برئاسة وزير الصحة، اللجنة التقنية والمكتب التقني المتكون من مديرية السكان لوزارة الصحة كرئيس، المنظمة العالمية لحماية حقوق الطفل، الديوان الوطني للإحصائيات.

تم استخدام نتائج تعداد 2008 كقاعدة لسبر آراء وتم ترتيب العناقيد حسب محل الإقامة ريفي أو حضري. الهدف العام لهذا التحقيق هو توفير مؤشرات تخص تحليل وضعية النساء في الفئة العمرية 15-49 سنة والأطفال للفئة العمرية 0-4 سنة.

قدر عدد الأسر 3993. تم جمع أقاليم الجنوب في اقليم واحد لتصبح بذلك سبعة أقاليم في كل اقليم يوجد 4000 أسرة عدد النساء على المستوى الوطني 41184 امرأة؛ عدد الأطفال في سن 0-4 سنة 15140 طفل. مخطط سبر الآراء هو طبقي على مستويين في كل اقليم (ONS & MSPRH, MICS4, 2012-2013).

3.2.2. التعدادات

لغرض معرفة عدد سكان الجزائر قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بعدد من التعدادات السكانية. منذ الاستقلال إلى يومنا هذا قامت الجزائر بخمس تعدادات عامة للسكان والسكن (1966،1977،1987،1998،2008). وبما أننا بصدد دراسة ظاهرة الزواجية تعتبر التعدادات السكانية أحسن مصدر لدراستنا.

إن البيانات الموجودة في التعدادات تمكننا من حساب العديد من المؤشرات الديموغرافية على مستوى البلدية أو الولاية. تباين تلك المتغيرات يمكن أن نربطه بالتباين الجغرافي والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الممكنة في كل تعداد سكاني والفارق بين التعدادات.

التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1966:

وهو أول تعداد أجري بالجزائر المستقلة. تم على مرحلتين، الأولى من 04 إلى 19 أبريل خص سكان الشمال والثانية في شهر ديسمبر 1965 إلى جانفي 1966 خص سكان الصحراء.

في هذا التعداد، التركيز على كل المحاور الثابتة التي خططت لها السلطات يفسر بالغياب التام للبيانات المتعلقة بالمجتمع الجزائري والتحول الديموغرافية الناتجة عن ثورة التحرير. رغم بعض النقائص المسجلة في تعداد 1966 لكنه يبقى القاعدة ونقطة انطلاق لكل البحوث وبالخصوص الديموغرافية منها.

التعداد العام لسكان والسكن 1977:

اجري التعداد في الفترة بين 12 إلى 27 فيفري 1977. هذا التعداد يمكننا من معرفة التغيرات التي حدثت خلال العشرية (1966-1977)، في المجال الاجتماعي الاقتصادي والتركيبية السكانية. ومنه يمكننا من تقييم وضعية السكن، التعليم والتشغيل.

من الناحية الديموغرافية يعطي لنا هذا التعداد معرفة كاملة حول التركيبة السكانية العمرية والنوعية وفقا للتوزيع الجغرافي والهجرة.

التعداد العام للسكان والسكن 1987:

تم إجراء هذا التعداد في الفترة الممتدة بين 20 مارس إلى 4 أبريل 1987. يعتبر مصدر جديد من أجل معرفة سكان مختلف بلديات وولايات الوطن هذا من جهة، ومن جهة أخرى من أجل توفير البيانات الاجتماعية والاقتصادية المهمة لتفعيل برنامج التنمية الجديد.

تعداد 1987 كان الهدف منه هو معرفة التوزيع الجغرافي للسكان، معرفة الخصائص الديموغرافية للأفراد، معرفة حجم وهيكل العمالة، المستوى التعليمي والتكويني بالإضافة إلى معرفة خصائص الحضيرة الوطنية للسكن.

التعداد العام للسكان والسكن 1998:

تم هذا التعداد خلال الفترة الممتدة بين 24 جوان وتسعة جويلية 1998. جاء هذا التعداد بعد مجموعة من التحولات الهيكلية في عديد من النشاطات الاجتماعية والاقتصادية. بسبب التحول الاقتصادي الذي شهده البلاد جعل من هذا التعداد أداة هامة في تحليل التحول الاقتصادي والاجتماعي. يمكننا تعداد 1998 من معرفة الظروف الاجتماعية التي كانت سائدة ومدى نجاح برامج التنمية، معرفة توزيع المجالي للسكان وخصائصه، المستوى التعليمي والأمية وكذلك الهجرة، بالإضافة إلى التعرف على الحضيرة السكنية وخصائصها كذلك البطالة والشغل.

التعداد العام للسكان والسكن 2008:

وهو التعداد الأخير إلى يومنا هذا. أجري في الفترة الممتدة بين 16 و30 أبريل 2008. الشيء الذي تميز به هذا التعداد هو: الاستمارة الموجهة للأسرة حول ما تحويه من أفراد، المستوى العلمي لديهم، نسبة الأمية ونشاطهم الاقتصادي.

هذا التعداد جاء من أجل تقييم السياسات التنموية التي انتهجت في المخططات السابقة ويعتبر مصدر مهم وموثوق منه من أجل تقييم الوضعية.

رغم الميزات الهامة للتعدادات السكانية إلا أنها لا تمكننا من التعمق في دراسة الظواهر الديموغرافية. فبالنسبة لظاهرة الزواجية فإنها لا تقدم لنا معلومات تعتبر هامة جدا من أجل

دراسة مختلف الخصائص التي تتميز بها. من بين أهم المعلومات الغائبة في التعدادات نجد معلومة إعادة الزواج بعد الطلاق أو الترمل. كيف يحدث الزواج بعد الطلاق والتربل لدى الذكور والإناث؟ هل أن النساء المطلقات والأرامل مع أولاد لديهن فرصة إعادة الزواج مثل اللاتي ليس لديهن أولاد؟ ما هو نوع الزوجة التي يفضلها الرجال عند إعادة الزواج؟ إن معلومة الحالة الزوجية هي الوحيدة التي تتوفر في كل التعدادات لذلك سيستعان بها في هذه الدراسة.

3.2. التحليل النقدي لمصادر البيانات

1.3.2. تقييم جودة البيانات في التعدادات العامة

إن تقييم جودة البيانات التي ستستخدم في تحليل الظاهرة محل الدراسة يعتبر من بين الخطوات الأساسية في جميع العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفي الدراسات السكانية بصفة خاصة (GRIMMEAU, 1983). رغم المجهودات المبذولة في جمع البيانات الديموغرافية بالجزائر إلا أنها لا تخلو من بعض النقائص وبالخصوص البيانات المتعلقة بالعمر حيث يعتبر من بين المتغيرات الهامة في دراسة الزوجية.

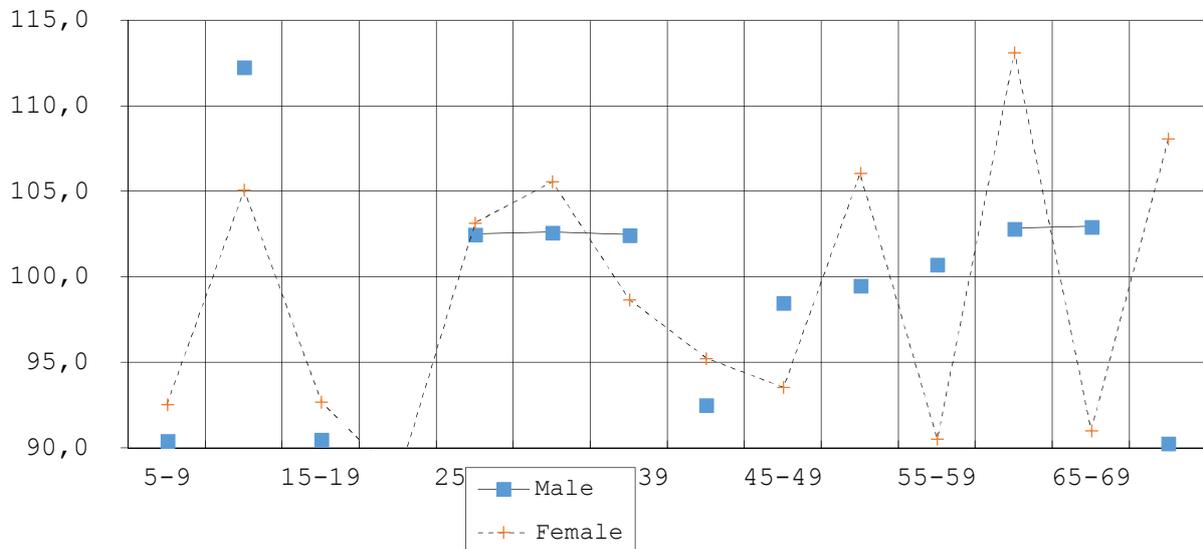
يوجد هناك أنواع عديدة من الأخطاء فيما يتعلق بجمع البيانات حول الظواهر السكانية. ربما يكون السبب هو التسجيل الخاطئ أو عدم الفهم للمعلومات والبيانات من طرف الأعوان، أو بسبب الاستمارة المعقدة، إعادة حساب الأشخاص مرتين وكذلك الإجابات الخاطئة من طرف المبحوثين. إن أول خطوة يقوم بها الباحث لغرض تقوم جودة البيانات هي التحقق من جودة التركيبة العمرية والنوعية وذلك من خلال:

• مؤشر الفئات العمرية:

من الشكل 10.2 يتضح لدينا أن مؤشر العمر لكلا الجنسين في كل الفئات العمرية وفي كل التعدادات، إما أن يكون أقل أو أكثر من مئة. في حالة كون المؤشر أقل من مئة يفسر بخسارة الفئة لعددها لصالح الفئات المجاورة، أما في حالة المؤشر أكبر من مئة يفسر بربح الفئة لعدد إضافي من الفئات المجاورة لها (KOUPOGBE, 2016, p. 58). يجب التنويه إلى أن الاختلالات في توزيع الفئات العمرية كانت بحددة مختلفة بين الجنسين ومن تعداد لآخر. على حد قول الكاتب "قواوسي" سنة 1992 بأنه: "عندما تكون الزيادة السكانية سريعة

تكون معدلات النمو في الفئات العمرية مختلفة. أين تكون بصفة عامة الزيادة لصالح الفئات العمرية الصغيرة". "وعلى العكس عندما تكون هناك فرملة للزيادة السكانية تتأثر الفئات الشابة في البداية" (KOUAOUCCI, 1992, p. 7).

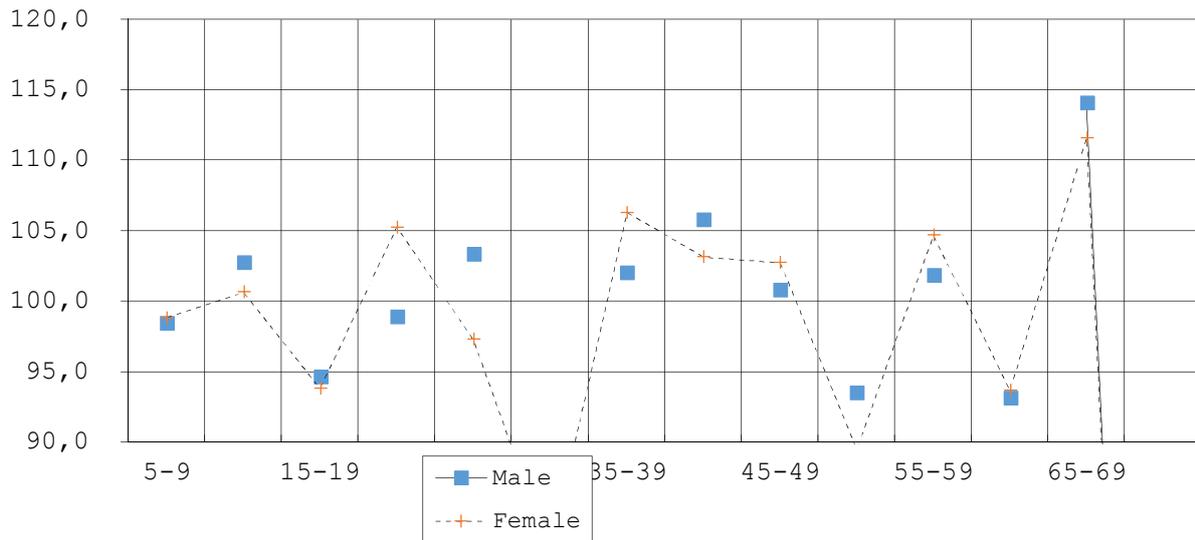
الشكل 10.2: مؤشر العمر حسب العمر والجنس في التعداد العام للسكان والسكنى 1966 بالجزائر.



المصدر: من إعداد الطالب.

في تعداد 1966 الشيء الملفت للانتباه هو الفجوة الموجودة في توزيع الفئات العمرية على مستوى الفئة العمرية 15-25، التي تعتبر من بين الفئات الهامة جدا في دراسة الزواجية. يكون السبب في ذلك التصريح بالعمر غير الجيد على مستوى هذه الفئة أو الهجرة. كذلك وباعتبار تلك الفئة هي من جيل الثورة أين كانت الأوضاع المعيشية مزرية وكانت معدلات الوفيات مرتفعة وبالخصوص وفيات الرضع أدى إلى انخفاض عدد السكان في هذه الفئة. بالنسبة للفئات الصغيرة هي في الحقيقة لا تخدم البحث لكن يمكن القول إن فيها نوع من الادلاء بالعمر الكاذب لأن هناك انحراف كبير عن المئة. فيما يتعلق بالفئات 25 سنة فما فوق يكون التصريح بالعمر لدى الرجال أحسن منه لدى النساء، ربما هذا داخل في خصوصيات المجتمع آنذاك.

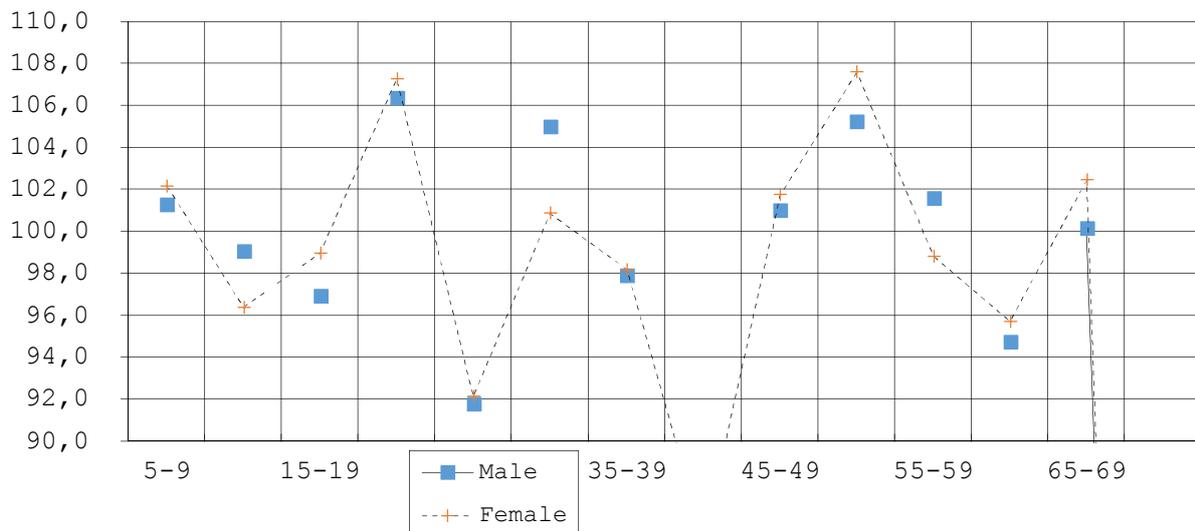
الشكل 11.2: مؤشر العمر حسب العمر والجنس في التعداد العام للسكان والسكن 1977 بالجزائر.



المصدر: من إعداد الطالب.

بالنسبة لتعداد 1977 أين شهد تحسن ملحوظ في التصريح بالأعمار باستثناء الفئة العمرية 65-69. مع استمرار الفجوة التي تشكلت في تعداد 1966 على مستوى الفئة العمرية 15-25 حيث تقلصت وأصبحت تحتل مجال الفئة العمرية 30-35.

الشكل 12.2: مؤشر العمر حسب العمر والجنس في التعداد العام للسكان والسكن 1987 بالجزائر.

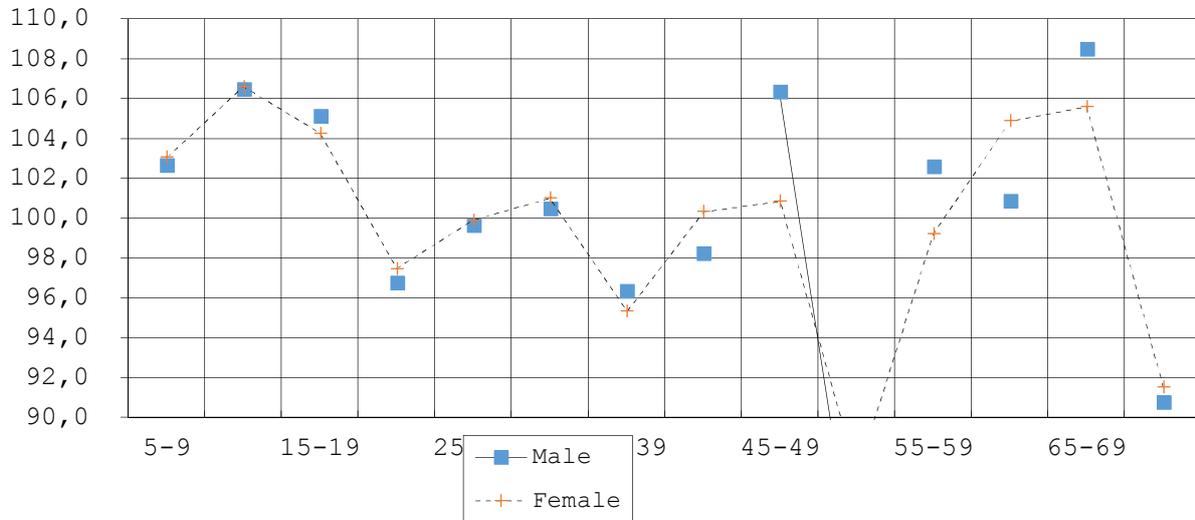


المصدر: من إعداد الطالب.

في تعداد 1987 نلاحظ استمرار الفجوة العمرية وانتقالها إلى الفئة العمرية 40-45. هذا ربما يثبت بأنه ليس تصريح سيء ولكن هذا الجيل من الفئة عانى من نقص في فنته. أما فيما يخص الفئات الأخرى يمكن القول إن بياناتها العمرية من النوع الجيد سواء تعلق الأمر

بالذكور أو الإناث باستثناء الفئة العمرية 25-29 حيث أظهرت نوع من الخلل في التصريح وكان ذلك لصالح الفئات العمرية المجاورة لها.

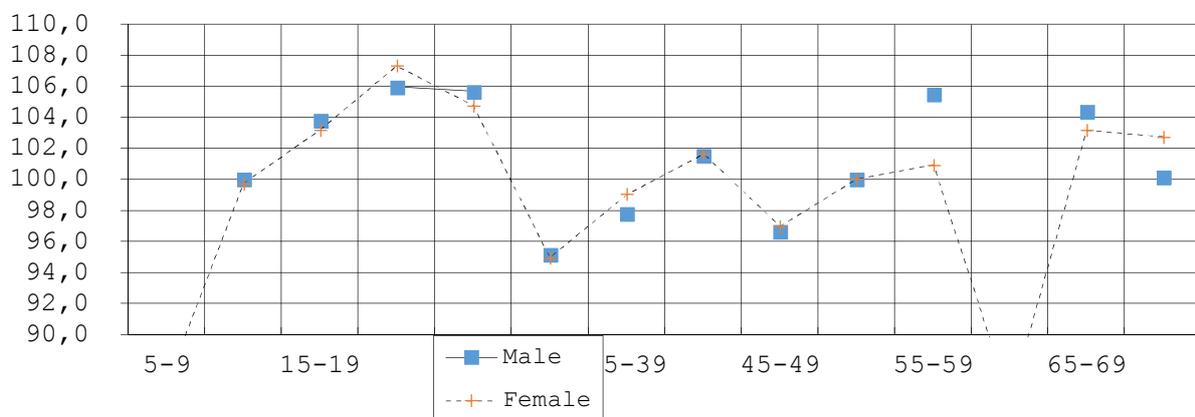
الشكل 13.2: مؤشر العمر حسب العمر والجنس في التعداد العام للسكان والسكن 1998 بالجزائر.



المصدر: من إعداد الطالب.

في تعداد 1998 سجل تحسن ملحوظ فيما يتعلق توزيع الفئات العمرية لكل من الذكور والإناث باستثناء فئة كبار السن ويكون الخلل أكبر لدى الذكور من الإناث. يلاحظ أيضا استمرار الفجوة التي انتقلت إلى الفئة العمرية 50-55.

الشكل 14.2: مؤشر العمر حسب العمر والجنس في التعداد العام للسكان والسكن 2008 بالجزائر.



المصدر: من إعداد الطالب.

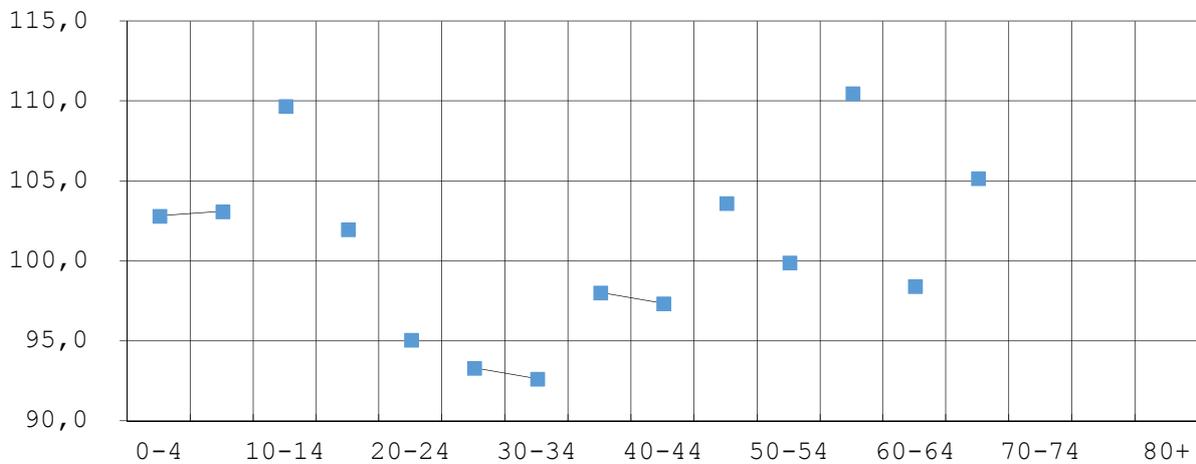
يلاحظ في تعداد 2008 تحسن كبير في توزيع الفئات العمرية ولو أن الفئة العمرية 30-35 يشوبها نوع من النقص لكن لا تعاب. بالنسبة للفجوة المتكونة سنة 1966 استمرت لتصل إلى الفئة العمرية 60-65. هذا يثبت أن جيل هذه الفئة (1953-1984) كان فيه عجز واضح

• مؤشر الذكورة:

يعني عدد الذكور لكل 100 امرأة. يتم حسابه بقسمة عدد الذكور على عدد الإناث. من الشكل 10 نلاحظ أنه هناك اختلاف بين التعدادات في توزيع مؤشر الذكورة لذلك سنقوم بقراءة لكل تعداد فيما يلي:

في تعداد 1966 نلاحظ أنه من الميلاد إلا غاية 18 سنة كانت هيمنة الذكور على الإناث وهي نتيجة منطقية، بسبب ارتفاع نسبة الذكورة عند الولادة. في العمر بين 19-45 سنة يلاحظ أن هناك هيمنة للإناث على الذكور يفسر هذا بالهجرة التي تمس فئة الشباب وتكون لدى الذكور أكثر من الإناث. أما في الفئة العمرية 45-69 سنة تميز المؤشر بتذبذب، وبعد ذلك عودة هيمنة الإناث انطلاقاً من العمر 70 سنة وذلك بسبب أثر متغير أمل الحياة الذي يكون مرتفع لدى الإناث مقارنة بالذكور.

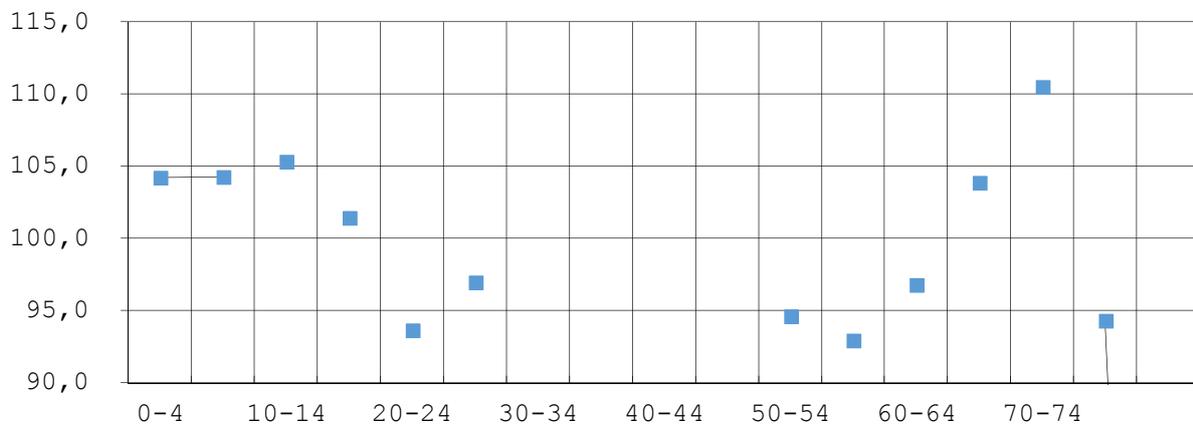
الشكل 15.2: مؤشر الذكورة في التعداد العام للسكان والسكنى 1966 بالجزائر.



المصدر: من إعداد الطالب.

في سنة 1977 لوحظ نفس الشيء بالنسبة للفئات العمرية أقل من 18 سنة، أين كانت هيمنة الذكور على الإناث. الاختلاف بين التعدادين كان في الفئة العمرية 10-14 حيث كان المؤشر أكبر في تعداد 1966. وبسبب استمرار نشاط الهجرة إلى الخارج وبالتحديد فرنسا سجل في هذا التعداد اتساع رقعة هيمنة الإناث في الفئات الوسطى لتشمل المجال العمري 19-65. تؤثر هذه الحركة على ظاهرة الزوجية وبالخصوص في نقطة سوق الزواج لذلك سنحاول في الفصول اللاحقة التركيز على ذلك. فيما يتعلق فئات الكبار سنا فقد شهدت عودة الهيمنة للذكور في المجال العمري 65-75، بعد ذلك في الفئة أكبر من 75 سنة عادت الهيمنة للإناث والسبب ليس الهجرة ولكن أثر الوفيات الذي يمس الذكور أكثر في هذه المرحلة العمرية.

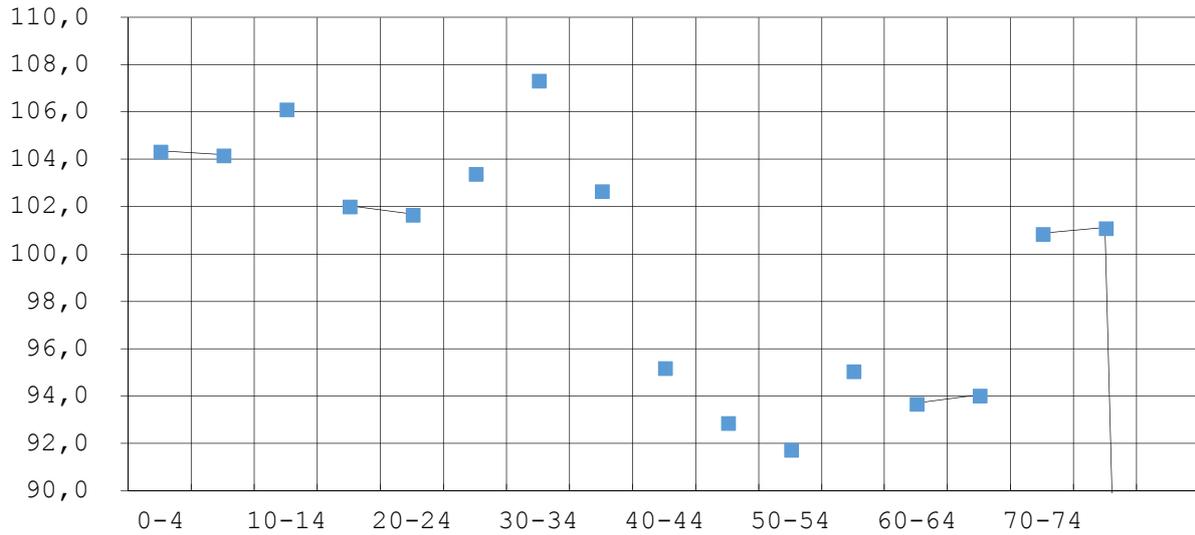
الشكل 16.2: مؤشر الذكورة في التعداد العام للسكان واسكن 1977 بالجزائر.



المصدر: من إعداد الطالب.

وبسبب تراجع الهجرة سجل في سنة 1987 هيمنة الذكور من الميلاد إلى غاية العمر 40 سنة. مع استمرار موجة الهجرة التي تشكلت في الفترة السابقة وبالخصوص في تعداد 1977، يلاحظ هيمنة الإناث في المجال العمري 40-70. بالنسبة للفئات العمرية الباقية نلاحظ هيمنة الذكور في الفئة 70-75، وبعد 75 سنة عادة الهيمنة للنساء والسبب يبقى نفسه الذي تم ذكره في التعدادات السابقة (أمل الحياة).

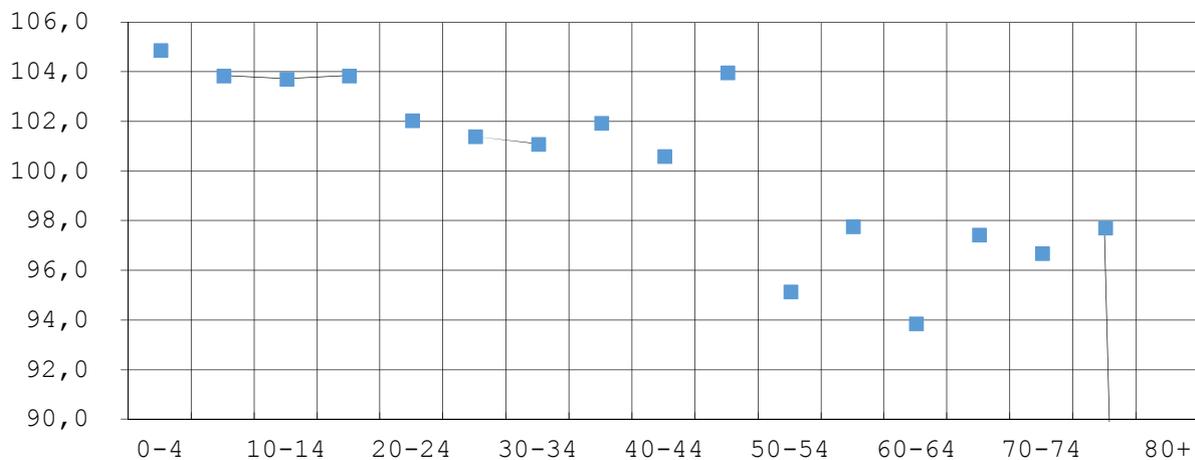
الشكل 17.2: مؤشر الذكورة في التعداد العام للسكان والسكنى 1987 بالجزائر.



المصدر: من إعداد الطالب.

في تعداد 1998 لوحظ اتساع رقعة هيمنة الذكور عند الولادة لتصل إلى العمر 50 سنة. يفسر هذا دائما بالتراجع الملحوظ في الهجرة وبالخصوص الذكور، هذه الظاهرة كان لها أثر كبير في ارتفاع المعدل الخام للزيجات الذي بدوره أدى إلى ارتفاع الخصوبة وسنتناول هذه النقطة بالتفصيل تحت عنوان سوق الزواجية في الفصول القادمة. بعد العمر 50 سنة نلاحظ هيمنة الإناث بسبب أن تلك الأجيال قد عانت في السابق من نقص في عدد الذكور ومع دخولها مرحلة تأثير متغير أمل الحياة أدى ذلك إلى الهيمنة الواضحة للعنصر النسوي.

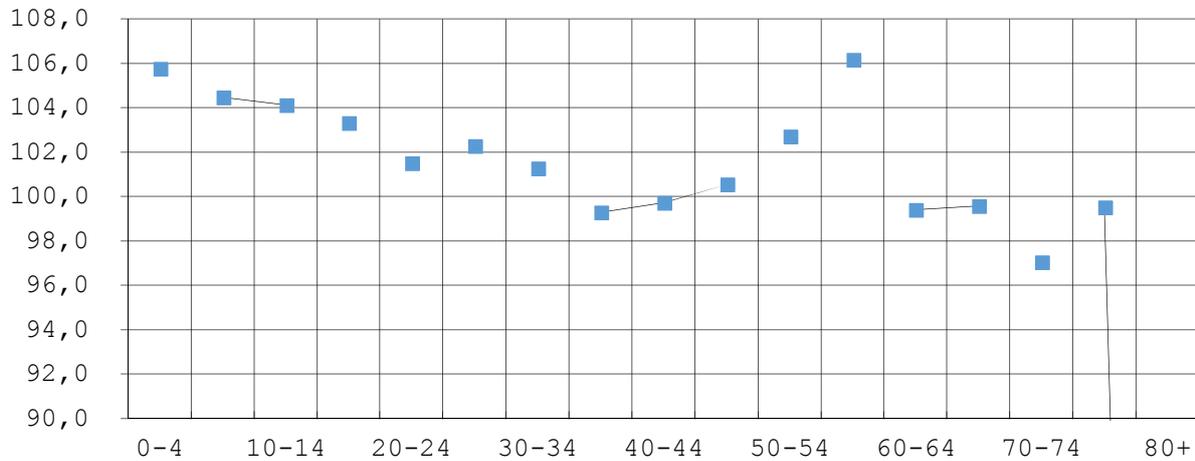
الشكل 18.2: مؤشر الذكورة في التعداد العام للسكان والسكنى 1998 بالجزائر.



المصدر: من إعداد الطالب.

في التعداد الأخير للجزائر المستقلة نلاحظ استمرار توسع مجال هيمنة الذكور من الميلاد إلى غاية العمر 65. هذا يخدم سوق الزواج أين نجد العزوبية النهائية تكاد تنعدم بسبب الوفرة في عنصر الذكور. بعد العمر 65 عادت الهيمنة للنساء وهي بقايا الجيل الذي تكوّن غداة الاستقلال، ارغمت الظروف السائدة آنذاك بأن ينشأ باختلال في التوازن بين الجنسين.

الشكل 19.2: مؤشر الذكورة في التعداد العام للسكان والسكنى 2008 بالجزائر.



المصدر: من إعداد الطالب.

أخيرا كاستنتاج فيما يتعلق بتوزيع السكان حسب الجنس وباستثناء التعداد الأول والثاني فإن التركيبة السكانية لا يعاب عليها من أجل دراسة ظاهرة الزواجية. ولغرض التدقيق في جودة التركيبة السكانية نقوم بحساب مؤشر الأمم المتحدة لجودة التركيبة السكانية.

• مؤشر الأمم المتحدة¹³:

جدول 20.2: مؤشر الأمم المتحدة لجودة التركيبة السكانية في التعدادات العامة للسكان والسكنى.

التعداد	مؤشر العمر للذكور	مؤشر العمر للإناث	مؤشر الذكورة	قيمة المؤشر
1966	5.7	7.0	6.7	32.2
1977	5.7	6.1	4.2	24.4
1987	4.4	4.4	2.8	17.3
1998	5.0	4.0	2.1	15.2
2008	4.9	4.3	1.7	14.4

المصدر: حساب شخصي بالاستعانة بورقة ¹⁴agesex.

¹³ - في حالة تجاوز قيمة المؤشر 40 يعني أن التركيبة السكانية سيئة ولا يمكن الوثوق في النتائج التي نستخلصها منها.

¹⁴ - هي ورقة من أوراق "PAS" في المجموعة الأولى "Age structure".

من الجدول نلاحظ أن المؤشر لم يتجاوز عتبة 40 في كل التعدادات. هذا من جهة ومن جهة أخرى نلاحظ أن جودة البيانات تتحسن من تعداد إلى آخر، وتكون التعدادات الأخيرة (1987-1998) الأحسن على الإطلاق.

• مؤشر ويبيل، مايرز وباشي لجذب الأعمار¹⁵:

من أجل التدقيق في جودة البيانات التي في التعدادات العامة نقوم بحساب المؤشرات الخاصة بجذب الأعمار.

جدول 21.2: مؤشر ويبيل، مايرز وباشي في التعدادات العامة للسكان والسكن بالجزائر.

باشي (BACHI)		مايرز (MYERS)		ويبيل (WHIPPLE)		المؤشر
الاناث	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث	الذكور	
0.9	0.5	1.6	1.6	0.93	0.97	1966
1.8	1.7	1.9	2.5	1.02	1.01	1977
1.0	1.0	1.5	1.7	1.00	1.00	1987
0.3	0.7	1.0	1.7	1.00	1.00	1998
0.5	0.6	1.0	1.3	1.00	1.00	2008

المصدر: من إعداد الكاتب. بالاستعانة بورقة¹⁶ SINGAGE

من الجدول أعلاه يتضح لدينا أنه لا يوجد هناك أي تفضيل وجذب للأعمار في التعدادات العامة بالجزائر، وهذا يثبت أن البيانات التي في التعدادات العامة ذات نوعية جيدة ويمكن الوثوق في نتائجها.

طرق تقييم جودة بيانات الزوجية والحالة العائلية:

يتم تقييم جودة البيانات المتعلقة بالزوجية عن طريق التأكد مما يلي:

- يجب أن يكون عدد الرجال المتزوجين زواج أول متساوي مع النساء المتزوجات زواج أول. أي النساء (زواج أول) / الرجال (زواج أول) = 1.

¹⁵ - مؤشر ويبيل يقيس جذب الأعمار التي تنتهي بصفر وخمسة أما المؤشرين مايرز وباشي يقيسان جذب العمار المنتهية بجميع الأحاد.
¹⁶ - الورقة تتعامل بتركيبة الأعمار الحقيقية حيث تم تحويل الفئات العمرية إلى أعمار حقيقية باستخدام "Multiplificateurs de Sprague" لمزيد من المعلومات راجع:

G. Calot, J.-P. Sardon, (2003). Méthodologie relative au calcul des indicateurs démographiques d'Eurostat. Rapport détaillé de l'Observatoire Démographique Européen, Population et conditions sociales n°26. Pp. 13-15

- يجب أن يكون عدد النساء في تعدد على الأقل ضعف عدد الرجال في وحدات التعدد. أي عدد النساء (في تعدد) / عدد الرجال (في تعدد) أكبر من اثنان.
- كما هو معروف في المجتمعات وبالخصوص النامية يكون احتمال إعادة الزواج -بعد الترميل أو الطلاق- أكبر لدى الذكور، لذلك يجب أن يكون عدد المطلقات والأرامل أكبر مقارنة بالذكور.
- يكون انخفاض منحنى العزوبية منتظم، وحسب الجنس تكون نسبة العزوبية لدى الذكور في مرحلة الشباب أكبر من الإناث، لأن النساء يتزوجن في سن أصغر من سن الرجال (KOUPOGBE, 2016).

جدول 22.2: نسبة عدم الإجابة على الحالة الزوجية.

**1998		*1987		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
(%)	(%)	(%)	(%)	
0.00	0.03	0.03	0,06	15-19
0.00	0.00	0,05	0,04	24-20
0.00	0.01	0,02	0,08	29-25
0.01	0.01	0,04	0,03	34-30
0.01	0.01	-	0,00	39-35
0.01	0.01	0,08	0,02	44-40
0.16	0.01	0,07	0,01	49-45
0.02	0.01	0,05	0,00	54-50
0.04	0.01	0,28	0,05	59-55
0.05	0.02	0,40	0,10	64-60
0.08	0.02	0,72	0,35	69-65
1.05	0.03	1,09	0,39	74-70
0.21	0.13	1,15	0,63	+75
* نتائج التعداد العام للسكان والسكن 1987. **نتائج التعداد العام للسكان والسكن 1998.				

من بين الأخطاء التي ترتكب في عرض نتائج التعدادات و/أو التحقيقات الميدانية في الجزائر هو عدم تطابقها. نفس الشيء لوحظ فيما يتعلق بالحالة الزوجية مما يحول دون إجراء مقارنة على نسبة عدم الإجابة.

من الجدول 11.2 نلاحظ أن نسبة عدم الإجابة في التعدادين 1987، 1998 كانت في كل الفئات العمرية أقل من 4%، هذا يدل على أن نتائج التعدادين فيما يتعلق بالحالة الزوجية جيدة.

بالنسبة لتعداد 2008 لم أتمكن من الحصول على الاحصائيات حسب الفئات العمرية، أما على مستوى الوطن فكانت النتائج للذكور والإناث 0.02 و 0.03 على التوالي.

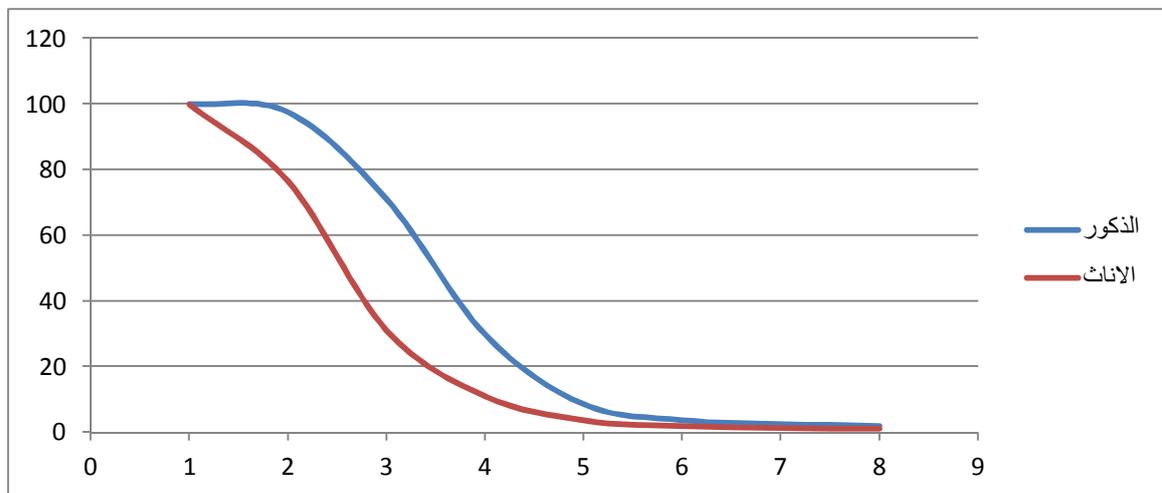
الحالة الزوجية

نسبة العزوبية حسب الجنس والسن:

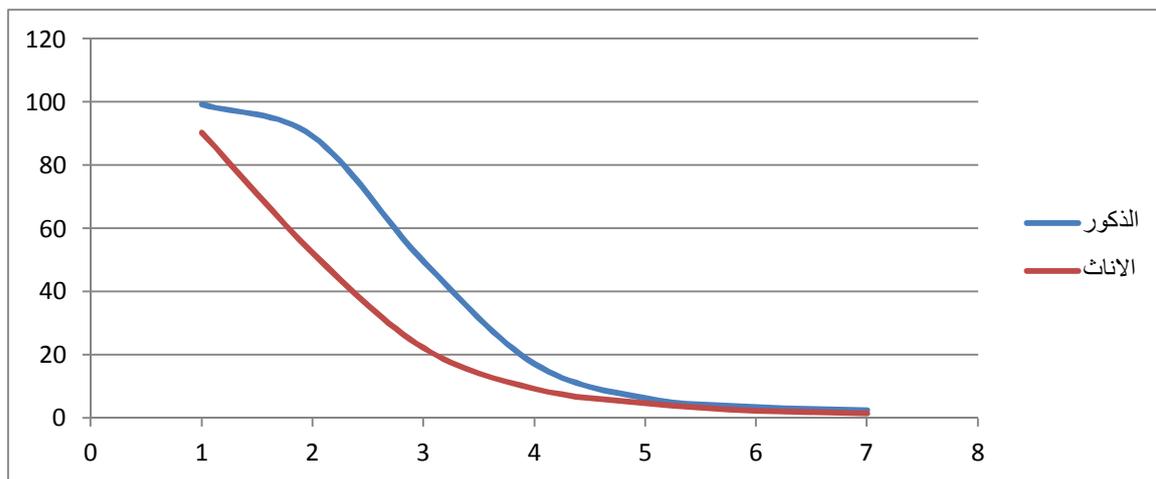
منحنيات العزوبية أدناه تبين أن العزوبية تتخفف مع السن. فيما يتعلق بالمقارنة بين الجنسين نلاحظ أن انخفاض العزوبية لدى النساء كان سريع مقارنة بالرجال، هذا يبين أن خروج النساء من العزوبية يسبق خروج الرجال.

الشكل 10.2: منحنيات تغير العزوبية لدى الذكور والإناث في التعدادات العامة للسكان والسكن بالجزائر.

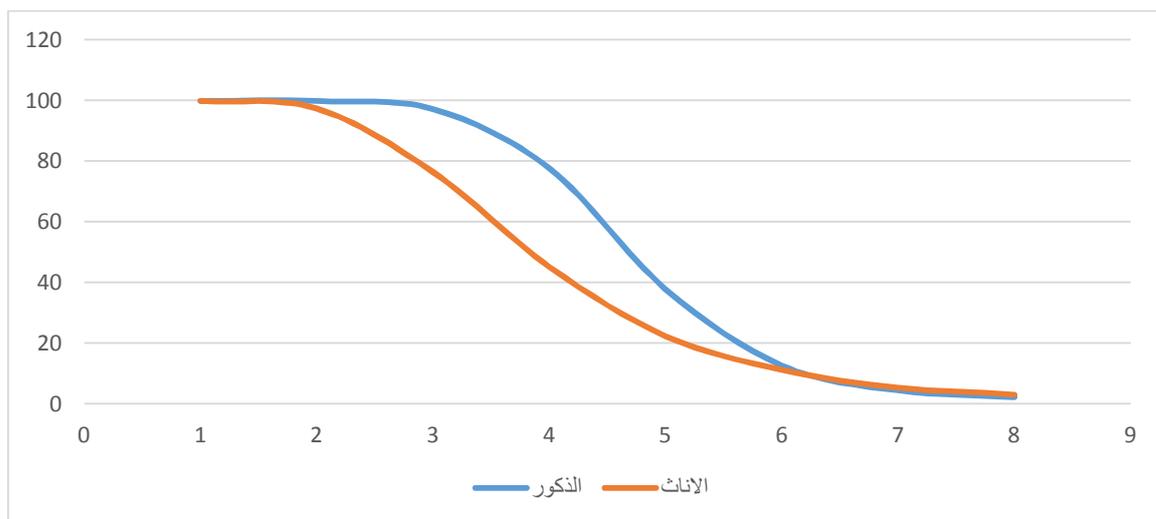
1977



1987



1998



المصدر: من إعداد الطالب.

من المنحنيات أعلاه يتضح لدينا أن انخفاض العزوبية كان بوتيرة منتظمة ومنه يمكن القول إن بيانات العزوبية في التعدادات تعتبر جيدة ويمكن الوثوق في نتائجها.

2.3.2. تقييم جودة البيانات في التحقيقات

للإجابة على هذا السؤال نقوم بوضع فرضية أن متوسط العمر عند أول زواج للعينة يساوي متوسط العمر عند أول زواج للمجتمع وهي الفرضية الصفرية، وفرضية بديلة مفادها أنه لا توجد مساواة بين متوسط العمر عند أول زواج للعينة والمجتمع. ملخص ذلك يكون في الجدول التالي:

جدول 23.2: ملخص لافتراض تطابق وسط التحقيق مع وسط التعداد.

الفرضية البديلة H1	الفرضية الصفرية Ho	التحقيق	
$H_1 ; x \neq \mu$	$H_0 ; x = \mu$	Papchild1992	العينة (x)
		RGPH 1987	المجتمع (μ)
$H_1 ; x \neq \mu$	$H_0 ; x = \mu$	Papfem2002	العينة (x)
		RGPH 1998	المجتمع (μ)
$H_1 ; x \neq \mu$	$H_0 ; x = \mu$	Mics3 2006	العينة (x)
		RGPH 1998	المجتمع (μ)
$H_1 ; x \neq \mu$	$H_0 ; x = \mu$	Mics4 2012-2013	العينة (x)
		RGPH 2008	المجتمع (μ)

المصدر: من اعداد الطالب.

نستعين ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)¹⁷ وبمجال ثقة يقدر بـ 95% نجد النتائج التالية:

جدول 24.2: اختبار فرضية مساواة متوسط المعمر عند الزواج الأول لدى النساء في المجتمع مع متوسط العينة.

الدلالة الاحصائية	مجال الثقة	الانحراف المعياري	المتوسط في العينة	حجم العينة	المتوسط في التعداد	التحقيق	
						التعداد	التحقيق
0.000	%95	4,46662	19.59	5283	20.9	1986	1977
0.000	%95	3,225	17.27	14586	23.7	1992	1987
0.000	%95	4,434	20.86	7389	27.6	2002	1998
0.000	%95	19,144	23.43	1874	27.6	2006	1998
0.002	%95	29.121	32.37	746	29.1	-2012 2013	2008

المصدر: من اعداد الطالب.

¹⁷ - procédure : Analyse ; comparer les moyennes ; test T pour échantillon unique.

من الجدول 13.2 نلاحظ أنه وعند مستوى الدلالة 0.05 يتم قبول الفرض الصفري الذي مفاده أن متوسط العمر عند الزواج الأول لدى النساء في المجتمع يتساوى مع متوسط العمر عند الزواج الأول لدى النساء في العينة. يكمن القول إن استخدام بيانات التحقيقات الميدانية لدراسة الزواجية من أجل تعويض النقص الذي يكون أحيانا في التعدادات العامة للسكان والسكن تعتبر آمنة ونتائجها يمكن تعميمها على المجتمع محل الدراسة لأن العينة ممثلة للمجتمع تمثيلا صحيحا.

4.2. منهجية الدراسة

في هذه النقطة نقوم بوضع فرضيات الدراسة، المخطط الرابط بين المتغيرات، تحديد المفاهيم الإجرائية، المؤشرات التي ستستعمل في الدراسة وكذلك سير التحليل.

1.4.2. فرضيات الدراسة

وبسبب الفوارق الجهوية الاجتماعية والاقتصادية المتواجدة بين الولايات في الجزائر، الفرضية العامة التي تبني عليها الدراسة هي: أن التحول في ظاهرة الزواجية بالجزائر متعلق بالخصائص الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية التي تختلف من ولاية إلى أخرى وكذلك من تعداد إلى آخر. تندرج تحت هذه الفرضية العامة فرضيات خاصة فيما يلي:

انطلاقا من فكرة أن الزواج يتطلب موارد مالية، نفترض بأن الأزمة الاقتصادية التي تسببت في ارتفاع البطالة وخاصة لدى فئة الشباب، وأزمة السكن، تمثل المتغير المفتاح لتباين تحول الزواجية بالجزائر. على حد قول زهية وضاح (2003) "عامل متوسط الأجر لا يمكنه أن يجمع مصاريف الزواج إلا بعد ثلاث سنوات، وبدون مساعدة العائلة معظم الشباب يتأخرون في الزواج" (OUADDAH BIDIDI, 2003).

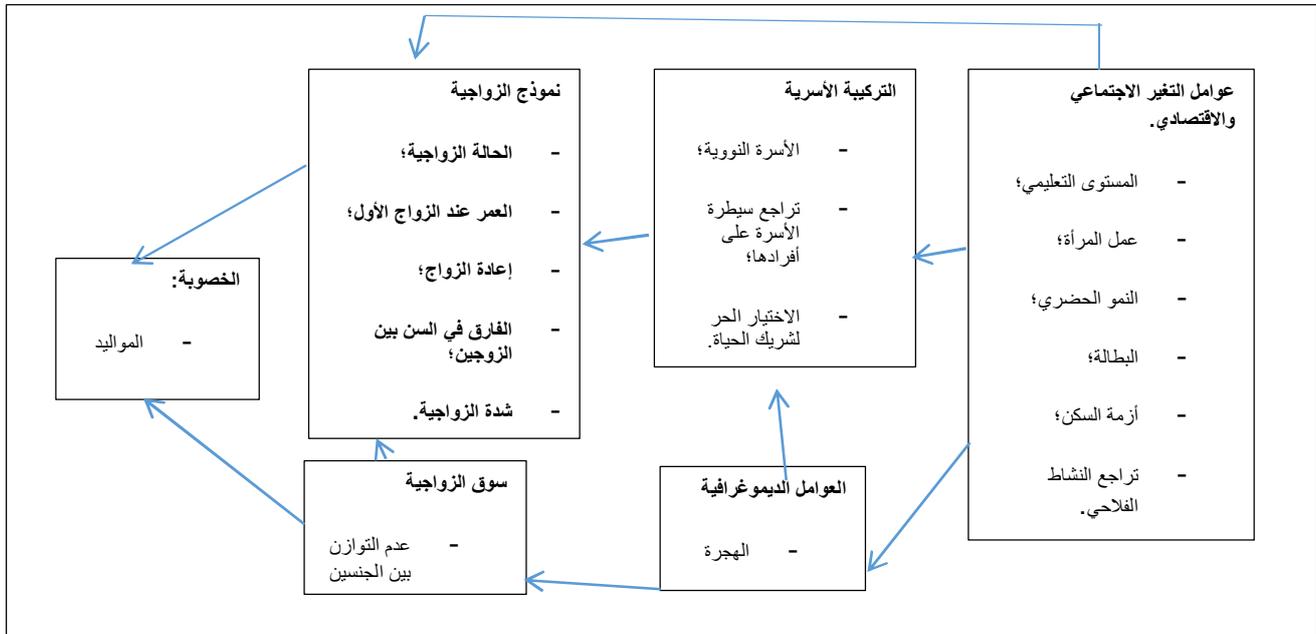
بسبب الأزمة الأمنية والتوزيع غير العادل لعوائد الإنتاج، أدى ذلك إلى نشاط النزوح الريفي والتحضر السريع. هذه العملية ساهمت في حدوث تحول في ظاهرة الزواجية، أين نتج عنها اختلال التوازن في سوق الزواجية بين الجنسين ويكون بحدّة متباينة بين الولايات.

حسب الدراسات السابقة الذكر فإن ارتفاع المستوى التعليمي وعمل المرأة يؤدي إلى تحول في سلوكيات الزوجية. من هذا المنطلق نفترض بأن الرصيد التعليمي وكذلك النشاط المهني يجعل الفرد وبالخصوص المرأة تنظر في السلوكيات التقليدية للحالة الزوجية على غرار الزواج المبكر مع وجود فوارق جهوية. حسب الكاتب "محفوظ" (1994) فإن: "التحاق الإناث بمقاعد الدراسة والوصول إلى مستويات عليا منها يغير دور المرأة الاجتماعي ويرفع من مكانتها مما يستلزم إعادة تعريف العلاقات الاجتماعية بين الجنسين. نساء المغرب العربي أصبحن متعلمات ونشيطات اقتصاديا بإمكانهن تغيير حياتهن الشخصية من خلال، اختيار شريك الحياة حسب رغبتهم والعيش في حياة أسرية يسودها التفاهم والمساواة في تقاسم الأدوار. خلفية تعليمية جيدة تمنح أيضا للعزاب العيش بصفة جيدة" (MAHFOUDH, 1994, p. 2).

نفترض كذلك بأن الفوارق بين الجنسين من ناحية الأمية والتعليم يكون في بعض الأحيان السبب في وجود فوارق بين النساء والرجال، وكذلك من تعداد إلى آخر ومن ولاية إلى أخرى فيما يتعلق بالحالة الزوجية. على حد قول الكاتب دو سينجلي (1994) "في حالة ما إذا توفر التعليم للإناث بالتساوي مع الذكور يؤدي إلى تطور العمل بالأجر لديهن، ومنه يحدث تحول في هيكل الأسرة وتغيير مكانة المرأة فيها" (DE SINGLY, 1994, p. 7).

حسب الدراسات السابقة الذكر فإن ارتفاع نسبة الطلاق في المجتمعات العربية يؤدي إلى الارتفاع في الخصوبة. من هذا المنطلق نفترض أن الزيادة في عدد المواليد يأتي بعد الارتفاع في نسبة الطلاق لدى الذكور والإناث مع وجود فوارق جهوية. حسب "فارق" (1990) فإن: "هناك علاقة متناقضة في المجتمعات الإسلامية بين الطلاق والانجاب. غالبا يتم الطلاق بسبب عدم الخصوبة وارتفاعه في النظام التقليدي يعني ارتفاع في الخصوبة: من جهة يتم إعادة توزيع الأزواج غير خصبين ولسوا عقم؛ ومن جهة أخرى يمكن أن يشجع المرأة على الخصوبة العالية"

2.4.2. الإطار المفاهيمي للدراسة:



1.2.5.2. تحديد المفاهيم الإجرائية:

التحول:

التحول يشير إلى المرحلة التي يكون فيها المجتمع بصدد مواجهة صعوبات خارجية و/أو داخلية من أجل إعادة بناء النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يقوم عليه، أين يضطر إلى بنائه على أنقاض نظام آخر.

هذا التعريف يشير إلى انتقال من أسلوب إلى آخر، مع كل ما يترتب على ذلك من تغير سياسي، اقتصادي وثقافي إلى غير ذلك. يجب علينا الأخذ بعين الاعتبار بأن التغير مفروض وحتمية الزامية. إن لم يكن كذلك فلماذا يكون الانتقال من مرحلة إلى أخرى؟ (موريس قوديلي).

الزواج:

الزواج لغة: هو الاقتران، فهو اقتران أحد الشئيين بالآخر وارتباطهما بعد أن كان كل واحد منهما منفصلا عن الآخر.

وقيل الزواج هو: ميثاق تراضي وترباط شرعي بين رجل وامرأة على وجه الدوام، غايته الإحصان والعفاف وانشاء أسرة مستقرة برعاية الزوجين. وقد شاع استخدام كلمة الزواج في اقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام لتكوين المنزل والأسرة بحيث إذا أطلق لفظ الزواج لا يقصد به إلا هذا المعنى.

ان الزواج والنكاح لفضان مترادفان يفيدان معنى الضم، والتداخل، والجمع، والترابط، والمخالطة. قال الفارسي: العرب إذا قالوا نكح فلان بنت فلان؛ بمعنى تزوجها وعقد عليها، وإذا قالوا نكح امرأته (زوجته)؛ قصدوا بذلك الوطء^{1.1}

والزواج شرعا: هو عقد يقصد به حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر وأتتاسه به طلبا للنسل على الوجه المشروع، ويطلق على عقد الزواج أيضا عقد النكاح، وتطلق كلمة النكاح في اللغة على الوطء وعلى العقد وعلى الضم حسيا كان أو معنويا، كضم الجسم إلى الجسم والقول إلى القول.

العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

عندما نتحدث عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد النمط المعيشي للفرد في منطقة معرفة وتأثر على سلوكه الزوجي والإنجابي، فإننا نعني بذلك التصنيع (تراجع النشاط الفلاحي)، نسبة التحضر، المستوى التعليمي، العمل وبالخصوص لدى المرأة إلى غير ذلك من العوامل. الزواج وبصفته ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالعادات السائدة في منطقة معينة. يتم توريثها من جيل إلى آخر، تختلف تلك العادات من منطقة لأخرى (ريفية، حضرية)، حسب المستوى التعليمي في كل منطقة، حسب الحالة المهنية ونوعها. فمثلا التعليم لا يؤتي ثماره إلا بعد مدة من الزمن. النشاط المهني هو أيضا يمكّن المرأة من "الخروج من المجال التقليدي، الاختيار الحر لشريك حياتها، وتأمل في حياة زوجية حديثة، تتغير مكانتها في العائلة وتظهر لغة الحوار ويصبح لديها دور جديد في الأسرة" (MAHFOUDH, 1990, p. 73).

جهة أخرى فإن توفر وسائل الإعلام بشتى أنواعها يساهم في تغيير نمط حياة الأفراد ومنه التأثير على سلوكيات الزواج.

العوامل الديموغرافية:

يتم التركيز على ظاهرة الهجرة التي تهمنا في هذه الدراسة. وبما أنها ظاهرة معقدة من جهة ومن جهة أخرى لا تتوفر الإحصائيات التي نخدمنا لدراستها يتم الاعتماد على الطرق غير المباشرة في تقدير حركة الهجرة الداخلية بين الولايات.

يعتبر العامل الاقتصادي السبب الرئيسي في تنقل الأفراد من إقليم إلى آخر أو من منطقة ريفية إلى منطقة حضرية داخل نفس الإقليم. هذا هو حال الكثير من الأقاليم وبالخصوص الحضرية التي تتوفر على مرافق وشروط الرفاه، العمل إلى غير ذلك من العوامل التي تجعلها منطقة جذب بامتياز للشباب العزاب وبالخصوص الذكور منهم.

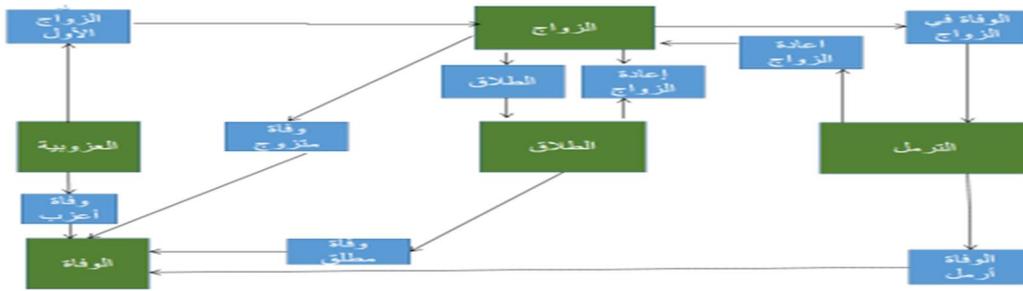
التركيبة الأسرية:

هو مصطلح لا يعني فقط تكوين الأسرة بل يتعدى ذلك ويشمل العلاقة بين الأفراد داخلها، مؤشر السلطة، تقسيم الأدوار والمسؤوليات. في المجتمعات التقليدية تكون السلطة الأبوية هي السائدة. يكون الرجل هو القائد، وتكون الأولوية في ذلك الدور للأبوين؛ يقوم بتوزيع العمل على أفراد العائلة، توزيع العائد من العملية الإنتاجية، اختيار النسب للعائلة. مع التحول الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي استلزم إعادة تعريف العلاقة بين أفراد الأسرة. يتعلق الأمر بالعلاقة بين الرجل والمرأة. العلاقة القديمة بين الآباء والأولاد تختفي وتظهر علاقة جديدة، أين تتخفف السيطرة الأبوية على الأبناء فيما يتعلق بخصائص الزواج واختيار شريك الحياة.

سوق الزوجية:

نقصد بهذا المصطلح الحلقة التي تتبين فيها حركة الأفراد حسب الحالة الزوجية. تتأثر تلك الحركة بعدة عوامل على غرار العمر، درجة القرابة بين الزوجين، التعليم، العمل، الصحة إلى غير ذلك من العوامل.

وثيقة: حركة الأفراد داخل سوق الزوجية مع افتراض انعدام الهجرة.



المصدر: A, Alexandre. « Analyse de la nuptialité » Cours d'analyse démographique, Institut de démographie, Université Paris 1 Panthéon Sorbonne, 26/03/2012.p.2

العمر عند الزواج الأول:

ونقصد به توزيع الفئة السكانية أكثر من 15 سنة حسب العمر عند أول زواج. هذا التوزيع يتميز من جهة أنه يبين لنا العمر عند بداية الحياة الزوجية ومن جهة أخرى بين نمط الزواج.

إعادة الزواج:

يقصد بها الفئة التي انتهت علاقتها الزوجة الأولى، إما بالطلاق أو الترميل. بعد انتهاء الوحدة الأولى هناك من يعيد الزواج.

2.2.5.2. العلاقة بين المتغيرات:

انطلاق من المخطط الذي تم رسمه سابقا نقوم بالربط بين المتغيرات كما يلي:

نعتقد بأنه في ولاية معرفة، فإن انتشار التعليم، عمل المرأة خارج البيت، النمو الحضري، التقلبات الاقتصادية (البطالة وبالخصوص لدى الشباب، أزمة السكن...) تأثر في سلوك الزواج لسكان تلك الولاية (علاقة 1).

مع ارتفاع المستوى التعليمي لدى الشباب والاندماج في العمل بالأجر وبالخصوص لدى النساء يؤدي إلى تغير في التركيبة الأسرية في الولاية (علاقة 2). الرقابة التي كانت تمارس على الأولاد من طرف الآباء تتراجع مقارنة بالماضي، وتدخل الآباء في زواج أبنائهم يصبح غير مرغوب فيه. هذا يعني أن العمر عند الزواج الأول سيرتفع، وينخفض الفرق في السن بين الزوجين في ولاية معرفة (علاقة 4).

من جهة أخرى نجد الأزمة الاقتصادية التي تأثر على ولاية معرفة (أزمة السكن، البطالة) تدفع بشبابها للهجرة إلى ولايات أخرى بحثا عن العمل (علاقة 3). رغم أن الهجرة تعتبر ظاهرة معقدة إلا أنها من جهة تأثر في التركيبة الأسرية (علاقة 5)، ومن جهة أخرى تخلق عدم التوازن بين الجنسين في سوق الزواجية (علاقة 6) الذي من جهته يمكن أن يتسبب في ارتفاع العمر عند أول زواج لدى الجنس الذي يمثل الأغلبية في ولاية معرفة (علاقة 7).

المؤشرات المستخدمة:

بما أننا بصدد دراسة مشكلة التحول في الزواجية فإننا نعني الفئات العمرية 15 سنة فما فوق. كذلك فيما أننا نرغب في دراسة الزواجية حسب كل ولاية وفي كل التعدادات العامة التي يكون فيها التقسيم الإداري مماثل يلزمنا نوعين من المؤشرات: الأولى تمكنا من القيام بتحليل الاختلافات الجغرافية فيما يتعلق بالتحول في الزواجية في مدة زمنية معينة والثانية تمكنا من القيام بتحليل تحول الزواجية بين التعدادات العامة للسكان والسكن

المؤشرات التي تمكنا من إجراء تحليل الزواجية حسب كل ولاية وفي مدة زمنية محددة:

1. نسبة النساء العازبات للفئة العمرية 15 سنة فأكثر؛

2. نسبة الرجال العزاب للفئة العمرية 15 سنة فأكثر؛

3. الحالة الزواجية لدى الرجال؛

4. الحالة الزوجية لدى النساء؛
 5. العمر المتوسط عند الزواج الأول لدى النساء؛
 6. العمر المتوسط عند الزواج الأول لدى الرجال؛
 7. الفارق في السن بين الزوجين: وهو الفرق بين العمر عند الزواج الأول للنساء والرجال؛
 8. شدة الزوجية لدى الرجال: من أجل معرفة العزوبية النهائية لدى الرجال؛
 9. شدة الزوجية لدى النساء: من أجل معرفة العزوبية النهائية لدى النساء.
- تم اختيار هذه المؤشرات لأنها تمثل تحول الزوجية داخل المجتمع الجزائري. يمكن الاستدلال باختلاف نسبة العزوبية بين الولايات.

عوامل التحول الاقتصادي والاجتماعي:

معرفة القراءة والكتابة

1. مؤشر تطور نسبة الأمية لدى النساء؛
2. مؤشر تطور نسبة الأمية لدى الرجال؛
3. مؤشر الفرق بين النساء والرجال في معرفة القراءة والكتابة والمستوى التعليمي. يتم استخدام مؤشرين من أجل حساب هذا المؤشر: الأول يتمثل في حاصل قسمة معدل معرفة القراءة والكتابة لدى النساء على نفس المعدل لدى الرجال في الفئة العمرية 15-29 سنة. والثاني هو حاصل قسمة معدل التعليم لدى الإناث على معدل التعليم لدى الذكور في المرحلة الابتدائية.

تعتبر المدرسة مؤسسة اجتماعية منها يتخرج أجيال المستقبل، وبالمقابل فهي تؤثر في سلوكيات الأفراد. بالنسبة للمؤشرين الأولين يتم حسابها بقسمة نسبة الأمية في الفئة العمرية 15-19 سنة على نسبة الأمية في الفئة العمرية 25-29 سنة. نقوم بمقارنة نسبة الأمية في كل تعداد سكاني؛ أي مقارنة بين جيلين مختلفين بفارق زمني حوالي عشر سنوات. هذه المؤشرات تمكننا

في نفس الوقت من إظهار المجهودات المبذولة عبر الزمن في القضاء على الأمية داخل المجتمع. بالنسبة للمؤشر الثالث يمكننا من إيجاد الفارق بين الجنسين فيما يتعلق بإمكانية القراءة والكتابة لدى فئة الشباب (15-19 سنة) والتعليم في المستوى الابتدائي.

النشاط الاقتصادي

1. الدخل الوطني المتاح لكل فرد؛
2. نسبة الذكور الذين يعملون في القطاع الفلاحي؛
3. نسبة الإناث اللاتي يعملن بالأجر خارج قطاع الفلاحة؛
4. معدل البطالة لدى الذكور في الفئة العمرية 15-19 سنة.

المؤشر الأول يمكننا من معرفة الفوارق الجهوية في توزيع عوائد الإنتاج. على حد قول ماك نيكول 1984 بأن التوزيع غير العدل لعوائد الإنتاج ينشط حركة الهجرة سواء الخارجية (الهجرة الدولية) أو الداخلية (MCNICOLL, 1984) (النزوح الريفي). بالنسبة للمؤشر الثاني يمكننا من معرفة نسبة السكان الذكور العاملين في قطاع الفلاحة. المؤشر الثالث ببساطة يمكننا من معرفة نسبة ولوج النساء في الاقتصاد. إن النساء اللاتي يمارسن عمل بالأجر يمكنهن من أن يكون لهن استقلال اقتصادي. في الدول النامية بصفة عامة والدول المغاربية بصفة خاصة أين نجد الكثير من النساء يزاولن نشاط فلاحي خاص بالعائلة ويكون بدون مقابل. وبالتالي فإن ولوجها إلى العمل بالأجر خارج القطاع الفلاحي يكون أكثر دلالة على تحررها.

أزمة السكن

تعتبر أزمة السكن وبالخصوص في المناطق الحضرية من أكبر العوائق التي تصادف الأزواج عند الرغبة في تكوين الأسرة. أزمة السكن هذه ترغم الشباب للعيش مع الأسرة لمدة طويلة. ولهذا السبب يتم حساب معدل الإشغال لكل غرفة كمؤشر يعكس وفرة أو قلة السكن. يتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد سكان المنطقة على عدد غرف السكنات لتلك المنطقة.

التحضر

بالنسبة للتحضر وببساطة يتم حساب نسبة السكان الحضر في كل ولاية.

العوامل الديموغرافية:

الهجرة تعني كثيرا الفئة العمرية 20-39 سنة، هذه الظاهرة يمكن تناولها من خلال عدم التوازن الذي تحدثه بين الجنسين في الفئة العمرية 20-39.

سوق الزواجة:

المؤشر الهام في هذا المتغير هو الذي يقيس عدم التوازن بين الجنسين فيما يخص العزوبية. نقوم بحسابه من خلال قسمة النساء العازبات في الفئة العمرية 15-24 سنة على الرجال العزب في الفئة العمرية 20-29 سنة. هذا المؤشر يتأثر إلى حد كبير بظاهرة الهجرة.

التركيبة الأسرية:

1. نسبة الأسرة النووية في كل ولاية؛
2. نسبة الأسرة الممتدة عموديا في كل ولاية؛
3. الحجم المتوسط للأسرة في كل ولاية.

المؤشر الأول يعتبر مرجع لظاهرة الأسرة النووية، أما بالنسبة للمؤشر الثاني فهو عكس المؤشر الأول حيث ببين لنا تعايش مجموعة من الأجيال. هي حياة تتميز بالسيطرة الأبوية، اتخاذ القرار يعود دائما لكبير العائلة. نفترض بأن هذا النوع من التعايش يؤثر في سلوك الأفراد بصفة عامة وبالخصوص فيما يتعلق بالحياة الزوجية. المؤشر الثالث من المحتمل أنه ليس متغير جيد لتقديم التركيبة الأسرية بسبب أنه يتأثر بمستويات الخصوبة والوفيات، لكن المستويات المرتفعة منه يمكن اعتبارها كمؤشر للأسرة الممتدة.

المؤشرات التي تمكننا من إجراء تحليل الزوجية حسب كل ولاية وفي زمنين مختلفين (مؤشرات التقدم):

هي مؤشرات تمكنا من حساب التغير في ظاهرة الزوجية، التعليم، التحضر، التصنيع وكذلك البطالة وبالخصوص لدى الشباب، أزمة السكن بين التعدادات العامة للسكان والسكن. مع t_1 الذي هو قيمة أي مؤشر لأي ولاية معرفة في تاريخ معرف t_1 ، و t_2 الذي هو قيمة نفس المؤشر في المدة الزمنية t_2 . مع افتراض أنه وخلال المجال من المدة الزمنية $[t_1, t_2]$ حدث تغير في المؤشر "ا". هذا التغير يتم حسابه من خلال العلاقة البسيطة التالية:

$$\Delta(t_1 - t_2) = \frac{It_2 - It_1}{It_1}$$

نقوم بتطبيق هذه العلاقة على المتغيرات التالية:

التغير في الزوجية:

1. مؤشر التغير في نسبة النساء العازبات للفئة العمرية 15 سنة فأكثر؛
2. مؤشر التغير في نسبة الرجال العزاب للفئة العمرية 15 سنة فأكثر؛
3. مؤشر التغير في العمر المتوسط عند الزواج الأول لدى النساء؛
4. مؤشر التغير في العمر المتوسط عند الزواج الأول لدى الرجال؛
5. مؤشر تغير الفارق في السن بين الزوجين: وهو الفرق بين العمر عند الزواج الأول للنساء والرجال؛
6. مؤشر التغير في شدة الزوجية لدى الرجال: من أجل معرفة العزوبية النهائية لدى الرجال؛
7. مؤشر التغير في شدة الزوجية لدى النساء: من أجل معرفة العزوبية النهائية لدى النساء.

هذه المؤشرات تمكنا من قياس التحول في الزوجية للفترة الممتدة بين 1987 إلى 2008.

التغير في عوامل التحول الاقتصادي والاجتماعي:

معرفة القراءة والكتابة

1. مؤشر تغير نسبة الأمية لدى النساء في الفئة العمرية 15-19 سنة؛
 2. مؤشر تغير نسبة الأمية لدى الرجال في الفئة العمرية 15-19 سنة؛
 3. مؤشر تطور الفرق بين النساء والرجال في معرفة القراءة والكتابة والمستوى التعليمي. كما سبق الذكر فإن هذا المؤشر ينقسم إلى مؤشرين، الأول يتعلق بقسمة معدل الأمية لدى النساء على معدل الأمية لدى الرجال في الفئة العمرية 15-29 سنة. الثاني يتعلق بقسمة معدل التعليم لدى الإناث على معدل التعليم لدى الذكور.
- من خلال هذه المؤشرات يمكننا قياس التطور الاجتماعي الذي يتعلق بالتعليم وكذلك معرفة مستوى تراجع الفارق بين الجنسين فيما يخص معرفة القراءة والكتابة والمستوى التعليمي في التعدادات العامة للسكان والسكن بالجزائر المستقلة.

النشاط الاقتصادي:

1. مؤشر تغير الدخل الوطني المتاح لكل فرد؛
 2. مؤشر تغير نسبة الذكور الذين يعملون في القطاع الفلاحي؛
 3. مؤشر تغير نسبة الإناث اللاتي يعملن بالأجر خارج قطاع الفلاحة؛
 4. مؤشر تغير معدل البطالة لدى الذكور في الفئة العمرية 15-19 سنة.
- من خلال هذه المؤشرات يمكن لنا معرفة مسار ودرجة التطور الاقتصادي، ولوج المرأة في الحياة الاقتصادية وكذلك تغير البطالة لدى الشباب.

التحضر:

1. معدل الزيادة في السكان الحضر لكل ولاية في التعدادات العامة.

أزمة السكن:

1. مؤشر تغير لمعدل الإشغال لكل غرفة.

العوامل الديموغرافية (الهجرة):

1. مؤشر التغير في عدم التوازن بين الجنسين للفئة العمرية 20-39 سنة.

سوق الزواج:

1. مؤشر تغير عدم التوازن بين الرجال والنساء.

التركيبة الأسرية:

1. مؤشر التغير في نسبة الأسرة النووية؛

2. مؤشر التغير في نسبة الأسرة الممتدة؛

3. مؤشر تطور متوسط حجم الأسرة.

من خلال هذه المؤشرات نأمل لقياس تواتر التحولات التي شهدتها الأسرة منذ الاستقلال إلى سنة 2015.

2.6.2. سير عملية التحليل والمنهجية الإحصائية

في البداية نقوم بمقاربة وصفية التي تركز على إظهار الفروق بين مختلف الولايات فيما يتعلق بظاهرة الزواجية وذلك حسب الجنس. فيما يتعلق بالتحليل المكاني فيكون حسب محل الإقامة، أين يتم المقارنة بين مختلف الولايات في كل التعدادات العامة للسكان والسكن. بعد ذلك يتناول البحث المقاربة المكانية الزمانية يتم بها تحليل وتفسير الفروق بين الولايات فيما يتعلق بالزواجية لدى النساء والرجال. يتعلق الأمر بمقاربة مجمعة التي تمكننا من تسليط الضوء على العلاقة الموجودة بين الزواجية لمختلف الولايات وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية. إنها مقارنة تهدف إلى اختبار المخطط النظري في الزمان والمكان. من أجل فهم وتفسير التركيبة المجالية واستخراج تصنيف للزواجية يجب أن يتم التحليل عبر مرحلتين: في الأولى يتم التحليل في كل نقطة زمنية (التعدادات السكانية)، وفي الثانية، وبجانب البعد المجالي يتم الدراسة بعناية مختلف التغيرات الملحوظة للزواجية عبر الزمن مع الخصائص

الاجتماعية والاقتصادية لكل ولاية. باستخدام التحليلات متعددة المتغيرات على غرار تحليل المكونات الأساسية (ACP) والتحليل الترتيبي الهرمي (CAH)¹⁸، هي كلها طرق للتفسير.

خاتمة

عرفت الجزائر تحولات وأحداث كبيرة منذ الاستقلال، أين شهدت تحول اقتصادي كبير مع نهاية الثمانينات أدى ذلك إلى حدوث تغيرات اجتماعية وبالخصوص الديموغرافية منها. لهذا السبب شملت الدراسة مجال كبير من الزمن لمعرفة الوضع قبل الأزمة الاقتصادية، خلالها وبعدها. لكن وبسبب عدم تطابق التقسيم الإداري للجزائر يتم التركيز على الفترة الزمنية الممتدة بين 1987-2008 من أجل القيام بتحليل زمني مكاني لظاهرة الزواجية.

إن عدم التماثل بين الاحصائيات المختلفة شكّل عائقا كبيرا أمام القيام بتحليلات دقيقة حول ظاهرة الزواجية. يجب الإشارة إلى أهمية الفصل بين الزواج وإعادة الزواج عند القيام بتعداد عام للسكان، لما لهذا المتغير من أهمية وأنه أحيانا يخفي وراءه أسباب ارتفاع المواليد. أخص بالذكر إعادة الزواج (بعد الطلاق والترمل) المتعلقة بالذكور. في التعدادات العامة للجزائر هذه المعلومة غائبة تماما لذلك نجد كل الدراسات التي أجريت بالجزائر على الزواجية تكون سطحية فقط. من خلال تتبع تطور الحالة الزواجية لكلا الجنسين في التعدادات العامة منذ الاستقلال والتحقيق الأخير (2012-2013) بالجزائر نتبين لنا أهمية متغير إعادة الزواج لدى الذكور وهذا ما سنراه في الفصل القادم.

18 - يتم استخدام البرنامج «philcarto» لذلك الغرض، ولمزيد من المعلومات حول هذا البرنامج تتبع الموقع: philcarto.free.fr

الفصل الثالث

التحليل الديموغرافي للزواجية بالجزائر

مقدمة

1.3. على مستوى الوطن

1.1.3. المعدل الخام للزيجات

2.1.3. الحالة الزوجية

3.1.3. العزوبية

4.1.3. جدول الزوجية

2.3. على مستوى كل ولاية

1.2.3. المعدل الخام للزيجات

2.2.3. العزوبية

3.2.3. الزواج

3.3. انتهاء الزواج

1.3.3. الترميل

2.3.3. الطلاق

3.3.3. إعادة الزواج

4.3.3. تعدد الزوجات

خاتمة

مقدمة:

حسب نموذج الانتقال الديموغرافي، فإن تراجع العمر عند الزواج الأول يعتبره العديد من الكتاب المرحلة الأولى لتحوّل الخصوبة. كما تم الحديث عنه في الفصل السابق فقد عرفت الجزائر تحول كبير في ظاهرة الزواجية عبر الزمان والمكان. هدفنا في هذا الفصل هو معرفة تلك التحولات حسب كل ولاية. نتساءل ونقول هل أن التحول في الزواجية بالجزائر كان بنفس الحدة في كل الولايات؟ هل يوجد هناك فوارق بين مسار الزواجية لدى النساء ونظيره لدى الرجال؟ كيف كان انتقال الزواجية للنساء والرجال ما بين التعدادات العامة للسكان والسكن وبالخصوص التعدادات الثلاثة الأخيرة؟ هل أدى ذلك الانتقال إلى تقليص الفروق بين مختلف الولايات فيما يخص العمر عند أول زواج؟ هل رافق ذلك تقلص الفارق في العمر بين الزوجين؟ ماهي العلاقة الموجودة بين العزوبية النهائية والعمر عند الزواج الأول؟ هل أن العزوبية النهائية سترتفع في المستقبل أم أنها ستبقى هينة؟ أخيرا، وبسبب أهمية الهجرة الداخلية وبالخصوص لدى فئة الذكور العزاب، هل يوجد هناك عدم توازن بين الجنسين العزاب في الفئات العمرية الشابة؟ على العموم هذه هي الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها في هذا الفصل.

1.3. على مستوى الوطن

خلال السنوات الأولى من الاستقلال كانت الجزائر تصنف ضمن الدول التي كان فيها الزواج مبكر وبالخصوص لدى النساء حيث أنه لم يتعدى عتبة 18 سنة لديهن و24 سنة لدى الرجال. (HAMMOUDA). على عكس الظواهر الديموغرافية الأخرى فإن الزواجية في الجزائر يمكن دراستها (Kouaouci, 1992). إن الحديث عن انتقالية الزواجية يرتكز على ثلاث مؤشرات إحصائية: 1- متوسط العمر عند الزواج، 2- معدل العزوبية النهائية، 3- الفارق في السن بين الزوجين.

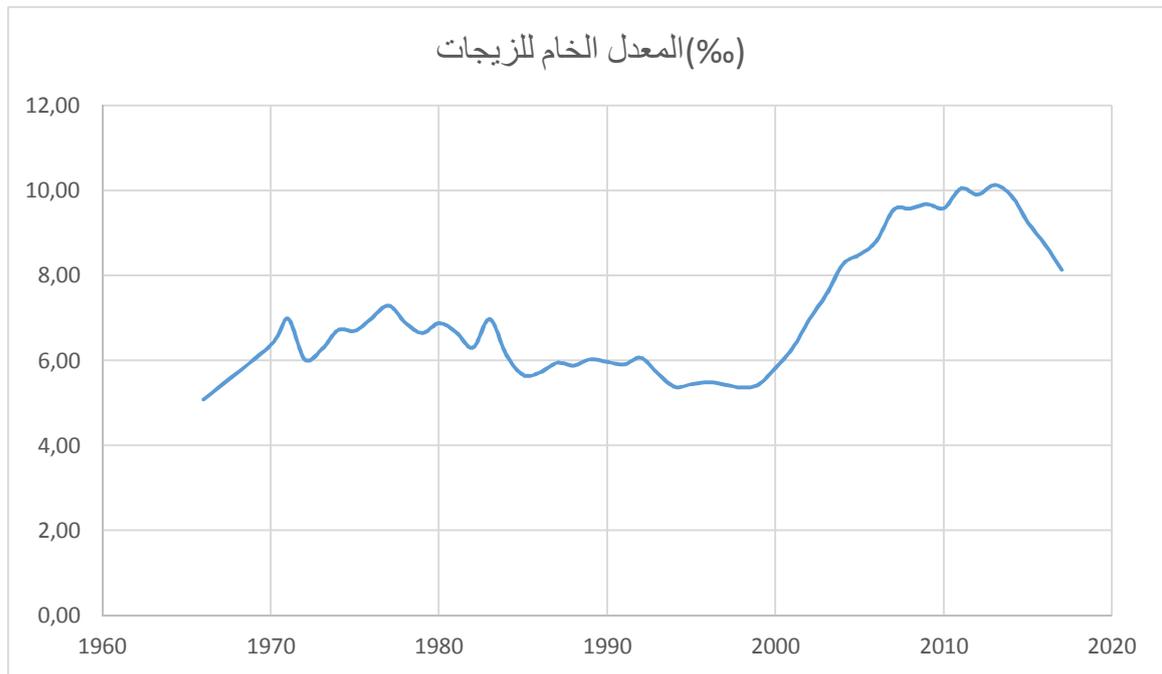
إنه ليس من الممكن الحديث عن التحول الديموغرافي دون التطرق إلى سلوكيات الزواجية. فمثلا عند انخفاض الخصوبة مع عدم استعمال وسائل منع الحمل يكون السبب في ذلك انخفاض في شدة الزواجية أو ارتفاع العمر عند أول زواج (DLEND, p. 13). في معظم

الدول العربية الإسلامية نجد أن الزواج حتمية اجتماعية ويكون في غالب الأحيان مبكر؛ وبالخصوص في المراحل البدائية من التحول الديموغرافي، أين يؤدي ذلك الوضع إلى ارتفاع الخصوبة.

1.1.3. المعدل الخام للزيجات

يتم حساب هذا المعدل بقسمة عدد حالات الزواج لسنة معرفة على متوسط عدد السكان لنفس السنة أي عدد الزيجات لكل ألف ساكن. رغم أنه مؤشر يأخذ بعين الاعتبار كل شرائح المجتمع لكنه يبقى ذو أهمية حيث يبين لنا اتجاه ظاهرة الزواجية في مجتمع ما، لذلك يكون من الأجدر أن نبدأ به عند دراسة ظاهرة الزواجية.

الشكل 1.3: تغير المعدل الخام للزيجات بالجزائر.



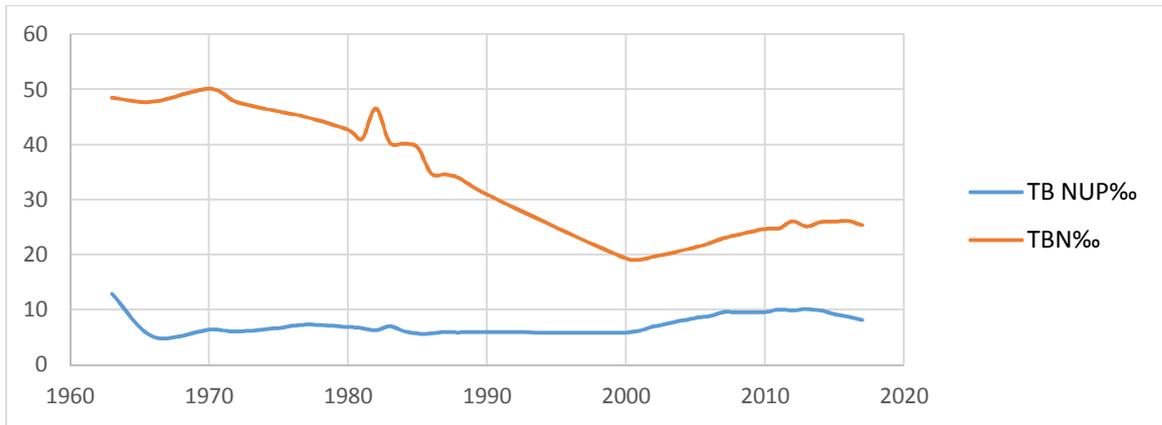
المصدر: من اعداد الطالب. بالاستعانة بإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

من الشكل 1.3 نلاحظ أنه من الاستقلال إلى سنة 1970 قدر المعدل الخام للزيجات بأقل من 6% وهو في حالة ارتفاع. بعد سنة 1970 وإلى غاية سنة 1984 كان المعدل أكثر من 6% ووصل إلى القمة (7.29%) سنة 1977. بعد سنة 1984 وإلى غاية سنة 1999 انخفض المعدل إلى أقل من 6%، حيث كان الانخفاض أكثر حدة في الفترة بين 1994-1999 إلى (5.38%). بعد سنة 1999 ارتفع المعدل الخام للزيجات بوتيرة سريعة ليصل سنة 2007 إلى

9.55%. استمر المعدل في الارتفاع لكن بوتيرة بطيئة ليصل سنة 2013 إلى 10.13%. بعد سنة 2013 بدأ المعدل الخام للزيجات في الانخفاض ليصل إلى 8.14 سنة 2017.

إن المتمعن في مسار المعدل الخام بالجزائر يلاحظ وجود تطابق بينه وبين التوتر الأمني الذي شهدته الجزائر خلال التسعينات (العشرية السوداء)، أين انخفض المعدل إلى أقل من 6%. بعد خروج الجزائر من تلك الأزمة ارتفع المعدل بوتيرة سريعة ليصل سنة 2013 إلى حده الأقصى. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد المعدل الخام للمواليد ارتفع مع ارتفاع المعدل الخام للزيجات الشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم 2.3: يبين تغير المعدل الخام للمواليد والمعدل الخام للزيجات منذ الاستقلال بالجزائر.



المصدر: من اعداد الطالب.

يبقى هذا المؤشر ذو دلالة ضعيفة بسبب تأثره بالتركيبية السكانية.

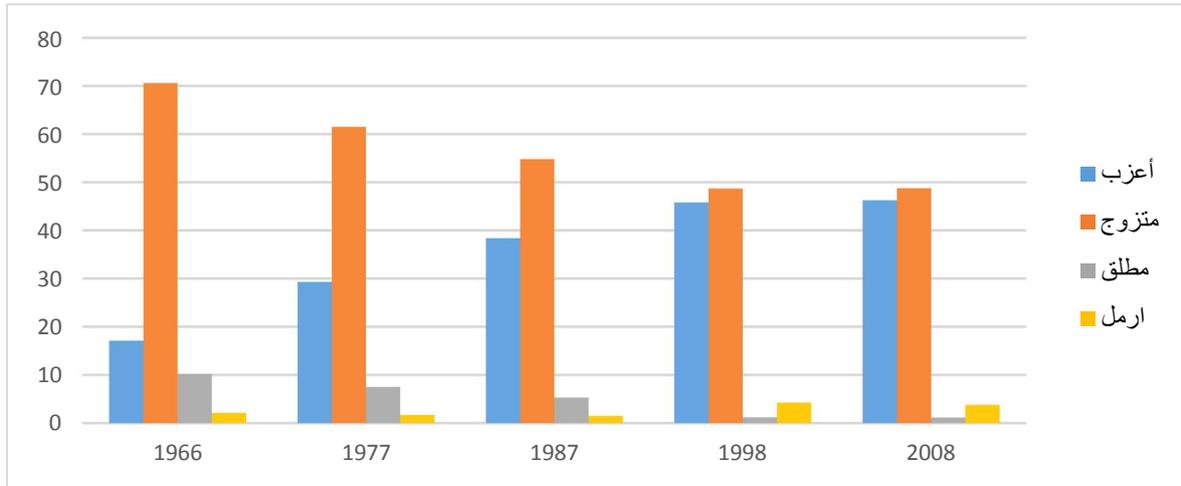
2.1.3. الحالة الزوجية

تعتبر دراسة الحالة الزوجية للمجتمع من أحسن الدراسات لمعرفة نموذج الزواجية. هذا النوع من الدراسة يمكننا من فهم الخصائص الأساسية للزواجية مثل العمر عند الزواج وشدة الزواج. إن متابعة الحالة الزوجية تمكننا أيضا من معرفة أهم التغيرات التي حدثت في الزواج (DELEND, p. 16).

إن تطور الحالة الزواجية بالجزائر منذ سنة 1966 يتميز بتراجع في نسبة الزواج حيث كانت سنة 1966 تقدر بـ 70.6% تراجمت لتصل إلى 31% سنة 1998، من جهة أخرى فإن نسبة العزوبية ارتفعت من 17.1% إلى 65.4% لنفس الفترة.

على غرار العوامل الديموغرافية المتمثلة في ارتفاع المواليد وانخفاض الوفيات، هناك عوامل اجتماعية، اقتصادية وثقافية ساهمت في ارتفاع نسبة العزوبية داخل المجتمع الجزائري. كذلك هناك أسباب متعلقة بتاريخ المجتمع. فمثلا وبسبب حرب التحرير كانت نسبة الأرمال في تعداد 1966 مرتفعة (18.1%)، أيضا يمكن إقحام العامل الديموغرافي أين يكون أمل حياة الرجال أقل من أمل حياة النساء (DLENDA, p. 17).

الشكل رقم 3.3: تغير الحالة الزواجية بالجزائر في التعدادات العامة للسكان والسكن لأكثر من 15 سنة.

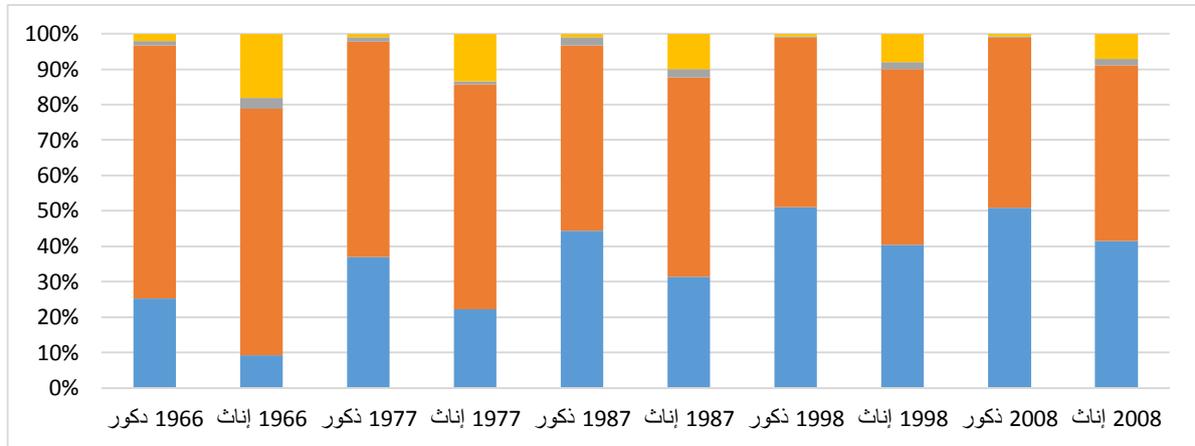


المصدر: من اعداد الطالب، بالاستعانة بإحصائيات كل تعداد.

من الشكل 3.3 نلاحظ أن تطور الحالة الزواجية منذ التعداد الأول للجزائر المستقلة تميز بانخفاض في نسبة الزواج. حيث قدرت بـ 70.6% سنة 1966 وانخفضت إلى 31% سنة 1998 لترتفع النسبة مجددا سنة 2008 وتصل إلى 48.8%. هذا الارتفاع بدأت بوارده منذ سنة 2000، مع نهاية الأزمة. بالنسبة العزوبية فقد انتقلت من 17.1% إلى 65.4% لتتخفف إلى 46.3% في نفس المدة الزمنية. فيما يتعلق بالحالة الزواجية حسب الجنس يتبين لنا أنه في كل التعدادات كانت نسبة العزوبية لدى الذكور أكبر. أما بالنسبة لحالات الزواجية الأخرى فقد سجل الفارق لصالح النساء فيما يتعلق بالترمل، رغم الانخفاض الملحوظ منذ سنة 1966.

يفسر ذلك بظاهرة إعادة الزواج الذي يكون أسهل لدى الذكور وبالخصوص مع التقدم في السن عند الإناث.

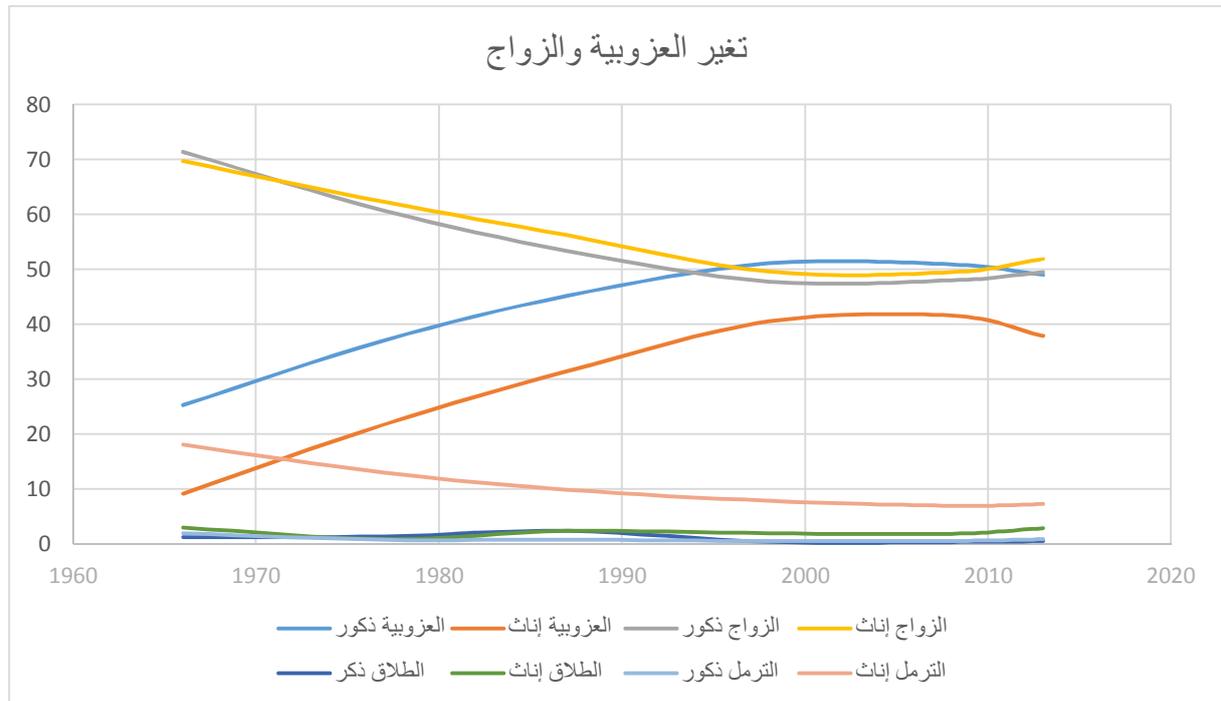
الشكل 4.3: تغير الحالة الزوجية في التعدادات العامة بالجزائر حسب الجنس.



المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بإحصائيات كل تعداد.

من أجل الفهم الجيد لحركة الحالة الزوجية بالجزائر نقوم بتتبع مسارها منذ التعداد الأول للجزائر المستقلة، من أجل ذلك نستعين بالشكل التالي:

الشكل 5.3: تغير الحالة الزوجية في التعدادات العامة بالجزائر.



المصدر: من إعداد الطالب.

يمكن تقسيم تاريخ الحالة الزوجية بالجزائر إلى ثلاث مراحل:

- من الاستقلال إلى سنة 1985: في هذه المرحلة كانت نسبة الزواج تفوق نسبة العزوبية، أين نجد نسبة الزواج متساوية بين الذكور والإناث بينما نسبة العزوبية تكون منخفضة لدى النساء. كذلك الشيء الذي يميز هذه المرحلة الفارق الواضح في نسبة الترميل، أين نجد النساء أكثر نسبة؛ يعتبر ذلك أثر من آثار حرب التحرير، بالإضافة إلى أن احتمال إعادة الزواج (بعد الطلاق أو الترميل) يكون لدى الذكور أكبر.

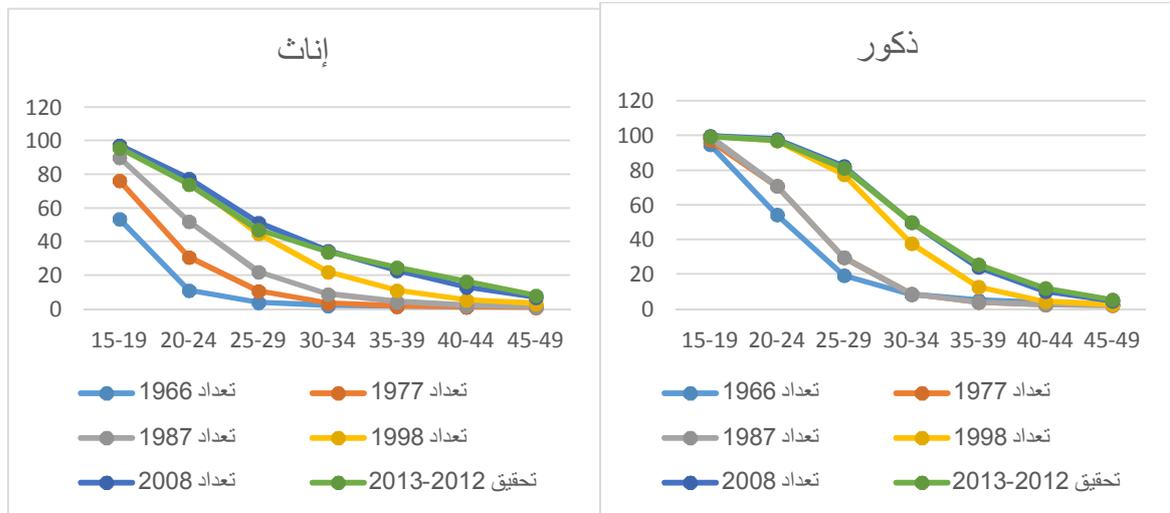
- من 1985 إلى 2000: تميزت هذه المرحلة بالانخفاض السريع في نسبة الزواج وبالمقابل الارتفاع في نسبة العزوبية بوتيرة سريعة أين سجلت نقطة التبادل سنة 1995 حيث أصبحت نسبة العزوبية أكبر من نسبة الزواج حتى سنة 2000، كان هذا لدى الذكور. بالنسبة للإناث فرغم التحول بقيت هذه المرحلة تميزت بحدوث تحولات سياسية واقتصادية هامة تسببت في تأزم الوضع الأمني أين أثر ذلك الوضع على الحياة اليومية للأفراد.

- من سنة 2000 إلى يومنا هذا: تميزت هذه المرحلة ببداية تراجع نسبة العزوبية وارتفاع في نسبة الزواج لكلا الجنسين. بعد سنة 2008 أين كان نوع من الاستقرار قد ميز الحالة الزوجية، في تحقيق 2012-2013 انخفضت نسبة العزوبية وبالمقابل ارتفعت نسبة الزواج.

لو تمعن الواحد منا في تاريخ الحالة الزوجية بالجزائر لوجد أن هناك نقطتي توازن بين العزوبية والزواج، الأولى وقعت مع نهاية الثمانينات (1989-1990)؛ والثانية وقعت سنة 2008. بين النقطتين تكونت كتلة من العزاب وصلت إلى قمة التكتل سنة 2000، أين وقع انفجار في العزوبية (le célibat-boom) أدى إلى ارتفاع في عدد الزيجات بالجزائر هذا الارتفاع في عدد الزيجات أدى إلى ارتفاع في عدد المواليد.

3.1.3. العزوبية :

الشكل 6.3: تطور نسبة العزوبية بالجزائر في التعدادات العامة للسكان والسكن وتحقيق 2013-2012 (Mics4).



المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بنتائج كل تعداد والتحقيق.

منذ سنة 1966 لم تتوقف نسبة العزوبية عن الارتفاع لكلا الجنسين حيث مس ذلك الارتفاع في البداية الفئات العمرية الصغيرة ثم بعد ذلك الفئات العمرية الكبيرة.

حسب الجنس نلاحظ من الشكل 3.6 أنه لدى الذكور مس الارتفاع في العزوبية للفترة الممتدة بين 1966 و 1977 والفئات العمرية 20-24 و 25-29 حيث قدرت نسبة الارتفاع 30.5% و 52.3% على الترتيب. أما الفترة الممتدة بين 1977-1987 فلم يشهد أي تغير في نسبة العزوبية بالنسبة. إن الفترة الممتدة بين 1987-1998 تعتبر نقطة تحول، أين اتسعت رقعت الارتفاع في نسبة العزوبية لتصل إلى الفئة العمرية 35-39 حيث قدرت نسبة الارتفاع بـ 243.24%. قدرت نسبة الارتفاع في نسبة العزوبية لنفس الفترة في الفئات العمرية 20-24، 25-29، 30-34 بـ 37%، 173.4%، 345.88% على الترتيب. في الفترة الممتدة بين 1998-2008 مس الارتفاع في العزوبية الفئات العمرية أكثر من 30 سنة، أي على عكس الفترة 1966-1977. قدرت نسبة الارتفاع بـ 40% في الفئة العمرية 30-34، وفي الفئة العمرية 35-39 قدرت نسبة الارتفاع بـ 103.1% أما في الفئة 40-44 فقدرت نسبة ارتفاع العزوبية بـ 131.6%. بالنسبة للفترة الممتدة بين 2008 و 2013-2012 لم يلاحظ أي تغيير يلفت الانتباه وظهر كأنه هناك استقرار في نسب العزوبية.

لدى النساء نلاحظ ارتفاع العزوبية في الفئة العمرية إلى 69% سنة 2008 بعد أن كانت 53% سنة 1966، أي بزيادة 30.2%. كذلك يلاحظ ارتفاع في نسبة العزوبية في الفئة العمرية 45-49 حيث قدرت نسبة الارتفاع بـ 17.7% في الفترة الممتدة بين 1998-2008.

الشيء الذي يمكن ملاحظته عند المقارنة بين الجنسين هو أن الارتفاع في نسبة العزوبية كان بوتيرة منتظمة لدى النساء، أما لدى الرجال فكان الارتفاع في نسبة العزوبية بوتيرة سريعة في الفترة الممتدة بين 1987-1998 (فترة الأزمة). وكما سبق الذكر في الدراسات السابقة فقد اتفق عديد من الكتاب على أن ارتفاع العزوبية لدى الذكور تتأثر بالوضع الاقتصادي، لدى الإناث فتتأثر بانتشار التعليم في وسطهن (المستوى التعليمي).

4.1.3. جدول الزواجية

1.4.1.3. جدول الزواجية في التعدادات العامة للسكان والسكن

تعتبر الحالة الزواجية من بين المعلومات الهامة التي تتوفر في احصائيات الجزائر (تعداد، تحقيق) لدراسة ظاهرة الزواجية، حيث تمكنا من حساب العديد من المتغيرات على غرار العمر عند الزواج الأول شدة الزواجية والعزوبية النهائية كذلك احتمال الزواج في كل فئة عمرية.

تعداد 1966:

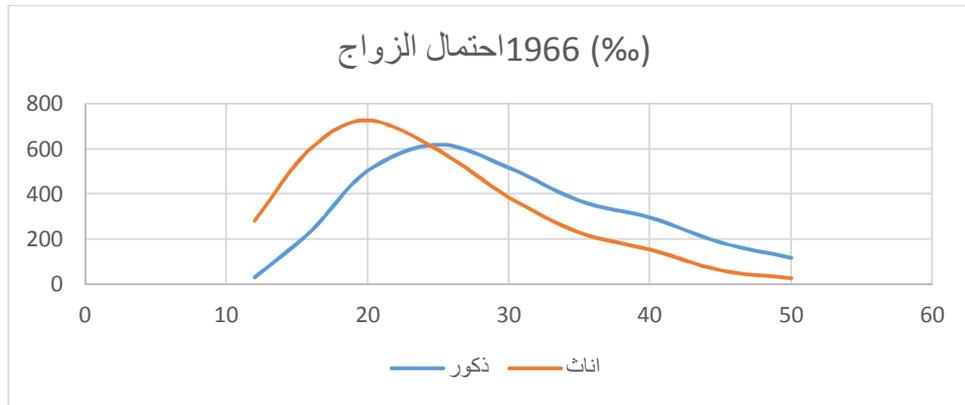
جدول 3.1: جدول الزواجية حسب الجنس في تعداد 1966 بالجزائر. (%)

العمر	عزاب	عزاب بعد الترحيح	متزوجون	احتمال الزواج
1000				
12	998	999	31	31
16	939	969	237	230
20	539	739	504	372
25	195	367	621	228
30	84	139	518	72
35	50	67	371	25
40	34	42	296	12
45	26	30	186	6
50	23	24	117	3
55	20	21		

المصدر: من اعداد الطالب، بالاستعانة بنتائج التعداد 1966.

من الجدول 3.1 نلاحظ أن احتمال الزواج لدى الرجال قد عرف ارتفاع سريع في المجال العمري 15-25، حيث بلغ القمّة عند العمر 25 سنة وقدرت بـ 621%. بينما لدى النساء فكانت قمّة احتمال الزواج لديهن أكثر من الرجال حيث بلغت 728% عند العمر 20 سنة.

الشكل 7.3: احتمال الزواج لدى الذكور والاناث بالجزائر في تعداد 1966.



المصدر: من اعداد الطالب، بالاستعانة بالجدول 3.1.

من الشكل 3.6 نلاحظ أن هناك نقطة تساوي بين الجنسين في احتمال الزواج عند العمر 24 سنة. قبل تلك النقطة كان احتمال الزواج لدى النساء أكبر من احتمال الزواج لدى الرجال، بعد تلك النقطة أصبح العكس. يفسر ذلك بالعمر المنخفض عند الزواج الأول لدى النساء في تلك الفترة (18 سنة). إذا يمكن القول إنه في سنة 1966 ورغم ارتفاع نسبة الطلاق والترمل لدى النساء (انظر شكل 3.5) كان احتمال الزواج لصالحهن.

تعداد 1977:

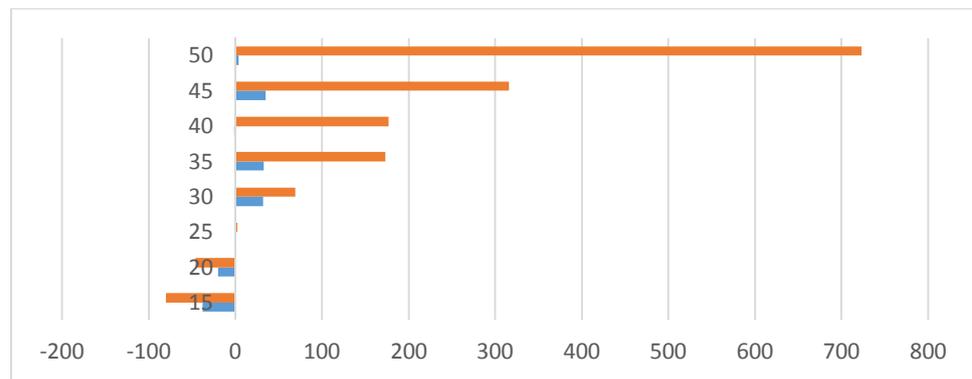
جدول 2.3: جدول الزواجية حسب الجنس في تعداد 1977 بالجزائر. (%)

العمر	عزاب	عزاب بعد التراجع	متزوجون	احتمال الزواج
10	1000			
15	975	988	145	147
20	710	843	339	402
25	297	504	313	621
30	85	191	130	681
35	37	61	30	492
40	25	31	9	290
45	19	22	6	250
50	14	17	2	121
55	15	15		

المصدر: اعداد الطالب، بالاستعانة بإحصائيات تعداد 1977.

من الجدول 3.2 نلاحظ أنه في سنة 1977 كان ارتفاع احتمال الزواج بوتيرة سريعة في الفئة العمرية 15-30 سنة لكلا الجنسين وبالتساوي. أين قدرت قمة احتمال الزواج لدى الذكور بـ 681% عند العمر 30 سنة، أي أنها تقدمت بخمس سنوات مقارنة بتعداد 1966. فيما يخص النساء فإن القمة عرفت توسع حيث شملت الفئة العمرية 25-35 سنة (610%-628%)، أين سجلت تراجع بقيمة 13.7% مقارنة بتعداد 1977.

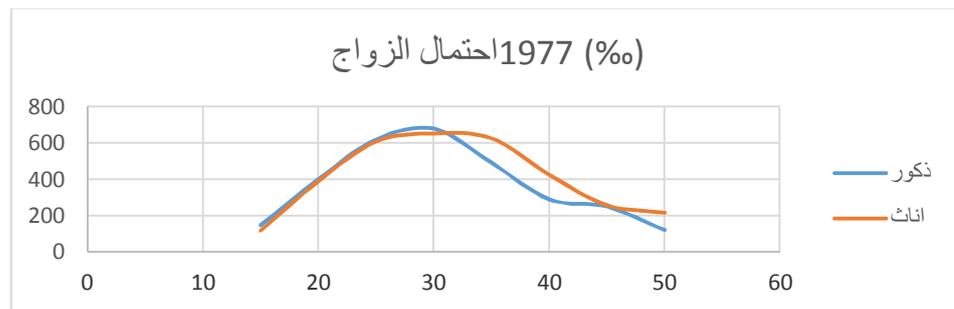
الشكل 8.3: تغير احتمال الزواج لدى الذكور والاناث بالجزائر بين التعدادين 1966-1977. (%)



المصدر: من اعداد الطالب.

أما بالنسبة للتغير في احتمال الزواج حسب العمر نلاحظ من الشكل 3.7 تراجع عند العمر 15 و 20 سنة لكلا الجنسين ويكون التراجع أكثر لدى النساء. أما بالنسبة للفئة العمرية 30-50 سنة فقد سجل ارتفاع في احتمال الزواج للفترة الممتدة بين التعدادين ويكون بنسبة أكبر لدى النساء.

الشكل 9.3: احتمال الزواج لدى الذكور والاناث بالجزائر في تعداد 1977.



المصدر: من اعداد الطالب.

من الشكل 9.3 يمكن القول إنه في تعداد 1977 وباستثناء المجال العمري 30-45 أين كان فيه احتمال الزواج لصالح الإناث، هناك نوع من التكافؤ إلى حد بعيد بين الجنسين.

تعداد 1987:

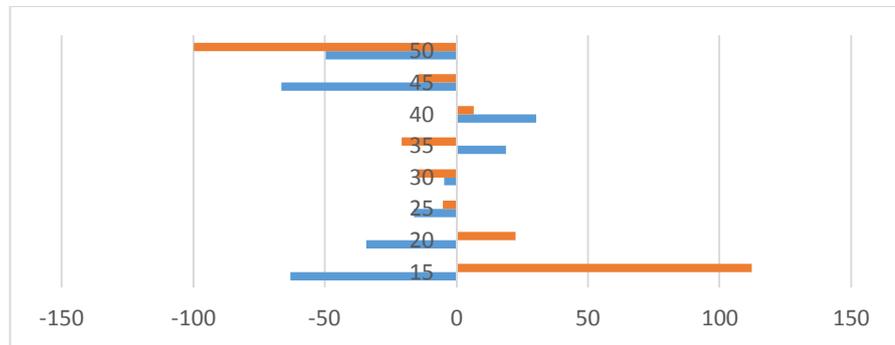
جدول 3.3: جدول الزواجية حسب الجنس في تعداد 1987 بالجزائر. (%)

العمر	عزاب	متزوجون	احتمل الزواج
15	993	54	1000
20	893	264	1157
25	496	519	1015
30	172	648	820
35	63	583	646
40	35	378	413
45	26	84	110
50	30	61	91
55	23		23

المصدر: اعداد الطالب، بالاستعانة بإحصائيات تعداد 1987.

سنة 1987 تم تسجيل 648% كأكبر قيمة لاحتمال الزواج لدى الذكور وكانت عند العمر 30 سنة. بينما لدى الاناث فقدرت أكبر قيمة لاحتمال الزواج بـ 577% سجلت عند العمر 25 سنة، أي تراجع بنسبة 8.1% مقارنة بتعداد 1977.

الشكل 10.3: تغير احتمال الزواج لدى الذكور والاناث بالجزائر بين التعدادين 1987-1977. (%)

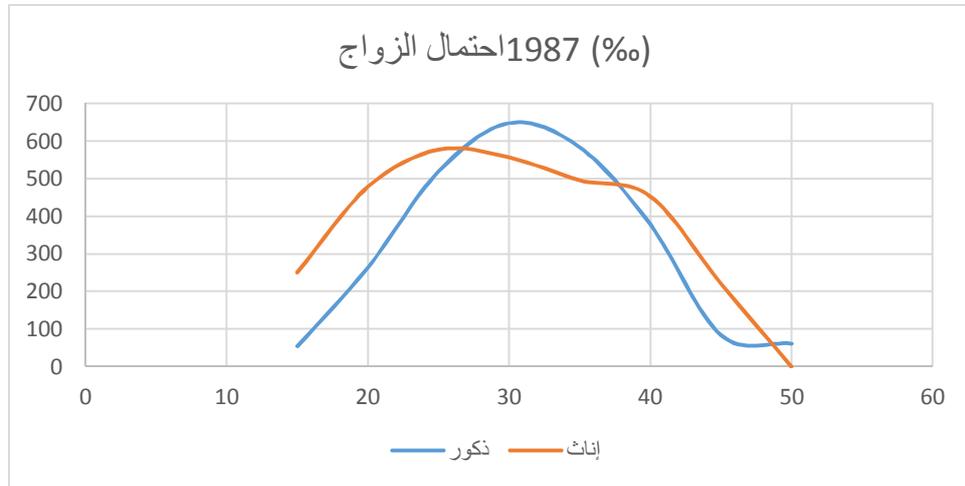


المصدر: من اعداد الطالب.

بالنسبة للتغير في احتمال الزواج حسب الفئات العمرية للفترة الممتدة بين 1977-1987 فهي موضحة في الشكل 3.8 حيث يلاحظ أنه عند العمر 15 و 20 سنة انخفض احتمال زواج الذكور بنسبة 63% و 34% على التوالي، بينما ارتفع لدى الاناث بنسبة 112% و 22% في

نفس الأعمار. عند العمر 25 و 30 سنة تراجع احتمال الزواج لكلا الجنسين حيث، أما عند العمر 35 فقد تراجع احتمال الزواج لدى الإناث بـ 21% بينما ارتفع لدى الذكور بنسبة 19%.

الشكل 11.3: احتمال الزواج لدى الذكور والإناث بالجزائر في تعداد 1987.



المصدر: من اعداد الطالب.

من الشكل 3.10 نلاحظ أنه في سنة 1987 وإلى غاية العمر 25 سنة كان احتمال الزواج لصالح الإناث، بين 25-40 سنة كان لصالح الذكور أما عند العمر 40 سنة فأكثر فكان لصالح الإناث. يمكن القول إن تعداد 1987 أظهر تذبذب بين الجنسين فيما يتعلق باحتمال الزواج.

تعداد 1998:

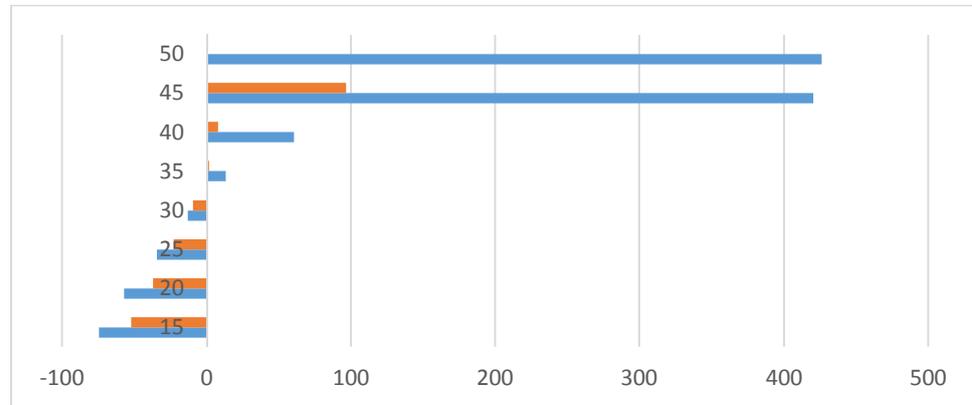
جدول 4.3: جدول الزواجية حسب الجنس في تعداد 1998 بالجزائر. (%)

العمر	العزاب	عزبات بعد الترحيح	متزوجون	احتمال الزواج	العمر	عزبات	عزبات بعد الترحيح	متزوجات	احتمال الزواج
15	1000	14	14	1000	15	974	987	118	119
20	999	111	986	972	20	765	869	261	300
25	777	297	875	777	25	453	609	270	444
30	379	325	578	379	30	224	338	170	502
35	127	167	253	127	35	112	168	85	504
40	44	52	86	44	40	55	83	41	489
45	23	15	34	23	45	31	43	19	434
50	15	6	19	15	50	18	24	10	397
55	11	13	11	11	55	12	15		

المصدر: من اعداد الكاتب بالاستعانة بإحصائيات 1998.

في تعداد 1998 تم تسجيل 661% كأقصى احتمال للزواج لدى الذكور عند العمر 35 سنة وذلك بتقدم مقدر بخمس سنوات مقارنة بالتعداد السابق. بينما لدى الإناث فكانت القمّة مفرطه وممتدة على المجال 30-35 سنة، أين سجلت تراجع بنسبة 12.6% مقارنة بتعداد 1987.

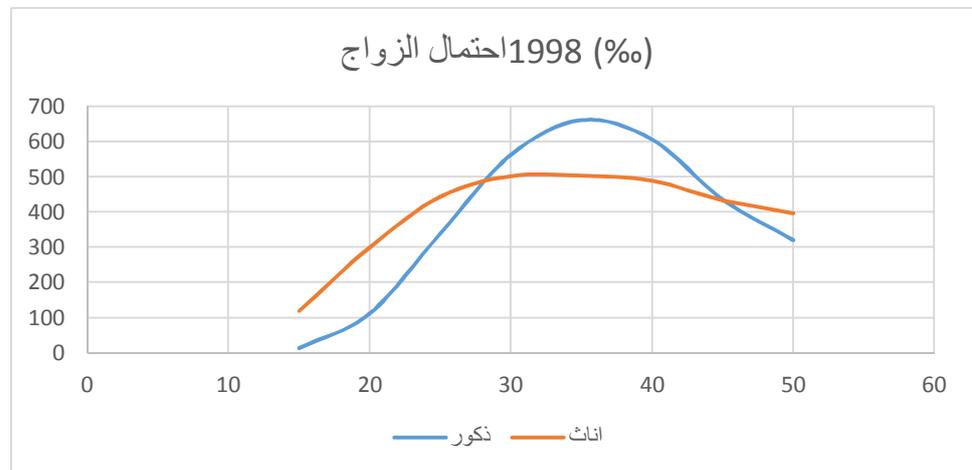
شكل 12.3: تغير احتمال الزواج لدى الذكور والإناث بالجزائر بين التعدادين 1987-1998. (%)



المصدر: من اعداد الطالب.

حسب العمر فإن الشكل 11.3 يبين أنه وإلى غاية العمر 30 سنة كان هناك تراجع في احتمال الزواج ويكون أكثر حدة كلما تراجعنا إلى الأعمار الصغيرة، هذا ما يفسر بارتفاع العمر عند الزواج الأول. عند العمر 35 سنة سجل ارتفاع في احتمال الزواج وبالأخص لدى الذكور حيث قدرت الزيادة بنسبة 13%.

الشكل 13.3: احتمال الزواج لدى الذكور والإناث بالجزائر في تعداد 1998.



المصدر: من اعداد الطالب.

من الشكل 12.3 نلاحظ أنه ولغاية العمر 28 سنة كان احتمال زواج الاناث أكبر من احتمال زواج الذكور. بعد ذلك وإلى غاية العمر 45 سنة كان احتمال الذكور أكبر وبعد العمر 45 سنة عاد احتمال زواج الاناث ليكون أكبر من احتمال زواج الذكور. يمكن القول إن مسار احتمال الزواج في تعداد 1998 يشبه إلى حد بعيد تعداد 1987 باختلاف انخفاض المستوى العام للاحتمال لدى الاناث.

تعداد 2008:

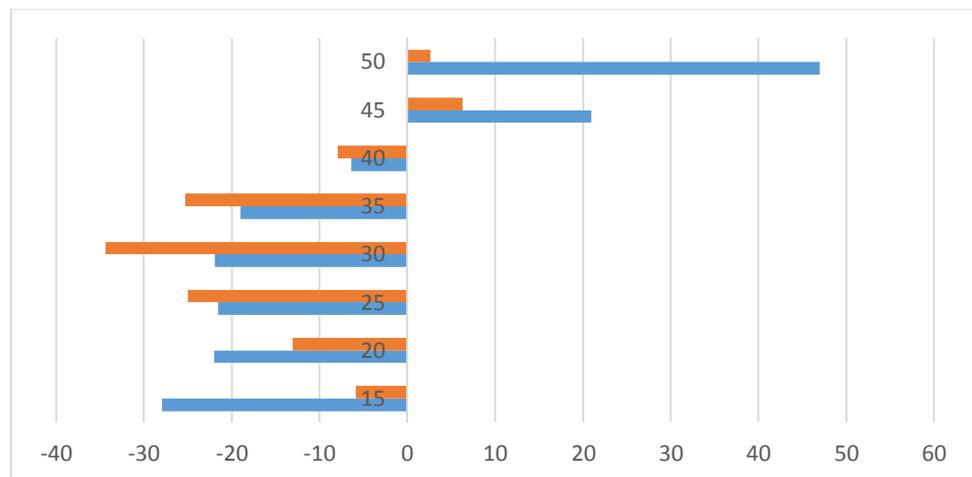
جدول 5.3: جدول الزواجية حسب الجنس في تعداد 2008 بالجزائر.

العمر	عزاب	عزاب بعد التراجع	متزوجين	احتمال الزواج
10	1000			
15	999	999	10	10
20	980	990	88	87
25	825	903	266	240
30	500	662	439	291
35	243	371	536	199
40	102	173	567	98
45	47	75	527	39
50	23	35	471	17
55	14	19		

المصدر: من اعداد الطالب، بالاستعانة بإحصائيات تعداد 2008.

من الجدول 5.3 يتضح لنا أنه في تعداد 2008 قدرت أكبر قيمة لاحتمال زواج الذكور بـ 567% وكان ذلك عند العمر 40 سنة، بانخفاض مقدر بـ 14.2% مقارنة بتعداد 1998. بالنسبة للإناث فقد قدرت أكبر قيمة لاحتمال الزواج لديهن بـ 461% وكان ذلك عند العمر 45 سنة، أي بانخفاض مقدر بـ 8.5% مقارنة بتعداد 1998.

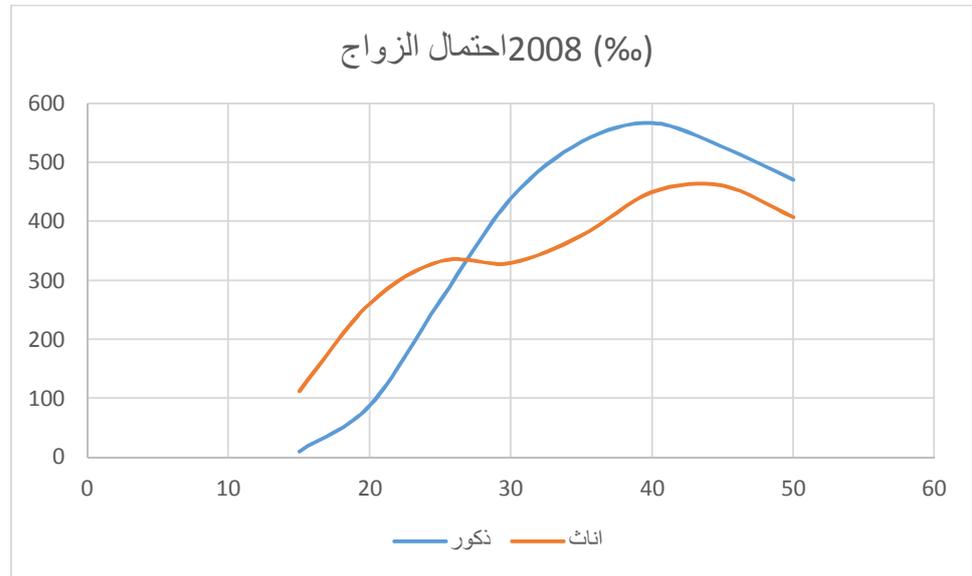
الشكل 14.3: تغير احتمال الزواج لدى الذكور والاناث بالجزائر بين التعدادين 1987-1998. (%)



المصدر: من اعداد الطالب.

بالنسبة للتغير في احتمال الزواج حسب العمر نلاحظ من الشكل 13.3 أنه وإلى غاية العمر 40 سنة قد سجل تراجع في الاحتمال، أين كان عند العمر 15 و 20 سنة أكبر لدى الرجال وفي المجال العمري 25-40 سنة كان التراجع في الاحتمال أكبر لدى النساء. عند العمر 45 و 5 سنة قد سجل ارتفاع في احتمال الزواج وكان لدى الذكور أكثر.

الشكل 15.3: احتمال الزواج لدى الذكور والاناث بالجزائر في تعداد 2008.



المصدر: من اعداد الطالب.

من خلال الشكل 14.3 نلاحظ أن هناك تراجع كبير في احتمال الزواج لكلا الجنسين حيث لم يسجل أكثر 500% إلا بعد العمر 33 سنة كان هذا لدى الذكور. أما بالنسبة للإناث فاحتمال الزواج لديهن لم يتخطى عتبة 500%. نلاحظ من الشكل أيضا أن هناك نقطة تساوي واحدة في احتمال الزواج لدى الجنسين عند العمر 27 سنة، قبلها كان احتمال الزواج لدى الاناث أكبر منه لدى الذكور وبعدها كان العكس. يمكن القول إن احتمال الزواج في تعداد 2008 يعتبر صورة مقلوبة لاحتمال الزواج في تعداد 1966.

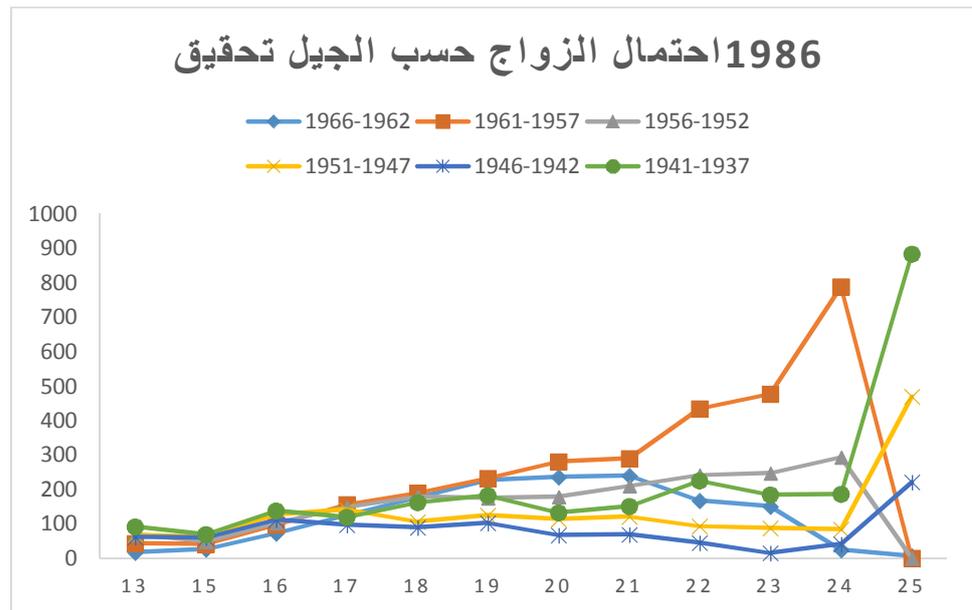
نستنتج مما سبق ذكره عن جداول الزواجية بأن احتمال الزواج لدى الذكور قد عرف تراجع في العمر (من 25 إلى 40 سنة) مع بقاء الشدة باستثناء الانخفاض الطفيف بين 1998-2008. أما بالنسبة للإناث فقد سجل انخفاض في الشدة مع البقاء في الفئة العمرية 20-25. أي أن احتمال الزواج بالجزائر تراجع لدى الاناث مع بقائه ثابت لدى الذكور.

يمكننا تحليل جداول الزواجية حسب الجيل من أجل معرفة عمق التحول الذي حدث في الظاهرة محل الدراسة ومنه استخلاص أي الأجيال التي كان لها التأثير البالغ في التحول. في الجزائر تعتبر التحقيقات الميدانية المصدر الوحيد لدراسة الزواجية حسب الجيل، وفي كل التحقيقات خصت ظاهرة الزواجية النساء فقط. وكما سبق الذكر فإن التحول في الزواجية مس كلا الجنسين لكن كان أكثر شدة لدة النساء.

2.4.1.3. جدول الزواجية حسب الجيل

في سنة 1986 كان انخفاض نسبة النساء اللاتي تزوجن على الأقل مرة واحدة يتماشى طريبا مع حداثة الجيل (AJBILOU, 1998, p. 88). أما بالنسبة لاحتمال الزواج حسب الجيل ولغاية العمر 17 سنة فقد سجل تقارب كبير بين مختلف الأجيال، هذا يوضح التكافؤ بين مختلف الأجيال المكونة لعينة التحقيق في احتمال الزواج عند الأعمار الصغيرة.

الشكل 16.3: احتمال الزواج لكل ألف امرأة حسب الجيل في تحقيق 1986 (Enaf).

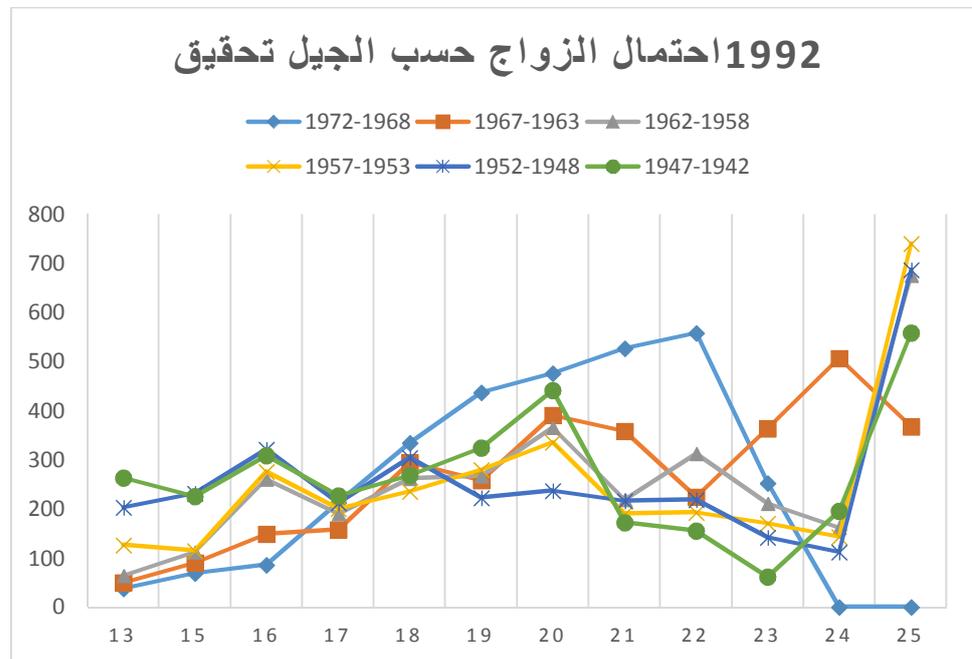


المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة بجدول في الملحق 3.

بعد العمر 17 سنة تم تسجيل أكبر احتمال للزواج في جيل 1957-1961، هذا الجيل يعتبر المسبب الرئيسي في الانفجار السكاني الذي حدث بالجزائر المستقلة. هذا ما يعرف بظاهرة التدارك؛ تدارك النقص في عدد السكان بصفة عامة وكل الظواهر الديموغرافية المتعلقة بالزيادة

السكانية (الزواج، المواليد، الخصوبة...) بصفة خاصة. جاء هذا التدارك بعد حرب التحرير التي أتت على الأخضر واليابس. وباستثناء جيل 1962-1966 الذي عرف تراجع واضح في احتمال الزواج بعد العمر 21 سنة (بسبب الانخفاض الذي شهده العمر عند الزواج الأول آنذاك) يلاحظ من الشكل 16.3 أن احتمال الزواج ينخفض مع قدم الجيل. في تحقيق 1992 نلاحظ أنه وفي الأعمار الصغيرة (أقل من 17 سنة) انخفاض في احتمال الزواج كلما كان الجيل صغيرا. بعد العمر 17 سنة حدث العكس حيث نجد انخفاض في احتمال الزواج كلما كان الجيل كبيرا. هذه النتيجة تنفي ما قاله الكاتب محمد بدروني سنة 2007 بأن "احتمال الزواج ينخفض كلما كان الجيل شابا" (BEDROUNI, 2007, p. 126).

الشكل 17.3: احتمال الزواج لكل ألف امرأة حسب الجيل في تحقيق 1992



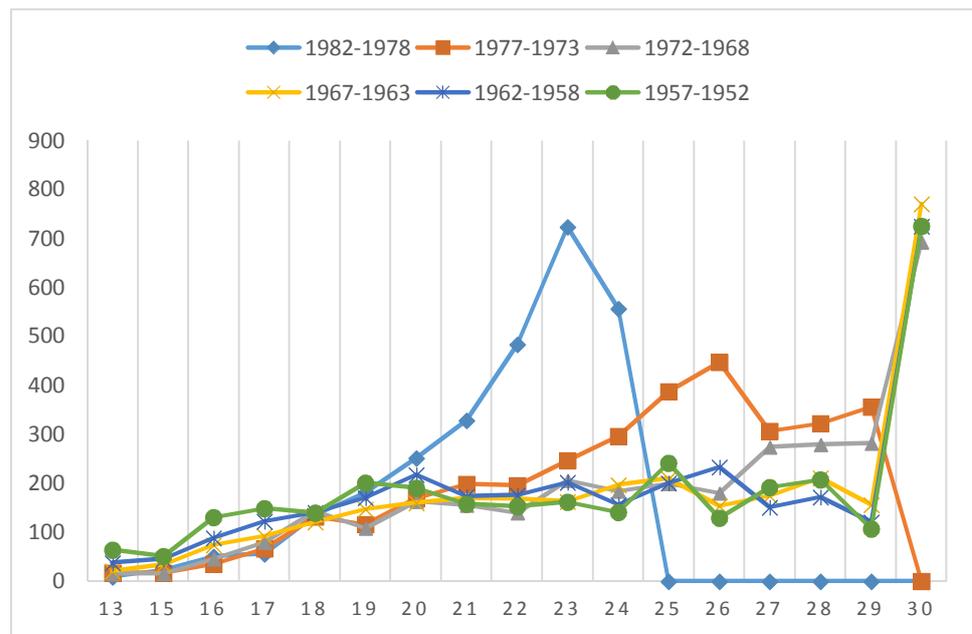
المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة بجدول في الملحق 3.

إن النتائج التي تم التوصل إليها في تحقيق 1992 بالجزائر تترجم مدى التحول الذي حدث في ظاهرة الزواجية. أين بدأ التراجع في احتمال الزواج عند الأعمار الصغيرة مع الجيل 1967-1963، لكن كان بحدة أكبر مع الجيل 1972-1968.

أظهرت نتائج تحقيق سنة 2002 بالجزائر أنه ولغاية العمر 18 سنة كان هناك تقارب بين الأجيال في احتمال الزواج وكان في مستوى منخفض. السبب في ذلك هو خروج الأجيال

القديمة من العينة محل الدراسة (1942-1947، 1948-1952، 1953-1957، 1958-1962) هذه الأجيال تميزت بالزواج المبكر ويعود لها الفضل في حدوث الانفجار السكاني بالجزائر. بعد العمر 18 سنة كان احتمال الزواج مرتفع لدى الأجيال الحديثة وبالخصوص جيل 1978-1982. هذا الجيل يعتبر المحرك الأساسي لعملية التدارك التي شهدتها المجتمع الجزائري فيما يخص المواليد. جاء بعد خروج الدولة من الأزمة التي دامت عشرية كاملة والتي عرفت باسم العشرية السوداء (1990-2000).

الشكل 18.3: احتمال الزواج لكل ألف امرأة حسب الجيل في تحقيق 2002.



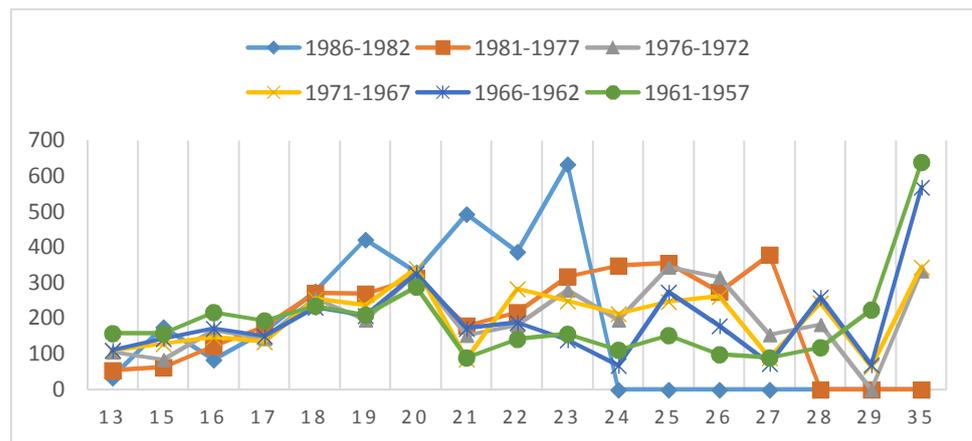
المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة بجدول بالملحق 3.

من الشكل 18.3 نلاحظ أنه بالإضافة إلى جيل 1978-1982 كانت مساهمة الجيل 1973-1977 في رفع عدد المواليد لا يستهان بها، لذلك وبهدف تحديد مجال أي الأجيال التي كان لها الفضل في عودت المعدل الخام للمواليد إلى الارتفاع بالجزائر نأخذ كحد أدنى الجيل الذي يتوسط المجموعة 1973-1977 وهو جيل 1975.

من الشكل 19.3 نلاحظ أن أكبر احتمال للزواج سجل مع الجيل 1982-1986 لذلك سيكون الجيل الذي يتوسط هذه المجموعة والذي هو جيل 1984، سيكون الحد الأقصى لمجال الأجيال المراد تحديده، ومنه يكون من جيل 1975 إلى جيل 1984.

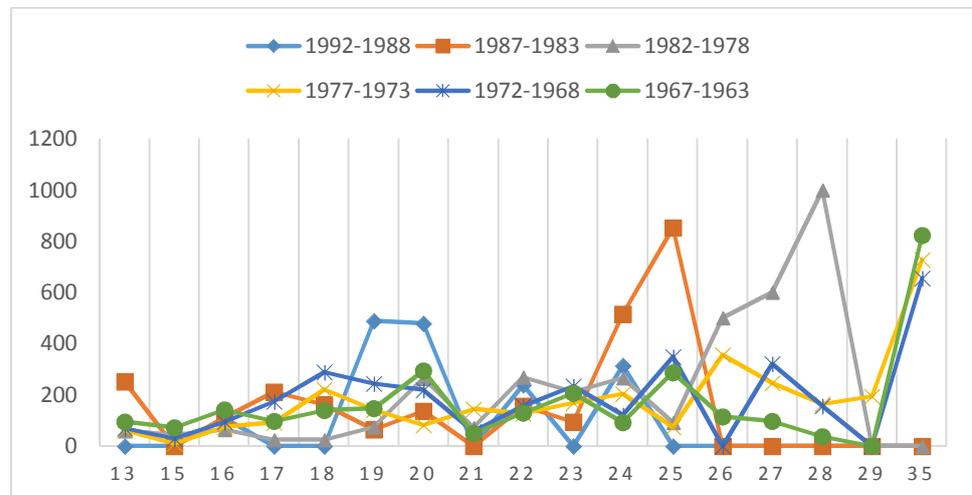
أظهرت نتائج تحقيق سنة 2006 أنه وقبل العمر 17 سنة كان احتمال الزواج أكبر لدى الأجيال القديمة (أجيال الانفجار السكاني). هذا يبين أثر الأزمة التي مر بها الجزائر على استمرار ارتفاع العمر عند الزواج الأول حيث لوحظ في سنة 1992 تراجع الزواج المبكر بين الأجيال القديمة والأجيال المتسببة في الانفجار السكاني. وفي المرة الثانية لوحظ أيضا تراجع في الزواج المبكر سنة 2006 بين الأجيال المتسببة في الانفجار السكاني والأجيال المسببة للتدراك في عدد المواليد بعد سنة 2000، لكن كان بحدّة أقل مقارنة بسنة 1992.

الشكل 19.3: احتمال الزواج لكل ألف امرأة حسب الجيل في تحقيق 2006.



المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة بجدول بالملحق 3.

الشكل 20.3: احتمال الزواج لكل ألف امرأة حسب الجيل في تحقيق 2012-2013.



المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة بجدول بالملحق 3.

إن نتائج تحقيق 2012-2013 أظهرت نوع من الثبات والتساوي إلى حد كبير بين الأجيال في احتمال الزواج. يفسر هذا بعودة الاستقرار إلى ظاهرة الزواجية، أين يظهر بأن احتمال الزواج كان منخفض عند كل الأعمار.

إن تحليل الزواجية حسب الجيل الذي تم التطرق إليه مكننا من استخلاص وبصفة عامة بأن هناك تراجع في احتمال الزواج من تحقيق إلى آخر وبالخصوص في الأعمار الصغيرة. أما آخر تحقيق (2012-2013) فقد أظهر عمق التحول أين مس الانخفاض في احتمال الزواج كل الأعمار دون استثناء وكان ذلك بتقارب بين مختلف الأجيال المكونة لعينة الدراسة. شيء مهم كذلك يمكن استخلاصه من التحقيق الأخير هي الانفجارات في احتمال الزواج التي حدثت في مختلف الأجيال وبالخصوص الأجيال الصغيرة، فمثلا في جيل 1988-1992 نجد ارتفاع في احتمال الزواج مرتفع عند الأعمار 18، 19 و20 حيث تجاوز الاحتمال عتبة 400 امرأة متزوجة لكل ألف امرأة. فبالنظر إلى التحول الكبير الذي مس المجتمع الجزائري يمكن القول بأنه زواج مبكر باعتبار الجيل حديث النشأة. نفس الشيء يقال على الجيل 1983-1987 حيث سجل أكبر احتمال للزواج (851%) عند العمر 25 سنة.

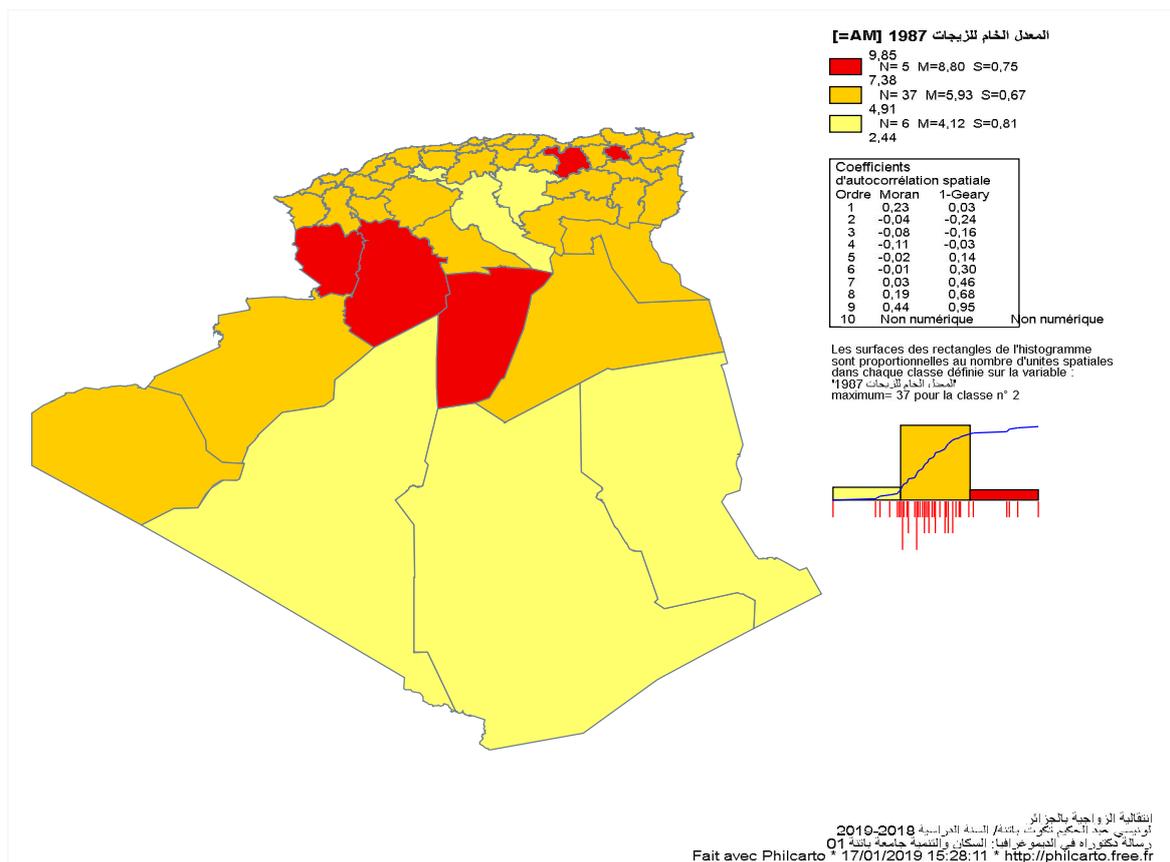
2.3. على مستوى كل ولاية

1.2.3. المعدل الخام للزيجات

كما سبق الذكر رغم قلة أهمية المعدل الخام للزيجات إلا أنه يبين لنا اتجاه ظاهرة الزواجية. نلاحظ من الخريطة أنه يوجد هناك ارتباط جغرافي للمعدل الخام للزيجات سنة 1987 يظهر ذلك من خلال مؤشر موران المحسوب والذي قدرت قيمته بـ 0.23، أي أنه هناك انتظام في توزيع الظاهرة. سنة 1987 تم تسجيل أكبر معدل خام للزيجات في الجنوب الغربي (البيضاء، النعامة)، ولاية بالوسط الصحراوي (غرداية) وولايتين في الوسط الشرقي (سطيف، قسنطينة). تتوزع هذه المجموعة على المجال الممتد بين 7.36% و 9.86%، بوسط حسابي مقدر بـ 8.80% (أكبر من المعدل الخام للزيجات الوطني تقريبا بـ 3%) وانحراف معياري مقدر بـ 0.75. المجموعة الثانية والتي تمثل الأغلبية كما يوضح المدرج التكراري المرفق بالخريطة. تتوزع هذه المجموعة على المجال الممتد بين 4.91% و 7.36%،

بوسط حسابي مقدر بـ 5.93% (قريب من المعدل الوطني الذي قدر بـ 5.95%) وانحراف معياري مقدر بـ 0.57 ومنه يمكن القول إن هناك تماثل إلى حد كبير بين الولايات المكونة لهذه المجموعة. تتكون هذه المجموعة من ولايات الشمال باستثناء الولايات: الجلفة، المسيلة وتيسمسيلت. أما المجموعة الأخيرة التي يمتد مجالها من 4.91% إلى 2.44% المجموعة الرئيسية المكونة لهذا المجال هي ولايات الوسط الداخلية على غرار تيسمسيلت، الجلفة والمسيلة. بالإضافة إلى ولايات الجنوب (إليزي، تمنراست وأدرار).

خريطة¹⁹ 1.3: المعدل الخام للزيجات حسب كل ولاية بالجزائر في تعداد 1987.

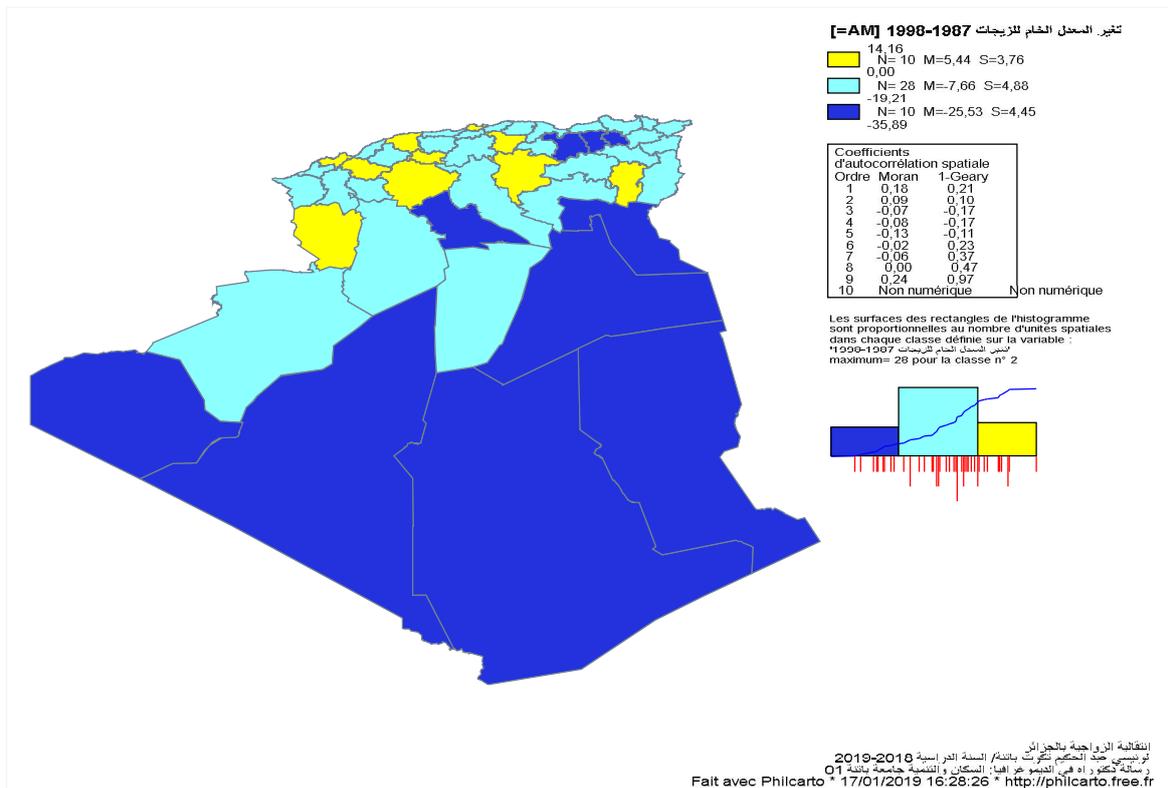


المصدر: من إعداد الطالب. بالاستعانة بنتائج التعداد.

19 - التدرج اللوني من الأحمر إلى البرتقالي إلى الأصفر يعني الانتقال من معدل خام للزيجات أكبر إلى معدل أصغر منه.

سنة 1998 ومن الخريطة 1.3 في الملحق 3 يتضح لدينا بصفة عامة أن المعدل الخام للزيجات قد انخفض بين التعدادين (1987-1998). رغم ذلك فقد حافظ الجنوب الغربي وولاية غرداية على الصدارة مع إضافة ولاية تلمسان وكذا ولاية الجزائر في الشمال الوسط. من أجل فهم التغير في المعدل الخام بين التعدادين تم حساب نسبة التحول وهي مبيّنة في الخريطة التالية:

خريطة 2.3²⁰: التغير في المعدل الخام للزيجات بين 1987-1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من الخريطة 2.3 أن الانخفاض في المعدل الخام للزيجات قد مس جل ولايات الوطن لكن كان في الجنوب أكثر شدة. تتربع الولايات التي حدث فيها انخفاض كبير على المجال - 19.21% و -35.89% وهي عشر ولايات (اليزي، الواد، ورقلة، تمنراست، أدرار وتندوف

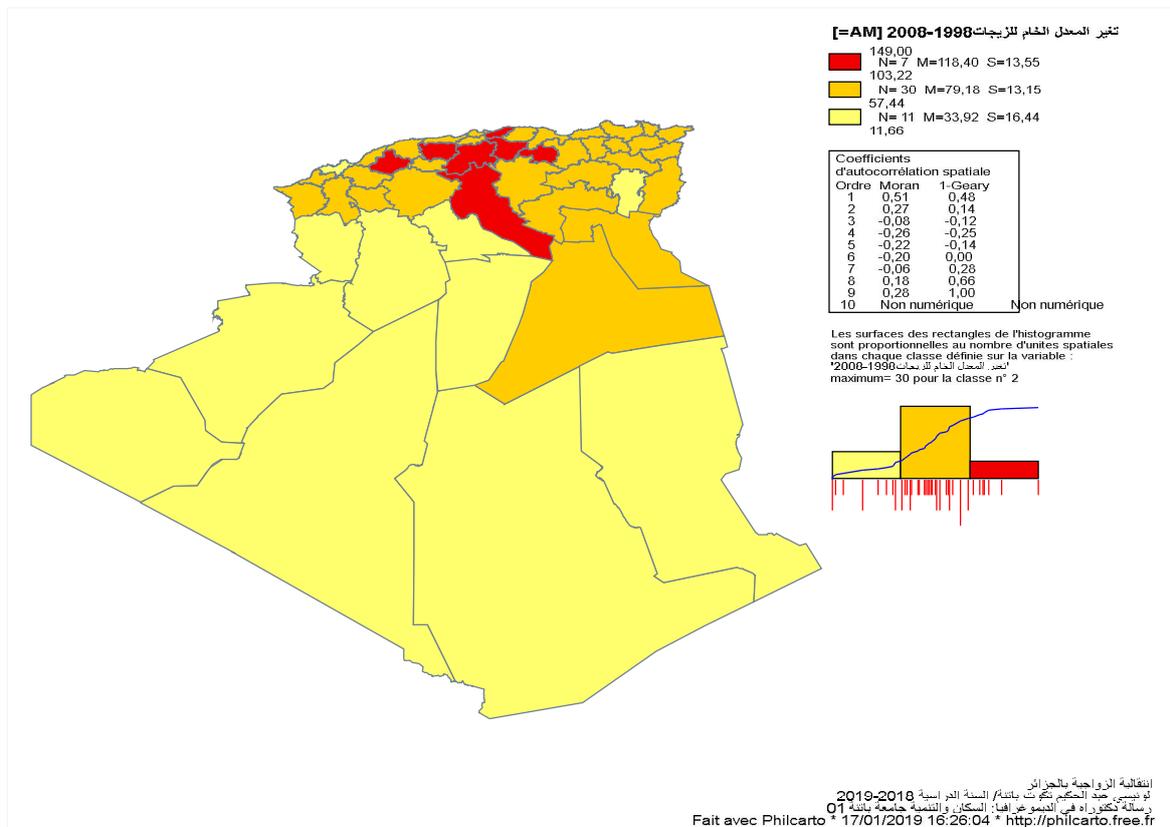
20 - اللون الأزرق الغامق والفتح يعني أن الولاية سجلت تراجع في المعدل الخام للزيجات، وتكون الولايات باللون الغامق أكثر تراجع. أما اللون الأصفر فذلك يعني أن الولاية قد سجلت ارتفاع في المعدل الخام للزيجات.

بالجنوب، بالإضافة إلى ولاية الأغواط في الوسط ولايات من الوسط الشرقي على غرار سطيف، ميلة وقسنطينة). بمتوسط حسابي 26.63% وانحراف معياري 4.45. أما الولايات التي عرفت ارتفاع في المعدل الخام للزيجات فتتبعثر على الجهة الشمالية. هي عشر ولايات تتوزع على المجال من 0 إلى 14.6% بوسط حسابي مقدر بـ 5.44% وانحراف معياري 3.76. نجد في الغرب كل من النعامة، وهران ومعسكر وفي الوسط نجد كل من تيارت، تيسمسيلت، شلف، العاصمة، بويرة والمسيلة أما في الشرق فنجد خنشلة. هذه الولايات ورغم الوضع المزرى الذي شهدته الجزائر في تلك الفترة إلا أن الزواج ارتفع فيها.

يتضح من الخريطة 2.3 في الملحق 3 أن المعدل الخام للزيجات قد ارتفع بين التعدادين 1998-2008، أين مس ذلك الارتفاع كل ولايات الوطن لكن بشدة مختلفة. قدر مؤشر موران بـ 0.38 وهو يدل على التوزيع المنتظم للمعدل الخام للزيجات في تعداد 2008 (الأكبر على الإطلاق من بين التعدادات العامة للسكان والسكن بالجزائر) حيث ارتفع بنسبة 35.71% مقارنة بتعداد 1998. بقي الغرب محافظا على الصدارة وأنظمت إليه ولايات الشمال باستثناء ولاية جيجل وسكيكدة في الشمال الشرقي. تتكون هذه المجموعة من 33 ولاية (تمثل الأغلبية) بمتوسط حسابي قدر بـ 10.32% (أكبر من المتوسط الوطني المقدر بـ 9.57%) وانحراف معياري يساوي 0.65 هذا الأخير يبين أنه هناك تقارب بين الولايات المكونة لهذه المجموعة فيما يخص المعدل الخام للزيجات. المجموعة الثانية التي تتمثل في ولايات شمال الواحات، ولاية الوادي ورقلة في الجنوب الشرقي، ولايات الوسط بالاستثناء ولاية الجلفة بالإضافة إلى ولايتي سكيكدة وجيجل بالشمال الشرقي. قدر عدد ولايات هذه المجموعة بعشر ولايات، بوسط حسابي 8.50% وانحراف معياري 0.57 يبين بأن هناك تماثل إلى حد كبير بين ولايات هذه المجموعة. المجموعة الثالثة وتتكون من ولايات الجنوب بالإضافة إلى ولاية الجلفة في الوسط. قدر عدد ولايات هذه المجموعة بخمس ولايات بوسط حسابي 4.74% وانحراف معياري 0.50 يدل على التقارب بين ولايات المجموعة فيما يتعلق المعدل الخام للزيجات.

كما سبق الذكر فإن المعدل الخام للزيجات بالجزائر للفترة الممتدة بين 1998-2008 قد عرف ارتفاع في كل الولايات لكن بحددة مختلفة. من أجل معرفة أي الولايات التي كانت فيها الزيادة أكثر نستعين بالخريطة التالية:

خريطة²¹: 3.3: التغير في المعدل الخام للزيجات بين 1998-2008.²²



المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من الخريطة 3.3 بصفة عامة أن الارتفاع في المعدل الخام للزيجات بالجزائر للفترة الممتدة بين 1998-2008 قد قسم الجزائر إلى قسمين: الشمال والجنوب هذا الأخير الذي سجل أقل نسبة. يظهر مؤشر موران المحسوب والمقدر بـ 0.51 بأن الزيادة في المعدل الخام للزيجات بين 1998-2008 كان بانتظام بين الولايات وليس بطريقة عشوائية. الشيء الملفت للانتباه هو إقليم الوسط الذي احتل الصدارة في ارتفاع المعدل الخام للزيجات، يتكون من

21 - التدرج اللوني من الأحمر إلى البرتقالي إلى الأصفر، يعني الانتقال من الولايات التي سجلت أكبر زيادة في المعدل الخام للزيجات إلى الولايات الأقل منها ثم الأقل.

22 - الجدول داخل الخريطة بحوي مؤشر "موران" ومؤشر "جيري" للتجاوز. من التجاور الأول إلى التجاور العاشر.

خمس ولايات (الجلفة، لمدية، عين الدفلة، البويرة، برج بوعرييج) بالإضافة إلى ولاية غليزان في الوسط الغربي وولاية بومرداس في الوسط الشمالي. تتوزع على مجال 149%-57.44%، بوسط حسابي 118.40% وانحراف معياري 13.15 هذا الأخير يظهر بأنه هناك تباعد بين الولايات المكونة للمجموعة حيث سجلت أكبر نسبة زيادة في ولاية لمدية (149%). يمكن القول إن تحليل تغير المعدل الخام للزيجات بين 1987-2008 مكننا من استخلاص أن هناك تباين بين الولايات وكذلك تباين بين التعدادات، نتساءل ونقول: ماهي الأسباب؟ هذا ما سنتعرف عليه في الفصل القادم.

2.2.3. العزوبية

إن تحليل تطور نسبة العزوبية بين التعدادات تمكنا من التعرف على تطور الزواجية حسب كل ولاية. بصفة عامة وكما سبق الذكر فإن العزوبية بالجزائر لم تتوقف عن الارتفاع لكلا الجنسين. لكن هذا التطور هل مس كل الولايات؟ هل أن الجزائر عرفت نموذج موحد في الزواجية أم العكس، ذهبت إلى عدة نماذج حسب الأقاليم؟

من الخريطة 3.3 في الملحق 3 يتضح لدينا أنه في تعداد 1987 (لدى الذكور) كان توزيع نسب العزوبية منتظم وليس بطريقة عشوائية، هذا ما يوضحه مؤشر موران المحسوب والمقدر بـ 0.41. تم تسجيل أكبر نسبة للعزوبية في ولايات الشمال. نجد في الشمال الغربي كل من ولايتي وهران وعين تيموشنت وفي الشمال الوسطي نجد الولايات: العاصمة، البليدة، بومرداس وتيزي وزو. بوسط حسابي 58.04% وانحراف معياري 1.42 تتربع التسع ولايات السابقة الذكر على المجال الممتد بين 61.70%-56.67%. أكبر نسبة سجلت في ولاية الجزائر (61.70%). أما الولايات التي تم التسجيل فيها أقل نسبة عزوبية هي: سوق هراس في الشرق، الجلفة في الوسط وأدرار في الجنوب، تنحصر في المجال 51.63% و 46.60%

بوسط حسابي يقدر بـ 48.53% وانحراف معياري 1.24. أقل نسبة سجلت في ولاية أدرار (46.6%).

بالنسبة للإناث وفي نفس التعداد نلاحظ من الخريطة 4.3 في الملحق 3 بأن نسبة العزوبية لدى الإناث موزعة بانتظام وليست عشوائية حيث قدر مؤشر موران للتجاور الأول بـ 0.45. بالنسبة للولايات التي سجلت أكبر نسبة كانت تسع ولايات تتربع على المجال 52.30% و 46.30% بوسط حسابي 48.17% وانحراف معياري 1.80. في الشمال الغربي نجد ولاية عين تيموشنت، أما في الشمال الوسطي نجد الولايات: العاصمة التي تم فيها تسجيل أكبر نسبة (52.30%)، تيبازة، بومرداس تيزي وزو. في الشمال الشرقي نجد ولايتي الطارف وعنابة بالإضافة إلى ولايتي قالمة وقسنطينة. أكبر نسبة سجلت في ولاية الجزائر (52.30%). المجموعة التي كانت فيها النسبة منخفضة تتكون من 12 ولاية تتربع على المجال 40.30% - 34.30%، تم تسجيل أقل نسبة في الولايات: تندوف (34.3%)، أدرار والجلفة (34.4%).

في تعداد 1998 نلاحظ من الخريطة 5.3 في الملحق 3 بأن العزوبية لدى الذكور تتوزع على الولايات بطريقة منتظمة هذا ما يبينه مؤشر موران المقدر بـ 0.46. أعلى نسبة هي 56.25% سجلت في ولاية تيزي وزو، وأصغر قيمة قدرت بـ 44.79% سجلت في ولاية غرداية. الولايات التي سجلت أكبر نسبة تتجمع في الشمال الشرقي (سكيكدة، جيجل، بجاية) والشمال الوسط (تيزي وزو، بومرداس، العاصمة، بويرة) بالإضافة إلى ولايتين في الشمال الغربي (عين تيموشنت، سيدي بلعباس). الولايات التي حافظت على العزوبية مرتفعة بين التعدادين هي: سكيكدة، بومرداس، العاصمة وعين تيموشنت. أما الولايات التي حافظت على نسبة عزوبية منخفضة بين التعدادين هي: غرداية والجلفة.

بالنسبة للإناث وفي نفس التعداد نلاحظ من الخريطة 6.3 في الملحق 3 بأن نسبة العزوبية لديهن أقل مقارنة بالذكور. سجلت أكبر نسبة في ولاية الجزائر وأصغر نسبة في ولاية تندوف.

قدر مؤشر موران للتجاور الأول بـ 0.55 هذا يبين بأن العزوبية لدى الإناث في تعداد 1998 موزعة توزيع منتظم وليس عشوائي. بالنسبة للولايات ذات النسب المرتفعة تركزت في الشمال الوسط (تيزي وزو، بومرداس، العاصمة، تيبازة، الشلف، عين الدفلة، لمدية، بويرة، البليدة) وفي الشمال الشرقي (جيجل، سكيكدة، عنابة، الطارف، قسنطينة، قالمة). أما الولايات التي سجل فيها أقل نسبة نجد في الوسط الداخلي الجلفة، الأغواط وبرج بوعريريج. وفي الجنوب نجد تندوف، أدرار، تمنراست، إليزي، غرداية بالإضافة إلى ولاية الوادي في الجنوب الشرقي. الولايات التي حافظت على النسبة مرتفعة بين التعدادين (1987-1998) هي: العاصمة، بومرداس، تيزي وزو، تيبازة في الشمال الوسط وفي الشمال الشرقي توجد الطارف، عنابة، قالمة، قسنطينة. أما الولايات التي حافظت على النسبة منخفضة نجد ولايات الجنوب الأقصى بالإضافة إلى ولايتي غرداية وبرج بوعريريج.

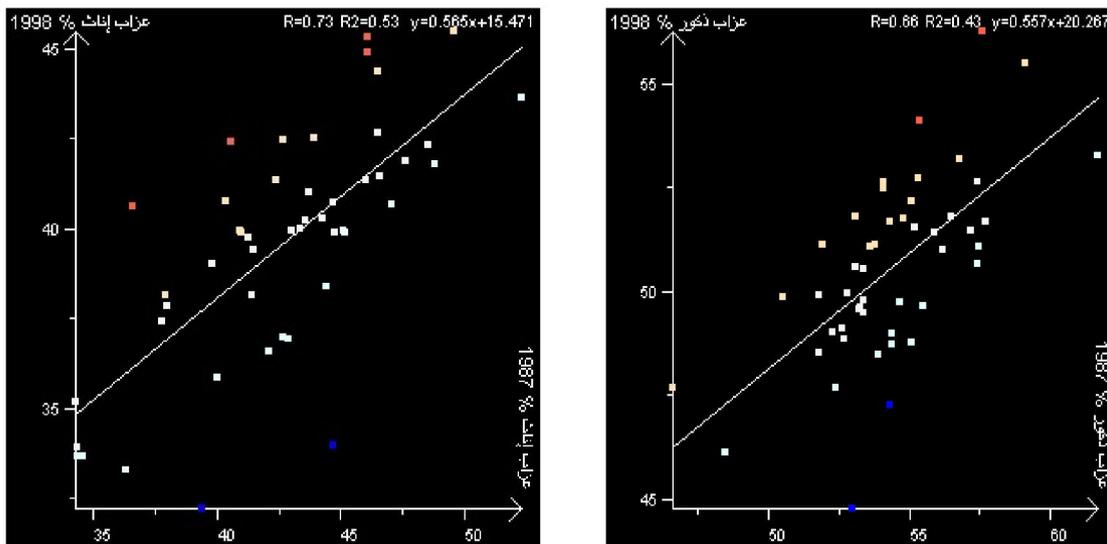
في تعداد 2008 نلاحظ من الخريطة 7.3 في الملحق 3 بأن العزوبية لدى الذكور تتوزع على الولايات بطريقة عشوائية (مؤشر موران يساوي 0.14) وأن التجاور الأول ضعيف. بقيت ولايات الشمال الشرقي محافظة على الصدارة (تيزي وزو، بجاية، جيجل وسكيكدة) بالإضافة إلى ولاية تيسمسيلت في الوسط الغربي. أعلى نسبة قدرت بـ 57.8% سجلت في ولاية جيجل. الولايات التي حافظت على الصدارة بين التعدادين هي: سكيكدة، جيجل، بجاية وتيزي وزو. أما الولايات التي سجل فيها نسبة ضعيفة فهي تتبعثر على الشمال ووسط الجنوب (غرداية، البيض). أقل نسبة سجلت قدرت بـ 45.44% كانت في ولاية غرداية. أما الولايات التي حافظت على نسبة عزوبية منخفضة بين التعدادين هي: غرداية وبرج بوعريريج. الولايات التي حافظت على النسبة مرتفعة للفترة الممتدة بين 1998-2008 هي: جيجل والبليدة، أما الولايات التي حافظت على النسبة منخفضة نجد كل من ولاية غرداية، إليزي وتندوف.

في الفترة الممتدة بين 1987-2008 حافظت كل من ولاية تيزي وزو وولاية سكيكدة على نسبة عزوبية مرتفعة، أما النسبة المنخفضة فقد سجلت في ولاية غرداية خلال تلك الفترة هذا

بالنسبة للذكور. بالنسبة للإناث نجد تغير في ترتيب الولايات حسب النسبة المرتفعة، أما بالنسبة للولايات التي حافظت على النسبة منخفضة هي: غرداية، تندوف وإليزي.

بصفة عامة يمكن القول إنه بالجزائر كان توزيع العزوبية متقارب بين الجنسين، أين وجدنا الشمال بنسب مرتفعة والجنوب بنسب منخفضة بالإضافة إلى ولايات الوسط الداخلي على رأسهم ولاية الجلفة. إن هذا التحليل المجالي الأول للعزوبية مكننا من التفارقة بين نموذجين للزواجية بالجزائر: النموذج العصري ونجده في الجهة الشمالية للوطن حيث يتميز بارتفاع نسبة العزوبية، أين سجل أكبر عمر عند أول زواج. النموذج التقليدي وتمثل ولايات الجنوب حيث سجلت فيه نسبة عزوبية منخفضة وتميز بالزواج المبكر وبالخصوص لدى الإناث وفارق في السن كبير بينين الزوجين.

الشكل 23.3: تطور نسبة العزوبية بالجزائر لكلا الجنسين بين 1987-1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

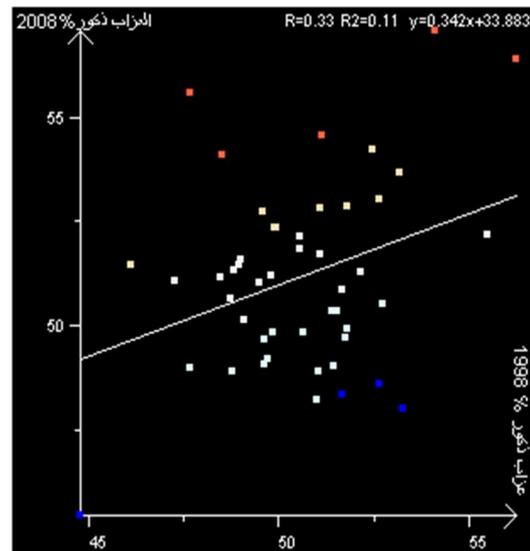
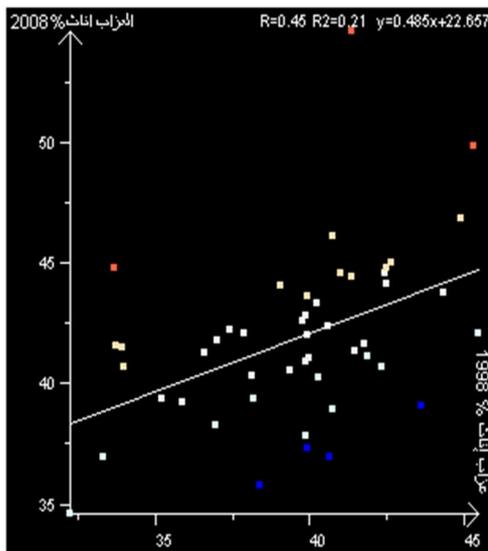
من الشكل 21.3 نلاحظ أنه عند مستوى الدلالة 0.01 توجد علاقة طردية بين نسبة العزوبية سنة 1987 ونسبة العزوبية سنة 1998 لكلا الجنسين. قدر معامل الارتباط عند الإناث بـ

23 - يمثل "R" معامل الارتباط بين المتغيرين. "R²" هو معامل التحديد. "y" هي معادلة الارتباط الخطي بين المتغيرين التي من خلالها يمكن القيام تنبؤ مستقبلي لقيمة المتغيرين.

0.73 وهو ارتباط طردي قوي، أين نجد معامل التحديد²⁴ (R^2) يساوي 0.53؛ أي أن 53% من التغير في نسبة العزوبية سنة 1998 يفسر بنسبة العزوبية سنة 1987 ويستثنى من ذلك الولايات التي منقطة بالألوان وهي: الوادي وغرداية بفروق سالبة عن خط الارتباط، سوق هراس، مدية، جيجل وسكيكدة بفروق موجبة عن خط الارتباط. لدى فئة الذكور قدر معامل الارتباط ب 0.66 وهو أقل من معامل الارتباط لدى الإناث، أما بالنسبة لمعامل التحديد فقد ب 0.43؛ أي أن 43% من التغير في نسبة العزوبية لدى الذكور سنة 1998 يفسر بنسبة العزوبية لديهم سنة 1987 يستثنى من ذلك الولايات الملونة وهي: جيجل وتيزي وزو بفروق موجبة عن خط المعادلة، غرداية والوادي بفروق سالبة عن خط المعادلة.

بالنسبة للفترة الممتدة بين 1998-2008 ومن الشكل 3.21 نلاحظ تراجع الارتباط بين العزوبية لكلا الجنسين مقارنة بالفترة الممتدة بين 1987-1998.

شكل 22.3: تطور نسبة العزوبية بالجزائر لكلا الجنسين بين 1998-2008.



المصدر: من إعداد الطالب.

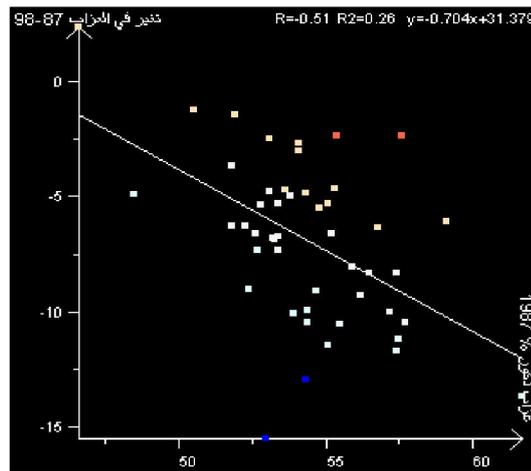
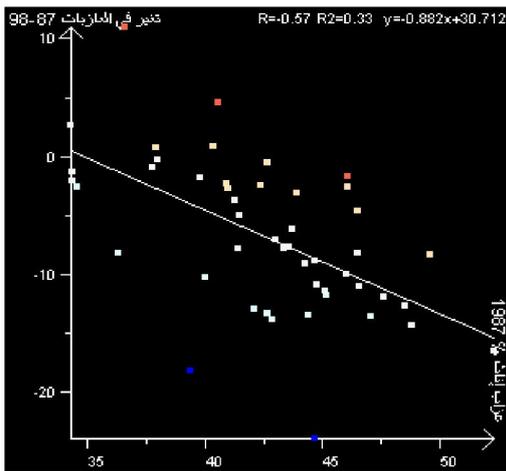
قدر معامل الارتباط ب 0.33 و 0.45 للذكور والإناث على الترتيب أين نجد 11% فقط من التغير في نسبة العزوبية سنة 1998 يفسر في العزوبية سنة 1987 لدى الذكور تستثنى من

24 - لمزيد من المعلومات راجع: دومينيك سلفادور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعيدة حافظ منتصر، الطبعة الثانية 1993.

ذلك الولايات التي بالألوان وهي: عين تيموشنت، وهران والعاصمة بفروق سالبة عن معادلة خط الارتباط، جيجل، تيزي وزو، تيسمسيلت، أدرار وتمنراست بفروق موجبة عن معادلة الارتباط. أما الإناث فقدرت النسبة بـ 21% يستثنى من ذلك الولايات التي بالألوان وهي: العاصمة، عين تيموشنت، وهران وتلمسان بفروق سالبة عن معادلة الارتباط. البليدة، جيجل وأدرار بفروق موجبة عن معادلة الانحدار.

مما سبق سرده من تحليل لنسبة العزوبية يمكن القول بأن هناك ولايات سجلت نسب مرتفعة وأخرى نسب منخفضة على غرار ولاية الجلفة، غرداية والجنوب بصفة عامة. السؤال الذي يمكن طرحه هو: هل تلك الولايات التي اتسمت بعزوبية منخفضة ستلحق بالولايات التي تتميز بارتفاع في نسبة العزوبية؟ من أجل الإجابة على هذا السؤال يتم إيجاد العلاقة بين العزوبية سنة 1987 وتغيرها بين 1987 و 1998 وكذلك العلاقة بين العزوبية سنة 1998 وتغيرها بين 1998 و 2008 فيما يلي:

الشكل 23.3: العلاقة بين نسبة العزوبية سنة 1987 وتغيرها بين 1987-1998 لكلا الجنسين.

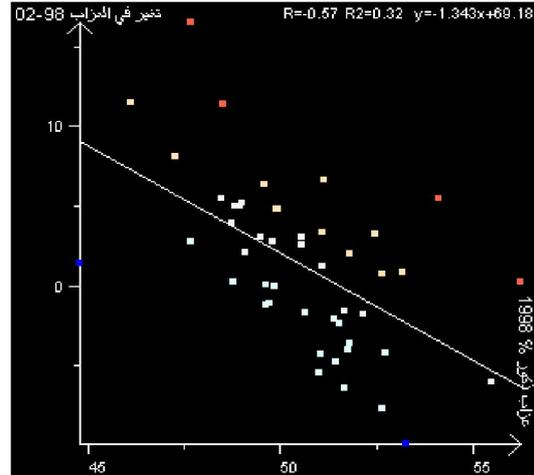
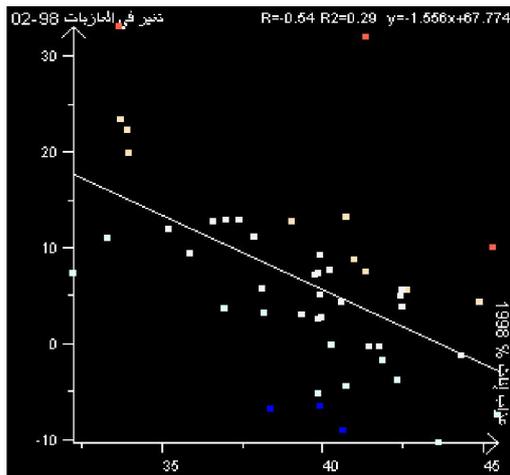


المصدر: من إعداد الطالب.

لدى الذكور، من الشكل 23.3 يتضح لدينا أنه عند مستوى دلالة 0.01 توجد هناك علاقة عكسية بقيمة -0.51 بين العزوبية سنة 1987 وتطورها بين التعدادين 1987-1998، أي

أن 26%²⁵ من التغير في نسبة العزوبية بين 1987 و1998 يفسر بنسبة العزوبية سنة 1987. رغم أنها نسبة قليلة إلا أنه يمكن القول بأن أغلب ولايات الوطن كونت خط انحدار سالب باستثناء ولايتي تيزي وزو وجيجل أين شهدت تراجع في نسبة الزواج فيها رغم نسبة العزوبية المرتفعة فيها، أي على عكس العاصمة حيث شهدت تراجع في نسبة العزوبية فيها بـ 13.64%. كذلك نجد ولايتي غرداية والوادي حيث شهدت ارتفاع في نسبة الزواج فيها على عكس ولاية أدرار أين تراجعت فيها نسبة الزواج. بالنسبة للإناث، نجد أن العلاقة بين العزوبية سنة 1987 وتطورها بين 1987 و1998 هي علاقة عكسية، أي أن 33% من التغير في العزوبية لدى الإناث بين 1987 و1998 يفسر بنسبة العزوبية سنة 1987. إن أغلب الولايات قد شكلت اتجاه واحد باستثناء ولايتي والوادي وغرداية ورغم نسبة العزوبية المنخفضة فيها إلا أنها استمرت في الانخفاض. ومن جهة أخرى نجد الاستثناء يطال ولاية سوق هراس، مدية وكذلك جيجل.

الشكل 24.3: العلاقة بين نسبة العزوبية 1998 وتغيرها بين 1998-2008 لكلا الجنسين.



المصدر: من إعداد الطالب.

²⁵- هي قيمة معامل التحديد $R^2(0.26)$ ، التي تحدد نسبة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

في الفترة الممتدة بين 1998-2008 ولدى الذكور، يتضح لدينا من الشكل 3.24 أن معامل الارتباط قد ارتفع (مقارنة بسنة 1987) وأصبح 0.57، أي أن 32% من التغير في نسبة العزوبية بين 1998 و 2008 يفسر بنسبة العزوبية سنة 1998. أين يستثنى من ذلك الولايات: أدرار، تمنراست، جيجل وتيزي وزو؛ هذه الولايات شكلت فروق موجبة عن معادلة الارتباط بالإضافة إلى الولايات: غرداية والعاصمة أين شكلت فروق سالبة عن معادلة الارتباط. أما بالنسبة للإناث، فقد لوحظ تراجع في قيمة الارتباط بين المتغيرين مقارنة بتعداد 1987 حيث قدرت قيمة معامل الارتباط بـ 0.54، أي أن 29% من التغير في نسبة العزوبية للفترة الممتدة بين 1998 و 2008 تفسر بنسبة العزوبية سنة 1998. يستثنى من ذلك الولايات: أدرار، البليدة وجيجل أين سجلت هذه الأخيرة فروق موجبة عن معادلة الانحدار والولايات: تلمسان، وهران وعين تيموشنت أين سجلت فروق سالبة عن معادلة الانحدار.

كإجابة للسؤال المطروح سابقا يمكن القول إن جل ولايات الجزائر تسير إلى تكوين نموذج لعزوبية موحد أين لوحظ في الفترة الممتدة بين 1987-1998 و 1998-2008 تراجع نسبة العزوبية لكلا الجنسين في الولايات التي كانت فيها مرتفعة على غرار ولاية الجزائر، وبالمقابل لوحظ ارتفاع النسبة في الولايات التي كانت فيها منخفضة على غرار أدرار، تمنراست، إليزي وتندوف. أما الولاية التي شكلت استثناء عن هذه القاعدة هي ولاية غرداية التي حافظت على النسبة منخفضة خلال نفس المدة الزمنية.

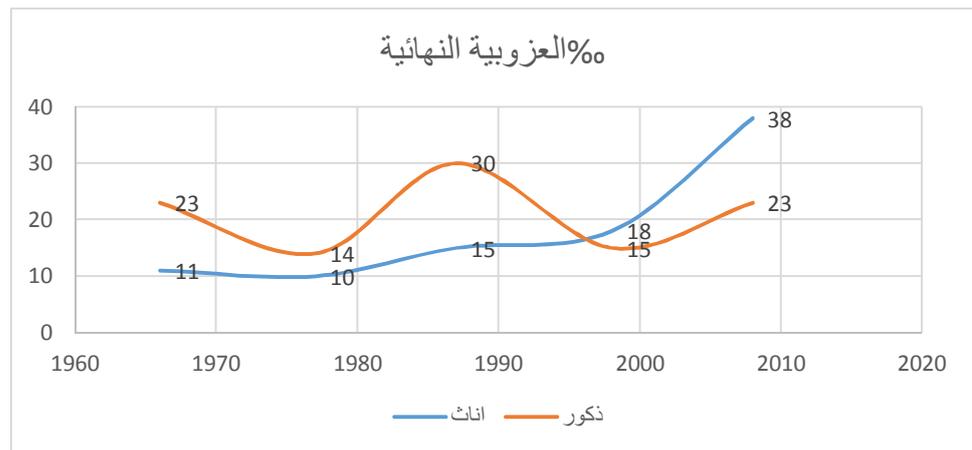
1.2.2.3. العزوبية النهائية

في المغرب العربي تقريبا أغلب السكان يخرجون من العزوبية سواء تعلق الأمر بالذكور أو بالإناث أين نجد نسبة العزوبية في الفئة العمرية 45-49 سنة لا تتعدى 4% (AJBILOU, 1998, p. 114). نظريا وحسب الكاتب "ديكسون" فإنه هناك علاقة طردية بين متغير العزوبية النهائية ومتغير العمر عند الزواج الأول وحسب رأي الكاتب فإن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في ارتفاع العمر عند الزواج الأول تؤثر أيضا على ارتفاع

العزوبية النهائية (DIXON, 1978). هذه القاعدة لا يمكن أن تعممها على كل المجتمعات²⁶. بالجزائر مثلا في تعداد 1987 قَدَّر معامل الارتباط بين المتغيّرين بـ 0.335 و 0.683 لدى الذكور والاناث على التوالي (AJBILOU, 1998, p. 278). على غرار البلاد العربية الإسلامية ورغم الأزمة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية حافظت الجزائر على عاداتها المتعلقة بالزواج أين يعتبر حتمية اجتماعية (KOUAOUCCI, 1993). لذلك نجد شدة الزواجية تقريبا بقيت ثابتة لمدة 40 سنة (من 1966 إلى 2008 في حدود 2%).

من الشكل 25.3 نلاحظ أنه إلى غاية سنة 1998 كانت العزوبية النهائية لدى الإناث أقل من الذكور، وبعد سنة 1998 أصبحت العزوبية النهائية لدى الإناث أكبر. رغم أن العزوبية النهائية في المجتمع الجزائري تعتبر هينة كما سبق الذكر إلا أن ارتفاعها لدى الإناث يعبر على مدى التحول العميق الذي شهدته منظومة الزواجية بالجزائر.

الشكل رقم: 25.3: العزوبية النهائية في التعدادات العامة للسكان والسكن بالجزائر.



المصدر: من اعداد الطالب.

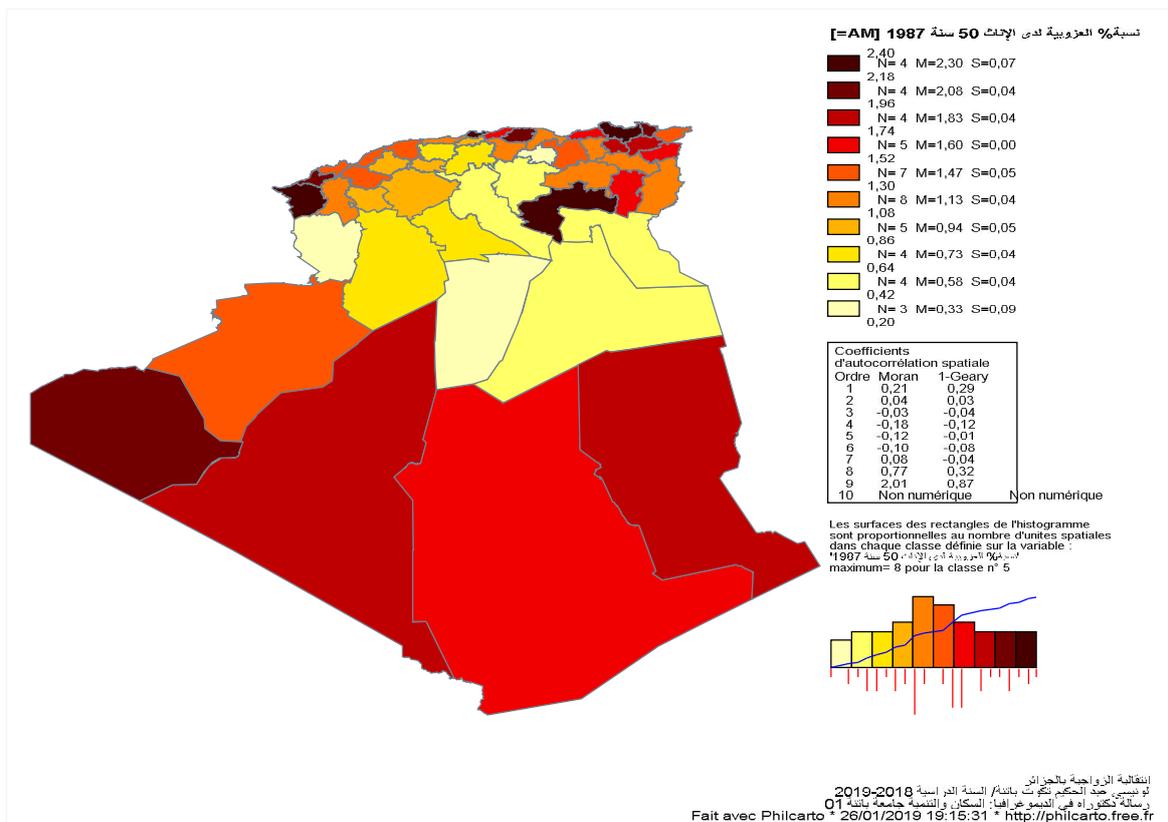
على مستوى الولاية وبسبب العائق الوحيد الذي دائما يقف أمام الباحثين بصفة عامة والديموغرافيين بصفة خاصة ألا وهو عائق عدم توفر الاحصائيات اللازمة للقيام بعملية التحليل على أحسن وجه، من أجل ذلك يكتفي البحث بسرد توزيع متغير العزوبية النهائية على الولايات في تعداد 1987.

26 - عندما نكون بصدد دراسة العزوبية النهائية في المجتمعات العربية الإسلامية لا يمكن إهمال متغير إعادة الزواج لدى الذكور لأنه يعتبر المتغير المفتاح لانخفاض نسبة العزوبية النهائية في هذه المجتمعات.

من الخريطة 3.4 يتضح لدينا أن توزيع العزوبية النهائية بالجزائر لدى النساء كانت عشوائية (مؤشر موران = 0.21). الولايات التي سجل فيها أكبر نسبة عددها أربع ولايات على رأسهم تلمسان بنسبة 2.4% بالإضافة إلى الولايات: بسكرة، سكيكدة والعاصمة سجلت 2.3%، 2.3%، 2.2% على الترتيب. أقل نسبة سجلت في الولايات: النعامة، غرداية وبرج بوعريرج. بالنسبة للذكور ومن الخريطة 3.5 نلاحظ أن العزوبية النهائية لدى الذكور أكبر من العزوبية لدى الإناث. قدرت أكبر نسبة بـ 4.8% سجلت بولاية تمنراست، أما أقل نسبة فقدت بـ 1.3% سجلت في ولاية عين الدفلة.

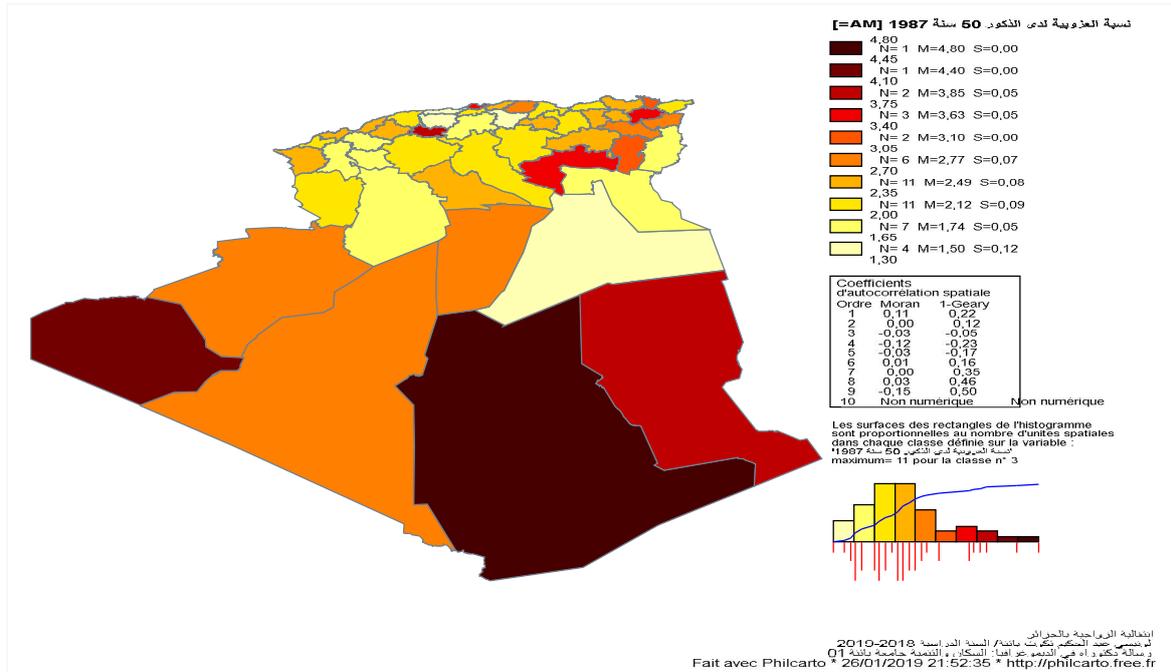
عندما نقيس مؤشر الذكورة للعزوبية النهائية الذي هو موضح في الخريطة 3.6، أين نجد أكبر قيمة للمؤشر (1050 رجل لكل 100 امرأة) سجلت في ولاية النعامة، تليها بعد ذلك ولاية غرداية، مسيلة وبرج بوعريرج.

خريطة 4.3: توزيع نسبة العزوبية النهائية لدى الإناث بالجزائر حسب كل ولاية في تعداد 1987.



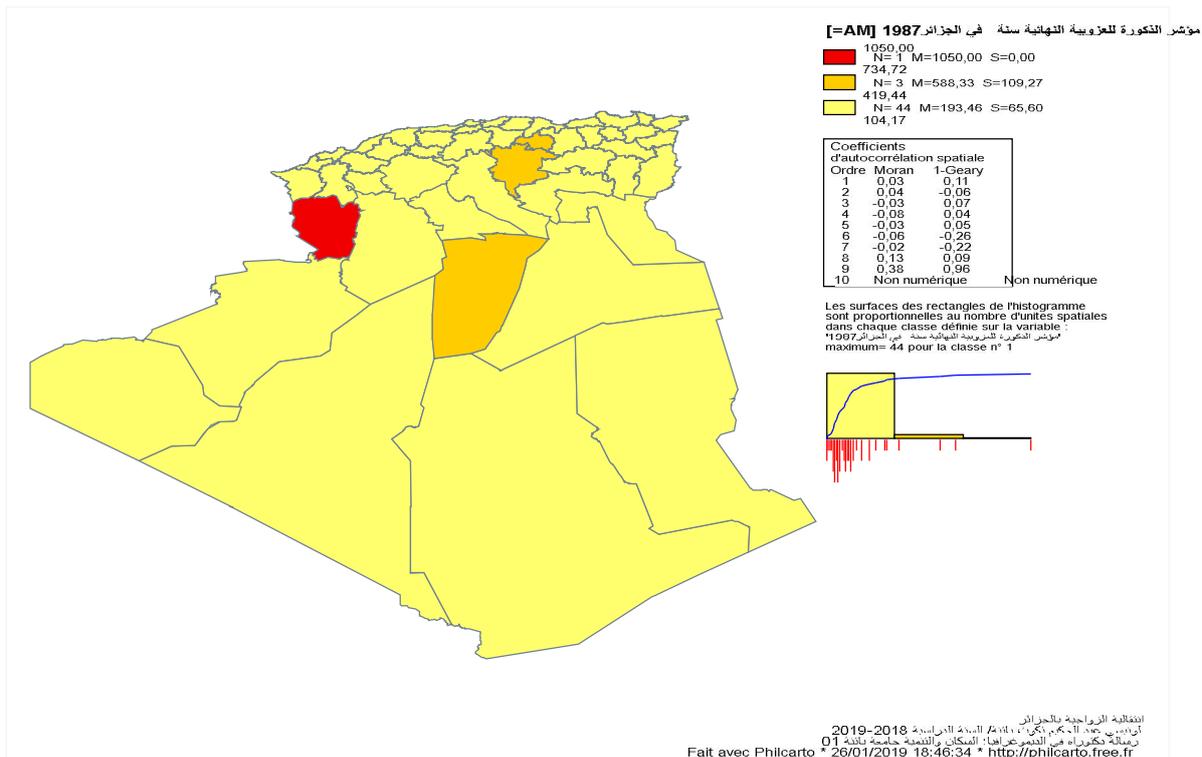
المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بإحصائيات تعداد 1987.

خريطة 5.3: توزيع نسبة العزوبية النهائية لدى الذكور بالجزائر حسب كل ولاية في تعداد 1987



المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بإحصائيات تعداد 1987.

الخريطة 6.3: توزيع مؤشر الذكورة للعزوبية النهائية بالجزائر تعداد 1987.



المصدر: من إعداد الطالب.

3.2.3. الزواج

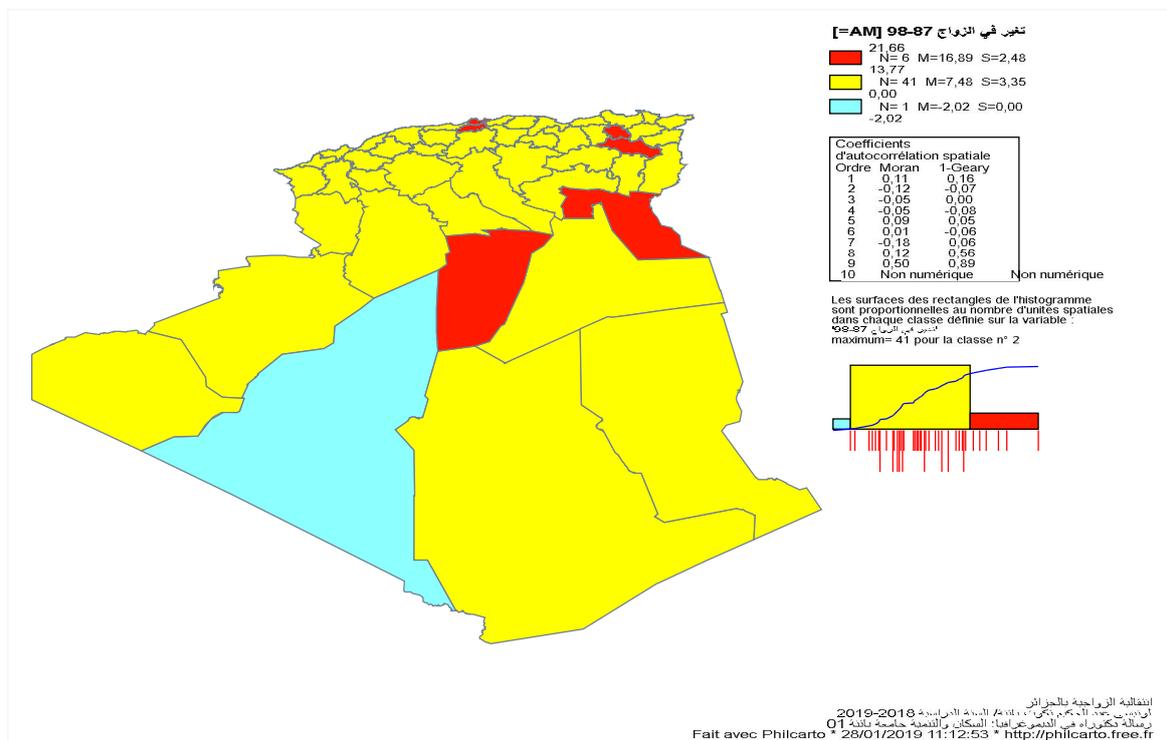
سنة 1987 (خريطة 3.5 في الملحق 3) قدر مؤشر الارتباط الجغرافي (موران) لدى الذكور بـ 0.4 أين تم التسجيل أكبر نسبة زواج بولاية أدرار (51.30%)، أما أصغر نسبة فقدرت بـ 37.50% وسجلت بالعاصمة. المجموعة التي كانت فيها النسبة مرتفعة تتكون من ستة ولايات: أدرار، الجلفة، سوق أهراس، ورقلة، مسيلة وتمنراست، بوسط حسابي قدر بـ 48.45% وانحراف معياري 1.74 شكلت هذه المجموعة النموذج التقليدي. أما المجموعة التي تمثل النموذج الحديث للزواج فتتكون من ثمانية ولايات: العاصمة، بومرداس، تيزي وزو، البليدة، وهران، عين تيموشنت، قسنطينة وعنابة بوسط حساب 40.98% وانحراف معياري 1.38. باقي الولايات والتي عددها 34 تمثل النموذج الوسط وهو الأغلب. لدى الإناث، ومن الخريطة 6.3 من الملحق 3 سجلت أكبر نسبة للزواج في ولاية الجلفة (55.7%) وأصغر قيمة في العاصمة (38.50%). مع بقاء الولايات التي تشكل النموذج العصري للزواج فإن الولايات التي شكلت النموذج التقليدي ارتفعت لدى الإناث إلى 12 ولاية؛ الجنوب بصفة عامة وولايات الوسط على غرار الجلفة، مسيلة، البرج، مدية وتيسمسيلت بالإضافة إلى ولايتين في الشرق سوق أهراس وتبسة. يكمن القول إن نسبة الزواج في تعداد 1987 ولكلا الجنسين كانت منخفضة في الشمال ومتوسطة في الوسط ومرتفعة في الجنوب.

كشفت نتائج تعداد 1998 بالجزائر عن انخفاض في نسبة الزواج لكلا الجنسين (الشكل 3.4). على مستوى الولاية ولدى الذكور، (خريطة 3.13 في الملحق 3) نجد أن هناك ارتفاع في النسبة الأكبر مقارنة بتعداد 1987 والتي قدرت بـ 54.36% سجلت في ولاية غرداية. أما أصغر قيمة فسجلت في ولاية تيزي وزو (42.88%). تراجع عدد الولايات التي تشكل النموذج التقليدي للزواج حيث أصبح أربعة ولايات وهي: غرداية، الجلفة، الوادي وبرج بوعريرج بوسط حسابي 52.53% وانحراف معياري 1.17. ارتفع عدد الولايات التي تشكل النموذج العصري للزواج ليصل إلى عشر ولايات: تيزي وزو، بومرداس، جيجل، العاصمة، سكيكدة، بلعباس، وهران، بويرة، بشار وبجاية بوسط حسابي قدر بـ 45.48% وانحراف معياري مقدر بـ 1.19. الولايات التي شكلت النموذج الوسط بقيت ثابتة بوسط حسابي 48.61% وانحراف معياري 1.07. بالنسبة للإناث، (خريطة 3.14 في الملحق 3) سجلت أكبر نسبة للزواج (57.41%)

في ولاية إليزي وأصغر قيمة في ولاية تيزي وزو. بوسط حسابي قدر بـ 55.32% وانحراف معياري 1.54، بلغ عدد الولايات التي شكلت النموذج التقليدي ثمانية ولايات: أليزي، الجلفة، غرداية، الوادي، برج بوعرييج، الأغواط، مسيلة وتندوف. بلغ عدد الولايات التي شكلت النموذج العصري 15 ولاية تتمركز في الجهة الشمالية للوطن بالإضافة إلى ولاية بشار.

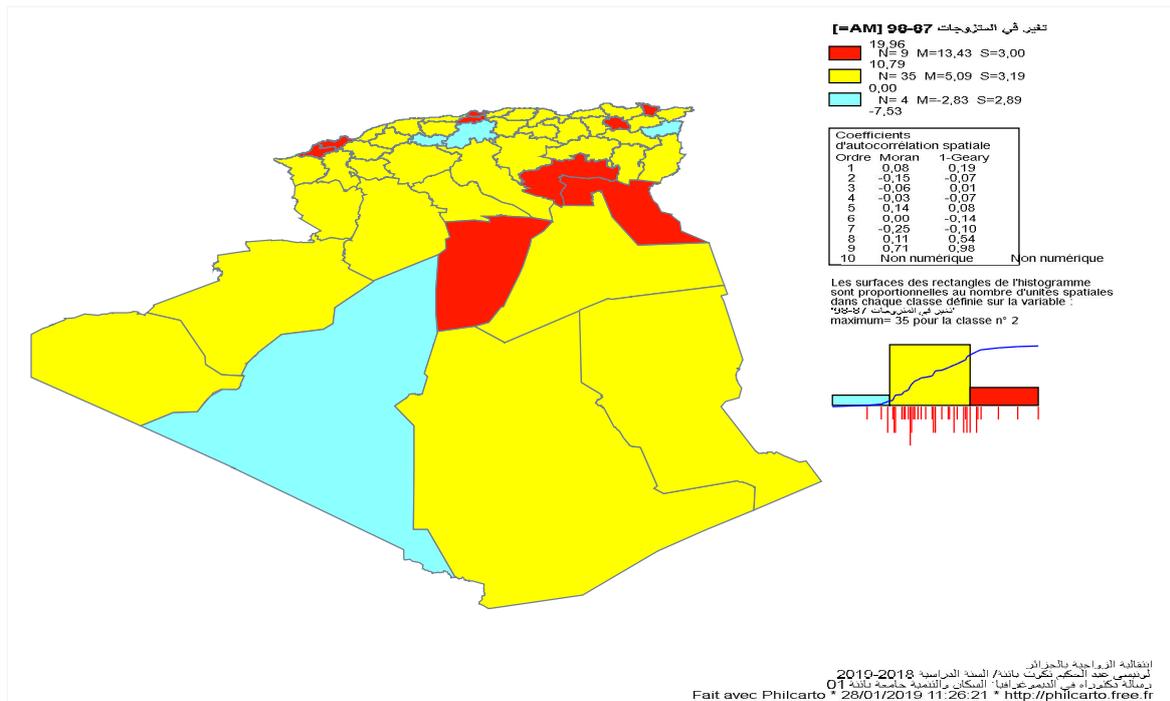
في الفترة الممتدة بين 1987 و1998 شهدت الولايات: العاصمة، البلدية، قسنطينة، أم البواقي، غرداية ووادي سوف ارتفاع في نسبة الزواج لدى الذكور، أين سجلت العاصمة أكبر نسبة (21.66%). باقي الولايات والتي قدر عددها بـ 41 ولاية تتوزع على مجال من الارتفاع 13.77% إلى صفر بالمئة؛ بوسط حسابي 7.48% وانحراف معياري 3.35 تشكل الأغلبية. تبقى ولاية أدرار هي الوحيدة التي شهدت تراجع في نسبة الزواج لهذه الفترة.

الخريطة 7.3: توزيع التغير في نسبة الزواج لدى الذكور حسب كل ولاية للفترة الممتدة بين 1987-1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

الخريطة 8.3: توزيع التغير في نسبة الزواج لدى الإناث حسب كل ولاية للفترة الممتدة بين 1987-1998.



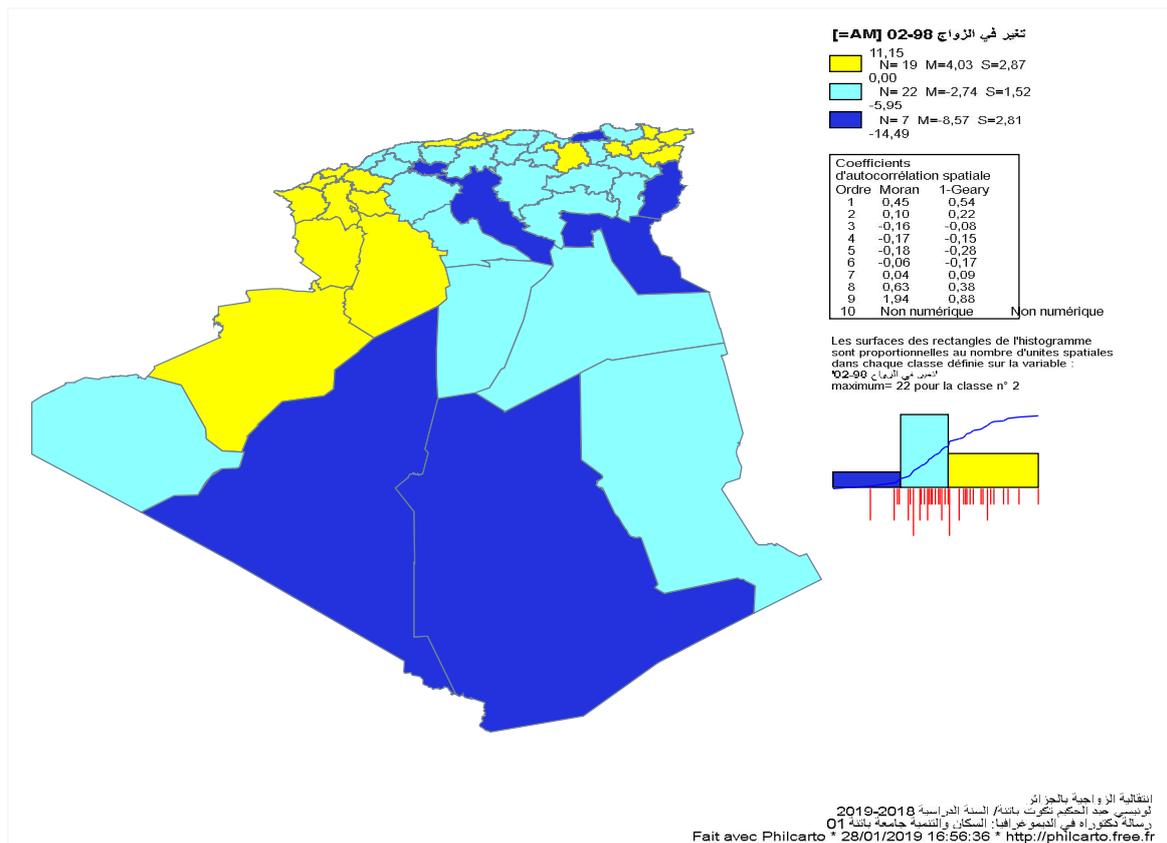
المصدر: من إعداد الطالب.

لدى الإناث، وفي نفس الفترة (1987-1998) شهدت الولايات: العاصمة، والوادي، غرداية، البليدة، وهران، بسكرة، قسنطينة، عنابة وعين تيموشنت أين سجلت أكبر زيادة في ولاية الجزائر (19.96%). أما الولايات التي تراجعت فيها النسبة فهي: سوق أهراس، أدرار، مديّة وتيسمسيلت حيث سجل أكبر تراجع في ولاية سوق أهراس (-7.53%). باقي الولايات والمقدر عددها 35 ولاية تتوزع على المجال 10.79% وصفر بالمئة من الزيادة، بوسط حسابي 5.09% وانحراف معياري 3.19 تشكل الأغلبية.

في تعداد 2008 ومن الخريطة 21.3 في الملحق 3 لدى الذكور نلاحظ أن تغير في الولايات التي تشكل النموذج التقليدي للزواج باستثناء ولاية غرداية التي حافظت على موقعها وسجلت أكبر نسبة (53.79%). الولايات التي تمثل النموذج التقليدي هي: غرداية، العاصمة، البليدة، برج بوعريّيج، أم البواقي، تلمسان، عين تيموشنت وهران. أما الولايات التي شكلت النموذج العصري للزواج تترأسهم ولاية جيجل التي سجلت أقل نسبة (42.06%) معها كل من: تيزي وزو، أدرار، تيسمسيلت، تمنراست، بجاية وسكيكدة. لدى الإناث، ومن الخريطة 3.22 في الملحق 3 نلاحظ حدوث تبادل الأدوار بين الشمال والجنوب وأصبح هذا الأخير

هو الذي يملك نسب منخفضة من الزواج. سجلت أعلى نسبة في ولاية غرداية (56.25%) بينما أعلى نسبة قدرت بـ 42.97% سجلت في ولاية جيجل. تشكل النموذج التقليدي للزواج من سبع ولايات: غرداية، إليزي، تلمسان، برج بوعرييج، البليدة، البيض، والنعام. أما النموذج العصري فتكون من ستة ولايات: جيجل، تيزي وزو، أدرار، تيسمسيلت، سكيكدة وإليزي. أما الولايات التي شكلت النموذج الوسط فعددها 35 ولاية جها من الشمال بالإضافة إلى ورقلة، بشار وتندوف من الجنوب.

الخريطة 9.3: توزيع نسبة التغير في نسبة الزواج لدى الذكور حسب كل ولاية للفترة الممتدة بين 1998-2008.



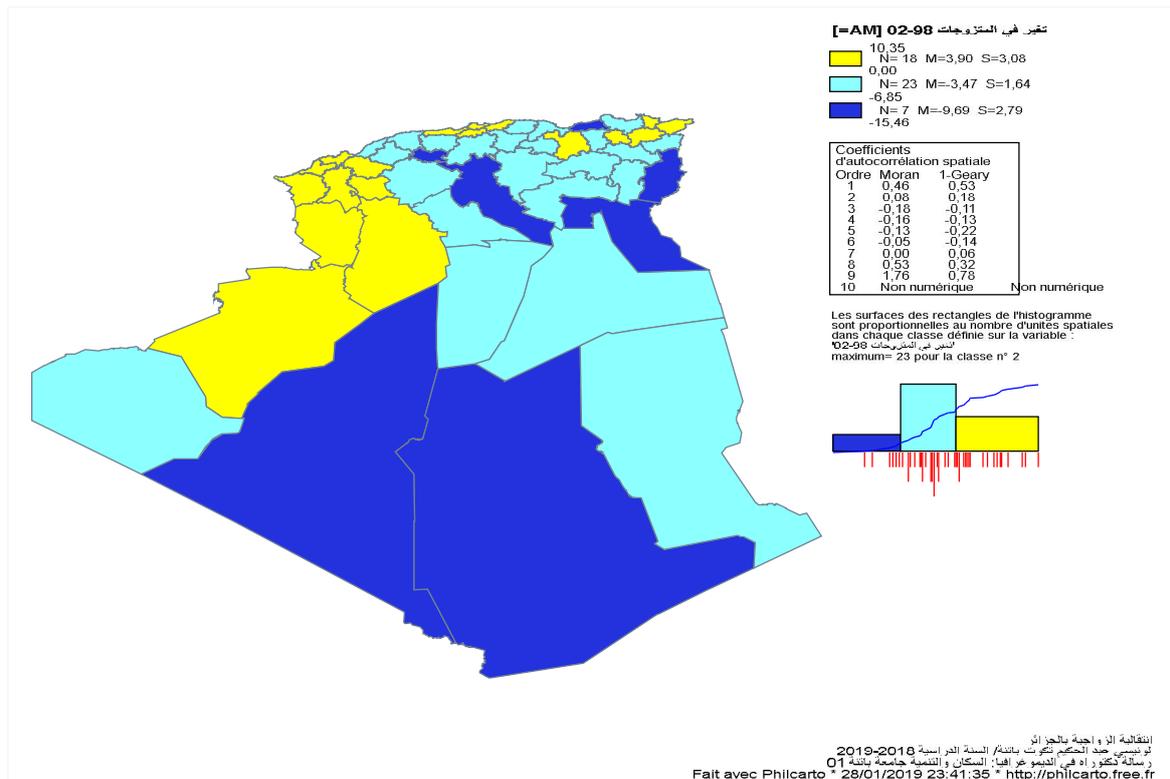
المصدر: من إعداد الطالب.

في الفترة الممتدة بين 1998-2008 لدى الذكور ومن الخريطة 9.3 نلاحظ الانخفاض في نسبة الزواج كان بصفة منتظمة بين الولايات هذا ما يترجمه مؤشر موران والمقدر بـ 0.45، أي أن الغير في نسب الزواج لدى الذكور للفترة الممتدة بين 1998-2008 لم تكن بطريقة عشوائية. سجل أكبر نسبة انخفاض في ولاية أدرار (-14.49%) والولايات التي كان فيه الانخفاض كبير هي: أدرار، تمنراست، الجلفة، الوادي، تيسمسيلت، جيجل وتبسة. الولايات

التي كان فيها انخفاض أقل حدة من الولايات السابقة الذكر عددها 21 ولاية تتوزع على المجال صفر بالمئة و -5.95% بوسط حسابي قدر بـ -2.74% وانحراف معياري 1.52. أما الولايات التي شهدت ارتفاع في النسبة فعددها تسع تتكون من ولايات الغرب باستثناء تندوف، ولايات الوسط الشمالي، ولايات الشرق بالإضافة إلى ولاية سطيف. عند المقارنة بين التغير في الفترة الممتدة بين 1987-1998 والفترة 1998-2008 نلاحظ أنه حدث تدارك من طرف الولايات التي كانت فيها النسبة مرتفعة لتلتحق بالولايات التي كانت فيها النسبة مرتفعة.

بالنسبة للإناث، ومن الخريطة 10.3 رغم أن الانخفاض كان لديهن أكبر إلا أنه هناك تطابق كبير في توزيع الولايات حسب التغير في نسب الزواج للفترة الممتدة بين 1998-2008 لكلا الجنسين. استثناء واحد فقط هي ولاية سوق هراس أين كان فيها ارتفاع في نسبة الزواج لدى الذكور بـ 0.17%، بينما انخفضت لدى الإناث بنسبة 2.24%.

الخريطة 10.3: توزيع نسبة التغير في نسبة الزواج لدى الإناث حسب كل ولاية للفترة الممتدة بين 1998-2008

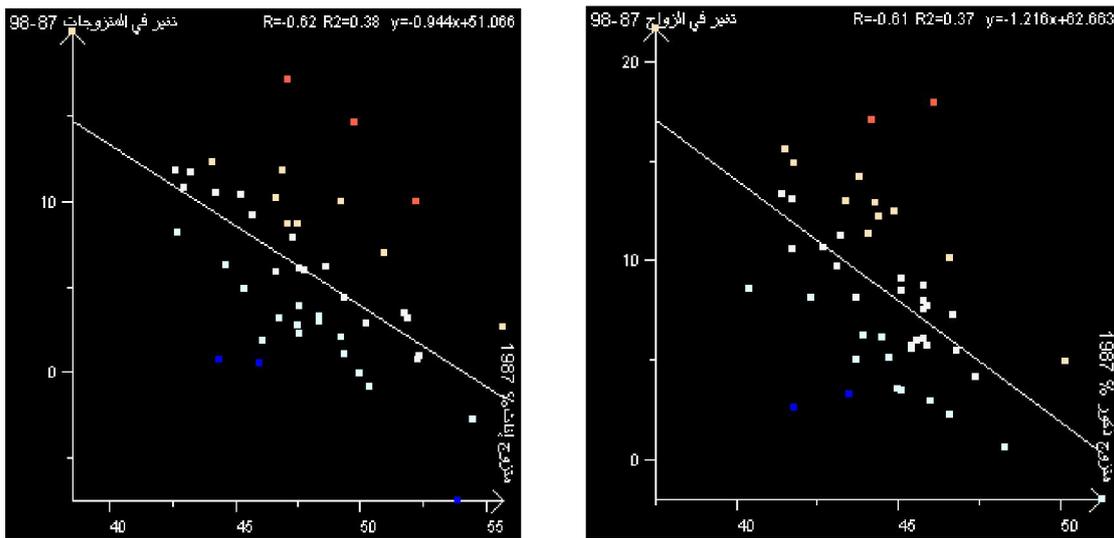


المصدر: من إعداد الطالب.

مما سبق ذكره عن تطور نسبة الزواج بالجزائر للفترة الممتدة بين 1987-2008 يمكن استخلاص أنه رغم أن بعض الولايات شكلت استثناءات إلا أنه لوحظ تدارك الولايات التي سجلت نسب مرتفعة للتأخر الذي شهدته والالتحاق بركب الولايات التي تتسم بالنسبة المنخفضة وبالمقابل ارتفاع طفيف لدى هذه الأخيرة. هل يمكن القول إن الجزائر تسير نحو نموذج موحد للزواج؟ إن الربط بين التغير في نسبة الزواج بين التعدادين والتعداد السابق يمكننا من الإجابة على هذا السؤال.

من الشكل 26.3 يتضح لدينا أن هناك ارتباط خطي عكسي بين نسبة الزواج في تعداد 1987 وتطورها بين التعدادين 1998-1987 لكلا الجنسين، هذا ما يفسر بمعامل الارتباط المحسوب حيث قدر لدى الذكور بـ -0.61 أما الإناث فقدر بـ -0.62 وكلاهما ارتباط عكسي متوسط؛ بمعنى أنه كلما كانت نسبة العزوبية مرتفعة في تعداد 1987 كلما انخفضت نسبة الزيادة فيها بين التعدادين 1998-1987 والعكس صحيح.

الشكل: 26.3: العلاقة بين نسبة الزواج في تعداد 1987 وتغيرها بين التعدادين 1998-1987 لكلا الجنسين.

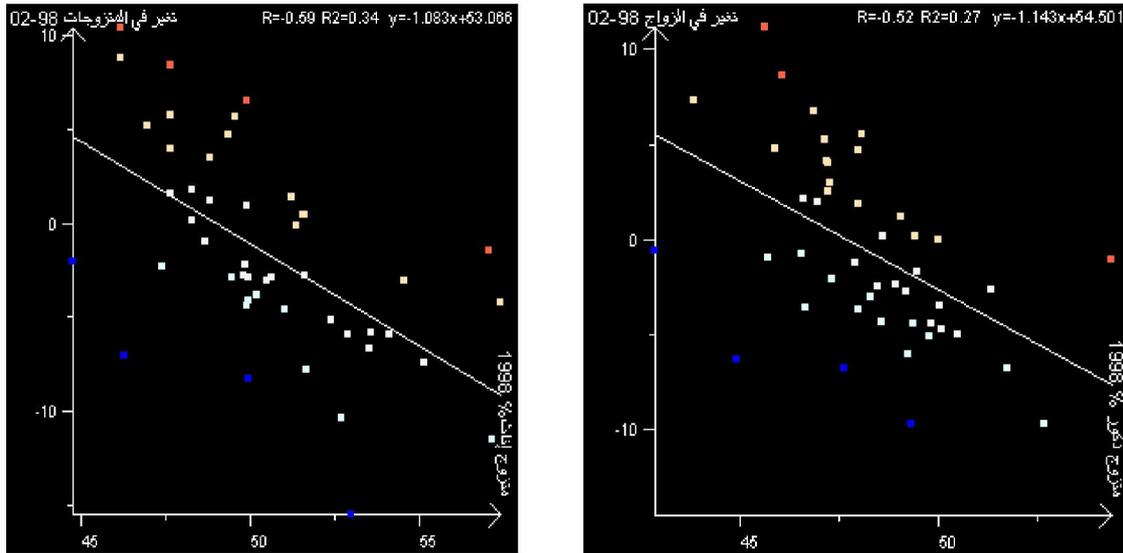


المصدر: من اعداد الطالب.

لدى الذكور، سجلت أكبر نسبة زواج سنة 1987 بولاية أدرار (51.3%) أين قدرت نسبة التغير بين التعدادين بـ -2.02%، وسجلت أصغر نسبة لنفس السنة في العاصمة (37.5%) حيث قدرت نسبة الزيادة بين التعدادين بـ 21.66%. هذا يؤكد بأن نسب الزواج لدى الذكور

تتوجه نحو تكوين نموذج موحد وأن 37% من التغير في نسبة الزواج بين التعدادين 1987-1998 تحددتها نسبة الزواج في تعداد 1987. هي نسبة منخفضة، والسبب في ذلك هي الولايات التي شكلت قيم متطرفة (خارجة عن النموذج). نجد كل من ولاية تيزي وزو وولاية جيجل شكلت قيم متطرفة سالبة حيث كانت النسبة فيهن منخفضة رغم ذلك سجلت زيادة ضعيفة. بالمقابل نجد ولايتي غرداية والوادي التي شكلتا قيم متطرفة موجبة حيث كانت النسبة فيهن مرتفعة رغم ذلك سجلتا نسبة ارتفاع معتبرة. نفس الشيء يقال عن الإناث، أي أن هناك تقارب بين الجنسين في نموذج الزواج للفترة الممتدة بين 1987 و1998 باختلاف في عدد الولايات التي شكلت القيم المتطرفة. الولايات التي شكلت القيم الموجبة هي: غرداية، إيزي، واد سوف كلها من الجنوب الشرقي، أما الولايات التي شكلت القيم السالبة فهي: سوق أهراس، جيجل، تيزي وزو وكلها من الشمال الشرقي.

الشكل 27.3: العلاقة بين نسبة الزواج في تعداد 1998 وتغيرها بين التعدادين 1998-2008 لكلا الجنسين.



المصدر: من إعداد الطالب.

من الشكل 27.3 يتضح لدينا بقاء الارتباط العكسي بين نسبة الزواج في تعداد 1998 وتغيرها بين التعدادين 1998-2008 مع انخفاض في معامل الارتباط لدى كلا الجنسين ويكون أكثر انخفاضا لدى الذكور. معنى ذلك أن الولايات التي شهدت نسبة زواج مرتفع سنة 1998 كانت نسبة الزيادة فيها بين التعدادين 1998 و2008 منخفضة والعكس صحيح. داخل نموذج

1998 ولدى الذكور، سجلت أكبر نسبة زواج بولاية الجلفة (52.69%) وبالمقابل سجلت فيها نسبة تراجع في الزواج قدر بـ 9.74% للفترة بين التعدادين 1998 و2008. وسجلت أصغر نسبة سنة 1998 في ولاية بومرداس (43.85%) أين تم تسجيل نسبة زيادة في الزواج قدرت بـ 7.3%. لدى الإناث، أكبر نسبة كانت في ولاية الجلفة (57.15%) أين قدرت نسب تراجعها بـ 11.47%، أما أصغر نسبة فسجلت في ولاية بومرداس (46.17%) و قدرت نسبة الزيادة فيها بـ 8.74%. هذا فيما يتعلق بالنموذج، أما بالنسبة للولايات التي اعتبرت قيم متطرفة فتشكلت القيم السالبة من: تيزي وزو، جيجل وتيسمسيلت في الشمال وأدرار في الجنوب. أما الولايات التي شكلت القيم الموجبة فهي: غرداية، تلمسان، عين تيموشنت والعاصمة.

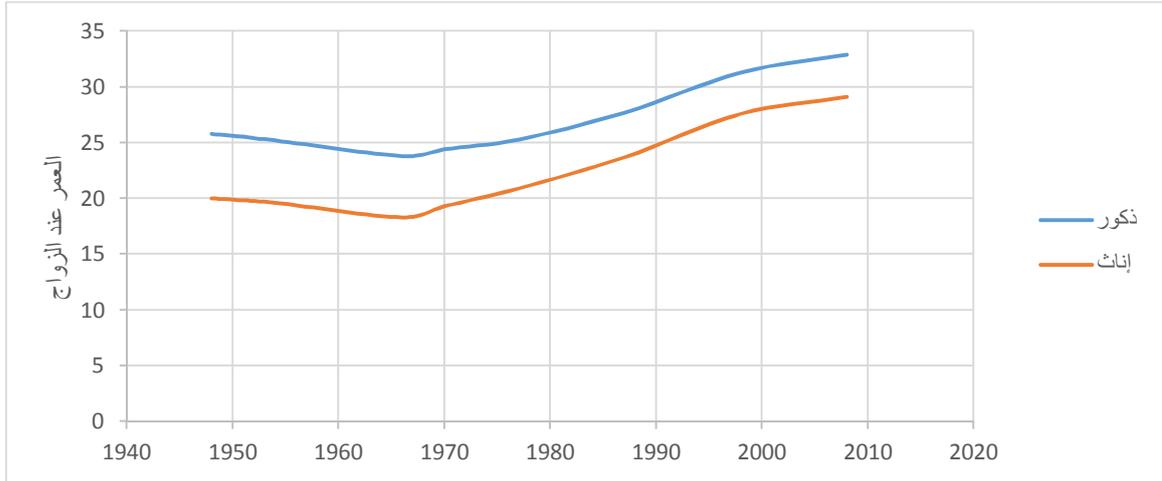
بغض النظر عن ترتيب الولايات فقد لوحظ أنه في كلا الفترتين الممتدتين بين 1998-1987 و1998-2008 هناك تراجع في نسبة الزواج لدى الولايات التي شهدت نسب مرتفعة في التعداد السابق وأغلبها تقع في الجنوب. وبالمقابل نجد ارتفاع معتبر في نسب الزواج لدى الولايات التي اتسمت بنسب منخفضة في التعداد السابق وأغلبها تقع في الشمال.

بغض النظر عن الولايات التي اعتبرت استثناء يمكن القول بأن الجزائر تسير نحو نموذج موحد فيما يتعلق بالزواج.

1.3.2.3. متوسط العمر عند الزواج

يتعلق متغير العمر عند الزواج الأول ببداية الحياة الزوجية ومنه بداية الحياة الإنجابية لدى المرأة، وهو من بين المتغيرات الهامة من أجل التعريف بنموذج الزواجية. من الناحية النظرية وحسب الكاتب "ديكسون" فإنه هناك ارتباط موجب بين متغير العمر عند الزواج الأول والعزوبية النهائية، حيث يرى أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تأثر في العمر عند الزواج الأول لها تأثير أيضا على العزوبية النهائية (DIXON, 1978). عرف هذا المؤشر حركية كبيرة في التاريخ الديموغرافي الجزائري حيث انتقل من النموذج الكلاسيكي للزواجية (زواج مبكر) إلى نموذج عصري (زواج متأخر).

الشكل 28.3: تغير العمر عند أول زواج بالجزائر في التعدادات العامة للسكان.



المصدر: Annuaire statistique de l'Algérie n° 30.

من خلال الشكل 28.3 يمكن تقسيم مسار متوسط العمر عند أول زواج بالجزائر إلى مرحلتين:

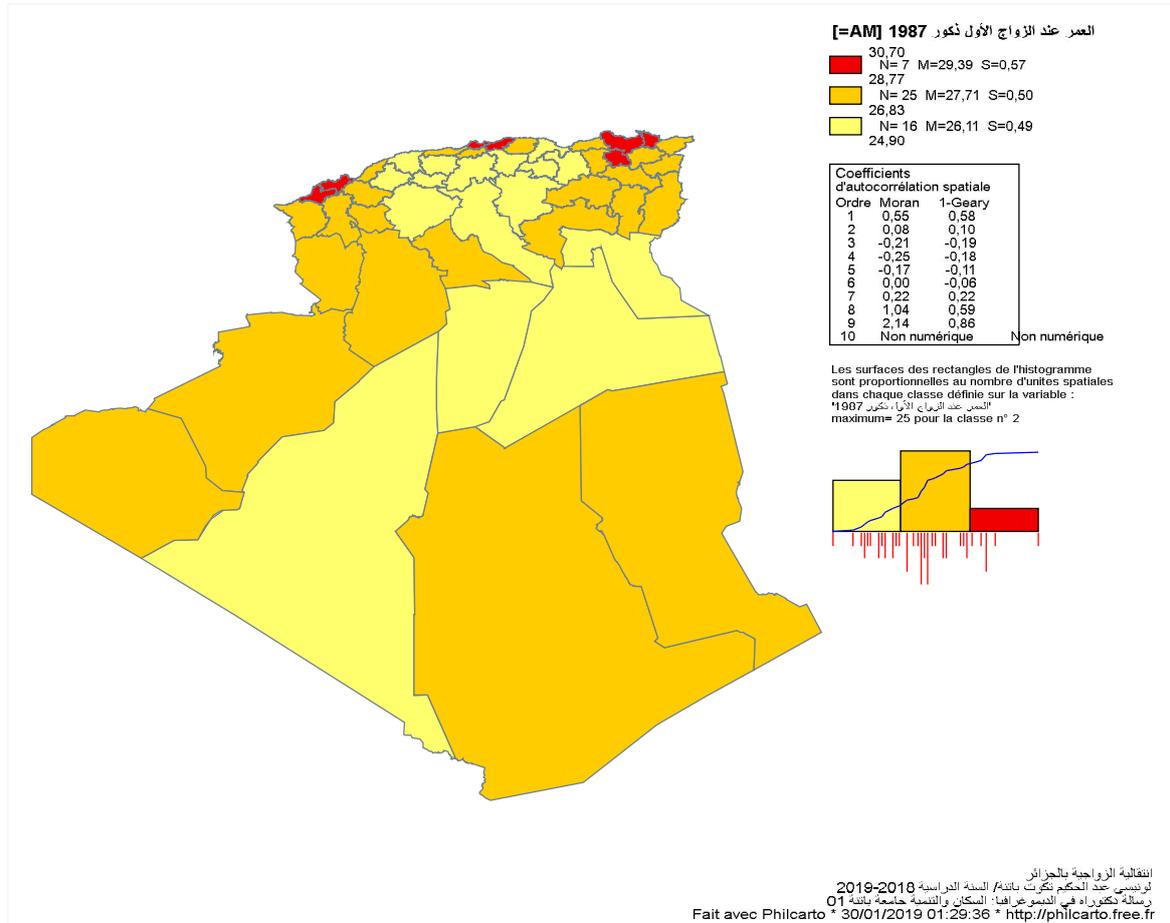
- من سنة 1948 إلى 1966: هذه المرحلة تميزت بتراجع في متوسط العمر عند أول زواج وفارق معتبر في السن بين الزوجين. تبقى الأوضاع التي كانت سائدة في تلك الحقبة من الزمن على غرار المجاعة والأوبئة التي كانت تضرب بقوة، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929. إضافة إلى الأسباب السابقة الذكر فإن هذه المرحلة كانت تتميز أيضا بإحصائيات غير موثوق فيها.

- من سنة 1966 إلى يومنا هذا: في هذه المرحلة نجد الارتفاع الكبير في العمر عند الزواج الأول، حيث انتقل من 20.9 سنة 1977 إلى 31 سنة 2008. حسب الجنس، فإن ارتفاع العمر عند الزواج كان أكثر لدى النساء وذلك بفارق قدر بـ 11.6 سنة لنفس المدة الزمنية. أما بالنسبة للرجال.

إن التحولات التي تحدث في العمر عند أول زواج تمكننا من القيام بتحليل ودراسة التحول في الزواجية. بالجزائر لوحظ ارتفاع العمر عند أول زواج في كل الولايات، بين سنة 1977 و1987 وصل الارتفاع إلى 3.9 سنة بولاية تيزي وزو لدى النساء، وإلى 3.6 سنة في ولاية الجزائر لدى الرجال (AJBILOU, 1998, p. 95).

على مستوى الولاية

الخريطة 11.3: توزيع متوسط العمر عند أول زواج لدى الذكور حسب كل ولاية في تعداد 1987.



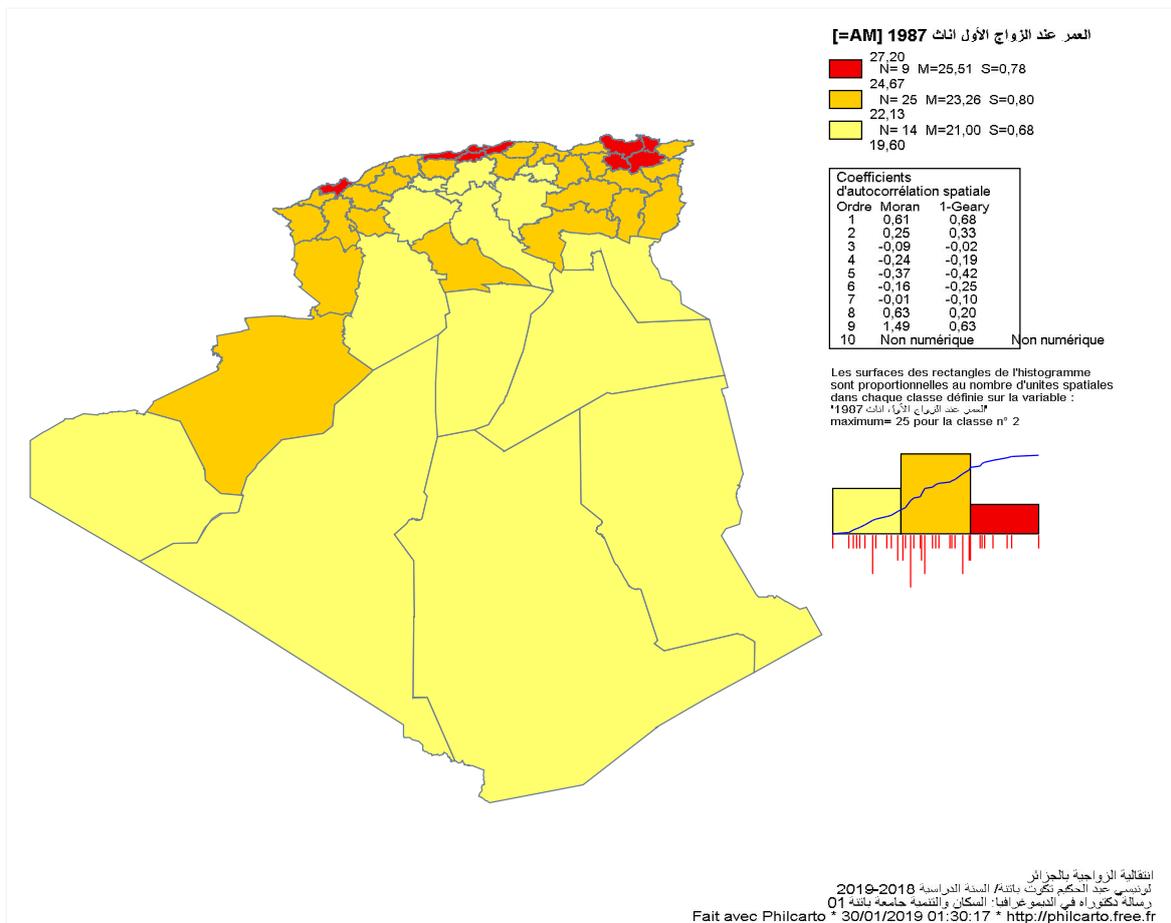
المصدر من إعداد الطالب.

من الخريطة 11.3 يتضح لدينا ومن مؤشر موران المقدر بـ 0.55 بأن توزيع متوسط العمر لدى الذكور في تعداد 1987 موزع بصفة منتظمة، أي أنه هناك تجاوز بين الولايات. سجل أكبر عمر عند الزواج الأول بالعاصمة (30.7 سنة)، أما أصغر عمر فسجل في ولاية الجلفة. في المجال 30.70 سنة إلى 28.77 سنة، بوسط حسابي مقدر بـ 29.39 سنة وانحراف معياري 0.57 تتوزع السبع ولايات التي تشكل النموذج العصري للزواجية في تعداد 1987. في الشرق نجد كل من سكيكدة (28.8 سنة)، عنابة (29.5 سنة)، قالمة (29.2 سنة). أما في الغرب فنجد وهران (29.2 سنة) وعين تيموشنت (29.1 سنة). وفي الشمال الوسط نجد العاصمة (30.70 سنة) وبومرداس (29.2 سنة) في المجال 26.83 سنة إلى 24.90 سنة،

بوسط حسابي مقدر ب 26.11 سنة وانحراف معياري 0.49 تتوزع 16 ولاية التي تكوّن النموذج التقليدي للزواجية

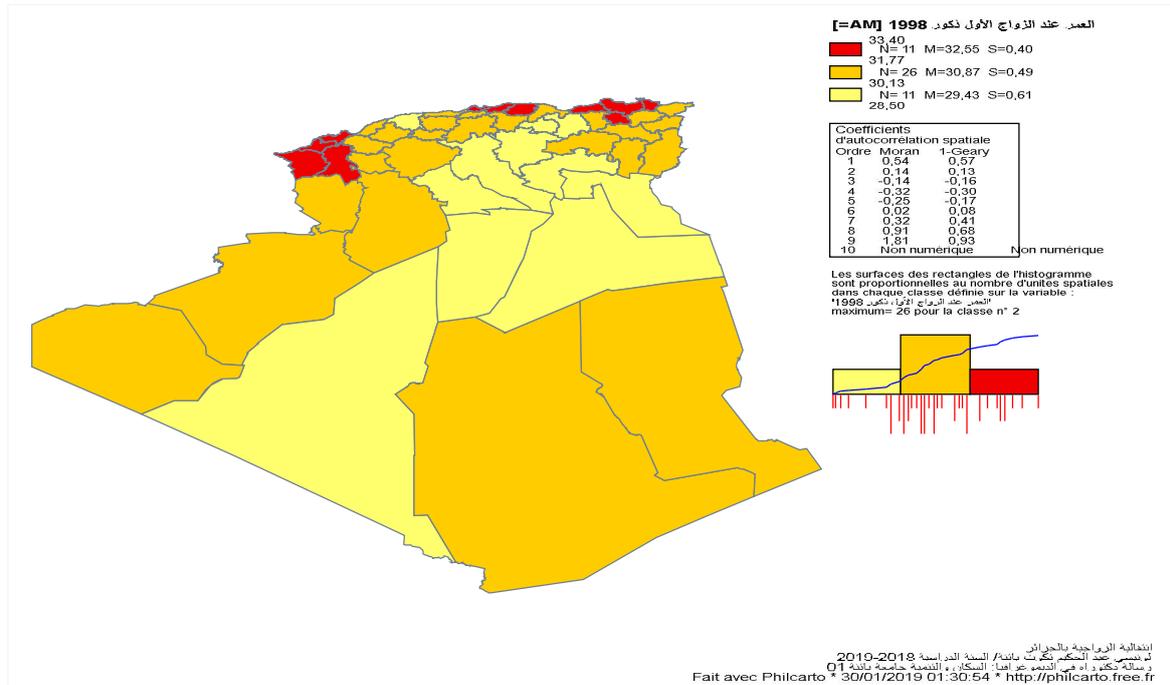
لدى الإناث ومن الخريطة 3.12 يتضح لنا أن توزيع العمر عند الزواج الأول لديهن كان بصفة منتظمة وليس بصفة عشوائية هذا ما يفسر بمؤشر موران المقدر ب 0.61. أكبر قيمة للعمر عند الزواج الأول سجلت بالعاصمة (27.20 سنة)، أما أصغر قيمة فسجلت بولاية الجلفة؛ هذا يعني أنه هناك تطابق إلى حد كبير بين الجنسين فيما يتعلق بتوزيع الولايات حسب ظاهرة الزواجية.

الخريطة 12.3: توزيع متوسط العمر عند أول زواج لدى الإناث حسب كل ولاية في تعداد 1987.



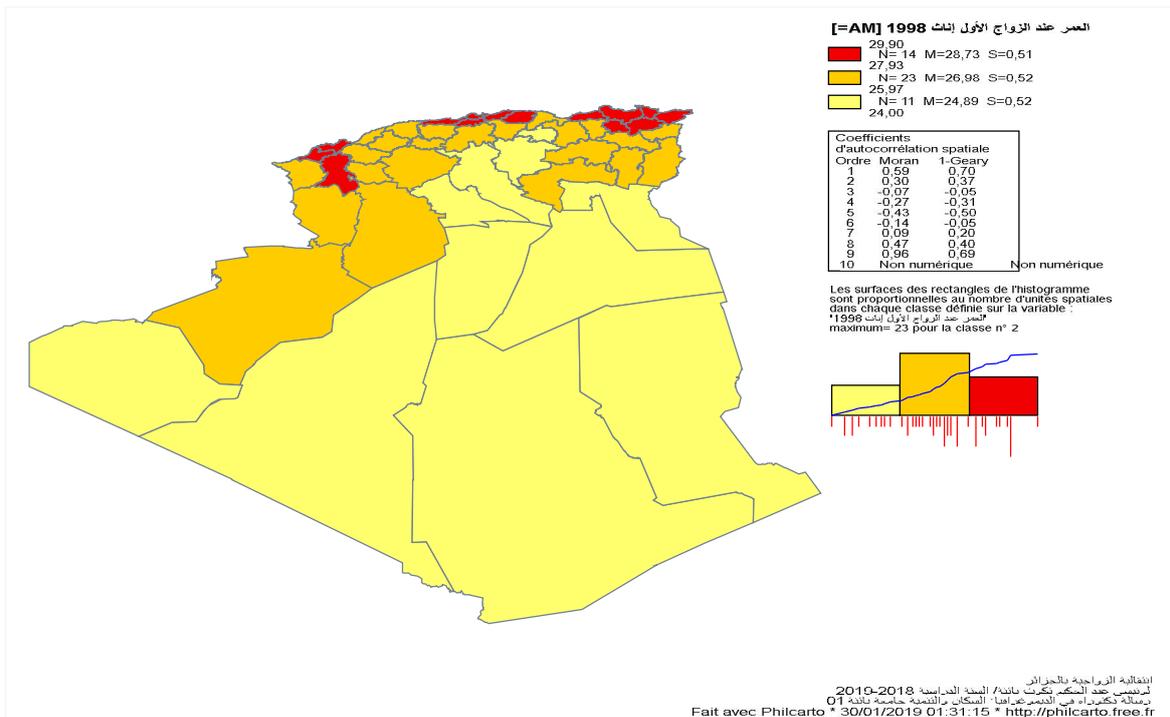
المصدر: من إعداد الطالب.

الخريطة 13.3: توزيع متوسط العمر عند أول زواج لدى الذكور حسب كل ولاية في تعداد 1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

الخريطة 14.3: توزيع متوسط العمر عند أول زواج لدى الإناث حسب كل ولاية في تعداد 1998.



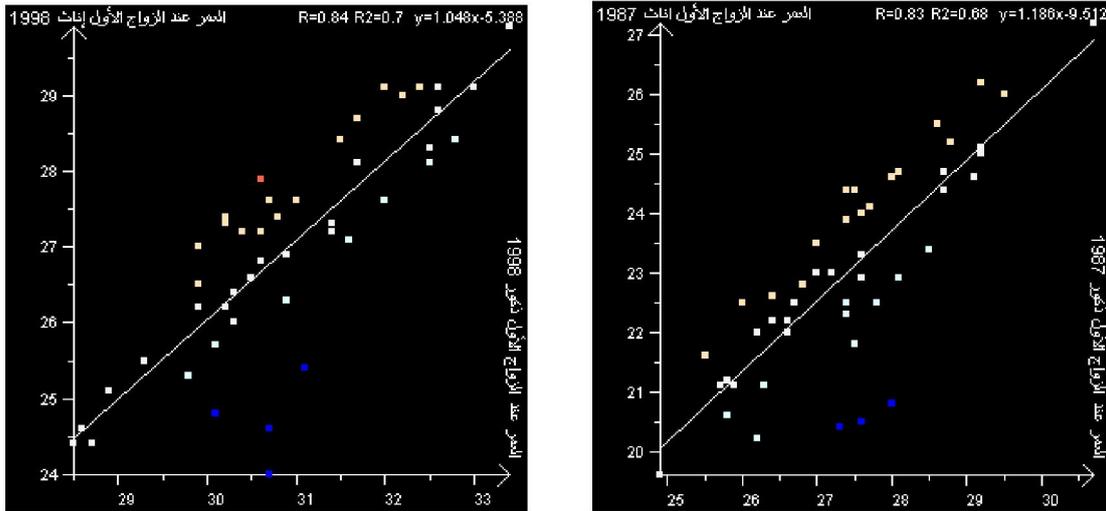
المصدر: من إعداد الطالب.

حافظ توزيع العمر عند أول زواج لدى الذكور بانتظامه بين 1987-1998، أين قدر مؤشر موران للتجاور الأول بـ 0.54 (خريطة 3.13). ارتفع عدد الولايات التي تمثل النموذج العصري إلى 11 ولاية. بوسط حسابي قدر بـ 32.55 سنة؛ أي بارتفاع أكثر من ثلاث سنوات مقارنة بتعداد 1987، وانحراف معياري 0.4؛ أي أنه هناك تقارب بين الولايات داخل النموذج مقارنة بتعداد 1987. تتوزع الولايات: تلمسان، بلعباس، عين تيموشنت ووهران في الغرب. العاصمة، بومرداس وتيزي وزو في الشمال الوسط. جيجل، سكيكدة، عنابة وقسنطينة في الشمال الشرقي. على المجال 33.40 سنة و 31.77 سنة أين سجل أكبر عمر في العاصمة (33.40 سنة) وسجل أصغر عمر في ولاية الجلفة (28.50 سنة).

نفس الشيء يقال لدى الإناث حيث حافظ توزيع العمر عند الزواج على انتظامه وقدر مؤشر مورا للتجاور الأول بـ 0.59. أكبر عمر سجل في العاصمة (29.9 سنة) وأصغر عمر سجل في ولاية إليزي. ارتفع عدد الولايات التي شكّلت النموذج العصري لتصل إلى 14 ولاية وكلها تتمركز في الجهة الشمالية للبلاد. في الجهة الشرقية نجد كل من جيجل، سكيكدة، عنابة، الطارف، قالمة وقسنطينة وفي الجهة الغربية نجد كل من وهران، عين تيموشنت وبلعباس أما في الوسط فنجد كل من العاصمة، تيبازة، البليدة، بومرداس وتيزي وزو. بوسط حسابي قدر بـ 28.73 سنة؛ أي بارتفاع أكثر من ثلاث سنوات مقارنة بتعداد 1987، وانحراف معياري مقدر بـ 0.51؛ حيث يدل على أن هناك تجانس أكثر داخل المجموعة مقارنة بتعداد 1987.

كخلاصة يمكن القول إن توزيع العمر عند أول زواج بالجزائر حسب كل ولاية ولكلا الجنسين أظهر أن الشمال يتميز بعمر مرتفع والجنوب بعمر منخفض للفترة الممتدة بين 1987-1998 و 1998-2008. السؤال الذي يمكن طرحه هو: ماهي العلاقة الموجودة بين تطور في العمر عند الزواج الأول لدى الذكور ومقابلة لدى الإناث في كلا الفترتين؟ للإجابة على هذا السؤال نستعين بالشكل التالي:

الشكل 29.3: العلاقة بين تطور العمر عند الزواج الأول لدى الذكور ونظيره لدى الإناث في التعدادين 1987 و1998.



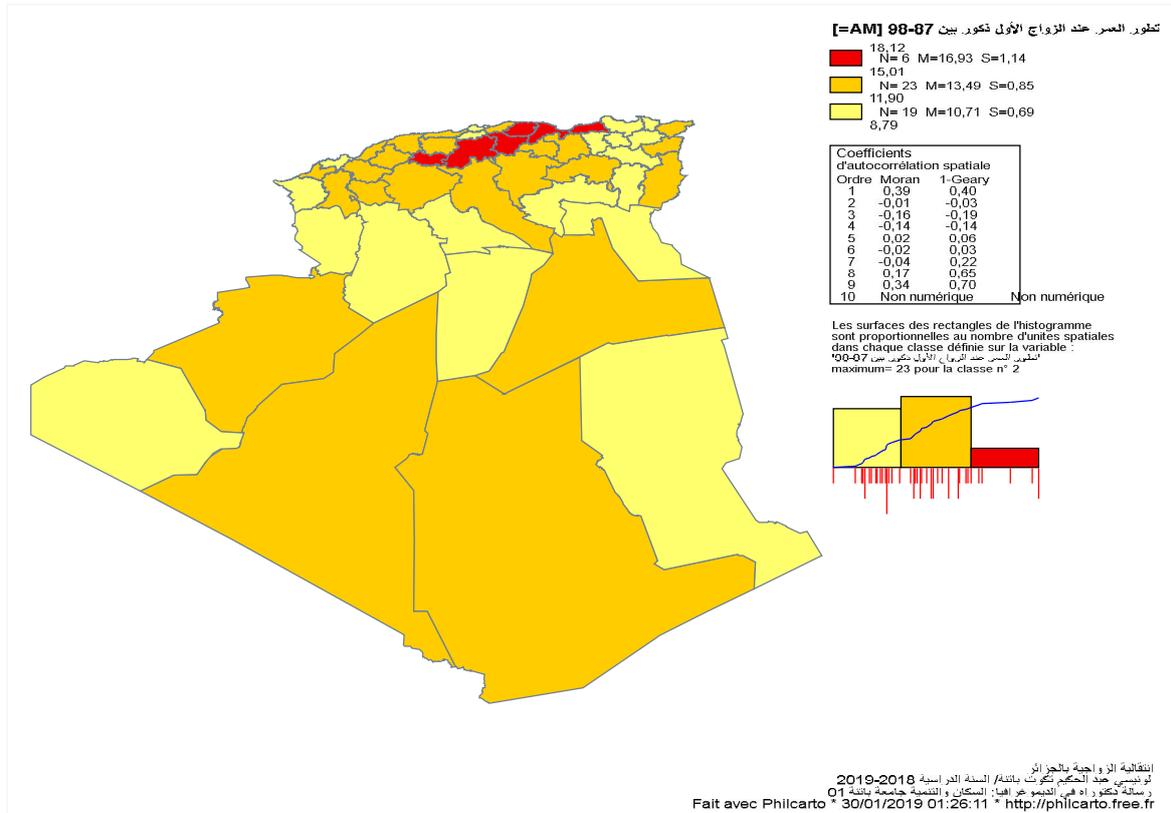
المصدر: من إعداد الطالب.

من الشكل 29.3 نلاحظ أنه هناك علاقة طردية قوية بين التغير في العمر عند أول زواج لدى الذكور ومقابله لدى الإناث في التعدادين 1987 و1998. الارتباط له دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 0.99 قدر في تعداد 1987 بـ 0.83، هذا يعني إذا زاد العمر عند أول زواج لدى الذكور بوحدة واحدة زاد لدى الإناث بـ 0.83. ومن معامل التحديد (R^2) يمكن القول بأن 68% من التغير في العمر عند أول زواج لدى الإناث في مختلف الولايات يفسر بالتغير في العمر عند الزواج الأول لدى الذكور ويستثنى من ذلك الولايات: تندوف، تمنراست وإليزي التي شكلت فروق سالبة عن معادلة الارتباط. في تعداد 1998 قدر معامل الارتباط بـ 0.84 دال إحصائياً عند مستوى ثقة 0.99، أي أنه إذا زاد العمر عند أول زواج لدى الذكور بوحدة واحدة زاد لدى الإناث بـ 0.84. ومن معامل التحديد يمكن القول بأن 70% من التغير في العمر عند أول زواج لدى الإناث في مختلف الولايات يفسر بالتغير في العمر عند أول زواج لدى الذكور ويستثنى من ذلك الولايات: إليزي، تمنراست، أدرار وتندوف التي شكلت فروق سالبة عن خط الارتباط وكذلك ولاية ميلة بفرق موجب.

في الفترة الممتدة بين التعدادين 1987 و1998 ومن الخريطة 15.3 نلاحظ أن الارتفاع في العمر عند أول زواج لدى الذكور قد مس كل الولايات لكن بدرجة مختلفة. أكبر نسبة زيادة

سجلت في ولاية تيزي وزو (18.12%) وأصغر نسبة كانت في العاصمة (8.79%). تتشكل المجموعة التي كانت فيها الزيادة مرتفعة من ستة ولايات: جيجل، بجاية، تيزي وزو، بويرة، مدية وتيسمسيلت وكلا من الوسط الشمالي.

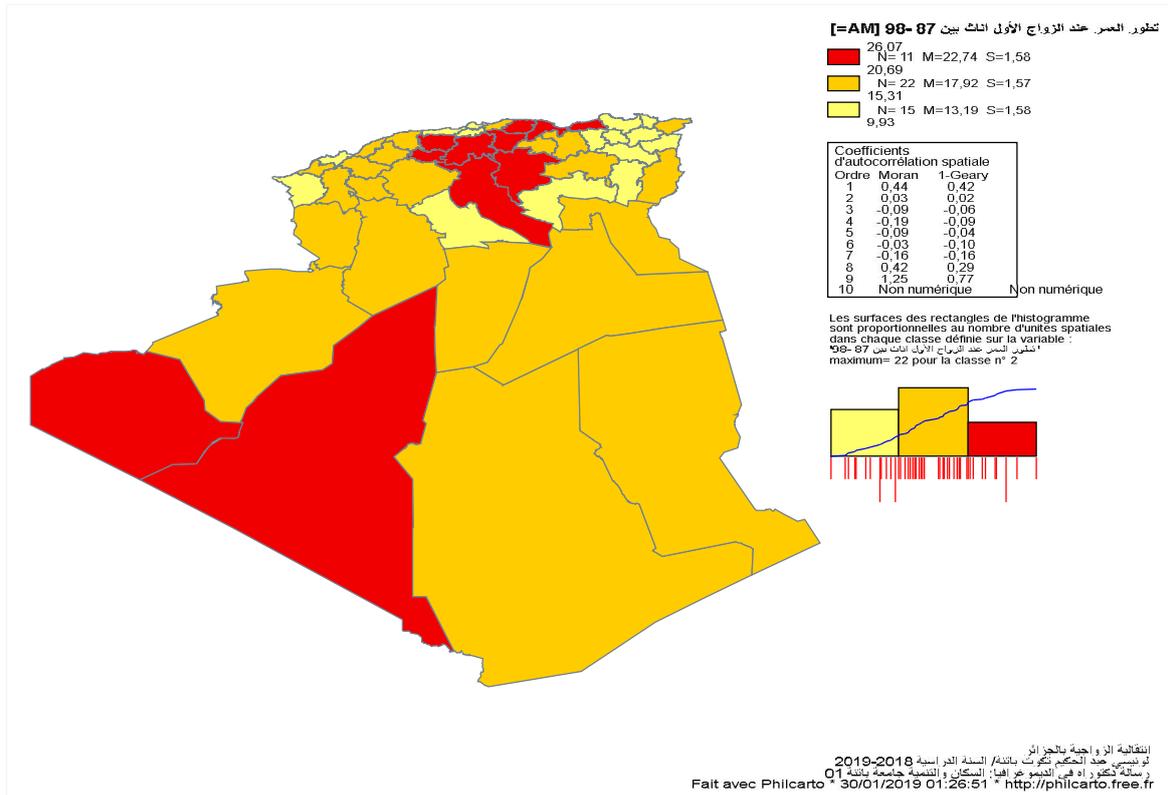
الخريطة 15.3: توزيع التغير في العمر عند أول زواج لدى الذكور للفترة الممتدة بين التعدادين 1987-1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

نفس الشيء لدى الإناث، حيث ارتفع العمر عند أول زواج في كل الولايات لكن بحددة مختلفة. كانت الزيادة لدى الإناث أكبر من الذكور وأكبر زيادة سجلت في ولاية تيسمسيلت (26.07%) أما أصغر نسبة زيادة كانت في العاصمة. تشكلت مجموعة الولايات التي كانت الزيادة فيها كبيرة من 11 ولاية، فبالإضافة إلى الولايات التي شكلت المجموعة لدى الذكور نجد كل من عين الدفلة، الحلفة، مسيلة في الشمال الوسط بالإضافة إلى ولايتين في الجنوب وهي: أدرار وتندوف. كانت الزيادة في العمر عند أول زواج لدى الإناث (مؤشر مران = 0.44) بصفة منتظمة بين الولايات أحسن من الذكور (مؤشر مران=0.39).

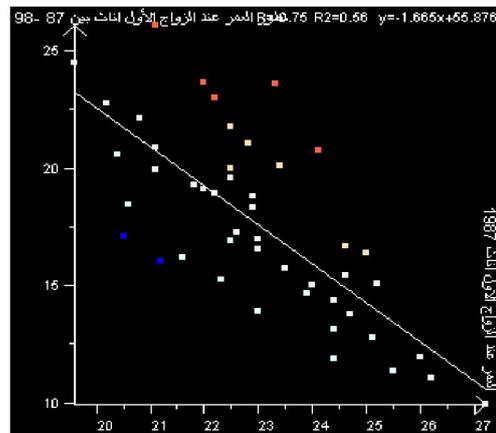
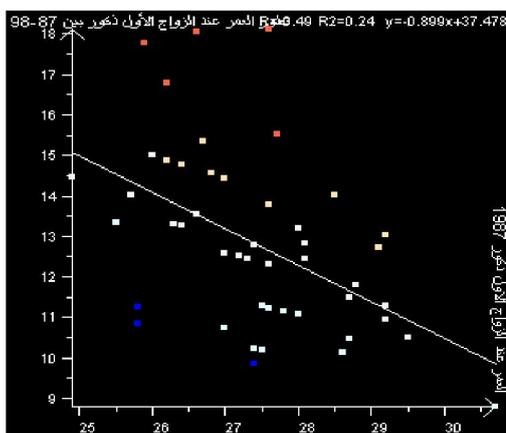
الخريطة 16.3: توزيع التغير في العمر عند أول زواج لدى الإناث للفترة الممتدة بين التعدادين 1987-1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

من أجل الفهم والمقارنة الجيدة بين تطور العمر عند الزواج الأول لدى الذكور والإناث نقوم بالربط بين هذا الأخير في تعداد 1987 وتطوره بين التعدادين 1987 و1998 لكلا الجنسين.

الشكل 30.3: العلاقة بين العمر عند الزواج الأول في تعداد 1987 وتطوره بين التعدادين 1987-1998 لكلا الجنسين.



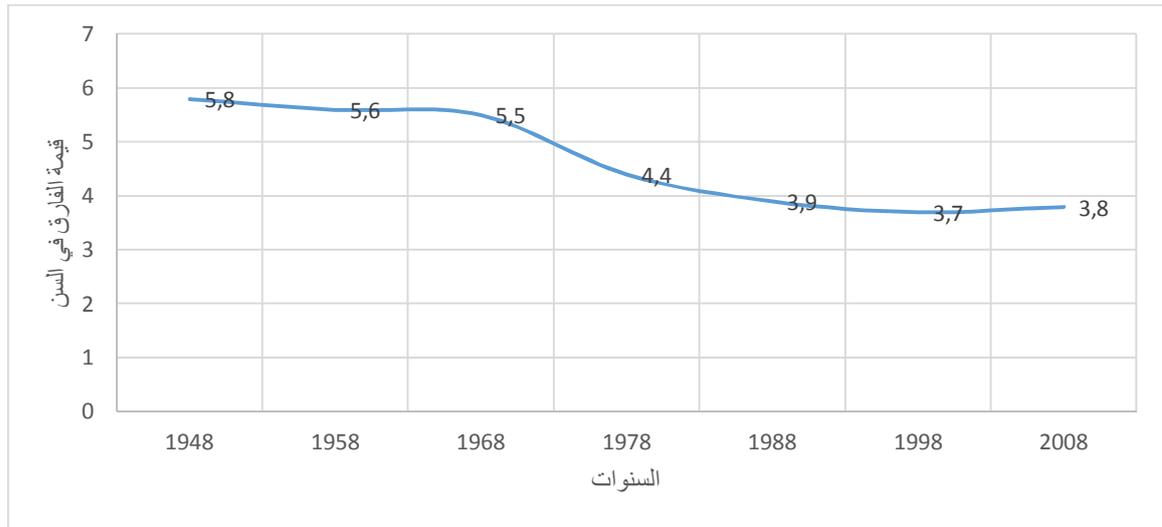
المصدر: من إعداد الطالب.

يتضح لنا من الشكل 30.3 أن الارتباط كان عكسي بين العمر عند أول زواج وتغيره بين 1987-1998 لكلا الجنسين. قدر معامل الارتباط لدى الإناث بـ -0.75 وهو ارتباط عكسي قوي أين نجد في تعداد 1987 ولايات الجنوب هي التي سجلت أقل عمر بالإضافة إلى ولاية الجلفة؛ هي التي سجلت أكبر زيادة لتلتحق بالولايات التي عرفت تقدم فيما يتعلق بظاهرة الزواجية على غرار العاصمة، قسنطينة، عنابة، قالمة ووهران. هذا لا يعني عدم وجود استثناءات فالولايات التي شكلت فروق موجبة عن خط الارتباط تمثلت في: تيزي وزو، تيسمسيلت، مدية، بجاية وجيجل، أما الولايات التي شكلت فروق سالبة عن خط الارتباط هي: غرداية واليزي. لدى الذكور، قدر معامل الارتباط بـ -0.49 وهو ارتباط ضعيف هذا يجعلنا نقول بأنه لدى الإناث الولايات التي كانت تحت عتبة متوسط العمر عند الزواج الأول الوطني هي التي كانت فيها نسبة الزيادة معتبرة أما لدى الذكور فالوضعية غير واضحة.

2.3.2.3. الفارق في السن بين الزوجين عند أول زواج

يعتبر الفارق في السن بين الزوجين عند أول زواج من بين المتغيرات التي تعكس نوع النسق الاجتماعي لمجتمع ما وبالتالي فهو يبين مؤشرات القوة أو العلاقات بين الذكور والإناث. يكون الفارق في السن بين الزوجين مرتفع في المجتمعات التي تسود فيها السلطة الأبوية. هذه المجتمعات تتميز بضعف مكانة المرأة الاقتصادية والاجتماعية. بالمقابل في المجتمعات التي نجد فيها نوع من المساواة بين الجنسين يكون الفارق في السن بين الزوجين منخفض (CSTERLINE, WILYAMS, & MCDONALD, 1986, p. 374). يقول الكاتب " آيت عمارة" في دراسته عن نماذج الزواج بالمغرب، الفارق في السن بين الزوجين: " يدل على الخضوع للقاعدة الاجتماعية التي هي أصل النظام الجنسي التقليدي، أين يكون الرجل بارزا في الزواج" ويقول أيضا " كما أن السلطة الأبوية تكون بارزة في الزواج المبكر يمكنها أن تكون حاضرة أيضا في الفارق في السن بين الزوجين" (AIT AMARA, 1994, p. 106). يضيف "بيوجو" ويقول: " ينظر الكثير إلى المرأة المغاربية من الناحية الزواجية أنها مضطهدة بسبب أنها تكون أصغر سنا من زوجها وأن المرأة الأصغر سنا ليس لديها الخبرة الكافية لفرض رأيها على شريكها" (BEAUGO, 1986).

الشكل 31.3: تغير الفارق في السن عند الزواج الأول بين الزوجين بالجزائر.



المصدر: ZAHIA OUADAH-BEDIDI et JACQUES VALLIN in Europe an Journal of Population · January 2003, p284

من الشكل 31.3 نلاحظ إن الفارق في العمر عند أول زواج بين الجنسين لم يتوقف عن الانخفاض منذ 1954 حيث انتقل من 5.6 سنة ليصل سنة 1998 إلى 3.7 سنة. في تعداد 2008 شهد ارتفاع طفيف. حسب محل الإقامة ومن الجدول 3.6 يتضح لدينا أنه لغاية التعداد 1987 كان الفارق أكبر في المجتمع الريفي، وبعد سنة 1987 تدارك المجتمع الريفي الفارق الذي بينه وبين المجتمع الحضري بل أصبح أقل منه.

الجدول 8.3: الفارق في السن بين الزوجين عند أول زواج في التعدادات العامة بالجزائر حسب محل الإقامة.

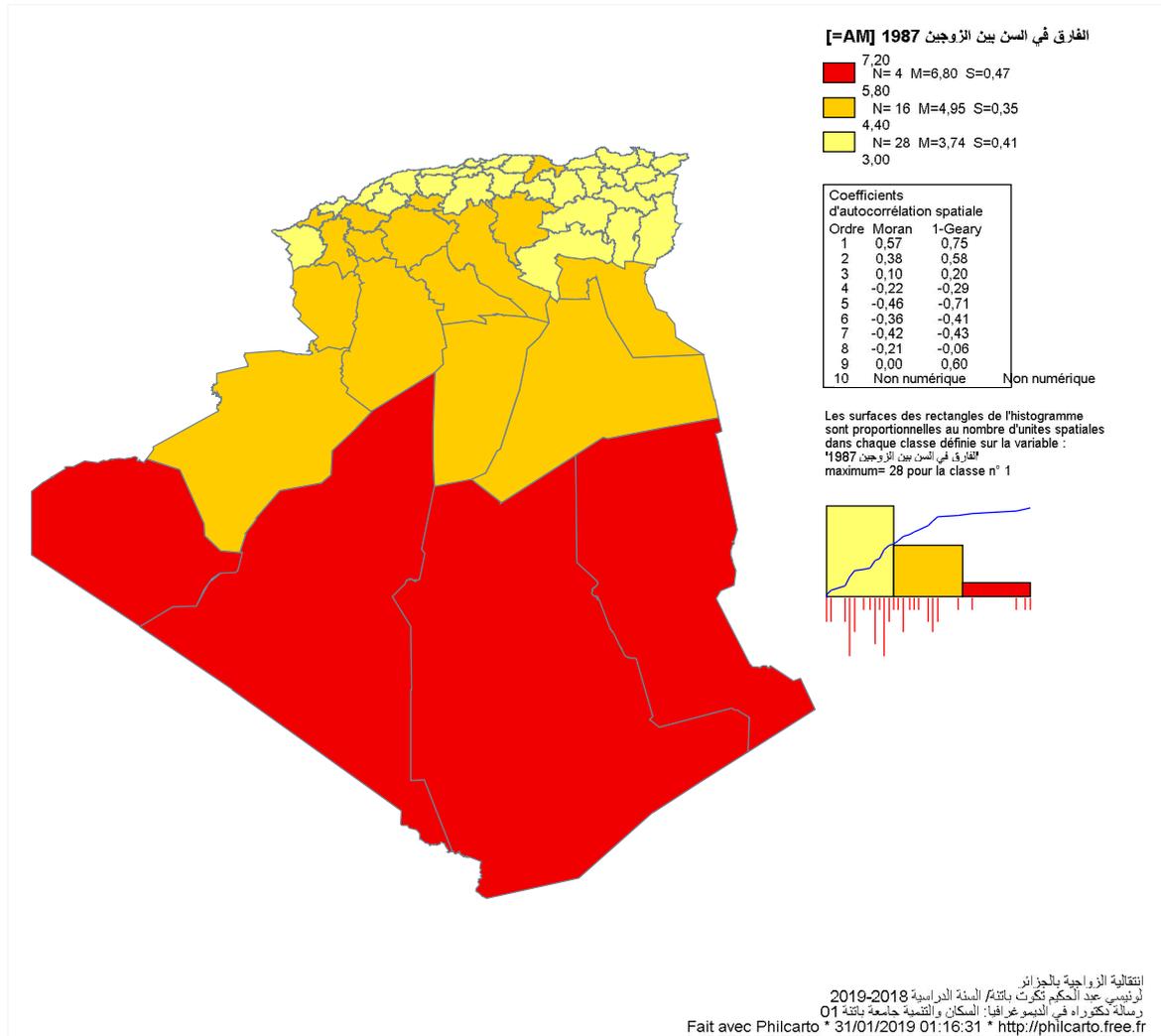
السنة	الوسط الحضري			الوسط الريفي		
	ذكور	اناث	الفارق	ذكور	اناث	الفارق
1966	19.2	24.5	5.3	17.8	23.3	5.5
1977	23.1	27.3	4.2	19.8	25.3	4.4
1987	24.9	28.8	3.9	22.3	27.6	3.9
1998	27.9	31.9	4.0	26.9	31.3	3.7
*2008	33.1	28.9	4.2	32.4	29.5	2.9

المصدر: ZAHIA OUADAH-BEDIDI et JACQUES VALLIN in Europe an Journal of Population · January 2003, p284

على مستوى الولاية وفي تعداد 1977 سجل الفارق في السن بين الزوجين تباين حيث تراوح بين 2.7 إلى 6.8 سنة. أين كان أكبر فارق في ولايات الجنوب (أدرار، تمنراست،

الاغواط، ورقلة والجلفة). أما الفروق الصغيرة سجلت في ولايات الشمال (العاصمة، وهران وقسنطينة) (AJBILOU, 1998, p. 121).

الخريطة 17.3: توزيع الفارق في العمر بين الزوجين عند أول زواج تعداد 1987.

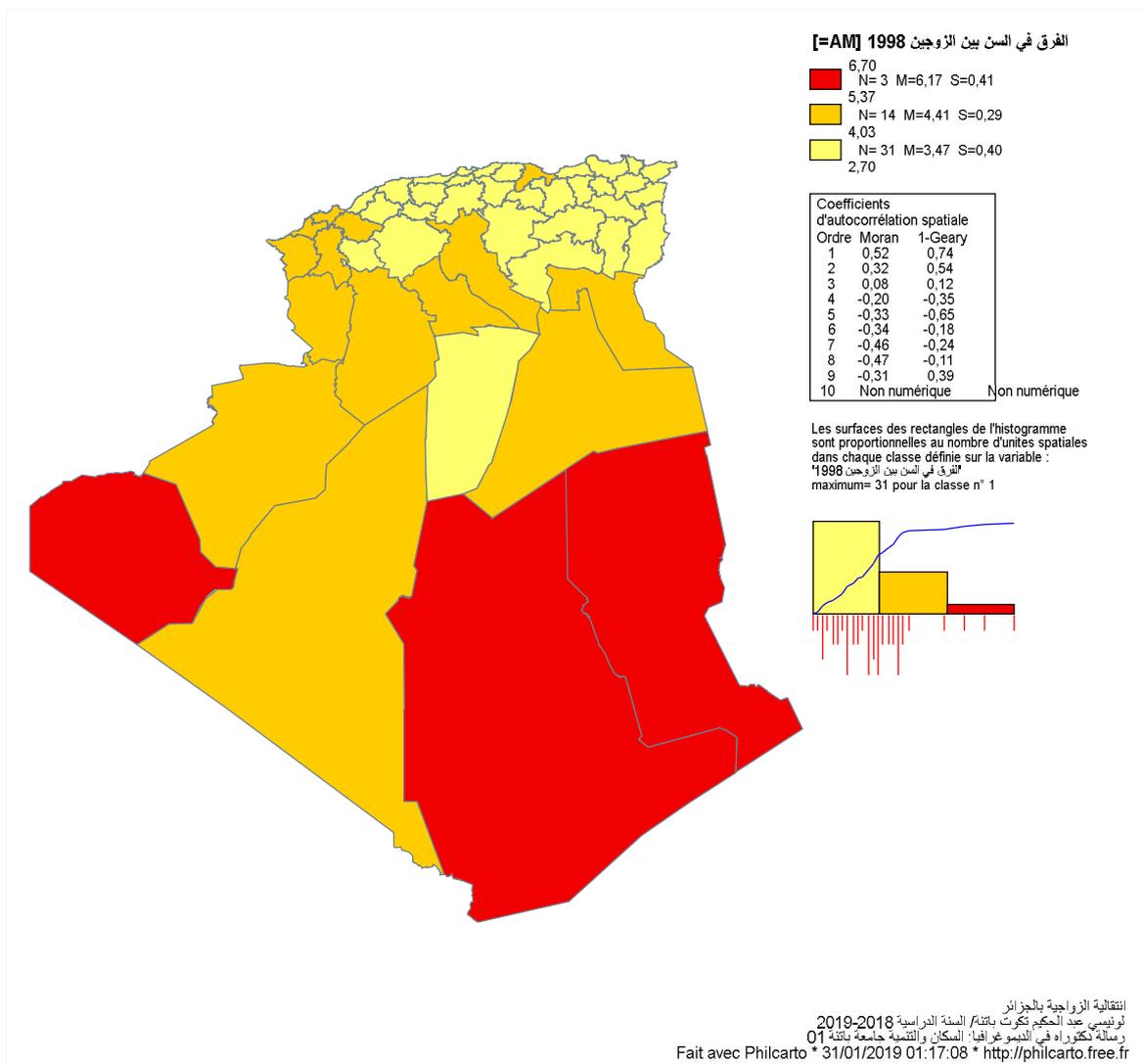


المصدر: من إعداد الطالب.

من الخريطة 17.3 يتضح لدينا أن هناك انتظام في توزيع الفارق في العمر عند الزواج هذا ما يفسر بمؤشر موران الذي قدر بـ 0.57. نجد في تعداد 1987 بأن القيم الكبيرة للفارق في العمر كانت في الجنوب (تندوف، أدرار، تمنراست واليزي) بوسط حسابي قدر بـ 6.80 سنة وانحراف معياري 0.47 يظهر التقارب بين ولايات هذه المجموعة تشكل النموذج التقليدي. سجلت أكبر قيمة في ولاية تندوف (7.20 سنة) أما أصغر قيمة فكانت في ولاية قسنطينة (3)

سنة). تتكون المجموعة التي تمثل النموذج العصري للزواجية سنة 1987 من 28 ولاية بوسط حسابي 3.74 سنة وانحراف معياري 0.41، تتوزع على الجهة الشمالية للوطن بالإضافة إلى ولايا الشرق. بالنسبة للمجموعة التي شكلت النموذج الوسط تتكون من 16 ولاية أغلبها من الوسط، بوسط حسابي 4.95 سنة وانحراف معياري قدر ب 0.35 تكون هذه المجموعة أكثر تجانسا. يمكن القول بأنه لم يحدث تغير واضح في متغير الفارق في العمر بين الزوجين بين الشيء الذي استنتجه "أجيلو" (1998) في تعداد 1977 وبين ما تناولناه في تعداد 1987. فماذا عن تعداد 1998؟

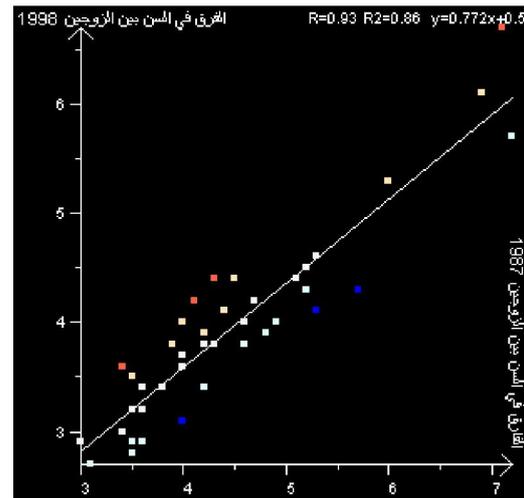
الخريطة 18.3: توزيع الفارق في العمر بين الزوجين عند أول زواج تعداد 1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

من الخريطة 18.3 يتضح لدينا بقاء الارتباط الذاتي مرتفع حيث قدر مؤشر موران للتجاوز الأول بـ 0.52. أكبر فارق سجل في ولاية أليزي (6.7 سنة)، أما أصغر قيمة فسجلت في ولاية ميله (2.7 سنة). بصفة عامة يمكن القول أن الفارق في العمر بين الزوجين عند الزواج الأول قد حافظ على ترتيبه حيث نجده مرتفع في الجنوب ونخفض في الشمال في كلا التعدادين.

الشكل 32.3: العلاقة بين الفارق في العمر بين الزوجين عند العمر الأول للزواج بين التعدادين 1987 و1998.



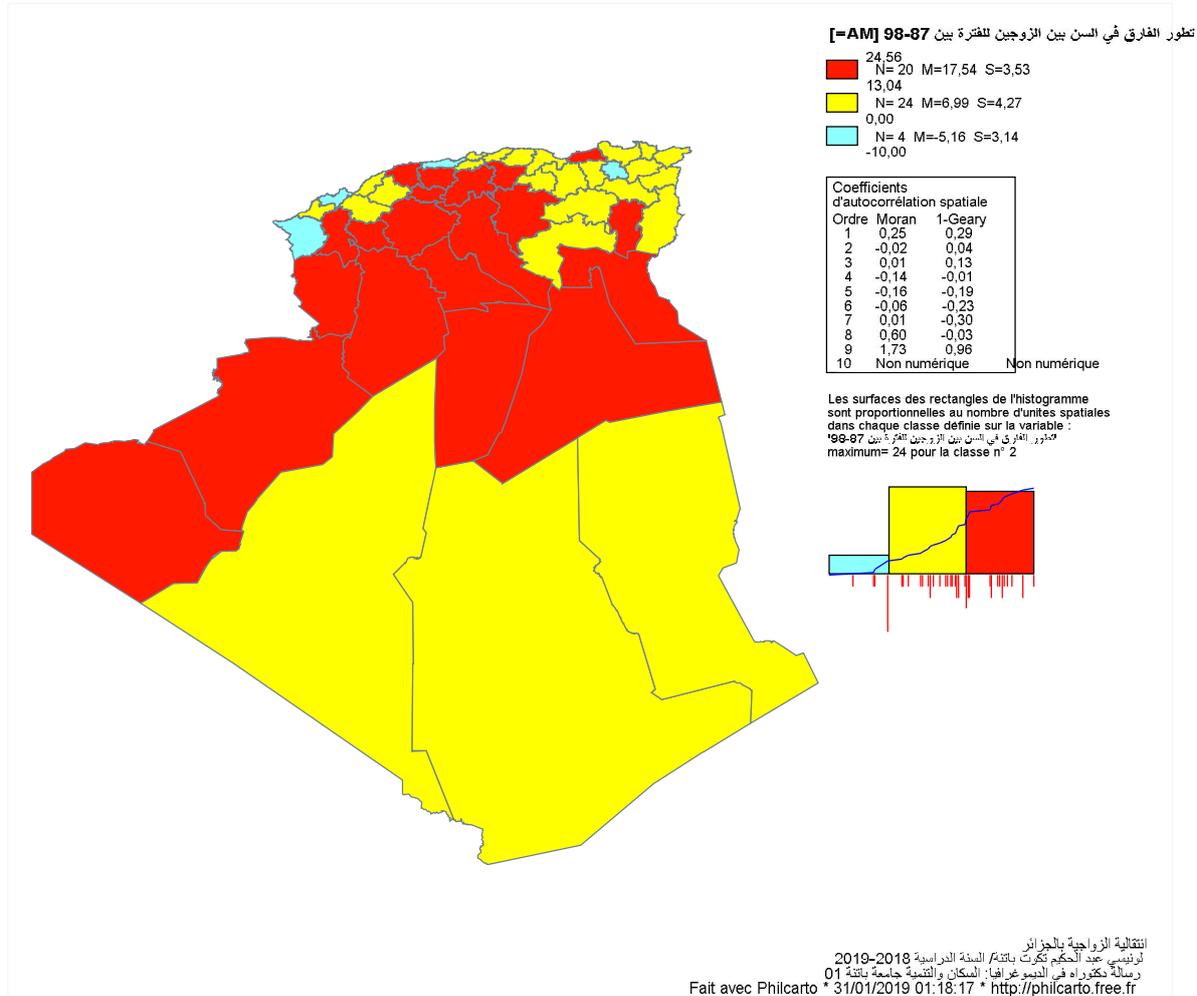
المصدر: من إعداد الطالب.

الشكل 32.3 يؤكد أن توزيع الفارق في العمر بين الزوجين حافظ على مساره يفسر هذا بالارتباط الطردي القوي الذي بين التعدادين (0.93). قدر معامل التحديد بـ 0.86؛ أي أن 86% من التغير في الفارق في العمر سنة 1998 يفسر بقيمة الفارق في العمر سنة 1987. تتمركز ولايات الجنوب (إليزي، تمنراست، تندوف، أدرار) في قمة خط الارتباط وبالمقابل تتمركز ولايات الشرق (ميلة، أم البواقي، قسنطينة وقالمه) في أسفل خط الارتباط.

بصفة عامة يمكن القول إن الفارق في العمر بين الزوجين عند أول زواج انخفض بين التعدادين من 3.9 سنة إلى 3.7 سنة فكيف كان ذلك على مستوى كل ولاية؟ من الخريطة 19.3 يتضح لدينا أن أكبر زيادة في الفارق قدرت بـ 24.56% وكانت بولاية البيض، بينما أصغر زيادة في الفارق فكانت في ولاية قسنطينة. الولايات التي شهدت تراجع في قيمة المتغير هي:

تلمسان، وهران، تيبازة وقسنطينة بينما الولايات التي شهدت ارتفاع فقدرت بـ 20 ولاية تمثل الوسط بالإضافة إلى ولايات الجنوب الغربي.

الخريطة 19.3: توزيع تغير الفارق في العمر بين الزوجين عند أول زواج بين التعدادين 1987-1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

4.2.3. انتهاء الزواج

يبقى توزيع السكان 15 سنة فما فوق حسب الحالة الزواجية هي المعلومة الوحيدة التي تمكننا من دراسة انتهاء الزواج. من الأشكال 1.3، 2.3، 3.3، 4.3، 5.3، 6.3 التي في الملحق 3 يتبين لنا أن ظاهرتي الطلاق والترمل تكون مرتفعة لدى النساء أكثر من الرجال؛

هذا لا يعني أن الرجال أحسن وضع بل بسبب السهولة التي يتمتعون بها في إعادة الزواج مقارنة بالنساء .

1.4.2.3. الترمل

عندما نقوم بدراسة الترمل هذا يعني أننا بصدد دراسة الوفيات لكن تكون مخصصة لفئة معينة (فئة المتزوجين). على سبيل المثال وفي سن معينة لزوجة ما، احتمال البقاء على قيد الحياة لغاية العمر $x+1$ يساوي Sf وللرجل احتمال البقاء على قيد الحياة لغاية العمر $y+1$ يساوي sh ، خطر انهاء الزواج بالترمل في نفس السنة يساوي إلى (HENRY, 1 ($-sh*sf$ (1968). يجب إذا معرفة وفيات الذكور والإناث المتزوجين. رغم أن الحالة الزوجية مراقبة بشكل جيد إلا أنه ومن ناحية الوفيات فهي تسجل بشكل مستقل عن الحالة الزوجية. من أجل دراسة تكون كاملة للترمل يجب معرفة توزيع الأزواج حسب الفارق في السن بينهم. إن لم يكن متوفر يكفي أن نستعين بمتوسط الفارق في السن (HENRY, 1969).

من الخريطة 9.3 في الملحق 3 ولدى الذكور، يتبين لدينا أن توزيع نسبة الأرمال في تعداد 1987 كان بطريقة عشوائي حيث قدر مؤشر مورا للتجاوز الأول بـ 0.24 وهو ارتباط ضعيف. تشكلت المجموعة التي كانت فيها النسبة مرتفعة من أربع ولايات: أدرار، وادي سوف، خنشلة وتيسمسيلت، أكبر نسبة كانت في ولاية أدرار (1.4%) أما أصغر نسبة فكانت في ولاية بومرداس (0.4%). لدى الإناث، ومن الخريطة 10.3 في الملحق 3 نلاحظ أن نسبة الترمل لدى النساء أكبر بكثير من التي عند الذكور، بسبب أن أمل الحياة الذي يكون لدى النساء أكبر بالإضافة إلى المرونة التي يختص بها الذكور للخروج بسهولة من خانة الترمل والعودة إلى حظيرة الزواج. على عكس الإناث اللاتي يجدن صعوبة في ذلك وبالخصوص عندما يكون الترمل في عمر متقدم. إن توزيع نسبة الترمل كان سنة 1987 بطريقة عشوائية (مؤشر موران = 0.24). الولايات التي عرفت نسبة مرتفعة هي: أدرار، البيض، تيزي وزو وبجاية، سجلت أكبر نسبة في ولاية أدرار (11.40%) أما أصغر نسب فكانت في ولاية سكيكدة (6.3%).

في تعداد 1998 وتعداد 2008 ومن الخرائط 17.3، 18.3، 25.3، 26.3 في الملحق 3 يتبين لنا استقرار الظاهرة بنفس الوتيرة السابقة الذكر مع تغير في الولايات التي تكون النسبة فيه مرتفعة.

2.4.2.3. الطلاق

على عكس الترميل الذي يعتبر نتيجة لظاهرة الوفاة، فإن الطلاق يعتبر ظاهرة ديموغرافية في حد ذاتها. فعندما نريد حساب شدة الطلاق نقوم بقسمة عدد حالات الطلاق على متوسط عدد السكان لنفس السنة، أو قسمته على عدد الزيجات في نفس السنة. المؤشر الأول يدعى "معدل الطلاق" وهو مؤشر ذو دلالة ضعيفة في غالب الأحيان. لأن ظاهرة الطلاق متعلقة فقط بالمتزوجين. ونحن نقوم بقسمتها على كل السكان من أجل معرفة الاتجاه العام للظاهرة مع وضع افتراض في غالب الأحيان بأن نسبة المتزوجين من إجمالي السكان غير ثابتة (HENRY, 1969).

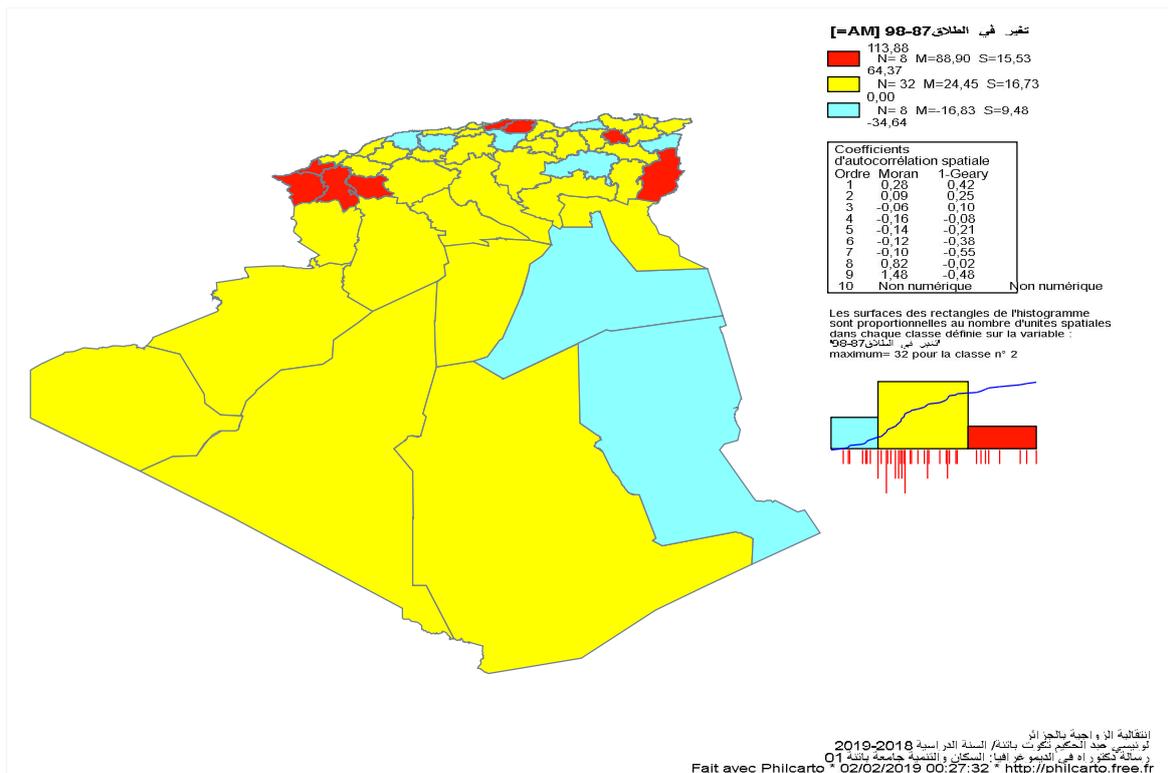
بالنسبة للمؤشر الثاني يعتبر هو الأحسن على الإطلاق لكن رغم ذلك يعتبر غير كافي، لأننا نعلم بأن الطلاق يختلف كثيرا حسب مدة الزواج، وأن توزيع الأزواج حسب مدة الزواج تختلف من مجتمع إلى آخر (TBUTIN & SCHUOUMAKER, 2001, p. 48).

من الخريطة 7.3 في الملحق 3 والتي تبين توزيع نسبة الطلاق لدى الذكور على مستوى كل ولاية في تعداد 1987، يتضح لدينا وبصفة عامة بأن هناك تدرج في توزيع الطلاق سنة 1987 حيث كانت النسب المرتفعة في الجنوب أما النسب المنخفضة فكانت في الشمال. قدر مؤشر موران للتجاور الأول بـ 0.42؛ هذا يعني أن تمزيع نسب الطلاق لدى الذكور في سنة 1987 كان بصفة منتظمة. أعلى نسبة كانت في ولاية تندوف (0.9%)، أما أصغر نسبة فكانت في ولاية بومرداس (0.1%). لدى الإناث ومن الخريطة 8.3 في الملحق 3 نفس الشيء تم ملاحظته. أين كان الشمال بنسب منخفضة والجنوب بنسب مرتفعة. كانت نسب الطلاق لدى النساء أكبر في كل الولايات؛ وكما سبق الذكر هذا لا يعني أن الطلاق منخفض لدى الذكور. قدر مؤشر موران للتجاور الأول بـ 0.46 (قريب من المؤشر المحسوب لدى الذكور)، هذا ما يمكّننا من القول بأن ظاهرة الطلاق بالجزائر في سنة 1987 كانت موزعة

بصفة منتظمة لكلا الجنسين. أكبر نسبة طلاق لديهن سجلت في ولاية تمنراست (6.4%)، أما أصغر قيمة فكانت في ولاية جيجل (0.5%).

في تعداد 1998 ولدى الذكور من الخريطة 3.15 في الملحق 3 يتبين لنا أن نسبة الطلاق ارتفعت مقارنة بتعداد 1987. أكبر نسبة سجلت في ولاية تمنراست (1.03%) أما أصغر نسبة فسجلت في ولاية جيجل (0.16%). قدر مؤشر موران للتجاور الأول بـ 0.57 وهو أكبر من المؤشر المسجل في تعداد 1987، يعني ذلك أن الزيادة التي حدثت في الظاهرة كان توسعها بصفة منتظمة. الشيء الملفت للانتباه هو انضمام إليزي للمجموعة التي تكون النموذج الوسط وانضمام الولايات الغربية (نعامة، بلعباس، وهران) إلى المجموعة التي تكون النموذج التقليدي. هذه نظرة مبدئية ومن أجل معرفة التغير الذي حدث على مستوى كل ولاية نستعين بالخريطة التالية:

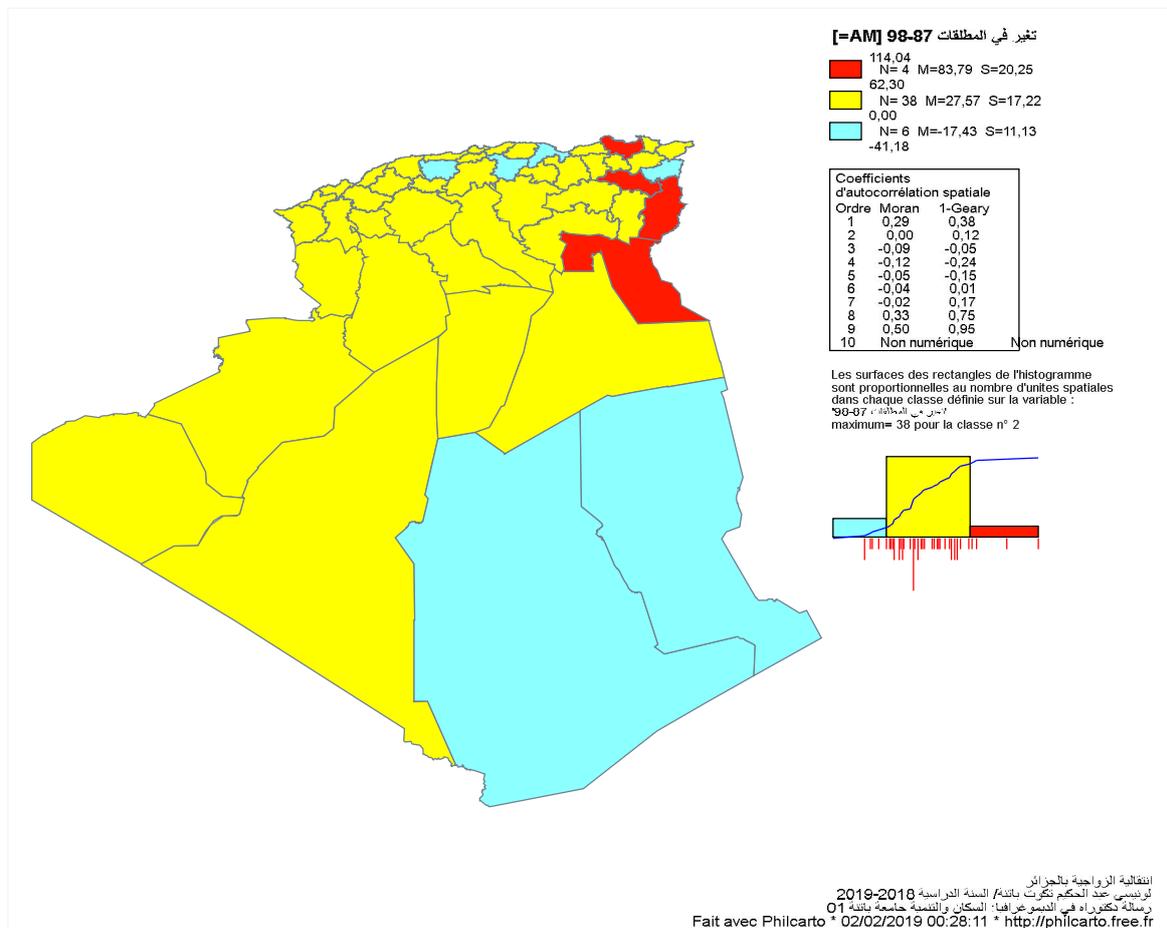
الخريطة 20.3: توزيع التغير في نسبة الطلاق لدى الذكور حسب كل ولاية للفترة الممتدة بين 1987 و1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

من الخريطة 20.3 يتبين لنا أن الولايات التي سجلت أكبر زيادة في نسبة الطلاق لدى الذكور هي: تبسة، قسنطينة، تيزي وزو، بومرداس، تلمسان، بلعباس، سعيدة وعين تيموشنت، أكبر نسبة زيادة سجلت في ولاية عين تيموشنت (113.88). أما الولايات التي سجلت تراجع في نسبة الطلاق لنفس الفترة فهي: إليزي، ورقلة، باتنة، سوق هراس، جيجل، بويرة، عين الدفلة وشلف، أصغر نسبة تراجع سجلت في ولاية سوق هراس (-34.64%). باقي الولايات تمثل النموذج الذي كانت في الزيادة متوسطة. يمكن القول إن التغير في نسبة الطلاق لدى الذكور في الفترة الممتدة بين 1987-1998 كانت موزعة بطريقة عشوائية هذا ما يترجم بمؤشر موران المقدر بـ 0.28 وهو ارتباط ذاتي ضعيف.

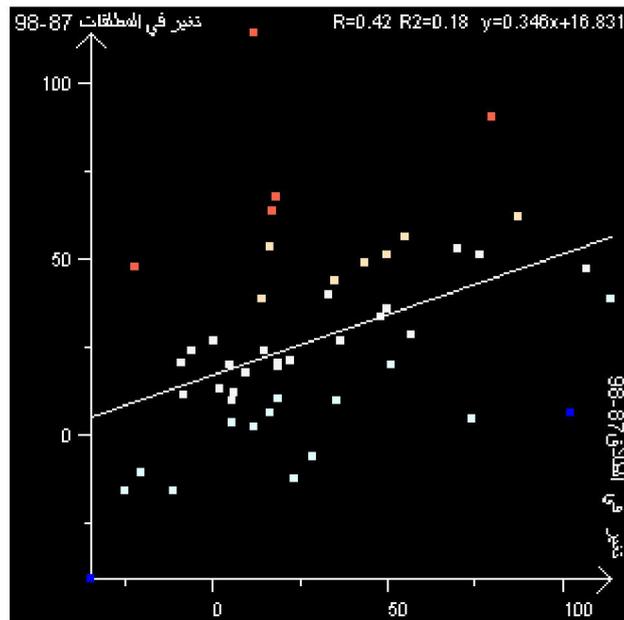
الخريطة 21.3: توزيع التغير في نسبة الطلاق لدى الإناث حسب كل ولاية للفترة الممتدة بين 1987-1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

بالنسبة للإناث، تشكلت لديهن المجموعة التي كانت فيها الزيادة مرتفعة من أربع ولايات: واد سوف، تبسة، أم البواقي وسكيكدة، سجلت أكبر زيادة في ولاية الواد (114.04%). أما الولايات التي سجلت تراجع في نسبة الطلاق فهي: إليزي، تمنراست، سوق أهراس، بجاية، بويرة وعين الدفلة، سجلت أكبر نسبة تراجع في ولاية سوق أهراس (41.18%).

الشكل 33.3: العلاقة بين التغير في نسبة المطلقين والتغير في نسبة المطلقات للفترة الممتدة بين 1987-1998.



المصدر من إعداد الطالب.

من الشكل 33.3 نلاحظ أن العلاقة طردية بين المتغيران، رغم أنها ضعيف لكن تبين لنا أشياء؛ بأن جل الولايات قد شكلت نموذج، بمعنى أن التغير فيها كان متقارب بين الجنسين. تستثنى من ذلك الولايات التي شكلت فروق موجبة عن خط معادلة الارتباط (النقاط الحمراء) وهي: واد سوف، تبسة، أم البواقي، سكيكدة وجيجل. هذه الولايات كانت فيها زيادة نسبة الطلاق لدى النساء أكبر حيث سجلت ولاية الواد أكبر فرق على خط الارتباط، أين قدر فيها ارتفاع نسبة الطلاق لدى الذكور بـ 12.27% بينما قدر ارتفاع الطلاق لدى النساء بـ 114.04%. وبالمقابل تستثنى أيضا الولايات التي شكلت فروق سالبة عن خط معادلة الارتباط

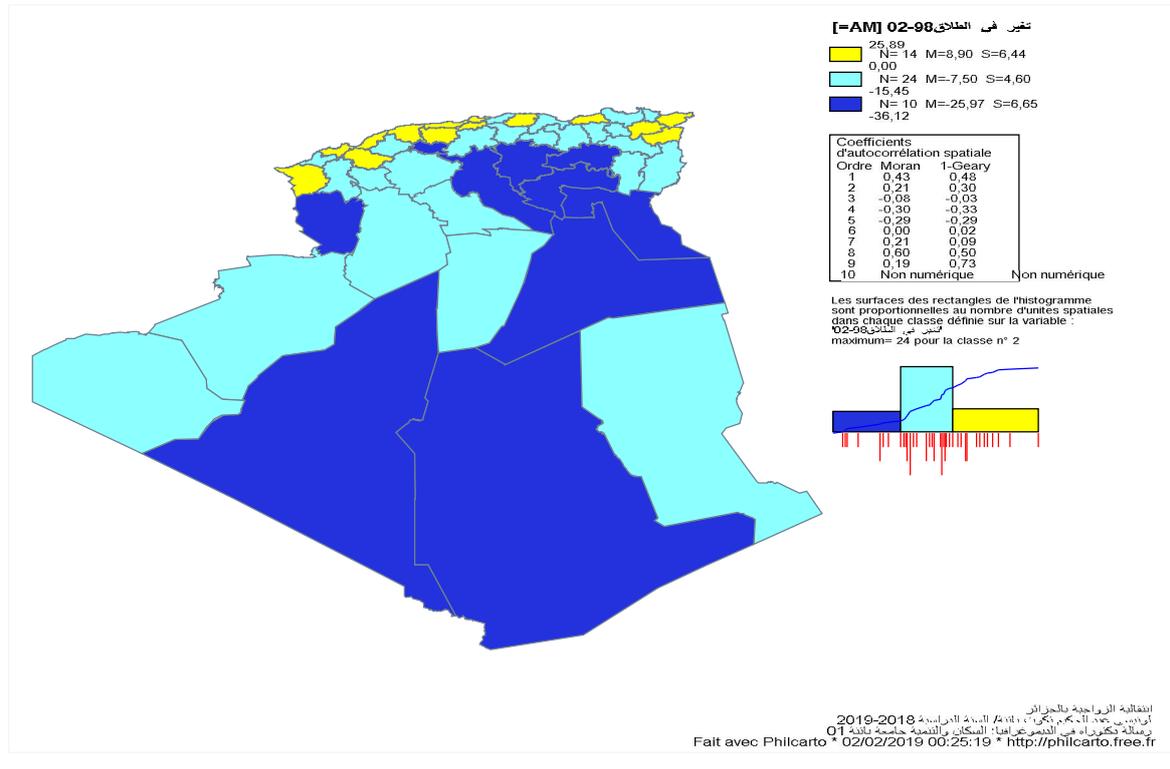
(النقاط الزرقاء) وهي: سوق هراس وبومرداس. هذه الولايات كانت فيها الزيادة في نسبة الطلاق لدى الذكور أكبر حيث سجلت ولاية بومرداس أكبر فرق على خط معادلة الارتباط، أين قدر فيها ارتفاع نسبة الطلاق لدى الذكور بـ 102.21% بينما قدر ارتفاع الطلاق لدى النساء بـ 5.86%.

في تعداد 2008 ولدى الذكور، من الخريطة 23.3 في الملحق 3 نلاحظ ارتفاع مؤشر موران للتجاوز الأول ليصل إلى 0.6 معلنا بذلك التوزيع المنتظم لنسب الطلاق. أين نجد الشرق بنسب منخفضة والغرب بنسب متوسطة باستثناء الولايات: وهران، عين تيموشنت، بلعباس وسعيدة التي تشكل مع الولايات: تمنراست، تندوف وشار المجموعة المرتفعة النسبة. سجلت أكبر نسبة في ولاية وهران (0.84%)، أما أصغر نسبة فكانت في ولاية جيجل (0.16%). لدى الإناث، من الخريطة 24.3 في الملحق 3 وبغض النظر على أن نسب الطلاق كانت لديهن أكبر فإنه في سنة 2008 يلاحظ أنه هناك تقارب كبير لدى النساء والرجال. قدرت أكبر نسبة بـ 4.48% كانت في ولاية تمنراست، بينما قدرت أصغر نسبة بـ 0.71% سجلت في ولاية جيجل.

من الخريطة 22.3 و 23.3 يتضح لنا جليا بأن هناك تطابق كبير بين التغير في نسبة الطلاق لدى الذكور والإناث. لدى الذكور، وباستثناء الولايات: الطارف، قالمة، سوق هراس، جيجل، تيزي وزو، العاصمة، البليدة، تيبازة، عين الدفلة، شلف، مستغانم، معسكر، وهران وتلمسان التي سجلت ارتفاع طفيف في نسبة الطلاق فإن باقي الولايات شهدت تراجع في نسبة الطلاق. سجلت أكبر نسبة زيادة في ولاية قالمة (25.98%) أما أكبر نسبة تراجع فكانت في ولاية تمنراست (-36.12%). نفس الشيء لدى الإناث، وباستثناء الولايات: الطارف، عنابة، سوق هراس، قالمة، قسنطينة، أم البواقي، العاصمة، البليدة، مدية، بومرداس، تيبازة، عين الدفلة، الشلف، مستغانم، معسكر، وهران، سعيدة، بلعباس، تلمسان وعين تيموشنت التي سجلت ارتفاع

في نسبة الطلاق فإن باقي الولايات شهدت تراجع فيها. أكبر نسبة زيادة كانت في ولاية البليدة (38.08%) أما أكبر نسبة انخفاض فكانت في ولاية أدرار (-29.01%).

الخريطة 22.3: توزيع التغير في نسبة الطلاق لدى الذكور حسب كل ولاية للفترة الممتدة بين 1998 و2008.



المصدر: من إعداد الطالب.

من الشكل 34.3 نتضح لنا الفكرة جيداً بأن التغير في الطلاق للفترة بين 1998-2008 لدى الذكور والإناث كان متطابقاً هذا ما يفسره معامل الارتباط والذي قدر بـ 0.76 وهو ارتباط طردي قوي. تستنتج من ذلك الولايات: البليدة التي شكلت فارق موجب على خط معادلة الارتباط، أين قدرت الزيادة في نسبة الطلاق لدى الذكور بـ 2.35% بينما كانت لدى الإناث مقدرة بـ 38.08%. ولايتي البويرة وتيزي وزو سجلتا فارق سالب على خط معادلة الارتباط حيث انخفضت النسبة بالبويرة لدى كلا الجنسين (-2.18% للذكور، -16.69% للإناث)، أما ولاية تيزي وزو فعرفت ارتفاع النسبة لدى الذكور (11.79%) وانخفاضها لدى الإناث (-8.65%).

بصفة عامة يمكن القول إن نسبة الطلاق كان لدى الإناث أكبر في كل ولايات الوطن. أما بالنسبة للتغير فقد كان في الفترة الممتدة بين 1987-1998 موزع بين الولايات بصفة عشوائية، أين نجد البعض من الولايات قد ارتفعت فيها لدى الذكور وانخفض فيها لدى الإناث أو العكس. أما في الفترة الممتدة بين 1998-2008 فكان بطريقة منتظمة حيث شكّل تماثل بين الولايات لكلا الجنسين باستثناء ثلاثة ولايات السابقة الذكر.

3.4.2.3. إعادة الزواج

في الجزائر وكباقي الدول العربية الإسلامية يكون احتمال إعادة الزواج لدى الرجال أكبر (أكثر من ضعف) من احتمال إعادة الزواج لدى النساء، وبالخصوص مع تقدم السن عند انتهاء الزواج (طلاق أو ترميل). من بين العوائق التي تقف أمام دراسة الزواجية بالجزائر هي عدم الفصل بين الزواج الأول وإعادة الزواج. تعتبر التحقيقات هي المصدر الوحيد لدراسة هذا المتغير، لكن دراسته تكون على مستوى فئة النساء وبالتالي يعيق عملية إجراء المقارنة بين الجنسين التي تعتبر من بين أهداف للدراسة. بصفة عامة فإن احتمال إعادة الزواج لدى النساء قد انخفض. في تحقيق 1986، 64% من النساء اللاتي أنهين الزواج الأول قد أعدن الزواج. أما في سنة 2002 فكانت النسبة لدى نفس الفئة لم تتعدى النصف (57% في الريف و46% في الحضر) (BEDROUNI, 2007, p. 136).

الجدول 6.3: نسبة إعادة الزواج لدى النساء 15-49 في التحقيقات الميدانية بالجزائر. (%)

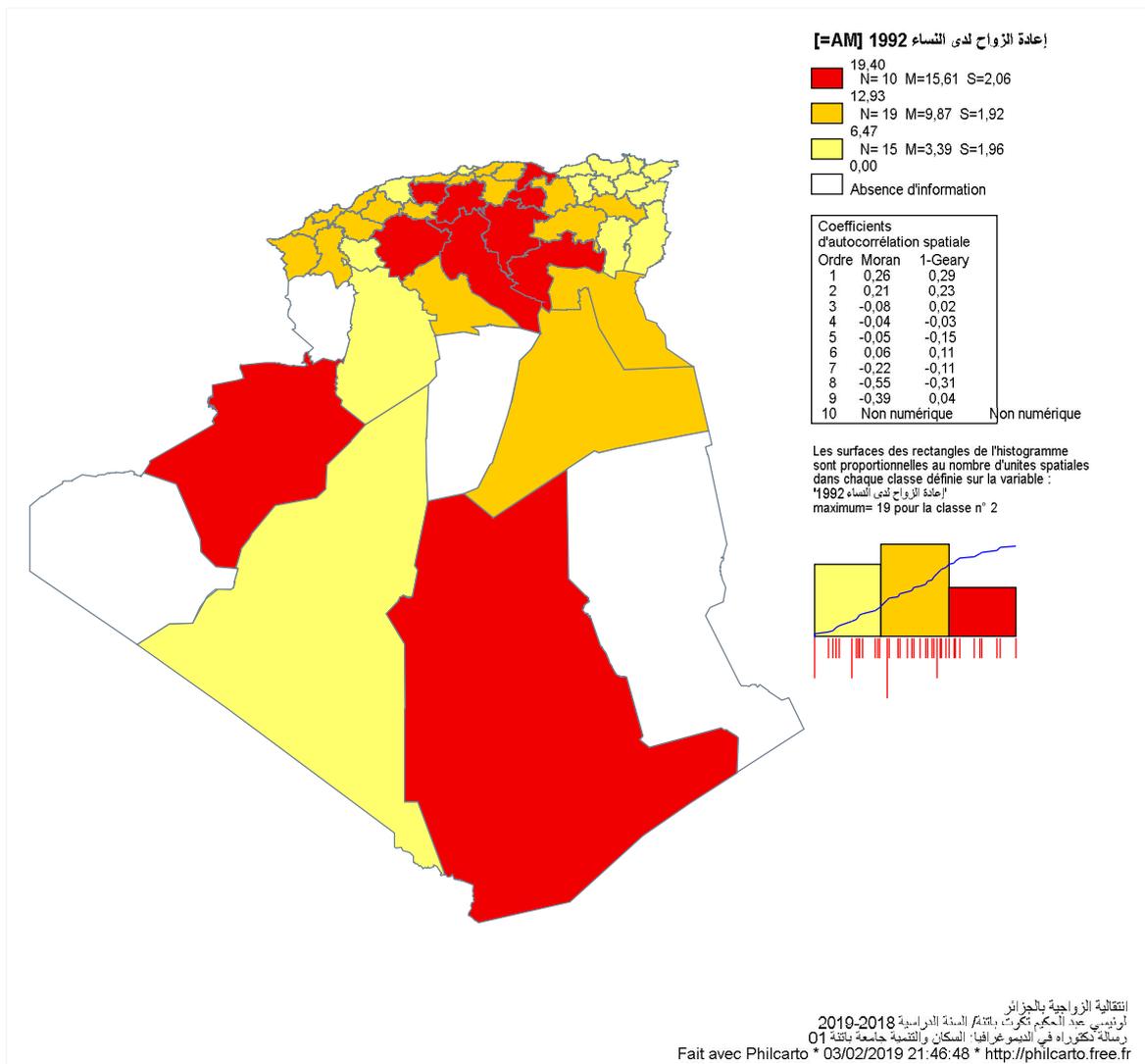
التحقيق	1986	1992	2002	2006	2012-2013
	(enaf)	(papchild)	(papfam)	(mics3)	(mics4)
الفئات العمرية					
19-15	0	0	0	0.5	0.5
24-20	2	2.1	0.7	1.1	0.8
29-25	5	3.5	2.4	1.5	1.1
34-30	7.9	6.9	3.1	3.7	1.9
39-35	11.8	8.8	7.1	5.0	2.6
44-40	15.6	13.4	10.9	7.6	5.0
49-45	18.7	18.3	10.9	10.7	5.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بقاعدة البيانات لكل تحقيق.

من الجدول 6.3 يتضح لدينا أن نسبة النساء اللاتي صرحن بأنهن تزوجن أكثر من مرة تراجعت مع مرور الزمن. فمثلا في تحقيق 1986 وعند الفئة العمرية 35-39 كانت النسبة 11.8% انخفضت لتصل في تحقيق 2012-2013 إلى 2.6%، أي بتراجع قدره -78%.

هذا يبين أن احتمال إعادة الزواج لدى النساء قد تراجع.

الخريطة 24.3: توزيع نسبة النساء 15-49 تزوجن أكثر من مرة في تحقيق 1992.

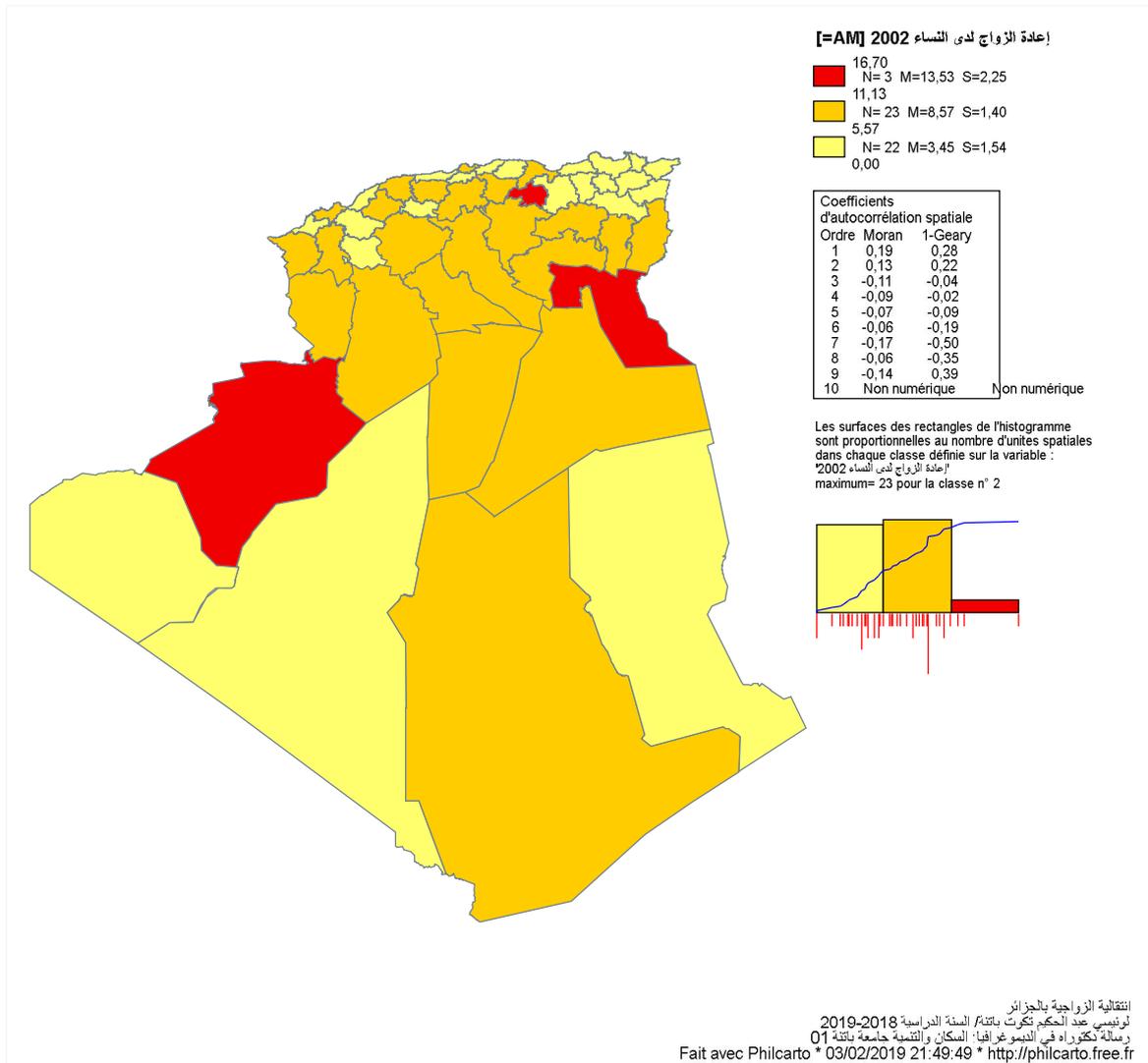


المصدر: من إعداد الطالب.

من الخريطة 24.3 يتضح لدينا أن الزواج لأكثر من مرة كان بولايات الوسط؛ هذا الإقليم يشبه إلا حد كبير الولايات الصحراوية. تتكون المجموعة التي تكون النسبة فيها مرتفعة من

عشر ولايات: الجلفة، باتنة، مسيلة، برج بوعرييج، بجاية، تيارت، مدية، عين الدفلة، بشار وتمنراست التي سجل فيها أكبر نسبة (19.40%). أصغر النسب كانت بولايات الشرق إضافة إلى العاصمة، شلف، سعيدة، البيض وأدرار.

الخريطة 25.3: توزيع نسبة النساء 15-49 تزوجن أكثر من مرة في تحقيق 2002.



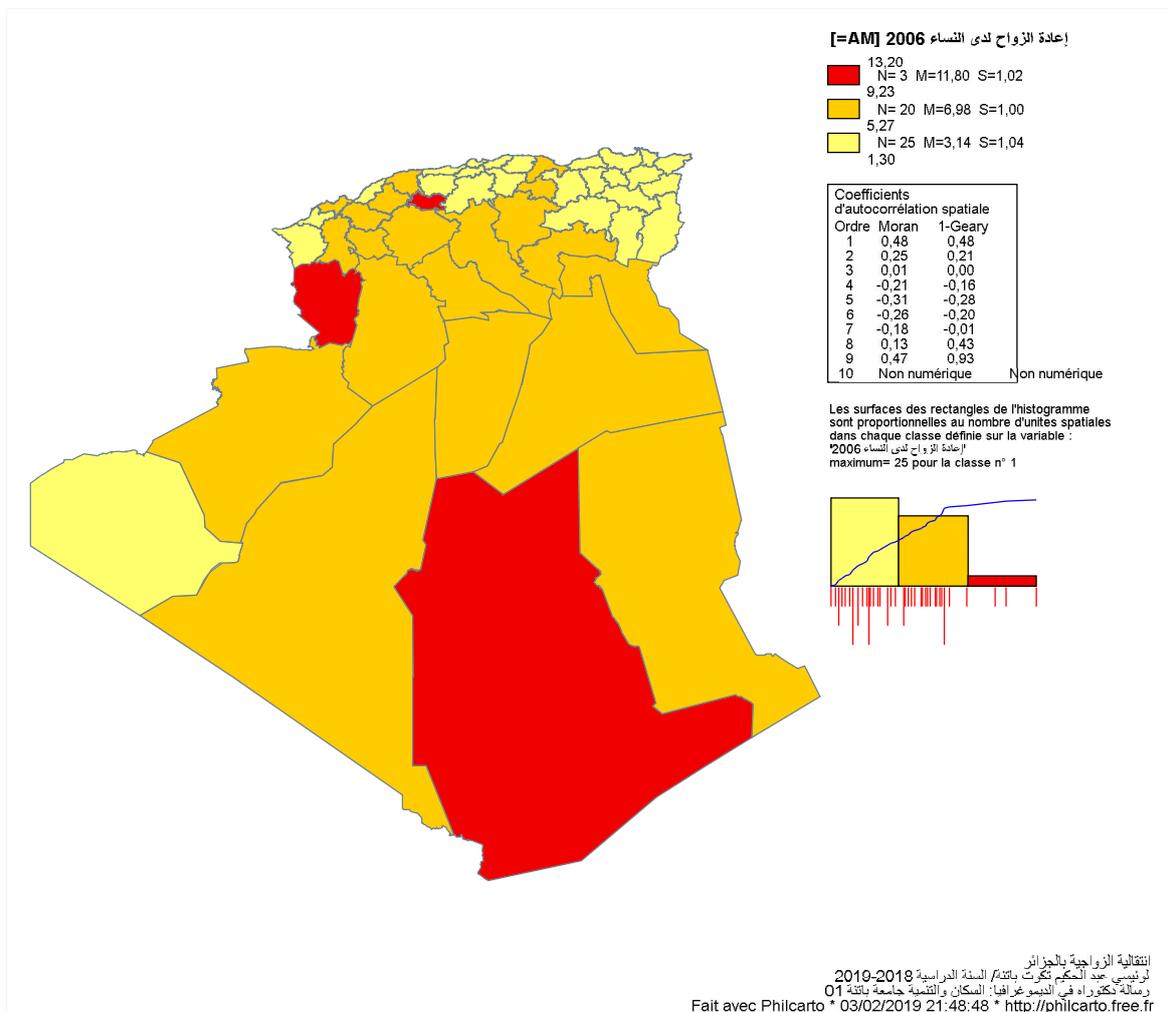
المصدر: من إعداد الطالب.

في تحقيق 2002 لوحظ تراجع في نسبة النساء الاتي تزوجن أكثر من مرة؛ يعني ذلك تراجع في احتمال إعادة الزواج بعد انتهاء الزواج الأول بطلاق أو ترميل. الولايات التي حافظت على نسب مرتفعة هي: بشار، واد سوف وبرج بوعرييج. أكبر نسبة سجلت في ولاية بشار

(16.70). بقي الشرق محافظا على النسبة المنخفضة حيث سجلت أصغر نسبة في ولاية سكيكدة.

في تحقيق 2006 ومن الخريطة 26.3 تغيرت الولايات التي شهدت أكبر نسبة وهي: تمنراست، نعامة وتيسمسيلت. أكبر نسبة قدرت بـ 13.2% وكانت في ولاية تيسمسيلت. بقي الشرق محافظا على النسب المنخفضة وسجلت أصغر نسبة في ولاية انضمت إليه ولايات الوسط الشمالي أين سجلت أصغر نسبة في ولاية بومرداس (1.3%).

الخريطة 26.3: توزيع نسبة النساء 15-49 تزوجن أكثر من مرة في تحقيق 2006.



المصدر: من إعداد الطالب.

4.4.2.3. تعدد الزوجات

عندما نتحدث عن التعدد في الزواج بالجزائر نعني به الذكور وهو مستمد من الشريعة الإسلامية. هذه الأخيرة تسمح للذكر أن يكون زوج لأربع نساء. ورغم ذلك فإن ظاهرة تعدد الزوجات بالجزائر تبقى هامشية.

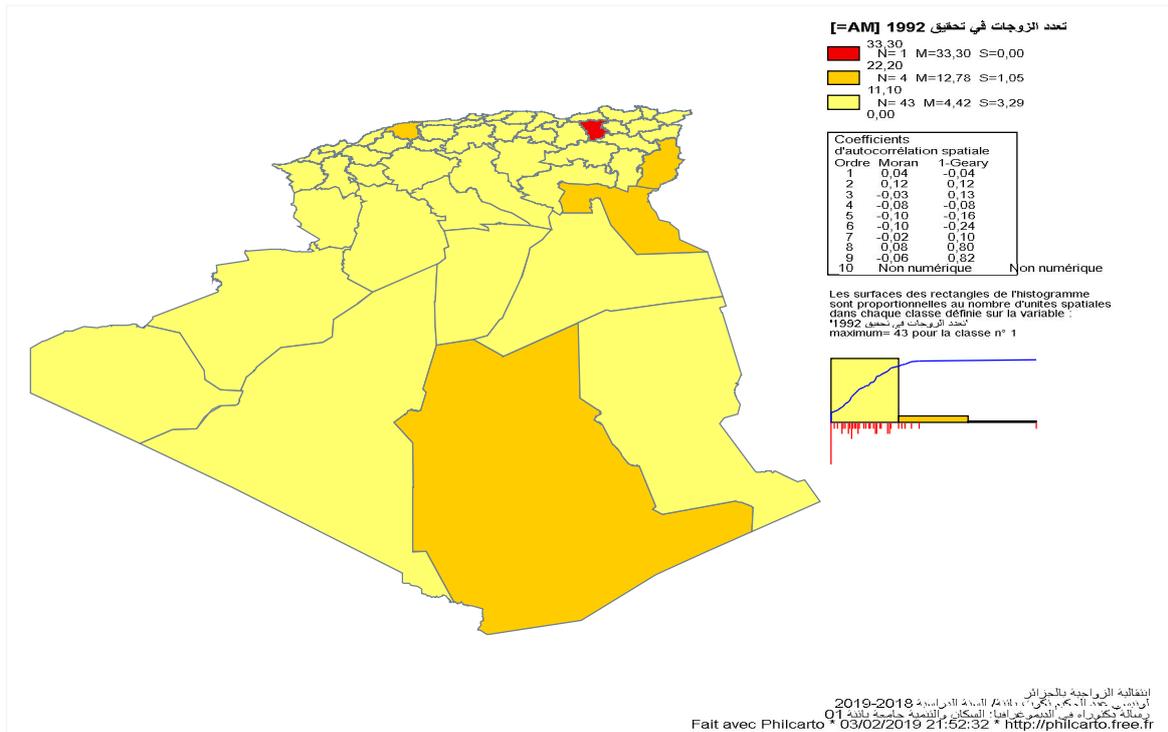
الجدول 7.3: نسبة النساء (15-49) المتزوجات وفي تعدد حسب التحقيقات الميدانية بالجزائر. (%).

التحقيق	1986	1992	2002	2006	2012-2013
الفئات العمرية	(enaf)	(papchild)	(papfam)	(mics3)	(mics4)
19-15	1.2	3.2	0.0	2.7	0.5
24-20	1.4	3.1	1.3	2.3	0.4
29-25	1.8	4.5	2.2	3.0	1.4
34-30	3.4	5.3	2.5	4.5	2.1
39-35	3.8	5.3	3.0	5.7	2.8
44-40	4.0	7.6	4.0	6.9	4.8
49-45	3.9	7.6	4.7	7.2	5.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بقاعدة البيانات لكل تحقيق.

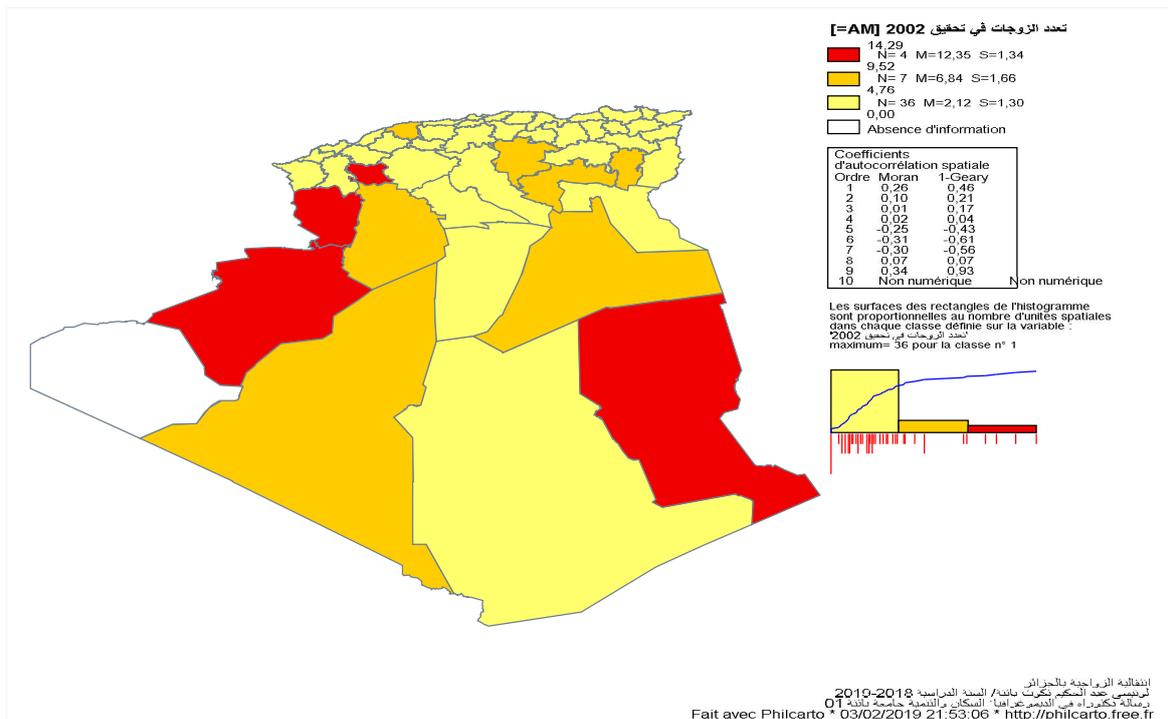
من الجدول 7.3 يتضح لدينا أن التعدد يمس الفئات العمرية الكبيرة بنسب أكبر من الفئات الصغيرة. يلاحظ أيضا أن هناك تذبذب في توزيع النسب من تحقيق إلى آخر. أما على مستوى كل ولاية يتضح لدينا من الخريطة 27.3 أنه في تحقيق 1992 انفراد ولاية ميلة بالريادة في تعدد الزوجات حيث بلغت فيها نسبة النساء اللاتي صرحن بأن أزواجهن لديهن زوجة أخرى أو أكثر 33.3%. في تحقيق 2002 ومن الخريطة 28.3 وصل عدد الولايات التي كانت نسبة التعدد فيها مرتفع إلى أربع ولايات: إليزي، بشار، نعامة وسعيدة. أكبر نسبة سجلت في ولاية بشار (14.29%). في تحقيق 2006 ومن الخريطة 29.3 يتبين لنا أن توزيع نسبة تعدد الزوجات قد أخذ مسار الانتظام على عكس التحقيقات السابقة التي كان فيها التوزيع عشوائي وقد سجل ارتباط جغرافي ضعيف هذا ما ترجم بمؤشر موران المحسوب (0.4)، (0.26) على الترتيب. في تحقيق 2006 قدر مؤشر موران للتجاور الأول بـ 0.41، هذا يعني أن هناك تجاور بين الولايات فيما يتعلق بتعدد الزوجات.

الخريطة 27.3: توزيع نسب النساء اللاتي صرحن بتزوج أزواجهن بزوجة أخرى أو أكثر في تحقيق 1992.



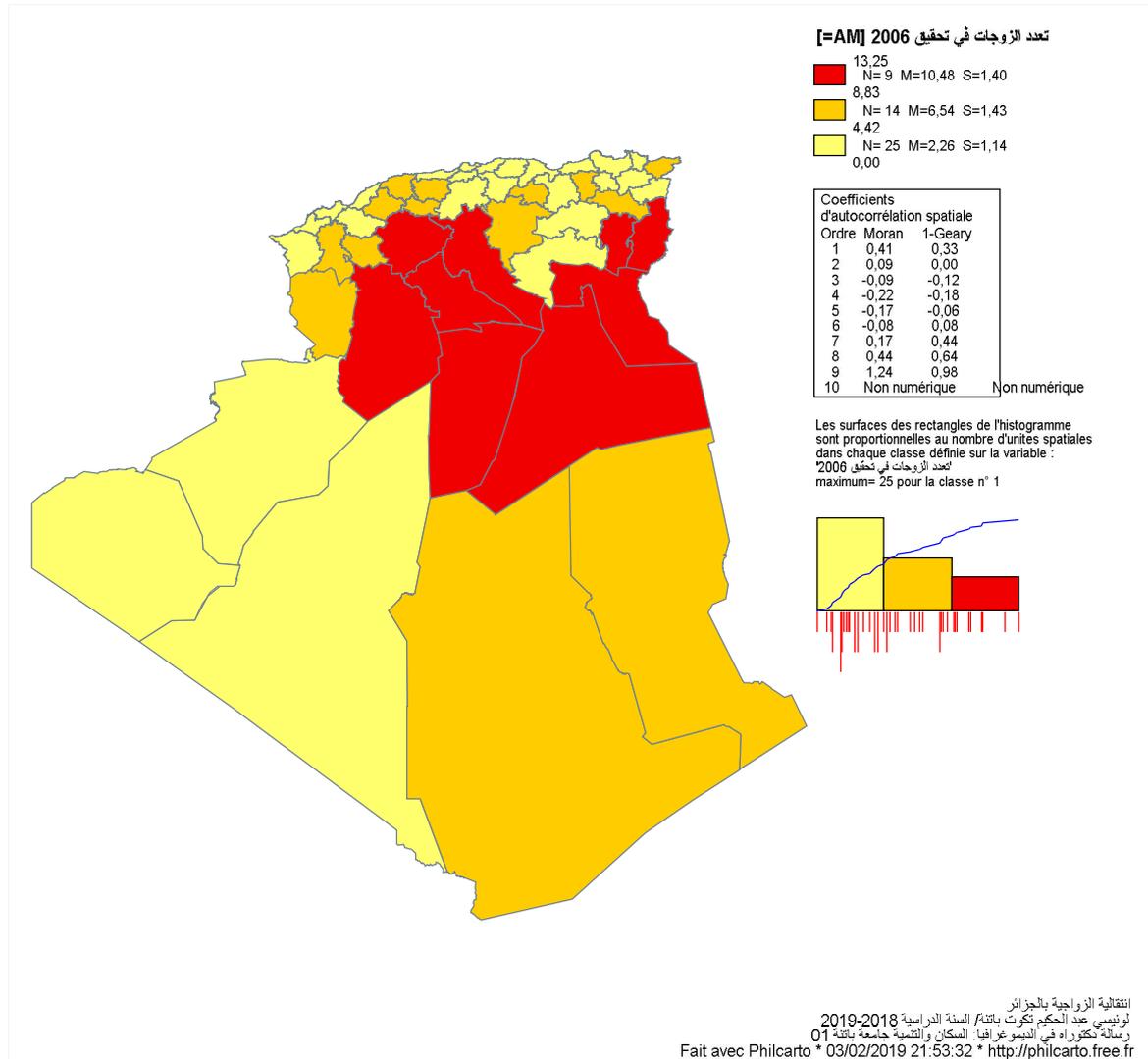
المصدر: من إعداد الطالب.

الخريطة 28.3: توزيع نسب النساء اللاتي صرحن بتزوج أزواجهن بزوجة أخرى أو أكثر في تحقيق 2002.



المصدر: من إعداد الطالب.

الخريطة 29.3: توزيع نسب النساء اللاتي صرحن بتزوج أزواجهن بزوجة أخرى أو أكثر في تحقيق 2006.



المصدر: من إعداد الطالب.

سجلت أكبر نسبة لتعدد الزوجات في ولاية البيض (13.25%)، أما أصغر نسبة فكانت في ولاية بومرداس (صفر بالمئة). تتشكل المجموعة التي عرفت نسبة مرتفعة من الولايات: تبسة، خنشلة، واد سوف، ورقلة، غرداية، البيض، لأغواط، الجلفة وتيارت. بالنسبة للولايات التي عرفت نسب منخفضة فعموما تكون في الجهة الشرقية، الوسط الشمالي والشمال الغربي.

الخاتمة:

كان الهدف من هذا الفصل هو معرفة أهم التغيرات التي حدثت في ظاهرة الزواجية على مستوى الوطن ثم على مستوى كل ولاية. وحسب التعدادات العامة للسكان والسكن والتحقيقات

الميدانية التي تم الاستعانة بها لبلوغ الهدف السابق الذكر تم استخلاص تراجع الزواج المبكر في كل الولايات. إن تحليل الزواجية عن طرق جداول الزواجية كشف عن تراجع احتمال الزواج لكلى الجنسين لكن كان بصفة أكبر لدى النساء. أما تحليل الظاهرة حسب الجيل كشف بأن أجيال الانفجار الديموغرافي هي التي تسببت في انفجار الزواج مع وجود فروق بين الولايات. أين نجد الجنوب يتسم بنموذج تقليدي للزواجية مقارنة بالشمال الذي مثل النموذج العصري. هذه الاختلافات بدأت تتلاشى مع مرور الزمن أين لوحظ تدارك بعض الولايات الصحراوية وتقليصها للفارق الموجود بينها وبين ولايات الشمال فيما يخص الزواجية. تبقى منطقة الوسط تشكل نموذج مشابه للنموذج الصحراوي. هذه الاختلافات بطبيعة الحال لها جذور اقتصادية واجتماعية لكل منطقة.

من جهة أخرى قمنا بطرح السؤال فيما يتعلق بالعلاقة الموجودة بين الزواجية والعزوبية النهائية وبسبب عدم توفر الاحصائيات اللازمة للوصول إلى نتيجة اكتفينا بدراستها في تعداد 1987. خلصت الدراسة إلى أن العزوبية النهائية تبقى ظاهرة هامشية، ومهما ارتفع العمر عند الزواج الأول فإن أغلب الجزائريين والجزائريات يتزوجون في النهاية على الأقل مرة واحدة. يفسر ذلك أيضا الفرق الواسع بين النساء والرجال في نسب الترملة والطلاق، أين جد الذكور من هذه الفئة يحبذون البنات العازبات من أجل إعادة الزواج. لوحظ أيضا تراجع في الفارق في السن بين الزوجين مع بقاءه في الجنوب مرتفع نوعا.

هذا ما يقودنا إلى الدراسة في الفصل القادم العلاقات المختلفة بين الزواجية وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على غرار التحضر والهجرة الداخلية، التصنيع والنشاط الاقتصادي.

الفصل الرابع

تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

مقدمة

1.4. الزوجية والتحضر

1.1.4. تعريف التحضر

2.1.4. المعايير المعتمدة لتعيين المناطق الحضرية بالجزائر

3.1.4. النمو الحضري بالجزائر

4.1.4. العلاقة بين الزوجية ومحل الإقامة

2.4. الزوجية والمستوى التعليمي

3.4. الزوجية والنشاط الاقتصادي

4.4. الزوجية والهجرة الداخلية

5.4. الزوجية والمواليد

1.5.4. المعدل الخام للمواليد والمعدل الخام للزيجات

2.5.4. التنميط المضاعف

الخاتمة

مقدمة:

في الفصل السابق أظهرنا أهم التحولات التي حدثت في منظومة الزوجية بالجزائر والفرق الموجود بين الذكور والإناث في تلك المسألة. هذا الفصل سيتناول العوامل المؤثرة في تلك التحولات، وبالتالي سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية: هل أن سلوكيات الزوجية للأفراد لها علاقة بالتركيبة الاقتصادية والاجتماعية لديهم؟ هل أن حدوث التحول في سلوكيات الزواج لدى الذكور والإناث له علاقة بمحل الإقامة، حسب المستوى التعليمي أو حسب النشاط الاقتصادي وبالخصوص لدى النساء؟

1.4. الزوجية والتحضر

تختلف جهات نظر الباحثين لمسألة التحضر. فالديموغرافيون ينظرون إليها حسب عدد السكان في منطقة جغرافية محددة، أما من وجهة نظر علماء الاجتماع فهم يركزون أكثر على نمط العيش. مهما اختلفت جهات النظر فإنها تتفق على أن محل الإقامة يؤثر في سلوكيات الزوجية لدى الفرد (AJBILOU, 1998, p. 133).

1.1.4. تعريف التحضر:

يختلف تعريف المنطقة الحضرية من دولة إلى أخرى، فكل دولة تتبنى مجموعة من المعايير والخصائص من أجل تحديد المناطق الحضرية وذلك حسب الوضع الديموغرافي والاقتصادي التي هي فيه. في الدول النامية يكون النمو الحضري بوتيرة سريعة مما يخلق فارق كبير في المستوى المعيشي بين الريف والحضر. يجب التنويه الى أن التركيز على حجم السكان للتمييز بين المناطق الريفية والحضرية لا يعطينا نتائج مهمة وبالخصوص عندما نكون بصدد دراسة الدول الصناعية، كذلك بالنسبة للكثافة السكانية فهو لا يعتبر معيار جيد في عديد من الدول

ومنه يمكن جمع المعايير الأكثر استخداما لتحديد المناطق الحضرية فيما يلي:

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

- الترتيب الإداري للموقع؛
 - نسبة السكان الذين يمارسون نشاط اقتصادي فلاحى؛
 - وفرة الكهرباء و/ أو الماء؛
 - سهولة الوصول إلى الخدمات الصحية؛
 - المؤسسات التربوية والمرافق الترفيهية.
- الشيء الذي يجب التنويه اليه هو أن مختلف المعايير السابقة الذكر لا يمكن اقضاء معيار عن الآخر بل كل دولة تتبنى المعايير التي تخدم وضعها الديموغرافي الاقتصادي والاجتماعي. على سبيل المثال:
- الهند، تعتبر منطقة حضرية كل تجمع سكني يحوي الشروط التالية:
 - ✓ عدد السكان على الأقل 5000 نسمة؛
 - ✓ كثافة سكانية أكثر من 1000 ساكن في كل م²؛
 - ✓ مميزات حضارية واضحة؛
 - ✓ أكثر من 3/4 من النشاط الاقتصادي الممارس يكون خارج الفلاحة.
 - كندا، يعتبر منطقة حضرية كل تجمع سكاني يفوق 1000 نسمة بكثافة تكون على الأقل 400 ساكن في كل م².
 - فرنسا، تعتبر البلدية ضمن المناطق الحضرية إذا كان مركزها يحوي على الأقل 2000 ساكن.

2.1.4. المعايير المعتمدة لتعيين المناطق الحضرية بالجزائر:

قامت الجزائر منذ الاستقلال بإجراء خمس تعدادات عامة للسكان والسكن، وفي كل تعداد يتم وضع المعايير التي بها يفرق بين سكان الحضر والريف تقوم بسرد المعايير المتبعة في التعدادات الثلاثة الأخيرة.

أ. سكان الحضر في التعداد العام للسكان والسكن سنة 1987.

تم اعتماد خمسة معايير وهي:

- عدد السكان يكون على الأقل 5000 نسمة؛
- النشاط الاقتصادي الفلاحي لا يجب أن يتعدى نسبة 25% من الاجمالي؛
- الخصائص الحضرية بما فيها خدمات المصلحة العامة، المستشفيات أو العيادات، المؤسسات التعليمية، المحاكم، المراكز الترفيهية، دور السينما أو المسارح، وجود أنظمة الصرف الصحي والتحكم فيها؛
- المعدل السنوي المتوسط للزيادة السكانية؛
- الرتبة الإدارية.

ب. سكان الحضر في التعداد العام للسكان والسكن 1998.

المعايير المتبعة من أجل تحديد المناطق الحضرية في تعداد 1998 هي:

- عتبة أدنى مقدرة بـ 5000 نسمة: يبقى من الصعب فرز المناطق الحضرية من المناطق الريفية حسب هاته العتبة

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

• النشاط الاقتصادي: من بين الخصائص الأساسية أن سكان الحضر لا يمارسون النشاط الفلاحي، أو على الأقل تكون النسبة منخفضة (أقل من 25% من إجمالي الفئة النشيطة)

• الشروط الاجبارية:

- الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب

- الربط بشبكة الكهرباء

- الربط بشبكة الصرف الصحي

• الشروط الإضافية: يجب على الأقل توفر ثلاث شروط من الشروط الإضافية التالية:

- وجود مستشفى أو عيادة متعددة الخدمات

- وجود ثانوية أو متوسطة

- وجود المرافق الاجتماعية والثقافية (دار الحضانة، دار الشباب...)

- وجود المرافق الرياضية والترفيهية (ملعب، حديقة التسلية، السينما والمسرح)

- وجود الخدمات الإدارية (مركز بريد، محكمة، مركز إداري...).

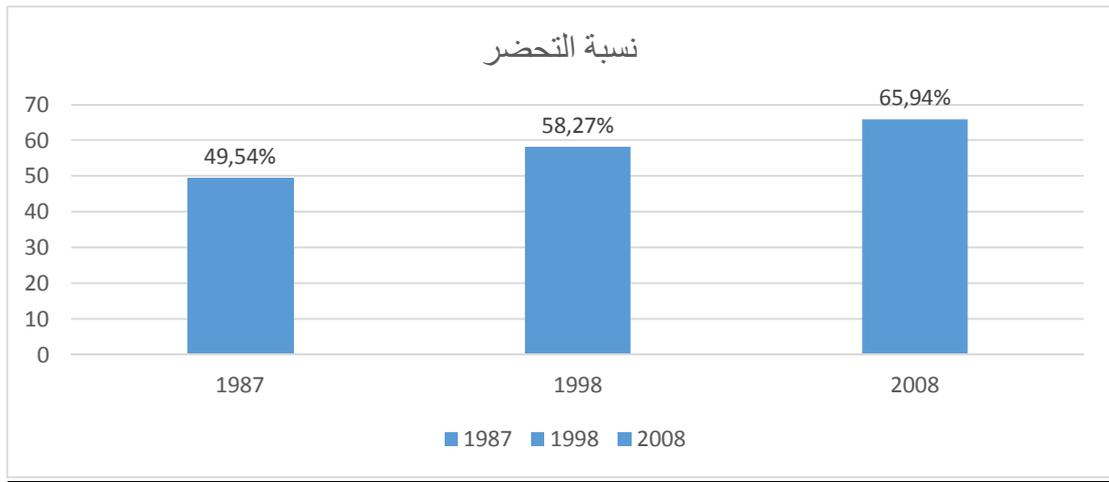
ت. السكان الحضر في التعداد العام للسكان والسكن 2008.

بما أنه لا يوجد هناك تعريف موحد للتحضر، فإن الديوان الوطني للإحصاء في تعداد 2008 من أجل تحديد المناطق الحضرية اعتمد نفس التعريف في تعداد 1998

3.1.4. النمو الحضري بالجزائر

من الشكل رقم 1.4 يتضح لدينا أن نسبة التحضر بالجزائر في تزايد مستمر، حيث كانت الزيادة أكبر في الفترة بين 1987 و 1998؛ أين قدرت بـ 8.73%، بينما كانت في الفترة بين 1998 و 2008 مقدرة بـ 7.67%. يفسر ارتفاع نسبة التحضر بالجزائر للفترة ما بين 1987 و 1998 باختلال الوضع الأمني في الجزائر (العشرية السوداء) أين أدى إلى نشاط الهجرة الداخلية وبالخصوص النزوح الريفي (سموك، 2006، صفحة 37).

الشكل 1.4: تطور نسبة التحضر بالجزائر.



المصدر: من اعداد الطالب، .ARMATURE URBAINE, RGPB 2008, ONS, 2001.p92.

من الخريطة 1.4، 2.4، 3.4 في الملحق 4 وعند اجراء مقارنة بين النمو الحضري في الفترة بين 1987-1998 و 1998-2008 نجد أن هناك ولايات كان التحضر فيها كبير في الفترة الأولى مقارنة بالفترة الثانية. يفسر هذا بالنزوح الريفي الجماعي الذي مس الجزائر في تلك الفترة وكذا التأخر الرهيب الذي مس بعض الولايات في التنمية الحضرية. الخريطة 6.4 في الملحق 4 تبين ذلك، حيث نلاحظ أن الولايات التي تراجعت فيها نسبة التحضر في الفترة بين 1998-2008 ولاية تمنراست، ورقلة في الجنوب. ومعظم ولايات الغرب الداخلية

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

بالإضافة إلى ولايات الساحل على غرار سكيكدة، تيزي وزو وتيبازة. هي المناطق الأكثر تضررا من المرحلة الانتقالية للجزائر المستقلة؛ هذا ما يترجم أثر النزوح الريفي.

كخلاصة عن تطور التحضر بالجزائر، يمكن القول بأنه خلال مدة زمنية مقدرة بأربعين سنة وقع انفجار حضري. هذا الأخير كان بسبب ارتفاع في معدل التحضر، بالإضافة إلى النزوح الريفي الذي كان نشيطا وبالخصوص في الفترة الممتدة بين 1987-1998 إضافة إلى عوامل الجذب التي تتميز بها التجمعات الحضرية الكبرى.

4.1.4. العلاقة بين الزوجية ومحل الإقامة.

حسب الكاتبان "براهيمي" و"وضاح" (1992) فإن نموذج الزوجية بالجزائر لم يكن نفسه على مستوى كل ولاية ولكن هناك اختلاف جهوي، ويرجعان السبب في ذلك إلى التحضر (BRAHIMI & OUADAHBEDID, 1992, p. 215). هناك العديد من الدراسات التي أثبتت أثر هذا المتغير في رفع العمر عند أول زواج. يكمن أثر التحضر في تغيير نمط الحياة، هذا التغير بدوره يؤثر في السلوك الزواجي للأفراد. أكد الكاتبان أنه وعلى سبيل المثال فقد ارتفع معدل التحضر من 31% إلى 49% للفترة الممتدة بين 1966-1987، أدى ذلك إلى ارتفاع العمر عند أول زواج بـ 5.4 سنة لدى النساء وبـ 3.8 لدى الرجال (BRAHIMI & OUADAHBEDID, 1992).

لدى الذكور والإناث على حد سواء، لوحظ ارتفاع العمر عند أول زواج في ولايات الوطن. كما لوحظ تدارك الولايات التي كان فيها العمر عند الزواج الأول منخفض لتقليص الفارق بينها وبين الولايات التي عرفت عمر عند زواج أول مرتفع، أخص بالذكر الولايات الجنوبية. الارتفاع كان لدى الإناث أكبر لسبب أنهن كن يتميزن بزواج مبكر عن الذكور وكذلك الفارق في السن عند الزواج الذي كان كبير.

يلعب محل الإقامة دور لا يستهان به في تحديد مستوي العمر عند الزواج الأول، أين نجد هناك فارق بين الريف والحضر في تعداد 1977. بينما في تعداد 2008 اختفى الفارق بين

الفصل الرابع تحليل الزواجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

المنطقتين وأصبح هناك تساوي بينهما. مهما يكن محل الإقامة فإن الارتفاع في العمر عند الزواج الأول كان لدى النساء أكثر وبالخصوص لدى الريفيات.

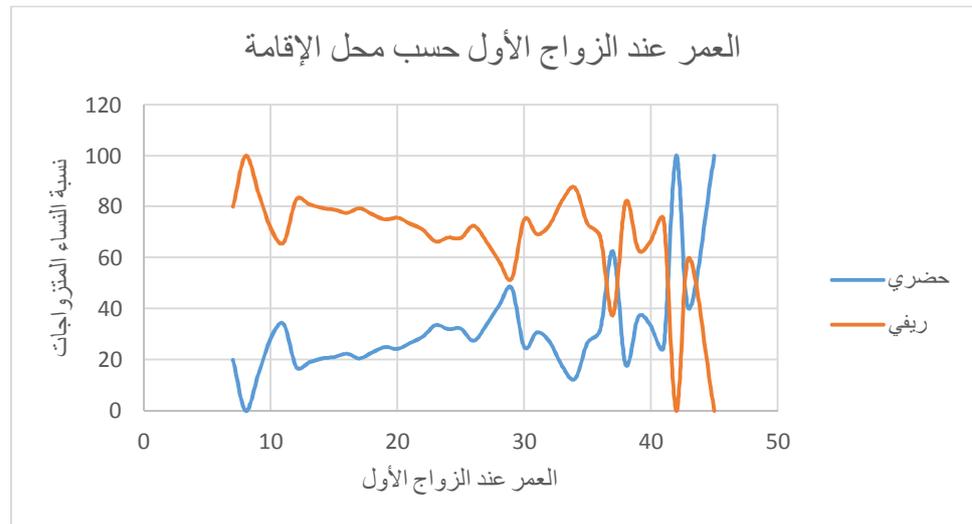
الجدول 1.4: العمر عند الزواج الأول في كل التعدادات حسب الجنس ومحل الإقامة.

2008		1998		1987		1977		1966		السنة
الحضر	الريف									
33,1	32,4	31,8	30,0	28,8	26,4	27,3	24,3	24,5	23,3	ذكور
28,9	29,5	27,9	26,9	24,8	22,3	23,1	19,8	19,2	17,8	إناث
4,2	2,9	3,9	3,1	4,0	4,1	4,2	4,5	5,3	5,5	الفارق بين الجنسين

المصدر: annuaire statistique de l'Algérie n° 30. Page 56

في تحقيق 1986 ومن الشكل 2.4 يتضح لدينا أن الريفيات يتزوجن في عمر أصغر من نساء الحضر وبالخصوص في الأعمار الصغيرة. بعد العمر 30 سنة نجد هناك نوع التساوي بين الفئتين، فأحيانا تكون الغلبة للريفيات وأحيانا أخرى تكون لنساء الحضر. أما في تحقيق 1992 ومن الشكل 3.4 يتبين لدينا تقلص الفارق الذي كان بين المنطقتين مقارنة بتحقيق 1986 حيث أصبح الفارق بين المنطقتين يكون لصالح الريف إلى غاية العمر 20 سنة، أي بتراجع قدره عشر سنوات مقارنة بتعداد 1986. بعد العمر 20 سنة نجد تقارب كبير بين المنطقتين في مجال العمر عند الزواج الأول، هذا التقارب يكون أكثر من تحقيق 1986.

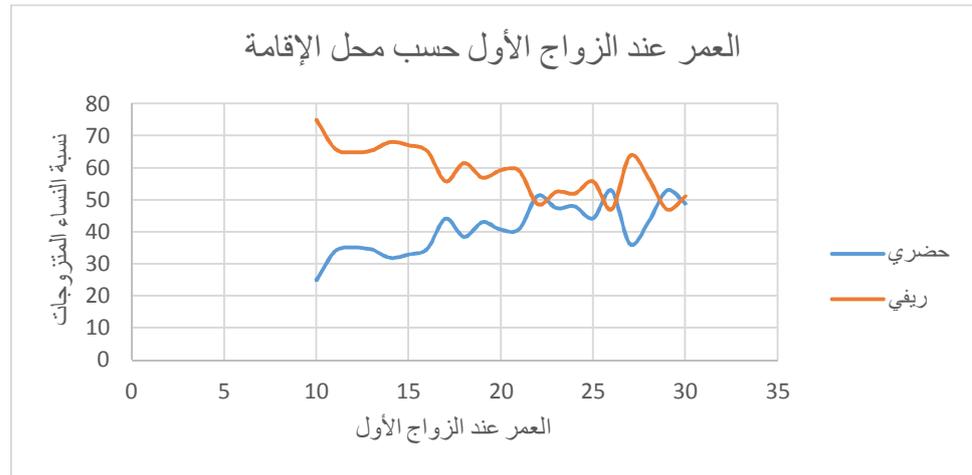
الشكل 2.4: توزيع نسبة النساء المتزوجات حسب العمر عند الزواج الأول ومحل الإقامة. تحقيق 1986.



المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بقاعدة البيانات للتحقيق.

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

الشكل 3.4: توزيع نسبة النساء المتزوجات حسب العمر عند الزواج الأول ومحل الإقامة. تحقيق 1992.



المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بقاعدة البيانات للتحقيق.

على مستوى الولاية ولدى الذكور، في المنطقة الحضرية سنة 1987 كان توزيع العمر عند أول زواج بصفة منتظمة، أين نجد الولايات الأكثر تحضرا هي التي سجل فيها أكبر عمر عند الزواج الأول. قدر مؤشر موران للتجاور الأول عند الذكور في الحضر بـ 0.53، هذا يبين أن هناك انتظام في توزيع الظاهرة. بلغ عدد الولايات التي شكّلت المجموعة الأولى (أكبر عمر عند أول زواج) 16 ولاية وكلها من المنطقة الشمالية، أين سجل أكبر سن في ولاية الجزائر (30.7 سنة). بلغ عدد الولايات التي شكّلت مجموعة الأقل سنا تسع ولايات معظمها من الجنوب بالإضافة إلى ولايتين في الوسط (الجلفة ومسيلة)، أين سجل أصغر سن في ولاية الجلفة (25.4 سنة). لدى الإناث، وباستثناء الفارق بين الجنسين الذي قدر بأربع سنوات فإنه يمكن القول إن هناك تقارب في توزيع الولايات حسب العمر عند أول زواج في المنطقة الحضرية. في الريف ولدى الذكور، فقد كان العمر عند الزواج الأول أقل من الحضر. أكبر قيمة قدرت بـ 29.1 سنة كانت في العاصمة أما أصغر قيمة فسجلت في ولاية الجلفة. تراجع عدد الولايات التي مثلت النموذج الحضري إلى عشر ولايات، أما الولايات التي مثلت النموذج التقليدي فارتفع عددها ليصل إلى 15 ولاية. يمكن القول إنه في سنة 1987 لدى الذكور، لوحظ أن هناك فارق بين المنطقتين في العمر عند أول زواج حيث كان منخفض لدى سكان الريف. بالنسبة للإناث تقريبا نفس الشيء يقال عنهن حيث كان العمر عند الزواج الأول لدى الريفيات أقل من المقيّمات في الحضر. تم تسجيل أكبر قيمة في العاصمة (25.1 سنة) أما أصغر قيمة فكانت في ولاية إليزي (18.4 سنة). تم ملاحظة ارتفاع عدد الولايات التي تمثل

الفصل الرابع تحليل الزواجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

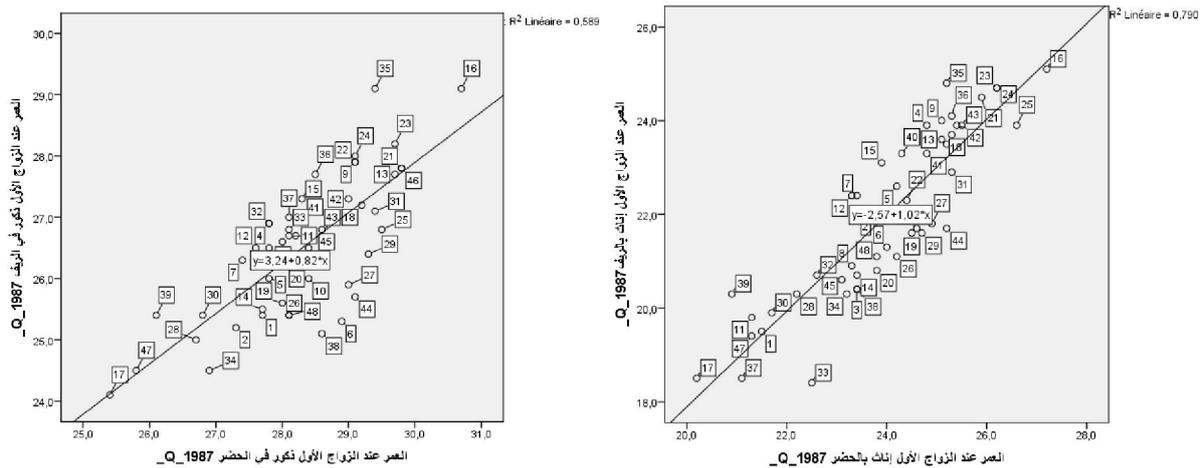
النموذج العصري، أين سجل أكبر عدد للولايات في الشمال الشرقي. ارتفع كذلك عدد الولايات التي تمثل النموذج التقليدي، أين يتكوّن من ولايات الجنوب بالإضافة إلى ولايات الوسط: لأغواط، الجلفة، مسيلة وبرج بوعريريج.

في تعداد 1998 ولدى الذكور في الحضر، فقد ارتفع الحد الأقصى للعمر عند الزواج الأول إلى 33.6 سنة (العاصمة) بعد أن كان 30.7 سنة في تعداد 1987. كان التوزيع منتظم هذا ما يفسر بمؤشر موران للتجاوز الأول والمقدر بـ 0.51 و قدر الحد الأدنى للعمر عند الزواج الأول بـ 28.8 سنة كان في ولاية غرداية. بلغ عدد الولايات التي شكلت النموذج العصري 11 ولاية كلها من الشمال. تتمحور على ثلاث ولايات: عنابة (32.6 سنة) في الشرق، العاصمة في الوسط ووهران (32.5 سنة) في الغرب. أما عدد الولايات التي شكلت النموذج التقليدي هي أيضا عددها 11 ولاية، تتوزع على الجنوب الشرقي وشمال الواحات بالإضافة إلى ولايات الوسط: لأغواط، الجلفة ومسيلة. ارتفع العمر عند الزواج الأول بالمنطقة الحضرية للفترة الممتدة بين 1998-1987 في كل الولايات لكن بنسب مختلفة حيث قدر أكبر ارتفاع بـ 16.25% وكان في ولاية تيزي وزو، أما أصغر زيادة قدرت بـ 7.69% كانت في ولاية ميلة (الخريطة 4.4 في الملحق 4). لدى الذكور في الريف، فقد كان هناك ارتفاع في العمر عند الزواج الأول يشبه الارتفاع الذي حدث في الحضر حيث ارتفع الحد الأقصى إلى 32.8 سنة بعد أن كان 29.1 سنة في تعداد 1987. قدر الحد الأدنى بـ 27.5 سنة وكان في ولاية الجلفة. حافظ التوزيع على مستوى الولاية بنظامه هذا ما ترجمه مؤشر موران للتجاوز الأول المقدر بـ 0.51. ارتفع العمر عند الزواج الأول في الريف للفترة الممتدة بين 1998-1987 في كل الولايات لكن بحدّة مختلفة، أين سجلت أكبر نسبة في ولاية تيسمسيلت (20.72%) أما أصغر نسبة للزيادة فكانت في العاصمة (5.5%). لدى الإناث في الحضر، كان توزيع العمر عند الزواج الأول منتظم حيث قدر مؤشر موران للتجاوز الأول بـ 0.54. بلغ عدد الولايات التي تمثل النموذج العصري 11 ولاية، كلها من الشمال وأغلبها من الشمال الشرقي أين سجل أكبر عمر عند الزواج الأول في العاصمة (30.1). أما الولايات التي مثلت النموذج التقليدي فكان عددها عشر ولايات أغلبها من الجنوب إضافة إلى ولايات الوسط (الجلفة، مسيلة وبرج بوعريريج). في الفترة الممتدة بين 1998-1987 ارتفع العمر عند أول

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

زواج في كل الولايات لكن بنسب مختلفة حيث سجلت أكبر نسبة في ولاية أدرار (24.65%)، أما أصغر نسبة فكانت في ولاية قالمة (8.02). لدى الإناث في الريف، حافظ توزيع العمر عند الزواج الأول بانتظامه هذا ما يترجم بمؤشر موران المقدر بـ 0.55. سجل أكبر عمر عند أول زواج بولاية بومرداس (29.20)، أما أصغر عمر فكان في ولاية أليزي. ارتفع العمر عند الزواج الأول لدى الريفيات في كل ولايات الوطن لكن بنسب مختلفة، أين سجلت أكبر نسبة في ولاية أليزي (30.81%)، أما أصغر نسبة فقدت بـ 5.98% وكانت في العاصمة.

الشكل 4.4: العمر عند أول زواج لدى الذكور والإناث على مستوى كل ولاية حسب محل الإقامة في تعداد 1987.



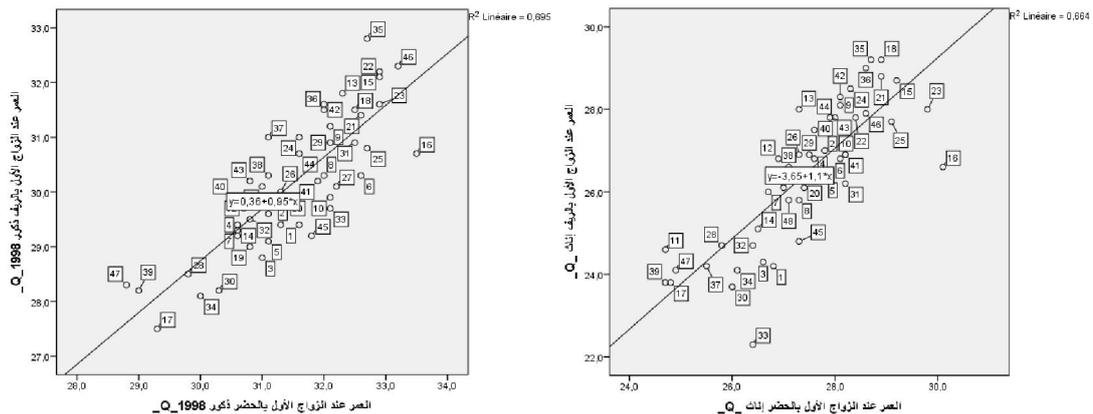
المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من الشكل 4.4 أن هناك علاقة طردية بين العمر عند الزواج الأول في المناطق الحضرية ونظيرتها الريفية، أين نجد قيمة معامل الارتباط أكبر لدى النساء هذا يدل على أن النساء هن اللاتي يتأثرن بالمناطق الحضرية وينجذبن أكثر إليها. لدى كلا الجنسين نجد العمر عند الزواج الأول يرتفع كلما ارتفعنا إلى الشمال حيث نجد أصغر نقطة في المنحنى تمثل ولاية الجلفة، أما أكبر نقطة فهي تمثل العاصمة لكلا الجنسين.

من الشكل 5.4 يمكن لنا أن نتأكد بأن هناك علاقة طردية بين المنطقتين لكلا الجنسين. لدى الذكور نلاحظ انفصال المجموعة التي تمثل النموذج التقليدي عن بقية الولايات ويتعلق الأمر بالولايات: الجلفة، مسيلة، برج بوعرييج، ورقلة، غرداية والوادي. باستثناء هذا فإن التوزيع حافظ على ترتيبه حسب الشمال والجنوب. لدى الإناث تقريبا تم الحفاظ على نفس التوزيع السابق في تعداد 1987.

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

الشكل 5.4: العمر عند أول زواج لدى الذكور والإناث على مستوى كل ولاية حسب محل الإقامة في تعداد 1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

أنه لدى الذكور كما لدى الإناث وفي كل الولايات في المناطق الحضرية وكذلك الريفية فقد لوحظ ارتفاع في العمر عند أول زواج. كان ذلك الارتفاع أكبر في الحضر. على حد قول الكاتب " ريمي " (1979) بأن " التحضر هي عملية تحول يمكن أن تمس كل من الريف والحضر على حد سواء، هذا التحضر الذي يكون في المناطق الحضرية ينتظر أن يصل إلى حده الأقصى، من المنتظر أن يلعب دور كبير في التغيير على مستوى المناطق الريفية " (REMY & VOYE, 1979).

2.4. الزوجية والمستوى التعليمي

أثبتت دراسات سابقة أنه لدى الذكور كما لدى الإناث فإن العمر عند الزواج الأول يرتفع مع ارتفاع المستوى التعليمي.

الجدول 2.4: متوسط العمر عند الزواج لدى النساء المصريح به في التحقيق.

التحقيق	1986	1992	2002	2006	2012-2013
المستوى التعليمي	العمر عند أول زواج				
بدون مستوى	19.1	17	19.5	17.8	19.9
ابتدائي	20.2	18.7	21.2	19.1	19.7
ثانوي فأكثر	21.5	20.5	23.6	22.2	25.0

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة بقاعدة البيانات لكل تحقيق.

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

من الجدول 2.4 يتضح لدينا أنه في كل التحقيقات نجد العمر عند الزواج الأول للنساء يرتفع بارتفاع المستوى التعليمي، يمكن ملاحظ أيضا التدارك الذي وقع مع النساء الأميات والالتحاق النساء من مستوى الابتدائي. أين كان هناك فارق بينهن في التحقيقات السابقة أما في تحقيق 2012-2013 يتضح لدينا وجود فارق ولو أنه طفيف لصاح النساء الأميات. هذا يترجم تراجع الزواج المبكر الذي كان يتميز به أفراد المجتمع (مجتمع تقليدي) وأصبح تأخير الزواج يمس كل شرائح المجتمع.

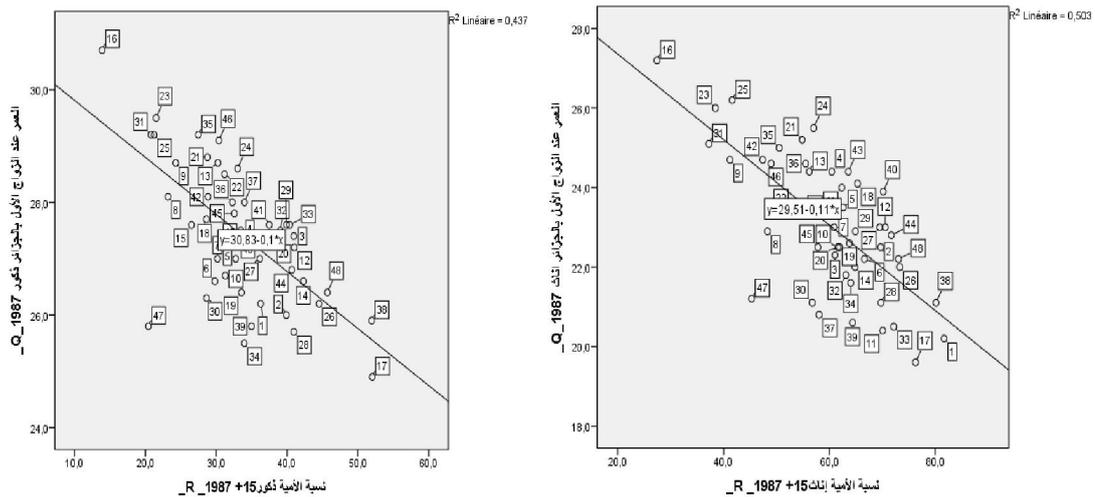
يظهر تأثير المستوى التعليمي في الزوجية من جهة رفع العمر عند الزواج الأول ومن جهة أخرى فهو يجلب العصرية وبالتالي يجعل الأفراد ينظرون في سلوكياتهم الخاصة بالزواج على غرار اختيار شريك الحياة والزواج المبكر. إن ارتفاع المستوى التعليمي وبالخصوص لدى الإناث، يمكن أن نعتبره بداية لمرحلة تحول في الهيكل الأسري وتغير في سلم توزيع الأدوار داخل الأسرة (FARGUES, 1988). إن استمرار الإناث في التعليم إلى مستوى ثانوي فأكثر يرغمهن على الهجرة لمواصل التعليم العالي، مما ينتج عنه خروجهن من الخلية الأسرية. بهذه الطريقة تتحرر من قيود الرقابة الأسرية الشيء الذي يجعلها تتبنى أفكار جديد تكون مغايرة للعادات والتقاليد الخاصة بالأسرة. يمكن القول بأن التعليم يجلب تغيير في العلاقة بين الأفراد داخل الأسرة. فالمرأة المتعلمة يكون لها دور فعال داخل الأسرة، أين تصبح في بعض الأحيان هي المحه لها. هذا الوضع الجديد للأسرة يمكن أن يؤثر أيضا على الأسر التي يكون أفرادها ليس لديهم أي مستوى تعليم (AJBILOU, 1998, p. 144).

على مستوى الولاية لدى الذكور ومن الشكل 6.4، في سنة 1987 يلاحظ أن العلاقة عكسية بين نسبة الأمية والعمر عند الزواج الأول. قدر معامل الارتباط بـ -0.66؛ بمعنى أن انخفاض الأمية بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع في العمر عند الزواج الأول بنسبة 65%. فيما يتعلق بمعامل التحديد والذي قدر بـ 0.44، يعني أن الأمية تؤثر بنسبة 44% في تغير العمر عند الزواج الأول لمجموع الولايات. لدى الإناث، ومن نفس الشكل نلاحظ نفس الشيء الذي لاحظناه لدى الذكور حيث كانت العلاقة بين العمر عند الزواج الأول والأمية علاقة عكسية وقدر معامل الارتباط بـ -0.71 أما معامل التحديد فبلغ 0.6، أي أنه يكون تأثير الأمية على العمر عند الزواج الأول سنة 1987 أكثر لدى النساء مقارنة بالرجال.

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

النقطة الدنيا في مجموعة خط الانحدار لكلا الجنسين هي ولاية الجلفة أين سجل فيها أكبر نسبة أمية (76.29% لدى الإناث، 52.01% لدى الذكور) وأصغر عمر عند الزواج (19.6 سنة لدى الإناث، 24.9 سنة لدى الذكور). أما النقطة العليا فكانت العاصمة حيث قدرت فيها نسبة الأمية بـ 27.41% لدى الإناث و 13.92% لدى الذكور، أما العمر عند الزواج الأول فكان لدى النساء مقدر بـ 27.2 سنة و 30.7 سنة لدى الذكور.

الشكل 6.4: العلاقة بين العمر عند الزواج الأول ونسبة الأمية لدى الذكور والإناث حسب كل ولاية في تعداد 1987.



المصدر: من إعداد الطالب.

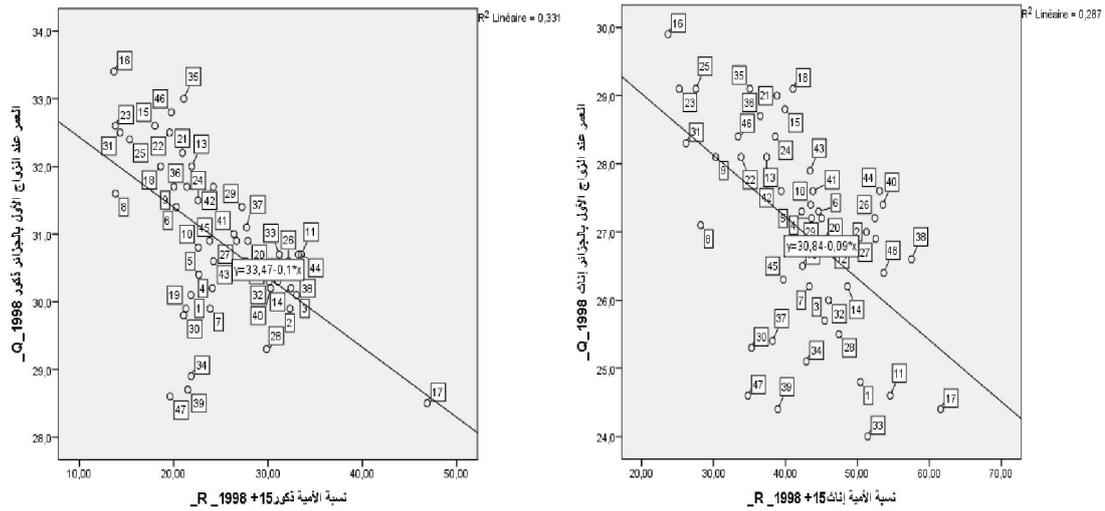
سنة 1998 بقيت العلاقة بين المتغيرين عكسية لدى الجنسين على حد سواء. التغير الذي حدث بين التعدادين هو: الانخفاض في معامل الارتباط، وكان أكثر لدى النساء حيث قدرت نسبة الانخفاض لديهن بـ 31.5% بينما كان لدى الذكور مقدر بـ 12.07%. هذا يفسر بارتفاع العمر عند الزواج حتى لدى فئة الأميين.

في تعداد 1998 حافظت كل من ولاية الجلفة والعاصمة على ترتيبها كما كان في تعداد 1987، باختلاف ظهور فارق واضح بين الجلفة وباقي الولايات.

إن أغلب الولايات التي سجلت فروق موجبة هي من المنطقة الشمالية وبالخصوص الشمال الشرقي، بينما الولايات التي سجلت فروق سالبة فأغلبها من الجنوب بالإضافة إلى ولايات الوسط على غرار الأغواط، الجلفة، مسيلة وبرج بوعريج.

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

الشكل 7.4: العلاقة بين العمر عند الزواج الأول ونسبة الأمية لدى الذكور وإناث حسب كل ولاية في تعداد 1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

الجدول 3.4: توزيع الولايات التي شكلت أكبر انحراف معياري (موجب أو سالب) عن خط الانحدار.

1998		1987		
أكثر من (1.5)	أقل من (-1.5)	أكثر من (1.5)	أقل من (-1.5)	الانحراف المعياري
باللون الأحمر	باللون الأزرق	باللون الأحمر	باللون الأزرق	الذكور
بومرداس	غرداية، ورقلة، الوادي، برج بوعريش	عين تيموشنت	برج بوعريش، الوادي، ورقلة، غرداية	الإناث
جيجل	غرداية، ورقلة، الوادي، إلبيزي، تندوف، بوعريش	خنشلة، قالمة	غرداية، ورقلة، الوادي، تندوف	

المصدر من اعداد الطالب.

شكلت أغلب الولايات نمودجا موحدا فيما يتعلق بالعلاقة بين نسبة الأمية والعمر عند الزواج الأول ويستثنى من ذلك الولايات المبيّنة في الجدول 3.4. فالولايات التي شكلت فروق سالبة يكون فيها العمر عند الزواج الأول منخفض وبالمقابل تكون نسبة الأمية فيها منخفضة فمثلا ولاية غرداية ولدى الذكور في سنة 1987، قدر فيها العمر عند الزواج الأول بـ 25.8 سنة رغم أن نسبة الأمية فيها منخفضة والتي قدرت بـ 20.42%. بالمقابل نجد ولاية وهران قدرت فيها نسبة الأمية بـ 20.79% (نسبة متقاربة بين الولايتين) وكان العمر عند أول زواج مقدر بـ 29.2 سنة. بالنسبة للولايات التي سجلت فارق موجب عن خط معادلة الانحدار يعني ذلك

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

أنه رغم ارتفاع نسبة الأمية إلا أن العمر عند الزواج الأول مرتفع والولاية التي سجلت أكبر فرق موجب هي عين تيموشنت (نسبة الأمية 30.73%، العمر عند الزواج الأول 29.1 سنة). هذا لدى الذكور، أما الإناث فنلاحظ اختلاف في الولايات التي شكلت فروق موجبة مع بقاء الولايات التي شكلت فروق سالبة كما هي.

سنة 1998 ولدى الذكور، نلاحظ بقاء مجموعة الولايات التي سجلت فروق سالبة دون تغيير بينما سجل أكبر فرق موجب في ولاية بومرداس. لدى الإناث، انضمت كل من ولاية برج بوعرييج وولاية إليزي إلى مجموعة الولايات التي سجلت فروق سالبة. أما الولاية التي سجل فيها فرق موجب فقد تغيرت وأصبحت ولاية جيجل.

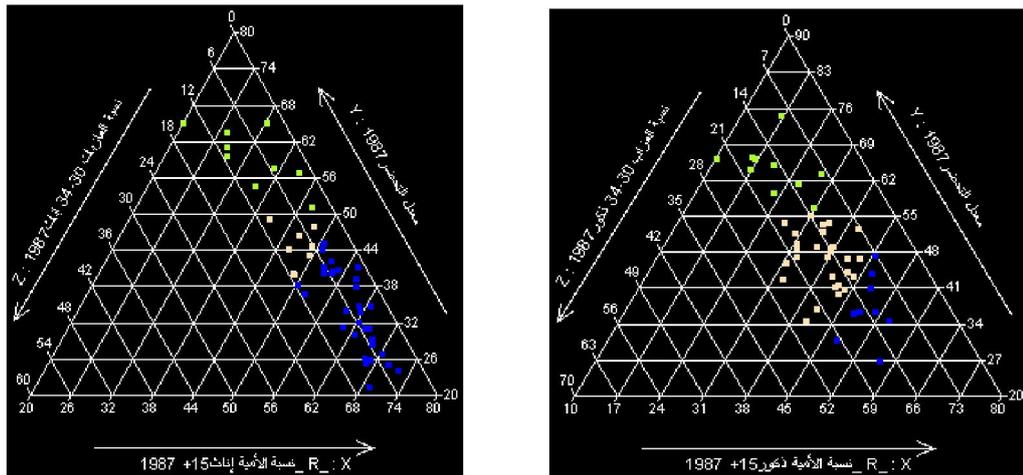
يمكن القول إنه في الفترة الممتدة بين 1987-1998 كان هناك ثبات في الولايات التي كان فيها العمر عند الزواج الأول منخفض رغم انخفاض نسبة الأمية وأغلبها من الجنوب الشرقي بالإضافة إلى ولاية برج بوعرييج. بينما الولايات التي سجل فيها فروق موجبة فقد شهدت تغير وكلها من الشمال.

إن الربط بين العزوبية كمتغير تابع والمتغيرين: المستوى التعليمي والتحضر، يمكننا من ترتيب الولايات حسب نسبة تأثير كل متغير. لذلك الغرض نستعين بالمنحى الثلاثي الذي يفى بالغرض.

من الشكل 8.4 نلاحظ أنه لدى الذكور وفي سنة 1987 فإن الولايات التي شكلت النموذج العصري (الولايات باللون الأخضر)، هذه المجموعة تكون فيها نسبة الأمية أقل من 31%، نسبة التحضر 55% ولم تتعدى نسبة العزوبية في الفئة العمرية 30-34 نسبة 25% تنصدر ولاية غرداية هذه المجموعة. الولايات التي شكلت النموذج التقليدي (الولايات باللون الأزرق) حيث سجلت فيها نسبة تحضر منخفضة ونسبة أمية مرتفعة. تنصدر هذه المجموعة ولاية تيسمسيلت بأكبر نسبة أمية وأقل نسبة تحضر.

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

الشكل 8.4: توزيع الولايات حسب نسبة الأمية، معدل التحضر ونسبة العزوبية في الفئة العمرية 30-34 لدى الذكور والإناث في تعداد 1987.



المصدر: من إعداد الطالب.

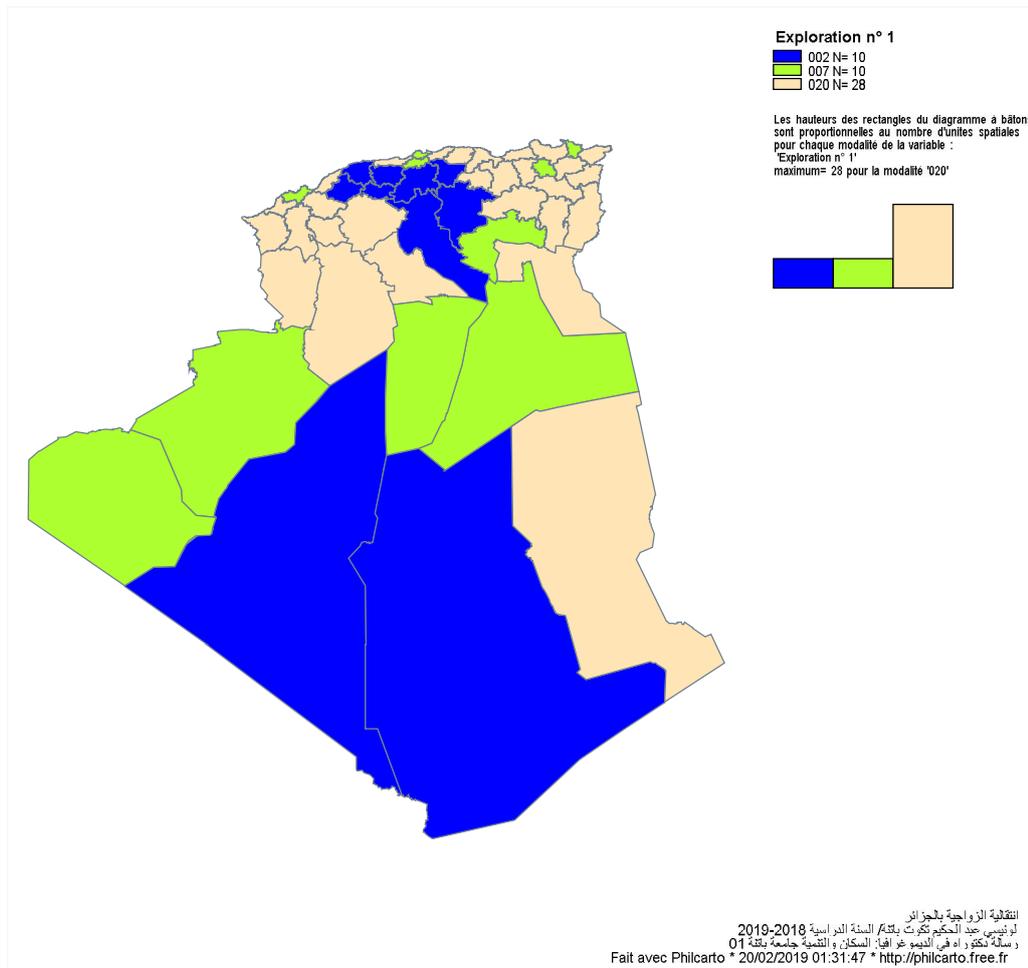
لدى الإناث، نلاحظ من الشكل 8.4 أن النموذج التقليدي يمثل أكبر نسبة لديهن (الخريطة 4.2)، تنصدر هذه المجموعة ولاية تيسمسيلت بأكثر نسبة أمية وأقل نسبة تحضر. بالنسبة الولايات التي شكلت النموذج العصري نجد كل من ولاية غرداية والعاصمة هي الولايتين الأحسن وضع. وبالمقارنة مع الذكور نلاحظ من الشكل 9.4 أن نسبة العزوبية في الفئة 30-34 تكون لدى الذكور أكبر وهذا منطقي إلا حد بعيد حيث كان العمر عند الزواج الأول لديهن منخفض. هذا التفاوت بين الذكور والإناث هل بقي على ما هو عليه؟ أم أنه تراجع مع مرور الزمن؟ للإجابة على هذا السؤال نستعرض تحليل المتغيرات الآتية في تعداد 1998.

سنة 1998 لدى الذكور ومن الشكل 9.4 يتبين لنا حدوث ارتفاع في نسبة العزوبية مقارنة بسنة 1987. هذا الارتفاع أدى إلى ظهور نموذج آخر من الولايات التي كانت فيها نسبة الأمية منخفضة، نسبة التحضر منخفضة ونسبة العزوبية مرتفعة. الولايات التي شكلت هذا النموذج هي: جيجل، بجاية، بومرداس وتيزي وزو (الولايات الملونة بالأحمر في الخريطة 3.4)، أين نجد ولاية تيزي وزو هي الأخيرة في الترتيب مقارنة بالولايات الأخرى المكونة لهذا النموذج التقليدي الثاني حيث سجل فيها أكبر نسبة عزوبية. الولايات التي تمثل النموذج التقليدي الأول والمبينة في الخريطة 3.4 باللون الأزرق، أين نجد ولاية الجلفة على رأس هذه المجموعة بأكثر نسبة أمية ونسبة تحضر متوسطة وبأقل نسبة عزوبية. أما المجموعة التي كونت النموذج العصري فترأسها ولاية غرداية وهي الأحسن وضع مقارنة بالولايات الأخرى

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

بسبب ارتفاع التحضر فيها وانخفاض الأمية رغم ذلك فإن نسبة العزوبية منخفضة فيها. لدى الإناث، نلاحظ تراجع في عدد الولايات التي تمثل النموذج التقليدي حيث أصبح يتكون من عشر ولايات وهي مبيّنة في الخريطة 4.4 باللون الأزرق. على رأسها ولاية الجلفة وتكون ولاية أدرار هي الأقل وضع وذلك بنسبة أمية مرتفعة، نسبة تحضر منخفضة رغم ذلك فإن نسبة العزوبية مرتفعة مقارنة بولاية الجلفة. أما الولايات التي شكلت النموذج العصري الذي يتكون من 11 ولاية، تتأسس هذه المجموعة ولاية غرداية بنسبة تحضر مرتفعة ونسبة أمية منخفضة رغم ذلك نجد نسبة العزوبية فيها منخفضة مقارنة بالولايات التي تشكل هذا النموذج

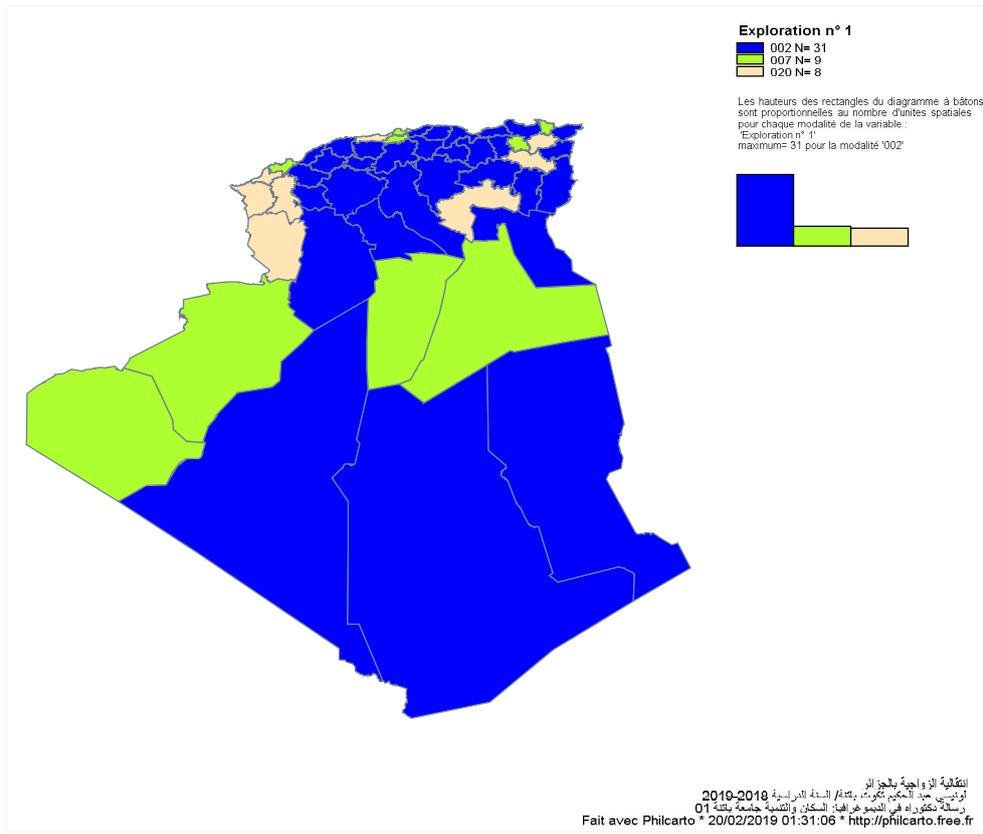
الخريطة 1.4: توزيع الولايات حسب المنحنى الثلاثي (الشكل 8.4) لدى الذكور سنة 1987.



المصدر: من إعداد الطالب.

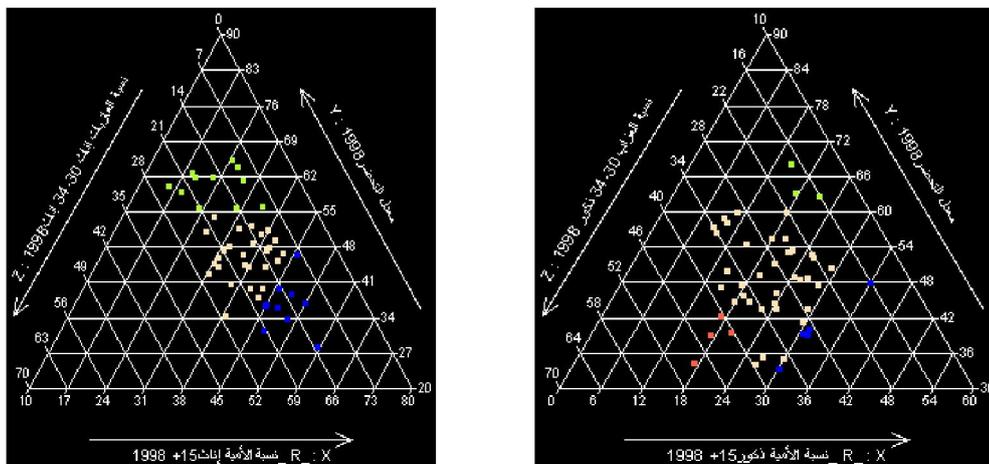
الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

الخرطة 2.4: توزيع الولايات حسب المنحنى الثلاثي (الشكل 8.4) لدى الإناث سنة 1987.



المصدر: من إعداد الطالب.

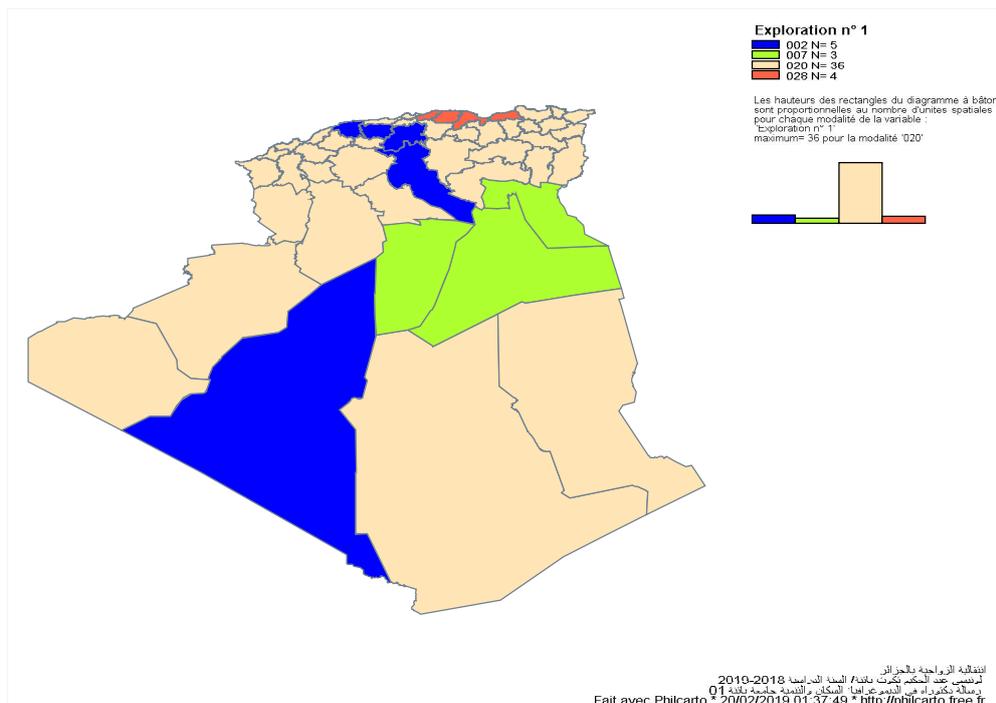
الشكل 9.4: توزيع الولايات حسب نسبة الأمية، معدل التحضر ونسبة العزوبية عند الفئة العمرية 30-34 لدى الذكور والاناث في تعداد 1998.



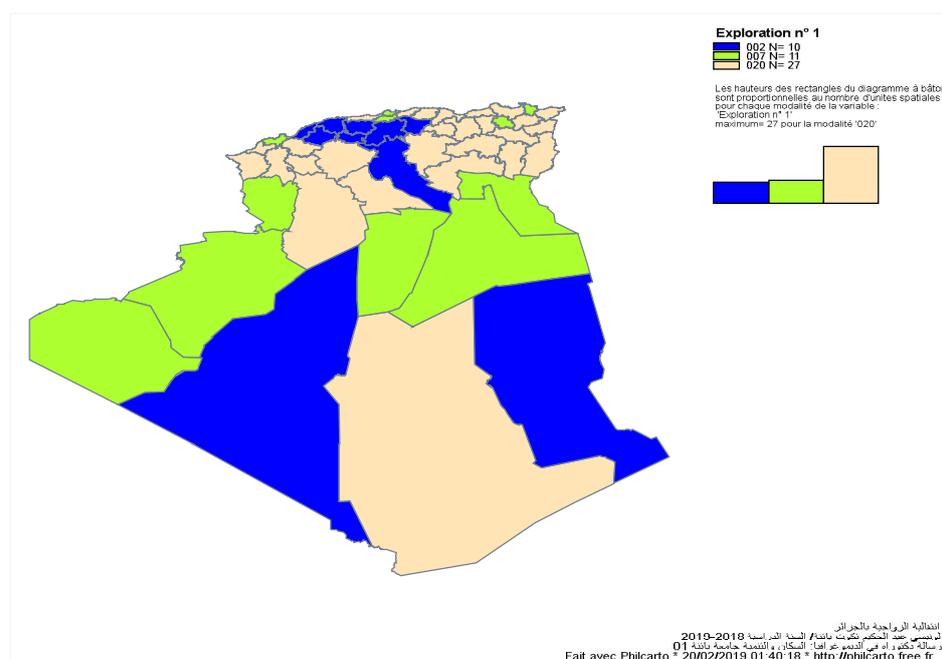
المصدر: من إعداد الطالب.

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

الخريطة 3.4: توزيع الولايات حسب المنحنى الثلاثي (الشكل 9.4) لدى الذكور 1998.



الخريطة 4.4: توزيع الولايات حسب المنحنى الثلاثي (الشكل 9.4) لدى الإناث سنة 1998.



المصدر: من اعداد الطالب.

الفصل الرابع تحليل الزواجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

من الخرائط 1.4، 2.4، 3.4، 4.4، يتبين لنا أن التعليم والتحضر يؤثران على سلوكيات الزواجية للأفراد وبالخصوص لدى النساء، أين أظهرت الخرائط تقلص الفارق بين الجنسين فيما يخص نسبة العزوبية في الفئة العمرية 30-34 هذا من جهة. ومن جهة أخرى يمكن إظهار أن هناك عدم تساوي بين الولايات فيما يتعلق بتأثير المستوى التعليمي والتحضر على الزواجية هذا ما يجعلنا نبحث عن متغيرات أخرى يكون لها تأثير على سلوكيات الزواجية لدى الأفراد، فماذا عن متغير النشاط الاقتصادي؟

3.4. الزواجية والنشاط الاقتصادي

إذا كان التحضر والمستوى التعليمي وبالخصوص لدى الإناث لهما تأثير ذو دلالة على سلوكيات الزواجية للأفراد في منطقة معينة، فإن ممارسة النشاط الاقتصادي هو أيضا له تأثير على تغير العادات الخاصة بالزواج.

الجدول 4.4: نسبة الفئة العاملة والبطالة من إجمالي التركيبة السكانية +15 حسب الحالة الزواجية في كل تحقيق لكلا الجنسين.

التحقيق		2002		2006		-2012 2013		2002		2006		-2012 2013	
الذكور						الإناث						الجنس	
الحالة الزواجية	يعمل%	بطل%	يعمل%	بطل%	يعمل%	بطل%	يعمل%	بطل%	يعمل%	بطل%	يعمل%	بطل%	الجنس
أعزب (ة)	25.3	48.3	38.2	35.6	35.1	33.4	7.8	14.7	12.1	9.1	15.6	8.2	
متزوج (ة)	63.7	14.0	69.2	8.1	61.9	10.9	5.9	0.8	8.1	0.9	7.2	0.9	
مطلق (ة)	53.7	26.9	56.5	21.3	54.9	22.8	29.8	5.8	31.2	5.8	27.3	5.1	
أرمل (ة)	15.6	9.0	13.2	8.0	9.3	4.3	7.4	1.2	6.7	0.9	4.4	0.7	

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بقاعدة البيانات لكل تحقيق²⁷.

إن تحليل الزواجية حسب الحالة المهنية الموضحة في الجدول 4.4 يجرننا إلى القول بأن نسبة البطالة انخفضت من تحقيق لآخر لدى الجنسين لكن الانخفاض كان بنسبة أكبر عند الإناث. قدرت نسبة الانخفاض في البطالة لدى الذكور بين 2002 و 2006 بـ 26.3% بينما قدرت بـ 38.1% لدى الإناث، أما في الفترة الممتدة بين 2006 و 2012-2013 فكانت بـ 6.2%، -9.9% على الترتيب. كان ذلك في فئة العزاب، أما فئة المتزوجين كان

27 - تم حساب النسب التي في الجدول 4.4 حسب كل أنواع الحالة المهنية للفرد على مستوى كل حالة زواجية، وقد تم استظهار العمل والبطالة وهي لا تمثل 100%.

الفصل الرابع تحليل الزواجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

الاختلاف بين الذكور والإناث واضح. لدى الذكور انخفضت نسبة البطالة لديهم بين 2002 و2006 بنسبة -42.14%، وارتفعت بين 2006 و2012-2013 بنسبة 34.57%، أما لدى الإناث فكانت ثابتة. إن التفسير الممكن لهذا التراجع هو الارتفاع في نسبة النساء المتزوجات العاملات (12.5%)، أين نجد الرجل عاطل عن العمل والمرأة عاملة خارج المنزل. يعتبر هذا أيضا نوع من التحوّل في الزواجية حيث أنه في الماضي القريب كان الزواج من امرأة عاملة يكاد يعتبر جرما، أما في زمننا هذا أصبح عمل المرأة شرطا من أجل زواجها. بالنسبة للنوعين المتبقين من الحالة الزواجية (الطلاق والترمل) فكان هناك انخفاض في البطالة لكلا الجنسين ويكون لدى الإناث أكبر.

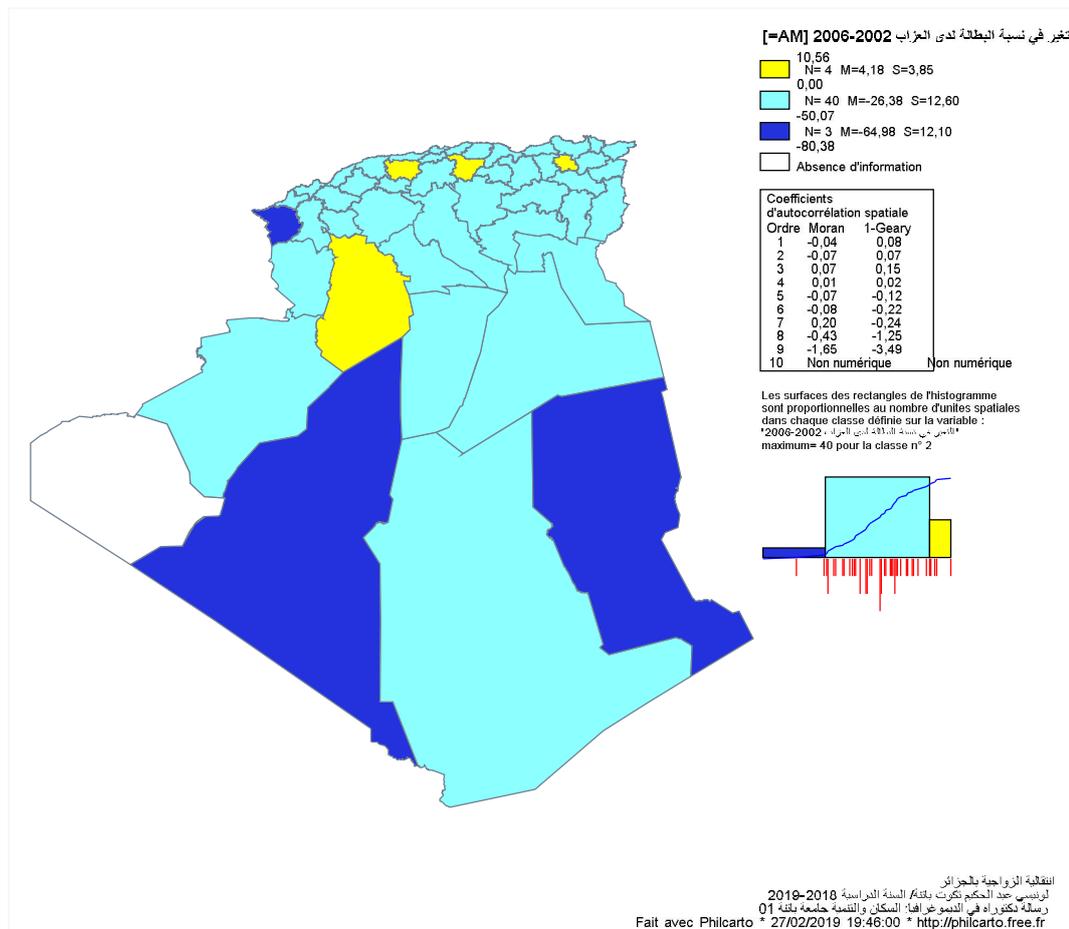
على مستوى الولاية، في تحقيق 2002 ولدى الذكور العزاب (خريطة 12.4 في الملحق 4)، قدر عدد الولايات التي سجلت فيها أكبر نسبة بطالة بسبع ولايات وهي: جيل وسطيف في الشرق، شلف، وهران وسعيدة في الغرب، بشار وإليزي في الجنوب. تتوزع هذه المجموعة على المجال 54.27%-66.1%، بوسط حسابي مقدر بـ 60.27% وانحراف معياري 3.61. سجلت أكبر نسبة في ولاية بشار (66.1%) وأصغر قيمة كانت في ولاية تيسمسيلت (30.60%). سنة 2006 ومن الخريطة 13.4 في الملحق 4 يتبين لدينا وبصفة عامة أن البطالة لدى فئة العزاب قد تراجعت، لكن تصنيف الولايات يظهر تغيّر كبير. قدر عدد الولايات التي تمثل النسبة المرتفعة بـ 18 ولاية، في الشرق نجد الولايات: الطارف، عنابة، سكيكدة وقسنطينة وفي الوسط نجد: مسيلة، برج بوعرييج، بويرة، مدية، البلدية وعين الدفلة، أما في الغرب والجنوب الغربي نجد الولايات: مستغانم، وهران، معسكر، تيارت، سعيدة، البيض، بشار، تندوف. أكبر نسبة سجلت في ولاية عين الدفلة (51.3%)، أما أصغر نسبة فسجلت في ولاية تلمسان (10.2%). لدى فئة المتزوجين فقد انفردت ولاية البرج بالريادة حيث قدرت نسبة البطالة فيها بـ 38.60% (الخريطة 14.4 في الملحق 4). بالنسبة للإناث سنة 2002، لدى فئة العازبات ومن الخريطة 15.4 في الملحق 4 فقد سجلت أكبر نسبة في ولاية تمنراست (51.7%)، أما المتزوجات ومن الخريطة 15.4 في الملحق فقد سجلت أكبر نسبة في ولاية نعامة (5.2%). سنة 2006 لدى فئة العازبات ومن الخريطة 16.4 فقد سجلت أكبر نسبة

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

في ولاية أم البواقي (31%)، أما فئة المتزوجات ومن الخريطة 17.4 من الملحق 4 فقد سجلت أكبر نسبة في ولاية الوادي (7.9%).

بصفة عامة يمكن القول إن متغير العمل يؤثر في سلوك زوجية الذكور أكثر من الإناث هذا ما أكد عليه العديد من الكتاب على غرار وضاح (2006)، كمال كاتب (2010). وهذا ما تم استنتاجه من خلال التحليل السابق أين نجد نسبة البطالة كانت منخفضة لدى الذكور المتزوجين، أما الإناث ف لوحظ أن أقل نسبة سجلت لدى المطلقات. يدل هذا على أن العمل لدى الذكور يعني الاستقرار الأسري والعكس صحيح لدى الإناث.

الخريطة 5.4: التغير في نسبة البطالة لدى الذكور العزاب للفترة الممتدة بين 2002 و2006.



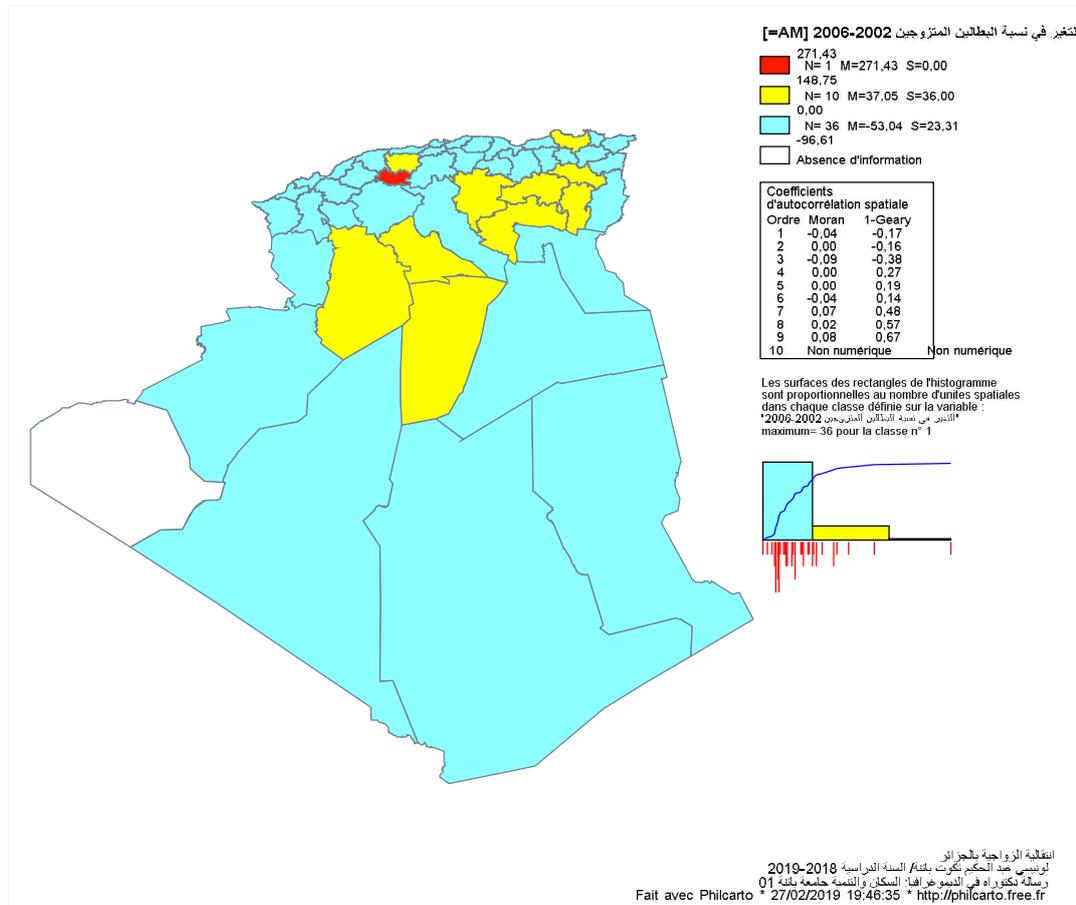
المصدر: من إعداد الطالب.

من الخريطة 5.4 يتبين لدينا أنه لدى فئة العزاب قد انخفضت البطالة لديهم في أغلب ولايات الوطن وكان الانخفاض أكبر في الولايات: تلمسان، إليزي وأدرار، أي سجل أكبر انخفاض في

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

ولاية تلمسان (-80.38%). بالنسبة للولايات التي سجل فيها ارتفاع في نسبة البطالة للفترة الممتدة بين 2002-2006 هي: قسنطينة، بويرة، عين الدفلة التي سجلت فيها أكبر نسبة زيادة (10.56%) والبيّض.

الخريطة 5.4: التغير في نسبة البطالة لدى الذكور المتزوجون للفترة الممتدة بين 2002 و2006.



المصدر: من إعداد الطالب.

فيما يتعلق بفئة المتزوجين ومن الخريطة 5.4 يتضح لدينا أن أغلب الولايات قد انخفضت فيها نسبة البطالة لدى فئة المتزوجين، أما بالنسبة للولايات التي سجل فيها ارتفاع في نسبة البطالة هي: سكيكدة، عين الدفلة، أم البواقي، باتنة، خنشلة، بسكرة، مسيلة، لأغواط، البيّض وغرداية. سجلت أكبر نسبة زيادة في ولاية تيسمسيلت (271.43%).

إن الحالة المهنية لها تأثير واضح على سلوكيات الزوجية للأفراد وبالخصوص الذكور. من الجدول 5.4 يتبين لنا أنه وباستثناء تعداد 1987 نلاحظ أن العلاقة بين نسبة التشغيل

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

ونسبة العزوبية في الفئة العمرية 30-34 هي علاقة طردية لكلا الجنسين، أي أنه كلما ارتفعت نسبة التشغيل في الولاية كلما كانت نسبة العزوبية فيها مرتفعة.

الجدول 5.4: العلاقة بين نسبة العزوبية في الفئة العمرية 30-34 ونسبة الاشتغال لدى الذكور والإناث على

مستوى كل ولاية في التعدادين 1987 و1998.

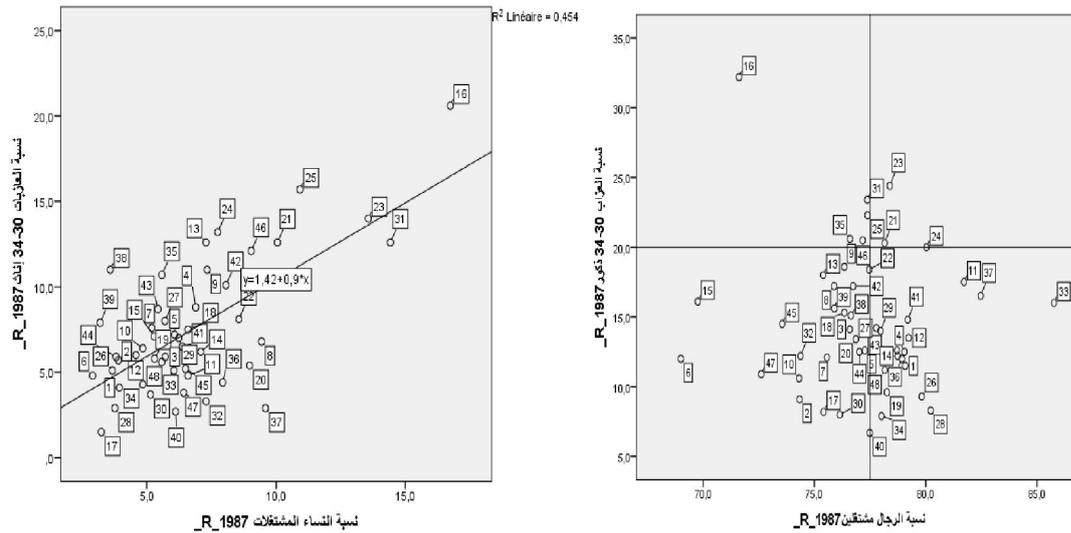
نسبة النساء المشتغلات 1998	نسبة الرجال المشتغلين 1998	نسبة النساء المشتغلات 1987	نسبة الرجال المشتغلين 1987		
**0.812	**0.689	**0.802	0.05-	معامل الارتباط	نسبة العزاب 30-
0.000	0.000	0.000	0.737	دلالة الاحصائية	34 سنة 1987
**0.662	**0.670	**0.674	0.135-	معامل الارتباط	نسبة العازبات 30-
0.000	0.000	0.000	0.361	ادلالة الاحصائية	34 سنة 1987
**0.760	**0.809	**0.646	0.156-	معامل الارتباط	نسبة العزاب 30-
0.000	0.000	0.000	0.290	دلالة الاحصائية	34 سنة 1998
**0.717	**0.761	**0.647	0.278-	معامل الارتباط	نسبة العازبات 30-
0.000	0.000	0.000	0.056	دلالة الاحصائية	34 سنة 1998
** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الثقة 99%					

المصدر: من إعداد الطالب.

إن علاقة الارتباط الموجودة بين العزوبية والشغل كانت أكثر ارتباطا لدى النساء سنة 1987 حيث قدر معامل الارتباط لديهن بـ 0.674، هذا يعني أن الارتفاع بوحدة واحدة في نسبة الشغل لديهن يؤدي إلى ارتفاع في نسبة العزوبية 0.674 (67.4%). بينما لم تكن هناك علاقة بين المتغيرين لدى الذكور؛ فسر هذا النقطة التي تم تناولها في الدراسات السابقة حيث أكد العديد من الكاتبين بأن البطالة تؤثر على ارتفاع العمر عند الزواج لدى الذكور. سنة 1998 قدر معامل الارتباط بـ 0.809 و 0.717 للذكور والإناث على الترتيب. ارتفاع معامل الارتباط بين المتغيرين لدى الذكور يفسر من جهة بالأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال التسعينات التي تسببت في ارتفاع العزوبية حتى لدى فئة المشتغلين. ومن جهة أخرى نجد سياسة التشغيل التي انتهجتها الدولة آنذاك نتج عنها ما يعرف بالبطالة المقنعة، هذه الأخيرة تحدث تغليب في إحصاء فئة المشتغلين وبالتالي يكون هناك تضخيم فيها.

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

الشكل 10.4: العلاقة بين التشغيل ونسبة العزاب في الفئة العمرية 30-34 لدى الذكور والإناث. تعداد 1987.



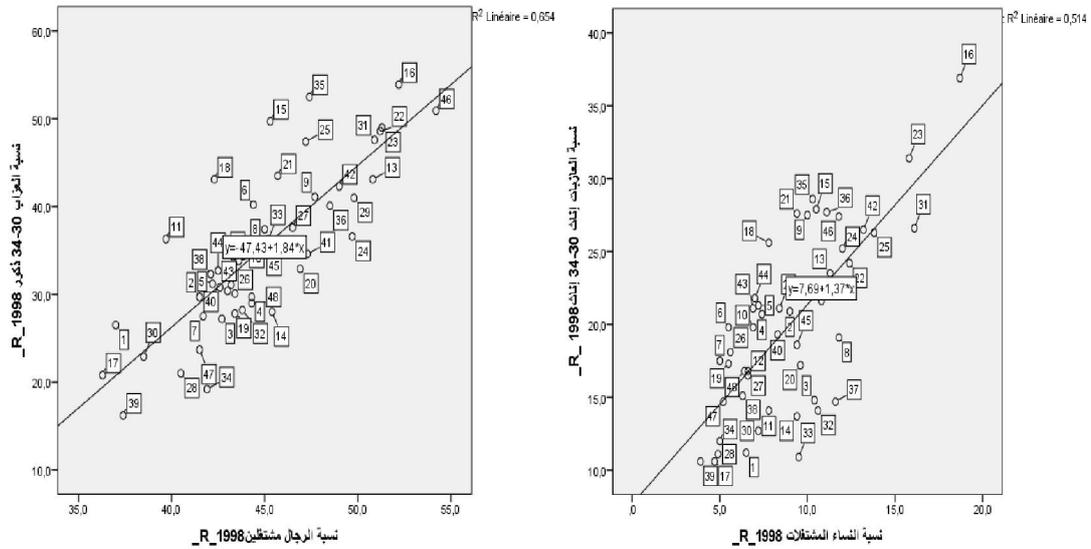
المصدر: من إعداد الطالب.

سنة 1987 ومن الشكل 10.4 يتبين لدينا أن العاصمة هي الولاية التي سجلت أكبر نسبة عزوبية لدى الذكور والإناث على حد سواء. لدى الذكور، نجد الولايات التي كانت في أحسن وضع حيث سجل فيها أكبر نسبة تشغيل وأقل نسبة عزوبية وأغلبها هي الولايات الصحراوية بالإضافة إلى الولايات: مسيلة، مدية، تيارت، خنشلة، تبسة وسوق هراس. أما الولايات التي سجلت فيها نسبة عزوبية مرتفعة ونسبة تشغيل مرتفعة وكانت كلها من الشمال الشرقي وهي: الطارف، عنابة، سكيكدة وقالمة. بالنسبة للولايات التي سجلت نسبة عزوبية مرتفعة ونسبة تشغيل منخفضة فتمثلت في الأقطاب الكبرى وهي: قسنطينة في الشرق، العاصمة وبومرداس في الشمال الوسط، وهران وعين تيموشنت في الشمال الغربي. لدى الإناث، نجد أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين حيث قدر معامل التحديد بـ 0.454، هذا يعني بأن 45.4% من التغير في نسبة العزوبية لديهم تحدد بالتغير في نسبة التشغيل. أكبر نقطة هي العاصمة، أما أصغر نقطة في ولاية الجلفة لذلك يمكن القول بأن العلاقة بين الولايتين هي مرآة.

سنة 1998 ومن الشكل 11.4 نلاحظ حدوث تغير جذري لدى الذكور، أين أصبحت هناك علاقة طردية قوية بين المتغيرين لديهم (جدول 5.4) حيث قدر معامل التحديد بـ 0.654، هذا يعني أن 65.4% من نسبة العزوبية على مستوى كل ولاية يتحدد بنسبة التشغيل. يعتبر تحول كبير مقارنة بتعداد 1987، يجزنا هذا إلى القول بأنه حتى الذكور المشتغلون أصبحوا

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

يأخرون الزواج. لدى الإناث، لم يحدث تغير كبير بل بقي الارتباط بين المتغير كما هو في تعداد 1987، باستثناء ارتفاع نسبة التشغيل وأصبح معامل التحديد يقدر بـ 0.514. الشكل 11.4: العلاقة بين التشغيل ونسبة العزاب في الفئة العمرية 30-34 لدى الذكور والإناث. تعداد 1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

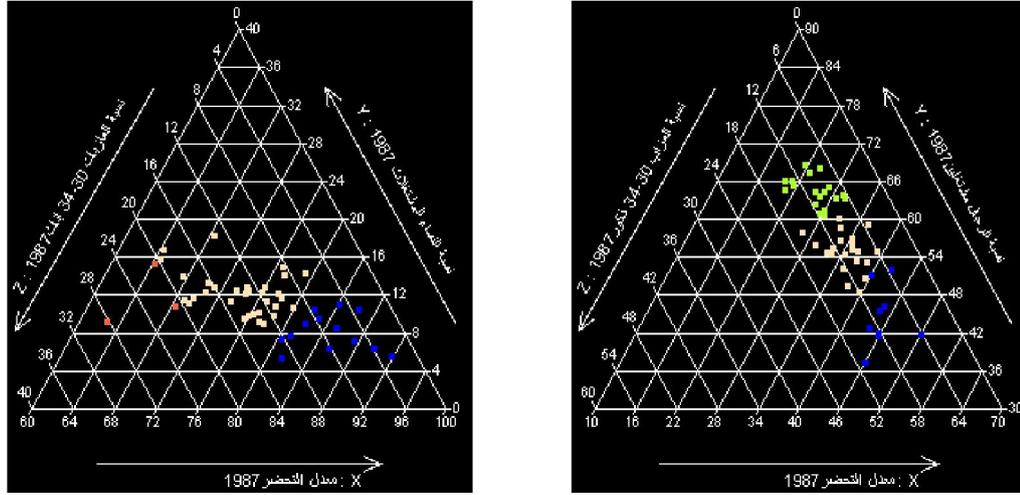
إن الربط بين العزوبية كمتغير تابع والمتغيرين: نسبة التشغيل والتحضر، يمكننا من ترتيب الولايات حسب نسبة تأثير كل متغير. لذلك الغرض نستعين بالمنحنى الثلاثي الذي يفى بالغرض.

من الشكل 12.4 يتبين لدينا لدى الذكور، أن نسبة العزوبية كانت منخفضة في جميع الولايات (6% - 18%). الولايات التي هي باللون الأزرق مبينة في الخريطة 6.4 تمثل النموذج العصري، هي الولايات التي سجل فيها نسبة تحضر مرتفعة مع نسبة تشغيل منخفضة مقارنة بالولايات الأخرى، أين نجد ولاية غرداية هي أحسن وضع والعاصمة أسوأ وضع في هذه المجموعة. بالمقابل نجد الولايات التي هي باللون الأخضر والمبينة في نفس الخريطة السابقة الذكر تمثل النموذج التقليدي أين تكون فيها نسبة التشغيل مرتفعة مع نسبة تحضر منخفضة. الولاية الأحسن وضع في هذه المجموعة هي بويرة، أما الولاية الأقل وضعاً هي ولاية تيزي وزو. يمكن القول إنه في سنة 1987 لدى الذكور كانت الولايات الأقل تحضراً هي الأحسن وضع مقارنة بالولايات التي سجلت نسبة تحضر مرتفعة. بالنسبة للإناث، نلاحظ من الخريطة 7.4 أن الولايات التي سجلت أسوأ نموذج للزوجية لديهن مبينة باللون الأحمر وهي: تيزي وزو، بومرداس وتيسمسيلت حيث تعتبر هذه الأخيرة هي آخر ترتيب، أين سجل فيها أكبر

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

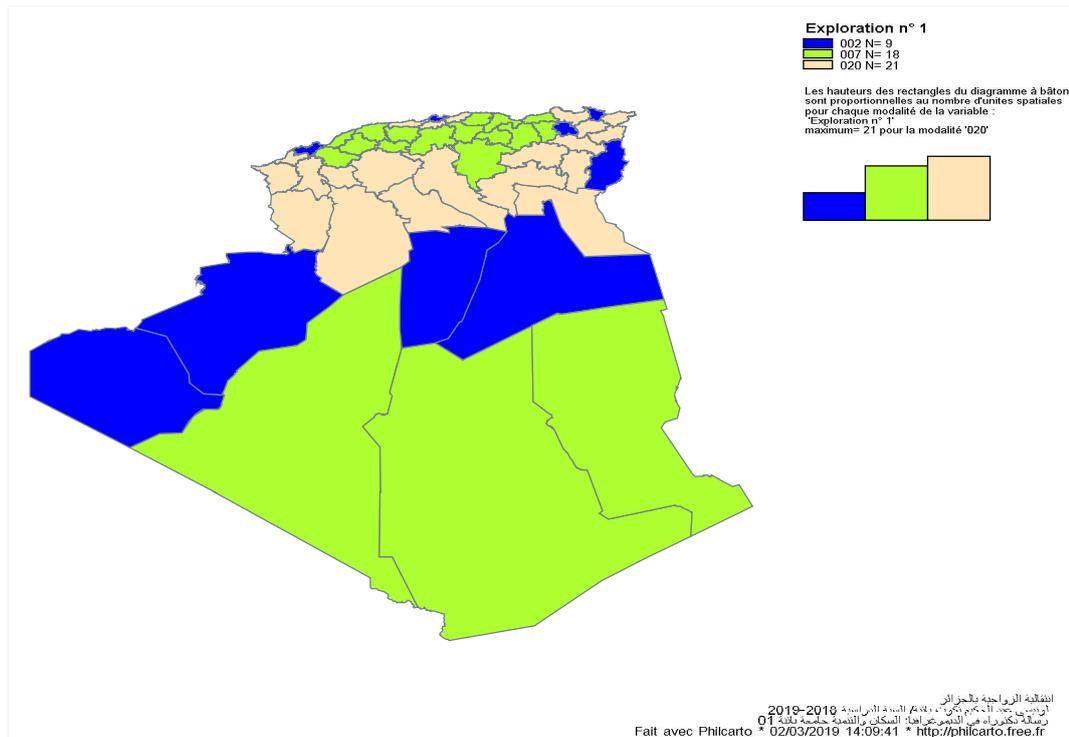
نسبة عزوبية، أقل نسبة تحضر وأقل نسبة شغل. نلاحظ أيضا ارتفاع نسبة العزوبية مع ارتفاع نسبة التشغيل وتراجع نسبة التحضر

الشكل 12.4: توزيع الولايات حسب نسبة الشغل، معدل التحضر ونسبة العزوبية في الفئة العمرية 30-34 لدى الذكور والإناث. 1987.



المصدر: من إعداد الطالب.

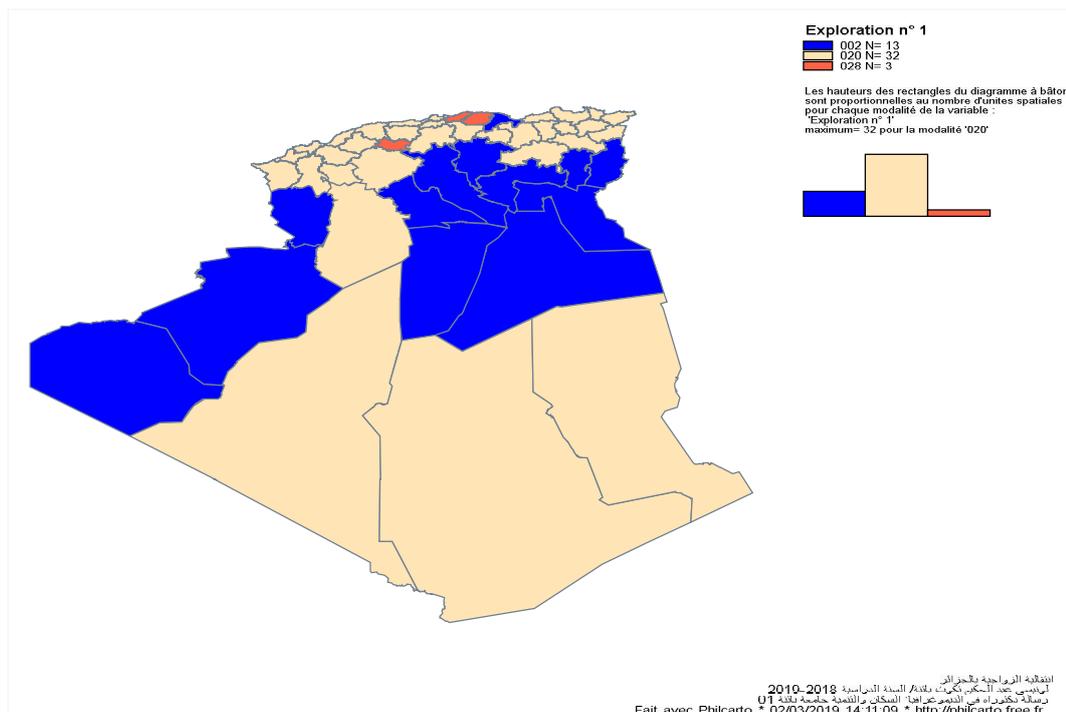
الخريطة 6.4: توزيع الولايات حسب المنحنى الثلاثي (الشكل 12.4) لدى الذكور سنة 1987.



المصدر: من إعداد الطالب.

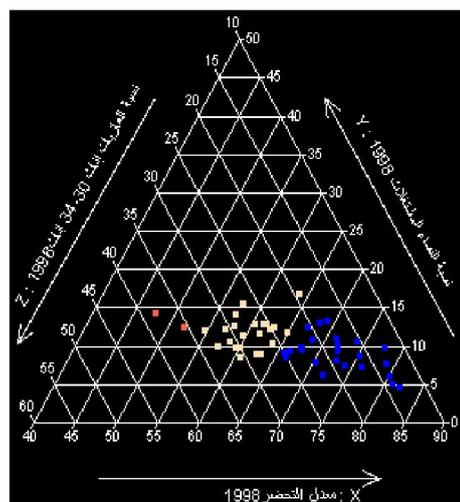
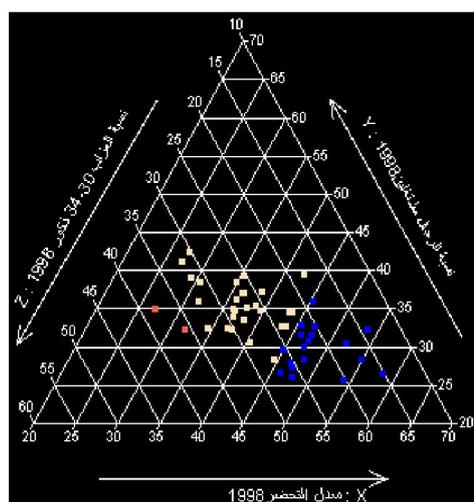
الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

الخريطة 7.4: توزيع الولايات حسب المنحنى الثلاثي (الشكل 12.4) لدى الإناث سنة 1987.



المصدر: من إعداد الطالب.

الشكل 13.4: توزيع الولايات حسب نسبة الشغل، معدل التحضر ونسبة العزوبية في الفئة العمرية 30-34 لدى الذكور والإناث. 1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

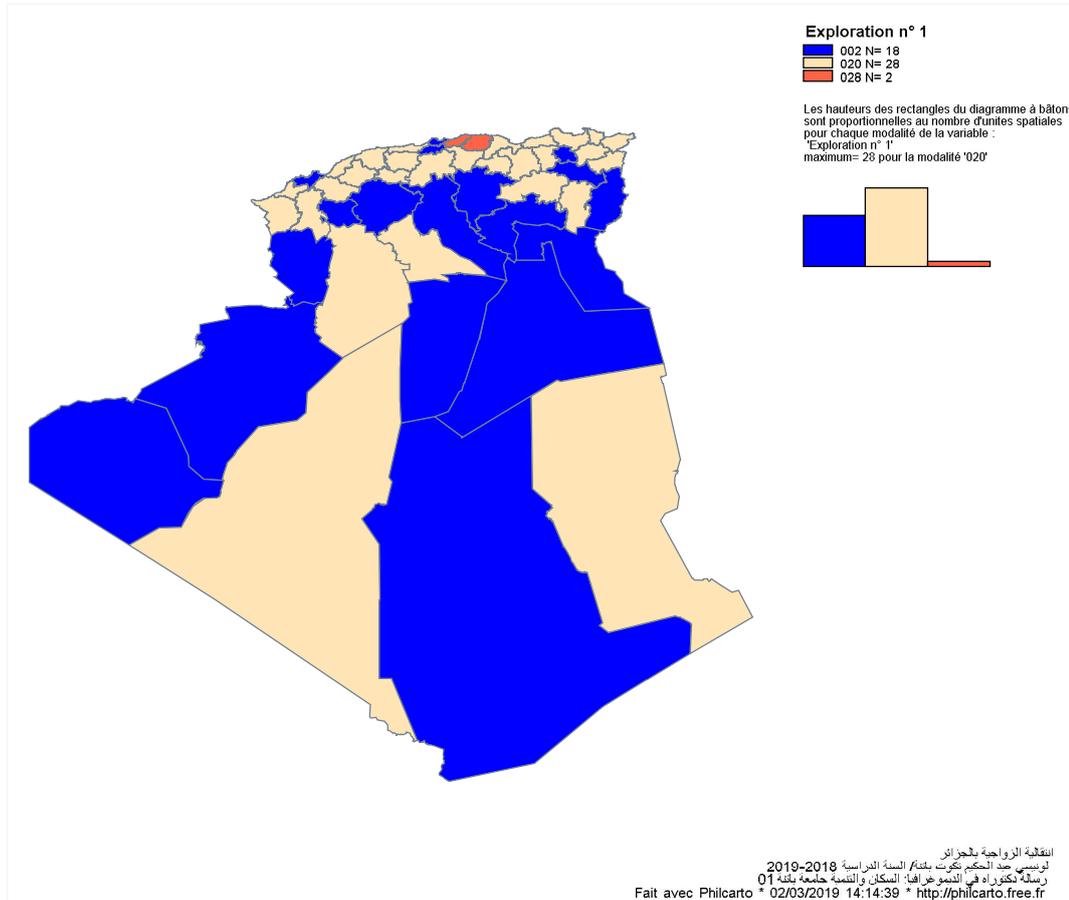
من الخريطين 6.4 و 7.4 سنة 1987 سجل فرق كبير بين الذكور والإناث، أين كان الذكور أحسن وضع وكانت نسبة العزوبية في الفئة العمرية لم تتجاوز نسبة 18% بينما لدى الإناث سجلت أكبر نسبة في الولايات: تيزي وزو، بومرداس وتيسمسيلت حيث بلغت النسبة في هذه

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

الولاية الأخيرة 28% ومن الخريطين 8.4 و 9.4 يتضح لدينا جليا التشابه الكبير في توزيع الولايات حسب المتغيرات الثلاثة. بسبب الانخفاض الواضح في نسبة التشغيل لدى الذكور ارتفعت نسبة العزوبية في أغلب الولايات وبالخصوص الولايات التي تكون فيها نسبة التحضر منخفضة على غرار ولايات: تيزي وزو وبومرداس.

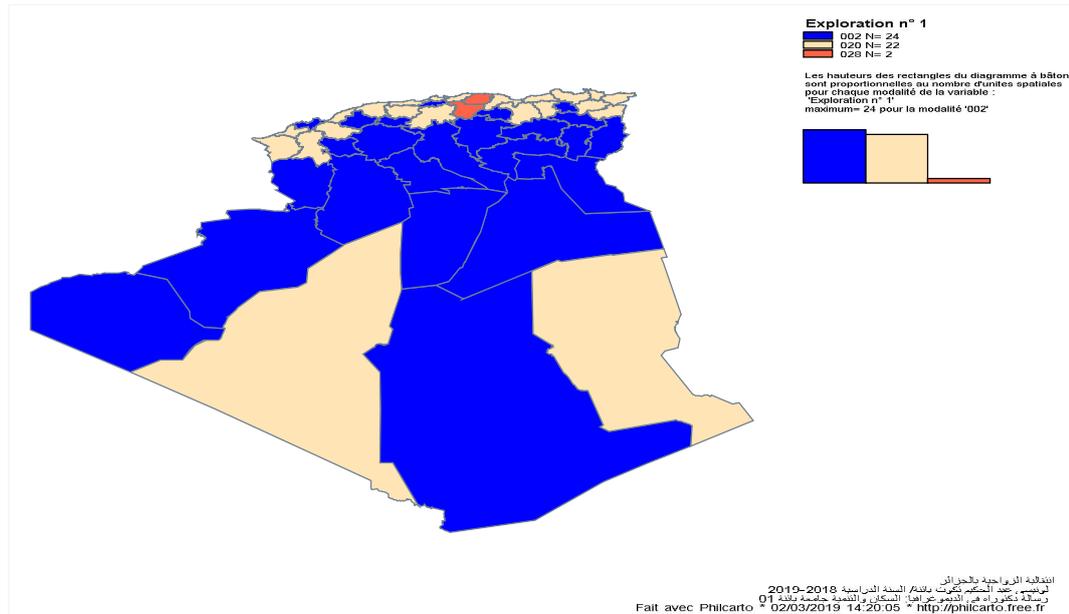
نستخلص مما سبق يمكن القول إن متغير العمل يؤثر في سلوك الزوجية للفرد بصفة عامة والذكور بصفة خاصة، هذا ما تناولته الدراسات السابقة حيث أشار إليه العديد من الكتاب على غرار وضاح (2006)، كمال كاتب (2010) كذلك قواوسي في عديد من دراساته. إن قراءة الخرائط 6.4، 7.4، 8.4، 9.4، يبين لنا الاختلاف بين الولايات فيما يتعلق بتأثير العمل على سلوك الزوجية للأفراد وتكون الولايات التي سجلت فيها نسبة تحضر منخفضة هي التي كانت فيها نسبة عزوبية مرتفعة في الفئة العمرية 30-34 لكلا الجنسين.

الخريطة 8.4: توزيع الولايات حسب المنحنى الثلاثي (الشكل 13.4) لدى الذكور سنة 1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

الخريطة 9.4: توزيع الولايات حسب المنحنى الثلاثي (الشكل 13.4) لدى الإناث سنة 1998.



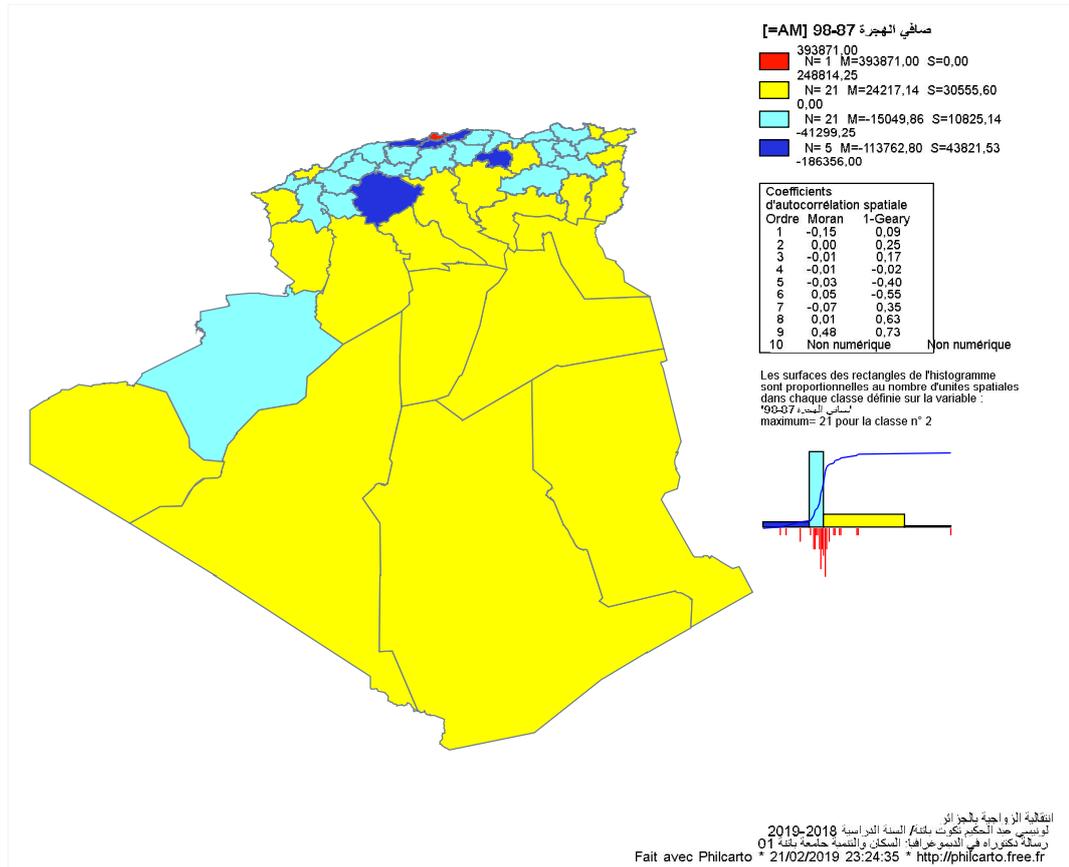
المصدر: من إعداد الطالب.

4.4. الزوجية والهجرة الداخلية

حسب العديد من الكتاب فإن اتخاذ القرار من أجل الزواج يتعلق بمدى توفر الطرف الآخر (شريك الحياة). تؤثر الهجرة على التوازن في سوق الزوجية لذلك سنتناول حركة السكان بين الولاية وذلك من خلال معرفة الولايات الطاردة والولايات الجاذبة بين التعدادات العامة للسكان والسكن الأخيرة التي أجريت في الجزائر.

من الخريطة 4-10 يتضح لدينا أنه في الفترة الممتدة بين 1987-1998 كانت العاصمة هي الولاية الأولى من حيث الجذب حيث قدر صافي الهجرة إليها بـ 393871 نسمة، بسبب أن الولايات المحيطة بها (بومرداس، البلدية، تيبازة) كانت ولايات طاردة. أما الولايات التي كانت طاردة في هذه الفترة فقدر عددها بخمسة ولايات وهي: بومرداس (-) 113139، البلدية (-) 67889، تيبازة (186356)، تيارت (-) 131428، برج بوعرييج (70002). أما الولايات التي سجلت صافي هجرة منخفض (باللون الأزرق فاتح) قدر عددها بـ 21 ولاية جلها من الجهة الشمالية بالإضافة إلى ولاية بشار في الجنوب الغربي.

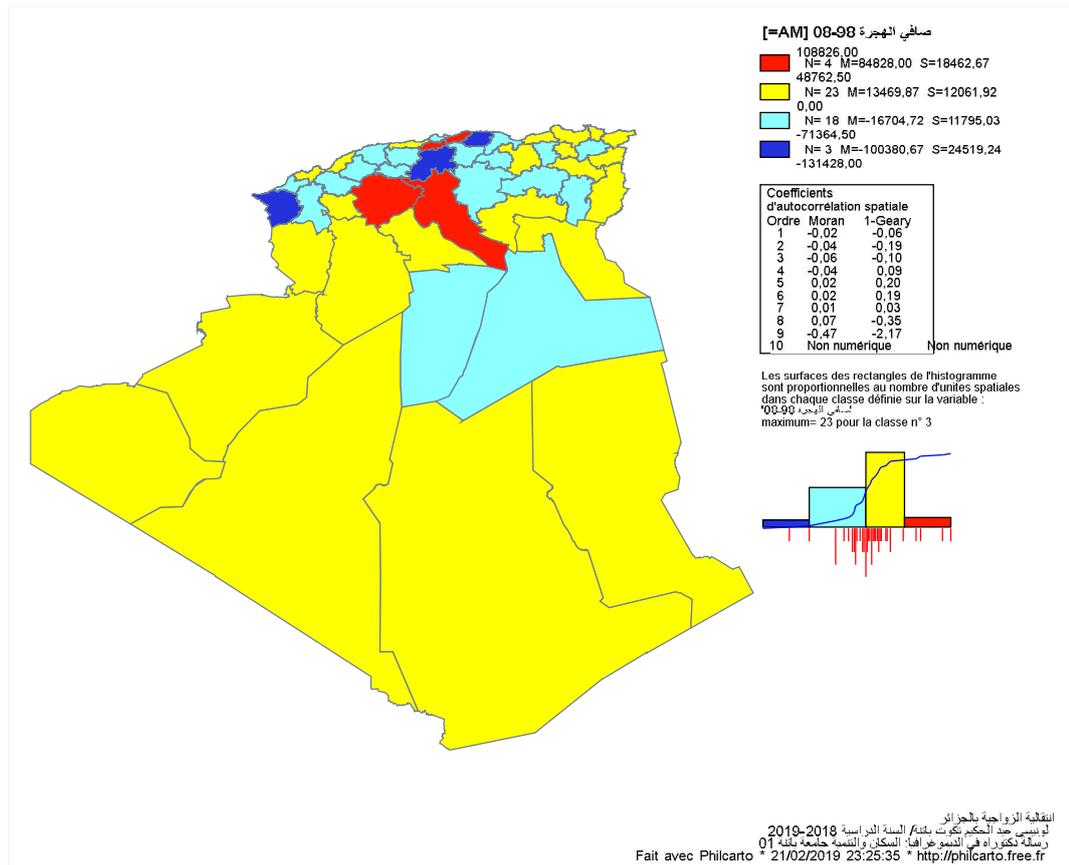
الخريطة 10.4: صافي الهجرة على مستوى كل ولاية بين 1987-1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

في الفترة الممتدة بين 1998-2008 أصبح عدد الولايات التي كانت جاذبة من الدرجة الأولى أربع ولايات مع خروج العاصمة من هذه المجموعة وأصبحت ولاية طارده بالإضافة إلى ولايتي غرداية والوادي. بالنسبة للولايات التي كانت طارده من الدرجة الأولى فقد حدث فيها تغير جذري حيث أصبحت كل من تلمسان، مدية، تيزي وزو هي التي تمثل هذه المجموعة، بوسط حسابي قدر بـ -100380.67 نسمة وانحراف معياري 24519.24. بالنسبة لمؤشر موران فقد قدر في الفترتين بـ -0.15 و -0.02 على التوالي وهو ارتباط عكسي رغم أنه ضعيف ويكاد ينعدم في الفترة الممتدة بين 1998-2008، ويعني أن الولايات المجاورة يكون الارتباط بينها عكسي بمعنى أن انخفاض عدد السكان في الولاية يؤدي إلى ارتفاعه في الولاية المجاورة وأحسن مثال كان في الفترة الممتدة بين 1987-1998 وهي العاصمة.

الخريطة 11.4: صافي الهجرة على مستوى كل ولاية بين 1998-2008.



المصدر: من إعداد الطالب.

مما سبق ذكره عن الهجرة بالجزائر يمكن القول بأن الولايات الطاردة كانت في الشمال وبالضبط الولايات الداخلية المجاورة للشمال. بالنسبة للجنوب فقد كانت الهجرة ثابتة على العموم.

من بين متغيرات الزوجية التي لها علاقة بالهجرة نجد متغير سوق الزوجية²⁸. حسب العديد من الكتاب، فإن اتخاذ القرار فيما يتعلق بالزواج يرتبط بقانون العرض والطلب لشريك الحياة. في حالة ما إذا كان نوع أقل عدد من النوع الآخر يكون له احتمال كبير في الولوج إلى عالم الزواج. إن وجود فائض في عدد النساء يمكن أن يشجع الرجال لاختيار التي تناسبهم ويعني ذلك الأكثر شبابا (BEAUJOT, 1986, p. 857).

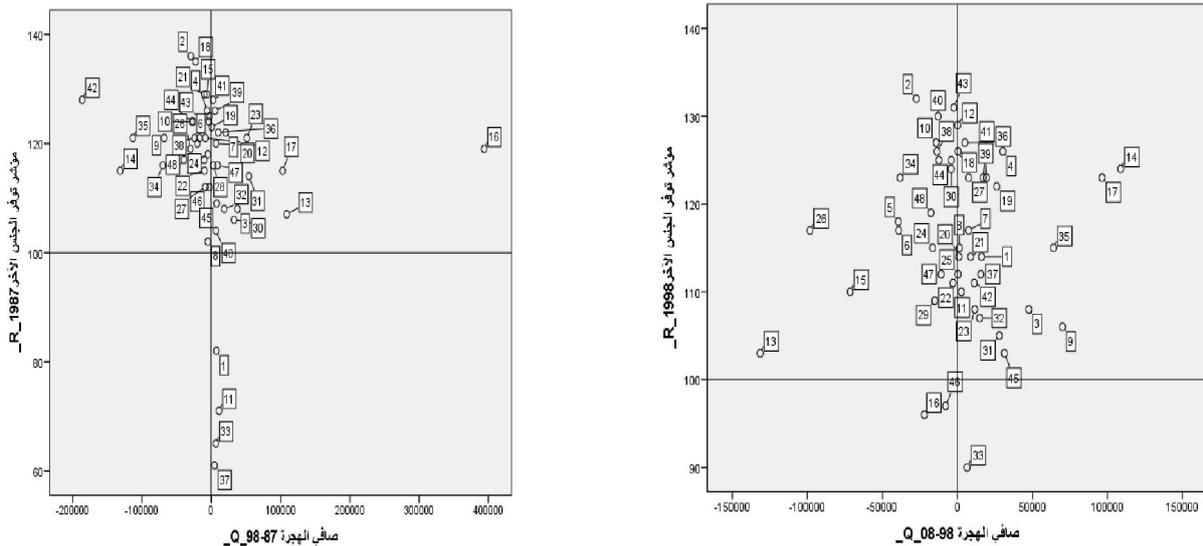
28 - من أجل معرفة إن كان هناك توازن في سوق الزوجية من عدمه نعتمد حساب مؤشر توفير الشريك الأخر. يعرّف على أنه حاصل قسمة النساء العازبات في الفئة العمرية 15-24 سنة على الرجال العزاب في الفئة العمرية 20-29 سنة.

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية

من الجدول 2.4 في الملحق 4 يتبين لدينا أنه سواء كان في تعداد 1987 أو 1998 فإن عدد النساء في سن الزواج يفوق عدد الرجال. يستثنى من ذلك الولايات: تندوف، إليزي، أدرار وتمنراست هذا في تعداد 1987، أما في تعداد 1998 فقد انخفض عدد الولايات التي شهدت نقص في عدد النساء إلى ثلاثة ولايات وهي: إليزي، عين تيموشنت والعاصمة. سنة 1987 قدرت أقل نسبة بـ 61% وكانت في ولاية تندوف أما أكبر نسبة فقدت بـ 136% فكانت في ولاية شلف. سنة 1998 سجلت أقل نسبة في ولاية إليزي (90%) وأكبر نسبة كانت في ولاية شلف (132%). يلاحظ أيضا تراجع التباين بين الولايات حيث قدر سنة 1987 بـ 13.7% ليصبح سنة 1998 مقدر بـ 8.3%.

بسبب عدم توفر الإحصائيات بالتفصيل فيما يتعلق بالهجرة؛ أي معرفة الفئة التي تكون فيها الهجرة بقوة وكذلك النوع، هذا المشكل حال دون القيام بتحليل دقيق فيما يخص العلاقة بين توفر الجنس الآخر والهجرة. لذلك سنقوم بالاستعانة بالشكل التالي:

الشكل 14.4: العلاقة بين صافي الهجرة وتوفر الجنس الآخر في التعدادين 1987 و1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

من الشكل 14.4 يتضح لدينا أنه في تعداد 1987 وكما أشرنا إليه سابقا فإن الولايات التي سجلت عجز في عدد النساء قد سجلت صافي هجرة قريب من الصفر، هذا يعني أن هذه الولايات (أدرار، تمنراست، إليزي وتندوف) لديها فائض في عدد الذكور عند سن الزواج بسبب عدم اقبالهم على الهجرة. باقي الولايات سجلت فائض في عدد النساء في سن الزواج، انقسمت إلى قسمين: قسم الولايات الجاذبة؛ التي يكون فيها صافي الهجرة موجب على رأسهم العاصمة،

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

قسم الولايات الطاردة؛ التي سجلت صافي هجرة سالب على رأسهم ولاية تيبازة. هذا النوع من الولايات تجد الفئة التي تهجر منها غالبا ما تكون فئة الشباب الذكور. سنة 1998 مع حفاظ ولاية إليزي على مكانها، فقد حدث تغير كبير في توزيع الولايات حسب المتغيرين. سجلت العاصمة وعين تيموشنت عجز في عدد النساء بسبب الهجرة، أما الولايات التي سجلت فائض في عدد النساء بسبب الهجرة فتمثلها الولايات: تيزي وزو، مدية وتلمسان. الولايات التي سجلت فائض في عدد النساء رغم أنها جاذبة فمثلتها ولاية الجلفة وتيارت. مما سبق ذكره عن الهجرة وعلاقتها بالتوازن في سوق الزوجية يمكن القول بأن النساء في سن الزواج يواجهن مشكل الحصول على شريك لم يسبق له أن تزوج حيث أن هذا المشكل يخص أغلب ولايات الوطن. سواء كان في تعداد 1987 أو في تعداد 1998، تم تسجيل 37 ولاية من بين 48 ولاية عرفت فائض في عدد النساء.

كما سبق ذكره فإن العزوبية النهائية كانت هينة في المسار الديموغرافي بالجزائر. يقودنا هذا إلى القول بأن النساء اللاتي يتجاوزن سن الزواج المرغوب فيه يصبح احتمال زواجهن بأعزب ضعيف مما يجرحهن إلى قبول الزواج بأرمل أو مطلق؛ الشيء الذي يفسر ارتفاع نسبة الأرامل والمطلقات (كما سبق ذكره)، أو حتى قبول التعدد.

5.4. الزوجية والمواليد

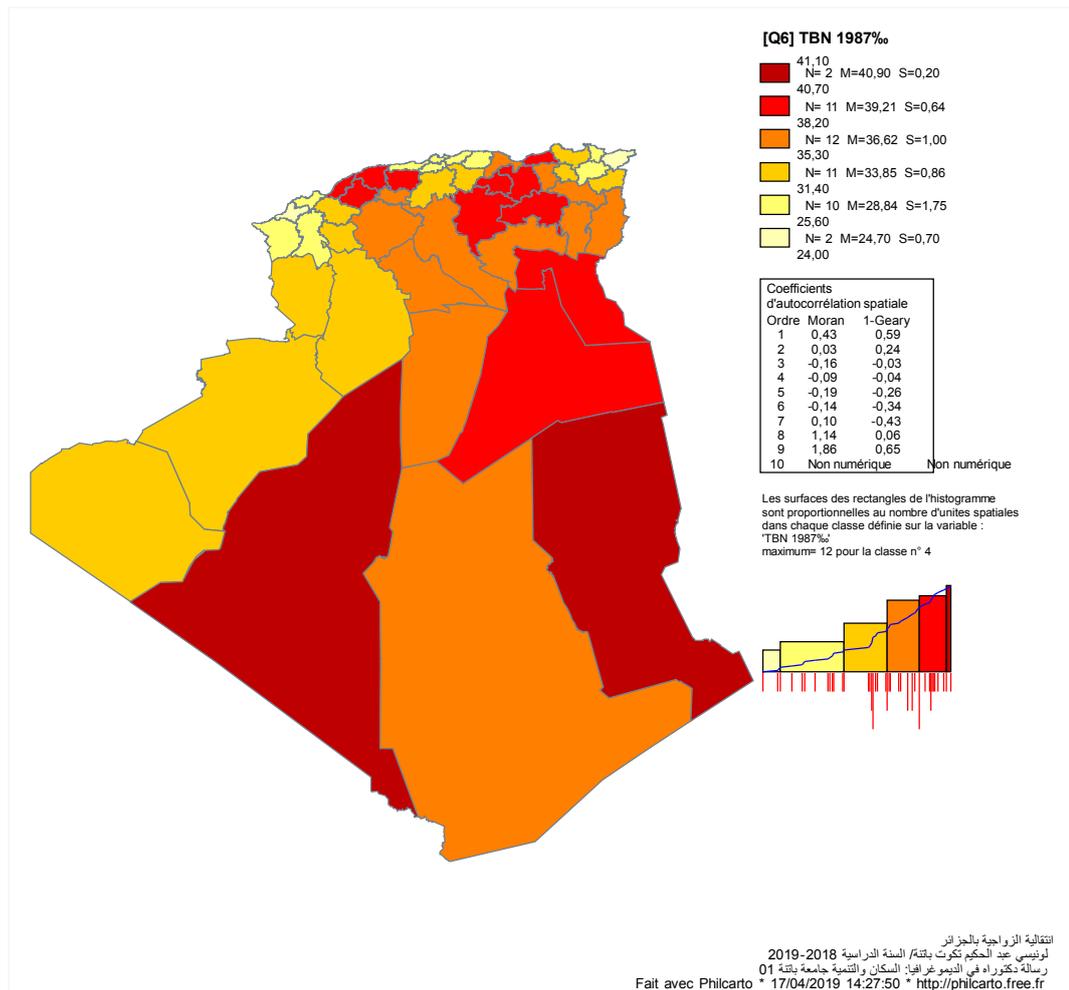
على عكس المتغيرات السابقة فإن متغير المواليد (الخصوبة) هو الذي يتأثر بالزوجية. إن دراسة العلاقة بين الزوجية والمواليد في الدول العربية الإسلامية يقودنا إلى القول بأن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة طردية، بمعنى ارتفاع حالات الزواج يؤدي إلى ارتفاع المعدل الخام للمواليد. نتيجة منطقية إلى حد بعيد بسبب أن الدول الإسلامية لا تسمح بالإنجاب خارج نطاق الزواج الشرعي. لكن هناك استثناءات أين نجد علاقة زوجية يسوها تنظيم أو تحديد النسل وأحيانا تكون منعدمة الخصوبة.

سنة 1987 ومن الخريطة 12.4 يتبين لدينا أن توزيع المعدل الخام للمواليد كان له ارتباط جغرافي طردي متوسط هذا ما يفسر بمؤشر موران المحسوب والمقدر بـ 0.43، أين نجد الجهة الشرقية الأكثر من ناحية المواليد. سجل أكبر معدل خام للمواليد في ولاية أدرار (41.1%)

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

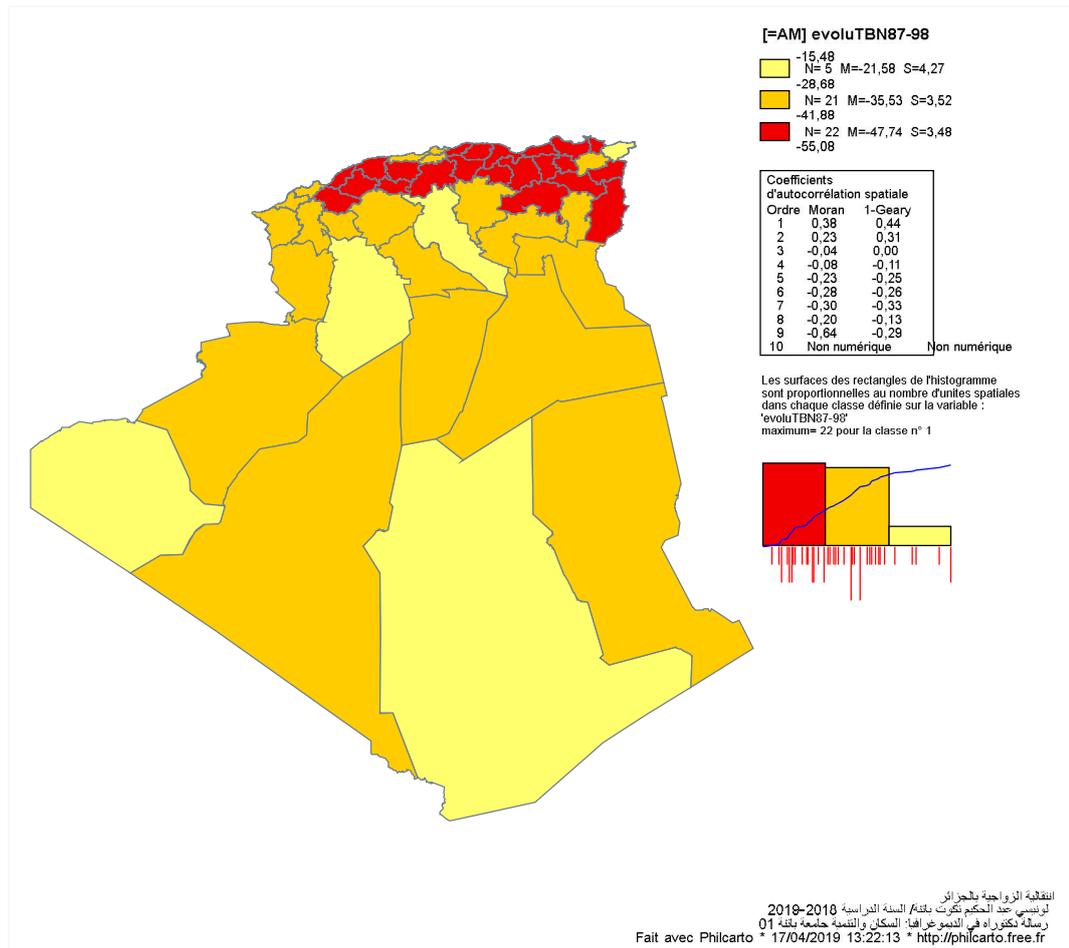
أما أصغر معدل فسجل في ولاية الطارف (24%). سنة 1998 ومن الخريطة في الملحق 4 رغم انخفاض المعدل الخام للمواليد إلا أن التجاور بين الولايات كان أكثر تجانسا حيث قدر مؤشر موران بـ 0.59 وهو ارتباط طردي قوي، أين يترجم التقارب بين الولايات حيث نجد الجنوب بمعدلات مرتفعة والشمال بمعدلات منخفضة. سجلت أكبر نسبة في ولاية تمنراست (28.9%) وأصغر نسبة في ولاية تيزي وزو (14.6%).

الخريطة 12.4: المعدل الخام للمواليد بالألف حسب كل ولاية في تعداد 1987 بالجزائر.



المصدر: من إعداد الطالب.

الخريطة 13.4: التغير في المعدل الخام للمواليد بين 1987 و1998.



المصدر: من اعداد الطالب.

تراجع المعدل الخام للمواليد في كل ولايات الوطن للفترة الممتدة بين 1987 و1998 (خريطة 13.4). قدر مؤشر موران للتجاوز الأول بـ 0.38 يعني ذلك أن هناك تجانس في توزيع التغير. بصفة عامة كان التراجع في الشمال أكثر من الجنوب. قدر عدد الولايات التي سجلت تراجع كبير بـ 22 ولاية (كلها من الشمال)، تتوزع على مجال منحصر بين -41.88% كحد أدنى و-55.08% كحد أقصى بوسط حسابي مقدر بـ 47.74% وانحراف معياري 3.48 سجل أكبر تراجع في ولاية بجاية (-55.08%). قدر عدد الولايات التي سجل فيها أقل تراجع بخمس ولايات وهي: الجلفة، البيض، تندوف وتمنراست. سجل أقل تراجع في ولاية تندوف (-15.48%).

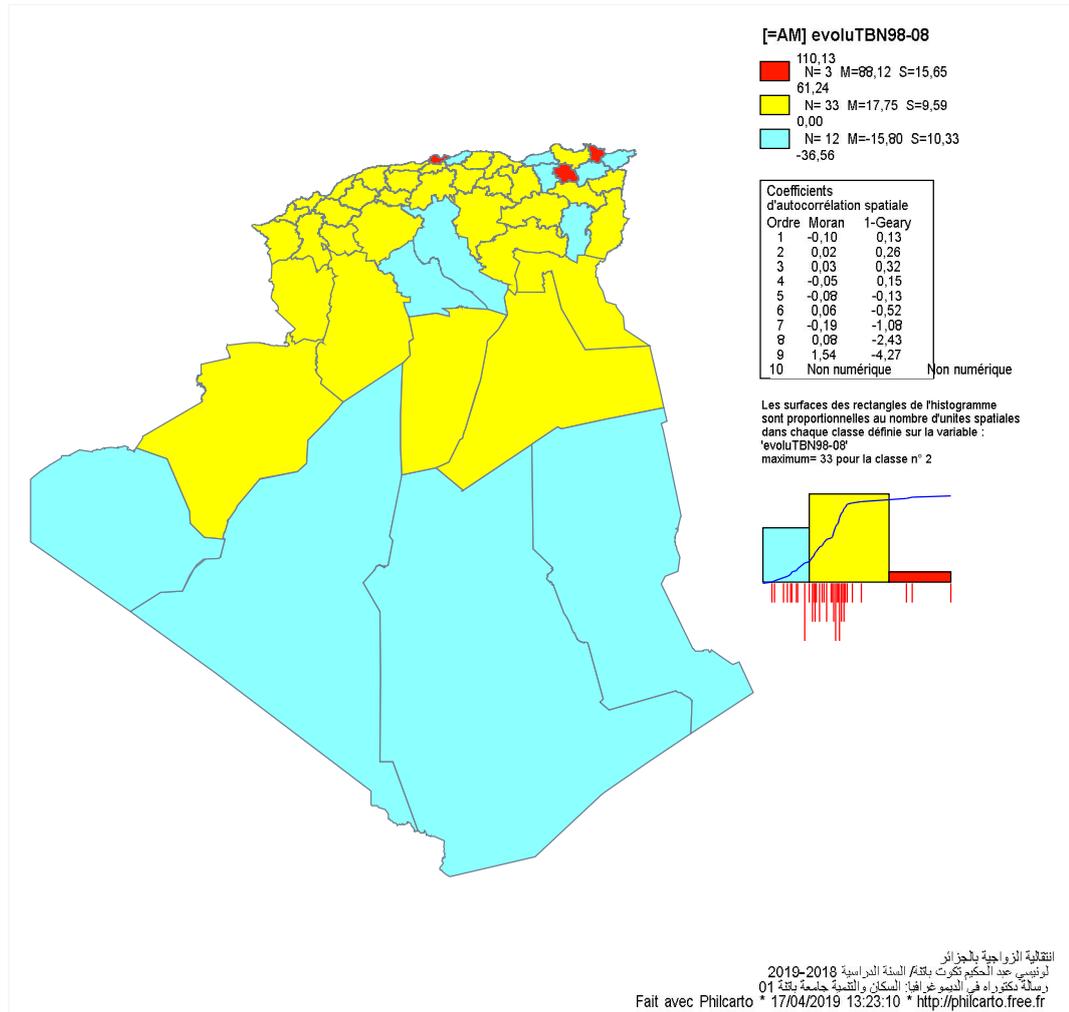
الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

سنة 2008 ومن الخريطة في الملحق 4 يتبين لنا أن توزيع الولايات حسب المعدل الخام للمواليد كان بطريقة عشوائية هذا ما يفسر بمؤشر موران المحسوب والمقدر بـ 0.06 يعني ذلك أنه لا يوجد هناك تجانس بين الولايات المجاورة من الدرجة الأولى. الولايات التي سجل فيها أكبر معدل هي: عنابة (33.62%) وغرداية (30.49%)، أما الولايات التي سجلت أقل معدل فهي: الطارف (11.04%) وبومرداس (11.83%). إن الارتفاع في المعدل الخام للمواليد الذي شهدته الجزائر للفترة الممتدة بين 1998 و 2008 لم يكن بنفس الحدة في كل الولايات. الخريطة 14.4 تبين التغير الذي حدث في المعدل الخام للمواليد وبصفة عامة نجد أن هناك ارتباط عكسي ضعيف (مؤشر موران = -0.10). أغلب الولايات التي كان المعدل الخام للمواليد مرتفع فيها في كلا التعدادين السابقين قد سجلت تراجع في هذه الفترة. أخص بالذكر ولايات الجنوب بالإضافة إلى ولايتي الجلفة والاغواط وبعض الولايات الشرقية (الولايات باللون الأزرق). قدر عدد الولايات التي سجلت تراجع بـ 12 ولاية بوسط حسابي -15.80% وانحراف معياري 10.33، سجلت أكبر نسبة تراجع بولاية الطارف (-36.56%). بالنسبة للولايات التي سجلت ارتفاع متوسط في المعدل قدر عددها بـ 33 ولاية (الولايات باللون الأصفر) تتوزع على مجال 0.0-61.24% بوسط حسابي 17.75% وانحراف معياري 9.59، هذه المجموعة تشكل الأغلبية. أما الولايات التي سجلت أكبر ارتفاع في المعدل فقدر عددها بثلاثة ولايات وهي: عنابة التي سجلت أكبر نسبة زيادة (110.13%)، العاصمة (79.17%) وقسنطينة (75.07%).

مما سبق ذكره من التحول في المعدل الخام للمواليد يمكن القول وبصفة عامة أن ولايات الجنوب تتميز بمعدل خام مرتفع في التعدادين 1987 و 1998، أما التراجع في المعدل فكان أكبر في ولايات الجنوب وبالأخص في الفترة الممتدة بين 1998-2008. يمكن القول إن هناك تدارك للولايات التي كانت فيها الخصوبة مرتفعة من أجل الالتحاق بركب الولايات التي عرفت بالخصوبة المنخفضة في التعدادات السابقة، وبالمقابل لوحظ استدارك بعض الولايات للنقص الفادح في عدد المواليد الذي شهدته في التعدادات السابقة. يجرنا هذا إلى التساؤل عن الدور الذي تلعبه الزوجية في تغير المعدل الخام للمواليد.

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

الخريطة 14.4: التغير في المعدل الخام للمواليد بين 1998 و2008.



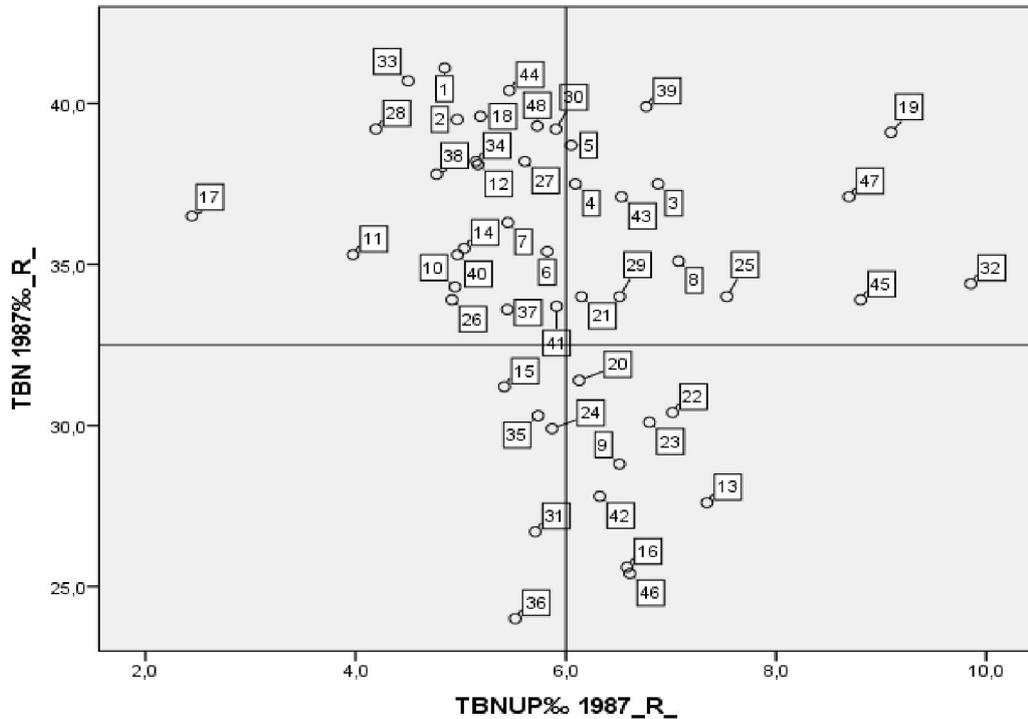
المصدر: من اعداد الطالب.

1.5.4. المعدل الخام للمواليد والمعدل الخام للزيجات

إن الربط بين المواليد والزواج يمكننا من معرفة تأثير هذا الأخير في ارتفاع أو انخفاض الخصوبة. سنة 1987 سجل أكبر معدل خام للزيجات في ولايتي البيض (9.85%) وسطيف (9.1%)، رغم ذلك لم تكن هي الأكثر خصوبة.

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

الشكل 15.4: توزيع الولايات حسب المعدل الخام للمواليد والمعدل الخام للزيجات في تعداد 1987.



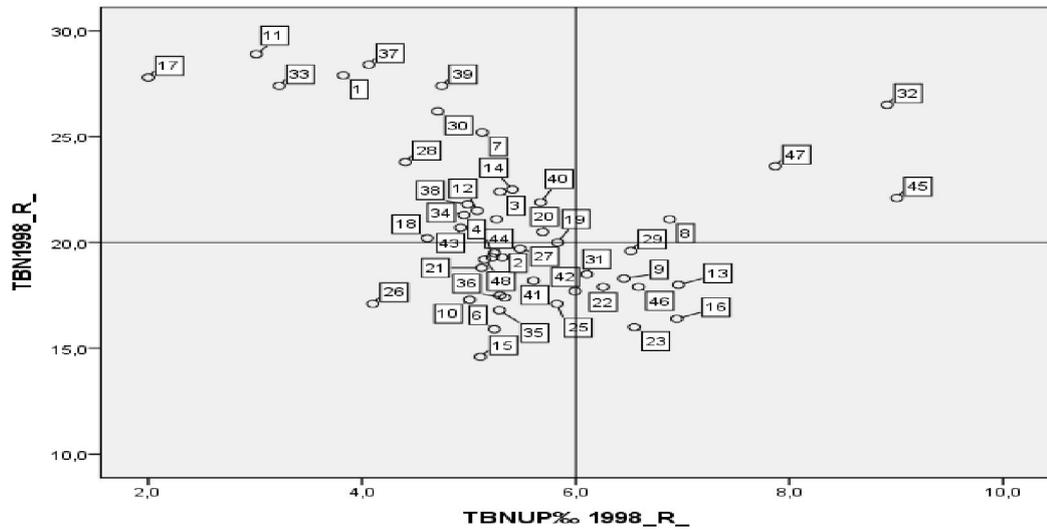
المصدر: من اعداد الطالب.

من الشكل 15.4 يتبين لدينا أن الولايات التي تكون العلاقة بين المعدلين سنة 1987 لم تكن واضحة أين نجد المجموعة التي كان فيه معدل الزواج منخفض ومعدل المواليد مرتفع (على رأسها الجلفة) هي الأكثر عددا. تتكوّن هذه المجموعة من ولايات الصحراء بالإضافة إلى أغلب ولايات الوسط وبسبب عدم انتشار موانع الحمل الحديثة وانخفاض وفيات الرضع، أدى ذلك إلى ارتفاع الخصوبة الشرعية (أكثر من 8 طفل) هذه المجموعة تمثل النموذج التقليدي. تقابل هذه المجموعة مجموعة الولايات التي تمثل النموذج العصري، فرغم ارتفاع المعدل الخام للزيجات إلا أن المعدل الخام للمواليد كان منخفض مقارنة بالمتوسط، أغلبها من الشمال الغربي بالإضافة إلى العاصمة، البليدة وتيبازة في الشمال الوسط وولاية عنابة في الشمال الشرقي. تشكل المجموعتين مجتمعين نسبة 60.4% من مجموع الولايات، هذه المجموعة تشكل النموذج من الولايات التي لا تتأثر بالتغير في الزوجية. الولايات المتبقية تمثل النسبة الباقية (39.6%)، وتعتبر نموذج الزوجية. تتوزع الولايات التي سجلت معدل زواج مرتفع ومعدل مواليد مرتفع على الشمال الصحراوي من الشرق إلى الغرب، ولايات الوسط الشرقي بالإضافة إلى ولاية معسكر في الغرب وتمثل نموذج زوجية تقليدي. الولايات التي تمثل نموذج الزوجية

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية

العصري هي الولايات التي سجلت معدل زواج منخفض ومعدل مواليد منخفض، تعد على رؤوس الأصابع وهي: تيزي وزو، بومرداس، وهران، قالمة والطارف.

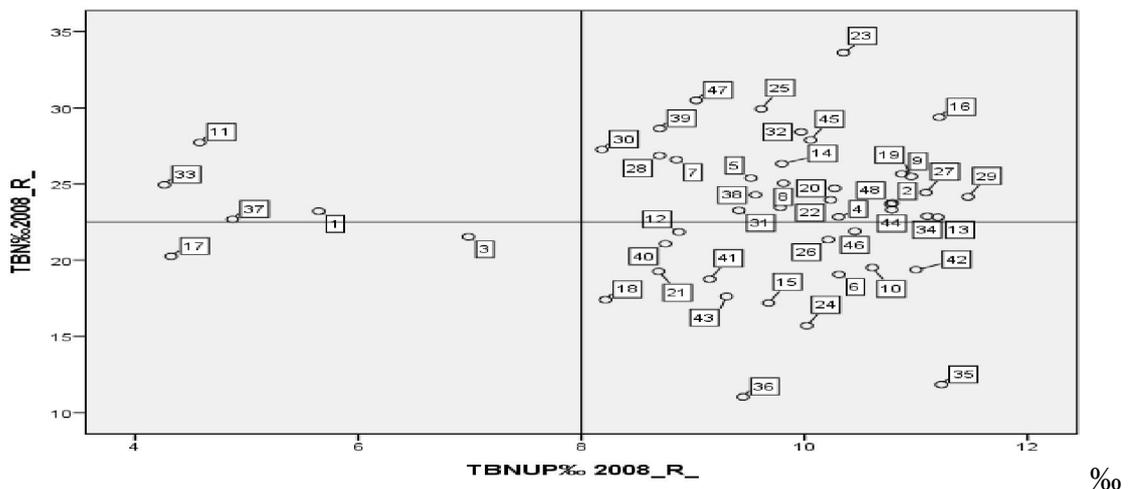
الشكل 16.4: توزيع الولايات حسب المعدل الخام للمواليد والمعدل الخام للزيجات في تعداد 1998.



المصدر: من اعداد الطالب.

سنة 1998 انخفض المعدل الخام للزيجات ومعه المعدل الخام للمواليد. تأثرت ولايات الشمال بهذا الانخفاض بينما حافظت أغلب ولايات الجنوب على نموذجها التقليدي بالإضافة إلى ولاية الجلفة. من الشكل 16.4 يتبين لنا التغير الأساسي الذي حدث، أين تأثرت الولايات التي كانت نمودجا للزوجية، فبمجرد تراجع المعدل الخام للزوجية انخفض فيها المعدل الخام للمواليد. أما الولايات التي لم تعتبر ضمن نموذج الزوجية فلم تتأثر وحافظت على مركزها.

الشكل 17.4: توزيع الولايات حسب المعدل الخام للمواليد والمعدل الخام للزيجات في تعداد 2008.



المصدر: من اعداد الطالب.

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

سنة 2008 ارتفع المعدل الخام للزيجات إلى أكثر من 11%، هذا الارتفاع أحدث تغيير جذري في توزيع الولايات. من الشكل 17.4 يتبين لنا أن الارتفاع في المعدل الخام للزيجات مس جل ولايات الوطن باستثناء ولايات أقصى الجنوب التي لم تظهر أي تأثير لارتفاع معدل الزيجات على المواليد. بعد أن كان عدد الولايات التي تمثل نموذج الزوجية التقليدي يقدر بأربع ولايات ارتفع ليصل إلى 27 ولاية وعلى رأسها ولاية عنابة التي سجلت أكبر معدل خام للمواليد (33.62%). بالمقابل نجد أنه قد ارتفع عدد الولايات التي شكلت نموذج عصري غير نموذج الزوجية على رأس هذه الولايات نجد كل من ولاية الطارف وبومرداس حيث سجل فيها معدلات زوجية كبير رغم ذلك نجد أنه قد سجل فيها معدلات المواليد المنخفضة.

مما سبق ذكره يمكن القول إن العلاقة بين الزواج والخصوبة بالجزائر يختلف من ولاية لأخرى ومن زمن لآخر، أين لاحظنا استجابة ولايات للتغير في الزوجية وأخرى لم تستجب حيث وجدنا ولايات رغم انخفاض معدل الزيجات فيها إلا أن الخصوبة كانت مرتفعة (ولايات الجنوب) وبالمقابل ولايات رغم ارتفاع المعدل الخام للزيجات فيها إلا أن الخصوبة كانت فيها منخفضة (ولايات الشمال). يفسر هذا باستعمال وسائل منع الحمل داخل الزواج من عدمه. من أجل الفهم الجيد لأثر الزواج على التغير في المواليد نستعين بنموذج التتميط المضاعف.

2.5.4. التتميط المضاعف

إنه من الممكن تحليل تغير المواليد في بلد ما بين مدتين زمنيتين، أو مقارنة المواليد لمجموعتين مختلفين، وذلك عن طريق نموذج التتميط المضاعف الذي يمكننا من تفكيك الفرق بين معدلين من المواليد؛ كل معدل يتكون من أثر التركيبة العمرية والجنسية وأثر نسبة الزواج وأثر الخصوبة الشرعية (Kouaouci, 1992).

التحقيق	العدل	أثر التركيبة السكانية	أثر نسبة الزواج	أثر الخصوبة الشرعية
المتغير		F_{15-49}/p	F_{m15-49}/F_{15-49}	N/F_{m15-49}
2006	TBN_1	(S_1)	(N_1)	(MF_1)
2013-2012	TBN_2	(S_2)	(N_2)	(MF_2)

المصدر : نفس المصدر السابق. "قواوسي، 1992".

المعدل الخام المواليد = أثر التركيبة السكانية * أثر الزواج * أثر الخصوبة الشرعية. إذا:

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

$$TBN_1 = (S_1) * (N_1) * (F_1) \dots 1 / TBN_2 = (S_2) * (N_2) * (F_2) \dots 2$$

بإدخال log على المعادلتين حسب الفارق فإنه يكون ما يلي:

$$\text{Log} (TBN_1/TBN_2) = \text{log} (S_1/S_2) + \text{log} (N_1/N_2) + \text{log} (F_1/F_2).$$

وعندما نريد حساب أثر الزواج مثلا فإننا ببساطة نقوم بحساب ما يلي:

$$\text{Log} (N_1/N_2) / \text{Log} (TBN_1 / TBN_2)^{29}.$$

جدول 6.4: تقدير لأثر التركيبة، الزواج والخصوبة الشرعية على ارتفاع المواليد في التعدادات الأخيرة.

السنة	المعدل الخام للمواليد (%)	نسبة النساء في سن الانجاب من عدد السكان	نسبة النساء المتزوجات من النساء في سن الانجاب	الخصوبة الشرعية
* 1970	48.3	0.210	0.70	0.329
* 1986	32.4	0.215	0.54	0.279
1987	34.60	0.226	0.625	0.245
1998	20.58	0.256	0.469	0.171
2008	23.62	0.285	0.455	0.182

المصدر: * قواوسي 1992. الباقي من اعداد الطالب.

من أجل تقدير قيمة التأثير لمختلف المتغيرات، نقوم باتباع الطريقة التي تم شرحها سابقا والنتائج المتحصل عليها مبينة في الجدول التالي:

جدول 7.4: نسبة مساهمة التركيبة السكانية، الزواج والخصوبة الشرعية في تغير المواليد بين التعدادات الأخيرة.

2008-1998	1998-1987	*1986-1970	
77.9+	24.5+	5+	أثر التركيبة
22.2-	55.3-	65-	أثر الزواج
45.1+	69.2-	40-	أثر الخصوبة الشرعية

المصدر: * قواوسي 1992. الباقي من اعداد الطالب.

²⁹- راجع التقرير النهائي لتحقيق الجزائر حول صحة الأسرة، 2002 (papfam)، ص 72.

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

انخفضت المواليد بين 1970 و1986، أخذ تراجع الزواج القسط الأكبر من ذلك بنسبة 65% بعد ذلك يأتي الانخفاض في الخصوبة داخل الزواج، لكن بمستوى أقل من انخفاض الزواج. لعبت التركيبة دورا هينا لكن عكس المتغيرين السابقين فهي ساهمت في رفع المواليد (KOUAOUCI, 1992). في الفترة الممتدة بين 1987 و1998 تراجع المعدل الخام للمواليد ليصل إلى 20.58% بعد أن كان 34.60%. كان لتراجع الخصوبة داخل الزواج الدور الأساسي في ذلك حيث قدرت اسهامها بـ 69.2%، يليها التراجع في الزواج حيث كانت مساهمته بنسبة 55.3%. بالنسبة لمتغير التركيبة فقد ارتفعت نسبة اسهامه، دائما عكس المتغيرين السابقين و قدرت نسبة مساهمته في رفع المواليد بـ 24.5%. في هذه الفترة نجد أن الدولة نجحت في تمرير مشروع التحكم في النمو الديموغرافي بعد لقي اعراضا في السابق من قبل السكان وذلك لعدة عوامل. في الفترة الممتدة بين 1998 و2008 عاد المعدل الخام للمواليد إلى الارتفاع ليصل حدود 23.62% بعد أن كان 20.58%. كان أثر التركيبة في ذلك الارتفاع واضحا حيث قدرت نسبة اسهامها في ذلك بـ 78%. يعود ذلك إلى التراكم الذي تسببت فيه الأجيال التي شهدت العشرية مكوّنة موجة من العنوسة مقارنة بالأجيال السابقة. بعد ذلك يأتي متغير الخصوبة داخل الزواج حيث ساهم ارتفاعها في رفع عدد المواليد بنسبة 45.1%. يعد التراجع في استعمال وسائل منع الحمل الحديثة السبب الرئيسي في ارتفاع الخصوبة الشرعية، بالإضافة إلى العلاقة بين الطلاق والخصوبة؛ كما أكد الكاتب قارق (1986). فبسبب ارتفاع نسب الطلاق في هذه الفترة نجد المرأة بعد الزواج لا تفكر في تأخير عملية الإنجاب بل ربما تقوم بالإنجاب ثلاثة أطفال متتالية. كذلك المرأة المطلقة (بدون أولاد) إن أتاحت لها الفرصة للزواج مرة أخرى تكون أكثر إنجابا إذا كانت خصبة.

الخاتمة.

كخلاصة لهذا الفصل الذي تناول بعض المتغيرات التي لها تأثير في سلوك الزوجية لدى الأفراد، بالإضافة إلى حجم المواليد الذي يتأثر بها. يمكن القول إن الجزائر عرفت نمو حضري كبير منذ الاستقلال وبالخصوص في الفترة الممتدة بين 1987-2008. كان ذلك أكثر في التجمعات الساحلية الكبرى (عنابة، العاصمة وهران) بسبب أنها مناطق جذب بالإضافة إلى السياسة العمرانية التي ورثتها الجزائر من فرنسا. لوحظ أيضا التدارك الذي شهدته بعض

الفصل الرابع تحليل الزوجية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية

الولايات التي كانت نسبة التحضر فيها منخفضة حيث أصبحت تترام الولايات الأكثر تحضرا. هذا النمو الحضري كان له أثر على منظومة الزوجية. بسبب أن المدينة وكما يعرف عليها أنها مكان يسود فيه العمل والتفكير الفردي. أثر ذلك وباختلاف بين الولايات على سلوك الزوجية لدى الأفراد الذكور منهم والإناث على حد سواء.

أخيرا، فإن التعليم والعمل بالخصوص لدى المرأة التي جعلها تنظر في سلوكياتها المتعلقة بالزوجية وبالخصوص الزواج المبكر.

الفصل الخامس

التحليل الاستكشافي لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

مقدمة

1.5. تحليل المكونات الأساسية: (ACP)

1.1.5. التذكير بأهم المتغيرات المستخدمة في التحليل

2.1.5. العلاقة بين المتغيرات: مصفوفة الارتباط

1.2.1.5. المؤشرات المستخدمة

2.2.1.5. تغير المؤشرات المستخدمة

3.1.5. الزوجية والأبعاد الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية

1.3.1.5. تحليل نتائج المكونات الأساسية للمتغيرات المستخدمة

2.3.1.5. تحليل نتائج المكونات الأساسية للتغير في المتغيرات المستخدمة

2.5. التحليل الترتيبي الهرمي (CAH)

1.2.5. التحليل الترتيبي الهرمي للمتغيرات المستخدمة

الخاتمة

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

مقدمة

أظهرنا في الفصول السابقة وجود اختلاف بين الولايات فيما يتعلق بالتغير في الزوجية بالجزائر لكلا الجنسين. في هذا الفصل سنحاول معرفة العوامل التي يفسر بها هذا الاختلاف الجهوي. سنحاول إذا الربط بين مؤشرات الزوجية والخصائص التي تتميز بها مختلف الولايات باستخدام طريقتين للتحليل متعدد المتغيرات. يتعلق الأمر بتحليل المكونات الرئيسية (ACP)، والتحليل الترتيبي الهرمي (CAH). كل من التحليلين يصب في خانة التحليل الوصفي، فالتحليل الأول يتركز على خفض عدد المتغيرات وضمها في مكونات أساسية والتحليل الثاني يبحث عن الولايات التي تتشابه في الخصائص.

1.5. تحليل المكونات الأساسية: (ACP)

يعد تحليل المكون الرئيسي من بين الأدوات الهامة للتوليف عندما نكون أمام مجموعة كبيرة من البيانات الكمية للمعالجة والتفسير. إن ظهور البرامج ذات الكفاءة والسهولة الاستخدام في السنوات الأخيرة جعل هذا النوع من التحليل في متناول الجميع بما في ذلك الباحثين والطلبة في علم الاجتماع ولم يعد حكرا على علماء التحليل الاحصائي.

1.1.5. التذكير بأهم المتغيرات المستخدمة في التحليل

من أجل بلوغ هدف الدراسة والمتمثل في معرفة أهم التحولات التي حدثت في ظاهرة الزوجية بالجزائر نستعين بنوعين من المتغيرات. يتعلق الأمر بالمتغيرات التي تكون عند كل تعداد التي تمكننا من دراسة وتفسير التباين بين الولايات (سنة 1987، سنة 1998 وسنة 2008) ومتغيرات التطور التي تمكننا من تحليل التحول في الزوجية عبر الزمن (بين 1987-1998 وبين 1998-2008). المتغيرات ملخصة في الجداول 6.4 و 7.4 مع اختصارات لها. يجب التنويه إلى أن البحث واجه صعوبات فيما يتعلق بالتماثل في المتغيرات المتوفرة على مستوى كل تعداد. يتعلق الأمر بالعمر عند الزواج الأول (المحسوب بالطريقة غير المباشرة)، وبسبب عدم توفر الاحصائيات التي تقي بالغرض يتم استبعاد هذا المتغير في سنة 2008. إن المتغيرات المتعلقة بالزوجية التي سجل بينها ارتباط طردي؛ هذا يعني أنها تؤدي إلى نفس

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

النتائج، لذلك من الممكن الاستغناء على بعضها والحفاظ على التي هي متوفرة على مستوى التعدادات الثلاثة.

الجدول 1.5: المؤشرات المستخدمة مع اختصار لها.

اختصارها	المؤشرات
	الزواجية
ع ذ	نسبة العزوبية ذكور
ع إ	نسبة العزوبية اناث
ز ذ	نسبة الزواج ذكور
ز إ	نسبة الزواج إناث
ط ذ	نسبة الطلاق ذكور
ط إ	نسبة الطلاق إناث
تر ذ	نسبة الترميل ذكور
تر إ	نسبة الترميل إناث
	التعليم
ن أ إ	نسبة الأمية لدى الإناث
ن أ ذ	نسبة الأمية لدى الذكور
م ذ إ	مؤشر الذكورة في الابتدائي
م ذ ت	مؤشر الذكورة في التعليم
	العطل
ن ت إ	نسبة التشغيل لدى الإناث
ن ت ذ	نسبة التشغيل لدى الذكور
	السكن
م إ س غ	معدل اشغال السكن حسب الغرفة
	التحضر
م تح	معدل التحضر
	التركيبة السكانية
م ذ 15+	مؤشر الذكورة +15
	التركيبة الأسرية
ح أ	حجم الأسرة
م خ م %	المعدل الخام المواليد

المصدر: من إعداد الطالب.

الجدول 2.5: مؤشرات التغير مع اختصار لها.

اختصارها	المؤشرات
	الزواجية
ت ع ذ	تغير نسبة العزوبية ذكور
ت ع إ	تغير نسبة العزوبية اناث
ت ز ذ	تغير نسبة الزواج ذكور
ت ز إ	تغير نسبة الزواج إناث
ت ط ذ	تغير نسبة الطلاق ذكور
ت ط إ	تغير نسبة الطلاق إناث
ت تر ذ	تغير نسبة الترميل ذكور
ت تر إ	تغير نسبة الترميل إناث

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

التعليم	
ت أ إ	مؤشر تغير الأمية لدى الإناث
ت أ ذ	مؤشر تغير الأمية لدى الذكور
ت م ذ ت	تغير مؤشر الذكور في التعليم
ت م ذ إ	تغير مؤشر الذكور في الابتدائي
	العمل
ت تش ذ	تغير نسبة التشغيل لدى الذكور
ت تش إ	تغير نسبة التشغيل لدى الإناث
	السكن
ت م إ س غ	تغير معدل اشغال السكن حسب الغرفة
	التحضر
ت م تح	تغير معدل التحضر
	التركيبة السكانية
ت م ذ +15	التغير في مؤشر الذكور +15
ص هـ	صافي الهجرة
	التركيبة الأسرية
ت ح أ	تغير حجم الأسرة
ت م خ م %	التغير في المعدل الخام للمواليد

المصدر: من إعداد الطالب.

2.1.5. العلاقة بين المتغيرات: مصفوفة الارتباط

إن تحليل معاملات الارتباط يعطي لنا فكرة مبدئية حول العلاقة بين مختلف المتغيرات قد تناولها العديد من الباحثين والكتاب على غرار "أجبيلو" (1998)، "بدروني محمد" (2007) لذلك لم يركز عليها البحث تقاديا للتكرار. لذلك أمرّ إلى تحليل المكونات الأساسية بالاستعانة ببرنامج "فلكارتو" الذي سهل لنا الأمر وحل لنا العديد من العقده.

1.2.1.5. المؤشرات المستخدمة

يجب التنويه إلى أن معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى ثقة 95%. إن تحليل معاملات الارتباط الموضحة في الجداول 8.4، 9.4 و 10.4 (ملحق 5) تمكننا من ملاحظة أنها لم تقدم لنا الجديد فيما يتعلق بالارتباط بين المتغيرات التفسيرية ومتغيرات الزوجية. يمكن القول بأن شدة الارتباط تختلف حسب مؤشر الزوجية المدروس وكذلك حسب سنة الدراسة (19887، 1998 أو 2008).

على مستوى متغيرات الزوجية نلاحظ تراجع في قيمة معامل الارتباط بين نسبة العزوبية لدى الذكور ونسبة العزوبية لدى الإناث من تعداد إلى آخر. كان الارتباط بين المتغيرين سنة 1987 طردي قوي، يعني هذا تكافؤ الفرص بين الجنسين فيما يتعلق بالزواج. وتراجعه يعني

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

تراجع فرص الزواج لدى النساء. بالنسبة لمتغير الطلاق فقد سجل ارتباط عكسي بينه وبين متغير العزوبية لكلا الجنسين خلال التعدادات الثلاثة، ربما يفسر هذا بالاستنتاج الذي توصل إليه الكاتب "فارق" (1986) بأن ارتفاع الطلاق في المجتمعات العربية الإسلامية يؤدي إلى ارتفاع في الخصوبة. فانخفاض العزوبية يعني ارتفاع الزواج الذي يعتبر الإطار الوحيد للإنجاب في الدول العربية الإسلامية.

بالنسبة لمتغير التحضر نجد أن هناك علاقة عكسية بينه وبين نسبة العزوبية على مستوى كل ولاية رغم أنها غير دالة إحصائياً في التعدادين الأولين إلا أنها ذات دلالة في التعداد 2008 وكانت قيمته أكبر لدى الذكور. يمكن القول بأن عامل التحضر تلاشى تأثيره وأصبح الفارق بين الريف والحضر فيما يخص سلوك الزواجية ضئيل. على المستوى الاقتصادي فإن التعامل مع مستوى التشغيل لدى الجنسين يبين لنا مدى تأثير عمل المرأة على سلوكها الزواجي حيث أن هذه النتيجة أصبحت من البديهيات.

2.2.1.5. تغير المؤشرات المستخدمة

في الفترة الممتدة بين 1987-1998 نلاحظ من الجدول 11.5 في الملحق 5 بأن تغير مؤشر الذكورة في التعليم له أثر كبير خلال هذه الفترة، أين سجل ارتباط طردي قوي بين هذا المتغير مع التغير في نسبة العزوبية لكلا الجنسين ويكون أقوى لدى النساء (0.70)؛ بمعنى أن ارتفاع مؤشر الذكور في التعليم بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع في العزوبية لدى النساء بـ 70%. هذا يبين مدى إسهام متغير التعليم في رفع العمر عند الزواج الأول لدى الإناث. سجل أيضاً ارتباط طردي قوي بين التغير في نسبة التشغيل لدى الإناث والتغير في نسبة الطلاق لدى الذكور. هذا يعني أن الولايات التي ارتفعت فيها نسبة النساء العاملات قد ارتفعت فيها نسبة الطلاق لدى الذكور؛ يدل هذا على مدى إسهام عمل المرأة في حدوث الطلاق. من جهة أخرى نجد متغير عمل المرأة ارتبط ارتباط طردي قوي مع التغير في نسبة الترميل لدى الذكور. بالنسبة للتغير في حجم الأسرة فقد سجل ارتباط عكسي مع التغير في الترميل لكلا الجنسين ويكون أكثر لدى النساء. يفسر هذا بعزوف الأرامل عن إعادة الزواج في حالة اتساع السكن لأفراده.

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

في الفترة الممتدة بين 1998-2008 ومن الجدول 12.4 (ملحق 4) نلاحظ ارتفاع أثر التغير في نسبة التشغيل لدى الإناث أين ارتبط هذا المتغير طرديا بالتغير في نسبة العزوبية لدى الذكور. هذا يؤكد أثر عمل المرأة على سلوكيات أفراد المجتمع. ارتبط هذا المتغير أيضا ارتباط عكسي مع التغير في نسبة الطلاق لدى الجنسين، أي عكس الفترة الممتدة بين 87-98 حيث كان الارتباط طرديا بينهم. يفسر هذا التغير الجوهري الذي حدث في منظومة الزواجية بالجزائر أين كان في السابق متغير عمل المرأة يساهم في رفع احتمال الطلاق أصبح العكس تماما. في الفترة الممتدة بين 1998-2008 تبين لنا أن عمل المرأة يساهم في الاستقرار الأسري. بالنسبة للتغير في معدل التحضر ارتبط عكسيا بالتغير في نسبة الترميل لدى الإناث، أما فيما يخص متغير السكن فنجد أن أثره كان واضحا أكثر خلال هذه الفترة حيث سجل ارتباط طردى قوي بينه وبين التغير في العزوبية لكلا الجنسين ويكون أكثر لدى الذكور (0.61). يفسر هذا مدى إسهام أزمة السكن في ارتفاع العمر عند الزواج وبالخصوص خلال هذه الفترة. لوحظ أيضا ارتباط التغير في إشغال السكن بالعكس مع التغير في نسبة الطلاق لدى الذكور، أي أن الولايات التي شهدت ارتفاع في اشغال السكن انخفضت فيها نسبة الطلاق. يمكن القول إن الطلاق منخفض لدى العائلات الممتدة ربما لتدخل أرباب الأسر من أجل منع حدوث الطلاق.

كخلاصة، يمكن القول بأن الربط بين مختلف المتغيرات لم يقدم لنا مفاجئة لذلك يجب أن نقوم بربط التغير في سلوكيات الزواجية بالخصائص الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية التي تتميز بها كل ولاية. الاختلاف الزمني لمختلف مؤشرات الزواجية لم تكن تتأثر بنفس المتغيرات التفسيرية في التعدادات الثلاثة وذلك حسب التغير في النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

3.1.5. الزواجية والأبعاد الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية

تناولنا في العنصر السابق وبصفة وجيزة بعض من العلاقات البسيطة بين متغيرات الزواجية والمتغيرات التفسيرية. هاته المقاربة مكنتنا من القول بأن كل المتغيرات لها أهمية. لا يختلف اثنين بأن العلاقة بين المتغيرات جد معقدة ويكون من الصعب استخلاص نتيجة واضحة. لهذا السبب استوجب علينا القيام بتحليل متعدد المتغيرات من أجل فهم كيف كان

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

ترتيب هذه المتغيرات وكيف كان تأثيرها على سلوكيات الزوجية للأفراد في مختلف ولايات الوطن؟

من بين الطرق التي تمكننا من الإجابة على هذا السؤال نجد طريقة تحليل المكونات الأساسية (ACP). هي طريقة تحليل العاملية. تتركز على تحليل الترابط بين المتغيرات وتمكننا من إعطاء ملخص أمثل بالمعنى الإحصائي لمصفوفة الارتباط بين المتغيرات الأولية، عن طريق بناء متغيرات جديدة تدعى العوامل التي تعتبر دمج خطي للمتغيرات الأولية. هذا التلخيص يمكننا من القيام بتوزيع جغرافي لمختلف الولايات الجزائرية.

نقوم بتطبيق هذه الطريقة على مجموع المتغيرات في سنة 1987، سنة 1998 وسنة 2008 وتغيرها بين 1987-1998 و 1998-2008.

1.3.1.5. تحليل نتائج المكونات الأساسية للمتغيرات المستخدمة

إن التعليق على نتائج تحليل المكونات الأساسية يقودنا إلى الإجابة على ثلاثة أسئلة. كم محور يجب أخذه من التحليل؟ كيف يتم التعليق على تلك المحاور؟ أخيرا كيف تتوزع متغيرات الزوجية على تلك المحاور؟

إن مجموع المتغيرات المستخدمة التي تميز 48 ولاية في سنة 1987، 1998 و 2008 يمكن أن نختصرها في أربعة أبعاد أساسية³⁰. هذه الأبعاد تلخص ما يقارب 80% من التباين الأولي (الجدول 3.5). إن جودة التمثيل³¹ لمختلف المتغيرات في كل التعدادات كانت حوالي 89.8% لنسبة العزوبية لدى الذكور، 89.2% لنسبة العزوبية لدى الإناث. يمكن القول إن جودة التمثيل كانت جيدة باستثناء متغير الترميل نجد أنها منخفضة حيث قدرت بـ 56.5% لدى الذكور و 55.6% لدى الإناث (جدول 9.5 في الملحق 5). من جهة أخرى سنة 1987 ومن الجدول 3.5 يتبين لنا أن المكون الأساسي الأول الذي يمثل 39.5% من مجموع التباين مرتبط ارتباط طردي قوي مع نسبة العزوبية لكلا الجنسين، مؤشر الذكورة في التعليم، مؤشر الذكور في الابتدائي ونسبة التشغيل لدى الإناث. هذا المكون ارتبط ارتباط عكسي قوي بنسبة الزواج

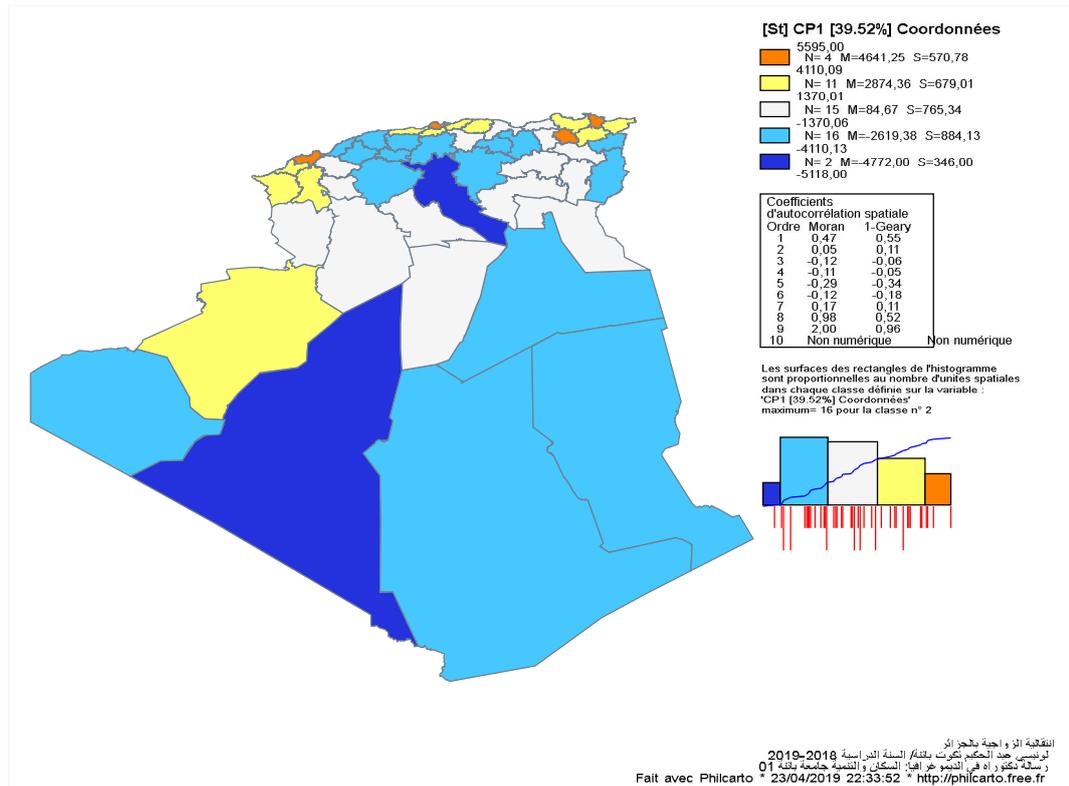
30 - يوجد العديد من الطرق لتعيين المكونات الأساسية، نحن سنستخدم الطريقة التي تأخذ المكونات التي قيمتها الصافية تساوي أو تفوق الواحد الصحيح. برنامج "philcarto" يختارها بطريقة آلية.
31- جودة التمثيل تمثل نصيب التباين لكل متغير بعد جمع نصيب كل مكون. وهو يساوي مجموع مربعات التباين للمتغير محل الدراسة على مختلف المكونات الأساسية المأخوذة.

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

ونسبة الأمية لكلا الجنسين. قدر إجمالي اسهام هذه المتغيرات في بناء هذا المكون بـ 767% (جدول 9.5 في الملحق 5). هذا المكون يمثل مستوى التشغيل، المساواة بين الجنسين في التعليم وأخيرا مستوى تراجع الأمية لدى الذكور والإناث. يمكن القول إن هذا المكون يختصر عناصر التنمية وبالخصوص المتعلقة برفع مكانة المرأة. إن توزيع الولايات على هذا المكون يظهر في الخريطة 1.5 حيث يتبين لنا الولايات التي كانت أقل تنمية وبالخصوص التنمية المتعلقة بالمرأة نجدها في الجانب السالب للمكون. تتميز هذه المجموعة من الولايات بارتفاع نسبة الأمية فيها لدى الجنسين وتكون أكثر لدى الإناث وانخفاض نسبة التشغيل لديهن نجد ولايات الجنوب برئاسة ولاية أدرار، ولايات الوسط وعلى رأسها ولاية الجلفة بالإضافة إلى ولايتي تبسة وسوق هراس في الشرق. في هذه المجموعة من الولايات تكون العزوبية منخفضة والزواج مرتفع، مما ينتج عنه ارتفاع في عدد المواليد. بالنسبة للولايات الأكثر تنمية موزعة على الجانب الموجب للمكون، أين نجد التجمعات الشمالية الثلاثة المعروفة. الشمال الشرقي برئاسة كل من ولايتي عنابة وقسنطينة، الشمال الوسط برئاسة العاصمة والشمال الغربي برئاسة وهران بالإضافة إلى ولاية بشار في الجنوب. إذا فإن هذا المحور يقسم الولايات حسب مستوى التحضر حيث يصبح الزواج متأخر كلما اتجهنا من الولايات أقل تحضرا إلى الولايات المتحضرة.

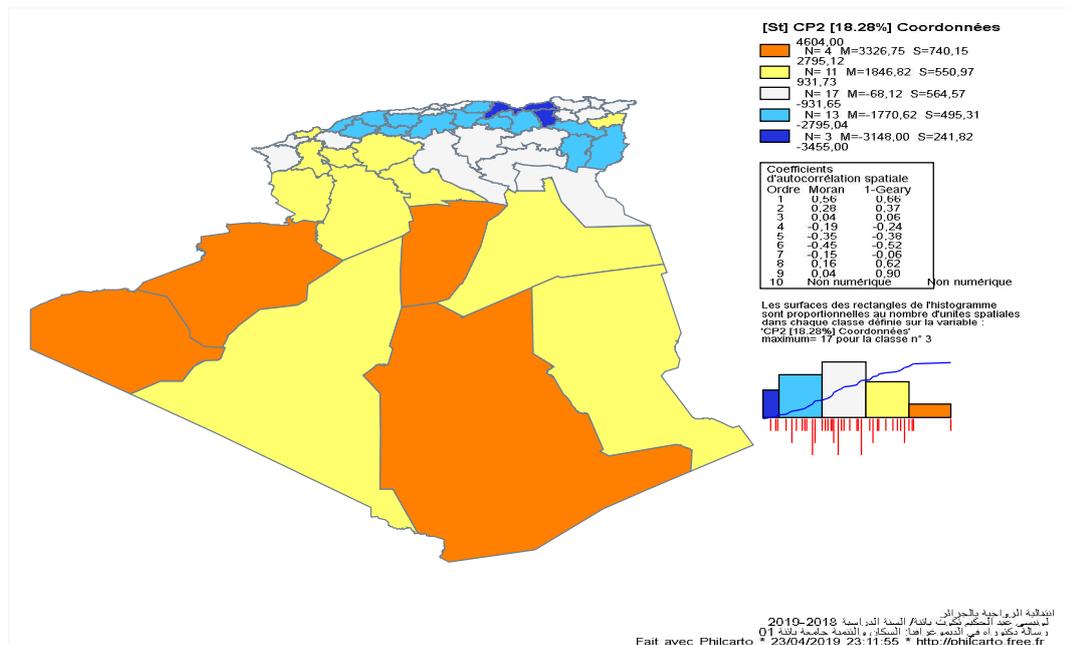
المكون الثاني يمثل 18.3% من إجمالي التباين، قد سجل ارتباط طردي قوي بنسبة الطلاق لكلا الجنسين، معدل التحضر ومؤشر الذكورة 15 سنة فأكثر، كما سجل ارتباط عكسي بمؤشر الذكورة في التعليم. يمكن القول إن هذا المكون يُلخص عناصر الطلاق. إن توزيع الولايات على هذا المكون مبيّنة في الخريطة 2.5 أين نجد الولايات التي يكثر فيها الطلاق تكون في الجهة الموجبة وهي باللون الأصفر، تتكون من الولايات: غرداية، تمنراست، بشار وتندوف هي الأكثر ارتباطا في الجهة الموجبة. بالنسبة للولايات التي سجلت ارتباط عكسي مع هذا المكون هي باللون الأزرق، تترأسها الولايات: جيجل، بجاية وميلة. هذه الولايات تتميز بانخفاض في نسبة الطلاق، نقص في عدد الذكور داخل الفئة العمرية أكثر من 15 سنة، ارتفاع نسبة النساء المتعلمات وبالمقابل انخفاض في معدل التحضر فيها.

الخريطة 1.5: توزيع الولايات حسب احداثياتها على المكون الأساسي الأول للمتغيرات المستخدمة. 1987.



المصدر: من اعداد الطالب.

الخريطة 2.5: توزيع الولايات حسب احداثياتها على المكون الأساسي الثاني للمتغيرات المستخدمة. 1987.



المصدر: من اعداد الطالب.

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

إن دمج المحورين (المكونين) الأول والثاني يفسر لنا 57.8% من التباين الأولي حيث يظهر لنا أربعة مجموعات من الولايات ذات دلالات، أين نجد الولايات التي تتميز بتنمية وتحضر تكون في الجهة الموجبة للمكون. والولايات التي تكون أقل تنمية وتحضر تكون في الجهة السالبة لمحور المكون. كما هو معروف فإنه في الجزائر تكون الولايات أكثر تنمية وتحضر هي الولايات التي تحوي أكبر التجمعات السكان على غرار: العاصمة والبلدية، وهران وتلمسان، عنابة وقسنطينة. هذه الولايات تتميز بنسبة مرتفعة من السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية وفارق طفيف بين الجنسين فيما يتعلق بالأمية والتعليم. الزواج لدى الإناث والذكور يكون متأخر. الشكل 1.5 يبين لنا المجموعات التالية:

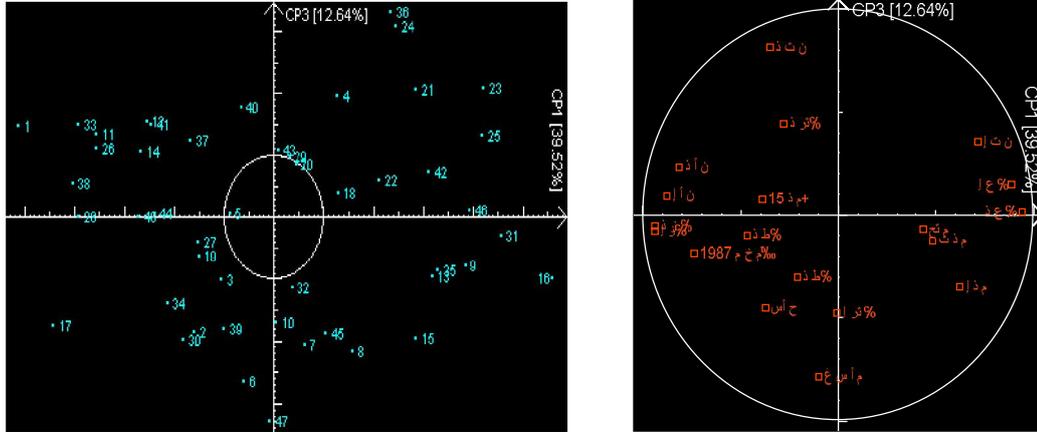
- المجموعة الأولى التي تتوزع على الجانب الموجب لكلا المكونين، تعتبر هي النموذج العصري. فيها العزوبية مرتفعة بسبب ارتفاع العمر عند الزواج لكلا الجنسين. تضم الولايات: وهران، عين تيموشنت، العاصمة، البلدية، تيبازة، عنابة، بلعباس، سعيدة، النعامة وبنشار. تتميز هذه المجموعة بمستوى تحضر مرتفع، أين نجد مستوى ومكانة المرأة فيها جد معتبرة. هذا ما أهلها لتسجيل مستويات منخفضة من المواليد. بالمقابل نجد المجموعة الثانية التي تمثل عكس المجموعة الأولى وتضم الولايات: مسيلة، تيسمسيلت، مدية، غليزان، عين الدفلة، مستغانم، شلف، البرج، سطيف، بجاية، خنشلة وتبسة. هذه المجموعة تمثل الجانب السلبي للمكونين. تتميز بارتفاع نسبة الأمية فيها وحجم أسرة كبير هذا ما جعلها تعاني من أزمة السكن. هذه الظروف أهلها أن تحتل المرتبة الأولى في عدد المواليد لسنة 1987.

- المجموعة الثالثة التي احتلت الجانب الموجب للمكون الأول والجانب السالب للمكون الثاني تتكون من الولايات: تيزي وزو، تلمسان، سكيكدة، قالمة، بومرداس، أم البواقي، جيجل، البويرة وميلة. هذه المجموعة من الولايات تتميز بعزوبية مرتفعة وبالخصوص لدى النساء، أين سجلت مساواة بين الجنسين في التعليم. المجموعة الرابعة والتي احتلت الجانب الموجب للمكون الثاني والجانب السالب للمكون الأول تتكون من الولايات: تندوف، تمنراست، أدرار، إليزي، الجلفة، ورقلة، سوق أهراس وتيارت. تميزت هذه الولايات بانخفاض في مستوى التنمية والتحضر لكنها أحسن وضع من المجموعة

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

الولايات: الجلفة، البرج، الشلف، بجاية وغرداية هذه الولايات ورغم أزمة البطالة التي تعانيها سجلت معدل مواليد مرتفع وذلك بسبب ارتفاع نسبة الزواج وقلة أزمة السكن فيها.

الشكل 2.5: إسقاط المتغيرات والولايات على المكونين الأول والثالث 1987.



المصدر: من اعداد الطالب.

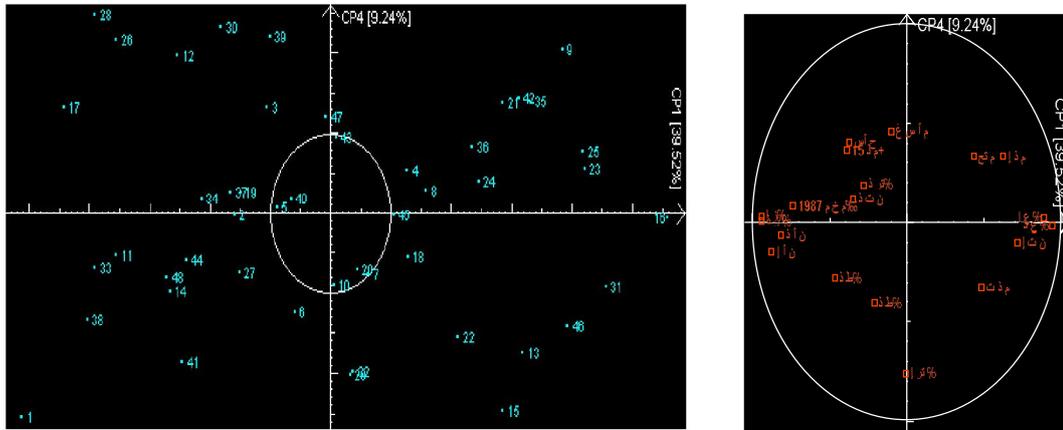
- المجموعة الثالثة وتتكون من الولايات: العاصمة، وهران، البليدة، تلمسان، بومرداس، تيزي وزو، بسكرة، بشار ونعامة. تتميز هذه المجموعة بارتفاع العزوبية فيها بسبب وارتفاع المستوى التعليمي وبالخصوص لدى الإناث. سجلت مستويات منخفضة من المواليد رغم أن أزمة السكن فيها كانت خفيفة لكن انخفاض نسبة الزواج فيها جعلها تكون كذلك. بالمقابل نجد مجموعة الولايات التي تكون عكس المجموعة الثالثة وتتكون من الولايات: أدرار، تمنراست، إليزي، مدية، عين الدفلة، تيارت، تبسة، سوق هراس، مسيلة، غليزان وتيسمسيلت. سجلت هذه المجموعة نسبة زواج مرتفعة بسبب ارتفاع نسبة الأمية فيها وبالخصوص لدى الإناث. بالمقابل نجد أن نسبة التشغيل لدى الذكور كانت مرتفعة فيها، الشيء الذي جعلها تسجل معدلات مرتفعة من المواليد رغم تسجيلها أزمة سكن معتبرة.

يمكننا الربط بين المكون الرابع (الترمل لدى الإناث) والمكون الأول من معرفة أهم المتغيرات التي تأثر في ظاهرة الترميل كذلك توزيع الولايات حسب تلك الظاهرة.

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

من الشكل 3.5 يتبين لدينا أن ترمل لدى النساء في سنة 1987 مرتبط عكسيا بأزمة السكن. بعد إسقاط الولايات على المكونين تكونت لنا أربعة مجموعات:

الشكل 3.5: إسقاط المتغيرات والولايات على المكونين الأول والرابع 1987.



المصدر: من اعداد الطالب.

- المجموعة الأولى وتتكون من الولايات: البليدة، سكيكدة، تيبازة، بومرداس، الطارف، قالمة، قسنطينة وعنابة. وهي المجموعة التي سجلت نسبة ترمل منخفضة، تتميز بعزوبية منخفضة، معدل تحضر مرتفع ونسبة أمية منخفضة. هذا ما جعلها تسجل نسب ترمل منخفضة بسبب ارتفاع الوعي للحفاظ على الحياة من جهة، ومن جهة أخرى نجد ارتفاع المستوى التعليمي وبالأخص لدى الإناث حيث يرفع الاحتمال لديها من أجل الحصول على عمل، هذا الأخير يكون مسهل لعملية إعادة الزواج لدى الأرامل وبالتالي نجد عددهن يقل رغم ارتفاع الحالات. كذلك عامل السكن الذي يعتبر ضاغط، أين نجد بأنه لم يسجل ارتباط مع متغير إشغال السكن حسب الغرفة. بالمقابل نجد المجموعة التي تمثل عكس المجموعة الأولى تتكون من الولايات: أدرار، إليزي، تمنراست، سوق أهراس، تيارت، غليزان، تيسمسيلت ومستغانم. عرفت هذه المجموعة عرفت ارتفاع نسبة الأرامل فيها بسبب ارتفاع أزمة السكن كذلك ارتفاع نسبة الأمية.
- المجموعة الثالثة وتتكون من الولايات: العاصمة، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، بلعباس، تيزي وزو، معسكر والبيض. هذه المجموعة تتميز بعزوبية مرتفعة ونسبة الترمل معتبرة لدى النساء، بسبب ارتفاع مكانة المرأة من ناحية التعليم والعمل. بالمقابل

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

نجد المجموعة المكونة من الولايات: مسيلة، مدية، الجلفة، ورقلة وتبسة. هي عكس المجموعة الثالثة، أين نجد نسبة الترميل لدى النساء منخفضة فيها بسبب ارتفاع نسبة الزواج كذلك انخفاض عمل المرأة وقلة أزمة السكن.

الجدول 3.5: معاملات ارتباط المتغيرات بالمكونات الأساسية في التعدادات 1987، 1998 و 2008. (%)

المكونات الأساسية												المؤشرات
2008				1998				1987				نسبة تفسير التباين %
9.69	11.17	22.22	28.99	8.85	9.68	21.03	38.93	9.2	12.6	18.3	39.5	
الزواجية												
163	172-	160	838	290-	445-	99-	811	14-	15	122-	941	نسبة العزوبية ذكور
79	120-	470	764	28	114-	452-	844	26	146	296-	890	نسبة العزوبية إناث
193-	144	189-	811-	317	368	30	834-	7	55-	80	939-	نسبة الزواج ذكور
417-	52-	566-	623-	92	155	65	941-	34	78-	157	941-	نسبة الزواج إناث
381	379	290-	555-	336-	137	752	384-	283-	99-	716	470-	نسبة الطلاق ذكور
343	135	482-	619-	246-	51-	838	337-	408-	301-	803	212-	نسبة الطلاق إناث
68	279	696	193-	70	732	269-	263	190	443	353-	281-	نسبة الترميل ذكور
102	221	366	527-	71-	154	472	348	760-	476-	47-	8-	نسبة الترميل إناث
التعليم												
10-	655	215-	628	483-	249	512-	579-	151-	95	345-	877-	نسبة الأمية لدى الإناث
81-	755	361-	403	491-	258	406-	623-	62-	236	92-	813-	نسبة الأمية لدى الذكور
447-	337-	649-	201	309	431	75-	724	329-	122-	634-	485	مؤشر الذكورة في التعليم
403-	242	710	159-	625	325-	354	402-	331	347-	478	623	مؤشر الذكورة في الابتدائي
العمل												
79	190-	565	478-	176-	122	460	681	102-	354	468	713	نسبة التشغيل لدى الإناث
528-	485	66-	333-	279-	17	291	798	118	814	132	348-	نسبة التشغيل لدى الذكور
السكن												
177	425	423-	499	16	30-	750-	196-	461	783-	172-	102-	اشغال السكن حسب الغرفة
التحضر												
383	181-	203-	619-	257	75	675	55	331	71-	592	434	معدل التحضر
التكيفية السكانية												
463-	314-	641-	165	350-	465-	152	675-	362	78	668	392-	مؤشر الذكورة +15
التكيفية الأسرية												
296	82-	580-	639	216	473-	522-	444-	406	449-	415-	374-	حجم الأسرة
429	70-	540-	374-	10	79	209	888-	83	185-	251-	739-	المواليد

المصدر: من إعداد الطالب.

سنة 1998 ومن الجدول 3.5 قدرت نسبة المكون الأساسي الأول 38.93% من إجمالي التباين الأولي، مع بقاء أغلب المتغيرات التي شكلت هذا المكون سنة 1987 سجل تراجع في الأمية لدى الذكور والإناث وارتفاع مؤشر التعليم. لوحظ أيضا الارتباط الطردي لمؤشر التشغيل لدى الذكور والارتباط العكسي لمؤشر الذكورة في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر التي تمثل سوق الزواج؛ تغذى هذا المؤشر بسبب نشاط الهجرة خلال تلك الفترة. بالنسبة للمكون الثاني الذي مثل 21.03% من التباين الأولي فقد ارتبط طرديا بمتغير التحضر وعكسيا بمتغير السكن. هذا المكون يوضح لنا العلاقة الموجودة بين الطلاق والتحضر حيث أن نسبة الطلاق تكون

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

في الولايات الأكثر تحضرا والتي تعاني من أزمة السكن والاحتفاظ داخله. يعود ذلك إلى الأزمة التي مرت بها الجزائر خلال التسعينات.

إن دمج المكون الأول والثاني يلخص لنا 60% من التباين الأولي (الشكل بالملحق 5) قد نتج لنا أربعة مجموعات من الولايات ولها دلالات:

- المجموعة الأولى وتتكون من الولايات: وهران، بلعباس، عين تيموشنت، عنابة، العاصمة، قسنطينة، تلمسان و بشار. تمثل هذه المجموعة النموذج العصري أين نجد نسبة الزواج منخفضة فيها بسبب ارتفاع نسبة التحضر فيها وانخفاض نسبة الأمية لدى الجنسين. تميزت هذه المجموعة بارتفاع نسبة ترميل الإناث وارتباط ذلك طرديا بنسبة التشغيل لديهن. بالمقابل نجد المجموعة التي تمثل عكس المجموعة الأولى وتتمثل في الولايات: الجلفة، مسيلة، لأغواط، البرج، سطيف، تيسمسيلت، شلف، ميله، عين الدفلة ومدية. تميزت خلا 1998 بارتفاع في نسبة الزواج وانخفاض نسبة الطلاق ما جعل الأسرة فيها تكون أكثر عددا.

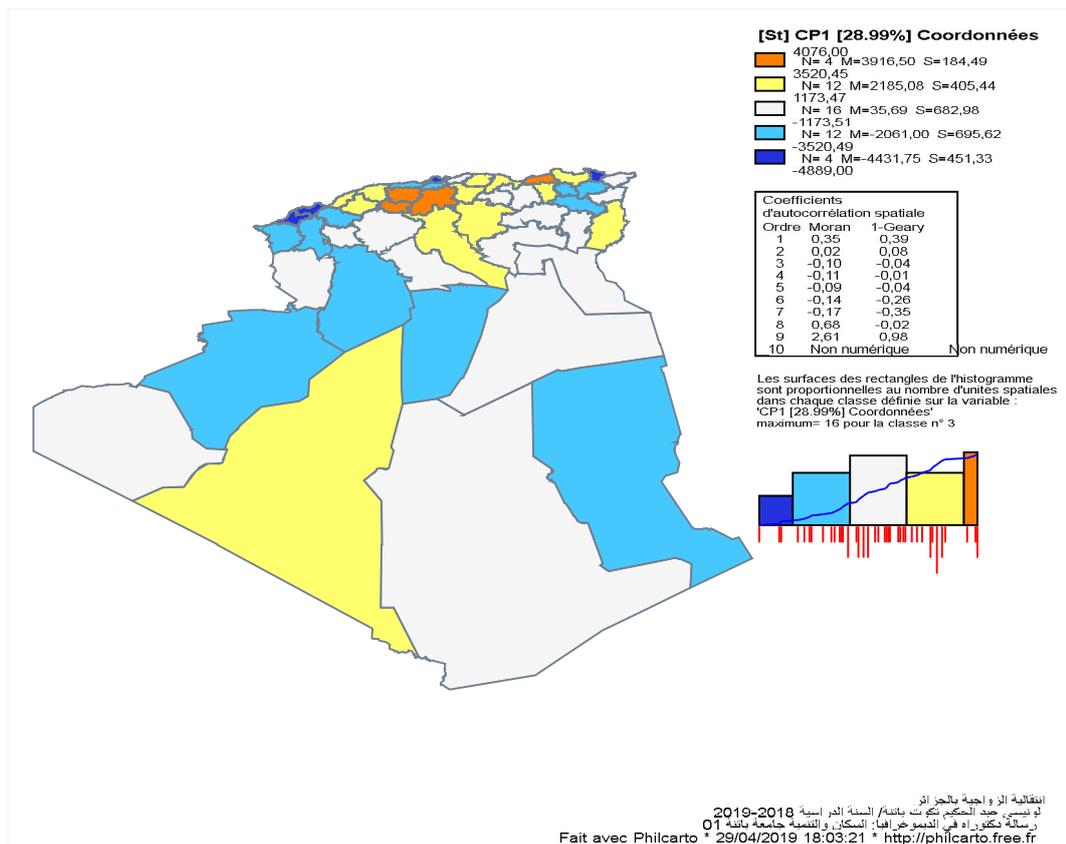
- المجموعة الثالثة وتتكون من الولايات: تيزي وزو، بومرداس، الطارف، سكيكدة، جيجل، قالمة، تيبازة وبويرة. سجلت هذه المجموعة من الولايات أكبر نسبة للعزوبية لكلا الجنسين، حيث سجلت فائض في عدد النساء بسبب هجرة الذكور هذا ما جعلها تكون الأقل من ناحية المواليد. بالمقابل نجد مجموعة الولايات التي تمثل عكس المجموعة الثالثة حيث سجل فيها أكبر معدلات للمواليد، بسبب ارتفاع نسب الزواج. بالمقابل نجد أن نسبة الطلاق كانت مرتفعة فيها لكن الفائض في عدد الذكور الذي شهده سوق الزواج فيها مكنها من أن تكون الولايات الأكثر خصوبة بالجزائر سنة 1998 رغم انخفاض نسب التشغيل فيها.

المكون الثالث الذي يمثل 9.68% من مجموع التباين الأولي فقد ارتبط طرديا بنسبة الترميل لدى الذكور، أما المكون الرابع الذي مثل نسبة 9.3% من اجمالي التباين الأولي قد ارتبط طرديا بمتغير الذكورة في الابتدائي.

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

على عكس سنة 1998 التي سجل فيها تغيير طفيف فإن سنة 2008 قد سجلت تغير جذري في إسهام المتغيرات في بناء المكونات. نجد المكون الأول الذي يمثل نسبة 28.99% من التباين الأولي قد ارتبط طرديا بنسبة الزواج لدى الذكور والإناث، باقي حالات الزواج الأخرى فقد ارتبطت به عكسيا. أيضا، ارتبط المكون أيضا مرتبط طرديا بمتغير الأمية، حجم الأسرة ومعدل إشغال السكن. ارتبط عكسيا بمعدل التحضر، التشغيل لكلا الجنسين ومعدل المواليد. يلخص هذا المكون ظروف التحضر والسكن.

الخريطة 3.5: توزيع الولايات حسب احداثياتها على المكون الأساسي الأول للمتغيرات المستخدمة. 2008.



المصدر: من إعداد الطالب.

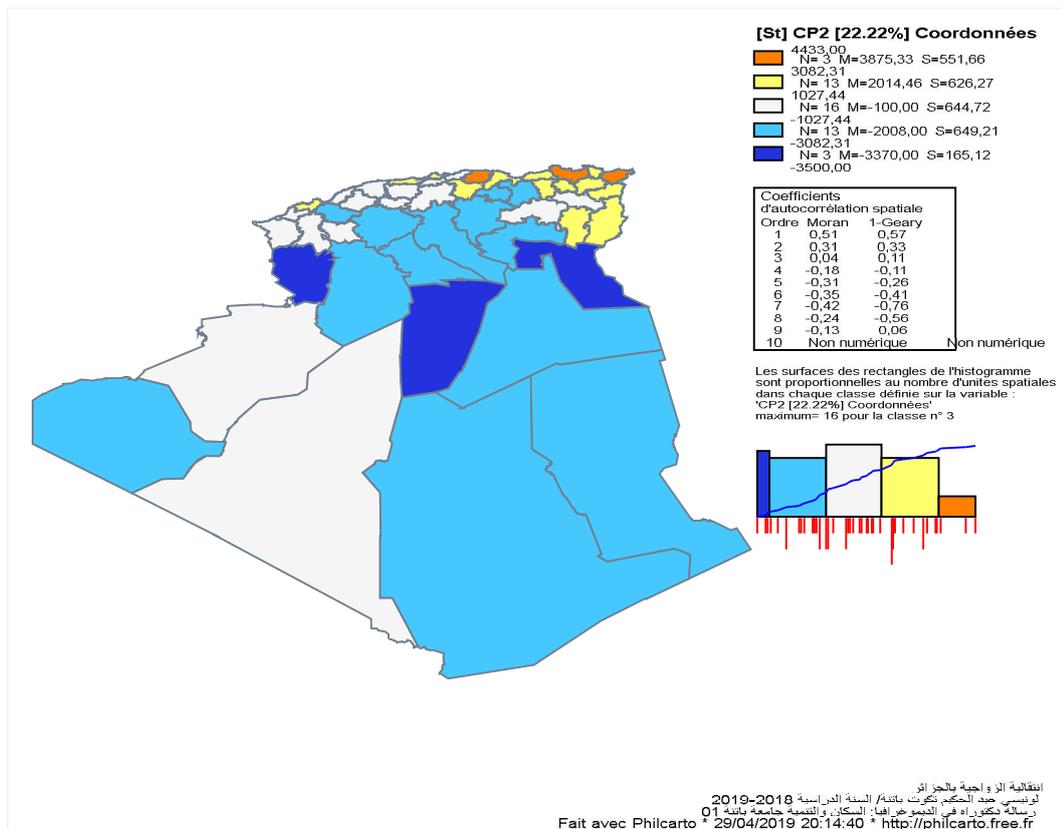
إن توزيع الولايات حسب هذا المكون مبين في الخريطة 3.5 أين تظهر اختلاف واضح بين الولايات، هذا ما يفسر بمؤشر موران المحسوب (0.35) الذي يبين توزيع غير منتظم للولايات. عند المقارنة توزيع الولايات على هذا المكون في سنة 1998 نجد أنه هناك من الولايات التي انقلبت على عقب، فبعد أن كانت تتميز بعزوبية مرتفعة أصبحت تضاهي الولايات التي كانت تتميز بزواج مرتفع. على هذه الولايات نجد: تلمسان، العاصمة وعنابة. بسبب الانخفاض

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

الكبير في نسبة الزواج وارتفاع العمر عند الزواج الأول قامت بتدارك النقص الذي شهدته. تفسر بمظاهر التحضر بما في ذلك من ارتفاع في معدل التحضر ونسبة التشغيل لدى الإناث. بالمقابل تراجع في حجم الأسرة واتساع السكن لأفراد الأسرة.

المكون الثاني والذي يمثل نسبة 22.22% من إجمالي التباين الأولي قد ارتبط طرديا بالترمل لكلا الجنسين، مؤشر الذكورة في الابتدائي، نسبة تشغيل الإناث. ارتبط عكسيا بمؤشر الذكورة في التعليم، معدل إشغال السكن، مؤشر الذكورة في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر، حجم الأسرة ومعدل المواليد. هذا المكون يعكس النشاط المهني للمرأة كذلك العائلة الممتدة التي تفسر بحجم الأسرة المرتفع الذي ينتج عنه أزمة سكن وأزمة اقتصادية تكون فيها نسبة البطالة لدى الذكور مرتفعة.

الخريطة 4.5: توزيع الولايات حسب احدائياتها على المكون الأساسي الثاني للمتغيرات المستخدمة. 2008.



المصدر: من اعداد الطالب.

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

إن توزيع الولايات على هذا المكون مبين في الخريطة 4.5 أين نجد تغير جذري في توزيع الولايات مقارنة بالتعداد السابق. أظهرت الولايات: تيزي وزو، سكيكدة والطارف ارتباطا طرديا حيث بلغ إسهام هذه الولايات في بناء المكون 97%، 48%، 82% (جدول في الملحق 5) بنفس الترتيب. بينما سجلت الولايات: غرداية، نعامة، الوادي ارتباطا عكسيا وبلغت نسبة إسهام كل منها في بناء المكون 60%، 60%، 49% بنفس الترتيب.

إن الربط بين المكونين الأول والثاني يفسر لنا 52.2% من إجمالي التباين الأولي مبين في الشكل 4.5 يمكننا من استخلاص أربعة مجموعات من الولايات:

- المجموعة الأولى وتتكون من الولايات: تيزي وزو، سكيكدة، جيجل، بجاية، بويرة، ميله، تبسة، خنشلة وشلف. تميزت هذه المجموعة من الولايات بارتفاع نسبة العزوبية فيها وخاصة المتعلقة بالإناث وتكون ولاية تيزي وزو هي الأكثر تضررا مقارنة بالولايات المكونة للمجموعة. بالمقابل نجد المجموعة التي تمثل عكس المجموعة الأولى وتتكون من الولايات: تلمسان، معسكر، البيض، غرداية، النعامة والبرج. تميزت هذه المجموعة بارتفاع نسبة الزواج فيها، ساعدها على ذلك انخفاض نسبة البطالة لدى الذكور وبالمقابل سجلت نسبة تحضر معتبرة. ارتبطت نسبة زواج الإناث طرديا بنسبة الطلاق لديهن، هذا ما جعلها تحتل المراتب الأولى في عدد المواليد. يؤكد هذا مرة أخرى النتيجة التي خلص إليها الكاتب "فارق" سنة 1986 بأن ارتفاع نسبة الطلاق في الدول العربية الإسلامية يرفع الخصوبة.

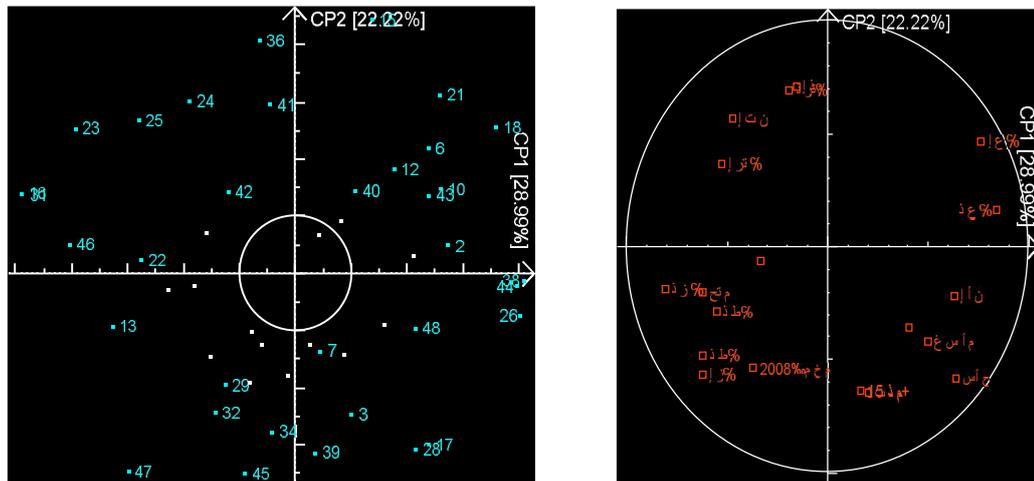
- المجموعة الثالثة وتتكون من الولايات: الجلفة، مسيلة، الأغواط، الوادي، بسكرة، غليزان، مدية، عين الدفلة وتيسمسيلت. تتميز هذه المجموعة بكبر حجم الأسرة مما يجعلها تعاني من أزمة السكن من جهة أخرى نجد نسبة الأمية لكلا الجنسين مرتفعة فيها بالإضافة إلى الفائض في عدد الذكور، الشيء الذي جعلها تكون الأكثر خصوبة. بالمقابل نجد المجموعة التي تكون عكس المجموعة الثالثة وتتكون من الولايات: العاصمة، عنابة، قسنطينة، قالمة، الطارف، سوق أهراس، تيبازة، بلعباس وعين تيموشنت. تميزت هذه المجموعة بعزوبية مرتفعة وعدد مواليد منخفض لكن أقل من المجموعة الأولى. الميزة التي انفردت بها هذه المجموعة هي ارتفاع نسبة الترميل فيها

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

لدى الجنسين حيث ارتبط الترميل لدى الإناث بنسبة التشغيل لديهن، أما لدى الذكور فارتبط بمؤشر الذكورة في الابتدائي. يرجع سبب ارتفاع نسبة الترميل في هذه المجموعة للفائض الذي شهدته في عدد النساء في سن الزواج إضافة إلى أن المرأة التي تكون عاملة لا تكون لها رغبة في إعادة الزواج وبالخصوص في حالة كونها أم. كذلك فإن إعادة زواج الذكور بعد الترميل يكون مع إناث لم يسبق لهن أن تزوجن، ها ما يفسر انخفاض نسبة العزوبية في هذه المجموعة.

كخلاصة لقراءة توزيع الولايات على المكونين يمكن القول بأنه إضافة إلى الولايات التي تمثل نموذج الزوجية التقليدي في الجزائر تكونت مجموعة كانت في التعدادات السابقة نمودجا عصرا أصبحت في تعداد 2008 نمودجا تقليديا بحلة عصرية وعلى رأس هذه المجموعة نجد ولاية تلمسان.

الشكل 4.5: إسقاط المتغيرات والولايات على المكونين الأول والثاني تعداد 2008.



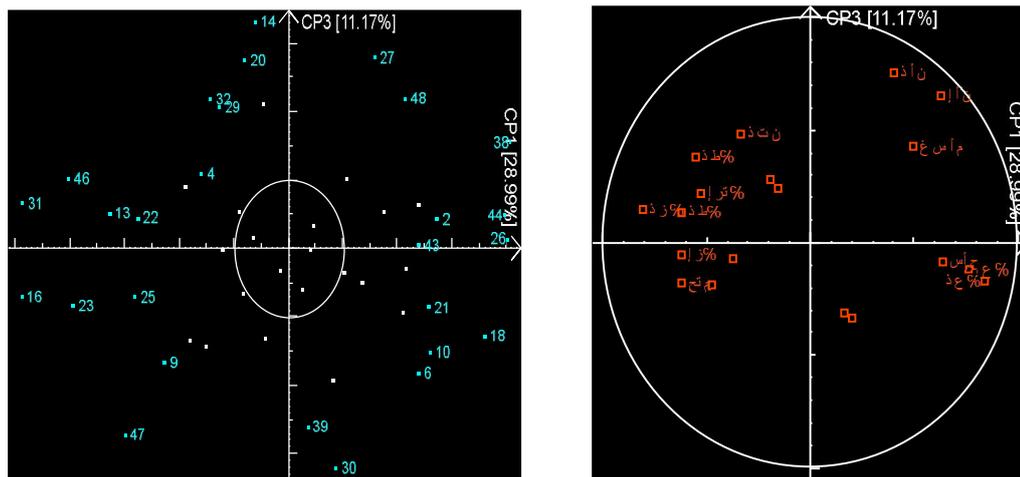
المصدر: من إعداد الطالب

يمثل المكون الثالث نسبة 11.17% من إجمالي التباين الأولي. ارتبط ارتباطا طرديا قويا بمتغير الأمية لكلا الجنسين ومن أجل معرفة تأثير الأمية على الحالة الزوجية نقوم بربط المكون الأول مع المكون الثالث (الشكل 5.5) يتبين لنا أن الولايات التي كانت نسبة الأمية فيها مرتفعة هي: مستغانم، غليزان وتيسمسيلت. في غالب الأحيان تكون الأمية مقترنة بخصوبة مرتفعة لكن هذه الولايات ورغم نسبة الأمية المرتفعة فقد سجلت عدد مواليد منخفض. بالمقابل

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

نجد مجموعة الولايات: العاصمة، البليدة، عنابة، قسنطينة وغرداية رغم نسبة التحضر المرتفعة التي تعرف بها قد سجلت معدلات مواليد مرتفعة وذلك بسبب ارتفاع نسبة الزواج لدى الإناث. الشيء الذي يجب الإشارة إليه هو أن عمل المرأة في هذه المجموعة من الولايات قد أحدث عملية عكسية وساهم في رفع نسبة النساء المتزوجات هذا الأخير أدى إلى رفع المعدل الخام للمواليد.

الشكل 5.5: إسقاط المتغيرات والولايات على المكونين الأول والثالث تعداد 2008.



المصدر: من إعداد الطالب

قدرت نسبة المكون الرابع 9.69% من التباين الإجمالي. ارتبط عكسيا بمتغير تشغيل الذكور، ومن أجل معرفة الولايات التي تأثرت بعامل البطالة نقوم بربط المكون الرابع مع المكون الأول (الشكل في الملحق 5). فالولايات التي ارتبطت فيها نسبة الزواج بنسبة التشغيل لدى الذكور هي: عين تيموشنت، تلمسان، البليدة، قالمة، أم البواقي، معسكر، إليزي وتيبازة.

2.3.1.5. تحليل نتائج المكونات الأساسية للتغير في المتغيرات المستخدمة.

بالنسبة للجزائر بصفة عامة وفي الفترة الممتدة بين 1987-1998، تكونت لدينا خمسة مكونات أساسية تلخص لنا 74.65% من المعلومة الأولية³³. عند قراءة عمود جودة التمثيل للمتغيرات (الجدول في الملحق 5) نجد أنها محصورة بين 263% و 898% لتباين مختلف

33 - النظام "Philcarto" يختار أليا أربعة مكونات التي سنقوم بتحليلها.

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

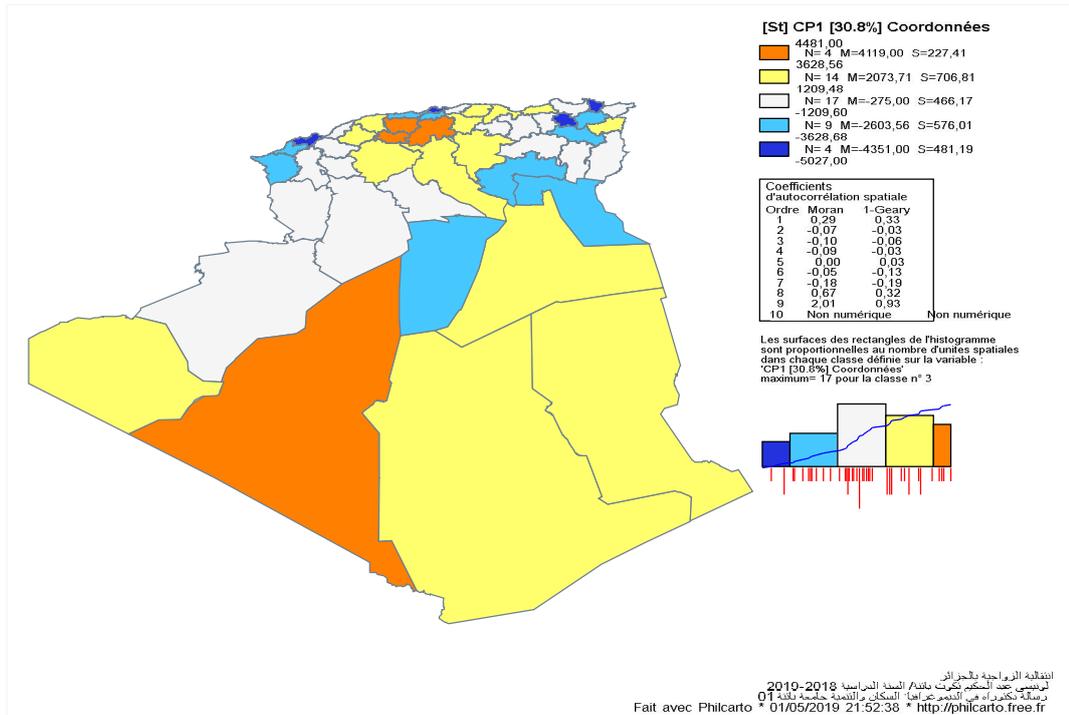
متغيرات التطور. هي نسبة منخفضة مقارنة بجودة التمثيل للمتغيرات المستخدمة. المكون الأساسي الأول يمثل 30.80% من التباين الأولي ارتبط بالتغير في نسبة العزوبية لدى الذكور والإناث، التغير في نسبة الزواج لكلا الجنسين، بتغير مؤشر الذكورة في الابتدائي، التغير في حجم الأسرة، التغير في نسبة التشغيل لدى الذكور. يمكن القول إن هذا المكون يعكس التغير في سلوكيات الزوجية لكلا الجنسين مع التغير في التركيبة الأسرية، ارتفاع البطالة لدى الذكور وأخيرا ارتفاع المساواة بين الجنسين في حق التعليم.

إن إسقاط الولايات على المكون الأول يبين لنا الولايات التي سجلت ارتفاع في نسبة العزوبية وهي التي كانت أحداثياتها موجبة وبالخصوص الولايات: مدية، تيسمسيلت، عين الدفلة وأدرار. أما الولايات التي سجلت ارتفاع في نسبة الزواج فهي ذات إحدائيات سالبة على المكون، نخص بالذكر الولايات: وهران، العاصمة، عنابة وقسنطينة.

العامل الثاني والذي يمثل 14.75% من التباين الإجمالي ارتبط بالتغير في نسبة الترميل لدى الذكور، التغير في الأمية لدى الذكور، التغير في نسبة التشغيل لدى الذكور، التغير في عدد المواليد. هذا المكون يعكس سلوكيات إعادة الزواج لدى الذكور وتأثيرها في رفع عدد المواليد. من الخريطة 6.5 يتبين لدينا أن توزيع الولايات على المكون الثاني أكثر تجانس، هذا ما يفسر بمؤشر موران المقدر بـ 0.49. الولايات التي احتلت الجانب الموجب من المكون تظهر باللون الأصفر والبرتقالي. تتميز هذه الولايات بارتفاع في عدد المواليد وعلى رأسها الولايات: إليزي، تندوف، غرداية، بسكرة، الأغواط والجلفة. أين أظهرت نسبة ترميل ونسبة أمية مرتفعة لدى الذكور، الشيء الذي جعلها تكون الأولى من ناحية المعدل الخام للمواليد. المجموعة التي احتلت الجانب السالب للمكون أغلبها من الجهة الشمالية على رأسها ولايتي تيزي وزو بلعباس. تمتاز هذه الولايات بانخفاض في المعدل الخام للمواليد، ارتفاع نسبة الترميل لدى الذكور كذلك انخفاض نسبة الأمية لديهم.

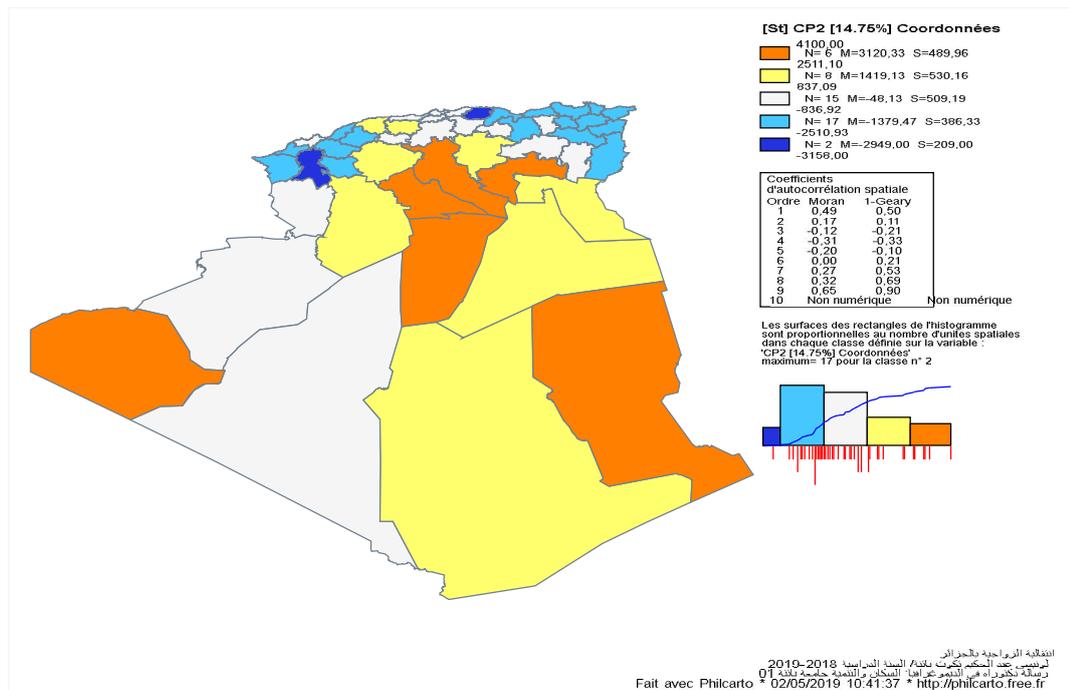
الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

الخريطة 5.5: توزيع الولايات حسب احداثياتها على المكون الأساسي الأول للتغير في المتغيرات المستخدمة. 1998-1987.



المصدر: من إعداد الطالب.

الخريطة 6.5: توزيع الولايات حسب احداثياتها على المكون الأساسي الثاني للتغير في المتغيرات المستخدمة. 1998-1987.



المصدر: من إعداد الطالب.

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

إن الربط بين المكون الأول والثاني يقدم لنا تفسيراً بنسبة 45.55% من التباين الإجمالي الأولي. إسقاط الولايات على المكونين مبين في الشكل 6.5، نتج عنه تكون أربعة مجموعات:

الجدول 4.5: معاملات ارتباط المتغيرات بالمكونات الأساسية للفترة بين التعدادات 1987-1998 و 1998-2008. (%)

المكونات الأساسية								المؤشرات
-19982008				-19871998				
4م	3م	2م	1م	4م	3م	2م	1م	
7.53	9.12	13.22	46.80	8.97	12.17	14.75	30.80	نسبة تفسير التباين %
الزواجية								
206-	102-	50	941-	143-	23-	328-	872	تغير في نسبة العزوبية ذكور
94-	29	48	887-	97-	170	86-	845	تغير في نسبة العزوبية إناث
223	85	60-	931	139	1-	309	885-	تغير في نسبة الزواج ذكور
259	67	7-	928	95	146-	339	866-	تغير في نسبة الزواج إناث
157-	39	290	819	258-	107	459-	547-	تغير في نسبة الطلاق ذكور
144-	76	167	807	252	406	351-	513-	تغير في نسبة الطلاق إناث
365-	340	52	631	402-	76-	638-	436-	تغير في نسبة الترميل ذكور
328-	388	145-	732	14-	357	381-	593-	تغير في نسبة الترميل إناث
التعليم								
237-	661-	455-	478	638-	280-	388	27-	تغير في نسبة الأمية لدى الإناث
83-	688-	537-	410	592-	214-	646	97-	تغير في نسبة الأمية لدى الذكور
234	266	10-	540-	207-	880	219	111	تغير في مؤشر الذكورة في التعليم
494-	265-	378	507	198	2	165-	774	تغير في مؤشر الذكورة في الابتدائي
العمل								
183-	30-	289	630-	404-	222-	53-	407	تغير في نسبة التشغيل لدى الإناث
170	63-	151	901-	365-	263-	522-	563-	تغير في نسبة التشغيل لدى الذكور
السكن								
23-	81	791-	319-	246-	301	260-	322	تغير في معدل اشغال السكن حسب الغرفة
التحضر								
98-	378-	612	440-	163-	47	280-	394	تغير في معدل التحضر
التكسية السكانية								
473	480-	459	291	327	863-	168-	51	تغير في مؤشر الذكورة +15
التكسية الأسرية								
96-	12	616-	638-	138	38	443	552	التغير في حجم الأسرة
557	10	180-	542	77-	312	549	267-	التغير في المعدل الخام للمواليد

المصدر: من اعداد الطالب.

- المجموعة الأولى والتي تحتل الجانب الموجب من للمكونين وتتكون من الولايات: الجلفة، عين الدفلة، مسيلة، شلف، أدرار، إليزي وتندوف. أغلبها من الولايات التي كانت تمثل النموذج التقليدي للزوجية بالجزائر، أين كانت تتميز بعزوبية منخفضة وزواج مرتفع ما جعلها تسجل أصغر عمر عند الزواج بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الطلاق فيها وتسجيلها نسبة ترميل منخفضة بالخصوص لدى الذكور بسبب نشاط إعادة الزواج. مكنها ذلك من احتلال المراتب الأولى في الخصوبة. في الفترة الممتدة بين 1987 و 1998 حافظت هذه الولايات على طابع الأسرة الممتدة الذي يعتبر من خصائص المجتمع التقليدي أين تتمكن من التغلب على الأزمات وبالخصوص

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

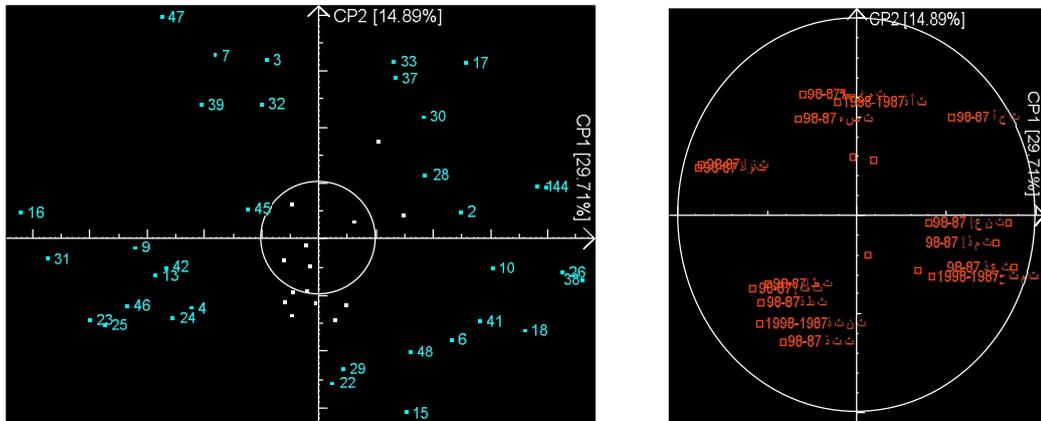
الاقتصادية منها. بالمقابل نجد المجموعة الثانية التي تحتل الجانب السالب للمكونين وتتكون من الولايات: وهران، تلمسان، عين تيموشنت، عنابة، قسنطينة، أم البواقي وقالمة. أغلبها من الولايات التي مثلت النموذج العصري للزواجية بالجزائر حيث تميزت بعزوبية مرتفعة وزواج منخفض مما جعلها تسجل أكبر عمر عند الزواج الأول. تميزت كذلك بانخفاض في نسبة الطلاق وارتفاع نسبة الترميل ما جعلها تحتل المراتب الأخيرة في عدد المواليد. في الفترة الممتدة بين 1987-1998 تراجعت خصائص الأسرة الممتدة داخل هذه المجموعة من الولايات وبالمقابل سجلت ارتفاع في نسبة الطلاق لكلا الجنسين، يفسر هذا بقلة نشاط إعادة الزواج. سجلت أيضا ارتفاع ولو بنسبة قليلة في نسبة الزواج يرجع ذلك إلى الارتفاع في نسبة تشغيل الذكور.

- المجموعة الثالثة والتي تتمحور على الجانب الموجب للمكون الأساسي الأول والجانب السالب للمكون الأساسي الثاني تتكون من الولايات: تيزي وزو، بجاية، بويرة، جيجل، سوق أهراس، مدية، تيسمسيلت، غليزان، معسكر وبلعباس. وهي الولايات التي عانت من ارتفاع نسبة العزوبية وبالخصوص لدى النساء. خلال الفترة الممتدة بين 1987-1998 سجلت ارتفاع في نسبة العزوبية لكلا الجنسين، يعود ذلك إلى تقلص الفارق بين الجنسين فيما يتعلق بالتعليم كذلك ارتفاع نسبة النساء المشتغلات. بالإضافة إلى الارتفاع في معدل التحضر كلها عوامل ساهمت في رفع نسبة العزوبية داخل هذه المجموعة. بالمقابل نجد المجموعة الرابعة التي تمحورت حول الجانب السالب للمكون الأساسي الأول والجانب الموجب للمكون الأساسي الثاني وتتكون من الولايات: غرداية، بسكرة، الأغواط، البيض، الوادي، العاصمة، البليدة، تيبازة. يمكن تقسيم هذه المجموعة إلى مجموعتين جزئيتين، تتكون الأولى من الولايات: غرداية، بسكرة، الأغواط، البيض والوادي هذه الولايات كانت ضمن المجموعة التي تمثل النموذج التقليدي للزواج بالجزائر حيث سجلت عزوبية منخفضة ونسبة مواليد مرتفعة. المجموعة الثانية وتتكون من الولايات: العاصمة، البليدة وتيبازة هذه الولايات كانت ضمن المجموعة التي مثلت النموذج العصري للزواجية، أين اتسمت بعزوبية مرتفعة وانخفاض في عدد المواليد. خلال الفترة الممتدة بين 1987-1998 ارتفعت نسبة

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

الزواج في المجموعة التي ترأسها العاصمة، أين أدى ذلك إلى ارتفاع المعدل الخام للمواليد فيه لكن ليس بحدّة الارتفاع الذي شهدته الولايات التي ترأسها غرداية.

الشكل 6.5: إسقاط المتغيرات والولايات على المكونين الأول والثاني بين 1987-1998.



المصدر: من إعداد الطالب

يمكن القول إنه في الفترة الممتدة بين 1987 و 1998 أن التغير في الزواجية لدى الذكور تعلق بالبعدين الاقتصادي والاجتماعي؛ أما لدى الإناث فتعلق ذلك بالبعد الأسري وتقلص الفارق بين الجنسين في التعليم. أخيرا نجد التغير في سلوك الزواجية خلال هذه الفترة ساهم في تغيير سلوك الانجاب وبالخصوص الارتفاع في نسبة الطلاق، هذا الأخير الذي يعتبر ضاغط على سوق الزواجية. كل هذا كان باختلاف بين الولايات.

المكون الأساسي الثالث الذي يمثل 12.17% من التباين الإجمالي ارتبط طرديا بالتغير في مؤشر الذكورة في التعليم وعكسيا بمؤشر الذكورة في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر. يمكن القول إن هذا المكون يعكس أثر التركيبة السكانية وكذا تقلص الفارق بين الجنسين في التعليم. المكون الرابع والذي يمثل نسبة 8.97% من إجمالي التباين ارتبط عكسيا بالتغير في نسبة الأمية لكلا الجنسين. يمكن القول إن هذا المكون يعكس التراجع في نسبة الأمية.

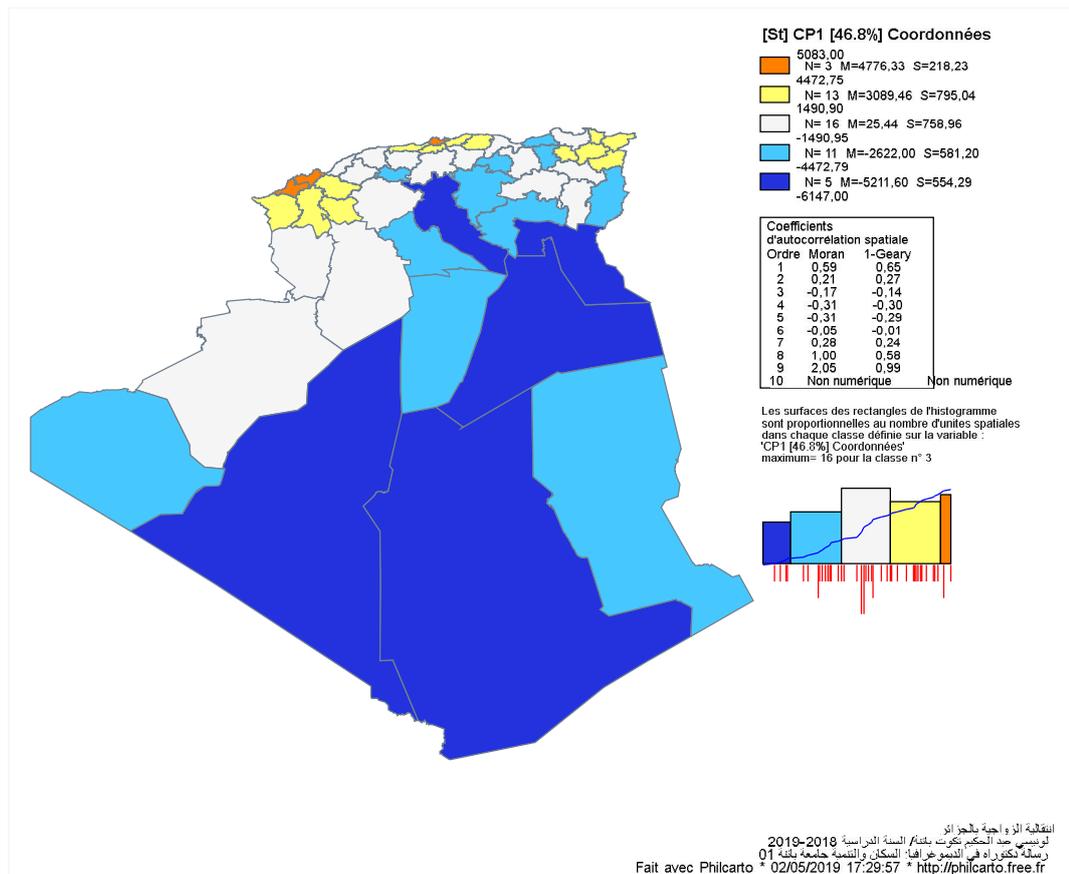
إن الربط بين المكون الأول والثالث مبيّن في الشكل 6.5 (الملحق 5) يلخص 43% من التباين الأولي. الشيء الذي يمكن أن نستخلصه منه هو أن التغير في المعدل الخام للمواليد يرتبط عكسيا بالتغير في مؤشر الذكورة في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر. الولايات التي تأثر سلوكها الانجابي بالتغير في تركيبها السكانية للفترة الممتدة بين 1987-1998 هي التي

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

تكون مرتبطة بالجانب السالب للمكون الأساسي الثالث وهي: تيزي وزو، بجاية، بويرة، الشلف واليزي.

في الفترة الممتدة بين 1998-2008 ومن الجدول 4.5 نجد أن المكونات الأساسية الأربعة تلخص 76.67% من التباين الأساسي. الشيء الملفت للانتباه هو المكون الأساسي الأول والذي يمثل 46.80% من إجمالي التباين الأولي قد ارتبط عكسيا بالتغير في العزوبية لدى الجنسين وطرديا بباقي التغير في حالات الزوجية بينما كانت العكس خلال الفترة الممتدة بين 1987 و1998. ارتبط عكسيا بالتغير في نسبة التشغيل لدى الجنسين ويكون الارتباط أكثر لدى الذكور، ارتبط كذلك بالتغير في حجم الأسرة، التغير في مؤشر الذكورة في التعليم والابتدائي. يمكن القول إن هذا المكون يعكس التغير الاقتصادي والاجتماعي لمختلف ولايات الجزائر.

الخريطة 7.5: توزيع الولايات حسب احداثياتها على المكون الأساسي الأول للتغير في المتغيرات المستخدمة. 1998-2008.

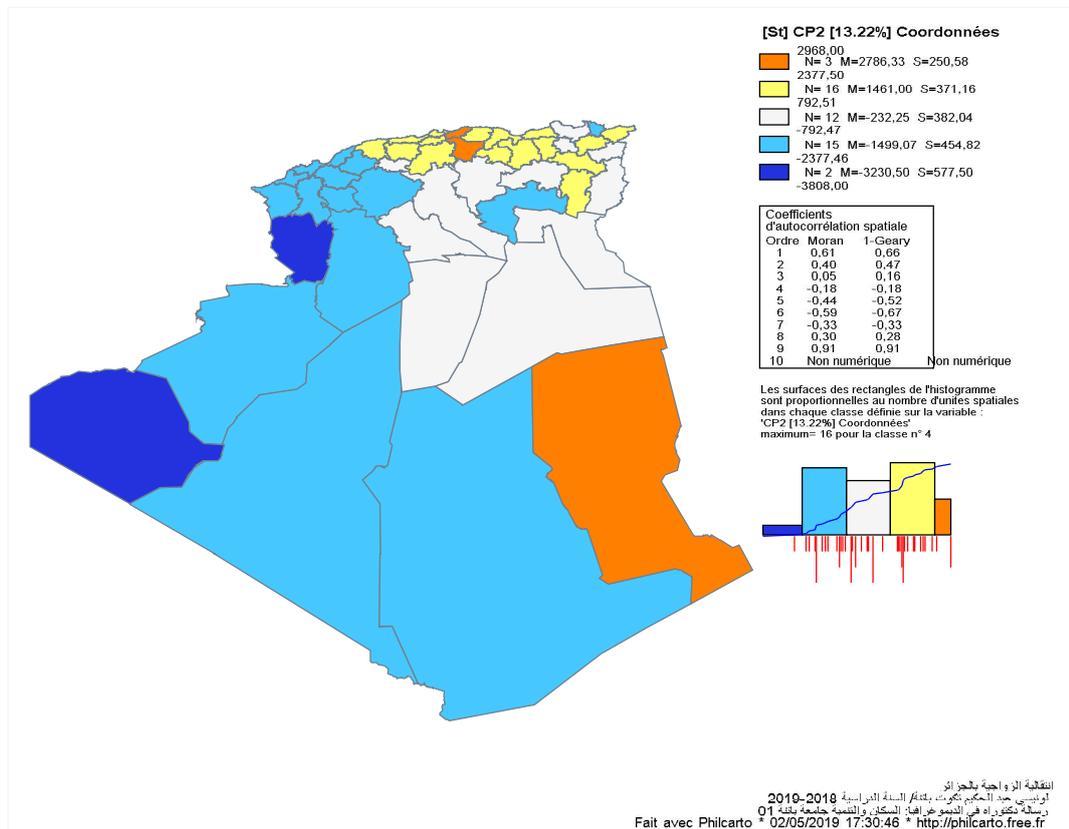


المصدر: من إعداد الطالب

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

إن توزيع الولايات على هذا المكون الأول موضح في الخريطة 7.5 حيث نجد الولايات التي كانت تمثل النموذج التقليدي في السابق هي الولايات التي عرفت ارتفاع في العزوبية خلال الفترة الممتدة بين التعدادين 1998 و 2008 والولايات التي كانت تمثل النموذج العصري أصبحت تتسم بارتفاع في نسبة الزواج وكذا الطلاق. قدر مؤشر موارن للتجاوز الأول بين الولايات بـ 0.59، يدلّ على التوزيع المنتظم للولايات حسب الوكون الأساسي الأول. بالنسبة للولايات التي تمحورت على الجانب السالب للمكون تترأسها الولايات: الجلفة، الوادي، ورقلة، تمنراست وأدرار. بسبب تراجع حجم الأسرة بالتقلص الذي شهدته الأسرة الممتدة وتعويضها بالأسرة النووية، تراجع الفارق بين الجنسين في التعليم.

الخريطة 8.5: توزيع الولايات حسب احداثياتها على المكون الأساسي الثاني للتغير في المتغيرات المستخدمة. 1998-2008.



المصدر: من إعداد الطالب.

يمثل المكون الأساسي الثاني نسبة 13.22% من التباين الأولي. ارتبط بالتغير في نسبة الأمية لدى الذكور، التغير في معدل إشغال السكن حسب الغرفة، التغير في معدل التحضر والتغير في حجم الأسرة. يمكن القول إن هذا المكون يعكس التغير في خصائص التحضر.

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

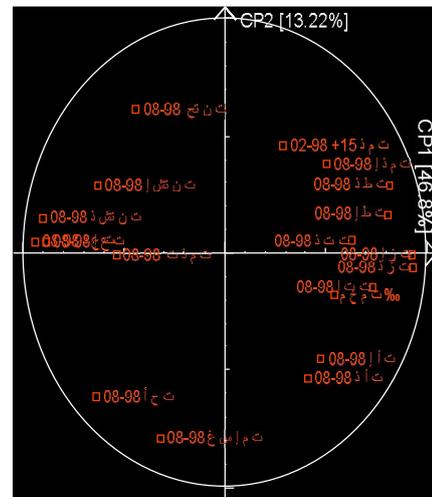
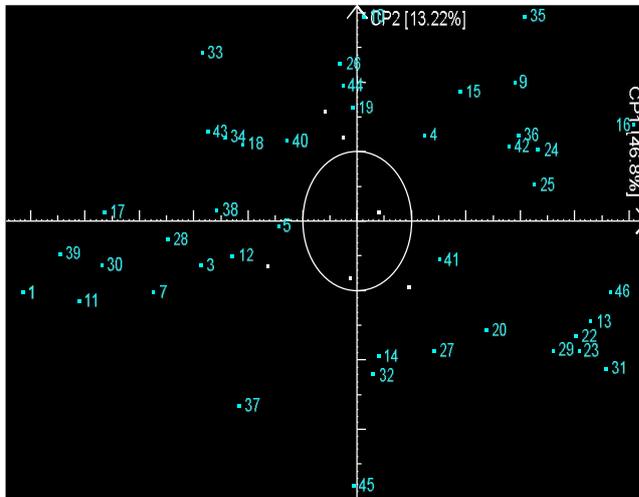
إن توزيع الولايات على هذا المكون مبينة في الخريطة 8.5 حيث قدر مؤشر موران للتجاوز الأول ب 0.61 وهو يبين بأن توزيع الولايات على هذا المكون ليس عشوائياً بل كان منتظماً، أين نجد أغلب الولايات التي احتلت الجانب السالب من المكون هي من الجهة الجنوبية حيث اتسمت بارتفاع في حجم الأسرة، ارتفاع في معدل إشغال السكن حسب الغرفة وكذلك ارتفاع طفيف في نسبة الأمية وبالخصوص لدى الرجال. هذه المجموعة من الولايات أصبحت تشكل النموذج التقليدي تترأسها ولايتي تندوف والنعام. بالنسبة للولايات التي توزعت على الجانب الموجب للمكون أغلبها من الشمال الوسط والشمال الشرقي بالإضافة إلى ولاية إليزي في الجنوب. تميزت هذه المجموعة من الولايات بارتفاع نسبة التحضر وتراجع مظاهر الحياة التقليدية كالأسرة الممتدة والأمية. تترأس هذه المجموعة الولايات: إليزي، بويرة وبومرداس. إن الربط بين المكون الأول والثاني يلخص لنا 60.02% من إجمالي التباين الأولي. من الشكل 7.5 يتبين لنا تكون أربعة مجموعات من الولايات:

- المجموعة الأولى التي تتوزع على الجانب الموجب للمكون تتكون من الولايات: العاصمة، البليدة، تيبازة، بومرداس، تيزي وزو، الطارف، قالمة، قسنطينة. كلها كانت في الفترة السابقة (1987-1998) ضمن مجموعة الولايات التي تشكل النموذج العصري للزواجية. حافظت على مكانتها مع التغير في سلوك الزواجية فيها. بصفة عامة فقد ارتفع المعدل الخام للمواليد في هذه المجموعة لكن بصفة أقل من المجموعة الثالثة التي كان الارتفاع في المواليد أكثر. تميزت هذه المجموعة بارتفاع مؤشر الذكورة في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر وهومن بين العوامل الهامة حيث كون فائض في عدد الذكور وبالتالي يكون هنالك نشاط لحركة الزواج. تميزت أيضاً باستمرار تقلص الفارق بين الجنسين في التعليم. بالمقابل نجد المجموعة التي توزعت على الجانب السالب للمكون تتكون من الولايات: أدرار، الوادي، ورقلة، تمنراست، تندوف، النعام، بسكرة، الجلفة، مسيلة، الأغواط، تبسة، تيسمسيلت، غرداية وباتنة. هذه الولايات تميزت عن باقي ولايات الوطن بحفاظها على طابع الأسرة الممتدة، ومن جهة أخرى نجد أن نسبة العزوبية لدى الجنسين قد ارتفعت فيها بعد أن كانت في الفترة الممتدة بين 1987-1998 منخفضة. تغذى هذا الارتفاع في العزوبية بتراجع الفارق بين الجنسين في التعليم.

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

المجموعة الثالثة والتي تتوزع على الجانب الموجب من المكون الأساسي الأول والجانب السالب من المكون الأساسي الثاني وتتمثل في الولايات: عين تيموشنت، تلمسان، بلعباس، وهران، معسكر، عنابة، سعيدة، مستغانم، تيارت والبيض. هذه المجموعة تشبه إلى حد بعيد المجموعة الأول من حيث الخصائص السابقة لهذه الفترة، أين كانت ضمن المجموعة التي تمثل النموذج العصري للزوجية بالجزائر. في الفترة الممتدة بين 1998-2008 أصبحت هذه المجموعة من الولايات هي الأولى في عدد المواليد بسبب ارتفاع نسبة الزواج فيها. إن التراجع في نسبة الترميل لدى الذكور وارتفاعه لدى الإناث يفسر بالنشاط الكبير لإعادة الزواج لدى الرجال وبالخصوص إعادة الزواج من إناث لم يسبق لهن الزواج من قبل. إن انخفاض مؤشر الذكورة في الفئة 15 سنة فأكثر في هذه المجموعة نتج عنه فائض في عدد الإناث الشيء الذي نتج عنه انخفاض في نسبة الترميل لدى الذكور. بالمقابل نجد الولايات التي تتوزع على الجانب السالب للمكون الأول والجانب الموجب للمكون الثاني وتتكون من الولايات: إليزي، ميله، البرج، جيجل، خنشلة، الشلف، بجاية، سطيف، مدية، عين الدفلة وبويرة. هذه المجموعة من الولايات شهدت انخفاض في المعدل الخام للمواليد بسبب الارتفاع في نسبة التحضر من خلال تمكين المرأة، هذا يفسر بارتفاع نسبة التشغيل لديها.

الشكل 7.5: إسقاط المتغيرات والولايات على المكونين الأول والثاني بين 1998-2008.



المصدر: من إعداد الطالب.

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

المكون الأساسي الثالث والذي يمثل 9.12% من التباين الإجمالي الأولي قد ارتبط بالتغير في نسبة الأمية لكلا الجنسين، أما المكون الأساسي الرابع يمثل نسبة 7.53% من إجمالي التباين الأولي قد ارتبط بالتغير في المعدل الخام للمواليد.

إن الربط بين المكون الأساسي الأول والمكون الأساسي الثاني يفسر لنا 55.92% من إجمالي التباين الأولي والربط بين المكون الأساسي الأول والرابع يفسر لنا 54.33% من إجمالي التباين الأولي. من الشكل 5.5 والشكل 6.5 في الملحق 5 يتبين لنا أن الولايات: العاصمة، تلمسان، وهران، عين تيموشنت، عنابة، بلعباس، معسكر، قسنطينة، بومرداس، تيبازة وسعيدة هي الولايات التي ساهمت بشكل كبير في رفع الخصوبة بالجزائر بسبب الارتفاع في نسبة الزواج والطلاق لكلا الجنسين.

يمكن القول إن التحليل عن طريق المكونات الأساسية من جهة مكننا للعمل على المتغيرات الأساسية ومن جهة أخرى على التغير بين التعدادات الأخيرة للجزائر (1987-1998 و 1998-2008)، وبالتالي إظهار الميزة متعددة الجوانب لسلوك الزواجية على مستوى كل ولاية وبالخصوص تقسيم الولايات حسب مختلف الأبعاد المعرفة. يمكن القول إنه يوجد هناك العديد من الارتباطات بين مؤشرات الزواجية وبين مختلف الخصائص الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الولايات بالجزائر وأن هذه الأبعاد تكون موزعة باختلاف مقارنة بمؤشرات الزواجية. إن التحضير السريع وتطور التعليم بالخصوص تعليم الإناث، ارتفاع نسب التشغيل لدى المرأة إلى غير ذلك من العوامل، الفائض الذي عرفته أغلب الولايات في عدد النساء بسبب الهجرة وأخيرا البعد الأسري هي العوامل التي تفسر لنا الاختلاف الجهوي الذي شهدته الجزائر فيما يتعلق بانتقال الزواجية. وكما أن هذه العوامل كان لها تأثير على التغير في الزواج نجد هذا الأخير يؤثر في المواليد، فالولايات التي شهدت ارتفاع في نسبة الزواج صاحب ذلك ارتفاع في مواليدها. إن التحولات التي لوحظت في الزواجية للفترة الممتدة بين 1987-1998 و 1998-2008 هي عبارة عن استجابة للتحول العميق في الهيكل الاقتصادي، الاجتماعي والديموغرافي وكذلك الثقافي الذي شهدته الجزائر خلال ثلاثين سنة من الزمن. هذه التحولات تحوي مجموعة من الوجوه المتشابهة فيما بينها: التحضر السريع،

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

تراجع الأمية، تحول دور ومكانة المرأة الذي مكنها من الولوج إلى النشاط الاقتصادي وكذلك التراجع السريع للفارق الذي كان بين الجنسين في حق التعليم.

هذا التحليل مكننا من الإجابة على أغلب الأسئلة والافتراضات التي تم وضعها لكن من أجل اتضاح الرؤيا أكثر نقوم فيما يلي بمعرفة دور كل بعد في التباين الجغرافي لمؤشرات الزوجية ونستعين في ذلك بالتحليل الترتيبي الهرمي الذي يمكننا من الخروج بنماذج تفسيرية للخصائص الجهوية فيما يتعلق بالزوجية.

2.5. التحليل الترتيبي الهرمي: (CAH)

عكس التحليل السابق الذي ركز فيه على تلخيص المتغيرات في مكونات أساسية، يتمحور هدفنا في هذا التحليل في القيام باستخلاص الولايات التي تتشابه في الخصائص وذلك وفق المكونات الأساسية التي تم تلخيصها في التحليل السابق. فحوى هذه الطريقة هو إيجاد الولايات التي تتشابه في خصائص الزوجية انطلاقا من الخصائص الاقتصادية، الاجتماعية والديموغرافية لمختلف الولايات، يستعين البحث بالنظام "فلكارتو" الذي يقوم بتكوين المجموعات بطريقة آلية.

نقوم بالتحليل الترتيبي الهرمي على مختلف ولايات الوطن في السنوات: 1987، 1998 و 2008 كذلك في الفترة الممتدة بين 1987-1998 و 1998-2008 نقوم بأخذ سبعة مجموعات³⁴. هذه المجموعات تفسر لنا أكثر من 67% من الإجمالي التباين الأولي.

34 - النظام "philcarto" يقوم بحساب 11 مجموعة ونحن أخذنا 7 مجموعات من أجل تسهيل قراءة النتائج.

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

1.2.5. التحليل الترتيبي الهرمي للمتغيرات المستخدمة

الجدول 5.5: الولايات المكونة للمجموعات المأخوذة في السنوات 1987، 1998 و2008.

2008	1998	1987	
إليزي، تمنراست، أدرار، تندوف	إليزي، تمنراست، أدرار، تندوف	إليزي، تمنراست، أدرار، تندوف، تيارت، سوق هراس	المجموعة 01
سككدة، جيجل، ميله، بجاية، تيزي وزو، بومرداس، بويرة	سككدة، جيجل، بومرداس، بويرة، البلدية، مدينة، عين الدفلة	تيزي وزو، العاصمة، وهران، عين تيموشنت، بلعباس، تلمسان	المجموعة 02
الطارف، قالمة، سوق أهراس، أم البواقي، تيبازة،	وهران، عين تيموشنت، تلمسان، بلعباس، النعامة، بشار	باتنة، سطيف، البرج، بجاية، بسكرة، بويرة، خنشلة، أم البواقي، ميله، جيجل، الشلف،	المجموعة 03
تبسة، خنشلة، باتنة، بسكرة، مسيلة، الجلفة، لأغواط، مدينة، عين الدفلة، تيمسيلت، الشلف، غليزان، مستغانم	تبسة، خنشلة، أم البواقي، باتنة، ميله، سطيف	ورقلة، غرداية، الأغواط، واد سوف	المجموعة 04
بشار، غرداية، ورقلة، الوادي، سطيف، البرج، البلدية	ورقلة، غرداية، واد سوف، البيض، لأغواط، الجلفة، بسكرة، مسيلة، البرج	تبسة، الجلفة، مسيلة، مدينة، عين الدفلة، تيمسيلت، غليزان، مستغانم	المجموعة 05
البيضاء، النعامة، تيارت، سعيدة، معسكر	الطارف، قالمة، سوق أهراس، بجاية، تيزي وزو، تيبازة	الطارف، عنابة، قالمة، سككدة، قسنطينة، بومرداس، البلدية، تيبازة	المجموعة 06
تلمسان، عين تيموشنت، بلعباس، وهران، العاصمة، قسنطينة، عنابة	مستغانم، غليزان، تيمسيلت، معسكر، سعيدة، تيارت	معسكر، سعيدة، النعامة، البيض، بشار	المجموعة 07
%54.41	%59.83	%61.65	نسبة تفسير التباين

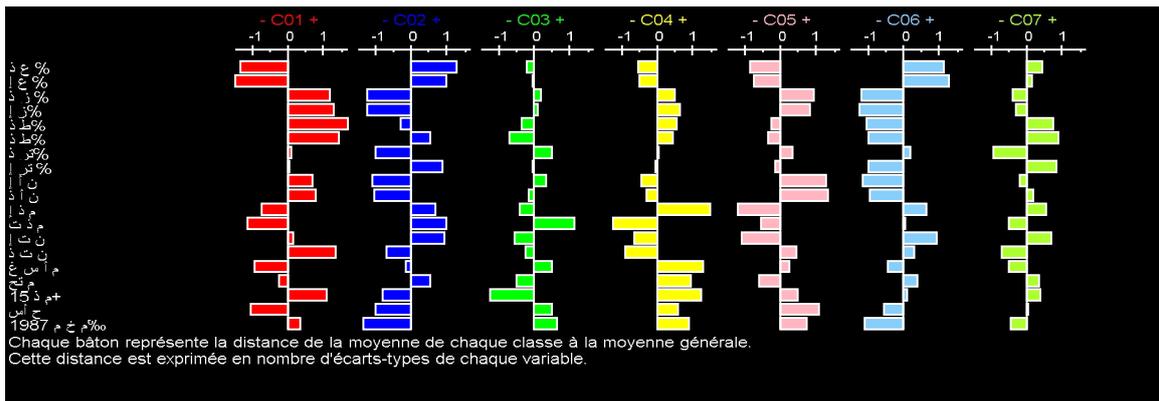
المصدر: من إعداد الطالب.

إنه من الممكن تصنيف المجموعات حسب المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والديموغرافية إلى مجموعات تمثل النموذج التقليدي وأخرى تمثل النموذج العصري. سنة 1987 المجموعات السبعة تفسر 61.65% من إجمالي التباين بين الولايات. يمكن القول إن المجموعة الأولى والخامسة هي التي تمثل النموذج الأسوأ وضعاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. مع زواج مبكر ويكون أكثر لدى الإناث من الذكور، وهي الأقل تحضراً مقارنة بباقي ولايات الجزائر. تتوافق المجموعتان في انخفاض العزوبية لكلا الجنسين وتكون أكثر في المجموعة الأولى، أين سجلت نسبة عزوبية منخفضة وكانت بنسبة كبيرة لدى الإناث على عكس المجموعة الخامسة. تتوافق أيضاً في ارتفاع نسبة الأمية فيها وتكون لدى الإناث أكثر. تتوافق في ارتفاع المعدل الخام للمواليد فيها ويكون أكثر في المجموعة الخامسة. بالمقابل نجد المجموعة الخامسة يغلب عليها طابع الأسرة الممتدة وتكون نسبة الطلاق فيها منخفضة عن المتوسط (على مستوى الوطن). تتمثل المجموعة التي تكون النموذج الأكثر تنمية وتحضراً في المجموعة الثانية والمجموعة السادسة. تتميز بتنمية مرتفعة وبالخصوص المتعلقة برفع

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

مكانة المرأة، أين نجد نسبة المرأة العاملة في هذا النموذج يزيد بدرجتين عن المتوسط في الجزائر. تتشابه المجموعتين في نسبة العزوبية المرتفعة لكلا الجنسين وتكون أكثر لدى النساء في المجموعة السادسة، معدل خام منخفض بثلاثة درجات عن المتوسط الوطني. تختلف المجموعتين في نسب الطلاق والترمل، أين نجد المجموعة الثانية قد سجلت نسبة مرتفعة مقارنة بالمتوسط في الطلاق والترمل لدى الإناث مقارنة بالمجموعة السادسة. يعود ذلك إلى الفائض الذي سجلته هذه المجموعة في عدد النساء عند الفئة العمرية أكثر من 15 سنة والبطالة التي يعاني منها الذكور حيث كانت نسبة التشغيل لديهم بدرجتين أقل من المتوسط الوطني. بين النموذجين السابقين يوجد نموذج وسط والذي يتكون من المجموعات: الثالثة، الرابعة والسابعة. المجموعة الثالثة تميل في نموذجها إلى المجموعة الخامسة باختلاف في نسبة الأمية والفارق بين الجنسين في التعليم حيث نجد المجموعة الثالثة أحسن وضع. بالنسبة للمجموعة الرابعة في تشبه المجموعة الثانية في خصائصها باختلاف أن المجموعة الرابعة تتميز بارتفاع طفيف في نسبة الطلاق مقارنة بالمجموعة الثانية. أما المجموعة السابعة فتميزت بتتمية قريبة من المتوسط، أين نجد نسبة العزوبية والزواج منخفضة مع انخفاض في نسبة الطلاق وبالخصوص لدى النساء. بالمقابل نجد نسبة الترمل مرتفعة وبالخصوص لدى الرجال، هذا ما يبين أن الولايات التي تمثل هذه المجموعة تقل فيها حركة إعادة الزواج بعد الطلاق والترمل. تعاني هذه المجموعة من وجود فائض في عدد النساء في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر ويغلب عليها الطابع الريفي الذي يتميز بالانتشار الواسع لنموذج الأسرة الممتدة هذا ما جعل المعدل الخام للمواليد في هذه المجموعة يكون مقارب للذي سجل في المجموعة الخامسة.

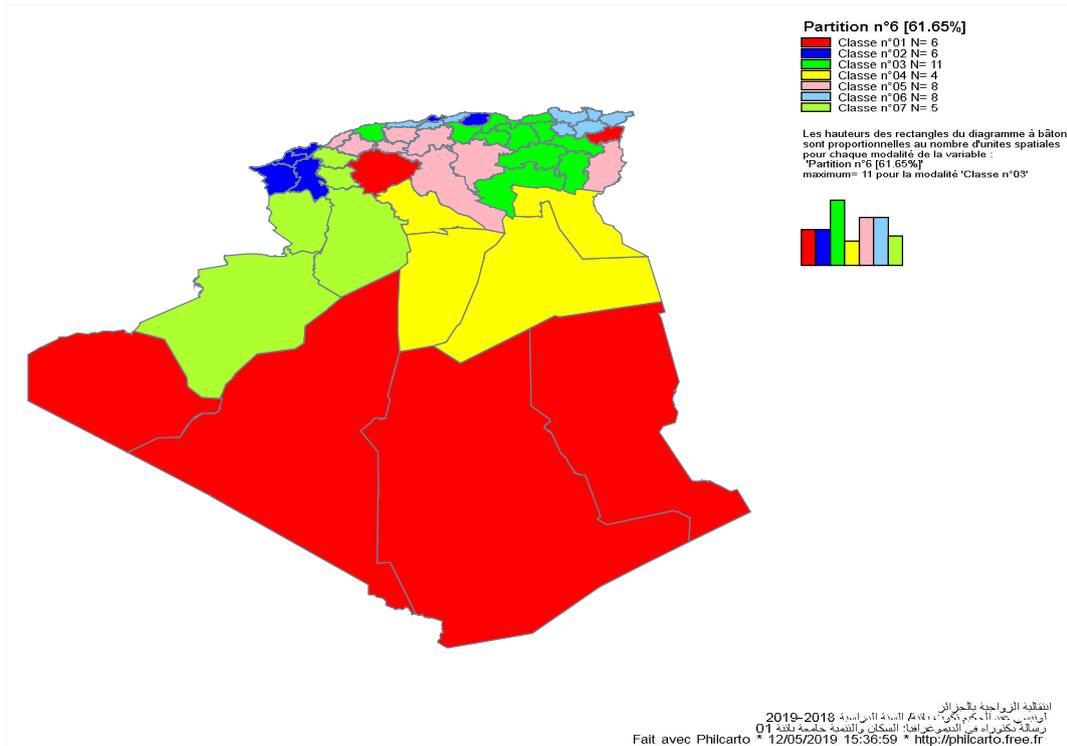
الشكل 8.5: توزيع درجة التغير عن الوسط الحسابي للمتغيرات المأخوذة سنة 1987.



المصدر: من إعداد الطالب.

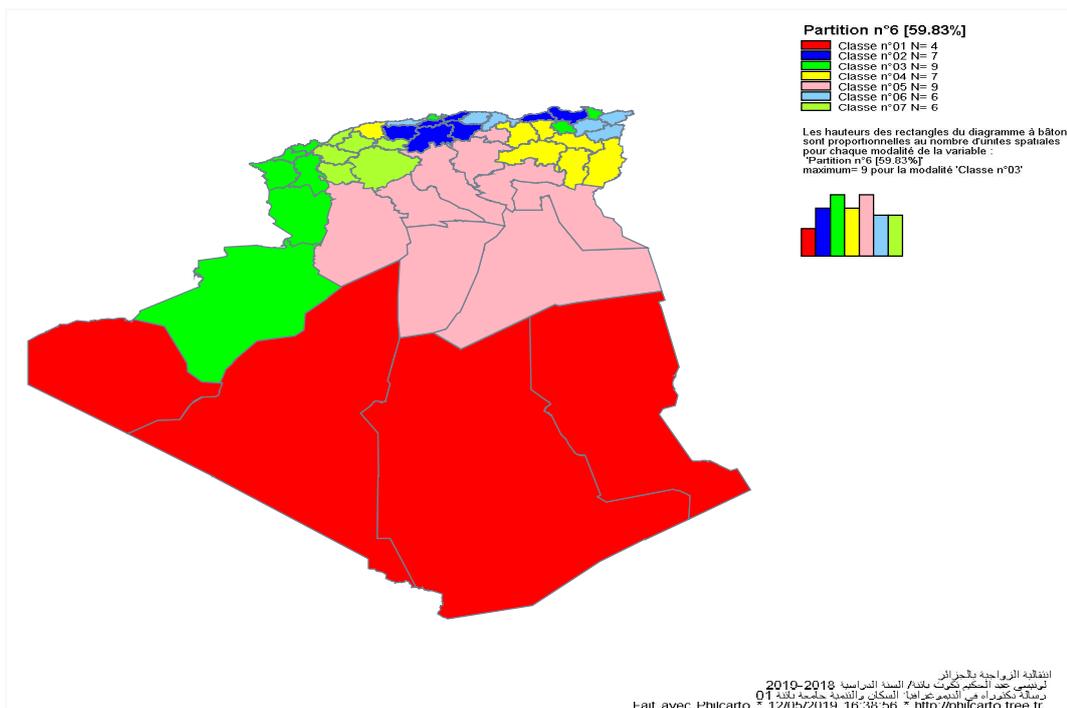
الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

الخريطة 9.5: التحليل الترتيبي الهرمي للولايات حسب المكونات الأساسية المأخوذة سنة 1987.



المصدر: من إعداد الطالب.

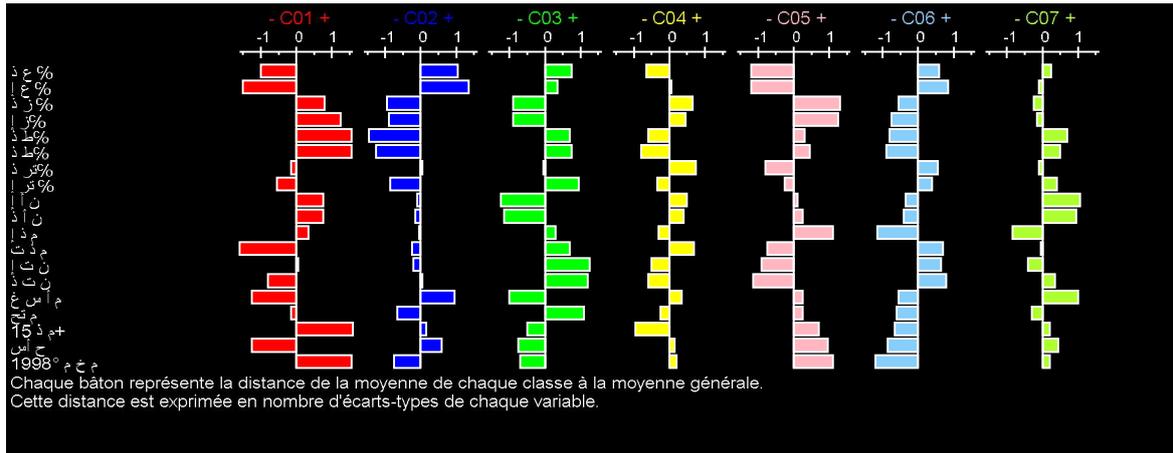
الخريطة 10.5: التحليل الترتيبي الهرمي للولايات حسب المكونات الأساسية المأخوذة سنة 1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

الشكل 9.5: توزيع درجة التغير عن الوسط الحسابي للمتغيرات المأخوذة سنة 1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

سنة 1998 حافظ الجنوب على ترتيبه مع بقائه في النموذج التقليدي مع المجموعة الخامسة برئاسة غرداية حيث اتسعت رقعتها وضمت معها ولايات مجاورة. بالنسبة للنموذج العصري يتكون من المجموعة الثانية، المجموعة الثالثة والمجموعة السادسة، لكن الولايات التي كونت هذا النموذج قد حدث فيها تغير كبير بالخصوص المجموعة الثانية.

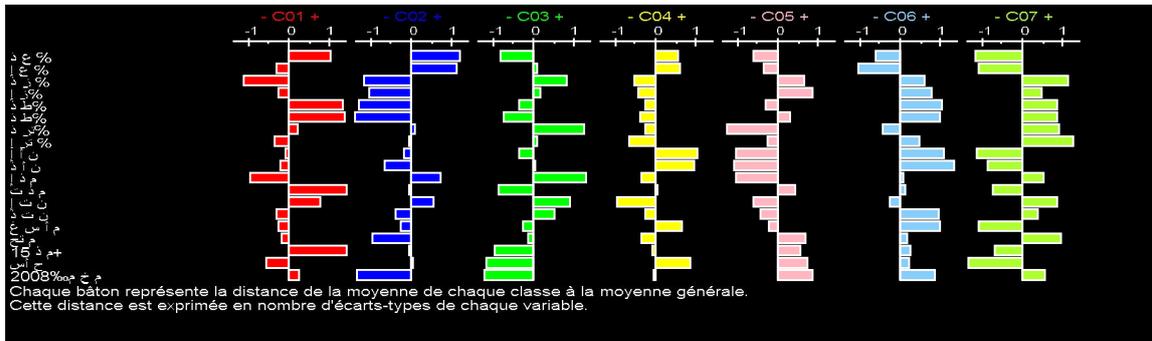
الولايات المكونة للمجموعة الثانية سنة 1987 (الجدول 5.5) تحولت إلى المجموعة الثالثة أين نجد نسبة العزوبية منخفضة مقارنة بالمجموعة الثانية. بين النموذجين يوجد نموذج وسط الذي يتكون من المجموعة الرابعة التي تتوقع في الجهة الشرقية من الوطن والمجموعة السابعة في الجهة الغربية. بالنسبة للأولى تميزت بنسبة عزوبية (لدى الذكور) منخفضة بدرجة واحدة عن المتوسط. نسبة الطلاق فيها منخفضة مقارنة بالثانية لذلك نجد المجموعة السابعة قد سجلت معدل مواليد أكبر عن المجموعة الرابعة.

سنة 2008 حافظ الجنوب على مركزه حيث كون المجموعة الأولى مع تغيرات، أين نجد العزوبية لدى الذكور أكبر من المتوسط الوطني بثلاثة درجات عن المتوسط مع بقاء نسبة العزوبية لدى النساء منخفضة لكن هي أقل مما كانت عليه في سنة 1998، يعود ذلك إلى الفائض في عدد الذكور الذي يتميز به هذا الإقليم. بالنسبة للمجموعة الأخرى التي تمثل النموذج التقليدي هي المجموعة الخامسة التي شهدت خروج إقليم الجلفة منها ودخول الولايات: سطيف، البرج والبليدة. بمعدل مواليد مرتفع بدرجتين عن المتوسط وذلك بسبب ارتفاع نسبة

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

الزواج وبالخصوص لدى النساء. التغير الكبير والواضح خلال سنة 2008 هو ظهور نموذج من نوع آخر هو الذي تسبب في رفع عدد المواليد بالجزائر من 2000 إلى 2012. يتمثل هذا النموذج في المجموعة السابعة التي سجلت معدل مواليد مرتفع عن المتوسط بدرجتين. فرغم التحضر الذي تتسم به الولايات التي تكوّن هذه المجموعة بالإضافة إلى تمكين المرأة فيها من خلال انعدام الفوارق بين الجنسين في التعليم والعمل كان لصالح النساء. لكن نجد أن هناك نشاط كبير في ظاهرة الطلاق، وهذا ما يثبت مرة أخرى العلاقة العكسية الموجودة بين الطلاق والخصوبة كذلك نجد أن نسبة الزواج لدى الذكور في هذه المجموعة كانت أكثر، ما يفسر نشاط عملية إعادة الزواج لدى فئة الذكور وبالخصوص مع إناث لم يسبق لهن الزواج من قبل. انفردت المجموعة الثانية بالنموذج العصري حيث سجلت فيها أكبر نسبة عزوبية وأصغر نسبة طلاق لكلا الجنسين، ما جعلها تسجل أصغر معدل مواليد. بالنسبة للمجموعة الخامسة قد سجلت نسبة أمية مرتفعة والخصوص لدى الإناث بالإضافة إلى نشاط ظاهرة الطلاق فيها مكنها من تسجيل معدل مواليد كان الأكبر على مستوى الوطن. المجموعة الثالثة تتقارب مع المجموعة الثانية باختلاف أنها سجلت نسبة عزوبية منخفضة لدى الذكور كذلك الارتفاع الواضح في نسبة الترميل لديهم. يفسر هذا بعزوف الذكور عن إعادة الزواج بعد الترميل داخل هذه المجموعة. المجموعة الرابعة والتي كانت ضمن النموذج التقليدي فقد احتفظت بميزة ارتفاع نسبة الأمية فيها مقارنة بالمتوسط الوطني رغم ذلك نجد نسبة العزوبية قد ارتفعت فيها هذا ما جعلها تسجل معدل مواليد مساوي للمتوسط بعد ما كان في السابق مرتفع.

الشكل 10.5: توزيع درجة التغير عن الوسط الحسابي للمتغيرات المأخوذة سنة 2008³⁵.

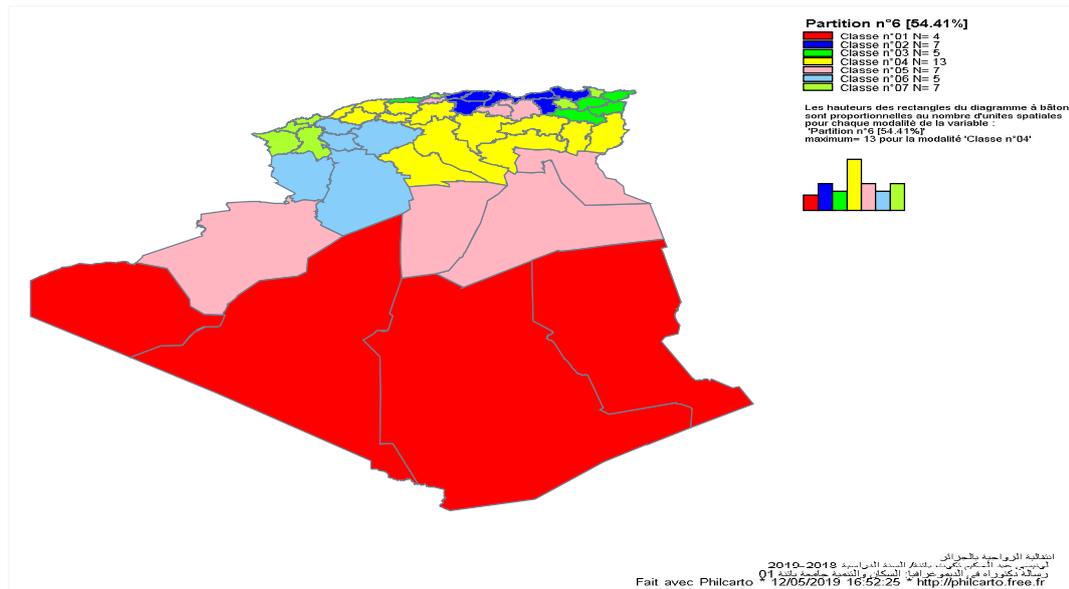


المصدر: من إعداد الطالب.

35 - الأعمدة تمثل الفرق بين الوسط لكل متغير عن الوسط العام (في الجزائر) لكل مجموعة، بعد ذلك يتم ترجمة ذلك إلى خريطة لمعرفة الولايات التي تكون تلك المجموعة.

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

الخريطة 11.5: التحليل الترتيبي الهرمي للولايات حسب المكونات الأساسية المأخوذة سنة 2008.



المصدر: من إعداد الطالب.

يمكن القول إنه سنة 2008 لم يكن هناك تشابه بين المجموعات بل كانت كل مجموعة تمثل نموذجا لوحدها.

من جهة أخرى، وعند المقارنة بين نتائج التحليل الترتيبي الهرمي لمختلف الولايات في السنوات: 1987، 1998 و 2008 يمكن لنا أن نستنتج بأن ظاهرة ارتفاع العمر عند أول زواج قد مست كل ولايات الوطن وكانت أكثر ارتفاعا في ولايات الشمال. هذه الظاهرة تغذت من التحول الذي حدث في منظومة الزواجية والتي يجب أن نربطها بتغير المؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية والديموغرافية لمختلف الولايات.

2.2.5. التحليل الترتيبي الهرمي للتغير في المتغيرات المستخدمة

في الفترة الممتدة بين 1987 و 1998 ومن الشكل 11.5 يتبين لنا أن أكبر انخفاض في العزوبية كان في المجموعة الأولى وكان لدى الإناث أكبر، رغم ذلك نجد نسبة الطلاق فيها قد انخفضت. هذه المجموعة تميزت بارتفاع نسبة الأمية فيها وبالخصوص لدى الذكور، انخفاض الفارق بين الجنسين في التعليم، توسع نموذج الأسرة الممتدة وسيادة الطابع الفلاحي في هذه المجموعة بالإضافة إلى الفائض المسجل في عدد النساء 15 سنة فأكثر ما جعلها تسجل أكبر ارتفاع في المعدل الخام للمواليد خلال هذه الفترة. يعود السبب في ذلك إلى النشاط

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

الذي عرفته هذه المجموعة في إعادة الزواج لدى الذكور، أين نجد التراجع في نسبة الطلاق والترمل كانت لدى الذكور أكثر. وبالمقابل نجد التراجع في نسبة العزوبية كان لدى الإناث أكثر. سجلت المجموعة الثانية ارتفاع في نسبة العزوبية وبالخصوص لدى الذكور بسبب ارتفاع نسبة البطالة لديهم. إن الفائض في عدد الذكور داخل هذه المجموعة بالإضافة إلى النشاط الكبير في عملية إعادة الزواج جعل ارتفاع نسبة العزوبية لدى الإناث يكون أقل. رغم الارتفاع في نسبة الأمية لكلا الجنسين في هذه المجموعة وسيادة الأسرة الممتدة فيها نجد أن المعدل الخام للمواليد لم يسجل ارتفاع. بسبب أنه كان في السابق (1987) مرتفع، بالإضافة إلى تسجيل ارتفاع في نسبة تشغيل المرأة في القطاع الصناعي. ارتفعت العزوبية في المجموعة الثالثة وكان الارتفاع أكثر لدى الإناث بسبب الفائض الذي سجلته المجموعة في عدد الإناث عند الفئة العمرية 15 سنة فأكثر. رغم تقلص الفارق بين الجنسين في التعليم نجد أن المعدل الخام للمواليد قد سجل ارتفاعا داخل هذه المجموعة. سجلت المجموعة الرابعة تراجعا كبيرا في نسبة العزوبية لكلا الجنسين وبالمقابل ارتفعت نسبة الطلاق والترمل. رغم أن الفرق في التعليم بين الجنسين قد انخفض فيها وتراجع انتشار الأسرة الممتدة إلا أنه سجل ارتفاع في المعدل الخام للمواليد داخل هذه المجموعة. يعود السبب في ذلك إلى الارتفاع المعتبر في نسبة الزواج. سجلت المجموعة السابعة نتائج كانت عكس المجموعة الرابعة حيث سجلت أكبر ارتفاع في نسبة العزوبية لهذه الفترة. أيضا، سجلت تراجع في نسبة الطلاق وبالخصوص لدى الذكور، أما التراجع في النسبة الترمل فكان العكس. رغم أن هذه المجموعة يغلب عليها طابع الأسرة الممتدة إلا إنها سجلت تراجع في المعدل الخام للمواليد. بالنسبة للمجموعة الخامسة والمجموعة السادسة قد كان التغيير فيهما طفيف باستثناء أن المجموعة الخامسة سجلت حركة إعادة الزواج ضئيلة الشيء الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الطلاق والترمل لدى الذكور.

يمكن القول إنه في الفترة الممتدة بين 1987-1998 يوجد اختلاف كبير بين الولايات، سواء تعلق الأمر بارتفاع نسبة العزوبية أو انخفاضها. الانخفاض في العزوبية كان على مستوى المجموعة الأولى والمجموعة الرابعة. بالنسبة للمجموعة الأولى التي تحوي الولايات: غرداية، لأغواط، البيض، الوادي وبسكرة قد سجلت انخفاض في نسبة العزوبية وكان الانخفاض لدى النساء أكثر، يغلب عليها الطابع التقليدي حيث سجلت ارتفاع في نسبة الأمية وكانت أكثر لدى النساء. المجموعة الرابعة التي تحوي الولايات: عنابة، قالمة، قسنطينة، العاصمة، البليدة،

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزوجية بالجزائر

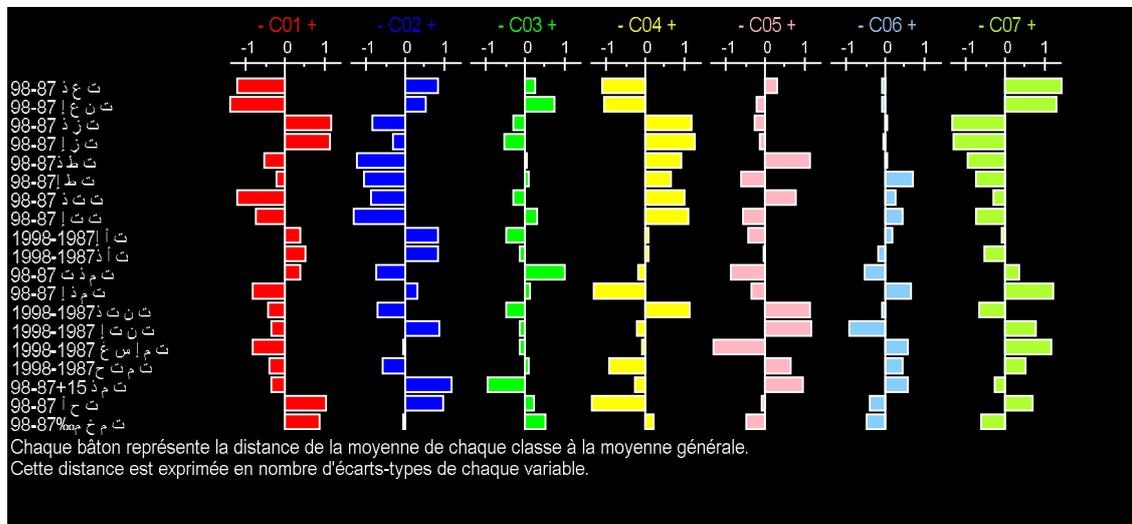
تيازة، وهران وعين تيموشنت في الولايات الأكثر تحضرا وتنمية. السبب الرئيسي في انخفاض العزوبية في هذه المجموعة هو الارتفاع في نسبة الطلاق وبالخصوص لدى الذكور، أين نجد إعادة الزواج لديهم تكون أسهل مقارنة بالإناث.

الجدول 6.5: الولايات المكونة للمجموعات المأخوذة في السنوات 1998-1987 و 2008-1998.

2008-1998	1998-1987	
جيجل، ميلة، تبسة، مسيلة، بسكرة، تيسمسيلت	الوادي، بسكرة، غرداية، لأغواط، البيض	المجموعة 01
البيض، النعام، سعيدة، تيارت، غليزان، مستغانم	إليزي، الجلفة، بويرة، الشلف	المجموعة 02
وهران، معسكر، عين تيموشنت، تلمسان، بلعباس، عنابة	تمنراست، ورقلة، تندوف، بشار، تيارت، بلعباس، مسيلة، باتنة، تبسة، الطارف	المجموعة 03
خنشلة، باتنة، سطيف، البرج، بجاية، نيزي وزو، بويرة، مديّة، عين الدفلة، الشلف	عنابة، قالمة، قسنطينة، العاصمة، البلدة، تيازة، وهران، عين تيموشنت	المجموعة 04
الطارف، سوق أهراس، قالمة، سكيكدة، قسنطينة، بومرداس، العاصمة، البلدة، تيازة	بجاية، نيزي وزو، بومرداس، تلمسان، النعام	المجموعة 05
أدرار، تمنراست، إليزي، ورقلة، الوادي، الجلفة.	سكيكدة، ميلة، أم البواقي، خنشلة، سطيف، البرج، غليزان، مستغانم، معسكر، سعيدة	المجموعة 06
تندوف، بشار، غرداية، لأغواط	أدرار، سوق أهراس، جيجل، مديّة، عين الدفلة، تيسمسيلت	المجموعة 07
%59.54	%50.72	

المصدر: من إعداد الطالب.

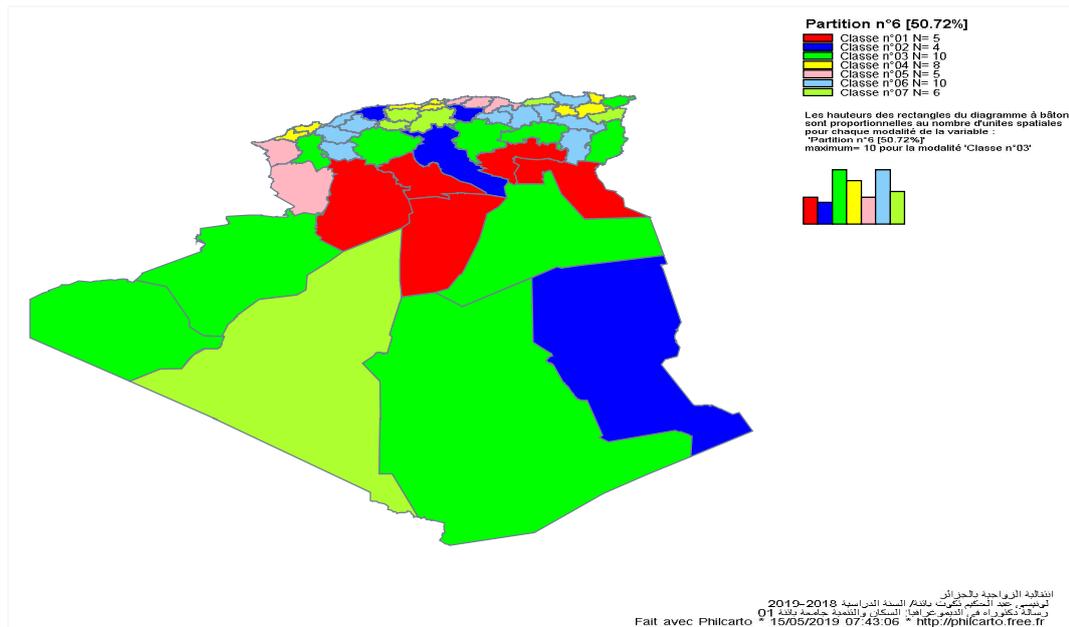
الشكل 11.5: توزيع درجة الاختلاف عن الوسط الحسابي للتغير في المتغيرات المأخوذة للفترة الممتدة بين 1998-1987.



المصدر: من إعداد الطالب.

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

الخريطة 12.5: التحليل الترتيبي الهرمي للولايات حسب التغير في المكونات الأساسية المأخوذة للفترة الممتدة بين 1987-1998.



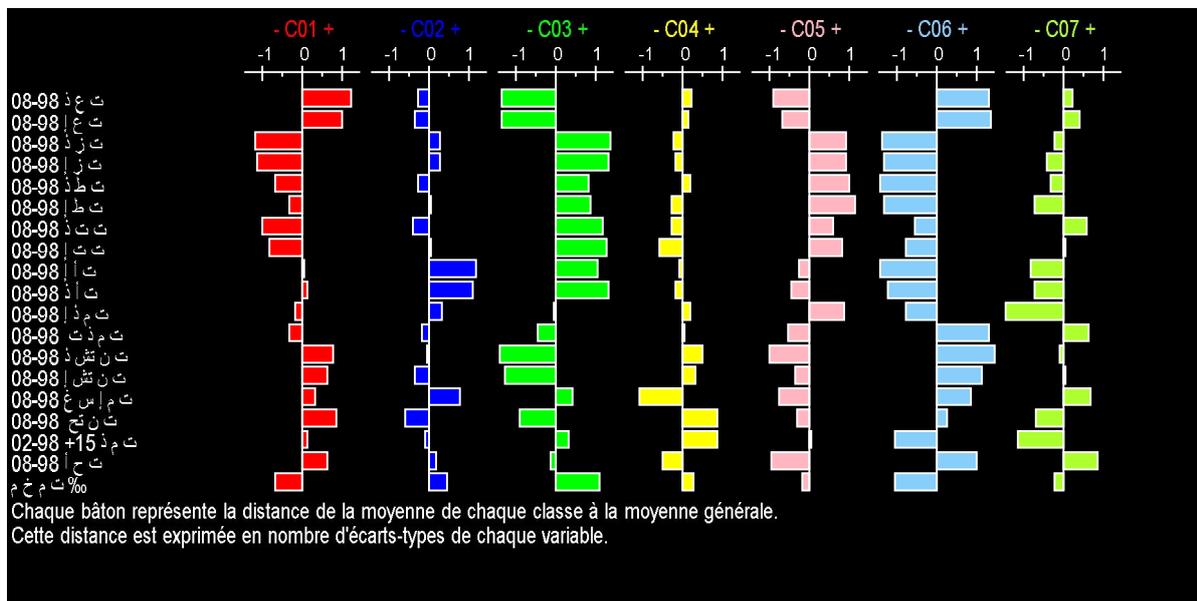
المصدر: من إعداد الطالب.

في الفترة الممتدة بين 1998-2008 ومن الشكل 11.5 نجد أن المجموعة الأولى والمتكونة من الولايات: تبسة، بسكرة، مسيلة، ميلة، جيجل وتيسمسيلت قد شهدت ارتفاعا في نسبة العزوبية خلال هذه الفترة، وكانت لدى الذكور أكثر. تميزت بتراجع نشاط إعادة الزواج وبالخصوص لدى الذكور رغم أن العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والديموغرافية كانت لصالحها. المجموعة الخامسة والتي تتكون من الولايات: الجلفة، الوادي، ورقلة، إليزي، تمنراست، أدرار. عرفت هي أيضا ارتفاع في نسبة العزوبية، وكانت لدى الإناث أكثر. يعود ذلك إلى التنمية التي شهدتها هذه المنطقة وبالخصوص التي تعلق برفع مكانة المرأة حيث انخفضت الفروق التي كانت بين الجنسين في التعليم وارتفعت نسبة التشغيل لدى الإناث. المجموعة السابعة والمتكونة من الولايات: تندوف، بشار، غرداية ولأغواط عرفت تراجع في العزوبية لكن بصفة أقل مقارنة للمجموعتين السابقتين. كان الارتفاع في العزوبية لدى الإناث أكثر، ويمكن ارجاع السبب في ذلك إلى انخفاض حركة إعادة الزواج لدى الذكور كذلك الزيادة في حدة أزمة السكن. بالنسبة للمجموعات التي شهدت انخفاض في نسبة العزوبية على رأسها نجد المجموعة الثالثة والتي تتكون من الولايات: تلمسان، عين تيموشنت، وهران، معسكر، بلعباس وعنابة. هذه المجموعة كونت ما يعرف بالنموذج "الحديث-القديم"، فبعدها كانت ضمن

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

الولايات التي تشكل النموذج العصري للزواجية بالجزائر أصبحت خلال هذه الفترة (1998-2008) تظهر على شكل نموذج تقليدي: عزوبية منخفضة، زواج مرتفع، طلاق مرتفع. بالإضافة إلى ارتفاع الفروق بين الجنسين في التعليم. تراجعت نسبة التشغيل لكلا الجنسين كذلك معدل التحضر هذا ما جعلها تسجل أكبر ارتفاع في عدد المواليد خلال هذه الفترة. المجموعة الخامسة التي تتكون من الولايات: الطارف، قالمة، سوق أهراس، سكيكدة، قسنطينة، بومرداس، العاصمة، البليدة، تيبازة هي أيضا سجلت انخفاض في نسبة العزوبية ونشاط إعادة الزواج فيها بالخصوص لدى الذكور. الفرق بين هذه المجموعة والمجموعة الخامسة هو أن المجموعة الثالثة شهدت انخفاض في عدد المواليد خلال هذه الفترة. بالمقابل نجد المجموعة الثانية والتي تتكون من الولايات: البيض، النعامة، سعيدة، تيارت، غليزان، مستغانم وأم البواقي قد شهدت انخفاض طفيف في نسبة العزوبية وكان الانخفاض أكثر لدى النساء. ارتفاع نسبة الأمية في هذه المجموعة ساهم بشكل واضح في رفع المعدل الخام للمواليد فيها. إن الارتفاع في نسبة المواليد الذي شهدته المجموعة الرابعة راجع إلى ارتفاع عدد الذكور في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر وانخفاض أزمة السكن فيها. فرغم الارتفاع الهين في نسبة العزوبية فيها إلا أن عدد المواليد قد ارتفع.

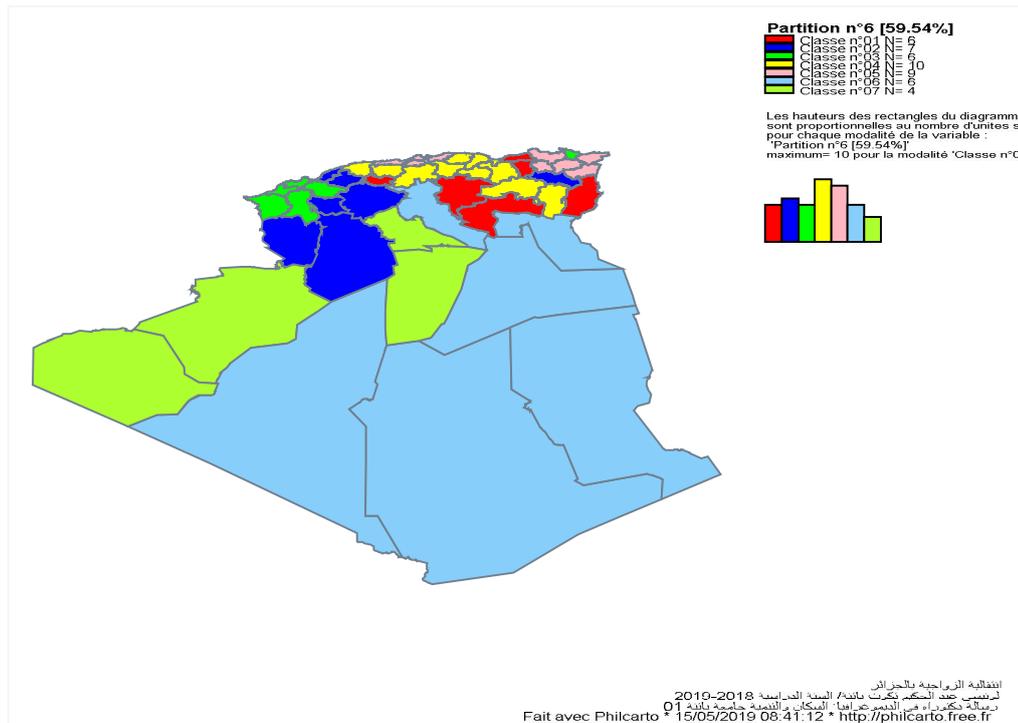
الشكل 12.5: توزيع درجة الاختلاف عن الوسط الحسابي للتغير في المتغيرات المأخوذة للفترة الممتدة بين 1998-2008.



المصدر: من إعداد الطالب.

الفصل الخامس التحليل التفسيري لمحددات انتقالية الزواجية بالجزائر

الخريطة 13.5: التحليل الترتيبي الهرمي للولايات حسب المكونات الأساسية المأخوذة للفترة الممتدة بين 1998-2008.



الخاتمة.

من خلال هذا الفصل اتضح لدينا أنه وبصفة عامة إن الجزائر خلال مسارها الديموغرافي كونت نموذجين من الزواجية. النموذج التقليدي والذي يتكون من ولايات الجنوب بصفة عامة أين نجد الخصوبة مرتفعة. يتميز هذا النموذج بعزوبية منخفضة وطلاق مرتفع. تكون فيه مستويات التنمية (الاقتصادية والاجتماعية) منخفضة، نسبة أمية مرتفعة وبالخصوص لدى الإناث، فوارق في مستويات التعليم بين الجنسين كبيرة ويغلب عليه طابع الأسرة الممتدة. ومن الناحية الديموغرافية نجد هذا النموذج يتميز بفائض في عدد الذكور بسبب قلة الهجرة لأن هذا النموذج يغلب عليه النشاط الاقتصادي الفلاحي الذي يعتبر ضامن لمناصب العمل لكل أفراد الأسرة التي تكون في غالب الأحيان ممتدة. النموذج العصري الذي يتمثل في الولايات الشمالية بصفة عامة وتكون فيه الخصوبة منخفضة. في الفترة الممتدة بين 1987-1998 تميز هذا النموذج بارتفاع في العزوبية وانخفاض في نسبة الطلاق، أين كانت مستويات التنمية مرتفعة مقارنة بالتنمية المسجلة في ولايات النموذج التقليدي، سجلت نسبة أمية منخفضة، تراجع انتشار الأسرة الممتدة. في الفترة الممتدة بين 1998-2008 وقع تغير جذري في هذا النموذج.

نتائج الدراسة

نتائج الدراسة

نتائج الدراسة

عرفت الجزائر في مسارها الديموغرافي تحولات كثيرة، ومن أبرز هذه التحولات نقطة الانعطاف التي تكونت خلال العشرية السوداء. ركزت الدراسة على التعدادات العامة الثلاثة الأخيرة للجزائر المستقلة بسبب أنها تحوي هذه الفترة. انطلاقا من إحصائيات تلك التعدادات وبعد التحليل الثنائي المتغير، التحليل ثلاثي المتغير (la triangulation) نقوم بسرد أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

إن الاستعانة بجداول الزواجية في تحليل انتقالية الزواجية مكننا من الاستخلاص بأن احتمال الزواج لدى الذكور قد عرف تراجع في العمر (من 25 إلى 40 سنة) مع بقاء الشدة باستثناء الانخفاض الطفيف بين 1998-2008. أما بالنسبة للإناث فقد سجل انخفاض في الشدة مع البقاء في الفئة العمرية 20-25. أي أن احتمال الزواج بالجزائر تراجع لدى الإناث مع بقائه ثابت لدى الذكور.

إن تحليل الزواجية حسب الجيل الذي تم التطرق إليه مكننا من استخلاص وبصفة عامة بأن هناك تراجع في احتمال الزواج من تحقيق إلى آخر وبالخصوص في الأعمار الصغيرة. أما آخر تحقيق (2012-2013) فقد أظهر عمق التحول أين مس الانخفاض في احتمال الزواج كل الأعمار دون استثناء وكان ذلك بتقارب بين مختلف الأجيال المكونة لعينة الدراسة. شيء مهم كذلك يمكن استخلاصه من التحقيق الأخير هي الانفجارات في احتمال الزواج التي حدثت في مختلف الأجيال وبالخصوص الأجيال الصغيرة، فمثلا في جيل 1988-1992 نجد ارتفاع كبير في احتمال الزواج عند الأعمار 18، 19 و20 حيث تجاوز الاحتمال عتبة 400 امرأة متزوجة لكل ألف امرأة. فبالنظر إلى التحول الكبير الذي مس المجتمع الجزائري يمكن القول بأنه زواج مبكر باعتبار الجيل حديث النشأة. نفس الشيء يقال على الجيل 1983-1987 حيث سجل أكبر احتمال للزواج (851%) عند العمر 25 سنة.

إن توزيع العمر عند أول زواج بالجزائر حسب كل ولاية ولكلا الجنسين أظهر أن الشمال يتميز بعمر مرتفع والجنوب بعمر منخفض للفترة الممتدة بين 1987-1998 و1998-2008 بصفة عامة يمكن القول إنه بالجزائر كان توزيع العزوبية متقارب بين الجنسين، أين وجدنا

نتائج الدراسة

الشمال بنسب مرتفعة والجنوب بنسب منخفضة بالإضافة إلى ولايات الوسط الداخلي على رأسهم ولاية الجلفة.

إن التحليل المجالي للعزوبية مكنا من التفرقة بين نموذجين للزواجية بالجزائر: النموذج العصري ونجده في الجهة الشمالية للوطن حيث يتميز بارتفاع نسبة العزوبية، أين سجل أكبر عمر عند أول زواج. النموذج التقليدي وتمثل ولايات الجنوب حيث سجلت فيه نسبة عزوبية منخفضة وتميز بالزواج المبكر وبالخصوص لدى الإناث وفارق في السن كبير بين الزوجين. يمكن القول إن جل ولايات الجزائر تسير إلى تكوين نموذج لعزوبية موحد أين لوحظ في الفترة الممتدة بين 1987-1998 و 1998-2008 تراجع نسبة العزوبية لكلا الجنسين في الولايات التي كانت فيها مرتفعة على غرار ولاية الجزائر، وبالمقابل لوحظ ارتفاع النسبة في الولايات التي كانت فيها منخفضة على غرار أدرار، تمنراست، إليزي وتندوف. أما الولاية التي شكلت استثناء عن هذه القاعدة هي ولاية غرداية التي حافظت على النسبة منخفضة خلال نفس المدة الزمنية.

إن نسبة الطلاق كان لدى الإناث أكبر في كل ولايات الوطن. أما بالنسبة للتغير فقد كان في الفترة الممتدة بين 1987-1998 موزع بين الولايات بصفة عشوائية، أين نجد البعض من الولايات قد ارتفعت فيها لدى الذكور وانخفض فيها لدى الإناث أو العكس. أما في الفترة الممتدة بين 1998-2008 فكان بطريقة منتظمة حيث شكّل تماثل بين الولايات لكلا الجنسين باستثناء الثلاثة ولايات السابقة الذكر.

تراجع الزواج المبكر في كل الولايات. إن تحليل الزواجية عن طريق جداول الزواجية كشف عن تراجع احتمال الزواج لكلي الجنسين لكن كان بصفة أكبر لدى النساء. أما تحليل الظاهرة حسب الجيل كشف بأن أجيال الانفجار الديموغرافي هي التي تسببت في انفجار الزواج مع وجود فروق بين الولايات، أين نجد الجنوب يتسم بنموذج تقليدي للزواجية مقارنة بالشمال الذي مثل النموذج العصري. هذه الاختلافات بدأت تتلاشى مع مرور الزمن أين لوحظ تدارك بعض الولايات الصحراوية وتقليصها للفارق الموجود بينها وبين ولايات الشمال فيما يخص الزواجية. تبقى منطقة الوسط تشكل نموذج مشابه للنموذج الصحراوي. هذه

نتائج الدراسة

الاختلافات بطبيعة الحال كان للوضعية الاقتصادية واجتماعية لكل منطقة دور أساسي في خلقها.

من جهة أخرى قمنا بطرح السؤال فيما يتعلق بالعلاقة الموجودة بين الزوجية والعزوبية النهائية وبسبب عدم توفر الاحصائيات اللازمة للوصول إلى نتيجة اکتفينا بدراستها في تعداد 1987. خلصت الدراسة إلى أن العزوبية النهائية تبقى ظاهرة هامشية، ومهما ارتفع العمر عند الزواج الأول فإن أغلب الجزائريين والجزائريات يتزوجون في النهاية على الأقل مرة واحدة. يفسر ذلك أيضا بالفرق الواسع بين النساء والرجال في نسب الترميل والطلاق، أين نجد الذكور من هذه الفئة يحبذون البنات العازيات من أجل إعادة الزواج. لوحظ أيضا تراجع في الفارق في السن بين الزوجين مع بقائه في الجنوب مرتفع نوعما.

لدى الذكور والإناث على حد سواء، لوحظ ارتفاع العمر عند أول زواج في ولايات الوطن. كما لوحظ تدارك الولايات التي كان فيها العمر عند الزواج الأول منخفض لتقلص الفارق بينها وبين الولايات التي عرفت عمر عند زواج أول مرتفع، أخص بالذكر الولايات الجنوبية. الارتفاع كان لدى الإناث أكبر بسبب أنهن كنّ يتميزن بزواج مبكر عن الذكور وكذلك الفارق في السن عند الزواج الذي كان كبير.

التعليم والتحضر يؤثر على سلوكيات الزوجية للأفراد وبالأخص لدى النساء، أين أظهرت الخرائط تقلص الفارق بين الجنسين فيما يخص نسبة العزوبية في الفئة العمرية 30-34 هذا من جهة. ومن جهة أخرى يمكن إظهار أن هناك عدم تساوي بين الولايات فيما يتعلق بتأثير المستوى التعليمي والتحضر على الزوجية.

إن متغير العمل يؤثر في سلوك زوجية الذكور أكثر من الإناث هذا ما أكد عليه العديد من الكتاب على غرار وضاح (2006)، كمال كاتب (2010). هذا ما تم استنتاجه من خلال التحليل السابق أين نجد نسبة البطالة تكون منخفضة لدى الذكور المتزوجين، أما الإناث فلوحظ أن أقل نسبة سجلت لدى المطلقات. يدل هذا على أن العمل لدى الذكور يعني الاستقرار الأسري والعكس صحيح لدى الإناث.

نتائج الدراسة

سواء كان في تعداد 1987 أو 1998 فإن عدد النساء في سن الزواج يفوق عدد الرجال. يستثنى من ذلك الولايات: تندوف، إليزي، أدرار وتمنراست هذا في تعداد 1987، أما في تعداد 1998 فقد انخفض عدد الولايات التي شهدت نقص في عدد النساء إلى ثلاثة ولايات وهي: إليزي، عين تيموشنت والعاصمة. سنة 1987 قدرت أقل نسبة بـ 61% وكانت في ولاية تندوف أما أكبر نسبة فقدرت بـ 136% فكانت في ولاية شلف. سنة 1998 سجلت أقل نسبة في ولاية إليزي (90%) وأكبر نسبة كانت في ولاية شلف (132%). يلاحظ أيضا تراجع التباين بين الولايات حيث قدر سنة 1987 بـ 13.7% ليصبح سنة 1998 مقدر بـ 8.3%. مما سبق ذكره عن الهجرة وعلاقتها بالتوازن في سوق الزواجية فإن النساء في سن الزواج يواجهن مشكل الحصول على شريك لم يسبق له أن تزوج حيث أن هذا المشكل يخص أغلب ولايات الوطن. سواء كان في تعداد 1987 أو في تعداد 1998، تم تسجيل 37 ولاية من بين 48 ولاية عرفت فائض في عدد النساء.

كما سبق ذكره فإن العزوبية النهائية كانت هينة في المسار الديموغرافي بالجزائر. يقودنا هذا إلى القول بأن النساء اللاتي يتجاوزن سن الزواج المرغوب فيه يصبح احتمال زواجهن بأعزب ضعيف مما يجرحهن إلى قبول الزواج بأرمل أو مطلق؛ الشيء الذي يفسر ارتفاع نسبة الأرامل والمطلقات (كما سبق ذكره)، أو حتى قبول التعدد.

في الفترة الممتدة بين 1987-1998 تميزت ولايات الجنوب بمعدل خام مرتفع في التعدادين 1987 و1998. بالمقابل وفي الفترة الممتدة بين 1998-2008 كان التراجع في المعدل الخام للمواليد كان أكبر في نفس الإقليم. يمكن القول إن هناك تدارك للولايات التي كانت فيها الخصوبة مرتفعة من أجل الالتحاق بركب الولايات التي عرفت بالخصوبة المنخفضة في التعدادات السابقة، وبالمقابل لوحظ استدرار بعض الولايات للنقص الفادح في عدد المواليد الذي شهدته في التعدادات السابقة. يجزنا هذا إلى التساؤل عن الدور الذي تلعبه الزواجية في تغيير المعدل الخام للمواليد.

مما سبق ذكره يمكن القول إن العلاقة بين الزواج والخصوبة بالجزائر تختلف من ولاية لأخرى ومن زمن لآخر، أين لاحظنا استجابة ولايات للتغيير في الزواجية وأخرى لم تستجب حيث وجدنا ولايات رغم انخفاض معدل الزيجات فيها إلا أن الخصوبة كانت مرتفعة (ولايات

نتائج الدراسة

(الجنوب) وبالمقابل ولايات رغم ارتفاع المعدل الخام للزيجات فيها إلا أن الخصوبة كانت فيها منخفضة (ولايات الشمال). يفسر هذا باستعمال وسائل منع الحمل داخل الزواج من عدمه.

الولايات التي كانت نسبة التحضر فيها منخفضة أصبحت تزامم الولايات الأكثر تحضرا. هذا النمو الحضري كان له أثر على منظومة الزواجية. بسبب أن المدينة وكما يعرف عليها أنها مكان يسود فيه العمل والتفكير الفردي. أثر ذلك وباختلاف بين الولايات على سلوك الزواجية لدى الأفراد الذكور منهم والإناث على حد سواء.

أخيرا، فإن التعليم والعمل بالخصوص لدى المرأة التي جعلها تنظر في سلوكياتها المتعلقة بالزواجية وبالخصوص الزواج المبكر

يمكن القول إنه في الفترة الممتدة بين 1987 و1998 أن التغيير في الزواجية لدى الذكور تعلق بالبعدين الاقتصادي والاجتماعي؛ أما لدى الإناث فتعلق ذلك بالبعد الأسري وتقلص الفارق بين الجنسين في التعليم. أخيرا نجد التغيير في سلوك الزواجية خلال هذه الفترة ساهم في تغيير سلوك الانجاب وبالخصوص الارتفاع في نسبة الطلاق، هذا الأخير الذي يعتبر ضاغط على سوق الزواجية.

يمكن القول إنه يوجد هناك العديد من الارتباطات بين مؤشرات الزواجية وبين مختلف الخصائص الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الولايات بالجزائر وأن هذه الأبعاد تكون موزعة باختلاف مقارنة بمؤشرات الزواجية. إن التحضير السريع وتطور التعليم بالخصوص تعليم الإناث، ارتفاع نسب التشغيل لدى المرأة إلى غير ذلك من العوامل، الفائص الذي عرفته أغلب الولايات في عدد النساء بسبب الهجرة وأخيرا البعد الأسري هي العوامل التي تفسر لنا الاختلاف الجهوي الذي شهدته الجزائر فيما يتعلق بانتقال الزواجية. وكما أن هذه العوامل كان لها تأثير على التغيير في الزواج نجد هذا الأخير يؤثر في المواليد، فالولايات التي شهدت ارتفاع في نسبة الزواج يصاحب ذلك ارتفاع في مواليدها. إن التحولات التي لوحظت في الزواجية للفترة الممتدة بين 1987-1998 و1998-2008 هي عبارة عن استجابة للتحول العميق في الهيكل الاقتصادي، الاجتماعي والديموغرافي وكذلك الثقافي الذي شهدته الجزائر خلال ثلاثين سنة من الزمن. هذه التحولات تحوي مجموعة من الوجوه المتشابهة

نتائج الدراسة

فيما بينها: التحضر السريع، تراجع الأمية، تحول دور ومكانة المرأة مكنها من الولوج إلى النشاط الاقتصادي وكذلك التراجع السريع للفارق الذي كان بين الجنسين في حق التعليم.

مناقشة نتائج الدراسة

على ضوء نتائج التحليل الترتيبي الهرمي ونتائج تحليل المكونات الأساسية، يمكن لنا القول بأنه هناك العديد من المتغيرات التي لها علاقة بالتحول في الحالة الزوجية لدى الذكور والإناث وتختلف من ولاية إلى أخرى. لاحظنا بأن العزوبية المنخفضة والزواج المبكر لدى الذكور والإناث خلال السنوات: 1987، 1998 و 2008 ارتبط بالتحضر المنخفض، ارتفاع الأمية وبالخصوص الفروق في التعليم بين الجنسين وأخيرا الانخفاض في نسبة التشغيل لدى الإناث. يجب التنويه كذلك إلى الإحصائيات التي غالبا ما تكون غير قابلة للمقارنة بين مختلف الأزمنة المأخوذة. بصفة عامة يمكن القول بأن الجنوب الجزائري هو الذي كان يمثل النموذج التقليدي للزوجية، أين نجد الزواج مبكر وبالخصوص لدى الإناث، الارتفاع في نسبة الطلاق وكذلك الفارق الكبير في السن بين الزوجين. أيضا، يجب التنويه إلى أن هذا الإقليم يحتل المراتب الأخيرة وبالخصوص في سنة 1987 وسنة 1998-حسب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (الأمية، وضعية المرأة في التعليم مقارنة بالرجل، الحضر والريف). بالمقابل نجد ولايات الشمال التي سجل فيها أكبر عمر عند الزواج وبالخصوص في التجمعات السكانية الكبيرة التي تعتبر الأكثر تحضرا، سجلت أكبر نسب عزوبية باستثناء سنة 2008 أين لاحظنا تراجع العزوبية في العديد من هذه التجمعات الشيء الذي مكنها من أن تسجل مستويات مرتفعة من نسب العزوبية لكلا الجنسين وبالخصوص في 1987 و 1998.

على ضوء المقاربات النظرية للتحويلات السكانية والأسرية،

حسب مقارنة البنائية الوظيفية للتحويلات السكانية والأسرية فإن التحضر والتصنيع هما السببين الرئيسيين في حدوث التحول الديموغرافي. انتقدت هذه المقاربة من طرف العديد من الباحثين بأنه لا يمكن تعميمها. أظهرت الدراسة بأنه لا يمكن تعميم نتائج هذه المقاربة بسبب أنه هناك من الولايات الجزائرية التي كانت تتسم بمستوى تحضر مرتفع (تلمسان مثلا) إلا أنها في الفترة الممتدة بين 1987-1998 سجلت معدل مواليد مرتفعة مقارنة بالولايات الأخرى.

نتائج الدراسة

تتمحور المقاربة الماركسية حول التحول من نظام اشتراكي إلى نظام رأسمالي. تحت ظل هذه فإن الخصوبة تتغير وفق نوع العمل وكذلك الحالة المهنية. انطبقت هذه المقاربة على العديد من الدول الافريقية والجزائر منها. أظهرت الدراسة مدى اسهام التحول الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال التسعينات. وبسبب ارتفاع البطالة وبالخصوص لدى الذكور، أدى ذلك إلى انخفاض الخصوبة. تأثر الشمال الجزائري بالأزمة أكثر من الجنوب بسبب أن هذا الإقليم الأخير يغلب عليه طابع الأسرة الممتدة التي تعتبر حصن منيع لوقاية أفرادها من آثار الأزمة وذلك من خلال ما يعرف بالعمل الأسري وكذلك تميزه بالطابع الفلاحي في العمل.

حسب المقاربة الأنثوية فإن انخفاض الخصوبة يتمحور حول التغير في تقسيم العمل بين الجنسين. من خلال الدراسة تبين لنا أن الولايات التي تحوي التجمعات الكبرى قد انطبقت عليها هذه المقاربة على غرار العاصمة، عنابة، قسنطينة ووهران. تميزت هذه الولايات خلال المسار الديموغرافي للجزائر بارتفاع نسبة التعليم لدى الإناث وكذا نسبة التشغيل لديهن.

على ضوء الدراسات السابقة

حسب الكاتبان "فارق" (1990) و "شوج ناقا" (1993) فإن ظاهرة الزواجية لها أهمية كبيرة في دراسة الانتقال الديموغرافي. إنها أحد العوامل التي أهملت بشكل كبير في صياغة نظرية التحول الديموغرافي. وبما أن انخفاض معدل المواليد هام جدا في هذه النظرية، لا يمكن الحديث عنه دون الحديث عن تغير في تكوين الأسرة. في حالة الدول المغاربية وبالخصوص في الجزائر، فإن الانخفاض في العمر عند الزواج الأول يعتبر متغير أساسي في التحول الديموغرافي. حسب هذه الدراسة فإن الجزائر قد عرفت تراجع في نسب الزواج في الفترة الممتدة بين 1987 و1998 صاحبها تراجع في عدد المواليد، مس هذا التراجع الولايات الشمالية أكثر. في الفترة الممتدة بين 1998 و2008 عرفت الجزائر ارتفاع في نسب الزواج صاحبها ارتفاع في الخصوبة هذا يبين مدى تأثير الزواج على الخصوبة دون إهمال متغير التركيبة السكانية التي هي مختلفة (بين الشمال والجنوب).

سنة 1984 أظهر "ماك نيكول" أن الزيادة السريعة للسكان تجلب موجات متعاقبة من الشباب في سن 15-24 سنة تفوق قدرات الدولة في توفير العمل، المسكن والزواج والمشاركة

نتائج الدراسة

في السياسة. يتبع ذلك بالتغير الثقافي الذي تقبل فيه العزوبية، مما يؤدي الى انخفاض في الزيادة السكانية وكذلك تحول سياسي واقتصادي. نفس الشيء الذي حدث بالجزائر التي عرفت نمو طبيعي فاق 3% قبل أقل من 20 سنة. حسب دراستنا فإن الانتقال الديموغرافي السريع الذي شهدته الجزائر جاء نتيجة للارتفاع الكبير في نسبة العزوبية بسبب ارتفاع العمر عند الزواج الأول، كان ذلك في ولايات الشمال أكثر منه في ولايات الجنوب. حسب قواوسي (1990) فإن الجزائر قد عرفت مالتوسية الفقر، نفس النتيجة خلصت إليها الدراسة باختلاف، أن الشمال الجزائري هو الذي عرف هذه الظاهرة حيث أنه وبسبب الأزمة الاقتصادية والأمنية التي تسببت في ارتفاع البطالة أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة العزوبية في هذا الإقليم. أما الجنوب فقد حافظ على نظامه التقليدي رغم الأزمة.

يذكرنا "فارق" (1986) بأهمية الطلاق في تحول الزوجية: في المجتمعات الإسلامية للمغرب العربي الطلاق في الماضي كان مرتفع بسبب البحث عن الخصوبة. إن أثر انهاء الوحدة كما صاغته رزيقة (1981) يساعد على اظهار أن تأثير انهاء الوحدة في هذا النسق الاجتماعي يمكن أن يزيد من خصوبة المرأة المطلقة، أن سمحت لها الفرصة في اعادة الزواج، بالإضافة إلى أن ارتفاع نسبة الطلاق يؤثر على السلوك الانجابي للمرأة حديثة الزواج. في دراستنا هذه تبين لدينا مدى أهمية الطلاق في المجتمعات الإسلامية، أين خلصت الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة الطلاق يؤدي إلى ارتفاع في عدد المواليد. يمكن تفسير ذلك من خلال نقطتين: الأولى تتمثل في انخفاض نسبة الطلاق والترمل لدى الذكور مقارنة بالإناث، هذا يؤكد أن إعادة الزواج لدى الذكور يكون في غالب الأحيان من نساء عازبات. النقطة الثانية والتي تتمثل في التأثير الذي يمارسه ارتفاع الطلاق على العازبات، فبمجرد خروجها من العزوبية نجد أنها تقوم بالإنجاب مباشرة. هذا لا يعني إهمال دور باقي المتغيرات على غرار استعمال وسائل منع الحمل الحديثة التي عرفت تراجع في استعمالها.

أخيرا يمكن القول إنه يجب إقحام مؤشرات الزوجية من أجل فهم الانتقال الديموغرافي بالجزائر.

نتائج الدراسة

وعلى ضوء الفرضيات.

انطلاقاً من تحليل المكونات الأساسية والتحليل الترتيبي الهرمي تم استخلاص أن هناك تباين بين الولايات فيما يتعلق بالزواج سواء كان ذلك خلال سنة 1987، سنة 1998 أو سنة 2008. هذا يعني أن الفرضية التي تنص على أن الاختلاف في مؤشرات الزواجية الذي لا يفسر بنفس المتغيرات التفسيرية على مستوى كل ولاية قد تحققت. يعتبر الزواج ظاهرة اجتماعية لذلك نجد أنه رغم كون الجزائر وحدة متكاملة إلا أن الولايات تتجمع كأقاليم تجمعها الجزائر مع تسجيل بعض الخصوصيات على مستوى كل إقليم. نتج عن هذا الاختلاف ظواهر ديموغرافية بصفة عامة والحالة الزواجية بصفة خاصة حتى ولو كانت الحركة على مستوى الوطن تتجه نحو التماثل (TABUTIN, 1995, p. 21)

من بين الأبعاد الهامة والأكثر فعالية في انتقالية الزواجية نجد المساواة بين الجنسين في التعليم الذي شهد تراجع على مستوى الوطن أين نجد هذا البعد يكون دائماً مرتبطاً بارتفاع عدد المواليد على المستوى الولائي. إن الولايات الحضرية التي سجلت ارتفاع كبير في عدد المواليد خلال الفترة الممتدة بين 1998-2008 وكان السبب في ذلك النزوح الريفي العشوائي الذي شهدته تلك المجموعة من الولايات، أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية وبالخصوص لدى الذكور. فرغم المستوى الحضري المعتبر للولايات التي كونت تلك المجموعة إلا أن ارتفاع نسبة الأمية ساهم بشكل كبير في ارتفاع المواليد داخلها.

حسب نتائج التحليلين فإن أغلب الفرضيات التي تم بناؤها في الإطار المفاهيمي قد تحققت. على غرار التعليم، متغير العصرية، تعتبر من بين المحددات الأساسية لانتقالية الزواجية. يتجسد ذلك من خلال تراجع الأمية، و/أو من خلال المساواة بين الجنسين في التعليم. هذه المساواة كانت وراء ظهور السلوكيات الجديدة في الزواج. أخذت هذه النقطة قسطاً كبيراً في تفسير الفروق بين الأقاليم الولائية فيما يتعلق بالحالة الزواجية لدى الذكور والإناث. هذا يعني أن واحدة من بين الفرضيات التي تم بناؤها سابقاً، من أجل معرفة أن الفروق بين الجنسين في التعليم ومحو الأمية هي السبب في وجود فروق بين الذكور والإناث عبر الزمن وفي مختلف الولايات بالنسبة للحالة الزواجية، يمكن القول إنها قد تحققت. كلما انخفض الفارق في التعليم بين الجنسين كلما كان الزواج متأخر. ففي منطقة معرفة، إذا كانت

نتائج الدراسة

المرأة أقل وضعا من الرجل فمن وجهة نظري وبدون شك يكون زواجها تقليدي حيث يعود قرار اختيار الزوج إلى السلطة الأبوية وكنتيجة لذلك يكون زواجها الأول مبكر. على حد قول الكاتب "محفوظ" فإن "الولوج إلى العصرية وحرية التعليم يخلط الأوراق من جديد ويقلص الفوارق بين الجنسين" (MAHFOUDH, 1994, p. 382). لقد تراجعت الأمية في كل الولايات منذ الاستقلال سواء ما تعلق بالذكور أو الإناث مع تسجيل الفارق بين الشمال والجنوب. ففي الجزائر بصفة عامة في الفترة الممتدة بين 1966-1987 انخفضت نسبة الأمية لدى الإناث بعشرين نقطة حيث انتقلت من 85.4% إلى 64.2% في الفئة العمرية السنوية 15 سنة فأكثر (AJBILOU, 1998, p. 204).

من جهة أخرى، وفي نسق تسود فيه الأزمة الاقتصادية حيث تكون هناك بطالة خانقة وبالخصوص لدى الشباب الذكور بالإضافة إلى أزمة السكن في المناطق الحضرية، يكون من الصعب تحمل التكاليف من أجل تكوين أسرة جديدة وخاصة عندما نكون على علم بأن جمع المصاريف لذلك يتطلب العمل لعدة سنين. " هي عادة لدى الشباب تجاه الحالة الزوجية تكون في غالب الأحيان سلبية، ولا يرون أي مخرج، فهم يفضلون حتى عدم التفكير في الأمر" (BRAHIMI, 1994). هذا يعني ومن خلال نتائج الدراسة، في منطقة معرفة، كلما كانت هناك صعوبات مادية -بالخصوص لدى الشباب الذكور- كلما كام الزواج متأخر وتكون نسبة العزوبية لدى الجنسين مرتفعة، يكون الفارق في السن بين الزوجين منخفض. هذا يثبت أن واحدة من الفرضيات التي تم بناؤها سابقا قد تحققت والتي مفادها: على مستوى أي ولاية أو إقليم لا يمكن فصل الزواج عن الظروف الاقتصادية وبالخصوص المتعلقة بالشباب. إذا كانت هذه الفرضية قد تحققت على مستوى الجزائر لا يمكن إهمال أثر العشرية (1990-2000)، أين ارتفعت نسبة البطالة ووصلت حدها الأقصى (حوالي 29%) وبالخصوص لدى فئة الشباب الذكور. هذه العشرية جاءت نتاجا لسببين: الأول يتعلق الأمر بأزمة الركود العالمية في نهاية الثمانينات التي أثرت على الدول المغاربية بحدة متفاوتة والجزائر منها. هذه الأزمة أفضت إلى تباطؤ نظام خلق مناصب العمل وعدم بلوغ أهداف التنمية المرجوة (TABUTIN, 1995). في الجزائر وخلال الثمانينات لم تتخطى مناصب العمل الجديدة عتبة 180.000 منصب عمل (AJBILOU, 1998, p. 206). السبب الثاني الذي أدى إلى ارتفاع حدة

نتائج الدراسة

البطالة هو الانفجار الديموغرافي الذي عرفته الجزائر مع بداية السبعينات أين شكلت فئة الشباب أقل من ثلاثين سنة أغلبية السكان. مع بلوغها الطلب على الاحتياجات الاجتماعية (التعليم والسكن) والاقتصادية (العمل) كونت ضغط كبير على السياسات التنموية. "بين القيود المالية والضغط الديموغرافي ستكون غرفة المناورات ضيقة للغاية" (CHEVALLIER & KESSLER, 1989, p. 146). الشباب هم من قاموا بتسديد فاتورة الضغط الديموغرافي، بسبب أن النسيج الاقتصادي والاجتماعي لم يتمكن من امتصاص الموجات المتعاقبة من الشباب التي وصلت إلى سن العمل (KOUAOUUCI, 1995). حسب دراسة قام بها البنك العالمي فإن "السباق بين معدل نمو الفئة النشيطة وخلق مناصب العمل قد ضاعت في الجزائر".

بالمقابل وعندما تقوم بدمج الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وأزمة السكن التي عانت منها أغلب ولايات الوطن وكانت في الولايات الحضرية أكثر حدة، ساهم ذلك في خلق أجيال جديدة التي حافظت على عادات وتقاليد الأسرة الكبيرة أين تمثل الخصائص التقليدية عقبة أمام الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حضري (AOURAGH, 1996, p. 337) وفقا لتوقعاتنا فإن الأسرة تلعب دورا هاما لكشف الاختلاف بين الولايات فيما يخص الزواجية. الأسرة الممتدة التي تعتبر تقليدية تفضل الزواج المبكر والفارق في السن عند الزواج الأول بين الزوجين يكون كبيرا. الرقابة التي يمارسها الجيل القديم على الشباب ترغمهم على الزواج في أقرب وقت ممكن. من الناحية الأخرى ومع تراجع الأسرة التقليدية تنقسم الأسرة الأبوية إلى أسر أقل عددا. هذه الأسر تنفصل شيئا فشيئا عن السلطة الأبوية. إن امتيازات ومهام الأسرة الممتدة تصبح منعدمة مع انتشار الأسرة النووية التي تتخلى عن بعض القيم والعادات القديمة لصالح نمط عيش جديد، يمكن الشباب والشابات من إبداء رأيهم فيما يخص حياتهم الزوجية. هذا ما خلصت إليه الدراسة ووجدنا أن هناك اختلاف جوهري في الجزائر، أين وجدنا الولايات التي تسود فيها الأسرة الممتدة يكون فيها زواج القرابة وكون مبكر وبالخصوص لدى الإناث.

متغير آخر لا يمكن إهماله رغم عدم توفر الإحصائيات الكافية لدراسته بدقة لكن أثبتت الدراسة مدى أهميته هو متغير توفر الشريك الآخر. على مستوى الولاية كلما كان فائض في عدد النساء بسبب نشاط الهجرة لدى الذكور كلما كانت نسبة العزوبية مرتفعة. هذا يثبت تحقق

نتائج الدراسة

الفرضية التي مفادها بأن الصعوبة في إيجاد شريك الحياة يؤثر في ارتفاع العزوبية بتراجع العمر عند الزواج الأول للجنس الأكثر عددا لمنطقة معينة وكان ذلك أكثر حدة في تعداد 1998. كلما نشطت الهجرة في منطقة معرفة كلما كان هناك تغير في سلوكيات الزواجية لتلك المنطقة سواء تعلق الأمر بالذكور أو الإناث.

بالنسبة للعلاقة بين الطلاق والخصوبة فقد أثبتت الدراسة أنه كلما ارتفعت نسبة الطلاق في منطقة معينة كلما ارتفع المعدل الخام للمواليد في تلك المنطقة. هذا يؤكد تحقق الفرضية التي مفادها أن ارتفاع نسبة الطلاق في منطقة معينة يغير في السلوك الانجابي لدى المرأة. يجب التنويه إلى الدور الذي تلعبه ظاهرة إعادة الزواج، أعني بذلك إعادة الزواج لدى الذكور أين تكون في غالب مع نساء لم يسبق لهن أن تزوجن.

خلاصة القول، إن انتقالية الزواجية بالجزائر كانت باختلاف بين الولايات وقد أثبتت الدراسة الخصائص الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية التي كانت وراء ذلك الاختلاف. إن الوسط التقليدي الذي يتميز بالترتيف والأمية، الأسرة الممتدة إلى غير ذلك من الخصائص، تؤيد الزواج المبكر والفارق في السن بين الزوجين عند الزواج الأول يكون كبيرا. من الناحية الأخرى نجد الوسط الذي يتميز بالعصرنة، شمولية التعليم بما في ذلك الإناث، التحضر، إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي تتميز بزواج متأخر لكلا الجنسين. بالإضافة إلى هذا نجد الأزمة الاقتصادية التي تسببت في ارتفاع نسبة البطالة وبالخصوص لدى الذكور الشباب، حدة أزمة السكن التي اعتبرها العديد من الأفراد (حسب دراسات سابقة) بأنها السبب وراء إطالة العزوبية لديهم. لا يجب إهمال متغير توفر الجنس الآخر الذي يعتبر من بين المتغيرات الهامة التي تؤثر في سلوك زواجية الأفراد وبالخصوص الإناث منهم.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة وتفسير أهم التحولات التي وقعت في ظاهرة الزواجية بالجزائر وهو ما يعرف بانتقالية الزواجية. في البداية تناول البحث الجانب النظري وذلك من خلال إبراز أهم المقاربات النظرية والنظريات التي لها علاقة بالظاهرة محل الدراسة. وبما أن الجزائر دولة مسلمة فإن ثقافتها يغلب عليها الطابع الإسلامي وبالخصوص المتعلقة بالزواج. لذلك نجد العلاقات الجنسية خارج هذا الإطار تعتبر جريمة، وبالتالي فإن الزواج يعتبر هو الوعاء الوحيد والأول للعلاقات الجنسية الشرعية. هذا ويعتبر الزواج في كل البلاد الإسلامية اختبار عقائدي. من الناحية الاجتماعية فقد اعتبر الزواج من بين أهم جوانب الحياة الاجتماعية، من أجل ذلك نجد الشريعة الإسلامية قد ألمت بجميع جوانبه وحددت قيود وشروط يجب على كل مسلم أراد تكوين أسرة أن يلتزم بها ولا يتعدها.

في هذا النوع من النسق الاجتماعي تكون العادات المتعلقة بالزواج والإنجاب مرتبطة بحماية الاقتصاد والمناخ العائلي، أين نجد زواج الأنثى مبكر من أجل حماية عذريتها. يكون فيه التخطيط للزواج مهمة الأولياء وغالبا ما يكون كرابطة بين عائلتين. هذا يعني أن الزواج في هذا النوع من النسق يعتبر مهمة الأولياء ويكون من نوع القرابة سواء كانت قرابة من جهة الأب أم قرابة من جهة الأم. هذا النوع من الزواج كان هو السائد بالجزائر. سنة 1992 نجد 34% من النساء صرحن بأنهن على قرابة مع أزواجهن.

مع مرور الزمن لاحظنا تراجع نموذج الزواجية التقليدي وظهور النموذج العصري. تحت تأثير التغيرات الثقافية الكبيرة التي مست المجتمع الجزائري بسبب اتصاله بالثقافة الغربية (المقاربة الثقافية) عن طريق وسائل الإعلام المختلفة. نتج عن ذلك تحول كبير في الأسرة الجزائرية سواء تعلق الأمر بتكوينها أو تنظيمها، أين حدث تراجع في العادات والتقاليد المتعلقة بالزواج التقليدي فأصبح تدريجا الزواج محل اهتمام الأزواج وتراجع دور الأسرة في ذلك. إنه من الواضح أن كل هذه التحولات في سلوكيات الزواج والتفكير لم تتم بدون نزاع، بدون مقاومة وبدون ضغوطات بين الأفراد العائلية حتى بين العائلة والقبيلة التي هي تابعة لها (TABUTIN, 1995).

خاتمة عامة

تحت ضغط هذه التحولات وبالتركيز على التعدادات العامة للسكان والسكن بالجزائر المستقلة وسعياً منا للإجابة عن التساؤل الذي مفاده ماهي أهم التحولات التي حدثت في ظاهرة الزواجية بالجزائر؟ تم اختيار المنهج الوصفي والتفسيري. استخدمنا المتغيرات الآنية التي مكنتنا من معرفة الحالة الزواجية في سنة التعداد محل الدراسة، ومؤشرات التغير التي مكنتنا من معرفة التغير الذي حدث بين التعدادات حيث ركزنا على التعدادات في 1987، 1998 و2008 بسبب أن التقسيم الإداري نفسه في التعدادات الثلاثة. ما هي أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة؟

على مستوى الوطن: لاحظنا تراجع الزواجية

شهدت الجزائر تغير كبير في العمر عند الزواج الأول منذ الاستقلال. مثلاً في تحقيق 1992 سجل العمر عند الزواج الأول ارتفاعاً ليصل إلى 29.8 سنة لدى الذكور و25.5 لدى الإناث بعد أن كان في تعداد 1966 بالمتوسط في حدود 18 سنة لدى الإناث والذكور 21 سنة. بين التحليل حسب الجيل الذي تناولته الدراسة مدى التحول الذي مس النساء بحيث خلص البحث إلى أن احتمال الزواج لدى الذكور قد عرف تراجعاً في العمر (من 25 إلى 40 سنة) مع بقاء الشدة باستثناء الانخفاض الطفيف بين 1998-2008. أما بالنسبة للإناث فقد سجل انخفاض في الشدة مع البقاء في الفئة العمرية 20-25. أي أن احتمال الزواج بالجزائر تراجع لدى الإناث مع بقائه ثابت لدى الذكور.

...لكن باختلاف بين الولايات

من ناحية أخرى إذا كان الزواج أصبح متأخراً على مستوى الوطن هذا لا يعني أنه قد مس الولايات بنفس الحدة. بصفة عامة فإنه رغم تأخر الزواج في الجزائر فإن الزواج لدى الإناث دائماً يبقى مبكر مقارنة بالذكور. أظهرت دراستنا أن الجنوب وخلال التعدادات الثلاثة الأخيرة قد حافظ على سلوكيات الزواجية التقليدية، أين نجد الأسرة الممتدة مازالت سائدة. هذا الإقليم تميز بتأخر في جميع المجالات. ومن ناحية أخرى فإن تحليل التغير بين التعدادات أظهر تراجع كبير في نسبة الزواج مست الإقليم الشمالي للبلاد في الفترة الممتدة بين 1987-1998، أما الإقليم الجنوبي فقد حافظ على نموده التقليدي في نفس الفترة. في الفترة الممتدة بين

خاتمة عامة

1998-2008 فقد ارتفعت نسبة الزواج في الإقليم الشمالي وتراجعت ولو بصفة قليلة في الإقليم الجنوبي. ربما يفسر هذا بأن الجزائر سائرة إلى أن تكون نموذج موحد للزواجية.

تم أيضا في هذه الدراسة تحليل الزواجية من خلال مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ثلاثة متغيرات أثارت انتباهنا خلال الدراسة، تعلق الأمر بالمستوى التعليمي، التحضر والنشاط الاقتصادي. أظهر التحليل بأنه في كل إقليم يكون الزواج متأخرا كلما ارتفع المستوى التعليمي، لذلك فإن المستوى التعليمي يؤثر في سلوك الزواجية للأفراد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. مع ذلك فإن هذا التأثير لم يكن بنفس الحدة على مستوى كل ولاية بل هناك فارق بين الولايات الأكثر تحضرا والتي هي أقل تحضرا. يكون الزواج أكثر تأخرا في الولايات الأكثر تحضرا، فالولايات الأقل تحضرا تسود فيها العادات والتقاليد القديمة حيث نجد الزواج مبكر مقارنة بالولايات الأكثر تحضرا. إذا كان التحضر والتعليم لهم تأثير على الزواج في منطقة معرفة فإن النشاط الاقتصادي لا يمكن إهمال التأثير الذي يمارسه على سلوكيات الزواجية للأفراد. العمر عند الزواج الأول يتباين باختلاف النشاط الاقتصادي الممارس. فالأفراد الذين يمارسون نشاط اقتصادي فلاحي تكون سلوكياتهم الزواجية مختلفة مقارنة بالأفراد الذين يمارسون نشاط غير الفلاحي، أين نجد الزواج المبكر يكون لدى الفلاحين. أثبتت الدراسة بأن هناك اختلاف بين الولايات عند مقارنة سلوكيات الزواجية للمشتغلين مع البطالين، تبين لنا بأن الفئة الأولى قد سجلت زواج نوعا مبكر مقارنة بالفئة الثانية. هذا يبين أن الصعوبات المادية لها دور كبير في ارتفاع نسبة العزوبية لدى الأفراد وبالخصوص الذكور منهم. بالنسبة للإناث فإن الولايات التي انطبقت عليها المقاربة الأنثوية (في الشمال) قد سجلت نفس النتيجة، أما باقي الولايات نجد العكس تماما فقد شكل عمل المرأة عامل رفع العمر عند الزواج الأول لديهن. كلما كانت نسبة التشغيل لديهن كبيرة في منطقة معرفة كلما سجلت نسبة عزوبية مرتفعة.

من أجل القيام بتحديد المتغيرات التي كانت وراء الاختلاف بين الولايات فيما يتعلق بالزواجية التجأنا إلى طريقتين للتحليل متعدد المتغيرات. تعلق الأمر بتحليل المكونات الأساسية والتحليل الترتيبي الهرمي. الطريقة الأولى أظهرت وجود تجاذبات عديدة بين مختلف المحددات الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية ومتغير الحالة الزواجية على مستوى كل ولاية، أما

خاتمة عامة

الطريقة الثانية فقد مكنتنا من استخلاص الولايات المتشابهة في الخصائص وجعلها مجموعات متجانسة وفق المتغيرات الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية التي تم اعتمادها في التحليل. إن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذين التحليلين أكدت تمثيل ولايات الجنوب للنموذج التقليدي في كل التعدادات. بالنسبة للتغير بين 1987-1998 كان التراجع في نسبة الزواج قد مس الولايات الشمالية مع بقاء الولايات الجنوبية محافظة على نمطها التقليدي. في الفترة الممتدة بين 1998-2008 أظهرت الدراسة ارتفاع نسبة الزواج في الولايات الشمالية بينما تراجعت ولو بنسبة طفيفة في ولايات الجنوب. معنى هذا أن الخصائص المتعلقة بالزواج لدى الذكور والإناث في الفترة الممتدة بين 1987-1998 كانت متعلقة بالتحضر، الأمية وبالخصوص الفرق بين الجنسين في التعليم وكذلك النسبة الضعيفة التي تساهم بها المرأة في النشاط الاقتصادي. خلال الفترة الممتدة بين 1998 و2008 كان العكس تماما حيث أظهرت الدراسة أن الولايات الحضرية قد شكلت نموذج تقليدي في حلّة عصرية. هذا يؤكد أن الولايات الشمالية قد انطبق عليها نموذج مالتوس وأنها قد عرفت انتقال أزمة وليس انتقال ديموغرافي.

وفقا لتقديرنا، فإن ظروف التعليم وبالخصوص المتعلقة بالإناث قد شكلت المتغير الأساسي لانتقالية الزواجية بالجزائر. إن تطور تعليم الإناث يمكنهن من تغيير الذهنيات تجاه الحياة بصفة عامة وبصفة خاصة تغيير الثقافة التقليدية المتعلقة بالزواج. إن الجهود التي بذلتها الدولة في التعليم منذ الاستقلال تعتبر قفزة نوعية وهي من بين الإنجازات الهامة للجزائر المستقلة، لكن هذا لا يعني تكافؤ الفرص بين المناطق بل نجد المناطق الريفية أقل حظا مقارنة بالمناطق الحضرية وبالخصوص التعليم المتعلق بالإناث. من أجل ذلك وجب على الدولة مكاتفة الجهود من أجل تقليص الفروق بين المنطقتين. إن وجود فروق بين الشمال والجنوب الجزائري في الحالة الزواجية مرتبط كثيرا بتحرر المرأة المرتبط بارتفاع المستوى التعليمي لديها وإسهامها في النشاط الاقتصادي. بعيدا عن العصرية الأنثوية فإنه لا يمكن إهمال دور الدولة في هذه العملية وعلى حد قول "كويسلر" (1989) "إن الدولة إذا قامت بتحسين التعليم، تثبيت العمر الأدنى للزواج والحالة الزواجية، تقنين استعمال وسائل منع الحمل الحديثة، تدعيم النشاط الاقتصادي النسوي كل هذه الأحكام القانونية التي تضبط وضع المرأة. تمثل بالنسبة لها المحفز من أجل تعجيل التحولات الاجتماعية وبالخصوص القضاء على العادات القديمة المتعلقة

خاتمة عامة

بالأسرة". كذلك ومطابقة لفرضياتنا فإن الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى ارتفاع البطالة وبالخصوص لدى الشباب الذكور، أزمة السكن وبالخصوص في المناطق الحضرية تعتبر من بين المتغيرات المهمة التي أدت إلى ظهور اختلاف بين الولايات وأخص بالذكر ولايات الشمال وولايات الجنوب فيما يخص انتقالية الزواجية بالجزائر. إن التحول الاقتصادي الذي عرفته الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990-2000 قد عجل في انخفاض المواليد كان قد مس ولايات الشمال أكثر في الفترة الممتدة بين 1987-1998 ترجم بالارتفاع الفاحش في نسبة البطالة داخل هذا الإقليم وتراجع نظام خلق مناصب العمل منذ نهاية الثمانينات، بالإضافة إلى الضغط الديموغرافي والإقبال المبكر لمجموعة من الشباب الذين عانوا من التسرب المدرسي، وصلت البطالة إلى نسب مخيفة وتراجع العمر عند الزواج الأول الذي كان في نسق من الصعب أن يتقبل سواء من جهة الإناث أو من جهة الذكور.

في الأخير لقد اتضح لدينا من خلال النتائج التي تم التوصل إليها أن الحالة الزواجية مع تأثرها بالخصائص الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية قد أثرت في ارتفاع وانخفاض المواليد بالجزائر. قدرت نسبة السكان أكثر من 15 سنة في الإقليم الصحراوي بالجزائر سنة 1987 بـ 12.9% من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر بالجزائر ارتفعت لتصل إلى 16% في تعداد 2008 رغم هذا الارتفاع في عدد السكان 15 سنة فأكثر في هذا الإقليم إلا أن ثقل عدد السكان في الإقليم الشمالي يبقى ذو أهمية. هذا ما خلصت إليه هذه الدراسة أين أظهرت مدى أهمية التحول الذي حدث في ولايات الشمال خلال الفترة الممتدة بين 1987 و 1998. تراجعت نسب الزواج في هذا الإقليم وارتفعت نسب العزوبية أين نتج عنه انخفاض في المعدل الخام للمواليد في الجزائر بصفة عامة رغم حفاظ الإقليم الجنوبي على الخصائص التقليدية المتعلقة بالحالة الزواجية. في الفترة الممتدة بين 1998 و 2008 شهد الإقليم الشمالي ارتفاع في نسب الزواج أدى ذلك إلى ارتفاع في المعدل الخام للمواليد بالجزائر بصفة عامة رغم الانخفاض المحسوس في الإقليم الجنوبي. يجب التنويه إلى أهمية التغير في نسبة الطلاق التي وحسب الدراسات السابقة ودراستنا كذلك، يؤدي ارتفاعها في منطقة ما إلى ارتفاع الخصوبة في تلك المنطقة لذلك أصبح من الضروري التعمق في دراستها مع ربطها بالخصوبة.

خاتمة عامة

بعض المحاور للدراسة مستقبلا.

من خلال هذه الدراسة وبعد الانتهاء منها تبينت العديد من المجالات التي من الممكن البحث فيها. هناك العديد من البحوث التي من الممكن أن تتم وهي متعلقة بظاهرة الزواجية بالجزائر. إن دراستنا حول انتقالية الزواجية قد أخذت الولاية كوحدة للبحث وقد تم استخدام القيمة المتوسطة للمتغيرات المستخدمة على مستوى كل ولاية، هذه العملية يمكن أن تخفي سلوكيات مختلفة داخل كل ولاية. وبالتالي فإنه من الممكن التوغل داخل الولاية واستخدام البلدية كوحدة بحث من أجل الفهم الجيد وفرز المناطق حسب الترتيب والتحصّر فيما يتعلق بظاهرة الزواجية. ممكن أيضا إرفاق ذلك ببحث كيفي حول الظاهرة بصفة عامة والزواج بصفة خاصة، من خلال التركيز على دور الآباء في زواج أبنائهم، قرار الزواج، اختيار الزوج، الزواج المرغوب فيه إلى غير ذلك. ماهي درجة التماثل أو التباين الذي يميز الأزواج؟ هل نحن منجذبون إلى زواج يتميز بفارق كبير في السن بين الزوجين؟ أم العكس؟ هل أن أزواج اليوم قد تملصوا من الرقابة الأبوية فيما يتعلق باختيار شريك الحياة؟ أم لا؟ هل توجد هناك جهات للتعرف بين الأزواج تتنافس الأسرة؟ ماهي المعايير التي من خلالها يتم اختيار الزوج؟ وكما تم التطرق إليه، فإن ظاهرة الهجرة تأثر في ظاهرة الزواجية. من هذا المنطلق يمكن القيام بدراسات ميدانية من أجل معرفة أثر الهجرة على الزواجية. ما هو دور الهجرة في تقدير نسبة العزوبية والعمر عند الزواج الأول بمنطقة معرفة وفي مدة زمنية معينة؟ هل العزاب هم من يهاجرون أكثر؟ أم العكس؟ ما هو دور الهجرة في تراجع العمر عند الزواج الأول؟ ما هو أثر الهجرة على التركيبة الأسرية؟

تطرقنا في دراستنا إلى العزوبية النهائية وأنها كانت هينة على مستوى كل الولايات، لكن هل أنها في المستقبل ستبقى على ماهي عليه أم أنها سترتفع؟ كيف يعيش العزاب اليوم

خاتمة عامة

وبالخصوص النساء منهم؟ ما هي العلاقة الموجودة بين عزوبية النساء وإعادة الزواج لدى الذكور؟

من جانب آخر، ماهي مستويات ومقاييس ظاهرة إنهاء الزواج (بالطلاق أو الترميل) وإعادة الزواج، التي لم تكن ولو مرة حسب معلوماتي هدفا للبحث المعمق بالجزائر. كيف تتباين هذه الظواهر من ولاية إلى أخرى؟ هل توجد هناك علاقة بين الطلاق والعمر عند الزواج الأول؟ ما هو أثر التركيبة الأسرية على ظاهرة الطلاق وإعادة الزواج؟ هل توجد هناك علاقة بين هاتين الظاهرتين: نوع اختيار شريك الحياة ومحل الإقامة بعد الزواج؟

أثبتت دراستنا أنه هناك علاقة طردية بين الطلاق والخصوبة. بماذا تفسر تلك العلاقة؟ ما هو دور إعادة الزواج في بناء تلك العلاقة؟ وبالخصوص إعادة الزواج المتعلقة بالذكور. هل أن ارتفاع نسبة الطلاق في منطقة معرفة يؤثر على السلوك الانجابي للنساء المتزوجات حديثا؟ هل أن النساء المعيدات الزواج بعد الطلاق تكون لديهن خصوبة مرتفعة من ذي قبل؟ أم العكس؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- حسن السعاتي، وعبد الحميد لطفي. (1981). *علم السكان وقضايا التخطيط لها*. بيروت: دار النهضة العربية.
- عادل أحمد عبد الجواد. (سبتمبر، 2005). "البطالة والجريمة". *مجلة الأمن والحياة*، 278، صفحة 58.
- عبد الحي عبد المنعم. (1985). "الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية" (المجلد 2). القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.
- عبد الوهاب منال. (2007). *اسس الثقافة الصحية (الإصدار 3)*. بيروت-لبنان: مكتبة الرشد.
- علي سموك. (2006). "إشكالية العنف في المجتمع الجزائري - من أجل مقارنة سوسولوجية". (جامعة باجي مختار، المحرر) مخبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع، صفحة 37.
- علي أسعد وطنه. (1993). *علم الاجتماع التربوي*. دمشق: جامعة دمشق للنشر والتوزيع.
- فطيمة دريد. (2007). *النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية*. أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع تخصص عائلي جامعة قسنطينة الجزائر، 256.
- محمد الحسن إحسان. (1983). *البناء الاجتماعي والطبقية*. بيروت: دار الطباعة والنشر.
- محمد الحسن إحسان. (1988). *مدخل إلى علم الاجتماع (الإصدار 1)*. بيروت: دار النشر والطباعة.
- محمد علاء الدين عبد القادر. (2003). "البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل موجات العولمة وتحديات الإصلاح الاقتصادي". *منشأة المعارف*، صفحة 84.
- مصطفى قمر عبد المنعم. (2012). *الانفجار السكاني والاحتباس الحراري*. الكويت: عالم المعرفة.

المراجع باللغة الأجنبية

- AIT AMARA, H. (1994). « les modalités du mariage », Tunis, p106. In D.D. Mahfoudh. Coord. *Femmes diplômées : Pratiques novatrices*, IREP, p. 106.
- AJBILOU, A. (1998). Analyse de la variabilité spatio-temporelle de la primo-nuptialité au Maghreb (1970-1980). 11.
- AL AHNAF, M. (1994). MAROC : le code du statut personnel. *Maghreb Macre*, n145, 3-25.
- BEAUGO, R. (1986). "Libération de la femme et marche matrimonial en Tunisie". *Population*, 41(4-5), pp. 853-859.

قائمة المراجع

- BEAUJOT, R. (1986). "Libération de la femme et marche matrimonial en Tunisie". *Population*, 41(4-5), p. 857.
- BEDROUNI, M. (2007). LA DEMOGRAPHIE REGIONALE EN ALGERIE : ANALYSES COMPARATIVES.2007. *Département de sociologie et de démographie, UNIVERSITÉ SAAD DAHLEB, BLIDA*, Pp48-57.
- BIRDSALL, N. (1977, mars-juin). Analytical Approaches to the Relationship of population Growth and Development. *Population and Development Review*, pp. 63-102.
- BOSERUP, E. (1985). Economic and Demographic Interrelations in Sub-Saharan Africa. *Population and Development Review*, 11(3), pp. 383-397.
- BRAHIMI, R., & OUADAHBEDID, Z. (1992). "La nuptialité en Algérie à travers l'Etat matrimonial (Données issues du RGPH 1987)". (O. N. Statistiques, Éd.) (50), p. 215.
- CAIN, M. (1988). Patriarchal Structure and Démographic Change, in International Union for the Scientific. *Study of population*, pp. 19-41.
- CALDWELL, J.-C. (1978). A Theory of Fertility: From High Plateau to Déstabilization. *Population and Development Review*, 4(4), p. 521.
- CHENAFI, F. (2000). "Transition démographique et mouvement naturel » acte séminaire". Université d'Oran.
- CHOJNACKA, H. (1993). ." La nuptialité dans les premières étapes de la transition démographique". *Population*, 48(2), pp. 307-324.
- COALE, A. J. (1973). " The Demographic transition". In *International Population Conférence, Vol.1 P, 5372, IUSSP, Liège*.
- COSIO-ZAVALA, M. (1997). " Singularités et modalités des transitions de la fécondité en Amérique Latine ". In *BENOIT D. et PILON M. (éds.), Maîtrise de la fécondité et planification familiale, Vèmes Journées Démographiques de l'ORSTOM, Paris, 28-30 sep 1994*.
- COURBAGE, Y. (1995). «Fertility Transition in the Mashriq and the Maghrib: Education, Emigration and the Diffusions of Ideas ". In *C.M. OBERMAYER (éd.) Family, Gender and Population in the Middle East - Policies in context, The American University Cairo P*.
- CSTERLINE, J., WILYAMS, L., & MCDONALD, P. (1986). "The age difference between spouses: variations among geveloping countries". *Population studies*, 40(3), p. 374.
- DAKHLI, F. (1988). " Le principe d'égalité dans le mariage au regard du droit positif algérien". *Revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques*, 4(3), 713-724.
- DELENDIA, A. (s.d.). "Evolution de la nuptialité". Acte séminaire, Université d'Oran, Algérie. P13. *Acte séminaire*, p. 13.
- DIXON, R. (1978). "Latte marriage and non-marriage as Démographic repose are they similar". *Population Studies*, 32, pp. 449-466.

قائمة المراجع

- DLENDIA, A. (s.d.). "Evolution de la nuptialité". (U. d'Oran, Éd.) *Acte séminaire*, p. 13.
- EUGENIA, C. Z. (2010). "Les transitions démographiques dans les pays arabes et en Amérique latine : similitudes et différences". *Journée d'étude Population et Développement*.
- FARGUES, P. (1986). "UN SIÈCLE DE TRANSITION DÉMOGRAPHIQUE EN AFRIQUE MÉDITERRANÉENNE 1885-1985".
- FARGUES, P. (1988). "La baisse de la fécondité arabe". *Population*(6), pp. 975-1004.
- HAMMOUDA, N. (s.d.). "Age moyen au premier mariage et écart d'Age entre époux : quelles méthodes d'estimation adopter dans le cas Algérien ?". *CREAD, Division développement humain et Economie Sociale*.
- HENRY, L. (1968, septembre-octobre). "Problèmes de la nuptialité. Considérations de méthode". *Population*, pp. 835-844.
- HENRY, L. (1969, novembre-décembre). "Schéma de nuptialité : déséquilibre des sexes et âge au mariage". *Population*, pp. 1067-1122.
- HERTRICH, V., & PILON, M. (1997, juin 11-13). "TRANSITIONS DE LA NUPTIALITÉ EN AFRIQUE". *EAPS International Conférence Européen Population : Variations on Common Themes, 2*. Cracow, Poland.
- HERTRICH, V. (1997, juin). "TRANSITIONS DE LA NUPTIALITÉ EN AFRIQUE". *Européen Population : Variations on Common Themes, 11*(13), p. 2.
- KATEB, K. (2010). "Transition démographique en Algérie et marché du travail". *Confluences Méditerranée, 72*(1), pp. 155-172.
- Kouaouci, A. (1983). "*Normes familiales islamiques et fécondité en Jordanie, en Indonésie et ou Pakistan*". Cabay, LLN : Recherche démographiques, cahier n°5, d2partement de démographie.
- Kouaouci, A. (1992). "Tendances et facteurs de la natalité algérienne entre 1970 et 1986". *Population, 47*(2), pp. 327-351.
- KOUAOUCI, A. (1993, mai 10 au 25). "Tendances démographiques au Maghreb et Politiques de population". In *Population et environnement au Maghreb*, pp. 59-79.
- KOUPOGBE, E. (2016). "ÉVALUATION DES DONNÉES". *Institut National de la Statistique et des Études Économiques et Démographiques*, p. 58.
- LANDRY, A. (1934). *La révolution démographie*. Paris : Librairie Sirey.
- LESTHAEGHE, R. (1989). «Social Organization, Economic Cress and the Future of Fertility Control in Africa ". In *LESTHAEGHE R.J. (éd.), Reproduction and Social Organization in Sub-Saharan Africa University of California Press, Berkeley*, pp. 475-505.

قائمة المراجع

- LOUADI, T. (2000). "Éléments d'explication de la baisse de la fécondité en Algérie". *Acte séminaire*.
- MAHFOUDH, D. (1994). "Synthèse et typologie, Pratiques novatrices : de la subdivision au compromis". In D. MAHFOUDH, *Coord. Femmes diplômées au Maghreb : Pratiques novatrices, IREP*, p. 2.
- MASON, A. (1993). «The Responses of Fertility and Mortality to Economic Crisis and Structural Adjustment Policy during the 1980s: à Review ". In *Congress international de la population, Montréal 1993, tome 2, UIESP, Liège*, 411-429.
- McNicoll, G. (1980). «Institutional Determinants of Fertility Change», *Population and Development Review*, 6(3), pp. 441-462.
- MCNICOLL, G. (1984). « Consequences of Rapider Population Growth: A Verve and Assessment». . *Population and Development Review*, 10(2), pp. 177-240.
- MOULAY RACHID, A. (1985). *La condition de la femme au Maroc*. Rabat : Editions de la faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales de Rabat.
- NEGADI, G. (1974). "Les sources de la démographie en Algérie»«». In *la population de l'Algérie, C.I.R.E.D*, 5(15).
- NOUNKE, K. (2011). Relations entre le niveau de vie, la fécondité et les besoins non satisfaits en matière de planification familiale en Guinée. *Thèse présentée à la Faculté des Études supérieures en vue de l'obtention du grade de Philosophae Doctor (Ph.D.) en démographie. Département de démographie Faculté des arts et des sciences, Université de Montréal*.
- ONS. (2015). *Enquête nationale à indicateurs multiples*. Rapport principal, MICS4, Algérie.
- ONS, D. (2011). *ARMATURE URBAINE*. Recensement Général de la Population et de l'Habitat– 2008. Collections Statistiques N° 163/2011 Série S : Statistiques Sociales.
- ONS, D., & MSPRH, D. (2006). "*Enquête nationale à indicateurs multiples*". Rapport principal, Algérie.
- ONS, D., & MSPRH, D. (2012-2013). "*Enquête nationale à indicateurs multiples*". Rapport principal, Algérie.
- Ouadah-Bedidi, Z. (2004). "*Baisse de la fécondité en Algérie : transition de développement ou transition de crise ?*".
- OUADDAH BIDIDI, Z. (2003). "Avoir 30ans et être célibataire une catégorie émergente en Algérie".
- PALLONI, A. (1989). Population Trends and Economic Crises in Latin America: Is There Any Evidence of a Relation? *Paper prepared for the Annual Meeting of the Population Association of America (Baltimore, MD, 30 March-1 April 1989)*.
- RAO L, J. (1973). «Industrialization and the family: a world View ". *International Journal of sociology of the Family*, 3(2), pp. 179-189.
- REMY, J., & VOYE, L. (1979). "*La ville et l'urbanisation*". Duculot, Gembloux, Belgique.

قائمة المراجع

- SILVER, M. (1995). «Births, Marriages and Business Cycles in the United States ». *Journal of Political Economy*, 73, pp. 237-255.
- TABUTIN, D. (1995), , "Un demi-siècle de transitions démographiques dans le Sud». In : D. Tabutin et al (éds). 69(1), 33-70. ((. Q. 1992), Éd.) Louvain-la-Neuve, Université catholique de Louvain, Institut de démographie, Académie/Le Harmattan.
- TABUTIN, D. (1995). Démographie et environnement dans le Sud et en Méditerranée : faits, enjeux et données. *Population, développement et environnement*, pp. 9-36.
- TBUTIN, D., & SCHUOUMAKER, B. (2001, août). Une analyse régionale des transitions de fécondité en Afrique sub-saharienne. . *The Demography of Sub-Saharan Africa Salvador*, 43, pp. 18-24.
- THMSON, W.-S. (1929). Population. *The American journal of sociology*, 34(6), 959-975.
- VALIN, J., TABUTIN, D., & NEGADI, G. (1974). "Situation démographique de l'Algérie". *Word population year, in Série .I.C.E.D*, p. 22.
- VALLIN, J. (2000). " Transition sanitaire : tendances et perspectives". *Médecine Science*, 16(11), pp. 1161-1171.
- Victor, P. e. (1990). Les théories de la transition démographique : vers une certaine convergence ? *Sociologies et sociétés*, 22(1), p. 181.

الملاحق

الملاحق

الملحق 01

الملاحق

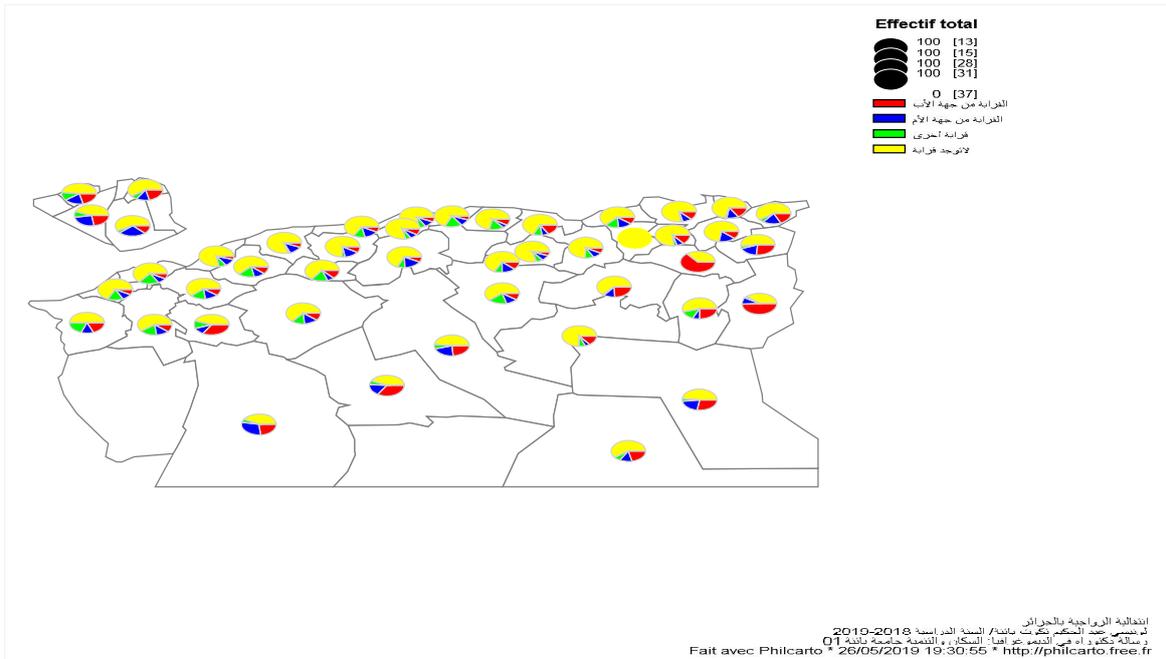
الجدول 1.1: توزيع الولايات حسب نسبة قرابة الزوج للزوجة في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر. التحقيين 1992 و 2002.

بدون قرابة		نوع آخر من القرابة		قرابة من جهة الأم		قرابة من جهة الأب		رقم الولاية
2002	1992	2002	1992	2002	1992	2002	1992	التحقيق
56,6	43,4	7,3	9,4	16,6	24,5	19,6	22,6	1
74,4	78,5	15,5	1,8	6,9	12,3	3,2	7,3	2
49,1	42,6	18,4	6,4	9,5	17	23	34	3
55,8	36,1	38,2	0	3,7	0	2,3	63,9	4
64,2	63,2	11,4	1,8	7,8	10,5	16,7	24,5	5
74,3	68,4	10	8,2	9,9	6,4	5,8	17	6
49,4	74,5	5,3	5,7	15,5	4,9	29,9	14,8	7
66,1	48,2	6	12,5	12,5	17,9	15,4	21,4	8
68,2	77,5	11,9	5	11,5	7,5	8,5	10	9
65,5	68	8,4	7,2	10,1	12,4	16	12,4	10
35,7	58,1	12,6	3,2	14,5	25,8	37,2	12,9	11
42,8	38,1	16,7	2,7	9,5	9,5	31	49,7	12
66,4	49,6	12,1	20,1	8,6	11,6	13	18,8	13
65,1	64,2	7,7	12,3	11,1	12,7	16,1	10,8	14
72,8	71,7	3,9	13,8	12,4	4,7	10,9	9,8	15
73,3	76,7	8,8	7,1	9,6	8,8	8,3	7,5	16
50,8	48,7	10,5	6,7	12,3	21,3	26,4	23,3	17
62	63,2	15,4	12,7	0	13,6	22,6	10,5	18
80,5	74,1	4,9	8,4	9	9,2	5,6	8,3	19
66,4	44,4	5,9	11,1	11,1	11,1	16,6	33,3	20
74,7	77,1	11,7	1,6	6	8,5	7,6	12,8	21
65,5	60,9	12	15,7	8,8	12,2	13,6	11,3	22
59,8	70,8	20,5	1,6	9,4	10,8	10,2	16,8	23
70,8	72,5	13,5	0	6,6	15,9	9,1	11,6	24
75,2	76,1	9,8	3,4	8,6	6,5	6,4	14,1	25
65,4	68,3	14,4	7,3	10,4	16,5	9,7	7,9	26
65,2	77,2	4,9	6,9	17,5	10,9	12,4	5	27
49,9	62	18,3	16,9	10,2	11,1	21,7	9,9	28
74,6	62,4	9,4	14	8,4	12,9	7,5	10,8	29
58,4	60,2	13,3	6,5	8,5	11,8	19,9	21,5	30
74,3	64,3	9,8	18,4	5,9	8,6	10	8,6	31
54	41,2	11,4	5,9	9,4	29,4	25,2	23,5	32
38,9		13,5	0	16,5	0	31,1	0	33
70,7	78,8	11,5	6,1	4,6	8,3	13,1	6,8	34
73,9	68,8	11,3	15,6	7,4	10	7,3	5,6	35
63,9	60,2	17	5	8,1	16,9	11	18	36
0		0	0	0	0	0	0	37
69,8	65	4,5	15	11,6	6,7	14,1	13,3	38
59,9	48,6	8,9	4,1	13,1	20,3	18,1	27	39
57,5	54,7	26,9	13,9	5,2	6,3	10,4	25	40
65,6	51,7	21,1	4,6	5,6	17,4	7,7	26,4	41
74,9	67,6	5,9	10,8	6,8	13,5	12,4	8,1	42
69,5	100	12,1	0	5,6	0	12,8	0	43
70,3	74,3	9,6	2,7	6,2	13,5	13,8	9,5	44
51,8		14,7	0	14,7	0	18,8	0	45
76,2	67,5	5,7	14,7	9	9,4	9,1	8,4	46
72,9		11	0	6,8	0	9,4	0	47
78,4	63,1	7,3	14,9	5,5	10,7	8,8	11,3	48

المصدر: من إعداد الطالب.

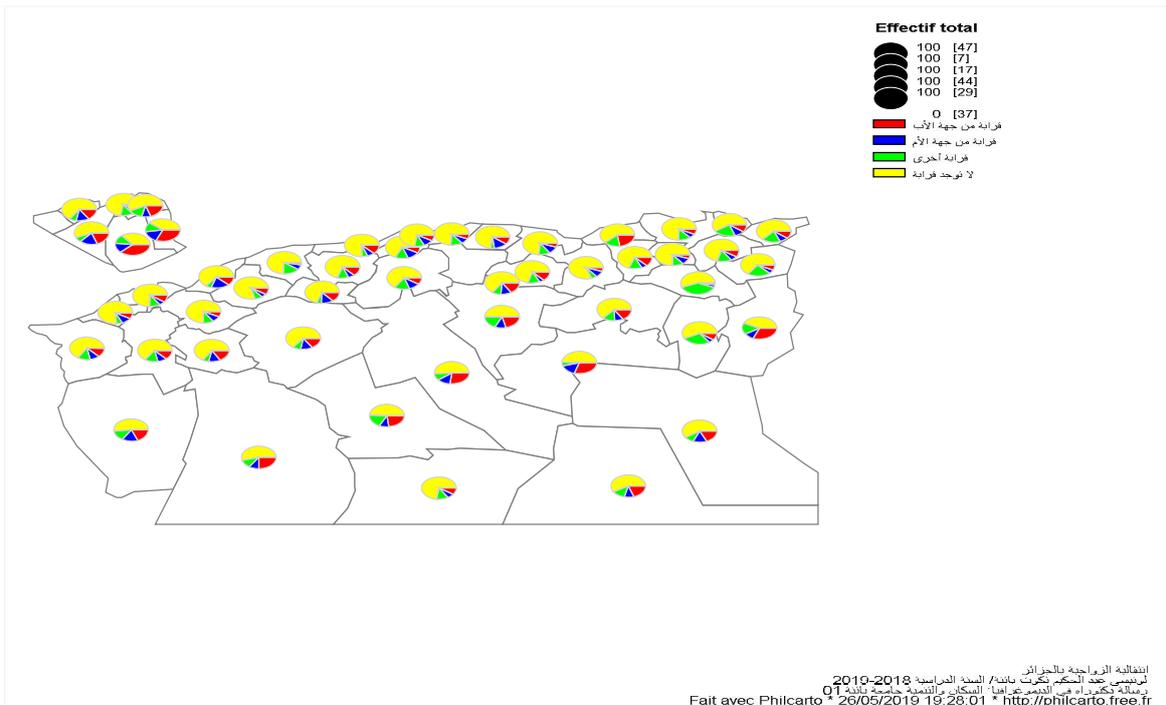
الملاحق

الخريط 1.1: نسبة القرابة مع الزوج حسب الولاية في تحقيق 1992.



المصدر: من اعداد الطالب.

الخريط 1.1: نسبة القرابة مع الزوج حسب الولاية في تحقيق 2002.



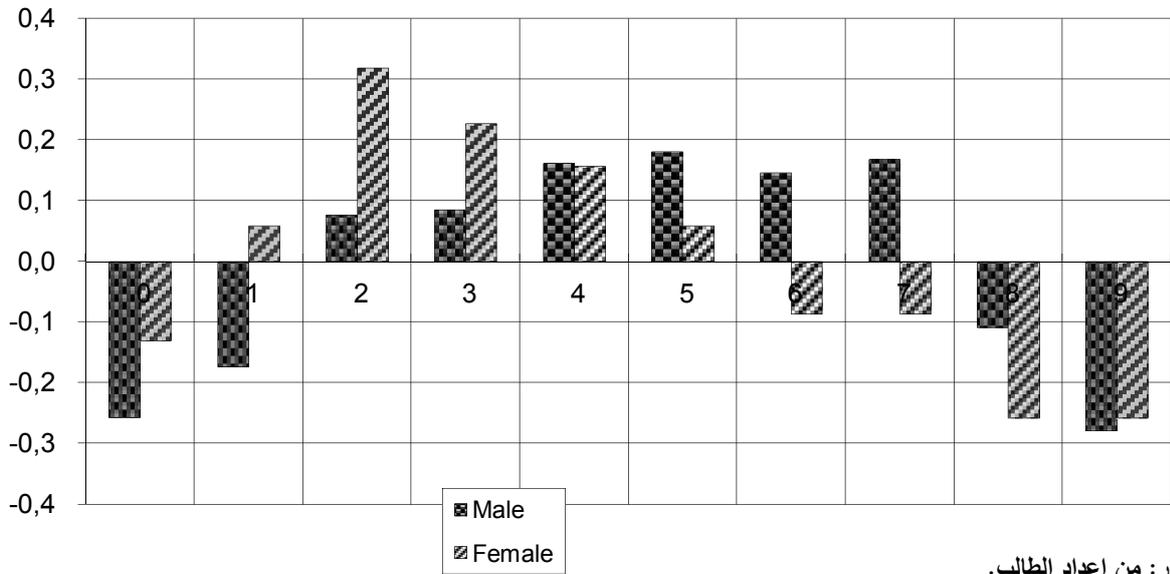
المصدر: من اعداد الطالب.

الملاحق

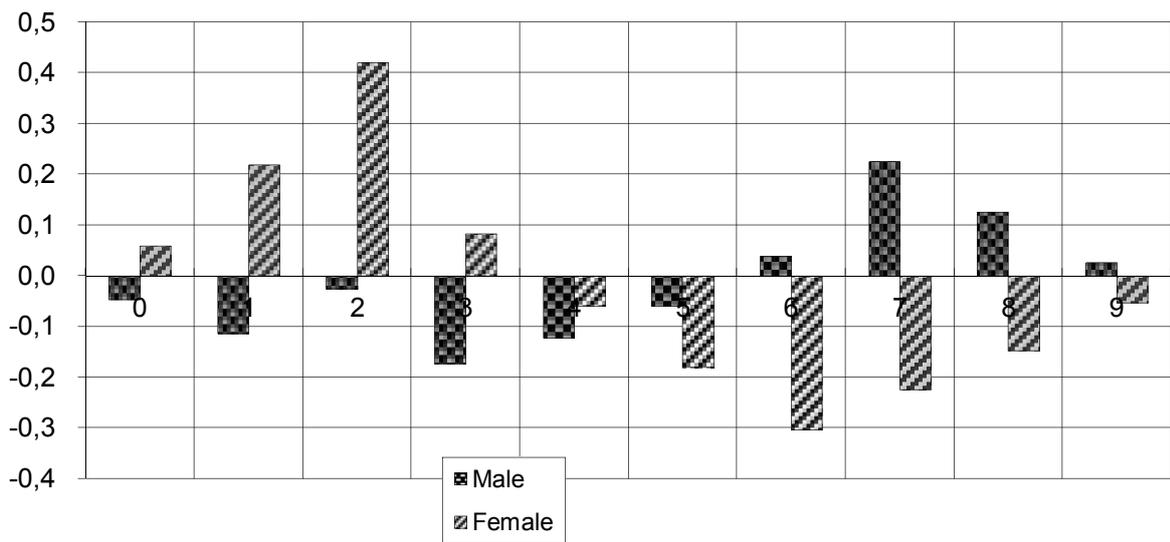
الملحق 02

الملاحق

الجدول 1.2: مؤشر ماييرز لجذب الأعمار في التعداد العام للسكان والسكن 1966

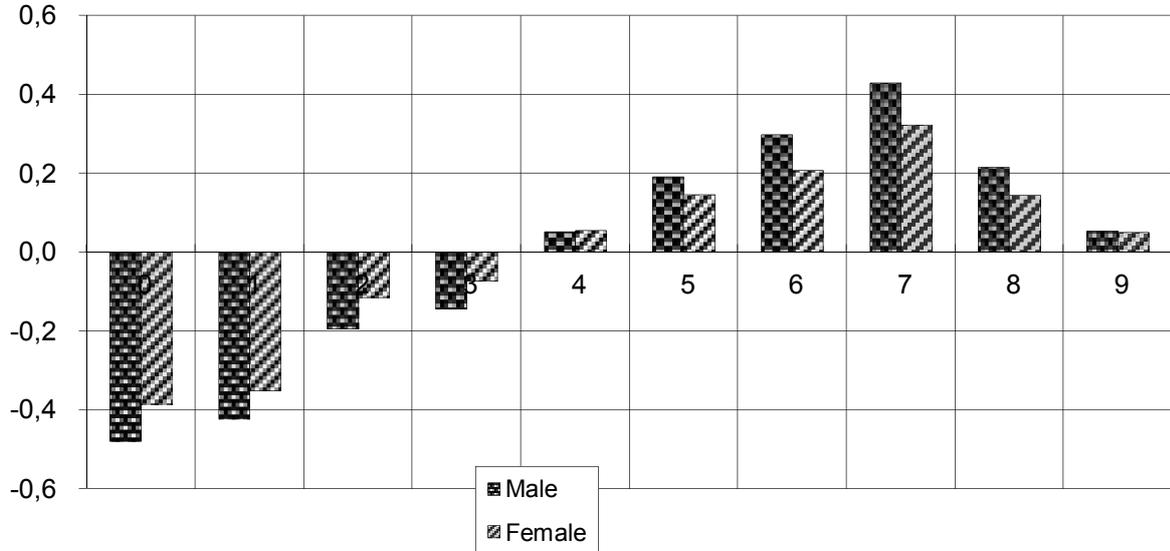


الجدول 2.2: مؤشر "باشي" لجذب الأعمار في التعداد العام للسكان والسكن 1966.

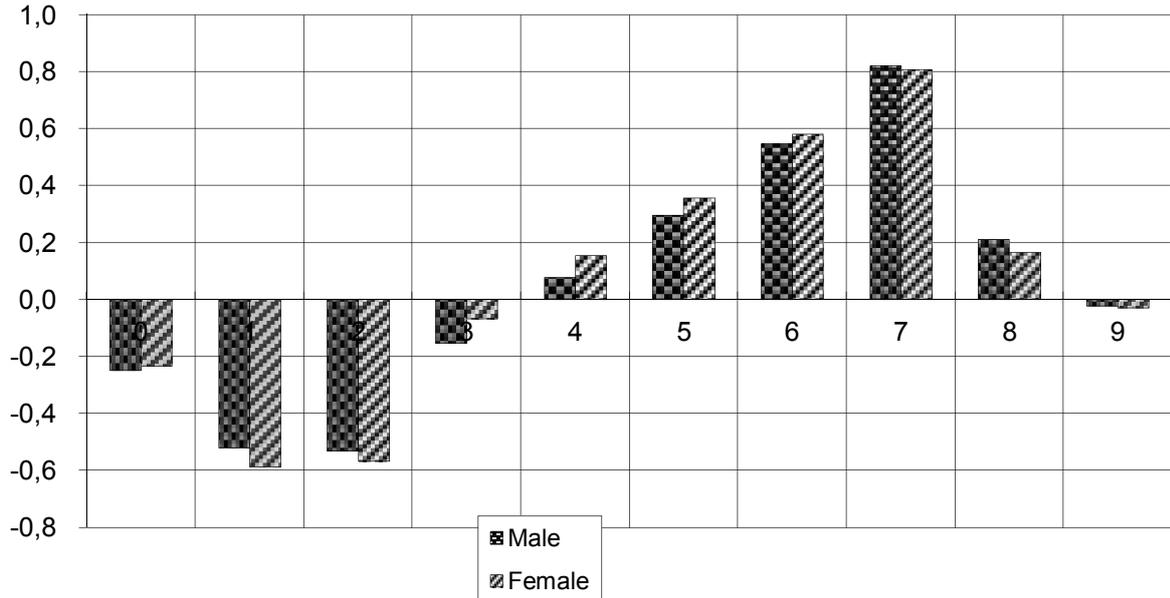


الملاحق

الجدول: 3.2: مؤشر مايترز لجذب الأعمار في التعداد العام للسكان والسكن 1977



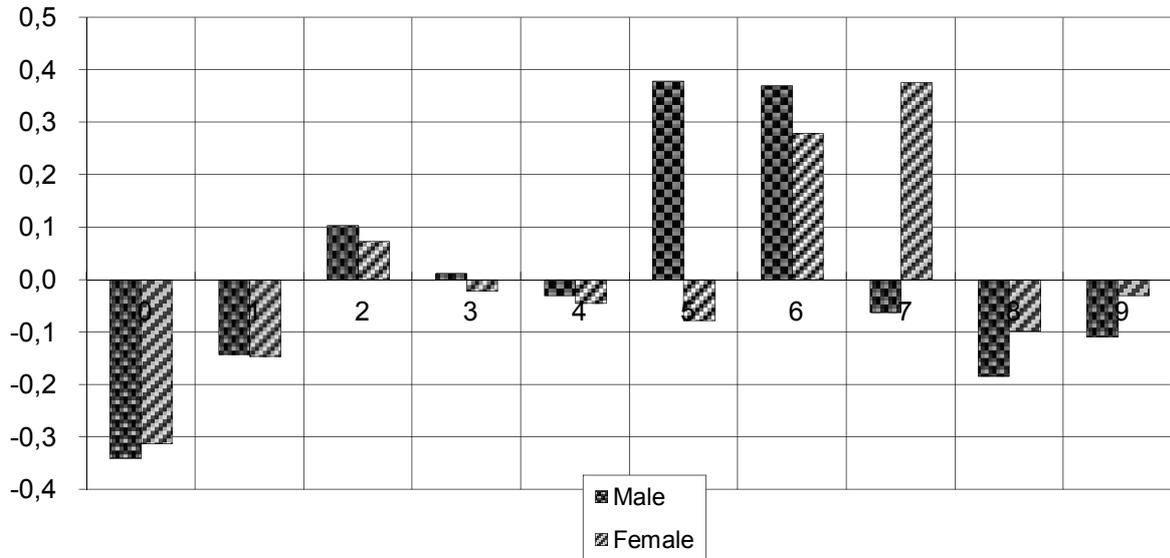
الجدول: 4.2: مؤشر "باشي" لجذب الأعمار في التعداد العام للسكان والسكن 1977.



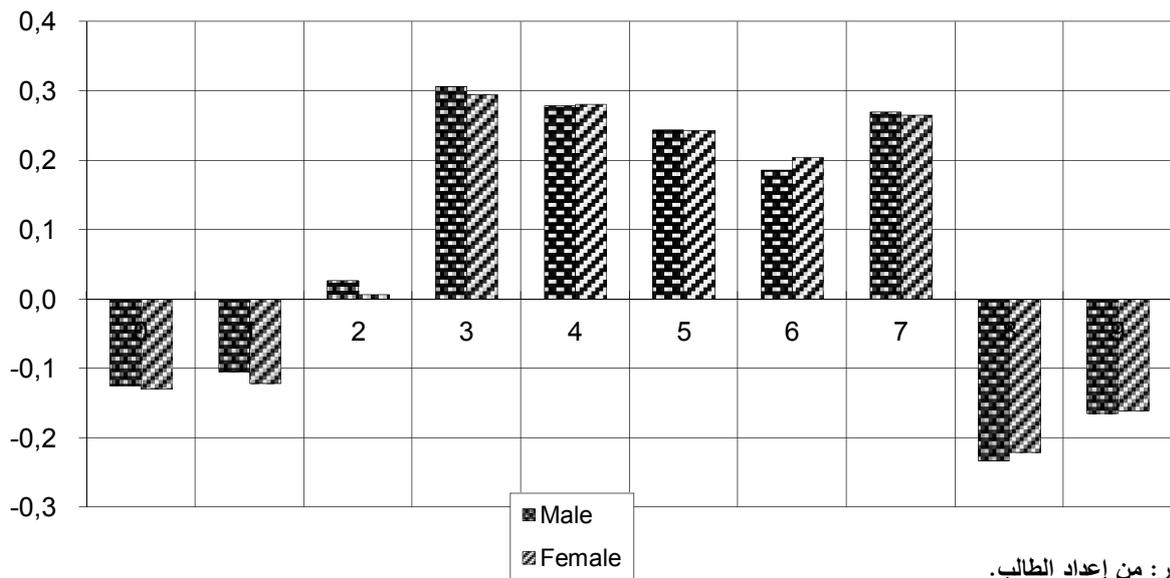
المصدر: من إعداد الطالب.

الملاحق

الجدول 3.2: مؤشر ماييرز لجذب الأعمار في التعداد العام للسكان والسكن 1987



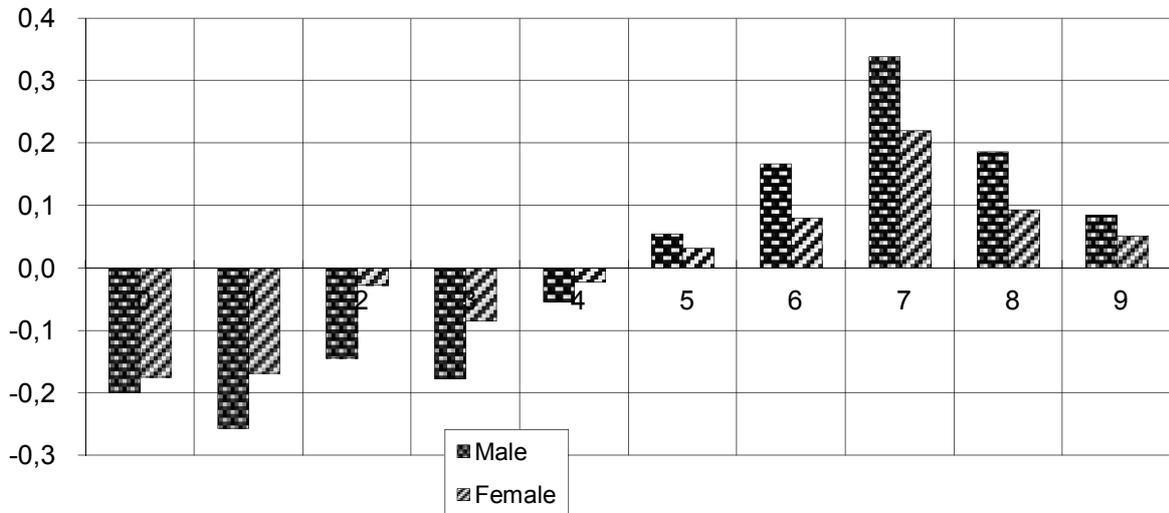
الجدول 4.2: مؤشر "باشي" لجذب الأعمار في التعداد العام للسكان والسكن 1987.



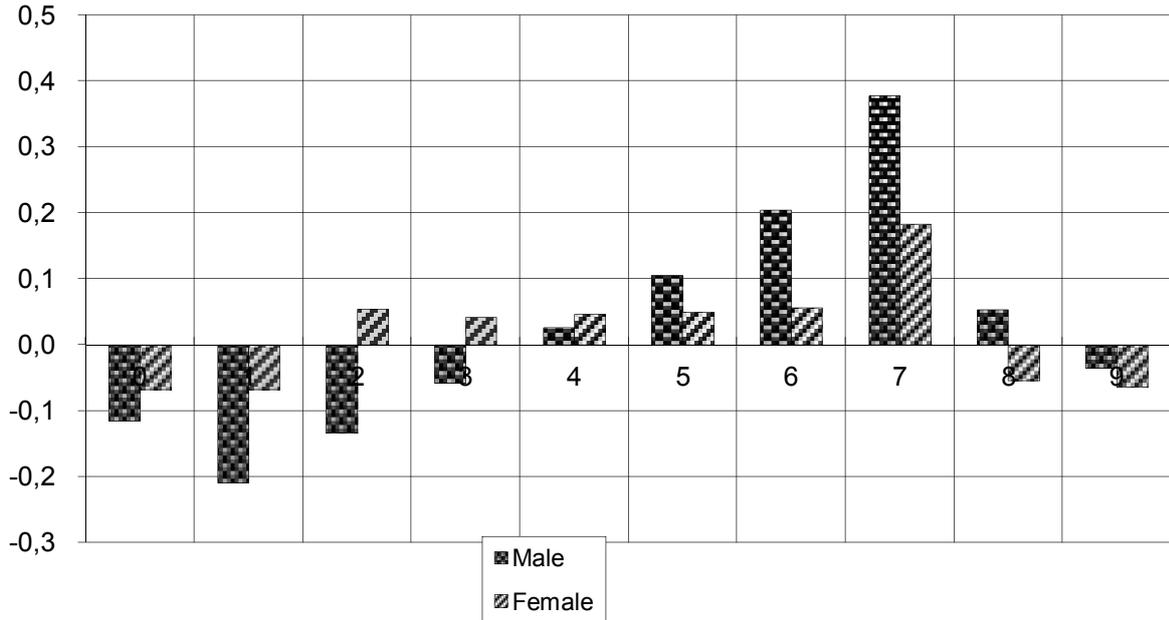
المصدر: من إعداد الطالب.

الملاحق

الجدول 5.2: الجدول 3.2: مؤشر ماييرز لجذب الأعمار في التعداد العام للسكان والسكن 1998.



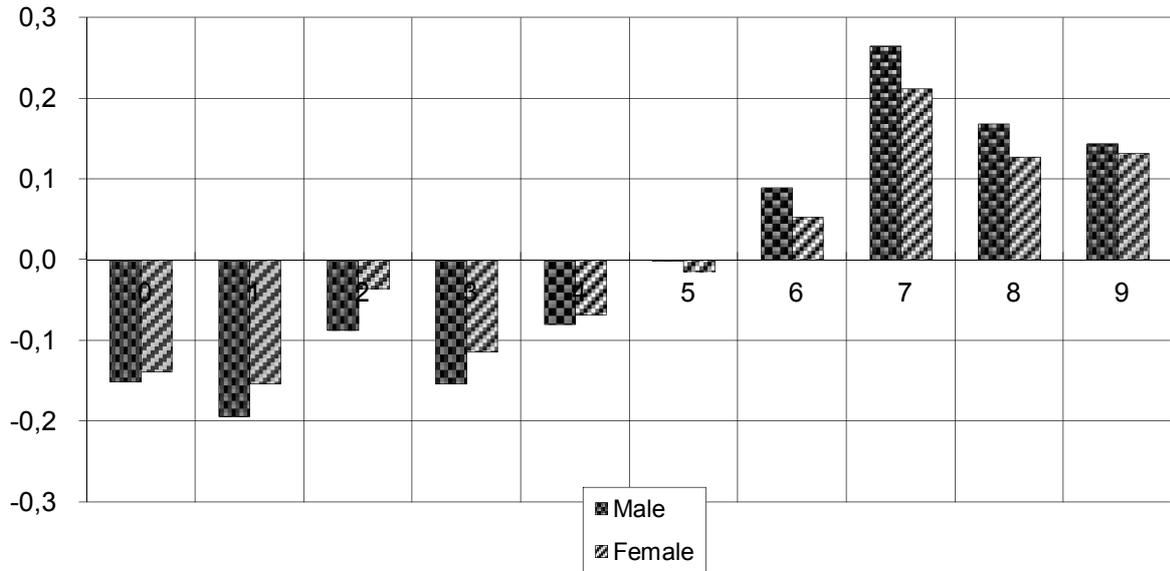
الجدول 6.2: مؤشر "باشي" لجذب الأعمار في التعداد العام للسكان والسكن 1998.



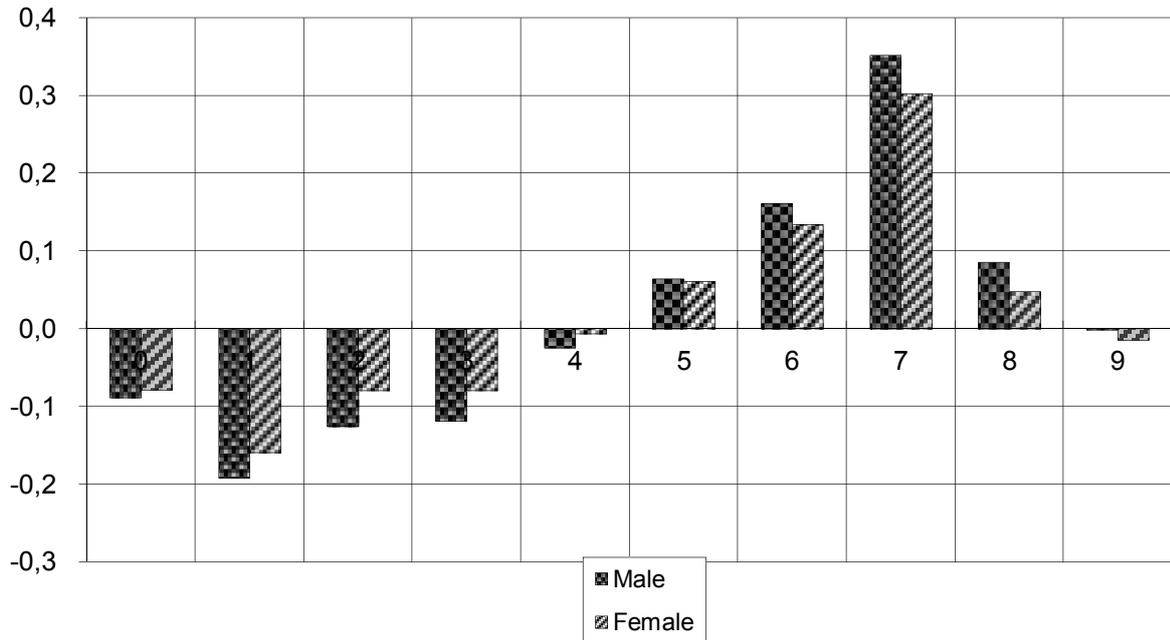
المصدر: من إعداد الطالب.

الملاحق

الجدول 5.2: الجدول 3.2: مؤشر ماييرز لجذب الأعمار في التعداد العام للسكان والسكن 2008.



الجدول 6.2: مؤشر "باشي" لجذب الأعمار في التعداد العام للسكان والسكن 2008.



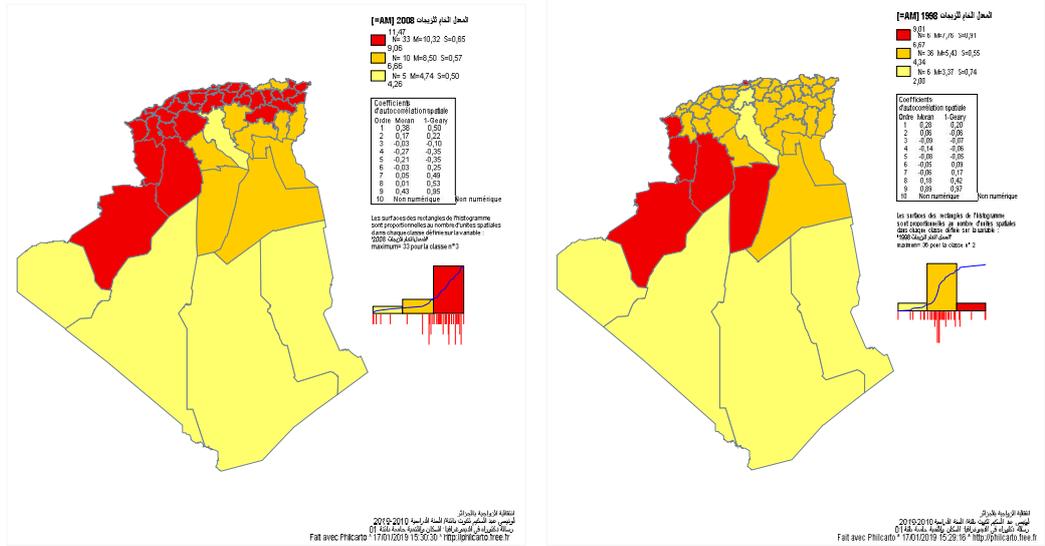
المصدر: من إعداد الطالب.

الملاحق

الملحق 03

الملاحق

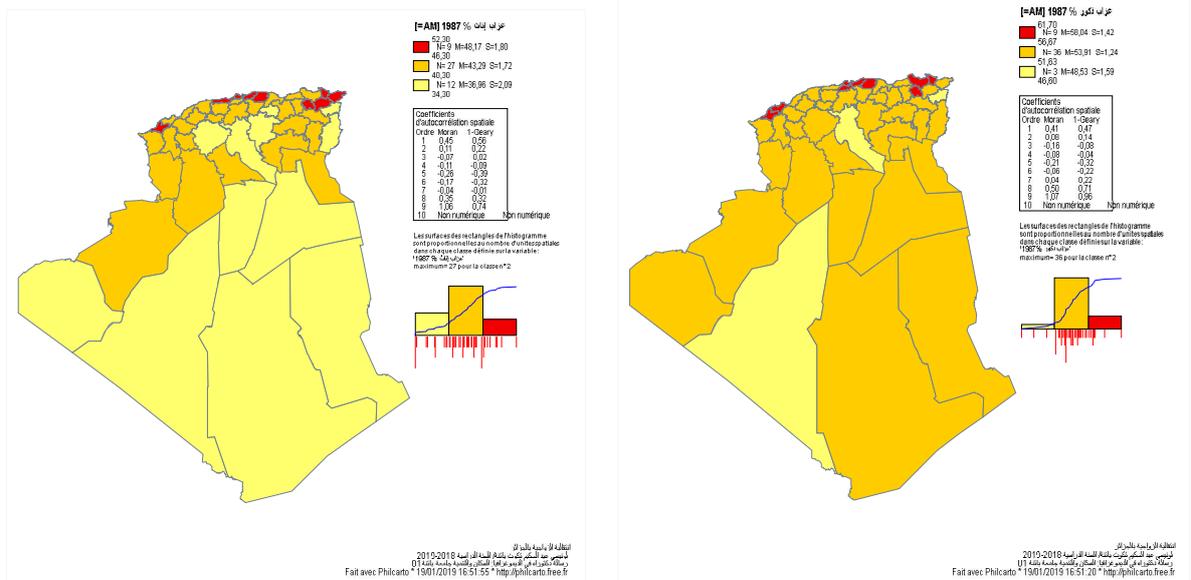
الخريطة 1.3: المعدل الخام للزيجات حسب كل ولاية بالجزائر في تعداد 1998. / الخريطة 2.3: المعدل الخام للزيجات حسب كل ولاية بالجزائر في تعداد 2008



المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بنتائج التعداد.

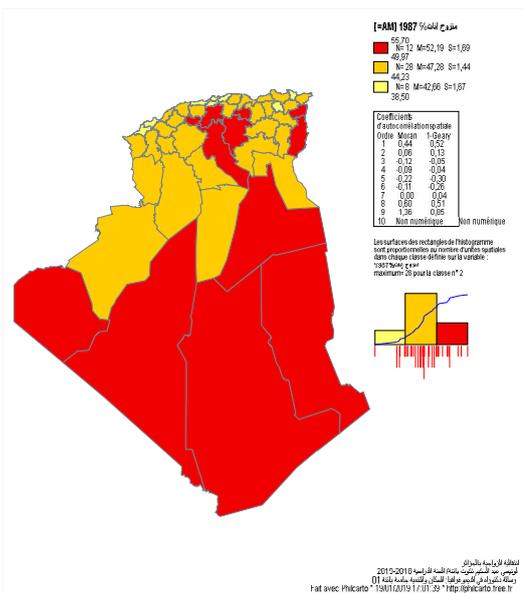
الخريطة 4.3: توزيع نسبة العازبات حسب كل ولاية في تعداد 1987.

خريطة 3.3: توزيع نسبة العزاب في تعداد 1987 بالجزائر حسب كل ولاية.

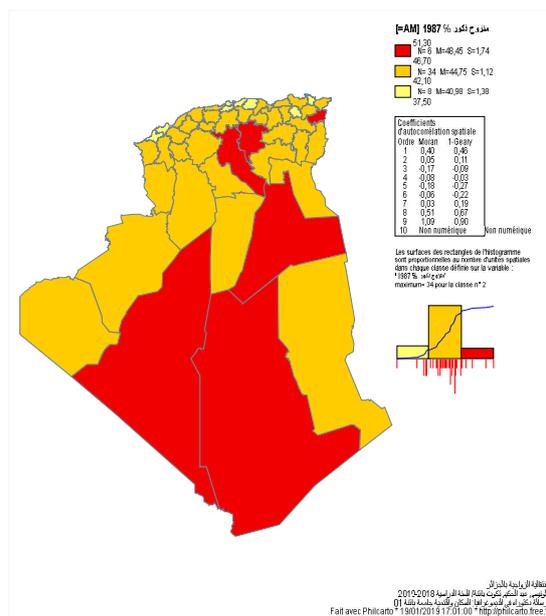


الملاحق

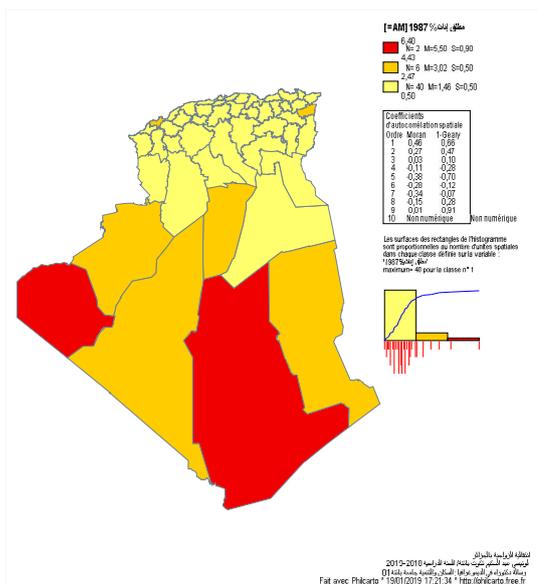
الخريطة 6.3: توزيع نسبة المتزوجات حسب كل ولاية في تعداد 1987



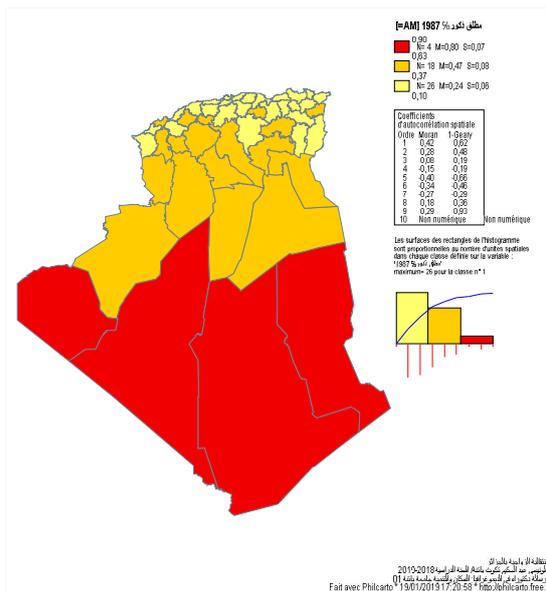
الخريطة 5.3: توزيع نسبة المتزوجين حسب كل ولاية في تعداد 1987.



الخريطة 8.3: توزيع نسبة المطلقات حسب كل ولاية في تعداد 1987.

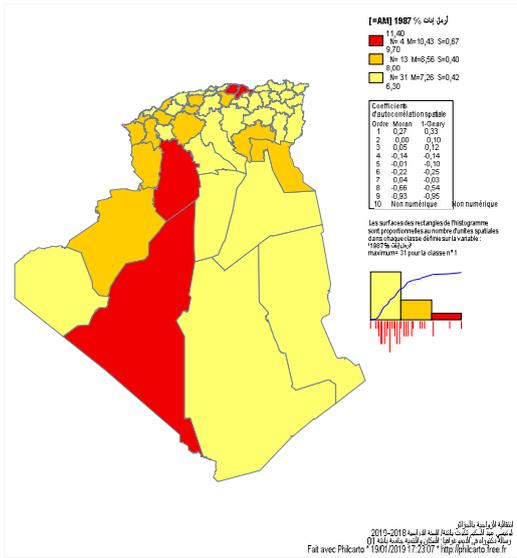


الخريطة 7.3: توزيع نسبة المطلقين حسب كل ولاية في تعداد 1987.

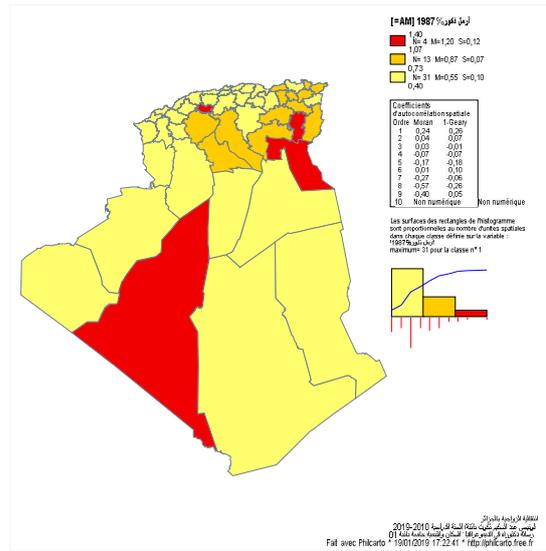


الملاحق

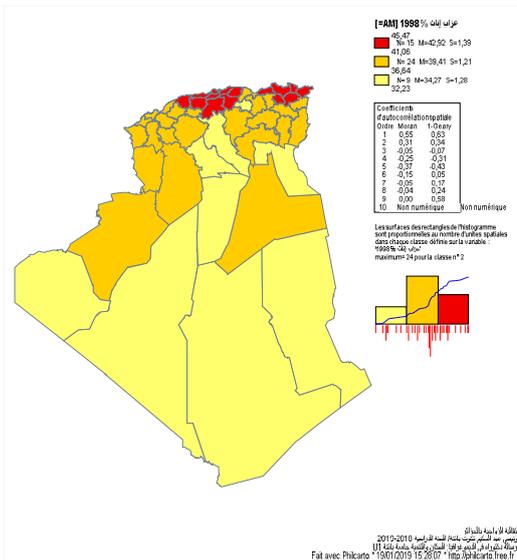
الخريطة 10.3: توزيع نسبة الأرامل إناث حسب كل ولاية في تعداد 1987.



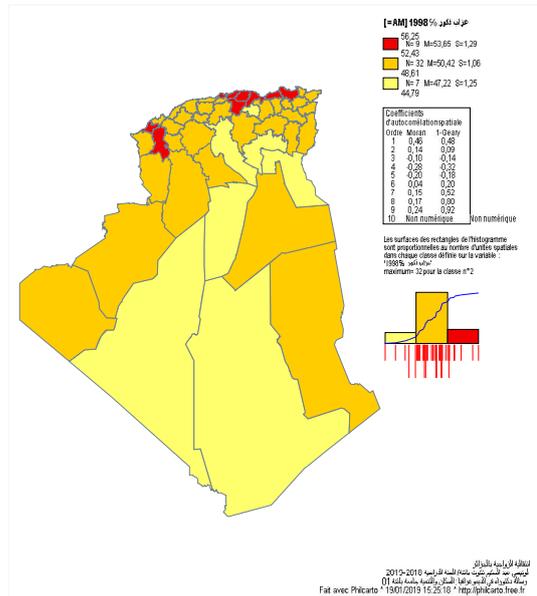
الخريطة 9.3: توزيع نسبة الأرامل ذكور حسب كل ولاية في تعداد 1987.



الخريطة 12.3: توزيع نسبة العازبات حسب كل ولاية في تعداد 1998.

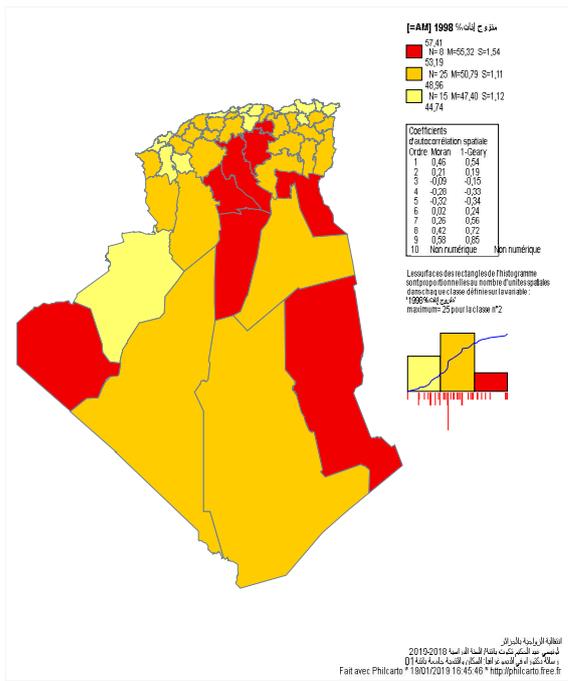


الخريطة 11.3: توزيع نسبة العزاب حسب كل ولاية في تعداد 1998.

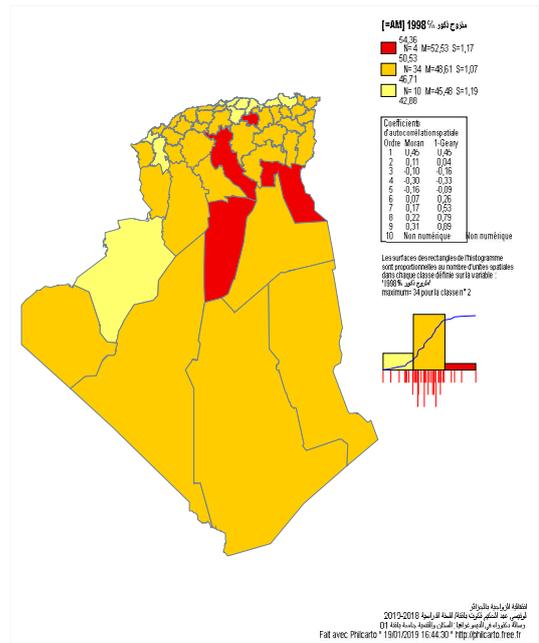


الملاحق

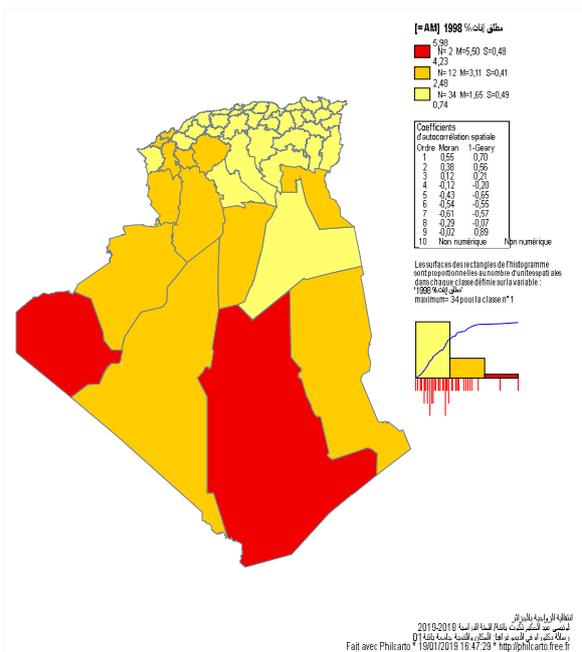
الخريطة 14.3: توزيع نسبة المتزوجات حسب كل ولاية في تعداد 1998.



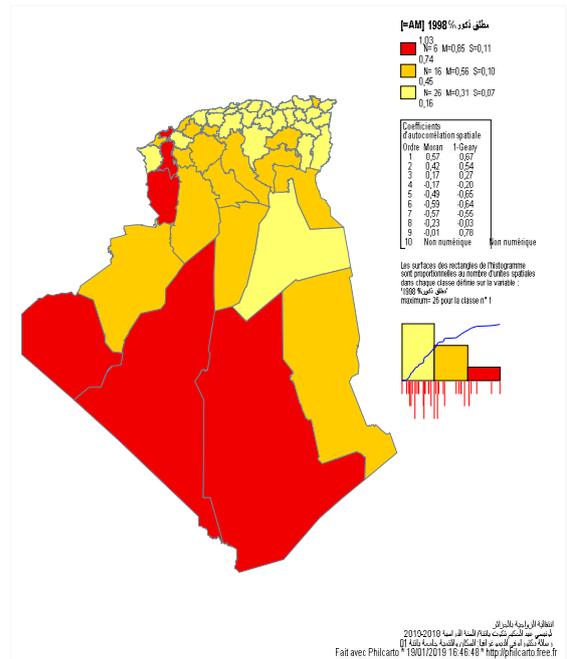
الخريطة 13.3: توزيع نسبة المتزوجون حسب كل ولاية في تعداد 1998.



الخريطة 3.16: توزيع نسبة المطلقات حسب كل ولاية في تعداد 1998.

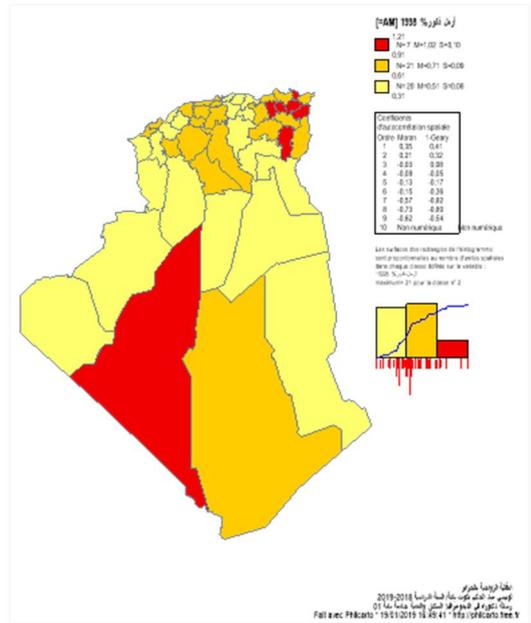
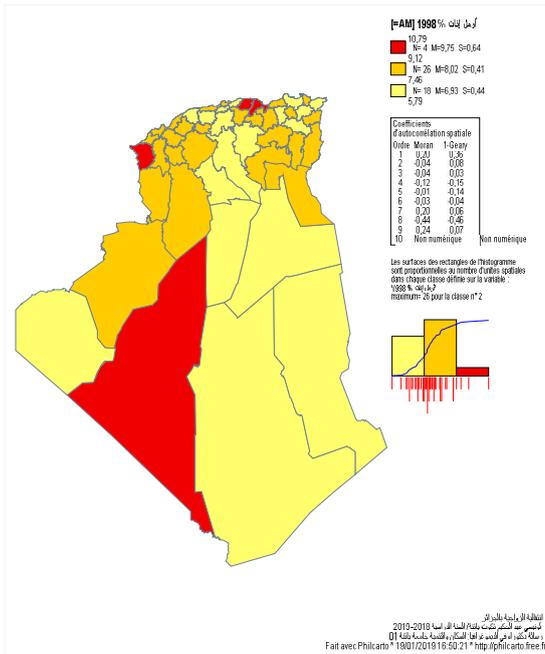


الخريطة 3.15: توزيع نسبة المطلقون حسب كل ولاية في تعداد 1998.



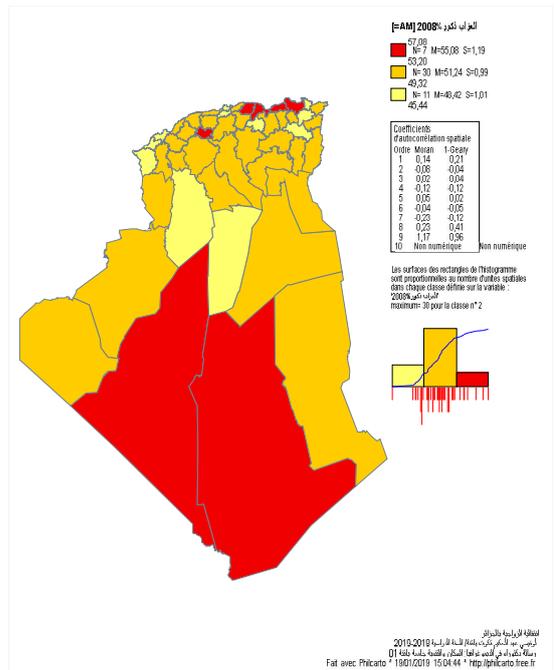
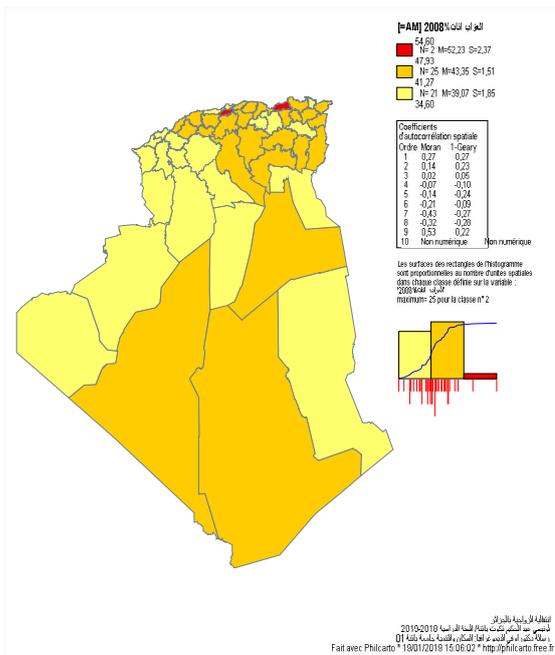
الملاحق

الخريطة 17.3: توزيع نسبة الأمل نكور حسب كل ولاية في تعداد 1998. الخريطة 18.3: توزيع نسبة الأمل إناث حسب كل ولاية في تعداد 1998.



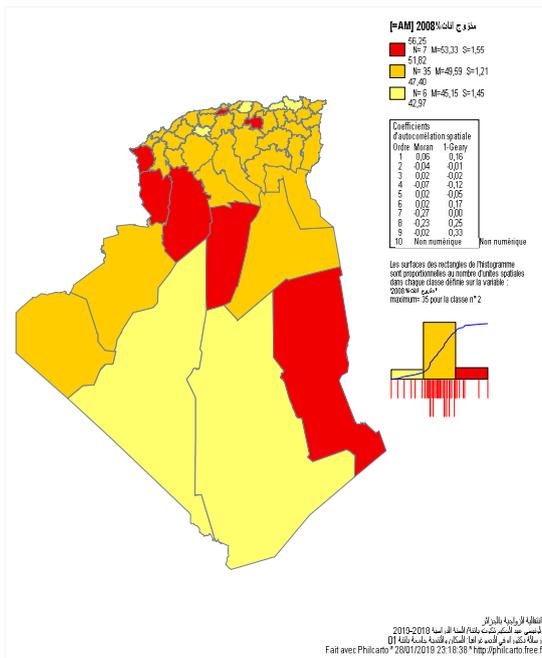
الخريطة 20.3: توزيع نسبة العازبات حسب كل ولاية في تعداد 2008

الخريطة 19.3: توزيع نسبة العزاب حسب كل ولاية في تعداد 2008.

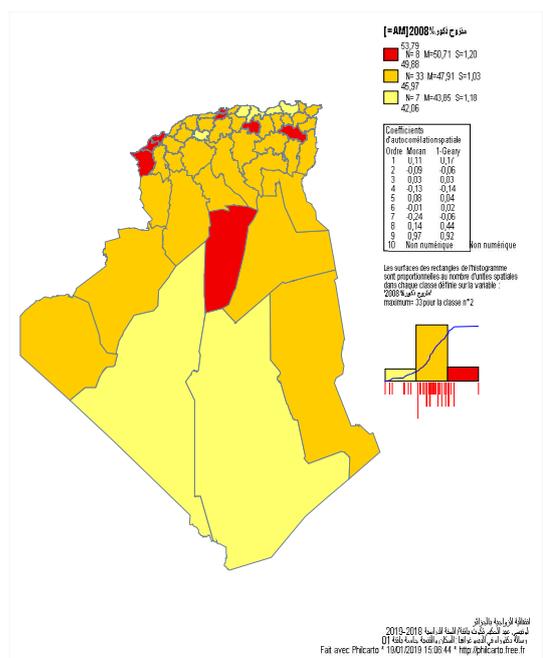


الملاحق

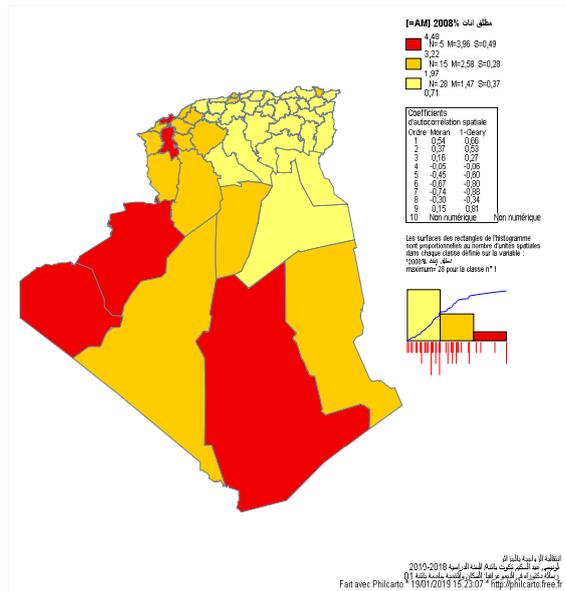
الخريطة 3.22: توزيع نسبة المتزوجات حسب كل ولاية في تعداد 2008.



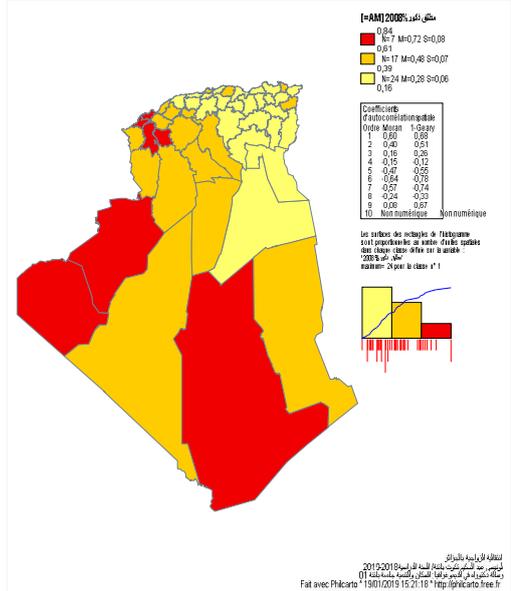
الخريطة 21.3: توزيع نسبة المتزوجين حسب كل ولاية في تعداد 2008.



الخريطة 3.24: توزيع نسبة المطلقات حسب كل ولاية في تعداد 2008

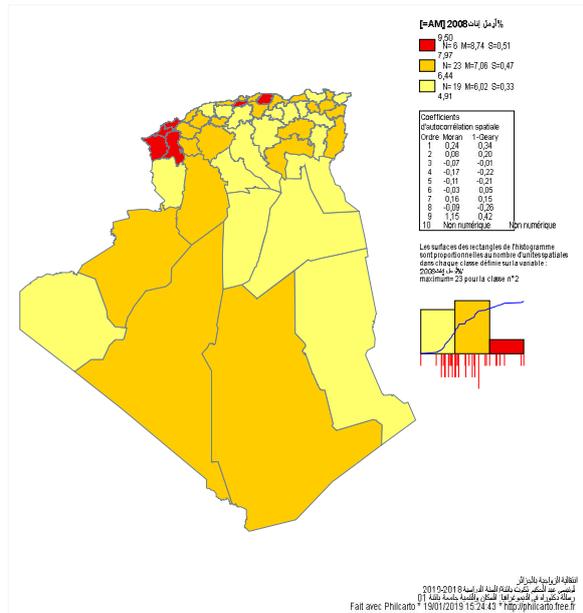


الخريطة 23.3: توزيع نسبة المطلوقن حسب كل ولاية في تعداد 2008.

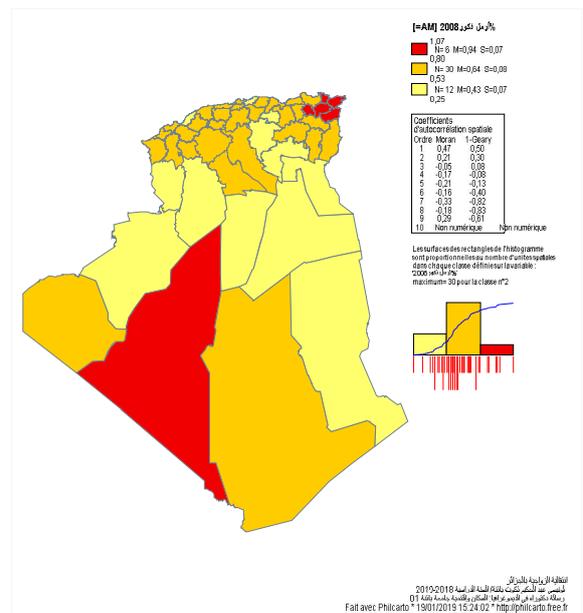


الملاحق

الخريطة 26.3: توزيع نسبة الأرامل إناث حسب كل ولاية في تعداد 2008.



الخريطة 25.3: توزيع نسبة الأرامل الذكور حسب كل ولاية في تعداد 2008.



جدول 1.3: نسبة العزوبية بالجزائر حسب العمر والجنس.

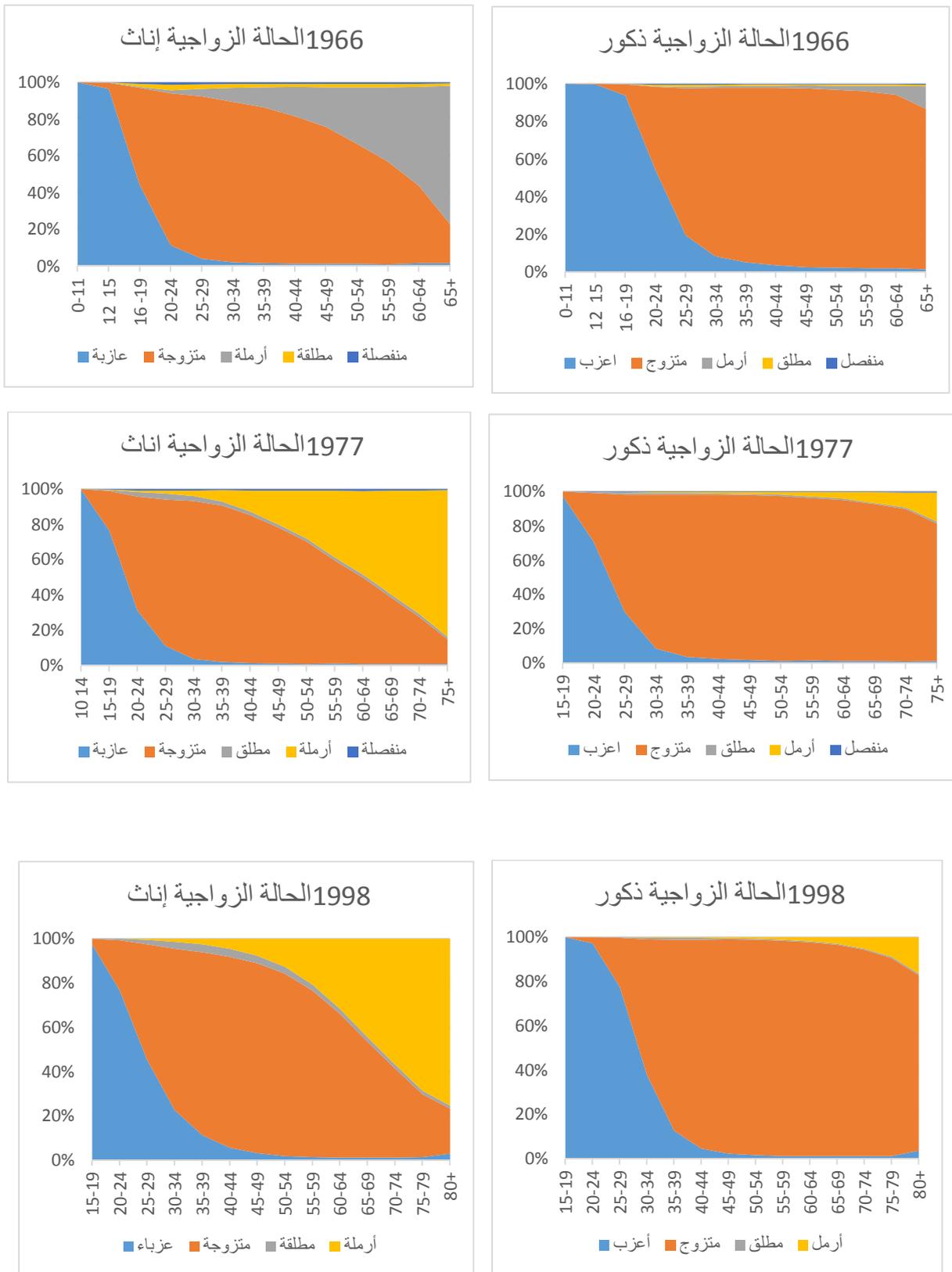
ذكور						
تحقيق 2012-2013	تعداد 2008	تعداد 1998	تعداد 1987	تعداد 1977	تعداد 1966	الفئات العمرية
99,50	99,88	99,9	99,2	97,5	95	19-15
97,30	98,02	97,2	71	71	54,4	24-20
81,20	82,52	77,7	29,7	29,7	19,5	29-25
50,00	49,98	37,9	8,5	8,5	8,4	34-30
25,80	24,32	12,7	3,7	3,7	5	39-35
11,80	10,19	4,4	2,5	2,5	3,4	44-40
5,30	4,75	2,3	1,9	1,9	2,6	49-45
إناث						
95,90	97,31	97,4	90,4	76,4	53,6	19-15
74,20	77,86	76,5	52,1	31	11,2	24-20
47,40	51,62	45,2	22,1	10,9	4	29-25
34,10	34,79	22,4	9,1	3,6	2,2	34-30
25,00	23,13	11,2	4,3	1,8	1,6	39-35
16,60	12,99	5,4	2,1	1,3	1,3	44-40
8,10	6,88	3,1	1,4	1	1,2	49-45

المصدر: نتائج كل تعداد وكل تحقيق.

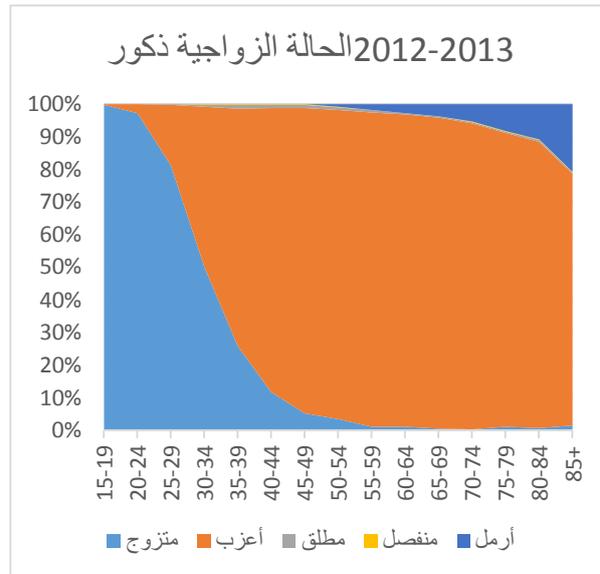
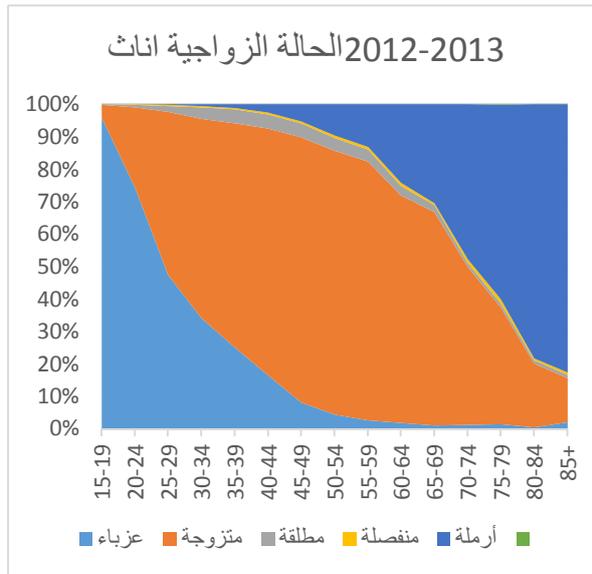
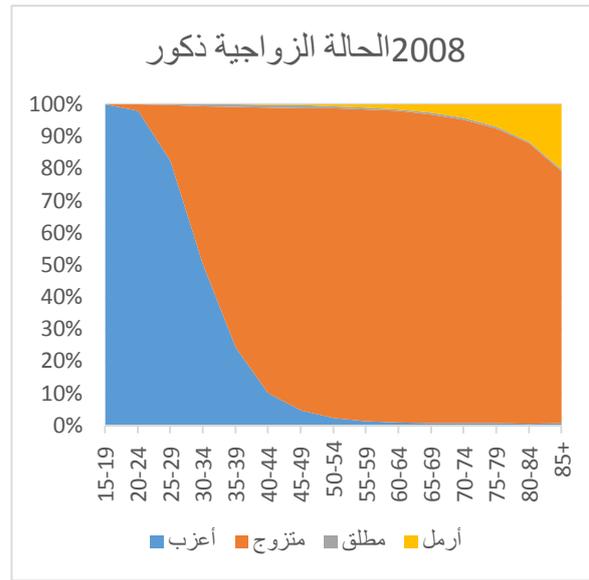
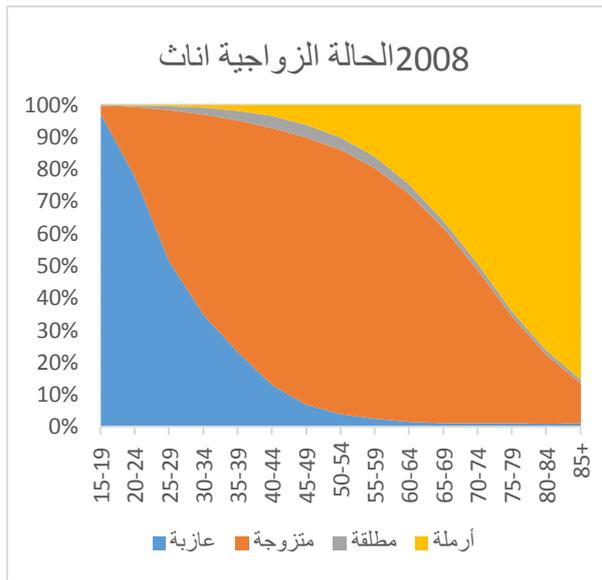
المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بإحصائيات كل تعداد وقاعدة البيانات التحقيق

الملاحق

الشكل 1.3: الحالة الزوجية في التعدادات العامة للسكان والسكن وتحقيق 2012-2013 لكلا الجنسين عند الفئة العمرية 15 سنة فأكثر

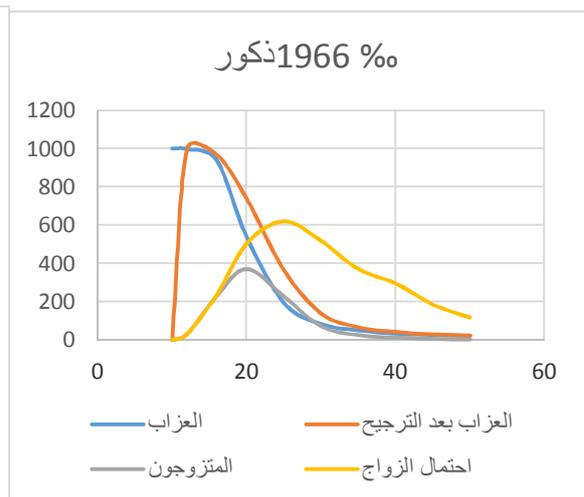
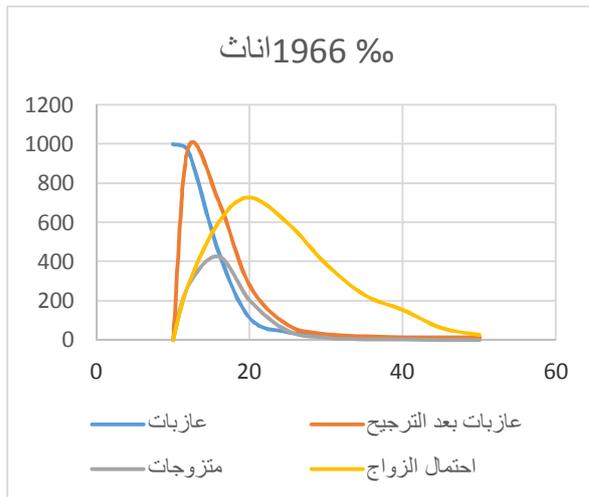


الملاحق



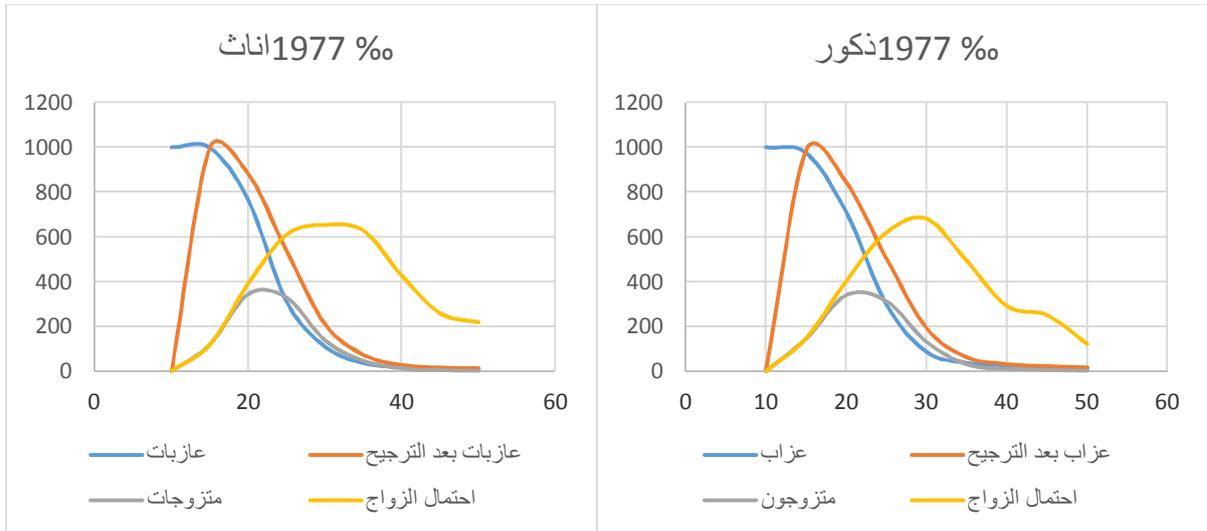
المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بإحصائيات كل تعداد وقاعدة البيانات التحقيق.

الشكل رقم 2.3: نسبة العزوبية والزواج واحتمال الزواج في تعداد 1966.



الملاحق

الشكل رقم 3.3: نسبة العزوبية والزواج واحتمال الزواج في تعداد 1977



الشكل رقم 4.3: نسبة العزوبية والزواج واحتمال الزواج في تعداد 1987

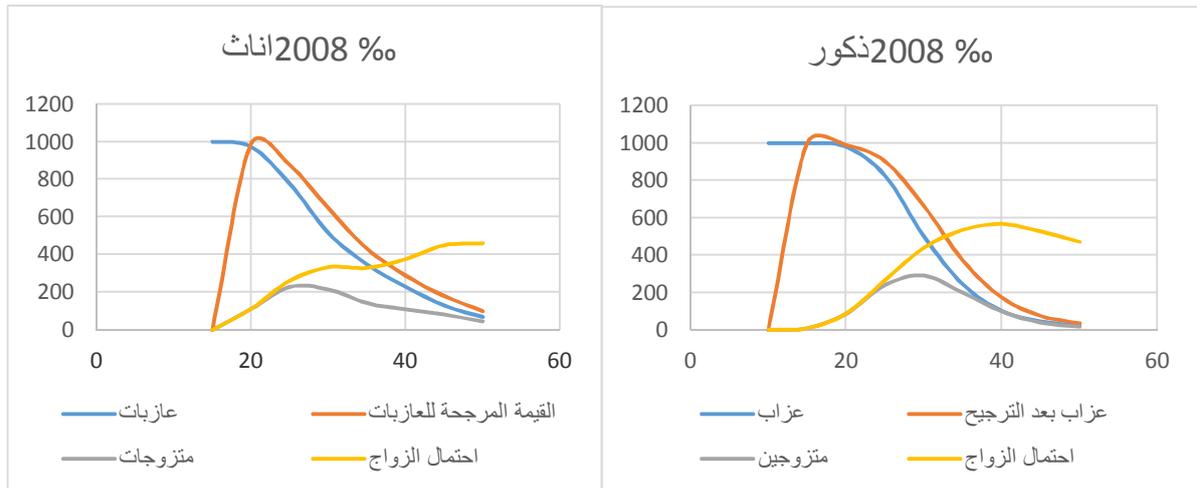


الملاحق

الشكل رقم 5.3: نسبة العزوبية والزواج واحتمال الزواج في تعداد 1998.



الشكل رقم 6.3: نسبة العزوبية والزواج واحتمال الزواج في تعداد 2008.

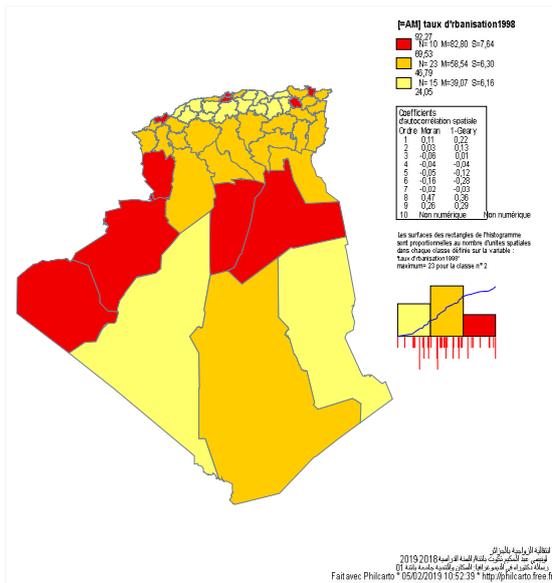


الملاحق

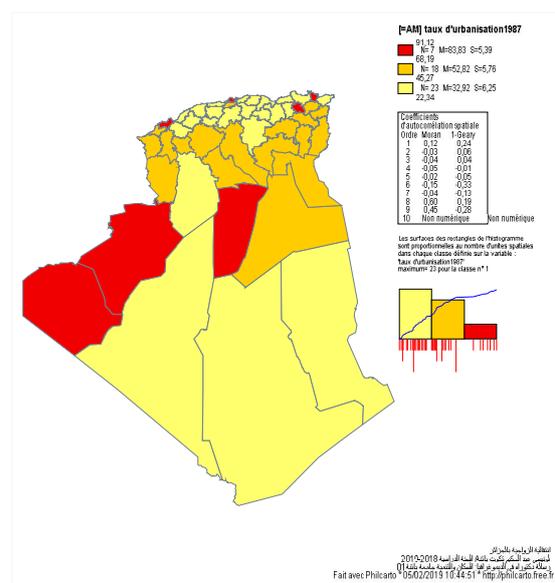
الملحق 04

الملاحق

الخريطة 2.4: توزيع نسبة التحضر على الولايات في تعداد 1998.

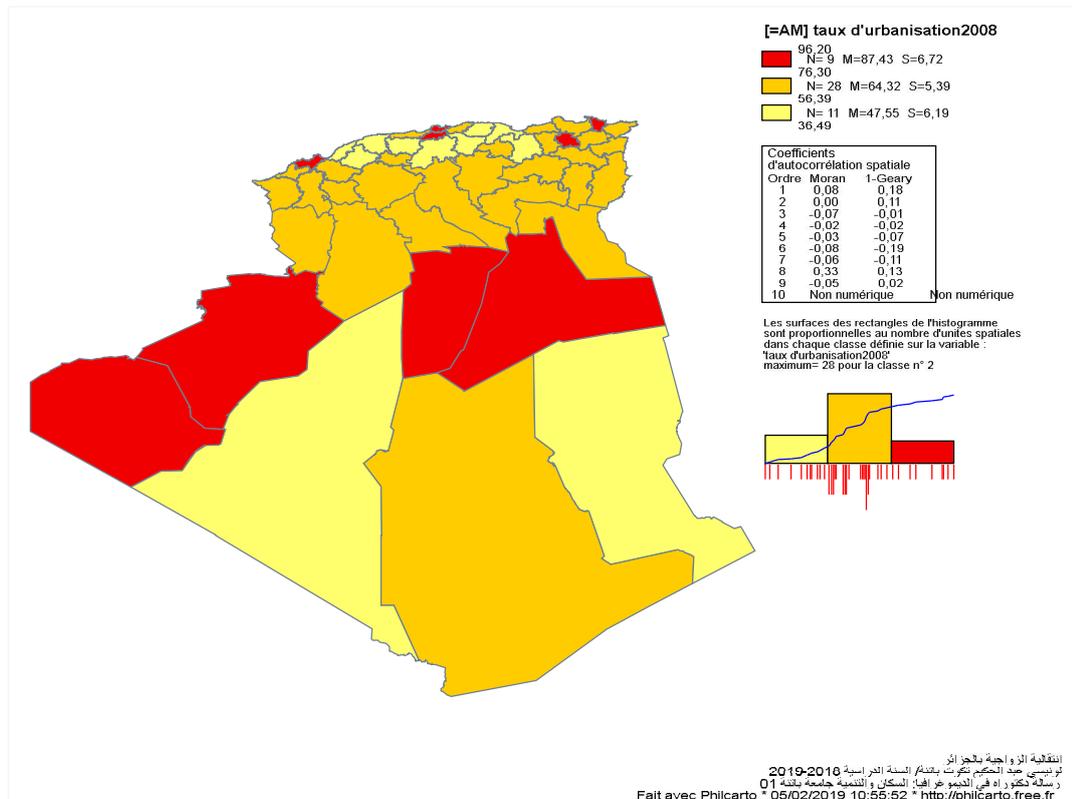


الخريطة 1.4: توزيع نسبة التحضر على الولايات في تعداد 1987.



المصدر: من اعداد الطالب.

الخريطة 3.4: توزيع نسبة التحضر على الولايات في تعداد 2008.

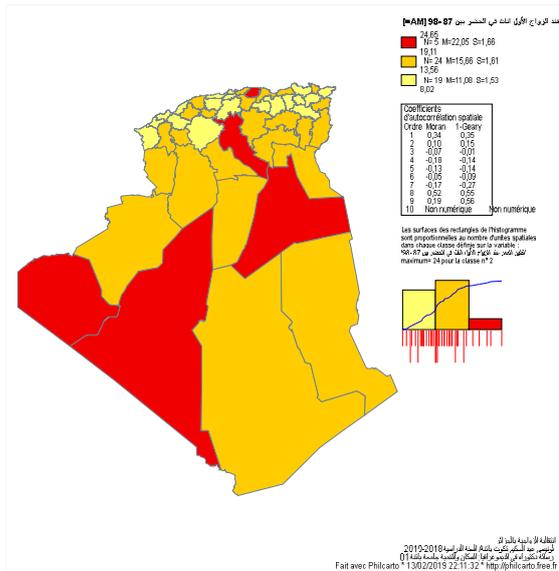


المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج خرائطي 2001.p92, ONS, 2008, philcarto. ARMATURE URBAINE, RGPH

الملاحق

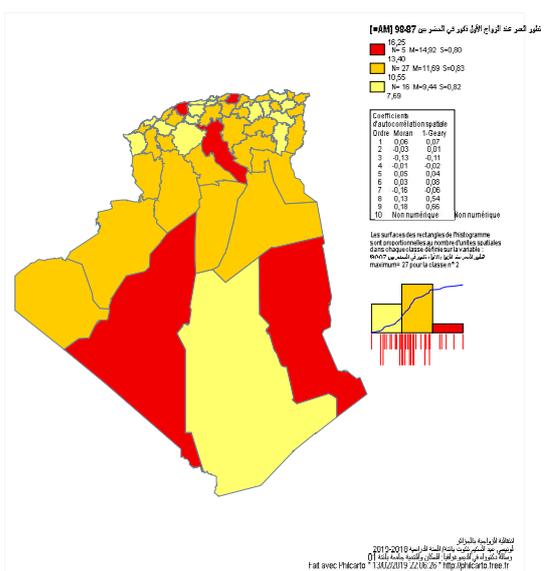
الخريطة 5.4: التغير في العمر عند الزواج الأول إناث في الحضر

للفترة الممتدة بين 1987 و1998



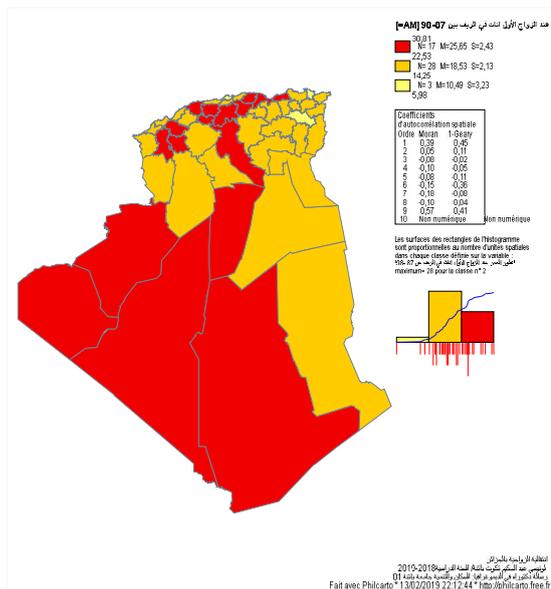
الخريطة 4.4: التغير في العمر عند الزواج الأول ذكور في الحضر

للفترة الممتدة بين 1987 و1998.



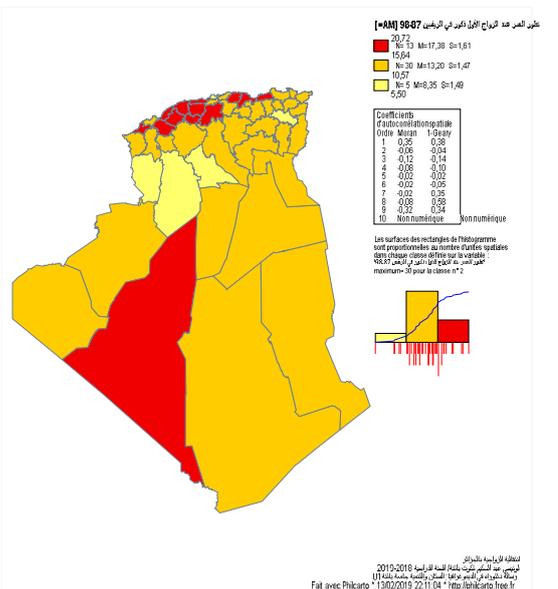
الخريطة 7.4: التغير في العمر عند الزواج الأول إناث في الري

للفترة الممتدة بين 1987-1998.



الخريطة 6.4: التغير في العمر عند الزواج الأول ذكور في الري

للفترة الممتدة بين 1987 و1998.



الملاحق

جدول 1.4: متوسط العمر عند أول زواج حسب الجنس وحل الإقامة في العداين 1987 و 1998 بالجزائر.

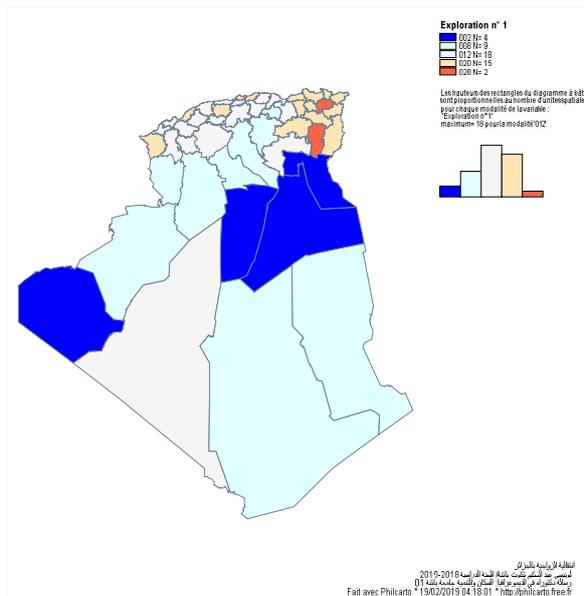
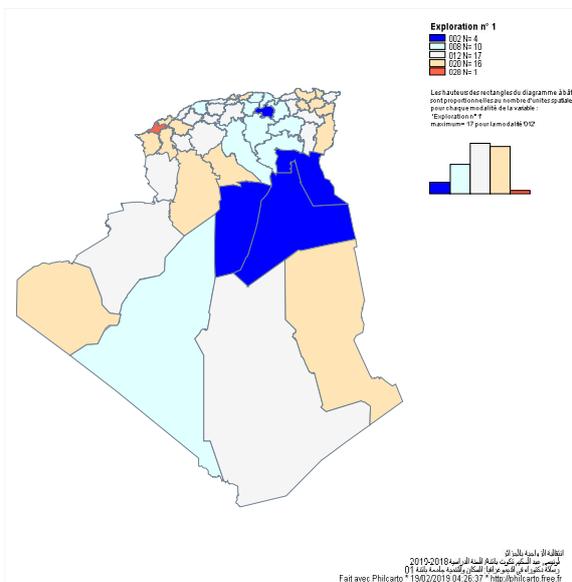
ريف		حضري				محل الإقامة		الجنس	السنة
إناث		ذكور		إناث		ذكور			
1998	1987	1998	1987	1998	1987	1998	1987		
24,2	19,5	29,4	25,4	26,8	21,5	31,6	27,7	ادرار	
27,0	22,0	29,4	25,2	27,8	23,4	31,3	27,3	شلف	
24,3	20,4	28,8	26,5	26,6	23,4	31,0	27,8	لاغواط	
26,8	23,9	29,2	26,9	27,6	24,8	30,6	27,8	لم البواقي	
26,3	22,6	29,1	26,0	27,8	24,2	31,1	27,8	باتنة	
26,8	21,3	30,3	25,3	28,1	24,0	32,6	28,9	بجاية	
26,0	22,4	29,3	26,3	26,7	23,4	30,6	27,4	بسكرة	
25,8	20,9	30,3	26,5	27,3	23,3	32,0	28,4	بشار	
28,1	24,0	31,2	27,9	28,1	25,1	32,1	29,1	البليدة	
26,9	21,7	29,9	26,0	28,2	24,6	32,1	28,4	بويرة	
24,6	19,8	30,1	26,7	24,7	21,3	31,0	28,2	تمنراست	
26,8	22,4	29,7	26,5	26,9	23,3	30,7	27,6	تبسة	
28,0	23,6	31,8	27,7	27,3	25,1	32,3	29,7	تلمسان	
25,1	20,7	29,4	25,5	26,5	23,4	30,6	27,7	تيارت	
28,7	23,1	32,2	27,3	29,2	23,9	32,9	28,3	تيزي وزو	
26,6	25,1	30,7	29,1	30,1	27,2	33,5	30,7	الجزائر	
23,8	18,5	27,5	24,1	24,8	20,2	29,3	25,4	الجلقة	
29,2	23,7	31,5	27,2	28,9	25,3	32,5	29,2	جيجل	
26,1	21,6	29,0	25,6	27,0	24,5	30,8	28,0	سطيف	
26,1	20,8	29,9	26,2	27,4	23,8	31,4	28,4	سعيدة	
28,8	24,5	31,4	27,8	28,9	25,9	32,6	29,8	سكيكدة	
27,8	22,3	32,1	27,9	28,4	24,4	32,9	29,1	بلعباس	
28,0	24,7	31,6	28,2	29,8	26,2	32,9	29,7	عنابة	
28,5	24,7	31,0	28,0	28,3	26,2	31,6	29,1	قلمة	
27,7	23,9	30,8	26,8	29,1	26,6	32,7	29,5	قسنطينة	
26,9	21,1	30,0	25,4	27,3	24,2	31,3	28,1	مدية	
26,5	21,8	30,1	25,9	27,3	24,9	32,2	29,0	مستغانم	
24,7	20,3	28,5	25,0	25,8	22,2	29,8	26,7	مسيلة	
26,9	21,6	30,9	26,4	27,5	24,7	32,1	29,3	معسكر	
23,7	19,9	28,2	25,4	26,0	21,7	30,3	26,8	ورقلة	
26,2	22,9	30,9	27,1	28,2	25,3	32,5	29,4	وهران	
24,7	20,7	29,5	26,9	26,4	22,6	30,8	27,8	البيض	
22,3	18,4	29,7	26,8	26,4	22,5	32,1	28,1	اليزي	
24,1	20,3	28,1	24,5	26,1	23,2	30,0	26,9	برج بوعريش	
29,2	24,8	32,8	29,1	28,7	25,2	32,7	29,4	بومرداس	
29,0	24,1	31,5	27,7	28,6	25,3	32,0	28,5	الطارف	
24,2	18,5	31,0	27,0	25,5	21,1	31,1	28,1	تندوف	
26,6	20,4	30,3	25,1	27,1	23,4	31,1	28,6	تيسمسيلت	
23,8	20,3	28,2	25,4	24,7	20,9	29,0	26,1	واد سوف	
27,5	23,3	29,9	26,6	27,6	24,3	30,5	28,0	خنشلة	
26,9	23,3	30,2	27,0	28,2	24,8	31,9	28,3	سوق هراس	
28,3	23,9	31,6	27,3	28,1	25,4	32,0	29,0	تيزازة	
27,8	23,9	30,2	26,8	27,9	25,5	30,8	28,6	ميلة	
27,8	21,7	30,7	25,7	28,0	25,2	31,6	29,1	عين الدفلة	
24,8	20,6	29,2	26,7	27,3	23,1	31,8	28,1	النعامة	
27,9	23,5	32,3	27,8	28,6	25,2	33,2	29,8	عين تيموشنت	
24,1	19,4	28,3	24,5	24,9	21,3	28,8	25,8	غرداية	
25,8	21,1	29,6	25,4	27,1	23,8	31,1	28,1	غليزان	
26,9	22,3	29,8	26,4	27,9	24,9	31,9	28,8	الجزائر	
جيجل	الجزائر	تيزي وزو	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر(33.5)	الجزائر(30.7)	الحد الأقصى	
اليزي	اليزي	الجلقة	الجلقة	تمنراست	الجلقة	غرداية (28.8)	الجلقة(25.4)	الحد الأدنى	
26.4	21.9	30.2	26.5	27.4	23.97	31.5	28.3	الوسط الحسابي	
2.96	3.83	1.52	1.33	1.63	2.55	1.18	1.16	التباين	

الملاحق

المصدر: رسالة الدكتوراه لبيروني محمد، 2007.

الخريطة 9.4: توزيع الولايات حسب الفروق عن خط الانحدار لدى الذكور في تعداد 1987.

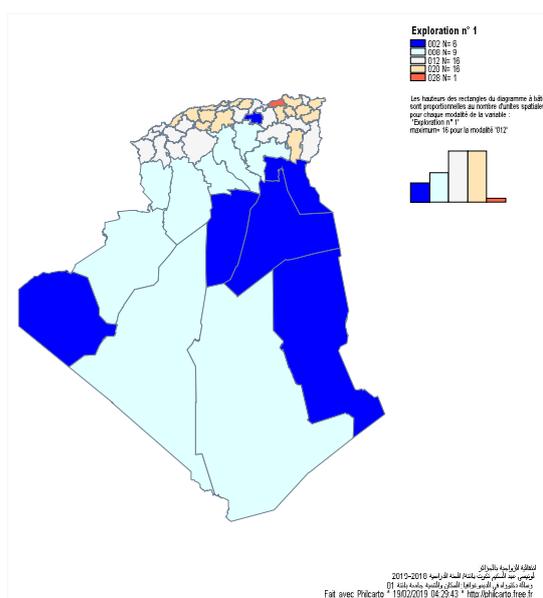
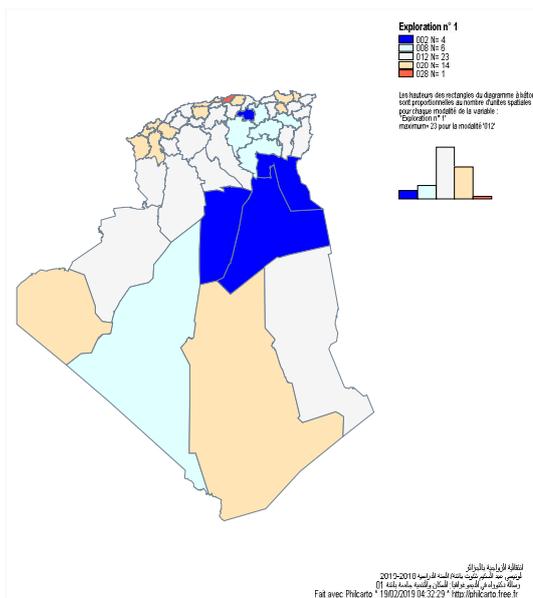
الخريطة 8.4: توزيع الولايات حسب الفروق عن خط الانحدار لدى الإناث في تعداد 1987.



المصدر: من إعداد الطالب.

الخريطة 11.4: توزيع الولايات حسب الفروق عن خط الانحدار لدى الذكور في تعداد 1998.

الخريطة 10.4: توزيع الولايات حسب الفروق عن خط الانحدار لدى الإناث في تعداد 1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

الملاحق

الجدول 2.4: مؤشر توفر شريك الحياة تعداد 1987 و1998.

توفر شريك الحياة		الولاية	توفر شريك الحياة		الولاية
1998	1987		1998	1987	
123	112	مستغانم	114	82	ادرار
125	116	مسيلة	132	136	شلف
109	120	معسكر	108	108	لاغواط
124	106	ورقلة	126	126	ام البواقي
105	114	وهران	118	121	باتنة
107	108	البيضاء	117	125	بجاية
90	65	البيزي	117	122	بسكرة
123	116	برج بو عرييج	115	102	بشار
115	121	بومرداس	106	121	البلدية
127	122	الطارف	127	124	بويرة
112	61	تندوف	110	71	تمنراست
126	121	تيسمسيلت	129	120	نيسبة
123	126	واد سوف	103	107	تلمسان
130	104	خنشلة	124	115	تيارت
123	128	سوق هراس	110	129	تيزي وزو
111	128	تبيازة	96	119	الجزائر
131	124	ميلة	123	115	الجلفة
125	124	عين الدقلة	126	135	جيجل
103	109	النعامة	122	123	سطيف
97	112	عين تيموشنت	114	121	سعيدة
112	116	غرداية	114	129	سكيكدة
119	117	غليزان	111	115	بلعباس
115	119	الجزائر	108	121	عنابة
			115	118	قلمة
(90) ILLIZI	(61) TINDOUF	الحد الأدنى	112	117	قسنطينة
(132) CHLEF	(136) CHLEF	الحد الأقصى	117	119	مدية

المصدر: رسالة الدكتوراه لبدروني محمد، 2007.

الجدول 3.4: العزوبية على مستوى كل ولاية عند العمر 30-34 لدى الذكور والإناث في التعدادين 1987-1998.

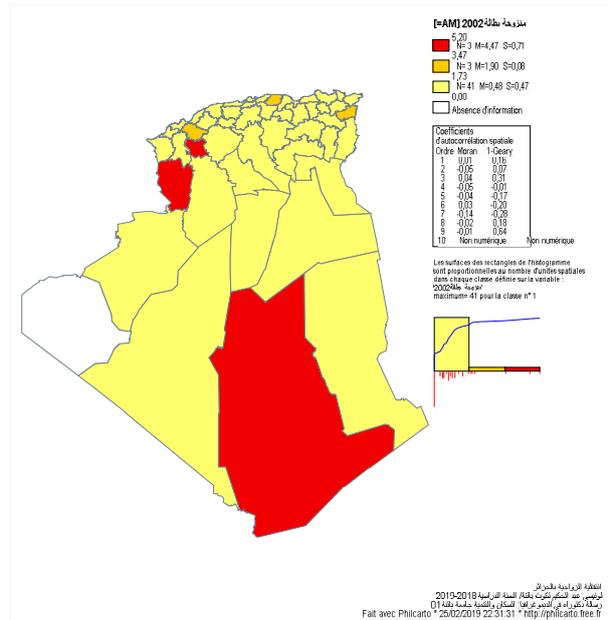
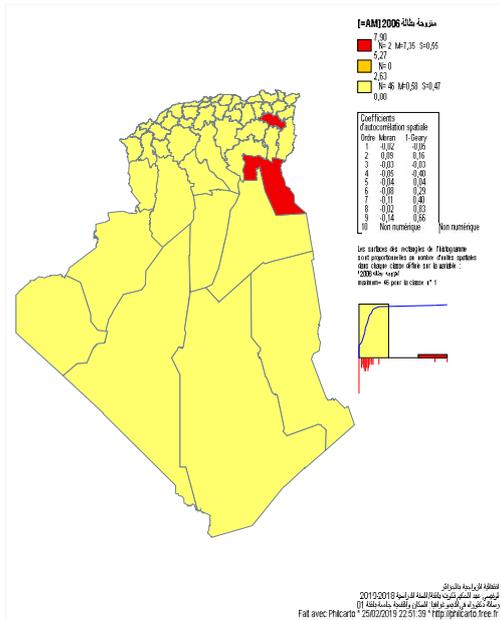
التغير بين 87-98	الإناث العازبات 30-34		الذكور عزاب 30-34		الولاية	
	ذكور	إناث	1998	1987		1998
273	230	11,2	4,1	26,5	11,5	ادرار
367	326	20,9	5,7	29,7	9,1	شلف
251	193	14,8	5,9	27,2	14,1	لاغواط
235	238	20,7	8,8	29,7	12,5	ام البواقي
296	248	21,3	7,2	31,2	12,6	باتنة
413	335	19,8	4,8	40,2	12	بجاية
230	227	17,5	7,6	27,5	12,1	بسكرة
281	217	19,1	6,8	37,4	17,2	بشار
250	221	27,5	11	41,1	18,6	البلدية
309	319	19,8	6,4	33,8	10,6	بويرة
294	207	14,1	4,8	36,3	17,5	تمنراست
275	225	16,5	6	30,4	13,5	نيسبة
187	239	23,5	12,6	43,1	18	تلمسان
221	230	13,7	6,2	28	12,2	تيارت
393	309	27,9	7,1	49,7	16,1	تيزي وزو
179	167	36,9	20,6	53,9	32,2	الجزائر
707	254	10,6	1,5	20,8	8,2	الجلفة
341	282	25,6	7,5	43,1	15,3	جيجل
298	290	17,3	5,8	27,8	9,6	سطيف
319	246	17,2	5,4	32,9	13,4	سعيدة
219	214	27,6	12,6	43,5	20,3	سكيكدة
299	264	24,2	8,1	48,6	18,4	بلعباس
224	201	31,4	14	49	24,4	عنابة
191	183	25,2	13,2	36,6	20	قلمة

الملاحق

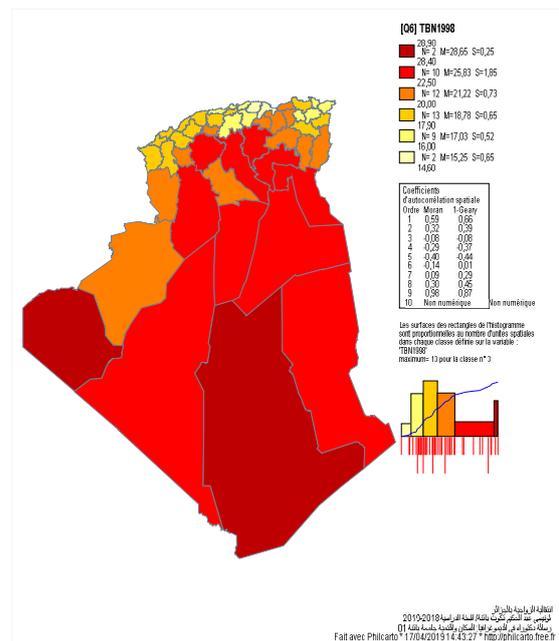
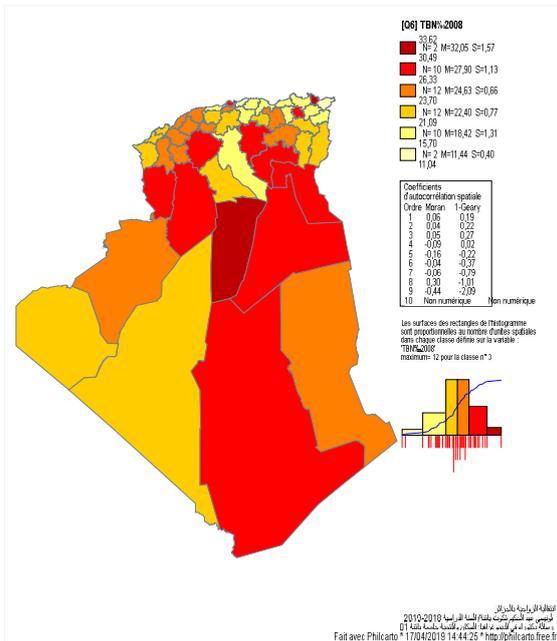
الخريطة 18.4: توزيع نسبة البطالة لدى الإناث المتزوجات على مستوى كل ولاية / الخريطة 19.4: توزيع نسبة البطالة لدى الإناث المتزوجات على مستوى كل ولاية

في تحقيق 2006

في تحقيق 2002



الخريطة 20.4: المعدل الخام للمواليد بالألف حسب كل ولاية في تعداد 1998 بالجزائر. / الخريطة 21.4: المعدل الخام للمواليد بالألف حسب كل ولاية في تعداد 2008 بالجزائر.



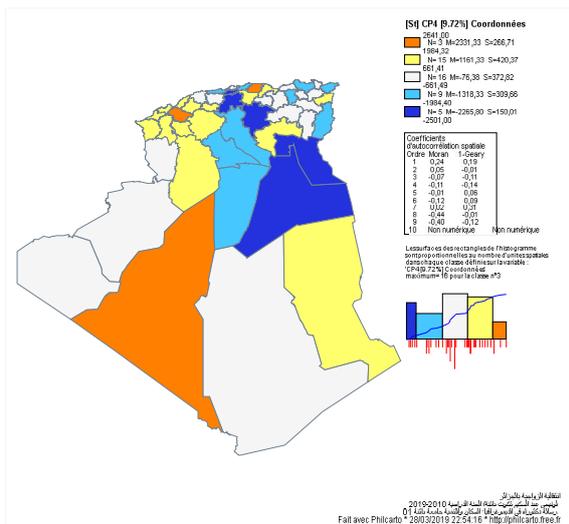
المصدر: من إعداد الطالب.

الملاحق

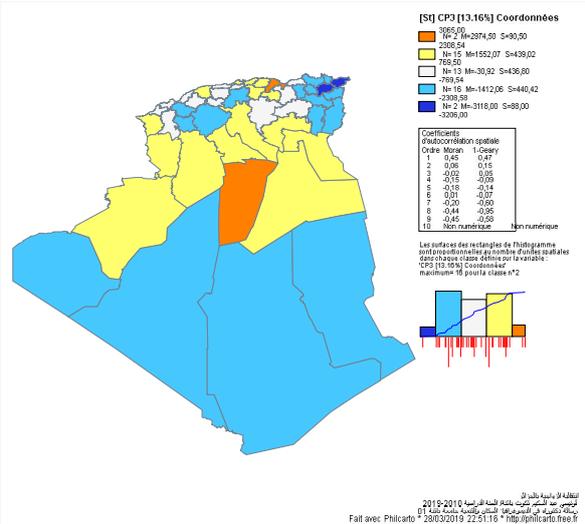
الملحق 05

الملاحق

الخريطة 2.5: توزيع الولايات على المكون الأساسي الرابع 1987.

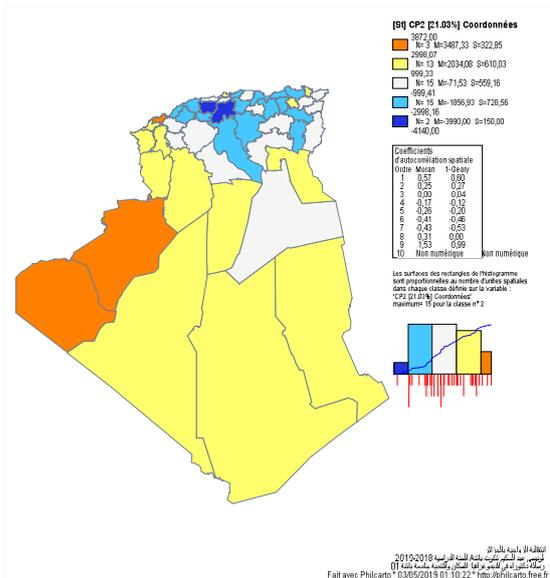


الخريطة 1.5: توزيع الولايات على المكون الأساسي الثالث 1987.

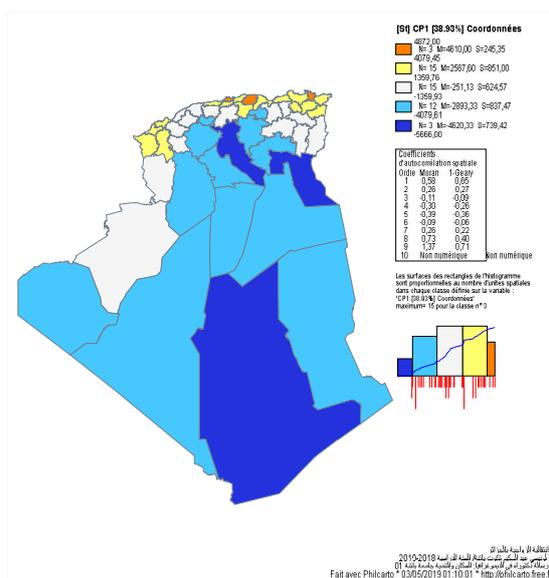


المصدر: من إعداد الطالب.

الخريطة 4.5: توزيع الولايات على المكون الأساسي الثاني 1998.



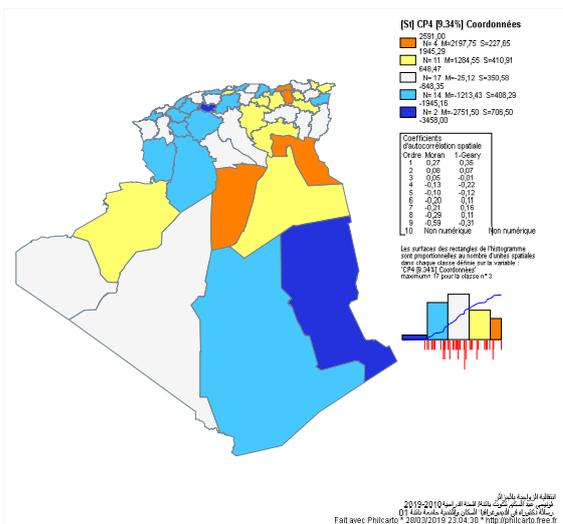
الخريطة 3.5: توزيع الولايات على المكون الأساسي الأول 1998.



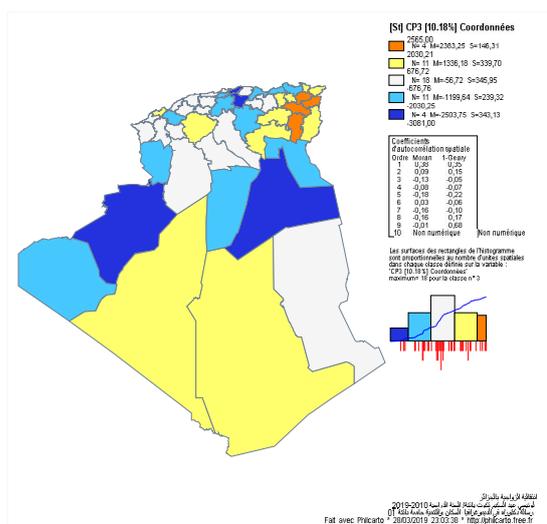
المصدر: من إعداد الطالب.

الملاحق

الخريطة 6.5: توزيع الولايات على المكون الأساسي الرابع 1998.



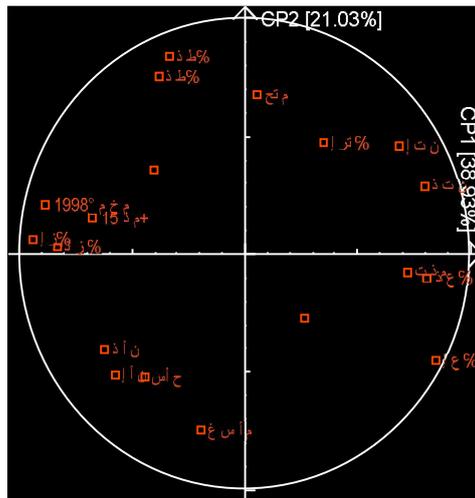
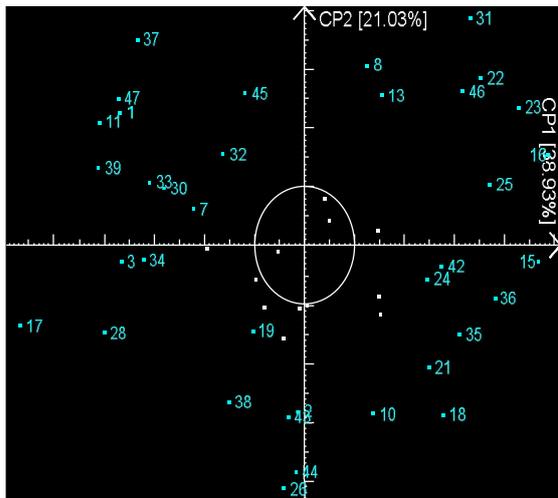
الخريطة 5.5: توزيع الولايات على المكون الأساسي الثالث 1998.



المصدر: من إعداد الطالب.

المصدر: من إعداد الطالب.

الشكل 1.5: اسقاط المتغيرات والولايات على المكونات الأربعة سنة 1998.



الملاحق

جدول 1.5: مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في التحليل. تعداد 1987. (%)

	عذ	عإ	زذ	زإ	طذ	طإ	فرد	فرا	نأذ	نأإ	مذت	مذإ	نتذ	نتإ	نأغ	مأغ	مذ15	حأس	%مجم	
عذ	1000																			
عإ	919	1000																		
زذ	-991	-911	1000																	
زإ	-961	-952	962	1000																
طذ	-519	-652	461	524	1000															
طإ	-296	-473	278	320	822	1000														
فرد	-242	-63	181	127	-46	-448	1000													
فرا	58	-19	-42	-54	219	384	-188	1000												
نأذ	-676	-605	669	671	316	54	327	4	1000											
نأإ	-727	-636	734	723	204	-53	386	108	843	1000										
مذذ	500	-387	-522	-479	54	205	-305	-83	-625	-796	1000									
مذت	439	494	-412	-486	-511	-402	-1	194	-397	-211	-41	1000								
نتذ	597	520	-631	-610	44	163	-245	-165	-528	-741	510	107	1000							
نتإ	-335	-255	305	300	135	-70	296	-515	415	286	-407	-329	96	1000						
مأغ	-95	-178	129	151	-126	-35	-182	-22	-143	19	245	52	-495	-504	1000					
مذغ	268	152	-313	-274	184	272	-115	-234	-407	-641	688	-113	558	-112	59	1000				
مذ15	-349	-428	325	400	472	430	-50	-214	305	118	124	-958	-53	258	-14	170	1000			
حأس	-268	-218	301	292	-143	-277	67	-11	333	359	-152	-38	-562	-215	533	-262	16	1000		
%مجم	-654	-577	646	635	262	-14	360	59	481	705	-418	-173	-668	104	271	-360	88	459	1000	

جدول 1.5: مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في التحليل. تعداد 1998. (%)

	عذ	عإ	زذ	زإ	طذ	طإ	فرد	فرا	نأذ	نأإ	مذت	مذإ	نتذ	نتإ	نأغ	مأغ	مذ15	حأس	%مجم
--	----	----	----	----	----	----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------	-----	------

الملاحق

زنا	طذ	طرا	تزد	قرا	ن أذ	ن أرا	م ذت	م ذرا	ن ت ذ	ن ت ا	م أس غ	م نغ	م ذ م 15	ح أس	م %
1000															
224	1000														
398	889	1000													
-302	65	-174	1000												
-50	407	356	299	1000											
-316	20	-174	-96	-170	1000										
-30	141	-29	-49	-255	869	1000									
-133	-196	-344	491	374	-66	-89	1000								
355	-26	132	-474	-349	128	148	-373	1000							
-66	230	143	439	288	-517	-471	463	-305	1000						
360	196	207	-33	184	20	172	316	-20	24	1000					
-91	-63	-79	-182	-479	538	617	-305	83	-461	40	1000				
415	343	454	78	98	-479	-218	-162	-98	292	-129	-95	1000			
369	-15	181	-486	-266	109	137	-334	973	-304	41	82	-93	1000		
-122	-226	-133	-599	-574	415	366	-602	285	-665	-384	648	-89	243	1000	
353	378	584	-363	64	-149	-101	-381	57	-161	-4	87	454	87	173	1000

المصدر: من إعداد الطالب.

جدول 4.5: مصفوفة معاملات الارتباط بين التغير في المتغيرات المستخدمة في التحليل. 1987-1998.

عذت	عرات	زذت	زرات	طذت
1000				
740	1000			
-983	-757	1000		
-910	-793	944	1000	
-251	-433	250	241	1000
-402	-374	404	315	446
-101	-266	111	106	536
-401	-281	377	267	389
-112	-19	77	132	-70
-233	-33	223	256	-163
41	181	-56	-138	-4
594	705	-643	-695	-353
-200	-499	260	331	640
441	274	-407	-318	-40
309	350	-305	-319	-175
340	287	-348	397	12
74	-115	-71	54	-121
393	265	-386	-322	-408
-314	-224	271	280	121

الملاحق

4	269	31	29	142	38	34	62	2	23	2	88	نسبة الأمية لدى الذكور
108	54	100	7	57	95	4	80	62	6	116	31	مؤشر الذكورة في التعليم
88	28	119	5	232	57	37	21	62	50	66	52	مؤشر الذكورة في الابتدائي
												العمل
3	17	76	42	19	7	43	78	6	52	63	68	نسبة التشغيل لدى الإناث
152	111	1	20	46	0	15	98	8	276	5	16	نسبة التشغيل لدى الذكور
												السكن
17	85	42	45	0	1	139	9	121	255	9	1	معدل اشغال السكن حسب الغرفة
												التحضر
80	15	10	69	39	3	113	2	63	2	101	25	معدل التحضر
												التوزيع السكاني
117	46	97	5	73	110	11	69	75	3	128	20	مؤشر الذكورة +15
												التركيبة الأسرية
48	3	80	74	27	124	61	34	94	84	50	19	حجم الأسرة
100	2	69	25					4	14	18	73	المواليد

جدول 8.5: نسبة إسهام كل متغير في بناء المكون الأساسي للفترة الممتدة بين 1987-1998 و 1998-2008.

نسبة إسهام كل متغير في بناء المكون %								المؤشرات	
-19982008				-19871998					
4م	3م	2م	1م	4م	3م	2م	1م		
7.53	9.12	13.22	46.80	8.97	12.17	14.75	30.80	نسبة تفسير التباين %	
								الزواجية	
30	6	1	100	12	0	38	130	تغير في نسبة العزوبية ذكور	
6	0	1	89	6	13	3	122	تغير في نسبة العزوبية إناث	
35	4	1	98	11	0	34	134	تغير في نسبة الزواج ذكور	
47	3	0	97	5	6	41	128	تغير في نسبة الزواج إناث	
17	1	33	75	39	5	75	51	تغير في نسبة الطلاق ذكور	
14	3	11	73	37	71	44	45	تغير في نسبة الطلاق إناث	
93	67	1	45	95	2	145	32	تغير في نسبة الترميل ذكور	
75	87	8	60	0	55	52	60	تغير في نسبة الترميل إناث	
								التعليم	
39	252	82	26	239	34	54	0	تغير في نسبة الأمية لدى الإناث	
5	273	115	19	206	20	149	2	تغير في نسبة الأمية لدى الذكور	
38	41	0	33	25	335	17	2	تغير في مؤشر الذكورة في التعليم	
170	41	57	29	23	0	10	102	تغير في مؤشر الذكورة في الابتدائي	
								العمل	
23	1	33	45	96	21	1	28	تغير في نسبة التشغيل لدى الإناث	
20	2	9	91	78	30	97	54	تغير في نسبة التشغيل لدى الذكور	
								السكن	
0	4	249	11	35	39	24	18	تغير في معدل اشغال السكن حسب الغرفة	
								التحضر	
7	82	149	22	16	1	28	27	تغير في معدل التحضر	
								التوزيع السكاني	
156	133	84	10	63	322	10	0	تغير في مؤشر الذكورة +15	
								التركيبة الأسرية	
6	0	151	46	11	1	70	52	التغير في حجم الأسرة	

الملاحق

217	0	13	33	3	42	108	12	التغير في المعدل الخام للمواليد	
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	المجموع	

جدول 9.5: جودة التمثيل للمتغيرات على كل مكون أساسي في التعدادات العامة 1987، 1998 و 2008.

جودة التمثيل (communautés) (co ²). %												المؤشرات
2008				1998				1987				
4 م	3 م	2 م	1 م	4 م	3 م	2 م	1 م	4 م	3 م	2 م	1 م	
الزواجية												
27	30	26	702	84	198	10	658	0	0	15	886	نسبة العزوبية ذكور
6	14	221	584	1	13	204	713	1	21	88	791	نسبة العزوبية اناث
37	21	36	658	100	135	1	696	0	3	6	881	نسبة الزواج ذكور
174	3	320	389	8	24	4	885	1	6	25	886	نسبة الزواج اناث
145	144	84	308	113	19	566	147	80	10	513	220	نسبة الطلاق ذكور
118	18	233	383	60	3	703	113	166	90	644	45	نسبة الطلاق اناث
5	78	485	37	5	535	73	69	36	196	125	79	نسبة الترميل ذكور
10	49	134	278	5	24	222	121	578	226	2	0	نسبة الترميل اناث
التعليم												
0	429	46	394	234	62	262	336	23	9	119	769	نسبة الأمية لدى الإناث
7	570	130	162	241	66	164	388	4	56	8	660	نسبة الأمية لدى الذكور
199	114	421	41	95	186	6	524	109	15	402	235	مؤشر الذكورة في التعليم
163	59	505	25	391	106	126	162	109	121	228	388	مؤشر الذكورة في الابتدائي
العمل												
6	36	319	229	31	15	212	464	10	126	219	508	نسبة التشغيل لدى الإناث
279	235	4	111	78	0	85	637	14	663	17	121	نسبة التشغيل لدى الذكور
السكن												
31	181	179	249	0	1	562	38	213	613	30	10	معدل اشغال السكن حسب الغرفة
التحضر												
147	33	41	383	66	6	456	3	110	5	351	188	معدل التحضر
التركيبة السكانية												
214	99	411	27	122	216	23	456	131	6	446	153	مؤشر الذكورة +15
التركيبة الأسرية												
88	7	336	408	47	223	273	197	165	201	172	140	حجم الأسرة
184	5	292	140	0	6	44	789	7	34	63	546	المواليد

جدول 10.5: جودة التمثيل للمتغيرات على كل مكون أساسي للفترة الممتدة بين 1987-1998 و 1998-2008.

جودة التمثيل (communautés) (co ²). %											المؤشرات
2008-1998					1998-1987						
المجموع	4م	3م	2م	1م	المجموع	4م	3م	2م	1م		
	7.53	9.12	13.22	46.8	66.69	8.97	12.17	14.75	30.80	نسبة تفسير التباين %	
الزواجية											
940	42	10	2	886	889	20	1	108	760	تغير في نسبة العزوبية ذكور	
800	9	1	2	788	759	9	29	7	714	تغير في نسبة العزوبية اناث	
928	50	7	4	867	898	19	0	96	783	تغير في نسبة الزواج ذكور	

الملاحق

932	67	4	0	861	895	9	21	115	750	تغير في نسبة الزواج إناث
780	25	1	84	670	488	67	12	210	299	تغير في نسبة الطلاق ذكور
707	21	6	28	652	613	63	164	123	263	تغير في نسبة الطلاق إناث
649	133	115	3	398	465	162	6	407	190	تغير في نسبة الترميل ذكور
815	107	151	21	536	623	0	127	145	351	تغير في نسبة الترميل إناث
										التعليم
928	56	437	207	228	637	407	78	151	1	تغير في نسبة الأمية لدى الإناث
936	7	473	288	168	824	351	46	418	9	تغير في نسبة الأمية لدى الذكور
418	55	71	0	292	877	43	774	48	12	تغير في مؤشر الذكورة في التعليم
714	244	70	143	257	665	39	0	27	599	تغير في مؤشر الذكورة في الابتدائي
										العمل
515	33	1	84	397	380	163	49	3	165	تغير في نسبة التشغيل لدى الإناث
867	29	4	23	811	792	133	69	273	317	تغير في نسبة التشغيل لدى الذكور
										السكن
735	1	7	625	102	322	60	91	67	104	تغير في معدل اشغال السكن حسب الغرفة
										التحضر
721	10	143	375	193	263	27	2	79	155	تغير في معدل التحضر
										الهجرة
751	224	231	211	85	882	107	744	28	3	تغير في مؤشر الذكورة +15
										التكسية الأسرية
797	9	0	380	408	520	19	1	196	304	التغير في حجم الأسرة
636	310	0	32	294	475	6	97	301	71	التغير في المعدل الخام للمواليد

الجدول 11.5: اسهام كل ولاية في بناء المكون الأساسي للسنوات 1987، 1998 و 2008. (%)

رقم الولاية	2008				1998				1987			
	4م	3م	2م	1م	4م	3م	2م	1م	4م	3م	2م	1م
1	21	9	0	17	2	28	27	38	78	19	9	73
2	18	2	1	28	2	3	41	0	0	30	46	7
3	4	1	30	4	0	0	0	38	21	9	12	3
4	25	12	2	9	14	69	5	0	3	33	15	4
5	6	0	2	1	3	17	0	1	0	0	1	2
6	29	33	23	22	9	18	7	7	18	61	69	1
7	5	1	9	1	38	14	2	14	7	37	0	1
8	90	18	0	12	8	65	50	4	1	40	50	7
9	32	27	0	19	15	0	15	6	49	5	2	41
10	10	23	11	25	0	55	43	5	10	25	24	0
11	22	3	7	0	42	21	23	47	3	15	54	35
12	23	3	16	12	1	44	2	3	45	21	8	18
13	48	3	4	40	0	1	34	7	36	8	1	28
14	3	107	8	1	29	30	0	11	12	10	7	20
15	6	2	97	7	5	5	0	62	72	33	36	23
16	16	5	10	90	2	1	13	67	0	8	2	87
17	0	4	45	22	0	0	10	90	21	27	4	54
18	11	16	32	49	54	11	43	22	4	1	72	5
19	34	1	16	0	36	0	11	3	1	3	30	6
20	3	74	5	2	46	0	1	1	6	6	13	1
21	0	7	48	25	0	20	22	18	22	36	3	23

الملاحق

5	2	0	29	3	1	42	35	28	3	20	12	22
40	7	32	59	18	12	29	52	4	37	4	49	23
27	8	45	13	1	54	2	17	2	82	4	17	24
21	5	35	30	42	27	6	39	7	15	0	49	25
21	0	3	61	11	32	89	0	55	10	11	35	26
8	76	4	9	30	1	6	0	7	1	9	6	27
1	1	47	18	7	15	12	45	72	0	2	42	28
29	42	19	6	33	10	3	0	48	9	0	0	29
31	101	10	3	34	59	5	22	64	34	40	9	30
14	4	9	90	1	6	78	31	10	1	35	58	31
8	46	29	8	10	4	13	7	47	11	9	0	32
49	21	10	9	148	1	6	27	6	19	42	42	33
29	17	38	1	29	2	0	29	0	17	10	13	34
151	36	4	3	9	107	12	27	23	7	5	30	35
1	0	82	2	6	14	4	41	8	94	0	15	36
13	4	18	3	0	8	64	32	1	13	127	8	37
13	23	0	63	51	0	37	6	21	3	18	45	38
11	66	49	0	52	17	9	47	58	29	1	3	39
6	10	10	4	1	77	13	0	0	28	28	1	40
0	43	43	1	11	60	4	6	41	19	27	17	41
62	0	10	5	8	0	1	21	24	4	0	27	42
3	0	9	22	54	28	44	0	11	10	49	0	43
5	2	0	60	3	0	77	0	4	0	17	16	44
2	3	60	3	6	29	35	4	0	31	31	3	45
23	10	1	61	26	2	36	28	24	0	3	43	46
16	73	60	34	83	14	33	39	17	93	48	0	47
6	47	5	17	14	4	6	2	8	0	11	20	48

الجدول 12.5: اسهام كل ولاية في بناء المكون الأساسي للفترة بين التعدادات 1987-1998 و 1998-2008. (%)

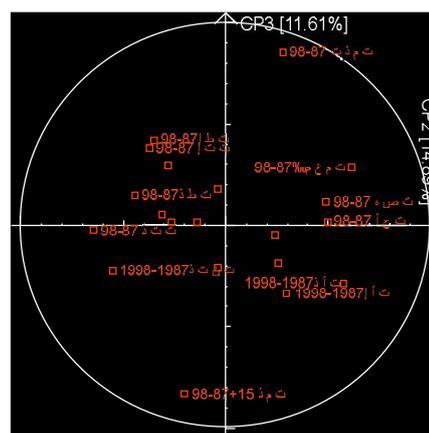
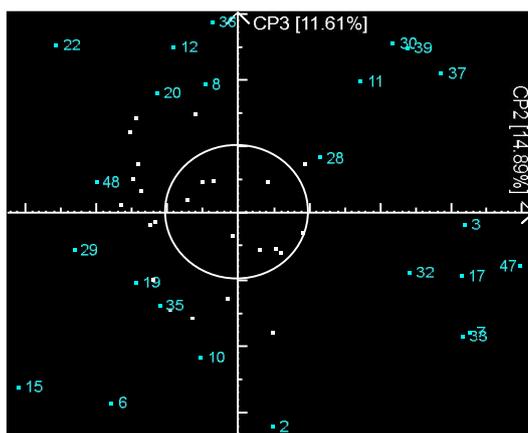
2008-1998				1998-1987				رقم الولاية
4م	3م	2م	1م	4م	3م	2م	1م	
1	4	24	860	102	9	1	526	1
26	11	101	5	3	483	42	278	2
3	84	22	453	35	0	555	27	3
4	145	241	235	96	1	55	373	4
169	69	1	348	488	32	42	40	5
27	259	166	21	8	392	155	209	6
2	146	49	655	100	132	525	127	7
68	310	84	87	68	191	36	1	8
109	122	136	281	138	57	20	603	9
23	2	586	1	1	303	4	541	10
2	122	37	738	205	152	62	54	11
294	14	22	468	9	340	114	1	12
51	9	81	721	11	181	52	399	13
135	24	428	17	143	53	94	167	14
106	230	178	184	14	311	353	70	15
11	181	52	695	72	91	8	736	16
48	76	1	745	26	35	325	381	17
34	197	85	300	164	0	112	489	18
541	86	215	0	362	98	149	5	19
4	32	209	486	165	219	85	1	20
398	8	3	26	5	11	129	36	21
28	9	125	733	7	290	410	1	22
0	11	151	723	37	59	132	623	23
209	13	59	619	7	36	118	509	24
32	35	17	632	3	66	57	652	25
48	114	468	8	75	94	9	672	26
121	39	350	202	83	3	102	15	27

الملاحق

54	37	4	795	76	76	85	397	28
7	0	162	616	7	38	370	5	29
14	92	15	824	9	276	93	193	30
1	3	158	746	0	5	15	854	31
37	332	350	6	39	39	372	44	32
87	89	207	284	6	141	471	109	33
190	148	104	404	563	122	12	29	34
0	14	302	328	211	145	27	56	35
265	24	69	396	9	628	65	20	36
163	206	259	172	3	219	286	92	37
150	116	2	400	0	1	20	737	38
33	17	6	904	305	199	143	107	39
2	527	105	129	0	23	32	13	40
465	8	24	182	142	3	121	296	41
12	61	80	528	372	25	3	442	42
1	89	106	471	220	16	0	11	43
38	1	338	6	124	0	59	560	44
206	56	549	0	45	48	16	163	45
5	1	41	868	11	62	57	548	46
179	346	24	151	2	7	575	223	47
3	375	133	3	1	18	249	163	48

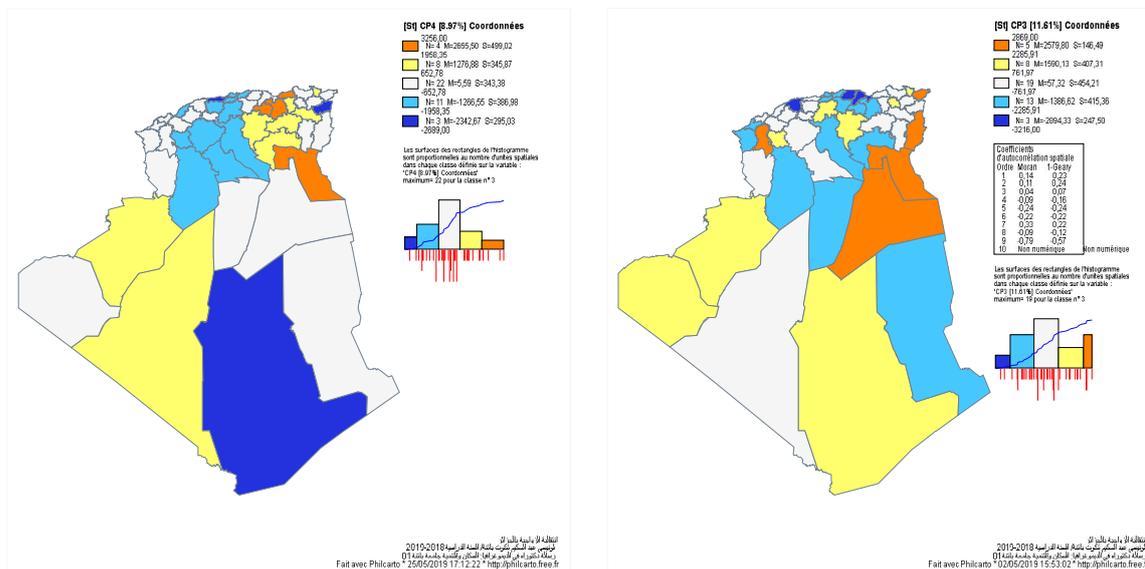
المصدر:

الشكل 2.5: إسقاط المتغيرات والولايات على المكونين الثاني والثالث الفترة بين 1987-1998.

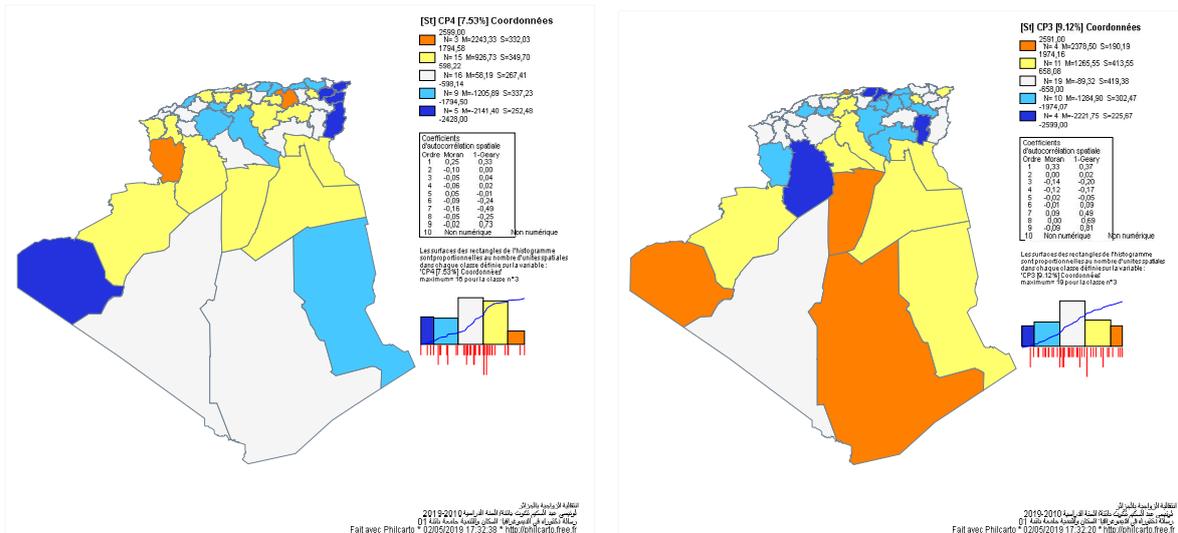


الملاحق

الخريطة 9.5: توزيع الولايات على المكون الأساسي الثالث للفترة بين 1987-1998. / الخريطة 10.5: توزيع الولايات على المكون الأساسي الرابع للفترة بين 1987-1998.

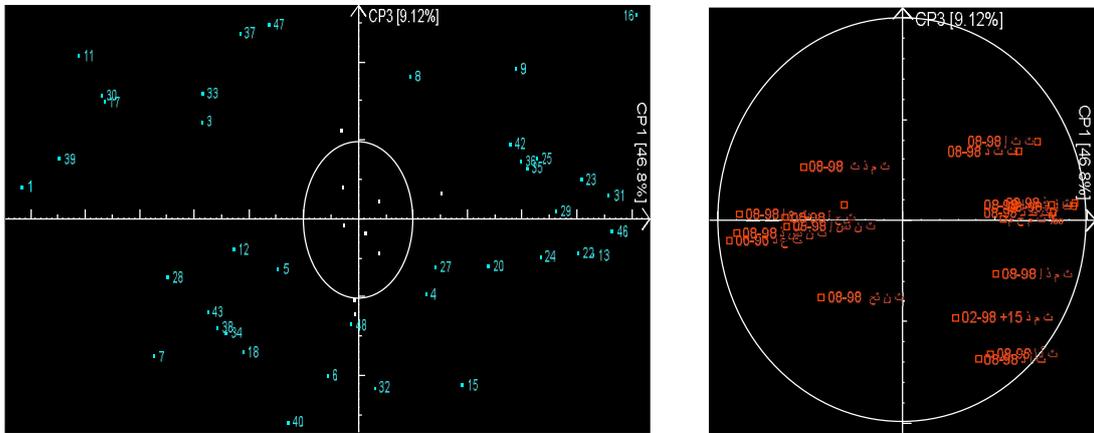


الخريطة 11.5: توزيع الولايات على المكون الأساسي الثالث للفترة بين 1998-2008. / الخريطة 12.5: توزيع الولايات على المكون الأساسي الرابع للفترة بين 1998-2008.



الملاحق

الشكل 5.5: إسقاط المتغيرات والولايات على المكونين الأول والثالث بين 1998-2008.



الشكل 6.5: إسقاط المتغيرات والولايات على المكونين الأول والرابع بين 1998-2008.

